

المَطَلُ إِلَى السَّنَةِ

عَلَى الْفَوَاكِهِ الْجَنِّيَّةِ عَلَى مُتَمِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ

وَالسَّنَةِ الْقَصِيرَةِ

فِي حُلِّ وَفَاكِ مَعَانِي وَمَبَانِي مُتَمِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ

جَمَعَ وَتَأَلَّفَ

الْعَالِمُ الْمَدَنِي الْحَقُّوقِي

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأَرْمِيِّ
الْعَلَوِيِّ الْأَشْيُوخِيِّ الْهَرَرِيِّ الْكُرِّي الْبُؤَيْطِيِّ

نَزَلَ مَكَّةَ الْمَكْرَمَةَ وَالْمَجَامِدَ بِرَّاءَ الْمَدِينَةِ فِي دَارِ الْعِلْمِ الْهَرَقِيَّةِ

فَضْلًا لَدُنْهُ زُلْزَلَةً وَرَأْسًا لِيَوْمِ الْأَحْمَدِيِّ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

ذِي الْحِجَّةِ الْخَالِدِ

ذِي الْمُنِيَّةِ الْخَالِدِ



الْمَطَايِلُ السَّنِيَّةُ

عَلَى الْفَوَاكِهِ الْجَنَّةِ عَلَى مُتَمِّعَةِ الْأَجْرِ وَمِيَّةِ

وَالْتِمَّةِ الْقِيَمَةِ

فِي حُلٍّ وَقَفِّ مَعَانِي وَمَبَانِي مُتَمِّعَةِ الْأَجْرِ وَمِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُطَالَعَةُ لِلْبَشَائِرِ

عَلَى الْفَوَاكِهِ الْجَنِّيَّةِ عَلَى مُتَمِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ

وَالْبَشَائِرِ الْقَصِيرَةِ

فِي حَلِّ وَفَكِّ مَعَانِي وَمَبَانِي مُتَمِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ

جَمْعٌ وَتَأْلِيفٌ

الْعَلَّامَةِ الْحَمِيدَةِ الْحَقِيقِ

مُحَمَّدِ الْأَمِينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأُرُمِيِّ

الْعَلَوِيِّ الْأَثَبِيِّ الْهَرَرِيِّ الْكُرِّي الْبُؤَيْطِيِّ

نَزَلَ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةَ وَالْمَجَادِرَ بَنًا وَالْمَدْرَسَ فِي دَارِ الْحَدِيثِ الْهَبَرِيَّةِ

غُفِرَ لَدُّهُ وَلِوَلَدَيْهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ

الْمُجَلَّدُ الْأَوَّلُ

ذَا حُطُوقٍ وَالْبَحَاةِ

ذَا الْمُنْتَهَا



دار المنهاج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار حقوق المنهاج

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤ / ١٣ - بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً.

www.alminhaj.com
E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون المقعدون داخل المملكة العربية السعودية

جدة

مكتبة دار كنوز المعرفة

هاتف 6510421 - 6570628

مكة المكرمة

مكتبة نزار الباز

هاتف 5473838 - فاكس 5473939

مكة المكرمة

مكتبة الأسدي

هاتف 5570506 - 5273037

المدينة المنورة

مكتبة الزمان

هاتف 8366666 - فاكس 8383226

المدينة المنورة

دار البدوي

هاتف 0503000240

الدمام

مكتبة المتنبي

هاتف 8344946 - فاكس 8432794

الطائف

مكتبة المزيني

هاتف 7365852

الرياض

مكتبة الرشد

هاتف 2051500 - فاكس 2253864

الرياض

دار التدمرية

هاتف 4924706 - فاكس 4937130

الرياض

مكتبة العبيكان

وجميع فروعها داخل المملكة

هاتف 4654424 - فاكس 2011913

الرياض

مكتبة جريب

وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها

هاتف 4626000 - فاكس 4656363

الموزعون المعتمدون خارج المملكة العربية السعودية



فيرجن وفروعها في العالم العربي

الإمارات العربية المتحدة

حروف للنشر والتوزيع - أبو ظبي

هاتف 5593007 - فاكس 5593027

مكتبة الإمام البخاري - دبي

هاتف 2977766 - فاكس 2975556

مكتبة دبي للتوزيع - دبي

هاتف 3339998 - فاكس 3337800

الجمهورية اليمنية

مكتبة تريم الحديثة - حضرموت

هاتف 417130 - فاكس 418130

مملكة البحرين

مكتبة الفاروق - المنامة

هاتف 17272204 - فاكس 17256936

جمهورية مصر العربية

دار السلام - القاهرة

هاتف 22741578 - فاكس 22741750

مكتبة نزار الباز - القاهرة

هاتف 25060822 - جوال 0122107253

دولة الكويت

مكتبة دار البيان - حولي

تلفاكس 22616490 - جوال 9952001

دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي

هاتف 22658180 - فاكس 22658180

المملكة المغربية

مكتبة التراث العربي - الدار البيضاء

هاتف 0522853562 - فاكس 0522854003

دار الأمان - الرباط

هاتف 0537723276 - فاكس 0537200055

الجمهورية اللبنانية

الدار العربية للعلوم - بيروت

هاتف 785107 - فاكس 786230

مكتبة التمام - بيروت

هاتف 707039 - جوال 03662783

المملكة الأردنية الهاشمية

دار محمد دنديس - عمان
هاتف 4653390 - فاكس 4653380

جمهورية العراق

مكتبة دار الميثاق - الموصل
هاتف 7704116177 - فاكس 7481732016

جمهورية الصومال

مكتبة دار الزاهر - مقديشو
هاتف 002525911310

ماليزيا

مكتبة توء كنالي - كوالا لمبور
هاتف 00601115726830

انكلترا

دار مكة العالمية - برمنجهام
هاتف 01217739309 - جوال 07533177345
فاكس 01217723600

الهند

مكتبة الشباب العلمية - لكاناؤ
هاتف 00919198621671

دولة قطر

مكتبة الثقافة - الدوحة
هاتف 44421132 - فاكس 44421131

الجمهورية العربية السورية

مكتبة المنهاج القويم - دمشق
هاتف 2235402 - فاكس 2242340

جمهورية الجزائر

دار البصائر - الجزائر
هاتف 021773627 - فاكس 021773625

جمهورية أندونيسيا

دار العلوم الإسلامية - سوروبايا
هاتف 0062313522971
جوال 00623160222020

جمهورية فرنسا

مكتبة سنا - باريس
هاتف 0148052928 - فاكس 0148052997

الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد - إستانبول
هاتف 02126381633 - فاكس 02126381700

جميع منشوراتنا متوافرة على

Furat
فُرَات Furat.com

موقع رائد لتجارة الكتب والبرمجيات العربية
www.furat.com

نيلا وفرات.كوم

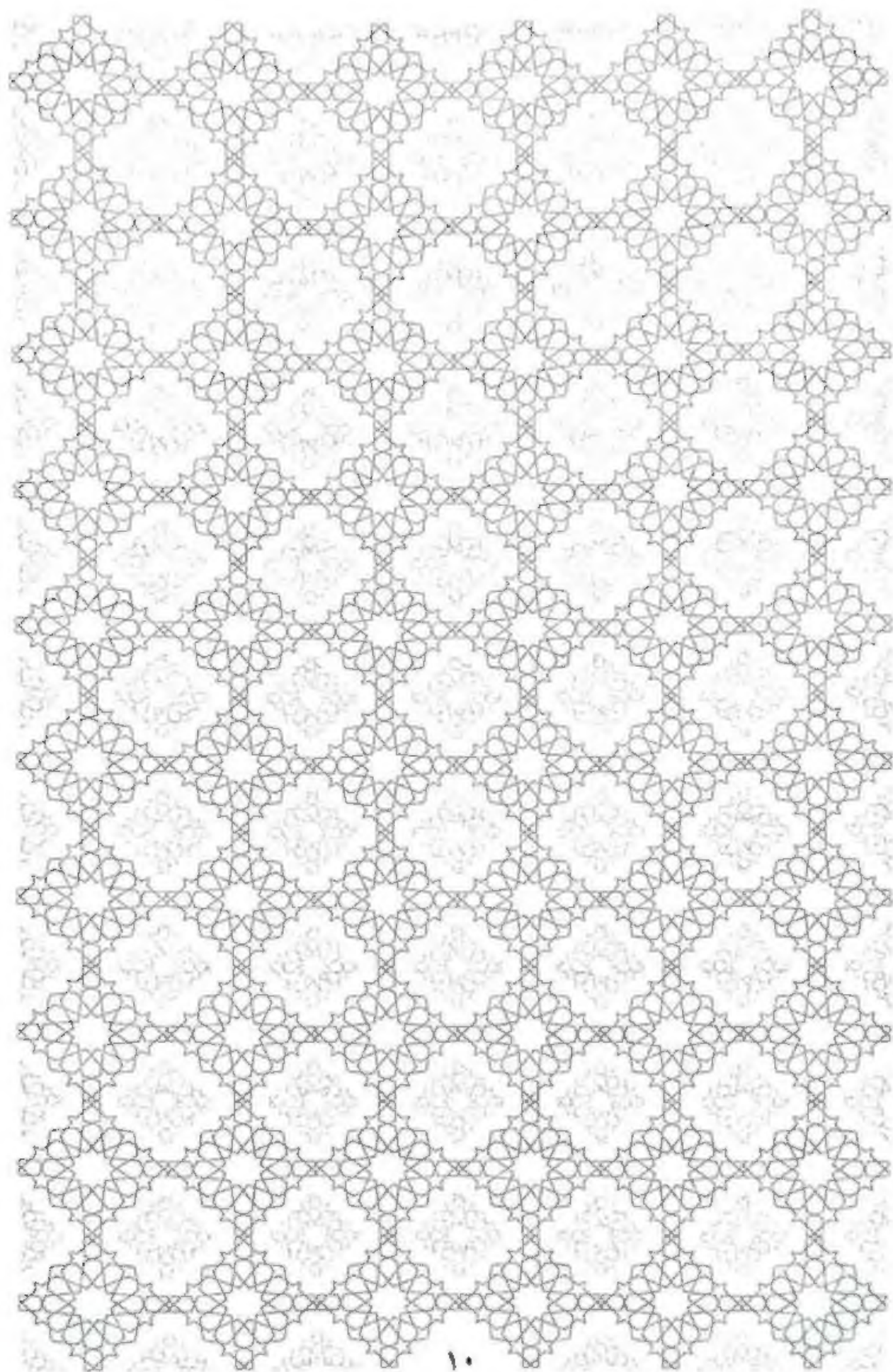
موقع مكتبة نيل وفرات . كوم لتجارة الكتب
www.nwf.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم ؛ يا حي يا قيوم ، يا ذا الجلال والإكرام ؛ صل وسلم أفضل الصلاة وأزكى السلام على سيدنا ومولانا محمد ؛ من أرسلته رحمةً للأنام ، وعلى آله وصحبه السادة الكرام ، صلاة تحلُّ بها العقد ، وتفكُّ بها الكرب ، صلاة دائمة بدوامك باقية ببقائك ، عدد ما أحاط به علمك وجرى به قلمك ، آمين آمين آمين يا رب العالمين .

قال أبو الأسود الدؤلي واضع النحو بأمر الإمام علي رضي الله تعالى عنه وأرضاه :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعِيَهُ	فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
وَتَرَى اللَّيْبَ مُحَسَّدًا لَمْ يَجْتَرِمِ	شَتَمَ الرِّجَالِ وَعِزُّهُ مَشْتُومُ
وَكَذَاكَ مَنْ عَظُمَتْ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ	حَسَّادُهُ سَيْفٌ عَلَيْهِ صَرُومُ
فَاتْرُكْ مُجَارَاةَ السَّفِيهِ فَإِنَّهَا	نَدَمٌ وَغِبٌّ بَعْدَ ذَلِكَ وَخِيمُ
فَإِذَا جَرَيْتَ مَعَ السَّفِيهِ كَمَا جَرَى	فِكَلَاكُمَا فِي جَرِيهِ مَذْمُومُ
وَإِذَا عَتَبْتَ عَلَى السَّفِيهِ وَلُمْتَهُ	فِي مِثْلِ مَا تَأْتِي فَأَنْتَ ظَلُومُ
يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَعْلَمُ غَيْرُهُ	هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ



ترجمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فهذه ترجمة للعلامة الشيخ محمد أمين بن عبد الله الهرري ، نزيل مكة المكرمة ، المدرس في دار الحديث الخيرية ، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمان سنوات قبل أن يتفرغ للتأليف .

الاسم

هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن ، أبو ياسين الأرمي جنساً ، العلوي قبيلة^(١) ، الإثيوبي دولة ، الهرري منطقة ، الكرّي ناحية ، البُوَيْطِي قرية ، السلفي مذهباً ، السعودي إقامة ، نزيل مكة المكرمة ، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد .

مولده

ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة ، في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة (١٣٤٨) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات .

(١) الأرمي : نسبة إلى شعب أرمو ، وهي أكثر من في الحبشة بنسبة ٨٥٪ ، والعلوي : نسبة إلى علي بن قلعو بن مُنبَّأ بن أرمو ، أبو قبيلة كبيرة .

نشأته

تربى بيد والده ، وهو يتيم عن أمه ، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين ، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سنين ، ثم حوَّله إلى مدارس علوم التوحيد والفقه ، وحفظ من توحيد الأشاعرة « عقيدة العوام » للشيخ أحمد المرزوق ، و« الصغرى » و« صغرى الصغرى » ، و« الكبرى » و« كبرى الكبرى » للشيخ محمد السنوسي ؛ لأن أهل الحبشة كانوا وقتئذ من الأشاعرة .

وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً كـ « مختصر بافضل الحضرمي » ، و« مختصر أبي شجاع » مع كتاب « كفاية الأخيار » ، و« عمدة السالك » لأحمد بن النقيب ، و« زبد أحمد ابن رسلان » ألفية في فقه الشافعية ، وقرأ « المنهاج » للإمام النووي مع شرحه « مغني المحتاج » ، و« المنهج » لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه « فتح الوهاب » ، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها على مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه .

رحلته

ثم رحل إلى سيبيويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي^(١) ، وبدأ عنده دراسة الفقه ، بدأ بـ « شرح جلال الدين المحلي » على « منهاج النووي » ، ثم بعدما وصل إلى (كتاب السلم) . . حوله شيخه المذكور - رحمه الله تعالى - إلى دراسة النحو ؛ لما رأى فيه من النجابة والاجتهاد في العلم ، فقرأ عليه مختصرات النحو كـ « متن الآجرومية » وشروحها العديدة ، و« متن الأزهرية » ، و« ملحة الإعراب » مع شرحه « كشف النقاب » لعبد الله الفاكهي ، و« قطر الندى » مع شرحه « مجيب النداء » لعبد الله الفاكهي ، وقرأ « الألفية » لابن

(١) الأديلي - بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة - نسبة إلى أدنل من أعمال يزدوا .

مالك مع شروحها العديدة كـ « شرح ابن عقيل » ، و « شرح المكوذي » ، و « شرح السيوطي » .

ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها ، وحفظ « ألفية ابن مالك » و « ملحة الإعراب » و « لامية الأفعال » و « السلم » في المنطق ، و « الجوهر المكنون » في البلاغة .

وكان لا ينام كل ليلة حتى يختم القصائد المذكورة حفظاً ، وكان قليل النوم في صغره إلى كبره ، حتى كان لا ينام غالباً بعدما كبر إلا أربع ساعات من أربع وعشرين ساعة ؛ لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم ، وكان يدرس هذه الفنون جنب حلقة شيخه مع دراسته على الشيخ المذكور .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه نحو سبع سنوات إلى شيخه خليل زمانه وحبیب عصره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضاً ، فقرأ عنده مطولات كتب النحو كـ « مجيب النداء على قطر الندى » للفاكهي ، و « مغني اللبيب » لابن هشام ، و « الفواكه الجنية على المتممة الأجرومية » وغير ذلك من مطولات علم النحو ، وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلى سورة (يس) .

ثم رحل من عنده بعدما لازمه ثلاث سنوات إلى شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن ياسين لمَاجَتِي^(١) ، فقرأ عليه التفسير بتمامه ، والعروض من مختصراته ومطولاته كـ « حاشية الدمنهوري على متن الكافي » ، و « شرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية » ، و « شرح الصبان على منظومته في العروض » ، وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ، ولازمه نحو ثلاث سنوات .

(١) المَاجَتِي : نسبة إلى ماجة من بلاد وُلُو .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الورقي^(١) ، وقرأ عليه مطولات علم الفقه كـ « شرح الجلال المحلي على المنهاج » ، و « فتح الوهاب على المنهج » لشيخ الإسلام مع « حاشيته » لسليمان البجيرمي و « حاشيته » لسليمان الجمل ، و « حاشية التوشيح على متن أبي شجاع » ، و « مغني المحتاج » للشيخ الخطيب إلى (كتاب الفرائض) ، وقرأ عليه غير ذلك من كتب الفرائض كـ « حواشي الرحبية » ، و « الفرائض الفاضل في فن الفرائض » - هو كتاب جيد من مطولاتها - ولازمه نحو أربع سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المصفي^(٢) ، فقرأ عليه « فتح الجواد » لابن حجر الهيتمي على « متن الإرشاد » لابن المقرئ الجزأين الأولين منه .

ثم رحل من عنده إلى شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الكري ، وقرأ عليه « البخاري » بتمامه ، و « صحيح الإمام مسلم » وبعض كتب الاصطلاح .

ثم رحل من عنده إلى مشايخ عديدة ، وقرأ عليهم السنن الأربعة ، و « الموطأ » ، وغير ذلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام .

ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نورؤ القري^(٣) ، فقرأ عليه مطولات كتب البلاغة كـ « شروح التلخيص » لسعد الدين التفتازاني وغيره ، ومطولات كتب أصول الفقه كـ « شرح جمع الجوامع » لجلال الدين المحلي ، وقرأ عليه من النحو « حاشية الخضري على ابن عقيل » .

وقرأ على غير هؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام

(١) الورقي : نسبة إلى ورقة من أعمال مدينة هزر .

(٢) المصفي : نسبة إلى قبيلة من قبائل نول .

(٣) القري : نسبة إلى قرى ناحية من أعمال درودا .

بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية كـ « بانت سعاد » و « همزية البوصيري » و « بردته » و « القصيدة الوترية » و « الطرّاف والطرائف » و « إضاءة الدُّجَنَّة » - ألفية في كتب الأشاعرة - وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره .

وكان يدرّس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ، ثم استجاز من مشايخه هؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له ، فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاث مئة وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من الهجرة النبوية ، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ست مئة طالب أو سبع مئة طالب أو أزيد إلى ألف طالب .

وكان يدرّس من صلاة الفجر إلى صلاة العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حصّة من حصص الفنون المتنوعة ، وكان يحيي ليله دائماً بكتابة التأليف ، وبما قدر الله له من طاعاته .

مؤلفاته

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتى أوشكت لا تحصى :

❶ فمن التفسير :

١- حدائق الرُّوح والريحان في روايي علوم القرآن ، (ثلاث وثلاثون مجلداً ، جمع فيه سبعة فنون بل ثمانية بل تسعة ، لم يُسبق له نظيرٌ من كتب التفسير) ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .

❷ ومن النحو :

٢- الباكورة الجنية في إعراب متن الأجرومية ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .

- ٣- رفع الحجاب عن مُخَيَّمَات معاني كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
- ٤- لبُّ اللباب في حل معاني ملحة الإعراب ، وقد طبع مع « رفع الحجاب » وهذا من أوائل مؤلفاته في سنة (١٣٦٥ هـ) .
- ٥- هدية الطلاب في إعراب ملحة الإعراب .
- ٦- الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
- ٧- الصور العقلية على تراجم الألفية ومشكلاتها لابن مالك .
- ٨ - الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية وفك معانيها ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
- ٩- التقارير على حاشية الخضري على الألفية .
- ١٠- جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
- ١١- المطالب السنية حاشية على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ، وهو كتابنا هذا .
- ١٢- التتمة القيمة على المتممة الآجرومية ، وهو كتابنا هذا .
- ١٣- هدية أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف ، مشفوعاً مع كتاب « الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية » ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
- ١٤- التقارير على مجيب النداء على قطر الندى كلاهما لعبد الله الفاكهي .

- ١٥- نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحّة الإعراب ،
وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
١٦- التقريرات على حاشية أبي النجا على الآجرومية .
١٧- التقريرات على حاشية العطار على الأزهرية .

○ ومن الصرف :

- ١٨- مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان ومعاني لامية الأفعال ، وقد صدر
بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
١٩- محنك الأطفال من معاني لامية الأفعال ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار
طوق النجاة ودار المنهاج .

○ ومن البلاغة :

- ٢٠- الدرر المصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمن الأخضري .
٢١- الفلك المشحون على الجوهر المكنون ، وقد فرغ منه في أوائل سنة
(١٤٣٣ هـ) ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
٢٢- التقريرات على مختصر سعد الدين على تلخيص المفتاح .
٢٣- التقريرات على البيجوري على متن السمرقندي في الاستعارة .
٢٤- التقريرات على حاشية المخلف على الجوهر المكنون في البلاغة .

○ ومن المنطق :

- ٢٥- الكوكب المشرق على السلم المنورق ، وقد فرغ من تأليفه في سنة
(١٤٣٣ هـ) ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .
٢٦- التذهيب على متن التهذيب في المنطق .
٢٧- التقريرات على حاشية الصبان في المنطق .

٢٨- التقريرات على حاشية البيجوري في المنطق .

○ ومن العروض :

٢٩- المقاصد الجليلة على القصيدة الخزرجية ، وكتب في سنة (١٤٣٣ هـ) .

٣٠- الفتوحات الربانية على منظومة الخزرجية في العروض .

٣١- التبيان على منظومة الصبان في العروض .

٣٢- التقريرات على شرح شيخ الإسلام وشرح الدماميني ، وكلاهما على المنظومة الخزرجية في العروض .

○ ومن الحديث :

٣٣- النهر الجاري على تراجم البخاري ومشكلاته .

٣٤- رفع الصدود على سنن أبي داود على الربع الأول منه لم يكمل .

٣٥- الكوكب الوهاج والروض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في (٢٦) مجلداً .

٣٦- مرشد ذوي الحجا والحاجة على سنن ابن ماجه .

٣٧- التقريرات على بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفصيلها على التراجم .

٣٨- التقريرات على بعض ابن ماجه .

٣٩- مجمع الرسائل وسلم الوسائل إلى درج ما علا ونزل من أسانيد الإمام مسلم ، ويحوي :

- المقاصد الوفية والمطالب السنية في معرفة ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الرباعية .

- الجُهيرة في جمع ما وقع في « صحيح مسلم » من الأسانيد الثمينة .

- البويطية في جمع ما نزل نزولاً مطلقاً من الأسانيد التيسيعية لـ « صحيح مسلم » .

○ ومن الأصول :

٤٠- التقريرات على شرح المحلي على جمع الجوامع في الأصول .

○ ومن الفقه :

٤١- سلم المعراج على مقدمة المنهاج .

٤٢- التقريرات على شرح المحلي وحاشيتي القليوبي وعميرة على المنهاج في فقه الشافعية .

٤٣- الإمداد من رب العباد حاشية على فتح الجواد على متن الإرشاد في فقه الشافعية .

٤٤- أضواء المسالك على عمدة السالك وعدة الناسك لأحمد بن النقيب .

٤٥- التقريرات على التوشيح على غاية الاختصار .

٤٦- التقريرات على فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي .

٤٧- التقريرات على قصيدة زيد أحمد ابن رسلان .

٤٨- التقريرات على المقدمة الحضرمية الكبيرة ، المسماة بـ « بافضل » .

٤٩- شرح المقدمة الحضرمية الصغيرة المسمى بـ « التبصير على المختصر الصغير » .

٥٠- كتاب التقديرات على جميع ما وقع في فقه الشافعية من الصور . مجلد ضخمة .

○ ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية :

٥١- نيل المراد على متن بانث سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله

عنه .

٥٢- البيان الصريح على بردة المديح للبوصيري .

٥٣- البيان الظريف على العنوان الشريف .

٥٤- المقاصد السنية على القصائد البرعية .

٥٥- التقارير على همزية البوصيري .

○ ومن المصطلح :

٥٦- الثمرات الجنية من قطاف متن البيقونية ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .

٥٧- هداية الطالب المعدم على ديباجة صحيح مسلم .

٥٨- خلاصة القول المفهم على تراجم رجال صحيح مسلم (مجلدان) ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .

٥٩- جوهرة الدرر على ألفية الأثر لعبد الرحمن السيوطي .

٦٠- مجمع الأسانيد ومظفر المقاصيد من أسانيد كل الفنون ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .

○ ومن التوحيد :

٦١- هدية الأذكياء على طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات ، وقد صدر بحمد الله تعالى عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .

٦٢- فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام على ضوء الكتاب والسنة .

٦٣- التقارير على نور الظلام شرح عقيدة العوام .

٦٤- التعليق المفيد على تحفة المريد على جوهرة التوحيد .

هجرته

هجرته من الحبشة إلى هذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاث مئة كما أرخه بقوله :

هاجرت في ثمان وتسعين من بعد ألف وثلاث مئتين

وكان سبب هجرته : اتفاق الشيوعيين على قتله حين أسس في منطقته الجبهة الإسلامية الأرومية ، وجاهد بهم ، وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً ، وحاصروه لقتله ، وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالى .

وكان - بعدما دخل هذه المملكة وحصل على النظام - مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربع مئة ، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإذن رئاسة شؤون الحرمين .

وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون ، خصوصاً في التفسير والأمهات الست ، فسبحان المنفرد بالكمال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



ولقد أجزت لحامل هذه الترجمة في الرواية عني جميع مروياتي من كل الفنون وجميع مؤلفاتي كذلك إجازة عامة ، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالى في السر والعلن وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، للأخ الفاضل :

(

)

وعلى هذا جرى التوقيع من المعجز والختم منه

المقدمات

الأولى منها

في ترجمة الحطّاب الرُّعَيْنِي صاحب « المتمة »

هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني : نسبة إلى رعيّنة قبيلة مشهورة ،
أبو عبد الله ، المعروف بالحطّاب ، فقيه مالكي من العلماء المتصوفين .
ولد في مكة المكرمة عام (٩٠٢ هـ) واشتهر فيها ، وأصله من المغرب
العربي ، له كتب كثيرة منها :

- قرّة العين بشرح ورقات إمام الحرمين .

- وكتاب تحرير الكلام في مسائل الالتزام .

- وهداية السالك المحتاج .

- وكتاب مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل .

- وكتاب شرح نظم نظائر رسالة القَيْرَوَانِي .

- و متممة الآجرومية .

وارتحل من مكة إلى المغرب إلى وفاته .

وفاته : تُوفي رحمه الله تعالى سنة (٩٥٤ هـ) عن اثنين وخمسين عاماً (٥٢)

مليئة بالعلم والدعوة إلى الله تعالى ، وكانت وفاته في مدينة طرابلس المغربية ،
رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

[وفي سندي إلى كتاب « متممة الآجرومية »]

أرويه عن سيّويه زمانه ، وفريد أوانه ، علم المعلمين ، وراية المرشدين ،

مربينا ومربي أولاد المسلمين بفنون اللغة العربية :

- أبي محمد النُّوني ؛ الشيخ موسى بن محمد الأثيوبي الهرري الأدبلي ، قراءة عليه من أولها إلى آخرها ما فوق خمس مرات مقرونة بإجازة ما فوق ذلك .

- عن الشيخ محمد سعيد النُّولي الهرري الشافعي .

- عن الشيخ محمد جُجو العروسي الشافعي .

- عن الشيخ عبد الله بن آدم الهرري الشافعي المعمر (١٣٠) مئة وثلاثين سنة ، المتجول في بلدان العرب لطلب العلم ، المدرس في الحرم المكي نحو عشرين سنة (٢٠) .

(ح) :

- وعن الشيخ محمد يس الفاداني المكي إجازة .

- عن الشيخ خليفة بن حمد النبھاني .

- عن الشيخ فالح بن محمد الظاهري .

- عن النور علي بن عبد الحق القُوصي جميعاً .

- عن العلامة محمد الأمير الكبير .

- عن علي بن محمد السقاط .

- عن الشمس محمد بن عبد السلام بناني .

- عن الشيخ أبي الأسرار حسن العجيمي .

- عن عبد الله بن محمد العياش .

- عن أبيه الشيخ محمد العياش .

- عن محمد بن أحمد الحسني ، عن مؤلفها العارف بالله محمد بركات بن

محمد بن عبد الرحمن الخطاب الرعيني المكي ، رحمه الله تعالى .

فعلني هذا السند يكون بيني وبين مؤلفها إحدى عشرة واسطة .

وقد أجزت في روايتها عني بهذا السند لكل طالب وقاري علي ، ولكل أخذ لها
وذاكر بها وعارف معناها منطوقاً ومفهوماً ، وفي قراءتها لمن لم يقرأها ، وأوصيهم
وإياي بتقوى الله تعالى في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد
الممات ، وعلى هذا جرى التوقيع من المجيز .
والله خير شاهد علي ما قلنا .

* * *

الثانية من المقدمات

في ترجمة الفاكهي صاحب « الفواكه »

نسبه : هو عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر نور الدين الفاكهي المكي الشافعي جمال الدين .

ولادته ووفاته : ولد عبد الله في مكة المكرمة سنة (٨٩٩ هـ) تسع وتسعين وثمان مئة ، وأمه أم ولد حبشية ، قدم مصر ثم عاد إلى مكة المكرمة ، وتوفي فيها سنة (٩٧٢ هـ) .

مكانته : هو - أي : الشارح - كان من أسرة ذات علم وأدب ، فأبوه محدث ونحوي ، وجده علي بن محمد بن علي محدث وفقه وأديب ونحوي ، وجده الأعلى علي بن محمد بن عمر فقيه وأديب وشاعر ، وأخوه عبد القادر بن أحمد عالم وشاعر وذو مؤلفات كثيرة ، قال العيدروسي عن مؤلفاته : (ولعمري ؛ إنه يشبه الجلال السيوطي في كثرتها بحيث إنه يكتب على كل مسألة رسالة) ، وأخوه محمد بن أحمد الفاكهي فقيه حنبلي عارف بالأدب وذو مصنفات كثيرة .

وهكذا يتضح لنا أن الفاكهي في بيت علم وأدب ، وكان هو وأخوه راسخين في العلم ذوي فضل ، وكان جمال الدين الفاكهي من كبار العلماء مشاركاً في جميع العلوم .
وبالجملة : فإنه لم يكن له نظير في علم النحو في زمانه ، فكان آية من آيات الله تعالى ، حتى قيل : إنه سيبويه زمانه ، رحمه الله تعالى .

وحكي : أنه حضر في الجامع الأزهر وقارىء يقرأ « شرح القطر » على بعض المشايخ ، فأشكل عليهم بعض العبارات فيه ، فحلها الفاكهي المذكور ، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه حتى أقام البيئة على ذلك ، وشهد له من كان هناك من أهل مكة بذلك .

آثاره : قال عبد القادر بن عبد الله العيدروسي في كتابه « تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر » (ص ٢٧٧) متحدثاً عن آثار الفاكهي : وله مصنفات مفيدة :
- منها : شرح الأجرومية .

- ومنها : شرح على متممها للحطاب ، أجاد فيها كل الإجابة .

- ومنها : مجيب النداء على قطر الندى لابن هشام الأنصاري ، في غاية الحسن ، صنفه سنة ست عشرة وتسع مئة (٩١٦ هـ) وكان عمره حينئذ ثمانى عشرة سنة .

- ومنها : كشف النقاب على قصيدة الملح لأبي القاسم الحريري البصري .

- ومنها : كتاب الحدود في النحو ، جمعها في نحو كراسة .

- ومنها : شرح الحدود ، جمعه في كراريس ولم يسبق إلى مثل ذلك .

وقول العيدروسي في تاريخ تأليف « مجيب النداء » : (أنه ألفه سنة ست عشرة وتسع مئة وعمره حينئذ ثمانى عشرة سنة) . . غير صحيح ، والصحيح : أن المؤلف فرغ من تأليفه سنة (٩٢٤ هـ) وفي « كشف الظنون » : أن عبد الله الفاكهي فرغ من تأليف كتابه « مجيب النداء » يوم الاثنين ثالث عشر من رجب سنة (٩٢٤ هـ) .

[تاريخ تأليف « الفواكه الجنية على متممة الأجرومية »]

فرغ الفاكهي من تأليف هذا الكتاب يوم الأحد (١٠) من رجب سنة (٩٥٦ هـ) كما هو في نسخة من الكتاب في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (٨٩٢٧ م) وقد طبع الكتاب عدة مرات في سنة (١٢٩٨ هـ) في المطبعة الشرقية في بولاق ، وفي سنة (١٣٥١ هـ) بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر .

الثالثة

في منهج الفاكهي في كتاب « الفواكه الجنية على متممة الأجرومية »

قال الفاكهي في مقدمة هذا الكتاب : وبعد : (فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعية في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي ، تغمده الله برحمته ، قصدت فيه تقرير معانيها وتحليل مبانيها ، مع فوائد جمة وزوائد مهمة)

قالفاكهي - كما قال - قرر المعاني وحرر المباني ، وقام بشرح كلام الحطاب وتوضيحه بالحدود والأمثلة والشواهد ، وبإيراد آراء العلماء في بعض المسائل النحوية ، ولكن الفاكهي في هذا الشرح قصد الاختصار وعدم الإطناب ، فلم نجد فيه زوائد مهمة ذكرها كما قال في الخطبة ، أو كما أورد في « مجيب الندا » والسبب في ذلك : أن الحطاب قد أتى على جميع أبواب النحو ومسائله باختصار ، فلم يدع مجالاً للزيادة ، وليس كذلك ابن هشام في « القطر » حيث إن ابن هشام قد أغفل عن بعض مسائل النحو ، ولذا وجد الفاكهي مجالاً يزيد فيه أما في « الفواكه الجنية » . . فقد اهتم الفاكهي بإيراد حدود للمصطلحات التي لم يأت الحطاب بحدود لها ، فأتى بحدود لكل من :

- النحو .

- واللفظ .

- والاسم .

- والفعل .

- والحرف .

- والتنوين .
- والفعل الماضي .
- والفعل المضارع .
- وفعل الأمر .
- والإعراب باعتباره لفظياً .
- والمنصرف .
- وجمع التكسير .
- وجمع المؤنث السالم .
- وجمع المذكر السالم .
- والمثنى .
- والتركيب المزجي .

كما اهتم الفاكهي بإيراد الخلافات بين العلماء في بعض المسائل النحوية ، ولكن سمة الاختصار تغلب على عرض آراء النحاة وحججهم ، ومن أمثلة ذلك قال :

(وأما لات) أصلها (لا) زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي ، وحركت لالتقاء الساكنين (. . فتعمل عمل ليس) بإجماع من العرب (بشرط أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين) هذا ما نص عليه سيبويه ، فأخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف ، وقيل : لا تختص به ، بل باسم الزمان وإن لم يكن بلفظ الحين ؛ كالساعة والأوان ، وهو ظاهر عبارة « التسهيل » ، وجزم في « الشذور » و « شرحه » بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلّة (و بشرط ألا يجمع بين جزأيهما في الكلام (بأن يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو)

يحذف (خبرها) ويذكر اسمها ، فلا يجتمعان لعدم السماع .
فقد أورد رأي سيبويه دون أن يذكر نص كلامه ، وكذا عبارة « التسهيل »
و« الشذور » وهنكذا تغلب سمة الاختصار على الكتاب . انتهى من « شرح
الحدود » لفاكهة .



مصادر الكتاب

مصادره : كتب ابن مالك وكتب ابن هشام هي أهم مصادر هذا الكتاب ، بل إنها أهم مصادر كتب الفاكهي كلها ، وكتاب « الفواكه الجنية » لم يكن مؤلفه الفاكهي عند تأليفه محتاجاً إلى مصادر كثيرة بسبب أن المؤلف قد قصد الاختصار فيه ، ومع ذلك كله نجده ينقل من كتاب « التوضيح » لابن هشام ، ومن كتابه « مغني اللبيب » ، وكتابه « شرح شذور الذهب » ، وكتابه « قطر الندى » ، وكتابه « الجامع الصغير » ، وكتابه « شرح قطر الندى » .

وقد نقل من كتب ابن مالك « شرح الكافية » ، و« شرح العمدة » ، و« التسهيل » ، و« الألفية » ، وأخذ عن « الكشف » ، و« المفصل » للزمخشري ، و« الكافية » لابن الحاجب ، و« أماليه » ، و« الارتشاف » لأبي حيان ، و« المتوسط » لركن الدين الحسن الاستربادي ، وقد نقل عن علماء دون مصادر لأقوالهم . انتهى منه .



الرابعة

في شواهد الكتاب

أ- القرآن الكريم .

استشهد الفاكهي في كتابه « الفواكه الجنية على متممة الآجرومية » بإحدى وسبعين وأربع مئة آية ، منها تسع عشرة آية تم الاستشهاد بها على قراءة من بعض القراء ؛ كاستشهاده بقراءة قبل : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ بإثبات ياء (يتقي) مع وجود الجازم ، استشهد بها على معاملة المعتل كالصحيح في جزمه بحذف الحركة ، وهي لغة طائفة من العرب .

وإيراد هذا العدد الكثير من الآيات ليس كله استشهاداً ، بل إن أكثرها تمثيل لقواعد ومسائل فيها خلاف يحتاج إلى دليل وشاهد ، فمثلاً : الضمة تكون علامة للرفع في الاسم المنصرف ، مَثَلُ له بقوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾ ، وفي الاسم غير المنصرف مثل له بقوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ و ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ﴾ .

ومن أسباب كثرة الشواهد القرآنية : أن الحطاب صاحب « متممة الآجرومية » قد أكثر من التمثيل والاستشهاد بالآيات ، ولهذا فقد زاد عدد الآيات هنا على العدد الوارد في كتاب « مجيب الندا » .

ب- الحديث الشريف .

استشهد الفاكهي في كتابه « الفواكه الجنية » بثلاثة وعشرين حديثاً ، منها خمسة عشر حديثاً استشهد بها في كتابه « مجيب الندا » ، ومن الأحاديث التي استشهد بها في كتابه ولم يوردها في « مجيب الندا » :

- قوله صلى الله عليه وسلم : « من ترويضاً يوم الجمعة . . فيها ونعمت ، ومن

اغتسل . . فالفعل أفضل ، وفيه أيضاً : « وأعوذ بك من الخيانة ؛ فإنها بثت البطانة » استشهد بهما على أن (نعم) و (بئس) فعلا من الأفعال الماضية ؛ لدخول تاء التأنيث عليهما .

- ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « يا رُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » استشهد به على دلالة (رُب) على التكثير .

- ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » احتج به الكسائي على جواز جرم الفعل المضارع بعد النهي بتقدير (إن) دون النفي ، فالتقدير في الحديث : إن ترجعوا بعدي كفاراً . . يضرب ، مع أن الجمهور يشترطون للجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه نحو : لا تكفر . . تدخل الجنة ، فالتقدير : إن لا تكفر . . تدخل الجنة ، وأجاب الفاكهي عن الحديث بقوله : وهذا ونحوه محمول عند غيره على إبدال الفعل من الفعل (يضرب بعضكم) بدل من (ترجعوا) .

- ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » استشهد به الفاكهي على تنازع ثلاثة عوامل في معمولات متعددة ، فالأفعال (تسبحون) و (تكبرون) و (تحمدون) تنازعت في الظرف (دبر) و (ثلاثاً وثلاثين) .

- الشواهد الشعرية .

استشهد الفاكهي في كتابه « الفواكه الجنية » بثلاثة وعشرين ومئة شاهد من الشعر ، منها خمسة أبيات نسبت إلى قائلها : بيت لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، وبيتان للفرزدق ، وبيت للبيد ، وبيت لأبي النجم النجل ، وأكثر الشواهد الشعرية في هذا الكتاب اكتفى الفاكهي بإيراد شطر من البيت فيها ، وأكثر

شواهد هذا الكتاب هي من شواهد كتاب « مجيب الندا » ، والله سبحانه وتعالى
أعلم . انتهى من « شرح كتاب الحدود » تأليف جمال الدين عبد الله بن أحمد
الفاكهي .



الخامسة

في أسانيدى إلى الشارح في كتابه : « الفواكه الجنية على متممة الآجرومية »

الحمد لله الذي جعل الأسانيد سلسلة متواصلة بين الأولين والآخرين ، وتذكراً
مذكراً بين أولهم وآخرهم ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين ، وقائد
الفر المحجلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلى
يوم الدين ، آمين .

أما بعد :

فأقول : إني أروي هذا الشرح الوحيد ، والدر الفريد ، في تحريره وتقريره
لمباني ومعاني المقدمة الموسومة بـ « متممة الآجرومية » :

- عن الشيخ العلامة النحوي ، فريد وقته ، وحيد عصره ، الشيخ محمد مديد
الأيوبي الهرري التولمي الأديلي الشافعي ، قراءة عليه لهذا الكتاب من أوله إلى
آخره في تاريخ (١٣٦٣ هـ) ألف وثلاث مئة وثلاث وستين هجرية مقرونة
بالإجازة .

- عن الشيخ محمد ججو العروسي الشافعي .

- عن الشيخ عبد الله بن آدم الهرري الشافعي المعمر نحو (١٣٠) مئة وثلاثين
سنة ، المتجول في بلدان العرب لطلب الفنون المتنوعة ، المدرس في الحرم المكي
نحو عشرين (٢٠) سنة .

(ح) وإجازة :

- عن الشيخ محمد يس بن عيسى الفاداني المكي .

- عن الشيخ محمد علي المالكي المكي .

- عن أخيه الشيخ محمد عابد بن حسين المالكي المكي .
- عن السيد أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي ، جميعاً .
- عن عثمان بن حسن الدمياطي .
- عن محمد بن محمد بن عبد القادر الأمير الكبير .
- عن محمد بن سالم الحفني .
- عن أبي حامد محمد بن محمد البديري .
- عن أبي الأسرار حسن العجيمي المكي .
- عن الشمس محمد البابلي .
- عن الشيخ أبي بكر بن إسماعيل الشنواني ، عن مؤلفه العلامة النحوي جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي رحمه الله تعالى ، ورحم الجميع ونفعنا بعلومهم ، آمين .
- فعلى هذين السنين يكون بيني وبين الفاكهي إحدى عشرة (١١) واسطة ، ولقد أجزت دراسته وتدرسه وروايته عني بهذين السنين للأخ الفاضل وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالى في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، وعلى هذا جرى التوقيع من المجيز . والختم

يا قارئ الخط والعينان تنظره لا تنس كاتبه بالله واذكره
وهب له دعوة الله خالصة لعلها في صروف الدهر تنفعه
وأصلح له ما وقع من الخلل واسمح له ما وقع من الزلل

* * *

الجزء الأول من الكتّابين القَيِّمين

○ الأول منهما :

« التَّمَّةُ القَيِّمَةُ في حَلِّ وفكِّ معاني ومباني مُتَمِّمة الآجرومية »

○ والثاني منهما :

« المطالب السنية على الفواكه الجنية »

ألفهما

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف الهرري منشأ

المكي نزولاً، الأثيوبي جنسيةً، الأرمي قبيلةً، السلفي عقيدةً، الشافعي مذهباً

غفر الله له ولوالديه ولمولوديه ، ولمشايعه وأحبائه وتلامذته

وجميع المسلمين والمسلمات ، الأحياء منهم والأموات

وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين ، آمين آمين

تقريظ لبعضهم لهذه التتمة القيّمة :

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالشُّرُوحُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهَا كَوْكَبُ
كَأَنَّكَ شُمُوسٌ لَمْ تَكُنْ بِوَاحِدَةٍ إِذَا قَدْ أَشْرَقَتْ عَمَّتْ كُلَّ نَاحِيَةٍ
هَذَا كِتَابٌ لَوْ يُبَاعُ بِوَزْنِهِ ذَهَبًا لَكَانَ الْبَائِعُ الْمَغْبُونَا

قال شارح « لامية ابن الورد » في شرحه « فتح الرحمن الرحيم »
رحمه الله تعالى :

النَّخْوُ قَنْطَرَةُ الْأَدَابِ هَلْ أَحَدٌ يَجَاوِزُ الْبَحْرَ إِلَّا بِالقَنَاطِيرِ
لَوْ تَعَلَّمَ الطَّيْرُ مَا فِي النَّخْوِ مِنْ أَدَبٍ حَنَّتْ وَأَنْتَ إِلَيْهِ بِالمَنَاقِيرِ
إِنَّ الْكَلَامَ بِلاَ نَخْوٍ يُمَانِلُهُ نَبْحُ الْكِلَابِ وَأَصْوَاتُ السَّنَانِيرِ

قال الكسائي رحمه الله تعالى :

أَيُّهَا الطَّالِبُ عِلْمًا نَافِعًا اظْلُبِ النَّخْوَ وَدَعْ عَنْكَ الطَّمَعُ
إِنَّمَا النَّخْوُ قِيَاسٌ يُبْبَغُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين في أنحاء أمورنا من شؤون الدين والدنيا .

الحمد لله الرفع لكل مرفوع ، والناصب لكل منصوب ، والخافض لكل مخفوض ، والجازم لكل مجزوم ، بيده الرفع والخفض والبسط والقبض ، ينصب أوليائه بنواصب الأدلة ، ويجزم أعداءه بجوازم المذلة ، سبحانه ما رفع أوليائه بقواطع البرهان ، وجزم أعداءه بصوارم السنان .

وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الفرد في الذات والصفات والأفعال ، شهادة عبد تبث إليه في جميع الأحوال ، لا ملجأ له ولا منجأ إلا إليه ، وأشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله المختار من خيار خيار سلاله عدنان ، وعلى آله وأصحابه ذوي النجدة والشجاعة والعرفان ، الناصرين له بصوارم الأسلحة وطواعن السنان .

أما بعد :

فلما كان « شرح عبد الله الفاكهي على متممة الآجرومية » شرحاً وجيزاً اللفظ جريلاً المعنى ، قاضي الآراب للمتتبع والمبتدي في العلوم العربية والأحكام النحوية ، ببيان أدلتها النقليّة وعملها العقلية ، مع إيجاز اللفظ وجزالة المعنى . . طلبت مني بعض طلاب الأرميا ممن لازموني ودرس عليّ هذا الشرح أن أضع عليه تعليقات مفيدة وحواشي ظريفة ، تحلّ معانيه وتفكّ مبانيه ، وتوضح غوامضه وتظهر معاقده ، وتذلل مآرزه وتهذب أزديته ، فأجبتهم إلى ذلك بعون الله تعالى ، وذلك في مبدأ تدريسي خصوص العلوم العربية في تاريخ (١٣٦٦ هـ) واستفاد به كثير من طلابهم ، ولكن لم يطبع .

[شر] : بسم الله الرحمن الرحيم

ولمّا هَجَمْتُ عليَّ حوادثُ الشيوعين . . أخذوه مع جملة كُتّبي وحرّقوه ، فانعدم ذلك الكتاب ، والآن لمّا بدأ دراسته عليّ بعضُ طلابِ الحِجازِ ممّن أخلصوا في طلبهم وصدقوا في صداقتهم وأظهروا مودّتهم . . طلبوا مني إعادة تلك الحاشية ، ليساعدوا به عليّ دراسة هذا الشرح الفريد ، أصلح الله لي ولهم جميع أمورنا في الدين والدنيا بالإخلاص التام والعمل العام .

وسميتها : « المطالب السنية في حلّ وفكّ معاني ومباني الفواكه الجنية » .

ووضعتُ مع هذه الحاشية في هامشها شرحاً لطيفاً وبياناً ظريفاً على المقدمة الموسومة بـ « متممة الأجرومية » يقرّر معانيها ويحرّر مبانيها ، ويُعربُ مُفرداتها وجُمالاتها وأمثلتها ، ويُعلّل أحكامها ويستخرج نتائجها ، وسميتها : « التتمة القيمة عليّ متممة الأجرومية » .

والله أسأل أن ينفع بهما كُلّ مَنْ تلقّاهما بالقبول ، وبعين الرضا والإنصاف نظّروا إليهما ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفّيقني إلا به عليه توكلت وإليه أنيب .

والآن حان حين الشروع في المقصود ، فأقول مستعيناً بعون البر المعبود بسندي السابق إلى الشارح :

[الحاشية] : لمّا أراد الشارحُ أن يبتدئ كتابه أولاً بالبسملة ابتداءً حقيقياً وهو الذي لم يُسبق بشيء ما ؛ اقتداءً بالكتاب العزيز وعملاً بخبر : « كُلُّ أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم . . فهو أتر » أو « أجذم » أو « أقطع » روايات . . قال : (بسم الله الرحمن الرحيم) وقولنا : (أن يبتدئ كتابه بالبسملة) أي : ابتداءه بها نطقاً وكتابةً ، أما الثاني . . فدليله المشاهدة ، وأما الأول . . فلأن من كتب شيئاً . . تلفّظ به غالباً .

وقولنا : (بالبسملة) والبسملة مصدر قياسي لبسمل الرباعي ؛ كدحرج دحرجة إذا قال : (بسم الله . . .) إلخ ، على ما في « الصحاح » أو إذا كتبها على ما في « تهذيب الأزهري » ، فهي بمعنى القول أو الكتابة ، لكن أطلقوها على نفس (بسم الله الرحمن الرحيم) مجازاً ؛ من إطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ، ثم صارت حقيقة عرفية ، وهي من باب النحت ؛ وهو : أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة ، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقرار خلافاً لبعضهم ، ولا الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد .

نعم ؛ يفهم من كلامهم اعتبار ترتيب الحروف ، ولذا عُدَّ ما وقع للشهاب الخفاجي في « شفاء الغليل » من (طبلق) بتقديم الباء على اللام إذا قال : (أطال الله بقاءك) سبق قلم ، والقياس (طبلق) .

والنحت مع كثرته في كلام العرب سماعي كما صرح به الشَّيْنِي ، ونُقل عن « فقه اللغة » لابن فارس قياسيته . انتهى « بيجوري على السلم » .

وقولنا : (اقتداء بالكتاب) أي : بمُنَزَّل القرآن ، وذلك لأنَّ المقتدَى به فاعلُ المقتدَى فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالى ، والقرآن مبتدأ فيه بها ، وقد ورد ما يُفيد طلبَ الاقتداء به سبحانه والتخلُّق بأخلاقه ، وفي الحديث : « تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللَّهِ » أي : اتَّصِفُوا بِصِفَاتِ تُمَائِلُ صِفَاتِ اللَّهِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ، إلا أنه مخصوص بما يُمكنُ فينا ولم يمنع منه الشارع ؛ كالعلم والحلم ، لا كالخَلْقِ والكبرياء والعزَّة والعظمة .

وقوله : (اقتداء بالكتاب العزيز) أي : في ابتدائه بالبسملة بحسب ترتيبه في

المصحف لا في النزول ، وإلا... فأوّلُهُ نزولاً قوله تعالى : ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ... ﴾ إلى قوله : ﴿ مَا تَرَىٰ لَهُمْ ﴾ كما صرّح به في « الكشاف » في أول (سورة المدثر) رواية عن الزهري ، ولا ينافي هذا ما ورد : أن أوّل ما نزل به جبريل ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ لاحتمال أن المراد النزول على آدم لا على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، والمراد : أن أوّل ما أنزل من الآيات على الإطلاق هو آية ﴿ أَقْرَأْ ﴾ فلا ينافي أن أوّل ما أنزل بعد فترة الوحي أوّل (المدثر) وأن أوّل ما أنزل من السورة التامة (الفاتحة) وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهراً . انتهى « حاشية البيجوري على السلم » .

وقوله : (وعملاً بخبر « كل أمر... ») إلخ ، إنما عبّر بالعمل هنا ونمّ بالافتداء لتضمّن الخبر الأمر ، بخلاف القرآن ؛ فإنه لم يتضمّن كما تضمّن الخبر .

وقد أهمل كثير من الناس الكلام على البسملة لقصر همهم ، ولكن نريد أن نذكر عليها طرفاً مما يتعلق بها تبركاً بخدمتها ، واستجلاباً لمزيد بركتها ، فأقول وقولي هذا :

واعلم : أنه ينبغي لكل شارع في فن أن يتكلم على البسملة مما يناسب ذلك الفن ؛ أداءً لحقين : حق البسملة ، وحق ذلك الفن ، والتكلم عليهما من غيره يفوت الحق الثاني ، وترك الكلام عليها رأساً قصور ؛ وهو : العجز عن أداء المراد ، أو تقصير ؛ وهو : الإعراض عنه مع القدرة عليه ، فالآن نشرع في فن النحو فنقول :

الباء في البسملة إما أصلية وهو المشهور ؛ وهي : ما لها معنى من المعاني الموضوعية له ، وتحتاج إلى متعلق تتعلق به ، ويخل عدمها المعنى الموضوعية له ؛

كالإلصاق في باء (مررت بزيد) ، وإما زائدة ؛ وهي التي ليس لها معنى من المعاني الموضوعية لها ، ولكن تفيد تأكيد معنى الكلام ، ولا تحتاج إلى متعلق تتعلق به ، ولا يخل عدمها المعنى ؛ كالباء في قولك : (بحسبك درهم) .

وعلى كونها أصلية . . فمتعلّقها بفتح اللام محذوف وجوباً ؛ لشبهه بالمثل باتفاق البصريين والكوفيين ، والمحذوف وجوباً هو : ما لا يجوز إظهاره ، قدره البصريون اسماً ؛ لأن المقام مقام الابتداء والاسم أليق به ، لدلالته على الدوام ، وذلك الاسم إما اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر ، وعلى كل : فهو إما عام أو خاص ، فهما اثنان في الثلاثة الأولى ستة ، وعلى كل : فهو إما مقدم أو مؤخر ، فهما اثنان في الستة باثني عشر ، والأولى منها أن يكون مصدراً خاصاً مؤخراً كما بسطنا الكلام عليه في « الفتوحات » .

وقدره الكوفيون فعلاً ، وهو إما فعل ماض أو مضارع أو أمر ، وعلى كل منها : فإما أن يكون مقدماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في الثلاثة ستة ، وعلى كل منها : فإما أن يكون مقدماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في ستة باثني عشر ، والأولى منها أن يكون فعلاً مضارعاً خاصاً مؤخراً كما بسطنا الكلام عليه ثم .

ويصح أن يكون الظرف متعلقاً بحال من فاعل الأفعال الثلاثة ، أو بحال من فاعل المصدر ، أو بخبر ، فهذه خمسة تضرب في أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر بعشرين ، تضم إلى أربعة وعشرين بأربع وأربعين صورة .

والباء إما للاستعانة أو للمصاحبة أو للتبرك أو للتعدية ، فهذه أربعة تضرب في الحاصل بمئة وست وسبعين صورة (١٧٦) ، وعلى كونها زائدة . . فـ (اسم) مستداً والخبر محذوف ، وهو إما اسم أو فعل ، والتقدير : اسم الله مبدوء به ، أو

أبدأ به بداءة قوية ؛ أي : بحسن نية وإخلاص ، وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد كما ذكره الرضي ، وإلا . . . كان عبثاً لا يقع من العرب ، وقولهم : (الزائد لا معنى له) أي : غير التأكيد .

والخبر المحذوف اسماً كان أو فعلاً إما أن يكون من مادة الخصوص أو العموم ، فهذه أربعة في الخبر ، ومن الغريب كون الباء للقسم فيحتاج إلى تقدير مُقَسَّم عليه ؛ كأن يقال : أَقْسِمُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ؛ لِأَلْفَرِّ الْكِتَابِ ، أو لِأَبْتَدَأَنَّ الْكِتَابَ ، أو فتأليفي أو ابتدائي حاصل . . . إلخ ، والمقسم عليه إما اسم أو فعل أو خاص أو عام ، فهذه أربعة تُضَمُّ إلى أربع الزيادة فتكون ثمانية ؛ فتُضَمُّ هذه الثمانية إلى الصور الجارية في الباء الأصلية ؛ أعني : مئة وستاً وسبعين (١٧٦) فيكون المجموع من الصور الجارية في الباء مئة وأربعاً وثمانين صورة (١٨٤) صورة .

ثُمَّ إِنْ أُريدَ بِالْجَلَالَةِ مَدْلُولُهَا ؛ أعني : الذات . . . فإضافة اسم إليها حقيقة لامية ، فاللام إما للاستغراق ، أي : أتبرك بكل اسم ذات الله ، أو للجنس ؛ أي : أتبرك بجنس اسم ذات الله ، أو للعهد ؛ أي : بالاسم المعهود لذات الله تعالى ، فهذه ثلاثة في اللام وإن أُريدَ لَفْظُهَا . . . فالإضافة للبيان ، فهذه مع ثلاثة اللام أربعة في الإضافة ، تُضْرَبُ في الحاصل السابق ؛ أعني : مئة وأربعاً وثمانين صورة . . . يكون الحاصل سبع مئة وستاً وثلاثين صورة (٧٣٦) .

ثُمَّ إِنْ (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) إما صفتا مشبهة أو صيغتا مبالغة ، فهاتان ثنتان تضربان في أوجه إعرابهما التسعة المجموعة في ثلاثة أبيات نظمها عليُّ الأجهوري رحمه الله تعالى بقوله :

إِنْ يُنْصَبَ الرَّحْمَنُ أَوْ يَرْتَفِعَا فَالْجَزُّ فِي الرَّحِيمِ قِطْعاً مُنْعَا
فَإِنْ يُجَزَّ فَأَجْزٌ فِي الثَّانِي ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ فَخُذْ بَيَانِي
فَهَذِهِ تَضَمَّنَتْ تِسْعاً مُنْعٌ وَجْهَانِ مِنْهَا فَادِرِ يَا مُسْتَمِعْ

يخرج بثمانية عشرة صورة ، اضربها في الحاصل السابق ؛ أعني : سبع مئة وستة وثلاثين صورة (٧٣٦) . . . يحصل (١٣٣٤٨) بثمان وأربعين صورة وثلاث مئة صورة وثلاثة عشر ألف صورة .

وأما من جهة المعنى . . . فالاسم (لغة : ما دل على مسماه ، واصطلاحاً : كلمة دلت على معنى في نفسها ، ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، ومعنى (الله) : مَنْ تَقَادَمَ وجوده ، وتقدست ذاته ، وتعاضمت صفاته ، واستحق من عباده عبادته ، ومعنى (الرحمن) هو : مَنْ عَمَّ إحسانه ودام امتنانه ، أو هو المنعم لعباده بجلال النعم ؛ كنعمة الإيمان والإيجاد ، وخلق السمع والبصر ، وجلال النعم هي : ما لا يندرج تحت غيرها ، أو هو كثير الرحمة لمن جنا بالستر له في دار الدنيا ، ولم يسم به غيره تعالى ، وأما تسمية أهل الإمامة مسيلمة الكذاب بالرحمن . . . فتعنت منهم في الكفر ؛ حيث قال شاعرهم :

سموت بالمجد يا بن الأكرمين أبا وأنت غيث الوري لا زلت رحمانا
وقد رد هذا البيت بعض الأدباء بقوله :

خصصت بالمقت يا بن الأخشين أبا وأنت شر الوري لا زلت شيطانا

ومعنى (الرحيم) هو : المنعم بدقائق النعم ؛ كزيادة الإيمان ، وقوة السمع وحدة البصر ، ودقائق النعم هي : التي تندرج تحت الجلال ، أو كثير الرحمة

[ش]: أحمد الله على نعمه ، وأشكره على مزيد فضله وكرمه ،

لأرباب العصيان في العقبي ؛ بإظهار الغفران ، ولذا قالوا : يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة .

وإنما فسرنا (الرحمن) بالجلال و(الرحيم) بالدقائق ؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً ، وخرج بقولنا : (غالباً) نحو : حذر وحاذر ؛ فإن الأول أبلغ من الثاني ؛ فإن الأول صفة مشبهة أو صيغة مبالغة وهي تدل على الدوام والاستمرار ، والثاني اسم فاعل وهو لا يدل إلا على الاتصاف بالشيء ولو مرة ، وجمع بينهما إشارة إلى أنه ينبغي طلب النعم الجليلة والدقيقة منه تعالى .

[الحاشية] : ولما أراد الشارح أن يبتدئ كتابه ثانياً بالحمدلة ابتداءً نسبياً ؛ وهو الابتداء الذي لم يُسبق بشيء من المقصود اقتداءً بالكتاب وعملاً بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع » . . قال : (أحمد الله على نعمه ، وأشكره على مزيد فضله وكرمه) أي : أصِفْهُ سبحانه وتعالى بكمالاته الغير المتناهية لأجل نعمه الغير المتحاصية ، الحاصلة لنا فيما مضى لنا من أعمارنا ، وأعماله معاملته الشاكر له على فضله وكرمه المزيدين لنا فيما يستقبل من أعمارنا ، وما يُقال الابتداءُ بالبسملة نفوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس . . يجاب عنه بأمور ؛ منها : أن يُحمل الابتداءُ بالبسملة على الابتداء الحقيقي المتقدم على كل شيء ، والابتداء بالحمدلة على الابتداء الإضافي الذي قُدم عليه غيره ، وقُدم هو على المقصود بالذات ، وخص الحقيقي بالبسملة لموافقة الكتاب والعمل ، وحصول البركة لا يتوقف على الابتداء بهما معاً ، بل الواحدُ منهما يكفي ، لكن الأكمل هو ذكرهما معاً .

والحمد واجب مرة في العمر ، كالحج ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلمتي الشهادة ، وقد أكثر الناس في النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً ،

والشكر كذلك ، فَلَنَذْكُرْ من ذلك جملة مختصرة مفيدة :

فـ (الحمد) لغة : هو الوصفُ بالجميلِ على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل ، فخرجَ بـ (الجميل) الذمُّ ، وبـ (على الجميل) : مَنْ مدَح شخصاً حياءً منه أو اتقاءً لِعِرضه ، وَيُخْرِجُ به أيضاً التهكم كما في قوله تعالى خطاباً لفرعون : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ، وقيدَ (الاختياري) راجع للجميل الثاني المجرور بـ (على) وهو مخرج لما إذا كان الباعث على الوصف جميلاً غير اختياري ؛ كصماءِ اللؤلؤة ، فهو مدح لا حمد .

ويخرج بقوله : (على جهة التبجيل والتعظيم . . .) إلخ : الوصفُ بالجميل على الجميل الاختياري لكن لا على جهة التعظيم ؛ بأن لم يخطر ببالِ الواصف تعظيمه ؛ كما إذا قصد مجردَ الإخبار ، فلا يقال له : حمدٌ على الأصح ، وعطفُ التعظيم على التبجيل من عطف التفسير .

و (الحمد) عرفاً : فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد ، أو على غيره كولده ، سواء كان قولاً باللسان ، أو عملاً وخدمة بالأركان ، أو اعتقاداً بالقلب والجنان ، فموردهُ عامٌ وهو اللسان والأركان والجنان ، ومتعلقه خاص وهو النعمة ؛ لأنه لا يكون إلا في مقابلة نعمة ، و (الحمد) لغة : بعكسه ، فموردهُ حاصراً وهو اللسان ؛ لأنهم قالوا : هو الوصف ، والوصف لا يكون إلا باللسان ، ومتعلقه عام ؛ لأنه يكون في مقابلة النعمة وفي غير مقابلتها ؛ إذا علمت هذا . . فبين الحمد لغةً والحمد عرفاً عموم وخصوص من وجه ، يجتمعان فيما إذا كان باللسان في مقابلة نعمة ، وينفردُ الحمد اللغوي فيما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة ، وينفردُ العرفي فيما إذا كان عملاً بالأركان أو اعتقاداً بالجنان في مقابلة

نعمة ، فالعموم والخصوص من وجه عند البديعيين : اجتماع شيئين في مادة وانفراد كل منهما في مادة أخرى .

و (الشكر) لغة : هو الحمد عرفاً ؛ يعني : (الشكر) لغة : فعل يُنبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الشاكر أو على غيره ، سواء كان قولاً باللسان أم لا ، و (الشكر) عرفاً : هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله ، وذلك العبادة المشار إليها بقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

ثم اعلم : أنهم جعلوا النسب التي بين الحمد لغة وعرفاً ، والشكر لغة وعرفاً سناً : نسبة بين الحمد لغة وعرفاً ؛ وهي : العموم والخصوص من وجه ، ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة ، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر لغة ؛ وهي : الترادف ، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً ؛ وهي : العموم والخصوص المطلق ، وهي : انفراد شيئين في مادة وانفراد أحدهما في مادة أخرى ، ومثلها بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، ومثلها أيضاً بين الشكر لغة وعرفاً .

والحق أن النسب إنما هي ثلاث فقط لا غير : نسبة بين الحمد لغة وعرفاً ، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً ، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، وأما النسبة التي بين الحمد لغة والشكر لغة . فهي عَيْنُ النسبة التي بين الحمدين ، وأما الترادف . فليس من النسب ، وأما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفاً . فهي التي بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، فاثنتان مكررتان ، والترادف ليس من النسب كما حقق ذلك بعض الأئمة الأعلام .

وإنما عدل في الحمد والشكر عن الجملة الاسمية التي بُدئ بها الكتاب مع أنها

اشتملت على فرائد : منها : أنها جملة اسمية وهي تفيد الدوام والثبوت ، ومنها : أنها تفيد الجنس أو الاستغراق أو العهد كما يؤخذ ذلك من (أل) ، ومنها : أنها تُفيد الاستحقاق والمِلْك كما يؤخذ من لام الاستحقاق ، ومنها : أنها تفيد أنَّ نسبة الحمد إلى الله لا تختصُ بزمان ولا فاعلٍ إظهاراً لولاية ذلك بنفسه ، وتحقيقاً لمقام العبودية ، ولم يقل : (نحمد الله ونشكره) بالنون ؛ لأنها تفيد التعظيم ، وهو لا يُناسب المقام ، ولم يقل (حَمِدْتُ) لثلا يفيد الانقطاع ، أفاده الفاسي في « حواشي الألفية » .

وقوله : (أحمد الله . . .) إلخ ، أيضاً إنما عدل إلى الجملة الفعلية مع أن الجملة الاسمية أولى لتلك الفوائد المذكورة آنفاً ؛ لأن الحمد هنا في مقابلة نعمة ، وهي متجددة شيئاً فشيئاً ، فناسب أن يأتي هنا بالجملة الفعلية المفيدة للتجدد والحدوث . انتهى « بيجوري » .

والمراد بالحمد والشكر في كلامه اللغويان ، والمعنى : أصفه سبحانه وتعالى بكمالاته التي لا نهاية لها ، وصفاً لسانياً لأجل نعمة الحاصلة لنا فيما مضى ، التي لا تحصى ولا تعد ، و(النعم) بكسر النون وفتح العين : جمع نعمة بكسر النون وسكون العين ، فيصح كونها اسماً للعين التي أنعم بها ، وكونها اسم مصدر من أنعم الرباعي ، أي : أصفه بكمالاته لأجل إنعامه علينا ، فتكون الإضافة فيه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وأشكره بجناني ولساني وأركاني على فضله وإحسانه وكرمه وجوده المزيدين لنا في المستقبل ، والمعنى : أحمده على نعمة الحاصلة وأشكره على غير الحاصلة المزيده لنا في المستقبل ، وإضافة المزيد إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ أي : أشكره على فضله وكرمه المزيدين لنا في المستقبل .

وأصلي وأسلم

والفرق بين الفضل والكرم : أن (الفضل) : الإحسان بلا مقابل ، سواء وقع بالسؤال أم لا ، و (الكرم) : الإحسان بلا مقابل وبلا سؤال ؛ لأنهم فسّروا الكريم بمن يبادر بالنوال قبل السؤال .

وقد اشتمل كلامه في الحمد والشكر على سجتين على الهاء ، والثانية أطول من الأولى ، وهو من أحسن السجع ؛ لأن أحسن السجع عند البديعيين : ما تساوت فقره ثم طالت فيه الثانية على الأولى ، ومن قوله : (وأصلي وأسلم) إلى قوله : (ومعادن حكيمه) اشتمل على ثلاث سجعات . انتهى « بيجوري » .

وجملة الحمد والشكر خبرية لفظاً إنشائية معنًى ، فالمقصود منها : إنشاء الحمد والشكر ، فلا تفيد الإنشاء إلا بالقصد ؛ لأنها موضوعة للإخبار ، فكيف تفيد الإنشاء بغير قصد ؟! إلا أن يُنظر إلى كونها نقلت إلى الإنشاء في عرف الشرع ، وبصح أن تكون خبرية لفظاً ومعنًى ، لا يقال : إذا كانت خبرية لفظاً ومعنًى . . لم يحصل مقصود الشارع وهو اتصاف المؤلف بالحمد ؛ لأننا نقول : الإخبار بالحمد حمد ؛ لأنه من جملة الثناء .

وكذا حملة قوله : (وأصلي وأسلم) خبرية اللفظ إنشائية المعنًى ؛ أي : أنشئ الرحمة المقرونة بالتعظيم والتحية الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم ، وهو تأمينة ممّا يخفه على أمته لا على نفسه ؛ لأنه معصوم ، وقال البيجوري : قوله : (أصلي وأسلم) جملة الصلاة والسلام خبرية لفظاً إنشائية معنًى ؛ لقصده بها الإنشاء ، فلا تفيد الإنشاء إلا بالقصد ؛ لأن الجملة المضارعية موضوعة للإخبار ، فتتوقف إفادتها الإنشاء على القصد ، وبهذا تعلم ما في قول البرماري تبعاً للقليوبي : اختار صيغة المضارع المفيدة للإنشاء من غير قصد ، يقال : إنه ناظر

على المعرب عن فصيح كلمه ؛

لمقام الابتداء ؛ فإنه يحمل فيه الكلام على الإنشاء ولو من غير قصد ؛ لأننا نقول :
إذا نظرنا للمقام . . فلا فرق بين المضارعية والماضوية والاسمية . انتهى منه .

والجار والمجرور في قوله : (على المعرب) تنازع فيه كل من الفعلين قبله ،
ولا خلاف في جواز إعمال كل منهما فيه ، وإنما الخلاف في الأولى منهما ، اختار
البصريون إعمال الثاني فيه لقربه ، والكوفيون الأول لسبقه ؛ كما سيأتي في آخر
الكتاب إن شاء الله تعالى .

و (المعرب) اسم فاعل من أعرب الرباعي ، يقال : أعرب عما في ضميره إذا
أظهره وبيّنه بلسانه .

و (عَنْ) في قوله : (عن فصيح كلمه) بمعنى الباء ، والمعنى : وأصلي وأسلم
على النبي المعرب الممين عما في ضميره وقبه من الوحي والقرآن بكلمه الفصيح ،
وإضافة الفصيح إلى الكلم من إضافة الصفة إلى موصوفها ، و (الفصاحة) لغة :
ظهور الشيء ووضوحه ، واصطلاحاً : تختلف باختلاف موصوفها ، وموصوفها
الكلمة والكلام والمتكلم ، وأم فصاحة الكلمة . . فهي خلوها عن أربعة أشياء :

الأول : التنافر ؛ وهو : وُصف يُوجب ثقلها على اللسان وعُسْر النطق بها لتنافر
حروفها وعُسْر اجتماعها ؛ كقول الأعرابي لَمَّا سُئِلَ عن ناقته : (تركتها ترعى
الهَنُخُحَ) بضم الهاء والخاء المعجمة وسكون العين المهملة الأولى ؛ لأن الهاء
والعين المهملة لا يكادان يجتمعان من غير فصل ، وهو اسم لنبت أسود .

والثاني : الغرابة ، وهي : كون الكلمة وَحْشِيَّةً غَيْرَ ظَاهِرَةِ المعنى الموضوع
لها ، ولا مألوفة الاستعمال ، فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها في كتب اللغة ؛
كقول الأعرابي حين سقط عن حماره فاجتمع عليه الناس : (ما لكم تكأكأتم عليّ

كَتَكَأَكُنْكُمْ عَلَى ذِي جِنَّةٍ ؟ ! اَفَرَنْقَعُوا) أي : اجتمعتم عليّ ، تَنَحَّوْا عني .
والثالث : المخالفة للقواعد العربية ؛ كالفك في موضع الإدغام ؛ كقول
أبي النجم :

الحمدُ لله العَلِيِّ الأَجَلِ الواحدِ الفردِ القديمِ الأوَّلِ
والقياس (الأجل) بالإدغام ؛ لاجتماع مثلين مع تحريك الثاني .
والرابع : الخُلوص من الكراهة في السمع ؛ بأن تكون الكلمة بحيث يَمُجُّهَا
السمعُ نحوُ : الجُرْشَى بمعنى النَّفْسِ في قول أبي الطيب :
كريمُ الجُرْشَى شريفُ النسبِ مباركُ الاسمِ أغرُّ اللِّقَبِ
يَمْدَحُ سَيْفَ الدَّوْلَةِ شريفُ النسبِ ؛ لكونه عباسياً ، ورَدَّ هذا الرابعُ بأنَّ الكراهة
في السمع من قبيل الغرابة فلا زيادة على الثلاثة ، ودَكَرَهُ عبد الرحمن الأَخْضَرِي في
« الجواهر المكنون » بقوله :

فصاحَةُ المفردِ أنْ يَخْلُصَ مِنْ تنافُرِ غرابيةِ خُلْفِ زَكَنِ
أي : علم .
والمعنى : أَصْلِي وَأَسْلَمَ على المعربِ المبيِّن عمَّا في قلبه من الوحي والحقِّ
بكلامه الفصيح الخالي عن الغرابة والتنافر والمخالفة للقواعد العربية والكراهية في
السمع ، ولا يَخْفَى ما في المُعْرِبِ والكَلِمِ من براعة الاستهلال ، وهي : أن يأتيَ
المصنّفُ في طالعته كتابه بما يُشعرُ بالفن الذي يُؤلّفُ فيه ، وهو من المندوباتِ
الصناعية كما ذكرناها في « مناهل الرجال » لأنَّ الفنَّ الذي يُنَحَّثُ عن الإعرابِ
والكلمِ ليس إلا النَّحْوُ .

نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه .

وبعد :

وقوله : (نبيه) بدل من (المعرب) والإضافة فيه للتشريف ، وقوله : (محمد) عطف بين من (نبيه) وقوله : (و) على (آله وصحبه) معطوفان على (المعرب) وقوله : (كنوز علومه ومعادن حكمه) صفتان للآل والصحب ، أو للصحب فقط ، أو معطوفان عطف بيان عليهما ، و (الكنوز) : جمع كنز ، و (الكثر) : المحل الذي يُحفظ فيه المال النفيس ؛ أي : وعلى صحبه الذين هم مكائز ومُحافظ ومُستودع علومه صلى الله عليه وسلم ، والمراد بالعلوم : العلوم الظاهرية العملية الشرعية ؛ لأنهم حملوا أحاديثه وكتابه تعالى وحفظوه ، ونقلوها إلى مَنْ بعدهم من الأمة ، فكأنه صلى الله عليه وسلم استودع علومه الشرعية عندهم ، وسلموها إلى الأتباع ، وكذا الأتباع إلى مَنْ بعدهم ، وكل حملة العلم مستودعٌ وديعته صلى الله عليه وسلم وأمانته التي استخفظهم ، وكذا القول في (معادن حكمه) ، و (المعادن) : جمع معدن ، و (المعدن) : الموضع الذي خلق الله فيه الجواهر ، و (الحِكم) : جمع حكمة نظير قِرب وقِربة ، وهي : العلم المطابق لما في الواقع ، والمراد بها : أخبار ما سيقع بعده إلى يوم القيامة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أخبرها إلى بعض أصحابه ؛ كحذيفة بن اليمان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم كخبر قتل عثمان في الدار ، وخروج الفئة الباغية على علي رضي الله تعالى عنه ، والمراد بالحِكم : أخبار ما سيأتي بعده إلى يوم القيامة مما علمه الله تعالى ؛ أي : وعلى صحبه الذين هم معادن ومُحافظ ومُستودع أسرار الغيبية ممّا سيقع بعده ؛ فإنهم يُخبرونها لِمَنْ بعدهم فيما أذن لهم في إخباره ، ويكتمونها فيما لم يأذن لهم في إخباره .

والواو في قوله : (وبعد) نائبة عن (أما) النائبة عن (مهما) ، والأصل :

مهما يكن من شيء بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر ، فحذفت مهما ويكن ومن شيء ، فأقيمت (أما) مقام ذلك .

ثم إن بعضهم يقول : أما بعد ، وهو السنة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم خطب فقال : « أما بعد » وبعضهم يحذف (أما) ويأتي بالواو بدلها ويقول : وبعد ؛ كما في كلام الشارح .

والظرف هنا مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لحذف المضاف إليه ونية معنى الإضافة ، والمراد : النسبة التقييدية التي هي معنى جزئي حقه أن يؤدي بالحرف ، فإن نوي لفظ المضاف إليه . نصبت على الظرفية ، أو جُرَّت بمن كما إذا أضيفت ، وإن حُذِف المضاف إليه ولم يُنَو لفظه ولا معناه . نصبت مع التنوين ، فلها أربعة أحوال ، تعرب في ثلاث وتبنى في واحدة ، وعلة بنائها : شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنى كما مر آنفاً .

وتستعمل للزمان كثيراً وللمكان قليلاً ، وهي صالحة ههنا للزمان باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها ، وللمكان باعتبار أن مكان رقم ما بعدها بعد مكان رقم ما قبلها .

وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق بها ، ف قيل : داوود عليه السلام ، وقيل : قس بن ساعدة ، وقيل : سُحْبَان بن وائل ، وقيل : كعب بن لؤي ، وقيل : يَعْرُب بن قحطان ، وقد نظم بعضهم ذلك :

جَرَى الْخُلْفُ أَمَّا بَعْدُ مَنْ كَانَ قَائِلًا لَهَا خَمْسُ أَقْوَالٍ وَدَاوُدُ أَقْرَبُ
وَكَاثَتْ لَهُ فَضْلَ الْخُطَابِ وَيَعْدُهُ فِقْسٌ فَسُحْبَانٌ فَكَعْبٌ فَيَعْرُبُ

فهذا

والظرف إما معمولة للشرط ، والتقدير حينئذ : مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة .. فأقول هذا .. إلخ ، أو من معمولة الجواب ، والتقدير : مهما يكن من شيء .. فأقول بعد ما تقدم .

والفاء في قوله : (فهذا) رابطة الجواب بالشرط وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، واسمُ الإشارة راجع إلى المؤلفِ المستحضر في ذهنه ، وهو الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة ، سواء كانت الخطبة سابقة على التأليف أو متأخرة عنه ، خلافاً لمن قال : إن كانت الخطبة متأخرة عن التأليف .. فاسمُ الإشارة راجع لما في الخارج ؛ لأن الألفاظ أعراض سيالة تنقضي بمجرد النطق بها .

فإن قيل : كيف صحت الإشارة لما في الذهن مع أن اسم الإشارة موضوع للمشار إليه المحسوس بحاسة البصر .. أجيب : بأنه نزل ما في الذهن لشدة استحضاره منزلة المحسوس ، واستعمل فيه اسم الإشارة على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية . انتهى من « رفع الحجاب على كشف النقاب » نقلاً عن « البيجوري » .

واعلم : أنَّ في اسم الإشارة احتمالات ثمانية ؛ لأنها إما أن تكون للألفاظ فقط ، أو للمعاني فقط ، أو للنقوش فقط ؛ أو للألفاظ والمعاني معاً ، أو للألفاظ والنقوش كذلك ، أو للمعاني والنقوش كذلك أيضاً ، أو للثلاثة جميعاً ، أو للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني ، فالمختار من هذه الاحتمالات الثمانية كونها للألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني ، وإنما كان هذا مختاراً دون غيره من الاحتمالات السبعة الباقية ؛ لأن النقوش لعدم تيسرها لكل شخص وفي كل وقت

تعليق

لا تصح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، ولا جزء مدلول ، فبطل احتمالات أربعة وهي : النقوش فقط ، والنقوش مع الألفاظ ، والنقوش مع المعاني ، والنقوش مع الألفاظ والمعاني المعبر عنه سابقاً بالثلاثة .

ولأن المعاني لكونها متوقفة على الألفاظ لا تصلح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ولا جزء مدلول له . . فبطل احتمالان وهما : المعاني فقط ، والمعاني مع الألفاظ ؛ فهما مع الأربعة السابقة بستة .

ولأن الألفاظ من حيث ذاتها ليست مقصودة . . فلا تصلح لأن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، فبطل احتمال واحد وهو : كونها للألفاظ فقط ، فهو مع الستة السابقة بسبعة ، فتعين كونها للألفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني . انتهى من « جواهر التعليمات » نقلاً عن « الشرقاوي على تحفة الطلاب » .

والمعنى : أما بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر . . فأقول : هذه الألفاظ المستحضرة في ذهني باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة (تعليق) أي : شرح كالتعليق الذي يُعلّق ويُكتب في هامش الكتاب ، وفي الكلام تشبيه بليغ ؛ وهو : ما حُذِفَ منه الأداة ، والوجه وصَفَهَ بذلك مع كونه شرحاً هَضُمًا لنفسه ولكتابه ولاسْتِقْلَالِهِ عنده ؛ لأنه لم يأت فيه بدليل ولا تعليل تسهيلاً على المبتدي . انتهى « بيجوري » من « رفع الحجاب » .

(التعليق) لغة : ربط شيء غير حاصل على شيء حاصل ، واصطلاحاً : ألفاظ مخصصة مكتوبة على هوامش ألفاظ مخصصة ؛ لحل معانيها وفك مبانيها ، وأما (التقرير) : ألفاظ مخصصة مكتوبة على هوامش ألفاظ مخصصة ؛ لتقرير ألفاظها وتصحيح معانيها وتصفيتها من الغلط ، ويسمى

بالتحقيق أيضاً ؛ كما هو المعروف في أعصارنا هذه طلباً لدرجة الامتياز ،
(و الشرح) : ألفاظ مخصوصة موضوعة على ألفاظ مخصوصة مع احتوائه على
جميع ألفاظ المتن مفسراً لها بأي التفسيرية ، أو بطريق العطف وهو أبلغه وأحسه ؛
لدلالته على شدة امتزاج ألفاظه بألفاظ المتن حتى كأنهما لمؤلف واحد ،
(الحاشية) : ألفاظ موضوعة على ألفاظ مخصوصة موضوعة على ألفاظ أخرى ؛
وطريقته : الاقتصار على بعض كلمات الشرح ، وأن يأتي بلفظه : قوله كذا معناه
كذا ، و (المتن) : ألفاظ مخصوصة موضوعة ابتداءً دالة على معانٍ مخصوصة .

ويسمى واضح الأول : المعلن ، وواضح الثاني : المقرر أو المحقق ، وواضح
الثالث : الشارح ، وواضح الرابع : المحشي ، وواضح الخامس : الماتن ، ويطلق
المؤلف والمصنف على كل منهم ، والله أعلم .

وقوله : (لطيف) صفة أولى لـ (تعليق) أي : تعليق صغير الحجم كثير
العلم ، مأخوذ من اللطافة ؛ وهي في الاصطلاح : رقة القوام ، أو كون الشيء شفافاً
لا يخجّب البصر عن إدراك ما وراءه ؛ كالزجاج والماء الصافي ، والمراد هنا سرعة
إدراك معانيه إن أخذ من المعنى الثاني ، أو اختصاره إن أخذ من الأول ، أو الصنفان
إن لوحظ المعنيان معاً ، وهذا أولى . انتهى من « العطار على الأزهرية » .

وفي « يس على المجيب » : والمراد أنه مختصر صغير الحجم ؛ إذ كون الشيء
شفافاً بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فأطلق اسم المسبب على السبب ، ومن قال :
المراد رقيق لا يهتدي إليه إلا بنظر دقيق . . فهو مجاز مرسل ، وكأن العلاقة هنا
اللزوم في الجملة ، لأن من شأن رقيق القوام والشفاف ألا يُدرك إلا بنظر دقيق بناءً
على أنه يكفي في العلاقة مطلق اللزوم ، وفيه أن مطلق اللزوم قدر مشترك بين مطلق

وضعته على المقدمة الموضوعية في علم العربية ،

العلاقات ، فلا بُدَّ من بيان جهة اللزوم ، ثم إنَّ النظرَ الذي لا يُهتدى إلى دقيق المسائل إلا به بمعنى الفكر ، والنظرَ الذي يُدرك رقيقَ الحجم بمعنى البصر . انتهى من « يس على المجيب » .

وقوله : (وضعته) أي : وضعتُ ذلك التعليق ، صفةً ثانية لـ (تعليق) وفي الكلام استعارة تصريحية تبعية ؛ بأنَّ شُبّه تأليفُ التعليقِ على المقدمة بوضعِ جسم على جسم بجامع شدة الاتصال ، واستعير له الوضعُ ، واشتقَّ منه وضعٌ بمعنى أَلَف ، فمعنى وضعتُه : أَلَفْتُه . انتهى « ييجوري على الغزي » .

(على المقدمة) متعلق بـ (وضعتُه) ويحتمل كونها بكسر الدال المشددة ؛ أي : المقدّمة لقارئها على أقرانه في معرفة قواعد علم الإعراب ، وبفتحها على صيغة اسم المفعول ؛ أي : على الرسالة المقدّمة في دراسة علم الإعراب والبناء على غيرها من المبسوطات والمطولات ؛ أي : هذا تعليقٌ صغيرُ الحجم موضوع في حلِّ وفك معاني ومباني المقدمة .

وقوله : (الموضوعية) صفة أولى لـ (المقدمة) أي : المؤلفة (في) بيان قواعد بعض (علم العربية) متعلق بـ (الموضوعية) أي : في بعض العلم الباحث عن قانون اللغة العربية ، وهو - أي : ذلك البعض - علم النحو ، وهو من إطلاق العام وإرادة الخاص ، وسمى هذه المتمة مقدمةً تشبيهاً لها بمقدمة الكتاب أو بمقدمة العلم ؛ لأنها يستعان بها على غيرها من كتب هذا الفن المطولة ، وقوله : (في علم العربية) من ظرفية الألفاظ في المعاني ؛ لأن المقدمة اسم للألفاظ ، والعلم اسم للقواعد ، وهي معان ونسب ، ولا بد من تقدير مضاف ؛ أي : بعض علم العربية ؛ لأنه لم يذكر في هذه المقدمة جميع علم العربية ، بل بعض مسائل

تأليف سيدنا وصاحبنا

قليلة جداً بالنسبة للباقي ، والمراد بعلم العربية هنا : النحو ، وقد يطلق علم العربية على مجموع علم اثني عشر جمعتها بقولي :

نَحْوٌ وَصَرْفٌ عَرُوضٌ بَعْدَهُ لُغَةٌ ثُمَّ اشْتِقَاقٌ وَقَرْضُ الشَّعْرِ إِنْشَاءُ
كَذَا الْمَعْنَى بَيَانُ الْخَطِّ قَافِيَةٌ تَارِيخٌ هَذَا لِعِلْمِ الْعَرَبِ إِحْصَاءُ
انتهى من « العطار » .

واعلم : أن علم العربية هو الذي يحترز به عن الخلل في كلام العرب ، وهو بهذا المعنى يشمل اثني عشر علماً : اللغة ، والصرف ، والاشتقاق - وهو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية ، وقال بعضهم : إن الاشتقاق من الصرف ، وهو الأقيس - والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والعروض ، والقوافي ، وقرض الشعر - وهو علم يبحث فيه عن المنظوم من حيث نكته - والخط ، وإنشاء الخطب والرسائل ، والمحاضرات - وهي نقلُ نادرةٍ أو شعرٍ يُوافق الحالةَ الراهنة ، ومنه التواريخ ، والتاريخ : معرفة أخبار الأمم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى ؛ لتحصيل ملكة التحرز من مكائد الدهر - وجعلوا البديع ذنباً للبيان لا قسماً برأسه ، وجمعها بعضهم في قوله :

صَرْفٌ بَيَانُ مَعْنَى النَحْوِ قَافِيَةٌ شَعْرٌ عَرُوضٌ اشْتِقَاقُ الْخَطِّ إِنْشَاءُ
مَحَاضِرَاتٌ وَثَانِي عَشْرُهَا لُغَةٌ تِلْكَ الْعُلُومُ لَهَا الْآدَابُ أَسْمَاءُ

ثم صار علماً بالغلبة على علم النحو ، وإلا . . فالمعنى : الموضوع في علم اللغة العربية أو علوم العربية . انتهى من « الدمنهوري على متن الكافي في العروض » .

وقوله : (تأليف سيدنا) بالجر صفة ثانية للمقدمة ، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي : المؤلفة لسيدنا (وصاحبنا) ، و (السيد) : من ساد في قومه أو

العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب
المكي

من كثر سواده ؛ أي : جيشه ، أو هو الحليم الذي لا يستفز الغضب ،
(الصاحب) : من لازمك ولازمته في معاملة أو علم أو عبادة ولا يفارقك ، وهو
أخص من الصحابي ، وهو معطوف على (سيدنا) ، (العالم) بالجر صفة
لـ (صاحبنا) أي : المتصف بعلم العلوم العقلية والنقلية ، (الورع) بكسر الراء :
اسم فاعل من ورعَ ورعاً من باب فرح ، إذا عفَّ عن الشبهات خوفاً من الوقوع في
المحرمات ، وهو صفة ثانية لـ (صاحبنا) ، وقوله : (الزاهد) صفة ثالثة له ،
وهو : مَنْ أعرض عما فوق الحاجة من الدنيا .

وقوله : (شمس الدين) لقب له بالجر بدل من (سيدنا) أو عطف بيان له ؛
أي : الذي هو كالشمس في علوم الدين في إشراق وإبراز ما خفي منها ، وقوله :
(محمد) اسم علم له بدل ثان من (سيدنا) أو عطف بيان منه .

وقوله : (ابن الشيخ محمد) بالجر صفة لـ (محمد) أي : الموصوف بينوة
الشيخ محمد بن عبد الرحمن أبي عبد الله (الرعيني) بالجر صفة ثانية لـ (محمد)
الأول ؛ أي : المنسوب إلى رعيئة قبيلة مشهورة بالمغرب ، وقوله : (الشهير)
بالجر صفة ثالثة لـ (محمد) المذكور ؛ أي : المشهور (بالحطاب) لبيعه الحطب
في مكة ، قال العقيق اليماني : (وبنو حطاب - بحاء مهملة - أهل بيت شهير بمكة
المكرمة ، أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح رحمهم الله تعالى) انتهى من
« الكواكب » .

وقوله : (المكي) بالجر صفة رابعة لـ (محمد) المذكور ؛ أي : المنسوب إلى
مكة منشأ وولادة ؛ فإنه ولد رحمه الله تعالى بمكة ، وطلب العلم بها حتى عرف

المالكي تغمده الله برحمته ، قصدت فيه تقرير معانيها وتحليل مبانيها ،

واشتهر بها ، وأصله من المغرب العربي ، ورحل من مكة إلى المغرب ، وظل به حتى توفي رحمه الله تعالى سنة أربع وخمسين وتسع مئة (٩٥٤) من الهجرة النبوية عن (٥٢) اثنين وخمسين عاماً مليئة بالعلم والدعوة إلى الله تعالى ، وكانت وفاته في مدينة طرابلس المغربية رحمه الله تعالى .

(المالكي) مذهباً ؛ أي : المنسوب إلى مالك بن أنس إمام دار الهجرة ؛ أي : المتعبد لربه على مذهبه .

وقوله : (تغمده الله برحمته) جملة دعائية خبرية اللفظ إنشائية المعنى ، قصد بها إنشاء الدعاء للمصنف ، فكأنه قال : اللهم ؛ اغمده في رحمتك ، والمعنى : أي غمره الله تعالى وغمره وعمه برحمته حتى جعل الرحمة كالغمده له ؛ لأن التغميد في الأصل : إدخال السيف في الغمد ؛ أي : في الغلاف ، والمراد منه لازمه ، وهو التعميم بالرحمة والإحسان ، ففيه استعارة تصريحية تبعية .

ثم استأنف الشارح الكلام في بيان مقصوده من هذا الشرح فقال : (قصدت فيه) أي : بهذا التعليق ، و (في) بمعنى الباء ، (تقرير معانيها) أي : توضيح معاني هذه المقدمة وتفسيرها بعبارة واضحة ، و (المعاني) : جمع معنى ، وهو : ما يعنى من اللفظ ، (وتحليل مبانيها) أي : تحقيق ألفاظها ؛ بفك تراكيبها ، بيان الفاعل والمفعول ، وبيان مراجع الضمير ، ومراجع اسم الإشارة ، وذكر ما حذف من المبتدأ أو الخبر ، و (المباني) جمع مبنى ، وهي : الألفاظ ، والتقرير في المعاني والتحليل في المباني ، وبين التقرير والتحليل عموم وخصوص مطلق ؛ لأنه يلزم من تحليل المباني وتوضيحها تفسير المعاني وبيانها . انتهى من « يس » .

مع فوائد جملة وزوائد مهمة ، وسميته : « الفواكه الجنية »

حالة كون تقرير معانيها (مع فوائد جملة) أي : كثيرة ، والمراد بالفوائد : المعاني التي استخرجها وزادها بفهمه واجتهاده ، (و) حالة كون تحرير مبانيها مع (زوائد مهمة) أي : مطلوبة ، والمراد بالزوائد : العبارة المنقولة التي نقلها من فم المشايخ أو كتبهم ، فالفوائد راجعة إلى تقرير معانيها ، والزوائد راجعة إلى تحرير مبانيها على سبيل اللف والنشر المرتب ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهى من « الفهم السقيم » .

و (الفوائد) : جمع فائدة ، مشتقة من الفيد الذي هو مصدر فاد على زنة باع : إذا أعطى عطية ، وقول بعضهم : (إنها مشتقة من الفؤاد بمعنى القلب ؛ لارتباطها له) مراده : مطلق الأخذ لا الاشتقاق المصطلح عليه عندهم الذي هو إخراج كلمة من كلمة للدلالة على متصف بها ؛ كاشتقاق ضارب من ضرب ، وهي لغة : ما استفيد من مال أو علم أو جاه ، وهذا المعنى اللغوي هو المراد هنا ، واصطلاحاً على أنها من أسماء التراجم : ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتملة على مسألة أو مسائل . انتهى من « الجواهر » .

وقيل مراده بـ (فوائد جملة) : ما حصل في تقرير معانيها ، وبـ (زوائد مهمة) : ما حصل في تحرير مبانيها ، وقيل عطف الزوائد على الفوائد من عطف الرديف ، والله أعلم بمراده به .

(وسميته) أي : سميت هذا التعليق : (الفواكه الجنية) أي : جعلت لفظة (الفواكه الجنية) اسماً لهذا التعليق تشبيهاً له بالفواكه المحسوسة ، فهو من باب استعارة المحسوس للمعقول ، و (الفواكه) في الأصل جمع فاكهة ، وهو : كل ما يؤكل من الثمار تفكهاً وتلذذاً ؛ كالنخلة والبرتقال والمشمس والكمثرى

على متممة الآجرومية .

والله أسأل أن ينفع به ؛ إنه قريب مجيب ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه توكلت

والجوافى ، بخلاف ما يؤكل قوتاً ؛ كالرطب والعنب . . فلا يسمى فاكهة ،
(والجنية) : فعيلة بمعنى مفعولة ؛ أي : المجنية من أشجارها ؛ أي : المقطوفة
حالاً من أشجارها ، يعني : الفواكه الجديدة الرطبة التي لم يمر عليها زمان كثير ،
الموضوعة (على) الكتاب المسمى بـ (متممة الآجرومية) أي : باسم متممة
الآجرومية ؛ أي : الموضوعه تلك الفواكه على شرح كتاب يسمى باسم متممة
الآجرومية ؛ أي : بمقدمة متممة لمسائل مقدمة منسوبة إلى ابن آجروم ؛ أي :
متممة مكمله لمقدمة الآجرومية بذكر ما تركه ابن آجروم في مقدمته من مسائل علم
النحو بحسب ما أمكن له ، لا بكل مسائل النحو وأبوابها .

(والله) الكريم الجواد لا غيره (أسأل أن ينفع) ني (به) أي : بهذا التعليق
وجميع الراغبين فيه دراسةً وتدريساً وتحقيقاً وتعليقاً في الدنيا والآخرة ، وحذف
مفعول النفع إيذاناً بالعموم ، وجملة قوله : (إنه قريب مجيب) تعليل لجملة
السؤال ؛ أي : وإنما خصصته تعالى بالسؤال لأنه تعالى قريب إلى كل من سأله قريباً
يليق بجلاله لا نكيفه ولا نمثله ، لا قرب جسم بجسم تعالى عن ذلك علواً كبيراً ،
مجيب دعاء عباده كما قال تعالى في الكتاب العزيز : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي
قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ .

(وما توفيقى) وإقداري وتيسيري على تأليف هذا التعليق حاصل (إلا بالله)
تعالى ومعونته ، و (التوفيق) : خلقُ قدرة الطاعة في العبد ، وتسهيل سبيل الخير
له ، وضده الخذلان ؛ وهو : خلق قدرة المعصية في العبد ، وتسهيل سبيل الشر
له ، (عليه) تعالى لا على غيره (توكلت) واعتمدت في بداية هذا التعليق

والله أسب

(والله) تعالين لا إله إلا الله (أسب) و: جمع في حقه ، وفيه في حقه ، في حقه
والله في حقه ، فلا لا حقه من الله ، ولا حقه من الله

[ص] : بسم الله الرحمن الرحيم

[مبدأ التتمة القيمة على متممة الأجرومية]

الحمد لله على جميع الأحوال ، والشكر له على جميع الأفعال ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة صادقة المقال ، صادرة من صميم البال ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله المميز بين الحق والضلال ، بجوامع الكلم وفصيح المقال ، صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه وجميع آل ، صلاة وسلاماً متلازمين دائمين إلى يوم العرض على الرب المتعال .

أما بعد :

فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه العليم القدير : قد سألتني بعض من لا تسعني مخالفته لصدق مودته وصداقته أن أضع لهم على « متممة الأجرومية » شرحاً لطيفاً يبين مرادها ويسهل مفادها ، ويعرب مبانيها ويحرر معانيها ، فأجبت طالباً للثواب وترغيباً للطلاب في علم الإعراب ، جعله الله سبحانه خالصاً لوجهه الكريم ، وموجباً للفوز عنده بجنت النعيم ؛ إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير .

فقلت بسندي السابق : وقولي هذا : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(بسم الله الرحمن الرحيم) المعنى : الكلام على البسملة لا حد له ولا غاية ، ومن رام حصره .. عجز بداية ونهية ، إلا أن القرض والواجب التشبث بأذيالها حسبما يقتضيه الراغب فبحسب ما قصدناه هنا نقول : في البسملة خمسة مباحث : الأول : في فضلها ، والثاني : في سبب الابتداء بها ، والثالث : في اشتقاقها ، والرابع : في معانيها ، والخامس : في إعرابها .

أما فضلها .. فمن فضائلها : ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من

كتاب يُلقَى على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم . . . إلا يبعث الله الملائكة يحفون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله ولياً من الأولياء يرفعه ، فمن رفع كتاباً من الأرض فيه البسملة . . . رفع الله اسمه في عليين ، وغفر له ولوالديه ببركتها .

ومنها : ما حكى : أن قيصر ملك الروم كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : (أن برأسي صداً فأرسل لي شيئاً من الدواء) ، فبعث له قلنسوة ، فكان إذا وضعها على رأسه . . . سكن وجعه ، وإذا رفعها . . . عاد إليه الوجع ، فعجب من ذلك ، ففتح القلنسوة فوجد مكتوباً فيها (بسم الله الرحمن الرحيم) لا غير ، فقال : (ما أكرم هذا الدين وأعزه ! شفاني الله بآية منه) ، فأسلم وحسن إسلامه .

ومنها : ما حكى عن خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه أنه حاصر قوماً من الكفار في حصن لهم ، فقالوا له : إنك تزعم أن دين الإسلام هو الحق فأرنا آية ، فقال : (احملوا إلي السم القاتل) ، فأتوه بكأس منه ، فأخذه وقال : (باسم الله) وشربه ، فلم يضره فأسلموا .

ومنها : ما حكى : أن عيسى عليه السلام مر بقبر ورأى الملائكة يعذبون صاحبه ، فلما قضى حاجته ورجع مر بذلك القبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور ، فتعجب من ذلك ، فأوحى الله إليه أن صاحب القبر كان عاصياً ، وقد ترك ولداً صغيراً ، فدفعته أمه للمكتب ، فلقنه معلمه (بسم الله الرحمن الرحيم) فاستحييت أن أعذبه وولده يذكر اسمي . . . إلى غير ذلك .

وأما سبب الابتداء بها : فالعبد إذا أراد أن يعمل عملاً صالحاً كالتأليف . . . بالغ الشيطان في إفساد نيته ، فشرع الابتداء بالذكر طرداً له ؛ لأنه مع الذكر ضدان لا يجتمعان ، على أنها وردت أحاديث ترغب في الابتداء بها ، فمنها : قوله

.....

صلى الله عليه وسلم : « أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ : بسم الله الرحمن الرحيم ، فإذا كتبتم كتاباً . فاكتبوها في أوله » .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « من أراد أن يحيا سعيداً أو يموت شهيداً . فليقل عند ابتداء كل شيء : بسم الله » .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال : بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ أقواله . . دخل الجنة » .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « البسملة فاتحة كل كتاب أنزل من السماء » .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم . . فهو أبتَر » وفي رواية : « فهو أقطع » وفي رواية : « فهو أجذم » و(الأبتَر الحسي) : هو الحيوان المقطوع ذنبه ، و(الأقطع الحسي) : هو الحيوان المقطوع بعض الأعضاء ، و(الأجذم الحسي) : هو الحيوان المقطوع أنفه من الجذام ، ثم الكلام من قبيل التشبيه البليغ ؛ أي : فهو كالأبتَر أو كالأقطع أو كالأجذم ، فحذفت الأداة وصار المشبه نفس المشبه به مبالغة ، والمراد بالبال : الحال والشرف ، فيخرج به المحرمات والمكروهات ، فتحرم معهما ، أو تكره مع المكروه ؛ لأنه لا شرف فيهما شرعاً .

فإن قلت : كثير من الأمور تبدأ بالبسملة ولا تكمل ، وكثير منها تتم من غير بدء بها . . قلت : معنى الأبترية والأقطعية والأجذمية : نقصان البركة شرعاً ، وعدم الثواب عليه وإن كمل حساً ، والمبدوء بالبسملة تام شرعاً مثاب عليه وإن لم يكمل حساً ، ولم تشرع في الأذان والإقامة والصلاة والحج ؛ لأن جميع ذلك مشتمل على معنى البسملة .

فإن قلت : البسمة مشتملة على صفتي الرحمة وقد شرعت في الذكاة مع أنها عذاب ظاهر ، والبسمة أيضاً من الأمور التي لها بال فتحتاج إلى بسمة أخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل . . قلت : أجيب عن الأول بأن الذكاة رحمة للإنسان لاستحلاله إياه ، ورحمة للحيوان أيضاً لأن موته لا بد منه وهكذا أسهل لسرعته ، وعن الثاني بأن البسمة تحصل البركة لنفسها ولغيرها فلا تحتاج لبسمة أخرى ؛ لأنها كالشاة من أربعين تزكي عن نفسها وغيرها ، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ ؛ لأنه لفظ كل وهو من ألفاظ الإحاطة والشمول .

وأما اشتقاق ألفاظها : فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو والارتفاع ، وأصله حيثث (سمو) بكسر السين وضمها مع سكون الميم ، ثم لما كثر استعماله في كلام العرب . . حذفوا واوه تخفيفاً كيد ودم ، فنقل سكون الميم إلى السين قبلها لأجل أن نتوصل إلى الإتيان بهمزة الوصل لتكون عوضاً عن لام الكلمة المحذوفة وإن كانت في غير محله ، ورد هذا بأن المعهود عند أهل التصريف نقل الحركة إلى محل السكون لا العكس ، وقالوا : الصواب : أن حركة السين نقلت إلى الميم وبقيت السين ساكنة ، فأتي بهمزة الوصل ، وقال الكوفيون : إنه مشتق من السمة وهي العلامة ، وأصله حيثث (وسم) فحذفوا الواو لكثرة الاستعمال كما حذفوها في عدة ؛ إذ أصله (وعد) فبقيت السين ساكنة ، فأتي بهمزة الوصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف .

وما قاله البصريون أرجح لفظاً ومتعين معنى ، أما اللفظ . . فإنهم صغروا اسماً على سمي لا على وسيم ، وجمعوه على أسماء لا على أوسام ، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ، وأصل (سمي) : (سمي) بضم السين وفتح الميم

.....

وسكون ياء التصغير ، قال ابن مالك في « الخلاصة » :

فعيلاً اجعل الثلاثي إذا صغرته

ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء ؛ لقوله أيضاً :

إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما

ثم قلبت فتحة الميم كسرة ، وأما أسماء . . فأصله أسماو بالواو فقلبت همزة
لقوله أيضاً :

فأبدل الهمزة من واو يا آخراً إثر ألف زيـدا

وللحافظ الداني :

واشتق الاسم من سما البصري واشتقه من وسم الكوفي

والمذهب المقدم الجلي دليله الأسماء والسمي

وأما كونه متعيناً من جهة المعنى . . فلأن مذهب البصريين يُوافق ما لأهل السنة
من كون الله تعالى مسمى بأسمائه الحسنی قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد
فنائهم ، لا وضع لهم في أسمائه ، وما للكوفيين يوافق ما للمعتزلة من أن الله لم
يكن له اسم ، فلما خلق الخلق . . جعلوا له أسماء ، فإذا فني الخلق . . فلا يبقى له
اسم تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً ، وفي (اسم) ثمان عشرة لغة جمعها من قال :

اسم سم سُمَا سماء وسمّة سماء ثلثهن نلت المكرمة

(سم) الثاني والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر ، وقوله : (ثلثهن)

أي : ثلث هذه الأسماء بالحركات الثلاث .

الإمام الرازي : (لا ينبغي الخوض في كون الاسم عين المسمى أو غيره ؛ لأنه لا فائدة تنبني على ذلك) ، و (الله) علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع المحامد ، وله خصائص :

منها : أنه لم يسم به غيره تعالى ، قال تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ ، وحكي : أن بعضهم ولد له ولد ، فأراد أن يسميه بلفظ (الله) فنزلت نار من السماء فأحرقتة قبل سابعه ، وقيل : ابتلعتة الأرض ، وقيل : مسخ .

ومنها : أنه إذا حذف منه حرف .. بقي ما يدل على الذات العلية ، فإذا حذفت الألف .. صار (لله) ، وإذا حذفت اللام الأولى .. بقي (له) ، وإذا حذفت اللام الثانية بقي (هـ) فتشبع الضمة فينشأ عنها الواو فيقال : (هو) .

ومنها : أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا به ، وقد تكرر في القرآن ألفي مرة وخمسة مئة وستين مرة .

و (الرحمن الرحيم) مشتقان من الرحمة التي هي في الأصل : رقة في القلب وانعطاف ، وهي بهذا المعنى محال في حقه تعالى ؛ لأنها تقتضي الجارحة ، والقول الصحيح الذي هو مذهب السلف : أن الرحمة : صفة ثابتة لله تعالى نسبتها ونعتقدها ، لا نكيّفها ولا نمثلها ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

وقدم (الرحمن) لأمر : منها : أنه على صيغة المثنى ، فكأن الصيغة كررت فيه مرتين .

ومنها : أنه صار كالعلم ؛ إذ لا يوصف به غيره تعالى ، وأما قول أهل الإمامة لمسيمة الكذاب : رحمن الإمامة مع قول بعضهم :

سموت بالمجد با بن الأكرمين أبا وأنت غيث الوري لا زلت رحمانا

.. فمن تعنتهم في الكفر .

ومنها : أن (الرحمن) يعم الدنيا والآخرة ، و (الرحيم) يخص بالآخرة ، ولذلك قيل : يا رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الآخرة ، وقيل : (الرحيم) أبلغ من (الرحمن) لأنه من أمثلة المبالغة ، والعادة تقديم الوصف الغير الأبلغ ثم يؤتى بالأبلغ ؛ كقولهم : عالم نحير ، وقيل : هما سواء ، وكرر الوصفين مع أن كلاً منهما يفيد الرحمة إشارة إلى أن الحاجة إلى الرحمة آكد في الدنيا والآخرة ، ولذا قال عز وجل لمحمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ .

وأما إعرابها . . فيقال فيه : الباء : حرف جر مبني على أصله .

فإن قلت : لم بنيت . . قلت : لأنها حرف ، والأصل في الحرف البناء ، وما جاء على أصله . . لا يسأل عن سببه .

فإن قلت : لِمَ كان الأصل في الحروف وكذا الأفعال البناء ؟ قلت : لعدم توارده المعاني المختلفة عليها التي لا تبين إلا بالإعراب .

فإن قلت : لِمَ بنيت على حركة ولم تبني على السكون مع أن الأصل في المبني أن يسكن ؟ ولمَ كانت الحركة خصوص كسرة ولم تكن ضمة ولا فتحة . . قلت : إن بناءها على السكون يؤدي إلى الابتداء بالساكن ، والعرب لا تبتدئ بساكن ؛ لتعذر الابتداء به ، وكانت الحركة خصوص كسرة لمناسبة عملها ولما لزمها الحرفية مع الجر ، فمجموع الحرفية مع الجر علة واحدة ، فيندفع بالحرفية كاف التشبيه ؛ فإنها وإن كانت ملازمة لعمل الجر فلا تلزم الحرفية ، ويندفع بقولنا : (مع الجر) نحو : واو العطف ؛ فإنها وإن لزم الحرفية فلا تلزم الجر ؛ لأنها يعطف بها المنصوب والمرفوع .

نعم ؛ يرد واو القسم وتاؤه ؛ فإنهما ملازمان للحرفية والحر ومع ذلك بنينا على
الفتح .

فأجيب بأنهما نائبتان عن الباء نفسها ، والفرع لا يقوى قوة الأصل من كل وجه .
وفتحت اللام الجارة للضمير مع أنها ملازمة للحرفية مع الجر وليست نائية عن
الباء ؛ للفرق بين الجارة للظاهر والمضمر ، وفتحت مع الضمير ؛ لثقل الضمير .
(و اسم) مجرور بالباء بكسرة ظاهرة في آخره ؛ أي : تحت الميم ، (و الله) :
مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العامل في
المضاف إليه هو المضاف لا الحرف المقدر ، ولا الإضافة ، ولا هما معاً ،
(و الرحمن الرحيم) : كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب ، أو الأول
مخفوض والثاني منصوب أو مرفوع ، أو الأول مرفوع والثاني منصوب أو العكس ،
فهذه سبعة أوجه ، فالخفض على التبعية والنعته لله ، والرفع على الخبرية لمبتدأ
محذوف ، والنصب على المفعولية لفعل محذوف ، وكل من المبتدأ والفعل
لا يظهر ؛ لقول ابن مالك :

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرًا مبتدأً أو ناصباً لن يظهر
وتقدير المدرسين المبتدأ بهو والفعل بأمده ونحوهما لأجل أن يفهم الطالب
لا غير ، وأما خفض (الرحيم) على التبعية لله بعد رفع (الرحمن) أو نصبه ..
فممنوع ، ولذا قيل :

إن ينصب (الرحمن) أو يرتفع فالخفض في (الرحيم) قطعاً منعا
وعلل المنع بأمور : منها : الفصل بين النعت بأجنبي ، ومنها : أن العرب كانت
إذا صرفت وجهها عن شيء .. فلا ترجع إليه بوجه ، وأنشد الشلويين :

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن إليه بوجه آخر الدهر تقبلُ
والحاصل : أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع : خفض الأول مع
خفض الثاني أو نصبه أو رفعه ، ورفع الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه ،
ونصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه ، ثلاثة في ثلاثة بتسع احتمالات ،
الجائز منها سبع ، والممنوع منها اثنتان كما علمت .

ثم إن الباء في (بسم) من حروف المعاني والربط فلا بد لها مما تتعلق به ، وفي
« الجمل » :

وكل حروف الجر بالفعل علق أو اسم كسبه الفعل حيث تنزلا
وظاهره أن الذي يتعلق إنما هو حرف الجر وحده ، ومذهب الجمهور أن الذي
يتعلق هو الجار والمجرور معاً ؛ لأن حرف الجر معناه في غيره .

والعامل الذي يتعلق (بسم) به محذوف اتفاقاً من البصريين والكوفيين ، ثم
اختلفوا في تقديره اسماً أو فعلاً ، خاصاً أو عاماً ، مؤخراً أو مقدماً ؛ فقال
الكوفيون : يقدر نحو : (أبتدىء) فيكون العامل المحذوف فعلاً مضارعاً ،
و (بسم) في محل نصب متعلق به ، وقال البصريون : يقدر نحو : (ابتدائي) اسماً
مصدرأ مبتدأ ، ورجح الأول بأن الأصل في العمل للأفعال ، وبأن تقديره فعلاً
مضارعاً يفيد التجدد ، والاسم يفيد الثبوت ، والتجدد أنسب بالمقام ، ورجح
الثاني بشرف الاسم ، والمختار أن العامل يقدر خاصاً مناسباً للعمل الذي شرع فيه ،
فإذا أردت الاستعانة على القراءة مثلاً . . قدرت (اقرأ) وإذا أردت الاستعانة على
الأكـل . . قدرت (آكل) وعلى الشرب (أشرب) . . . وهكذا .

ولأنما اختيار تقديره خاصاً لأمور :

منها : أنه حيث سمع التصريح بالعامل لم يسمع إلا مناسباً لما سيقى البسملة له ؛ كـ (اقرأ) في قوله تعالى : ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ وكـ (وضعت) في قوله صلى الله عليه وسلم : « باسمك ربي وضعت جنبي » .

ومنها : أنه لو قدرنا عاملاً عاماً في كل موضع كابتدىء كما يقتضيه حديث : « كل أمر ذي بال لا يتبدأ فيه . . . » إلخ . . لأوهم أن التبرك مطلوب في الابتداء لا غير مع أنه مطلوب ابتداءً ووسطاً وانتهاءً ، والراجع أن يقدر مؤخراً عن (الرحيم) لأن تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على حد ما قيل في قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ إذ المعنى : لا نعبد إلا إياك ، فيكون في البداية بالبسملة الرد على المشركين الذين كانوا يتبركون باسم آلهتهم .

وقدم العامل في : ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ لأنها أول آية نزلت ، فكان تقديم الأمر بالقراءة أهم ، وقيل : هو متعلق بـ (اقرأ) الثاني ، ومعنى (اقرأ) الأول : أوجد القراءة ، ولا يقدر العامل بين (اسم) و (الله) ، ولا بين (الله) و (الرحمن) ، ولا بين (الرحمن) و (الرحيم) لما في الأول من الفصل بين المتضايقين ، ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع ، ولما في الثالث من الفصل بين التابعين ، ولا يجوز شيء من الثلاثة عند الجمهور .

والباء في (بسم) قيل : للاستعانة ، وحقيقتها : هي الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها نحو : كتبت بالقلم ، ووجه بأن الأمر لما كان لا يعد كاملاً شرعاً إذا لم يتبدأ باسمه . . صح ذلك ، وقيل : للمصاحبة ؛ وهي التي يصلح في موضعها (مع) أو يغني عنها وعن مصحوبها حال نحو : ﴿ أَقِيطْ بِسَلَامٍ ﴾ أي : مع سلام ، أو في حال كونك مسلماً ، ورجح كونها للمصاحبة بأمور :

منها : أن باء الاستعانة هي التي يصلح إسقاطها ، ويرتفع مجرورها على

[ص] : الحمد لله

الفاعلية مجازاً نحو : كتبت بالقلم ، وفي (بسم) لا يصح ذلك .
ومنها : أن الاستعانة تفيد أن (اسم الله) آلة والآلة ليست مقصودة لنفسها ،
وفيه من سوء الأدب ما لا يخفى .
ومنها : أن باء المصاحبة أكثر استعمالاً عند العرب ، وهذه الوجوه كلها مردودة
بما يطول .

وطولت الباء للتفخيم والتعظيم ؛ لأنها مبدأ كتاب الله العظيم ، وقيل : لكونها
عوضاً من ألف (اسم) المحذوف كما مر ، ذكره القاسي .

[التثمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(الحمد لله) المعنى : ولم يعطف المصنف ولا غيره جملة الحمدلة على جملة
البسملة إشارة إلى استقلال كل منهما في حصول التبرك به .

فإن قيل : إن الابتداء بالبسملة يفوت الابتداء بالحمدلة ، والعكس بالعكس .
قلت : أجيب عنه بأمور ، منها : أن يحمل الابتداء بالبسملة على الابتداء الحقيقي
المتقدم على كل شيء ، والابتداء بالحمدلة على الإضافي الذي قدم عليه غيره مما
ليس بمقصود بالذات ، وقدم هو على المقصود بالذات ، وخص الحقيقي بالبسملة
والإضافي بالحمدلة ؛ لموافقة الكتاب والعمل ، وحصول البركة لا يتوقف على
الابتداء بهما معاً ، بل الواحد منهما يكفي ، لكن الأكمل هو ذكرهما معاً .

والحمد واجب مرة في العمر ؛ كالحج والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وكلمتي الشهادة ؛ وإنما أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداءً بالكتاب العزيز ، وامثالاً
لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد . » فهو أبر ،
والأولى من الاحتمالات التسعة الجارية في جملة الحمدلة : أن تكون (ال)

جنسية ، واللام للاستحقاق ؛ لأنه يلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد ، والمعنى : أي جنس الحمد مستحق لله سبحانه ؛ لأنه يلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد ؛ وذلك لأن (أل) في الحمد إما جنسية ؛ أي : جنس الحمد ، أو استغرافية ؛ أي : كل الحمد بأنواعه ، أو لحمد المعهود ، وهو حمد الله لنفسه ، أو حمد عباده له ، واللام في (لله) إما للاستحقاق أو للملك أو للاختصاص ، فهذه ثلاثة في الثلاثة الأولى بتسعة .

ومعنى (الحمد لله) : جنس الحمد والثناء الحسي مستحق لله سبحانه وتعالى ، يمتنع منها واحد وهو جعل اللام للملك وأل للعهد ؛ إذ جعل المعهود الحمد القديم فقط ؛ لأن القديم لا يملك ، والأولى منها . أن تكون (أل) للجنس ، واللام للاستحقاق ، فالمعنى حينئذ : جنس الحمد مستحق لله .

ويلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد ؛ إذ لو خرج فرد منها لغيره . . . لخرج الجنس في ضمنه ، فهو في قوة أن يدعى أن الأفراد مستحقة لله ، بدليل استحقاق الجنس له ، فهو كدعوى الشيء بيينة ، فالدعوى هو استحقاق الأفراد ، والبيينة هي استحقاق الجنس .

وأقسام الحمد أربعة : حمد قديم لقديم ؛ وهو حمد الله لنفسه بنفسه ؛ كقوله : ﴿ نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ ﴾ ، وحمد قديم لحادث ؛ وهو حمد الله تعالى لأنبيائه وأوليائه ، وحمد حادث لحادث ؛ كحمد العباد بعضهم لبعض ، وحمد حادث لقديم ؛ وهو حمدنا لله سبحانه ، فهذه أربعة أقسام تضرب في الاحتمالات الجارية في (أل) واللام في (الحمد لله) بست وثلاثين .

وأركان الحمد خمسة : حامد ؛ هو هنا المصنف ، ومحمود ؛ وهو الله

سبحانه ، ومحمود به ؛ وهو ثبوت الحمد لله ، ومحمود عليه ؛ وهو نعم الله تعالى ، وصيغة ؛ وهي لفظ (الحمد لله) ، فهذه خمسة في الستة والثلاثين بمئة وثمانين .

فإذا قلت : زيد عالم مثلاً لكونه أكرمك . فأنت حامد ، وزيد محمود ، والعلم محمود به ، والكرم محمود عليه ، والصيغة هي قولك : (زيد عالم) والمحمود به والمحمود عليه قد يختلفان ذاتاً واعتباراً كما في هذا المثال ، وقد يتحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً كما إذا قلت : زيد كريم لكونه أكرمك ، فالمحمود به الكرم من حيث إنه مدلول الصيغة ، والمحمود عليه الكرم من حيث إنه باعث على الحمد .

والأحكام الجارية في الحمد خمسة : الوجوب كما في خطبة الجمعة ، والندب كما في الأدعية ابتداءً واختتاماً وكل أمر ذي بال كالأكل والشرب ، ومباح كالحمد على المصيبة ؛ كالسقوط مثلاً ، وحرام كالحمد عند الاستمتاع بالفرج الحرام ، ومكروه كالحمد في الأماكن القدرة أو بقم نجس ، فهذه خمسة مضروبة في الحاصل السابق . يخرج بتسع مئة صورة ، وعلى كل منها فجملة الحمد إما خبرية لفظاً ومعنى ؛ لأن الإخبار بالحمد حمد ، أو خبرية لفظاً إنشائية معنى وهو المشهور ، فهاتان صورتان مضروبتان في الحاصل بألف وثمان مئة .

واختار الابتداء بالجملة الاسمية على الفعلية ؛ لأنها تدل على الدوام والاستمرار ؛ لأنها حمد في مقابلة الذات ، وهي دائمة مستمرة ، وهي أنسب بالمقام ، واقتداء بالكتاب العزيز ، بخلاف الحمد بالفعلية ؛ لأنه حمد في مقابلة نعمة ، وهي متجددة شيئاً فشيئاً ، فتدل على التجدد والحدوث .

واعلم : أن أفضل المحامد : (الحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده) فلو

رب العالمين
.....

حنف أو ندر ليحمدن الله أفضل المحامد . برّ بذلك ، وإنما لم يأت المصنف به اقتصاراً على ما بدأ الله به كتابه العزيز . انتهى « بيجوري على الغزي » .

(رب العالمين) أي : مالك جميع المخلوقات ، ومعبودهم ، ومدبرهم ، ومصلحهم ، وموجدهم ، ومحيطهم ، ومربيهم ، وقريبهم ، وموليهم للنعم ، وباعثهم ، وخالقهم ، وجابر كسرهم ، وصاحبهم في كل مكان ، وقديمهم ، وجامعهم ، وسيدهم ، ومفيض الخير عليهم ، ونصرهم ، فهذه ثمانية عشر معنى للرب جمعها بعضهم في ثلاثة أبيات :

قريبٌ محيطٌ مالكٌ ومدبرٌ مربُّ كثير الخير والمولى للنعم
وخالقنا المعبود جابرٌ كسرنا ومصلحنا ولصاحب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ فهذه معانٍ أتت للرب فادع لمن نظم

وأصله : رابب بناءً على أنه اسم فاعل من رب يرب رباً فهو رابب ، فحذفت الألف تخفيفاً للفظ ، فكروها توالي المثليين فأدغمت الباء في الباء ، ويصح أن يكون صفة مشبهةً فلا حذف ، فهو بمعنى يربي تربيةً ؛ وهو تبليغ الشيء حالاً فحالاً إلى الحد الذي أراده المربي .

قال البيضاوي : (« الرب » في الأصل : مصدر بمعنى التربية والإصلاح ، وهو تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً ، ثم وصف به للمبالغة ؛ كالصوم والعدل ، وقيل : هو وصف من ربه يربه فهو رب ؛ كقولهم : نم ينم نمأ ونميمة فهو نم ، سمي به المالك لأنه يحفظ ما يملكه ويربيه ويصلحه) ، وقيل : هو اسم فاعل حذفت ألفه فأصله راب ؛ كما قالوا : رَجُلٌ برٌّ وبارٌّ .

ويختصر المحلّ بـ (أل) وهو الرب بالله تعالى ، بخلاف المضاف لغير

العاقل ؛ كما في قولهم : رب الدار ، وأما المضاف للعاقل . . فهو مختص به تعالى أيضاً ؛ كما يدل عليه ما ورد في صحيح مسلم : « لا يقل أحدكم : ربي ، بل سيدي ومولاي » أي : لا يقل أحدكم ولا يطلق على غير الله تعالى لفظ (ربي) بل يقول : سيدي ومولاي ، ولا يرد قول سيدنا يوسف عليه السلام : ﴿ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوًى ﴾ لأن ذلك مختص بزمانه ؛ كالسجود لغير الله تعالى ، فكان ذلك جائزاً في شريعته .

وقوله : (العالمين) بفتح اللام : اسم جمع لعالم بفتحها من العلامة كما قاله أبو عبيدة ؛ لأنه ما من نوع من العالم . . إلا وفيه علامة على وجود خالقه ، أو من العلم كما قاله غيره ، فيختص بأولي العلم ؛ وهم الإنس والجن والملائكة ؛ لاختصاص العلم بهم .

وقولنا : (بفتح اللام) احتراز من العالمين بكسرها ؛ فإنه جمع عالم بالكسر أيضاً ، وهو ضد الجاهل ، فليس مراداً هنا ، وهو اسم جمع خاص بمن يعقل لا مفرد له من لفظه ، لا جمع ومفرده عالم بفتح اللام ؛ لأنه اسم عام لما سوى الله تعالى ، والجمع خاص بمن يعقل ، فيكون أعم من جمعه ، وهو باطل ، وقد يقال هذا كما يبطل كونه جمعاً يبطل كونه اسم جمع ؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أخص من مفرده ، والتحقيق : أن (العالمين) جمع لعالم ؛ لأنه كما يطلق على ما سوى الله . . يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف فيقال : عالم الإنس ، وعالم الجن ، وعالم الملك ، وبهذا الإطلاق يصح جمعه على عالمين ، لكنه جمع لم يستوف الشروط ؛ لأنه يشترط في المفرد أن يكون علماً أو صفة ، و (عالم) ليس بعلم ولا صفة كما قال ابن مالك :

أولو وعالمون عليّونا وأرضون شذّ والسنونا

فيلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم ، بل قيل : إنه جمع استوفى الشروط ؛ لأن العالم في معنى الصفة ؛ لأنه علامة على وجود خالقه ، وقد نص على ذلك جماعة من المحققين ؛ منهم شيخ الإسلام في « شرح الشافية » .

فائدة

والفرق بين الجمع واسم الجمع ، واسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي : أن الجمع : ما دل على الآحاد المجتمعة كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف ؛ كالزبدن في قولك : جاء الزبدون ؛ فإنه في قوة : جاء زيد وزيد وزيد ، واسم الجمع : ما دل على الجماعة كدلالة المركب على أجزائه ؛ كقوم ورهط ، واسم الجنس الإفرادي : ما دل على الماهية بلا قيد ؛ أي : من غير دلالة على قلة أو كثرة ؛ كماء وتراب ، واسم الجنس الجمعي : ما دل على الماهية بقيد الجمعية ؛ كتمر . انتهى « بيجوري على الغزي » .

قال القرطبي : (اختلف العلماء هل قول : (الحمد لله رب العالمين) أفضل أم قول : (لا إله إلا الله) أفضل ؟ فقال طائفة : قول : (الحمد لله رب العالمين) أفضل ؛ لأن في ضمنه التوحيد الذي هو لا إله إلا هو ، ففي قوله : (الحمد لله) توحيد وحمد ، وفي قوله : (لا إله إلا الله) توحيد فقط ، وقالت طائفة : (لا إله إلا الله) أفضل ؛ لأنها تدفع الكفر والإشراك ، وعليها يقاتل الخلق ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ، واختار هذا القول ابن عطية ، قال : ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل ما قلت أنا والنبون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » متفق عليه .

إعراب المتن

(الحمد لله) أجمع القراء السبعة على رفع الدال وكسر اللام ، فنقول في إعرابه

(الحمد) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم صحيح الآخر (لله) : اللام حرف جر مبني على الكسر ، وإنما حركت لكونه على حرف واحد وكانت الحركة كسرة ؛ لأن الجزاء من جنس العمل ، ولفظ الجلالة مجرور بـ (اللام) على التعظيم وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم صحيح الآخر ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً تقديره : الحمد مستحق لله سبحانه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها ؛ لأنه كلام مقطوع عما قبله ؛ لاستقلالها في التبرك بها ، هذا على القراءة المتواترة التي أجمعت عليها القراء السبعة .

وقرىء بنصب الدال وكسر اللام : (الحمد لله) لأنه من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة وجوباً أقيمت مقامها لا تكادُ تَسْتَعْمَلُ معها كسقياً لك ، ورعياً لك ، وإنما عدل عنه إلى الرفع ليدل على عموم الحمد وثباته دون تجدد وحدوثه ، ولهذا أجمع عليه القراء السبعة ، وقراءة النصب تحتاج إلى عامل مقدر من مادة الحمد واللام عليها للتبيين تقديره : أحمد الله أو حمدت الله ، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله ، وأشعر بالتجدد والحدوث ، واللام متعلقة بالعامل المحذوف كلام (سقياً لك) وإعرابه على هذا الوجه : (الحمد) : منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً تقديره : أحمد الحمد لله ، (أَحْمَدُ) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنا ، (لله) : جار ومجرور متعلق بـ (أحمد) ، والجملة الفعلية مستأنفة .

وقرىء أيضاً : (الحمد لله) بكسر الدال إتباعاً للام ، وبالعكس ؛ أي : بإتباع اللام للدال في ضمها ضمة إتباع تنزيلاً لهما من حيث أنهما يستعملان معاً منزلة كلمة واحدة ، فتقول في إعرابه على كسر الدال واللام معاً : (الحمد) : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتياع للام (الله) : جار ومجرور خبره ، والجملة مستأنفة استئنافية نحويًا .

ومثال العكس : (الحمد لله) وإعرابه : (الحمد) : مرفوع بضمة ظاهرة ، (لله) : اللام : حرف جر مبني بكسر مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتياع للدال ، و (لفظ الجلالة) : مجرور باللام ، والجار والمجرور خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة .

وحاصل ما في قوله : (الحمد لله) من أوجه الإعراب أربعة .

(رب العالمين) : (رب) : صفة للجلالة ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من رب أصله راب ، أو صفة مشبهة ، (رب) : مضاف (العالمين) : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ؛ لأن مفردة - وهو عالم - ليس علماً ولا صفة ؛ لأنه اسم جنس ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد .

ويجوز قطعه إلى الرفع على كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو رب العالمين ، وإلى النصب على كونه مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره : أمدح رب العالمين ، والجملة الاسمية على الرفع والفعلية على النصب في محل الجر

صفة لـ (الجلالة) ، ففي لفظ (رب) ثلاثة أوجه من الإعراب ، فإذا ضربناها في الأربعة الأوجه الجارية في جملة (الحمد لله) باثنتي عشرة صورة جارية في جملة (الحمد لله رب العالمين) فافهم قلله الحمد .

❦ ❦ ❦

[ش:] : قال مؤلفها : (الحمد لله)

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(قال مؤلفها :) أي : قال مصنف المقدمة الموضوعة في علم العربية وهو الحطّاب الرعيني ، والمراد بالمؤلف هنا : المصنف ؛ لأن صاحب المتن يسمى عندهم بالمصنف ، وصاحب الشرح بالمؤلف ، وصاحب الحاشية يسمى بالمحشي كما مرت الإشارة إلى ذلك في كلامنا عند قول الشارح (وبعد : فهذا تعليق لطيف) .

(الحمد لله) قال الأهدل : (وقد أغفل الفاكهي في شرحه عن ذكر بسملة المتن وابتدأ المتن بالحمدلة ، فإن كان المصنف أغفلها من المتن . . فلعله اكتفى عنها بالحمدلة ؛ لأن الابتداء يحصل بكل منهما ، بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه قال بعضهم : ينبغي لكل شارح في التصنيف مطلقاً أن يذكر في طالعته كتابه ثمانية أشياء : أربعة على سبيل الوجوب الصناعي ؛ وهي : البسملة ، والحمدلة ، والشهادتان ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأربعة على سبيل النذب الصناعي ؛ وهي : لفظ (أما بعد) ، وتسمية نفسه ، وتسمية كتابه ، والإتيان بما يدل على ما هو المقصود له في ذلك الكتاب ، وهو المسمى عند البديعيين ببراعة الاستهلال ؛ أي : بالاستهلال والابتداء البارع ؛ أي : الفائق ، وهو : أن يأتي المصنف في طالعته كتابه بما يشعر بالفن الذي سيشعر فيه) .

والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يُغفل البسملة ؛ لأن نُسخ أصله الذي هو « الآجرومية » ثَبَّتَ البسملة في جميعها ، فلا يَلِيقُ بالمصنف حينئذ حَذْفُها من كتابه ؛ أعني : « المتمة » بل حذفها الشارح منه اكتفاء ببسملته .

افتتحها بالحمد اقتداءً بالكتاب العزيز ،

واعلم : أن صاحب الأصل - أعني ابن آجروم - لم يبدأ بالحمدلة بعد البسملة ، وكذا العلامة ابن هشام في « القطر » و « الشذور » و « الجامع » ، قال العلامة العلوي في « شرح الجامع » : (إنما لم يذكر المصنف بعد البسملة الحمدلة إما لكونه ذكرها لفظاً حالة الابتداء كما هو الظن به ، واكتفاءً في مقام الاختصار بحصولها معنى في البسملة ؛ إذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل ، وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك ، لا خصوص (حاء ميم دال) كما صرح بذلك غير واحد من العلماء ، وكما تدل عليه رواية ذكر الله في حديث : « كل أمر ذي بال » أو مضمناً لنفسه بتخيل أن كتابه هذا من حيث إنه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبدأ بها على سننها ، وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد أجزم ، وهذا الوجه أشار إليه الهندي في « حواشيه » وليس بذلك) . انتهى .

وبمثلله يعتذر عن صاحب « الآجرومية » انتهى من « الكواكب » بزيادة وتصرف .

وقول المصنف هنا : (الحمد لله رب العالمين) وما بعده إلى قوله : (وبعد فهذه مقدمة ...) إلخ أول ما تتم به المصنف « متن الآجرومية » فإن ابن آجروم لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام على من ذكر .

قوله : (افتتحها) أي : افتتح هذه المقدمة مؤلفها وابتدأها ، ولو عبر بابتدائها . . . لكان أولى ؛ لأن الابتداء هو الشروع فيها من أولها وهذا هو المراد هنا ، وأما الافتتاح . . . فيكون من أولها ومن وسطها .

(بالحمد) أي : بصيغة الحمد ، ولفظه لا بالمدح ولا بالثناء ولا بالشكر .

(اقتداء) أي : انتماء وتأسياً (بالكتاب العزيز) أي : الغالب لكل كتاب من

وعملاً بموجب حديث الابتداء .

و (الحمد) لغة : هو الشناء
.....

الكتب السماوية بنسخه ورفعها إياها ، أو الغالب بحججه كل من يعارضه ، والمعنى : أي : اقتداءً بمنزل القرآن الكريم ؛ وذلك لأن المقتدى به فاعل المقتدى فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالى ، والقرآن مبتدأ فيه بالحمدلة ؛ أعني : ابتداءً نسبياً ، وقد تقدّم الكلام على هذا مبسوطاً في أول الحاشية فراجعه .

(وعملاً بموجب) أي : بمقتضى (حديث الابتداء) بالحمدلة ، وهو الابتداء بها ، وإنما عبر هنا بالعمل وثمّ بالافتداء لتضمن الخبر الأمر بخلاف القرآن ؛ لأنه لم يتضمنه كتضمن الخبر ؛ لأن معنى الخبر : ابدؤوا كلّ أمر ذي بال بحمد الله . انتهى من هامش « البيجوري » في المنطق .

(والحمد لغة :) وقولهم : (لغة) و (اصطلاحاً) منصوبان بنزع الخافض ؛ أي : في اللغة وفي الاصطلاح ، و (اللغة) في اللغة : اللهج ؛ أي : الإسراع في فيه ، وفي الاصطلاح : الألفاظ التي وضعتها العرب لمعانٍ ، وهي الكلمات اللغوية ، و (الاصطلاح) في اللغة : مطلق الاتفاق ؛ كقولهم : اصطلاح الخصمان ؛ أي : توافقاً بعد تخصصهما ، وفي الاصطلاح : اتفاق طائفة مخصوصة على وضع أمر لأمر مطلق متى أُطلق . انصرف إليه ، تارةً يُعبرون عنه بقولهم : اصطلاحاً ، وتارةً بقولهم : شرعاً ، والفرق بينهما : أنّ الأول يكون في الأمر المتفق عليه بين طائفة مخصوصة ، وأن الثاني يكون في الأمر المُتلقًى من الشارع ؛ كمعنى الصلاة ، وهو أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة ، وقد يعبرون بقولهم : (شرعاً) فيما اصطلاح عليه الفقهاء من حيث إنهم حملة الشرع كما قاله الشبرايملي . انتهى « بيجوري على الغزي » في خطبته .

(هو الشناء) بتقديم المثلثة على النون ممدوداً ، وهو الذكْرُ بخير ، وقيل :

باللسان على الجميل الاختياري ،

الإتيان بما يدلُّ على اتصاف المحمود بالصفات الجميلة ، فعلى الأول : لا حاجة إلى زيادة بعضهم (باللسان) لأن الذكر لا يكون إلا باللسان ، فهو بيان للواقع ، وعلى الثاني : لا بُدَّ من زيادة ذلك ، لأن الإتيان أعم من أن يكون باللسان أو بغيره ؛ كالأركان والجنان ، فهو على هذا قيد معتبر ، وأما (الشاء) بتقديم النون على المثلثة . . فهو الذكْرُ بالشر والسوء .

(على) الوصف (الجميل) خرج به غَيْرُ الجميل نحو : الحمد لله الذي خلق القردة والخنازير ، أي : بالحَسَنِ (الاختياري) أي : الحاصل باختيار المحمود ؛ كالعلم والكرم في قولك : زيد عالم كريم ، وكالخلق في قولك : الله خالق كل شيء ، خرج به الاضطرابي كما سيأتي .

وزيادة بعضهم هنا الشاء [على الله] اعترض عليه بأنه لا حاجة إلى هذا التقييد ، بل هو مضر لإخراجه حمد بعض المخلوقين لبعض ، وأجيب بأنه إنما قيد بذلك لكونه أراد تعريف حمد الله لا مطلقاً ؛ لأن المقام مقام حمد الله تعالى ، وبأن الحمد في الحقيقة راجع إليه تعالى وإن كان لغيره صورة ؛ لأنه هو المولي للنعم كلها ، فجميع المحامد له تعالى ، لكن ينبغي شكر من جرت على يده النعم ولذلك ورد : « لم يشكر الله من لم يشكر الناس » أو كما قال ، وقوله : (على الجميل) وهو المحمود عليه ، والمراد بالجميل ما هو الجميل عند الحامد أو المحمود وإن لم يكن جميلاً عند الشارع ، فيشمل ما لو أثنى عليه بالقتل كما في قوله :

نَهَيْتَ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهْتَبِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ

ولا فرق بين أن يكون ذلك الجميل من الفضائل وهو النعم القاصرة كالصلاة ، أو من الفواضل وهي النعم المتعدية كالكرم ، ولذلك يقولون : سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل .

سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ،

وخرج بقوله : (الاختياري) : الجميل الاضطراري ، وهو ما حصل بغير اختيار المحمود ؛ كحسن اللؤلؤة ، وطول القد ، وصفاء اللون .

ثم عَمَّ في المحمود عليه بقوله : (سواء كان) ذلك الثناء واقعاً (في مقابلة نعمة) أنعمها المحمود على الحامد ، أو على ولده مثلاً ؛ كقوله : (الحمد لله) على إنعامه لإنعامه عليه أو على ولده أو زوجته (أم لا) يكون ذلك الثناء واقعاً في مقابلة نعمة ، كقوله : (الحمد لله الحميد) لأنه حمده لذاته .

وأما (الحمد) اصطلاحاً : فهو فعل يدل على تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً ، سواء كان قولاً باللسان ؛ بأن يثنى عليه به ، أو اعتقاداً بالجنان ؛ بأن يعتقد اتصافه بصفات الكمال ، أو عملاً وخدمة بالأركان والأعضاء ؛ بأن يجهد نفسه في طاعته ، فمورد الاصطلاح - أي : محله - عام ؛ لأنه يكون باللسان والجنان والأركان ، ومنعلقه - أي : سببه الباعث عليه وهو النعمة - خاص كما قال بعضهم :

وما كان شكري وافيأ بنوالكم ولكنني حاولت في الجهد مدهبا
 أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

وأما (الشكر) لغة : فهو فعل يدل على تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً ، سواء كان قولاً باللسان أو اعتقاداً بالجنان أو خدمة بالأركان ، فهو مراد في الحمد الاصطلاح ، وأما (الشكر) اصطلاحاً : فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله ، وذلك العبادة المشار إليها بقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

وأما (المدح) لغة : فهو الثناء باللسان على الغير الاختياري ؛ كحسن اللؤلؤة وطول القد وصفاء اللون ، واصطلاحاً : فهو ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع

وجملة (الحمد لله) خبرية لفظاً إنشائية معنى ؛

مقابلة نعمة ، وينفرد الحمد اللغوي فيما إذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة ، وينفرد الاصطلاحي فيما إذا كان عملاً بالأركان أو اعتقاداً بالجنان في مقابلة النعمة .

و(الشكر) لغة : هو الحمد اصطلاحاً ، و(الشكر) عرفاً : هو صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله ، وذلك العبادة التي أشير إليها بقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ .

ثم إنهم جعلوا السبب التي بين الحمد لغة وعرفاً والشكر لغة وعرفاً ستاً : نسبة بين الحمد لغة وعرفاً ؛ وهي العموم والخصوص من وجه ، ومثلها بين الحمد لغة والشكر لغة ، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر لغة ؛ وهي الترادف ، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً ؛ وهي العموم والخصوص بإطلاق ، ومثلها بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، ومثلها أيضاً بين الشكر لغة وعرفاً .

والحق أن النسب إنما هي ثلاث لا غير : نسبة بين الحمد لغة وعرفاً ، ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفاً ، ونسبة بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، وأما النسبة التي بين الحمد لغة والشكر لغة . . فهي عين النسبة التي بين الحمدين ، وأما الترادف . . فليس من النسب ، وأما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفاً . . فهي التي بين الحمد عرفاً والشكر عرفاً ، فائتان مكررتان ، والترادف ليس من النسب كما حقق ذلك بعض الأئمة الأعلام . انتهى « حمدون » .

(وجملة « الحمد لله » خبرية لفظاً) أي : لفظها مفيدة للإخبار عن الحمد الثابت فيما مضى ، فكأنه قال : أخبر بأن الحمد ثابت لله تعالى فيما مضى .

(إنشائية) أي : مفيدة لإنشاء الحمد الذي لم يحصل فيما مضى (معنى) أي : من جهة المعنى ، فكأنه قال : أنشأ الآن الحمد الذي لم يحصل فيما مضى لله تعالى .

إذ المرادُ بها إيجاد الحمد لله ، لا الإعلام بمضمونها من أنه مالك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق ، وكذا قوله فيما بعد : (والصلاة والسلام) .

وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالاتها

و (إذ) في قوله : (إذ المراد بها) تعليل لكونها إنشائية معنى ؛ أي : وإنما قلنا : إنشائية معنى لأن المعنى الذي يراد بها ؛ أي : يراد منها ؛ أي من جملة (الحمد لله) (إيجاد الحمد) الذي لم يحصل (لله) فيما مضى وإنشاؤه له الآن .

وقوله : (لا الإعلام) معطوف على قوله : (إيجاد) أي : لا الإخبار بمضمونها) أي : بمعناها الحاصل فيما مضى .

وقوله : (من أنه) تعالى (مالك أو مستحق لجميع) أنواع (الحمد من الخلق) أي : من مخلوقاته . . بيان لمضمونها المتضمن ذلك للثناء عليه ؛ بأنه المتصف بكل كمال والتمتزه عن كل نقص ، ويصح كونها خبرية لفظاً ومعنى ؛ لأن الإخبار بالحمد حمد .

(وكذا) أي : ومثل قوله : (الحمد لله) جملة (قوله) الآتي (فيما بعد : (والصلاة والسلام) على سيدنا محمد . . إلخ ، في كونها خبرية اللفظ إنشائية المعنى ، فكأنه قال : أنشأ الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ، بل وكذا جملة البسملة خبرية اللفظ إنشائية المعنى ؛ لأن القصد منها : الثناء على الله تعالى بمضمونها من أنه لا يُبتدأ إلا باسمه الرحمن الرحيم .

(وآثر) المصنف أي : اختار المصنف في حمده لربه (الجملة الاسمية) وهي ما تركب من المبتدأ والخبر ، وهي قوله : (الحمد لله) أي : اختار الحمد بها (على) حمده بالجملة (الفعلية) وهي ما تركب من الفعل والفاعل ؛ كقوله : (أحمّد الله ربّ العالمين) وقوله : (لدلالاتها) علّة لـ (آثر) أي : اختار الاسمية

على الدوام والثبات .

(رب العالمين) أي : مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم ؛ إذ كل منها يطلق عليه عالم ،

على الفعلية لدلالة الاسمية (على الدوام) أي : على دوام لحمد الله تعالى .
وقوله : (والثبات) عطف مرادف على (الدوام) أي : لدلالة الاسمية على الدوام والثبوت المناسبين للمقام ؛ أي : اللائقين بذات الله تعالى الدائمة دون الفعلية الدالة على التجدد والحدوث المستلزم للانقطاع .

(رب العالمين ؛ أي : مالك جميع الخلق) فد (أي) في كلام الشارح حرف عطف وتفسير ، (مَلِك) مفسر لـ (رَب) والمفسر يتبع المفسر في إعرابه تبعه بالجر .

وقوله : (من الإنس...) إلخ بيان لجميع الخلق ، سُمُّوا إنساً لأن بعضهم يأْتسُّ ببعض ، أو مأخوذ من النسيان لكثرة نسيانهم ، (والجن) معطوف على (الإنس) سُمُّوا بذلك لاجتماعهم واستتارهم عن الإنس (والملائكة ، والدواب) جمع دابة وهي ذوات الحوافر من الحيوان ؛ كالفرس والبغل والحمار (وغيرهم) من الأنعام والسباع والطيور والهوام والحشرات ، فد (العالمين) حيثُ جمع لعالم ، لأنه دل على أكثر من اثنين بزيادة ياء ونون في آخره ، وإنما قلنا جمع عالم بفتح اللام (إذ كل منها) أي : من هذه المذكورات من الإنس والجن وما بعدهما (يطلق عليه) أي : على كل منها لفظ (عالم) فيقال : عالم الإنس وعالم الجن... إلخ .

وإن قلت : إن أكثر مفرداته من غير العقلاء كالذباب والأنعام والأحجار والأشجار مثلاً ، وشرط ما يجمع جمع المذكر السالم أن يكون مفردة علماً لعاقل أو صفة له ، وليس لفظ (عالمين) كذلك ، فحقه أن يجمع جمع التكسير فيقال : رب

وغلب في جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم ، وقيل : إنه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم ؛ لأنه لو كان جمعاً له لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع ؛ لأن (العالم) اسم لما سوى الله تعالى ، و (العالمين) خاص بالعقلاء

العوالم نظراً لأغلبها . . . قلت : (وغُلِبَ في جمعه) جَمَعَ المذكر السالم (بالياء والنون أولو العلم) أي : أصحاب العقول من الإنس والجن والملائكة (على غيرهم) من غير العقلاء كالذباب والأشجار نظراً لفضيلة عقلهم ، فَجُمِعَ هذا الجمع ؛ أعني : الجمع بالياء والنون ، ولكنه جمع لم يستوف الشروط ، فحُمِلَ على هذا الجمع في إعرابه بالواو والياء ؛ لأن مفردَه - وهو عالم - ليس بصفة ولا عِلْمَ نَظِيرَ (أَهْلِينَ) .

(وقيل : إنه) أي : إنَّ لفظ (العالمين) (اسم جمع) وهو ما دل على الجماعة كدلالة المركب على أجزائه ؛ كقوم ورهط (محمول) أي : مَقِيسٌ في إعرابه (على الجمع) أي : على جمع المذكر السالم (لا جمع) تصحيح (لعالم) بفتح اللام (لأنه) أي : لأن لفظ العالمين (لو كان جمعاً له) أي : لعالم . . . (لزم) أي : للزم وثبت (أن يكون المفرد) وهو عالم (أوسع) أي : أكثر (دلالة) أي : مدلولاً وأفراداً (من) دلالة (الجمع) أي : من مدلول الجمع .

وإنما قلنا : لَزِمَ ذلك (لأنَّ العالم اسم) عامٌ (لما سوى الله تعالى) من العوالم العلوية والسفلية من العقلاء وغيرهم (و) إنَّ (العالمين) الذي هو جمع لعالم لو صح ذلك (خاص) أي : مخصوص (بالعقلاء) من الإنس والجن والملائكة ، فيكون المفرد أعم من جمعه ، وهو باطل ؛ والراجع : أن (العالمين) شامل للعاقل ولغيره تغليباً للعاقل على غيره ، أو تنزيلاً لغير العاقل منزلة العاقل . انتهى من " بيجوري " .

وقد يقال : كما يبطل كونه جمعاً لـ (عالم) يبطل كونه اسم جمع ؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أحص من مفردة ، والتحقيق : أن (العالمين) جمع لعالم ؛ لأنه كما يطلق على ما سوى الله تعالى . . يطلق على كل جنس وعلى كل نوع وصف فيقال : عالم الإنس وعالم الجن وعالم الملك ، وبهذا الإطلاق يصح جمعه على عالمين ، ولكنه جمع لم يستوف الشروط كما مر ؛ لأنه يشترط في مفردة أن يكون علماً أو صفة ، و (عالم) ليس بعلم ولا صفة كما قال ابن مالك :

أولو وعالمون عليونا وأرضون شذّ والسنونا

فيلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم ، بل قيل : إنه جمع استوفى الشروط ؛ لأن العالم في معنى الصفة ؛ لأنه علامة على وجود خالقه ، وقد نص على ذلك جماعة منهم شيخ الإسلام في « شرح الشافية » انتهى من « رفع الحجاب » والله أعلم .

[ص] : والصلاة والسلام

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(والصلاة) أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم ، خرج بقيد التعظيم : الرحمة المقرونة بالاستدراج ؛ كرحمته تعالى للكافرين في الدنيا ، (والسلام) أي : التحية الدائمة اللاتئة به صلى الله عليه وسلم وهو تأمينه مما يخافه على أمته لا على نفسه ؛ لأنه معصوم في الدنيا والآخرة ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعِصُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ كائنان على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وآخر الصلاة والسلام عن البسملة والحمدلة إشارة إلى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق مؤخرة عن رتبة ما يتعلق بالخالق ، وأتى بالعاطف في قوله : (والصلاة والسلام) إشارة إلى عدم استقلالهما في التبرك بهما ، لكن إنما يظهر العطف إذا جعلنا كلاً من الجملتين خبرية لفظاً إنشائية معنى ، بخلاف ما لو جعلت جملة الحمدلة خبرية لفظاً ومعنى وجملة الصلاة خبرية لفظاً إنشائية معنى ؛ فإن الصحيح عدم جواز عطف الإنشاء على الإخبار كعكسه ، فتجعل الواو حينئذ للاستئناف .

والصلاة من الله : الرحمة المقرونة بالتعظيم ، ومن الملائكة : الاستغفار ، ومن غيرهم : التضرع والدعاء ، ودخل في الغير جميع الحيوانات والجمادات ؛ فإنه ورد أنها صلت وسلمت على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما صرح به العلامة الحلبي في « سيرته » كالعلامة الشنواني في « شرح البسملة » خلافاً لمن منع ثبوت الصلاة من الحيوانات والجمادات ، وعلى هذا : فهي من قبيل المشترك اشتراكاً لفظياً ؛ وهو : ما اتحد لفظه وتعدّد معناه ؛ كلفظ (عَيْن) فإنه وُضع للباصرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع . . . وهكذا .

واختار ابن هشام في « مُغْنِيهِ » أن معانيها واحدٌ ، وهو العطف بفتح العين ،

لكنه يختلف باختلاف لعاطف ، فهو بالنسبة إلى الله الرحمة ، وبالنسبة إلى الملائكة الاستغفار... إلخ ، وعلى هذا : فهي من المشترك اشتراكاً معنوياً ؛ وهو : ما اتحد لفظه ومعناه واشتركت فيه أفراده ؛ كأسد ، فإن لفظه واحد ومعناه واحد وهو الحيوان المفترس ، واشتركت فيه أفراده .

وأتى المصنف بالسلام مع الصلاة لكونه من المتأخرين الذين يَرَوْنَ كراهة الإفراد ؛ لأنه من القرن العاشر ؛ لأنه توفي سنة تسع مئة وأربع وخمسين (٩٥٤ هـ) عن اثنين وخمسين عاماً (٥٢) ورَجَّح النووي وَمَنْ تبعه من المتأخرين كراهة الإفراد بشروط ثلاثة :

الأول : أن يكون الإفراد مَنَّا بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه حقه .

الثاني : أن يكون في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره الإفراد .

الثالث : أن يكون من غير داخل الحُجْرة الشريفة ، أما هو . . فيقتصر على السلام بأن يقول بأدب وخشوع : السلام عليك يا رسول الله ، فلا يُكرَه في حقه الإفراد .

و(السلام) بمعنى التسليم ، وهو : التحية ، أو بمعنى السلامة من النقائص .

قال بعضهم : وإثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حَدَّثَ في زمن ولاية بني هاشم ، ثم مضى العمل على استحبابه ، ومن العلماء مَنْ يَخْتِمُ بهما كتابه أيضاً ، فيجمع بين الصلاتين رجاء لقبول ما بينهما ، فإن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مردودة ، والله أكرم من أن يقبل الصلاتين فيردُّ ما بينهما ، والله أعلم .

وقال الشيخ العلامة الدمهوري في حاشيته « إرشاد الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي » : (فإن قلت : إن معنى الصلاة هنا وهو طلب الرحمة غير متصور في حقه صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه مرحوم فلا تطلب له الرحمة . . أجيب كما قاله غير واحد من المحققين كابن قاسم في « آياته » : بأن أنواع الرحمة ومراتبها لا تنحصر ، وليس جميعها حاصلًا له صلى الله عليه وسلم ، فيطلب له من ذلك ما ليس حاصلًا له) انتهى .

وإنما عدل من المصدر إلى اسمه لاستعمال الأول في غير المعنى المراد الذي هو التصلية ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَتَصَلُّ بِحَيْمٍ ﴾ وللمشاكلة في الثاني وهو قوله : (والسلام) .

ثم إن السلام اسم مصدر بمعنى الأمان ضدّ الخوف ، من سلم عليه بتشديد اللام ، والمصدرُ التسليم ؛ أي : التأمين ضدّ التخويف كما في كتب اللغة .

فإن قلت : هل تحتاج الجملة الخبرية لفظاً المنقولة إلى الدعاء والطلب كجملة الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى استحضار نية الطلب أم لا . . قلت : هذا السؤال والجواب عنه ذكرهما الشيخ السجاعي في « حاشيته » على « الحصن الحصين » عن بعض العلماء ، وعبارته في هذه الحاشية نصها : قوله : (والصلاة والسلام . . .) إلخ : قال الفاسي في « شرح المختصر » عند قوله : « وصلاته وسلامه . . . » إلخ : هذه الجملة خبرية لفظاً ، ومعناها الطلب والدعاء ، قال بعض العلماء : وهل يحتاج إلى استحضار نية الطلب وإخراج الكلام عن حقيقة الخبر ؟ أجاب : بأنه إن كثر استعمال اللفظ في ذلك حتى صار كالمنقول في العرف . . لم يحتج إلى ذلك ، وإلا . . فالأقرب الاحتياج إليه ، كذا ذكره

الحطّاب ؛ يعني : المصنّف في « شرح مختصر خليل » ونقل الشيخ اللّقاني عن شيخه الشيخ سالم أنه ينبغي أن يقال مثل هذا في الحمد والشكر ، وفي كلّ خبر معناه الطلب ، قال اللّقاني : « وهو حسن طالما ظهر لي في مجلسه » انتهى من بحروفه ، انتهت فتأمل . انتهى « الدمنهوري على الكافي في العرّوض » .

قوله : (والسلام) أيضاً ؛ أي : الأمان ، وهو مصدر كالأمن ضد الخوف ، و(السلام) اصطلاحاً : من الله على سيدنا محمد معناه : الأمان الكامل ، وأما السلام من غير الله على سيدنا محمد من الإنس والجن والملائكة . . فمعناه الدعاء به له صلى الله عليه وسلم ؛ أي : طلبه له صلى الله عليه وسلم ، وحينئذ تكون جملة السلام هنا إنشائية معنى كجملة الصلاة عليه ، والمعنى حينئذ : اللهم ؛ أعط سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم أماناً لا ثِقاً به ، وهو الذي لا خوف معه لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وأما في قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأخوفكم من الله » . . فهو مقام عبوديته في ذاته ، وإجلاله لمولاه ، فهو خوف إجلال ومهابة لا خوف من الذنب أن يحلّ به .

نعم ؛ يحصل له كهيئة الأنبياء خوف في بعض مواطن الموقف على أمهم أو على أنفسهم ، ويُنسبهم الله تعالى المغفرة لهم هذا . انتهى منه .

وللسلام هنا إطلاقات أخر ، فإنه يأتي بمعنى التحية ، والمعنى : أي تحية الله تعالى على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بأن يُحيّيه بإسماعه تعالى له في الجنة كلامه القديم ، أو بأن يُنعم عليه إنعاماً يليق به صلى الله عليه وسلم ، والمعنى حينئذ : اللهم ؛ حيّ سيدنا محمداً ؛ أي : أنعم عليه إنعاماً كاملاً ، ويأتي بمعنى الانقياد ، والمعنى حينئذ : اللهم ؛ صيّر العباد متقادين له ولشريعته ، ويأتي بمعنى

على سيدنا

السلام الذي هو اسم من أسماء الله تعالى ، والمعنى حينئذ : حِفْظُ السلام - أي : الله تعالى - عليه صلى الله عليه وسلم ، فهو حينئذ على حذف مضاف ؛ أي : اللهم ؛ احْفَظْهُ ، ولم يذكره هنا كالذي قَبْلَهُ . وهو إتيانه بمعنى الانقياد - كثير من العلماء ؛ لما فيهما من التكلف كما قد عَلِمْتَ .

وأما جَعَلَهُ هنا بمعنى السلامة من النقائص والآفات . . فغَيْرُ ظاهر ، وهو ضعيف ؛ لوجوب العصمة الدائمة والحفظ من الناس له صلى الله عليه وسلم . انتهى من « الدمنهوري » .

أي : والصلاة والسلام كائنان (على سيدنا) معاشر المخلوقات ، و(السيد) : مَنْ سَادَ في قومه ، أو مَنْ كَثُرَ سَوَادُهُ ؛ أي : جيشه ، أو من تَفَرَّغَ الناسُ إليه عند الشدائد ، أو الحلِيمُ الذي لَا يَسْتَعِزُّهُ غَضَبٌ ، ولا خِفَاءٌ أَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ اجْتَمَعَتْ فِيهِ صلى الله عليه وسلم ، وَعُلِمَ من ذلك جَوَازُ إِطْلَاقِ لَفْظِ السَّيِّدِ عَلَى غَيْرِهِ تعالى فقال صلى الله عليه وسلم : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ » وأما حديثُ « السَّيِّدِ اللَّهِ » . . فمعناه : السَّيِّدُ بِالسِّيَادَةِ الْمُطْلَقَةِ هُوَ اللَّهُ تعالى .

وأصلُ (سَيِّد) سَيُودٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء فصار سيِّداً . انتهى « بيجوري » على الغَزِّيِّ . وفي « التصريح » : وأصلُ (سيد) سَيُودٌ ؛ لأنه من ساد يسود ، ووزنه عند المحققين من أهل البصرة (فَيَعِل) بكسر العين ، وذهب البغداديون إلى أنه (فَيَعِلُّ) بفتح العين ؛ كضَيَعَمَ وَصَيَّرَفَ ، نقل إلى (فَيَعِل) قالوا : لأننا لم نر في الصحيح ما هو على وزن (فَيَعِل) بكسر العين ، وهذا ضعيف ؛ لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ؛ فإنه نوعٌ على انفراده ، فيجوز أن يكون بناءً مختصاً

بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفُعْلَةٍ بضم الفاء ، كقُضَاةٍ ورُمَاقٍ . انتهى منه .
وأيضاً قوله : (على سيدنا) هو متعلقٌ بمحذوف خبرٍ عنهما ؛ أي : كائنانِ على سيدنا ، أو خبرٍ عن الثاني وحُذِفَ نظيره من الأوّل لدلالة الثاني عليه ، وحينئذ تكون الواوُ في قوله : (والسلام) عاطفةً لجملة السلام على جملة الصلاة ، أو الجار خبرٌ عن الأول ، وخبرُ الثاني محذوف لدلالة خبر الأول عليه ، فتكون جملة الثاني وخبره المحذوف معترضة بين الأول وخبره .

وأولّٰ هذين الاحتمالين الأخيرين ثانيهما ؛ لأن الحذف أليقُ بالأواخر ، ولا يصح التنازعُ إنْ جُعِلَ خبرُ الصلاة والسلام محذوفاً تقديره : حاصلان مثلاً ؛ لأن التنازعَ لا يكون في المصادر ولا في أسمائها عند المحققين ؛ كابن هشام في « توضيحه » وأقرّه عليه المصرّح فإنه قال بعد قول « التوضيح » : (وعُلِمَ مِنْ تَقْيِيدِ العامل بالتصرف أنه لا يقع التنازعُ بين عاملين جامدين) ما نصّه : فعلين أو اسمين أو مختلفين ؛ لأن التنازع يقع فيه الفصلُ بين العامل ومعموله ، والجامد لا يُفَصَّلُ بينه وبين معموله ، قال أحمد بن الخبّاز في « النهاية » : (فإذا قُلْتُ : سَرَّني إكرامُك وزيارتُك عمراً . . . وَجَبَ نَصْبُ عَمْرٍو بلثاني لا بالأول ؛ للفصل بين المصدر ومعموله ، وقيل : علة المنع في الجوامد : أنه لا يُضْمَرُ فيها لعدم اشتقاقها) انتهى .

وجرى على جواز التنازع في الجوامد على القول الآخر فيها المصرّح في الخطبة ؛ فإنه قال بعد قول المصنف فيها : (أما بَعْدَ حمدِ الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق) ما نصّه : هو متعلقٌ بالسلام لقُرْبِهِ ، وهو مطلوبٌ أيضاً للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع . انتهى .

والحاصل : أنه وقع خلافٌ في تنازع الجوامد ؛ كالمصدر واسمه ، ف قيل

محمد

بالجواز وقيل بالمنع ، ولذا قال شيخنا الأمير في « حاشيته » على « المغني » ما نصّه : قوله : (على سيدنا) في الشرح تنازع الصلاة والسلام . انتهى من « الدمنهوري » .

(محمد) هو علم منقول من اسم مفعول حُمد بالتشديد ، أما المخفف . . فاسم مفعوله محمود ، وقد أُطلق هذا على الله تعالى ، وهو منقول من المصدر الميمي لِحمد التشديد أيضاً على حد : ﴿ كُلُّ مُرَقٍّ ﴾ أي : تمزيقاً ، وإنما أطلق عليه تعالى محموداً دون محمد لأن أسماءه تعالى وصفاته توقيفات عند الجمهور كما قال بعضهم :

واختيرَ أن أسماءه توقيفية كذا الصفات فاحفظ السمعية

وهذا بخلاف الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه ورد من أسمائه محمد ومحمود أيضاً .

هذا وإنما أثر المصنف ذكر محمد لأنه أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ، ولتكرره في القرآن العظيم بهذا ، ثم إنه لا يصح أن يكون نعتاً لـ (سيدنا) لأن العلم ينعت ولا ينعت به ، بل هو عطف بيان له ؛ لأنه أوضح منه ، أو بدل منه ، وكون المبدل منه في نية الطرح أغلب كما قاله جماعة ، أو بحسب العمل لا بحسب المعنى كما قاله آخرون ، أو معناه كما قاله الدماميني : أن بدله مستقل بنفسه لا مُتمم له كالنعت والبيان ، كذا يستفاد من « حاشية الصبان » على « شرح الأشموني » على قول « الألفية » :

أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَا لَكَ

وقوله : (أغلب) ومن غير الغالب أنه يُقصد كبده ، وقوله : (أو بحسب

وعلى آله وصحبه

العمل لا المعنى) يعني : أنَّ العامل فيه ليس هو العامل في البذل ، بل العامل فيه نظيره على التحقيق ، فمُطَرِّوحيُّه بالنظر لعامله لا بالنظر لمعناه ؛ أي : ذاته ، وهذا لا يُنافي أن معناه - أي : ذاته - قد تُقصد كالبدل . انتهى « دمنهوري » في العروض .

وجوز بعضهم كونه نعتاً نظراً لأصله ، وقولهم : (العَلَمُ لا يُنعت به) محله ما لم يكن مشتقاً بحسب الأصل ، وإلا . . . جاز النعت به نظراً لأصله .

ويسن التسمية بمحمد صلى الله عليه وسلم محبةً فيه ؛ لأنه أشهر أسمائه بين المسلمين ، وألذها سماعاً عند العالمين . انتهى « بيجوري » .

(وعلى آله) أي : على أهل بيته ، أو أتقياء الأمة ، أو جميع أمة الإجابة وهو أولى وأنسب في مقام الدعاء كما هنا ، وهو اسمُ جمع لا واحد له من لفظه ، ولا يضاف إلا إلى ذي شرفٍ ولو باعتبار الدنيا ؛ كآل فرعون ، معرفٍ مذكرٍ ناطقٍ ، فلا يقال : آل الإسكافي ، ولا آل رجلٍ ، ولا آل امرأة ، ولا آل الدار ، وما ورد مما يخالف ذلك . . فهو شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه ، ومما سمع : آل المدينة ، وآل البيت ، وآل الصليب ، وآل فلانة ، وهذا بخلاف (أهلٍ) فإنه لا يُشترط في إضافته ذلك ، وفي إضافة المصنف له إلى الضمير إشارة إلى جوازها له ، ويؤيده قولُ بعض العرب من (مجزوء الكامل) :

وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيلِ بِ وَعَابِيدِهِ الْيَوْمَ آلَكَ

خلافاً لمن منعها ، كما يجوز إضافة أهل إليه باتفاق . انتهى « دمنهوري » .

وأصله : أول كجملٍ ، بدليل تصغيره على أويل .

(وصحبه) بفتح الصاد وسكون الحاء المهملتين : اسمُ جمعٍ لصاحبه صلى الله

عليه وسلم ، ويقال لهذا الصاحب صحابي أيضاً بياء النسبة ، وليس الصَّخْبُ جمعاً لصاحب ولا لغيره ؛ لأن فَعْلًا بفتح الفاء وسكون العين ليس من الجموع أصلاً على الصحيح .

واعلم : أنَّ قولَ المصنف (وصحبه) عطف على الآل من عطفِ الخاص على العام على التفسير الثاني والثالث للآل ، والعامُّ على الخاص على الأول ، وهو - أي : هذا الصاحب أو الصحابي - : من اجتمع بنبينا صلى الله عليه وسلم بعد البعثة مؤمناً به اجتماعاً متعارفاً ولو قَصُرَ ، بخلاف التابعي مع الصحابي فلا بد فيه من طول الاجتماع ؛ لأنه معه صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي أضعاف ما يؤثره اجتماعُ التابعي مع الصحابي .

هذا واعلم : أنَّ الصحابي هو صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ذكراً كان أو أنثى ، فهو ليس بوصف بل اسم جنس مختص بمن صحبه صلى الله عليه وسلم ، وأن الياء فيه للنسب لهذا الصاحب على غير قياس ، بخلاف الصاحب فإنه وَصْفُ الذَكَرِ الذي له صحبة بغيره والأنثى صاحبة ، كذا يؤخذ من « شرح المحلى » على قول « جمع الجوامع » : مسألة : الصحابي من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم... إلخ .

وقال في « مختار الصحاح » : صَحِبَهُ من باب سَلِمَ صَحَابَةً وَصُحْبَةً أيضاً ، وجمعُ الصاحب صَخْبٌ كراكب وركب ، وَصُحْبَةٌ بضم الصاد ، وَصَحَابٌ كجائع وجياع ، وَصُحْبَانٌ كشاب وشبان ، والأصحابُ جمعُ صَخْبٍ كقَرْخٍ وأفراخ ، والصحابةُ بفتح الصاد الأصحابُ ، وهي في الأصل مصدر .

قلت : لم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا الحرف فقط ، وجمعُ الأصحاب أصاحيب . انتهى .

أجمعين

وقوله : و(الصحابة) بالفتح ومفردُها صَاحِبٌ بدليل ما بعده ، فتدبَّر . انتهى
من « الدمنهوري » .

وقوله : (أجمعين) تأكيدٌ لـ (آله وصحبه) واختُلف فيه ، فقليل : إنَّ التأكيدَ به
يفيد الاجتماعَ في زمن واحد ، وقيل : يُفيد الشمولَ ، وحُمِلَ الأول على ما إذا
سبقه لفظٌ يدل على الشمول ؛ كما إذا قُلْتُ : جاء القوم أجمعون ، والثاني على
ما إذا لم يسبقه ذلك ؛ كما إذا قلت : جاء القوم أجمعون ، وهذا الجَمْعُ يُحِيلُ
الخلافاً وَيَرْفَعُهُ كما نَبَّه عليه السعد . انتهى « بيجوري » .

* * *

إعراب المتن

(والصلاة) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح ، وإنما حركت لتعذر الابتداء بالساكن ، أو لكونها على حرف واحد ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الحروف ، (الصلاة) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (والسلام) : الواو : عاطفة لـ (السلام) على (الصلاة) مبنية على الفتح (السلام) : معطوف على (الصلاة) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (على سيدنا) : (على) حرف جر مبني على السكون (سيد) مجرور بـ (على) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (سيد) : مضاف (نا) : ضمير لجماعة الذكور المتكلمين في محل الجر بالمضاف مبني على السكون لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً عن المبتدأ وعن المعطوف عليه تقديره : والصلاة والسلام كائنان على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة (الحمدلة) أو على جملة (البسملة) على كونها مستأنفة استثنافاً نحوياً لا محل لها ، وفي هذه الجملة أوجه آخر من الإعراب أشرنا إليها في مبحث (المعنى) فارجع إليها إن شئت .

(محمد) : بدل من (سيدنا) بدل كل من كل ، أو عطف بيان له ، أو نعت له نظراً إلى أصله ؛ لأنه اسم مفعول من (حُمِدَ) المضعف منقول عنه إلى العَلَمِيَّة كما ذكرناه في مبحث (المعنى) ، وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة : مجرور بالكسرة الظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم صحيح الآخر ، (وعلى آله) : الواو : عاطفة (على آله) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (على سيدنا) على كونه خبر المبتدأ .

(وصحبه) : مضاف ومضاف إليه معطوف على (آله) من عطف الخاص على العام ؛ اهتماماً بشأنه على المعنى الأخير من معاني الآل ، وآخره عن الآل ؛ لأن الصلاة عليهم بالقياس لا بالنص ، (أجمعين) : تأكيد لكل من الآل والصحب مجرور بالياء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين .

* * *

[شر] : وعطف على الجملة قوله : (والصلاة) وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة ؛ أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم ، ويختص لفظها بالأنبياء والملائكة ، فلا يقال لغيرهم إلا تبعاً ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وعطف) المصنف رحمه الله تعالى (على الجملة) أي : على جملة الحمدلة (قوله) أي : قول المصنف ؛ أي : جملة قوله : (والصلاة...) إلخ ، (وهي) أي : والصلاة المقصودة هنا للمصنف كائنة (من الصلاة المأمور بها) في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ وخرج بقيد (المأمور بها) : الصلاة الشرعية ذات الركوع والسجود ؛ فإنها لا تفعل إلا الله سبحانه .

(وهي) أي : الصلاة التي أمر بها في هذه الآية التي هي مرادة للمصنف هنا : (الدعاء) والطلب من الله سبحانه للنبي صلى الله عليه وسلم (بالصلاة ؛ أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم) أي : بالتبجيل والتكريم ، فخرج بهذا القيد - أعني : المقرونة بالتعظيم - : رحمته تعالى للكفار والمنافقين في الدنيا ؛ لأنها استدراج لهم ومكر بهم لا تعظيم لهم ، (ويختص لفظها) أي : لفظ الصلاة ؛ أي : لفظ طلب الرحمة للغير بصيغة الصلاة (بالأنبياء والملائكة ، فلا يقال) لفظها ؛ أي : لفظ الصلاة في طلب الرحمة (لغيرهم) أي : لغير الأنبياء والملائكة ؛ كآل والصحب والأكابر من التابعين والعلماء العاملين (إلا) قولاً (تبعاً) أي : إلا قولاً تابعاً للقول فيهم لا استقلالاً كما في كلام المصنف هنا ؛ لأن طلب الصلاة للآل والصحب على سبيل التبع لطلبها للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقوله : (تبعاً) مفعول مطلق لـ (يقال) منصوب به ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف كما قرأناه ، والاستثناء مفرغ .

(والسلام) أي : التحية ، وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ وحذراً من كراهية أفراد أحدهما عن الآخر

فثالثاً

يقال في الترحم للأنبياء والمرسلين الصلاة ، وفي الملائكة السلام ، وفي الصحابة الترضي ، وفي غيرهم قاطبة الترحم ، وقد مرَّ بسط الكلام في الصلاة في « التتمة » فراجعها .

(والسلام ؛ أي : التحية) والأمان الدائم اللائق به صلى الله عليه وسلم ، وهو تأمينه مما يخافه على أمته في الدنيا والآخرة ، لا تأمينه على نفسه ؛ لأنه معصوم بعصمة الله تعالى كما وعده له في الكتاب العزيز ، (و) إنما (جَمَعَ) المصنف (بينهما) أي : بين الصلاة والسلام ولم يقتصر على أحدهما (امتثالاً) وعملاً (لـ) الأمر الوارد في (قوله تعالى) : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ وامتثال هذا الأمر يحصل بمرة واحدة في العمر كما في الشهادتين .

وقوله : (وحذراً) علة ثانية للجمع بينهما معطوف على (امتثالاً) أي : وجمع المصنف بينهما أيضاً حذراً واعتعاداً واحتراساً وفراراً (من) ارتكاب (كراهية أفراد أحدهما) أي : أحد الصلاة والسلام (عن الآخر) منهما لو أفرد ، والكراهية فيه للتنزيه لا للتحريم ، وقال عبد الحميد الشرواني في « حاشيته » على « تحفة المحتاج شرح المنهاج » : فلا يخرج من كراهية الأفراد إلا إذا أتى بهما لفظاً وخطأ لمن أراد الجمع بين اللفظ والخط ، فصور الأفراد المكروه خمس : أن يتلفظ بإحداهما فقط ، أو يكتب إحداهما فقط ، أو يتلفظ بإحداهما ويكتب الأخرى ، أو يتلفظ بهما معاً ويكتب إحداهما فقط ، أو يكتب بهما معاً ويتلفظ بإحداهما فقط ، وصور القرآن الخالي عن الكراهية ثلاث : أن يتلفظ بهما معاً من غير كتابة ، أو

(على سيدنا) من ساد قومه يسودهم فهو سيد ، وأصله (سيود) قلبت الواو ياء
وأدغمت

يكتبهما معاً من غير لفظ ، أو يتلفظ بهما معاً ويكتبهما معاً كذلك . انتهى منه .
وعلى ما رجحه النواوي ومن تبعه من المتأخرين يشترط في كراهة الأفراد ثلاثة
شروط كما مر :

الأول : أن يكون الأفراد منا ، بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه
حقه .

الثاني : أن يكون في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره الأفراد ؛ كالشاهد .
والثالث : أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة ، أما فيه . . فيقتصر على
السلام .

فهذه ثلاثة في خمس الكراهة بخمس عشرة صورة ، ويضم إليها الصور الثلاث
الغير المكروهة بثمانية عشرة صورة . انتهى من « رفع الحجاب » .

كائنات (على سيدنا) وأشرفنا وأفضلنا معاشر المخلوقات محمد صلى الله
عليه وسلم ، والإضافة فيه لتشريف المضاف إليه ، و (السيد) اسم فاعل مشتق
(من) مصدر (ساد قومه) إذا فاقهم في علم أو جاه أو كرم أو شجاعة مثلاً
(يسودهم) أي : يفوقهم سؤدداً وسيادةً (فهو سيّد) هُم ؛ أي : مُتَّصِفٌ بالسيادة
عليهم ، أو من (ساد) إذا كَثُرَ سواده أو من (ساد الناسُ إليه) إذا فزعوا إليه عند
الشدائد .

(وأصله) أي : أصل سيد قبل الإدغام (« سيود ») بكسر الواو عند البصريين ،
ويفتحها عند البغداديين كما مر في « التمه » ، فيقال فيه : اجتمعت الواو والياء ، وسبقت
إحداهما بالسكون فد (قلبت الواو ياءً وأدغمت) الياء الأولى السابقة بالسكون

في الياء ، وإطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقروناً بـ (أل)
أم لا ، و (على سيدنا) متعلق بـ (السلام) ، وهو مطلوب للأول معنى

(في الياء) الثانية المقلوبة عن الواو ، (وإطلاقه) أي : إطلاق السيد (على غير الله
تعالى) كما هنا أُطْلِقَ على محمد صلى الله عليه وسلم (جائز من غير كراهة) فيه ؛
فقد قال صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » أخرجه مسلم نحوه من
حديث أبي هريرة ، وبهذا اللفظ أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث
أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، وابن حبان في « صحيحه » من حديث
عبد الله بن سلام ، ولقوله تعالى في حق يحيى عليه السلام : ﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ ،
ولقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح للحسن بن علي : « إن ابني هذا
سيد » أخرجه البخاري من حديث الحسن عن أبي بكر في (الصلح) و (الأنبياء)
و (المناقب) وفي (علامات النبوة) وفي (الفتن) .

والإتيان به في مقام الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه ؛ لما
فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ، إلا في الأذان
والشهادتين فلا يؤتى به ؛ لعدم وروده فيهما ، (سواء) في جواز إطلاقه على غيره
تعالى (كان مقروناً بـ « أل ») خلافاً لمن قال : المقرون بـ (أل) لا يطلق على غيره
تعالى ؛ لحديث : « السيد الله » وأجيب عنه بأن معناه : السيد بالسيادة المطلقة
هو الله تعالى ، ونقل عن الإمام مالك كراهة إطلاق المقرون بـ (أل) على غيره
تعالى ؛ للحديث المذكور ، والأظهر جوازه معها أيضاً ، (أم لا) أي : أم لم يكن
مقروناً بـ (أل) كما في الأحاديث المذكورة آنفاً ، (و) الجار والمجرور في قوله :
(« على سيدنا » متعلق بـ « السلام ») أي : معمول له على كونه خبراً له على سبيل
التنازع ؛ لقربه ، (وهو) أي : لفظ (على سيدنا) (مطلوب) أي : معمول
(للأول) أي : للصلاة (معنى) فيقدر نظيره للأول ، والتقدير والصلاة كائنة عليه

ولا يجوز تعلقه به ،
.....

صلى الله عليه وسلم ، والسلام كائن على (سيدنا) هذا على مذهب البصريين ،
وأما على مذهب الكوفيين .. معمول للأول ؛ لسبقه ، ومطلوب للثاني معنى ،
والتقدير : والصلاة على سيدنا محمد والسلام عليه صلى الله عليه وسلم .

(ولا يجوز تعلقه) أي : تعلق (على سيدنا) (به) أي : بالأول ؛ أي : كونه
معمولاً للأول عند البصريين ؛ لوجود الفصل بين المصدر ومعموله بجملة قوله :
والسلام عليه .

واعلم : أنه وقع خلاف في تنازع الجوامد ؛ كالمصدر واسمه ، فقليل بالجواز
وقيل بالمنع ؛ لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله ، والجامد لا يفصل
بينه وبين معموله .

قال أحمد بن الخباز في « النهاية » : (فإذا قلت : سرتني إكرامك وزيارتك
عمرأ .. وجب نصب (عمرو) بالثاني لا بالأول ؛ للفصل بين المصدر ومعموله ،
وقيل : علة المنع في الجوامد أنه لا يضمن فيها ؛ لعدم اشتقاقها) ، وجرى على
جواز التنازع في الجوامد على القول الآخر فيها المصرح في الخطبة فإنه قال بعد قول
المصنف فيها : (أمّا بعد حمد الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق) ما نصّه :
هو متعلقٌ بالسلام ؛ لقربه ، وهو مطلوب أيضاً للصلاة من جهة المعنى على سبيل
التنازع ، والحاصل : أنه وقع خلاف في تنازع الجوامد كالمصدر واسمه ، فقليل
بالجواز وقيل بالمنع ، ولهذا قال الشيخ الأمير في « حاشيته » على « المغني »
ما نصّه : قوله : (على سيدنا) في الشرح تنازع الصلاة والسلام . انتهى ، وهو
مبنى على تنازع الجوامد ، وفيه خلاف .

وأما من منعه بأنه لا يضمن فيها .. ففيه أن الإضمار التقدير لا خصوص تحلّل

(محمد) عطف بيان أو بدل لا نعت ؛ لأن العلم لا ينعت به ، وهو علم منقول من اسم مفعول المضاعف للمبالغة ،

الضمير . انتهى من « الدمنهوري الكبير على متن الكافي في العروض » كما كتبناه
نقلاً عنه في « التتمة » فيما سبق .

والعجبُ من إيهام الأهدل هنا للفاكهي في هذه المسألة مع كونه قصير الباع في العربية ، وقد أقرُّوا للفاكهي بأنه طويلُ الباع في العربية وسيبويه زمانه ، والله أعلم بالصواب .

(محمد عطف بيان) للسيد ؛ لأنه أوضح منه (أو بدل) منه ، وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة ، أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون ، أو معناه - كما قال الدماميني - : أن بدله مستقل بنفسه لا مُتَمِّم له ؛ كالنعت والبيان . انتهى من « حاشية الصبان على الأشموني » وقد بسطت الكلام في هذا المقام في « التتمة » فراجع .

(لا نعتٌ) للسيد ، فلا يصح كونه نعتاً له (لأن العلم لا ينعت به) لجموده ، والنعت لا يكون إلا مشتقاً ، وجوز بعضهم كونه نعتاً نظراً لأصله ، وقوله : (العلم لا ينعت به) محله ما لم يكن مشتقاً بحسب الأصل ، وإلا . . . جاز النعت به نظراً لأصله كما ذكرته في « التتمة » نقلاً عن البيجوري .

(وهو) أي : لفظ محمد (علم) أي : اسم علم على الذات الشريفة الذات المحمدية (منقول) لا مرتجل ، و (المنقول) : هو الذي سَبَقَ له استعمال في غير العلمية ؛ لأنه منقول (من اسم مفعول) الفِعل (المُضَعَّف) أي : المكرَّر العين ومشدِّدها (لـ) إفادة (المبالغة) والكثرة في معناه الأصلي ؛ لأنَّ (محمداً) في أصله : كثيرُ الخصال الحميدة ، ومقابلهُ المرتجل وهو الذي لم يَسْبِقْ له استعمالُ

سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة .

(وعلى آله)

في غير العلمية ؛ كإبراهيم وإسماعيل وعُمر وزُفر .

(سمي به) أي : بلفظ محمد (نبينا) معاشر الأمة (صلى الله عليه وسلم) لكثرة خصاله (وأخلاقه وشماله) (الحميدة) أي : المحمودة عند الله وعند الناس ؛ كالكرم والحياء والحلم والشجاعة وغيرها ، وعبارة البيجوري قوله : (علم) أي : لا وَصْفٌ (منقولٌ) أي : لا مرتجل ، وضابطُ المنقول : هو الذي سَبَقَ له استعمال في غير العلمية ، ثم نُقِلَ إليها كمحمد ، وضابطُ المرتجل : هو الذي لم يَسْبِقْ له استعمالٌ في غير العلمية ؛ كسُعاد ، وقوله : (من اسم مفعول) الفعل المضعف العين ؛ أي : الفعل المكرر العين وهو (حُمِدَ) بالتشديد ؛ فإنه على وزن فُعِلَ بالتشديد أيضاً ، فالميم عين الكلمة وهي مكررة ، واسم المفعول منه محمد ، ومعناه : مَنْ كثر حمد الناس له بكثرة خصاله الحميدة ، فلذلك سمي به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها : لم سميت ابنك محمداً وليس من أسماء آبائك ولا قومك ؟ فقال : رجوت أن يحمد في السماء والأرض ، وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه . انتهى منه .

(وعلى آله) صلى الله عليه وسلم وأشار المصنف بزيادة (على) إلى أنه معطوف على (سيدنا) وليس معطوفاً على (محمد) وإلا . . . كان بدلاً من (سيدنا) وهو لا يصح ، وأشار أيضاً إلى الرد على الشيعة الزاعمين ورود حديث مكذوب عنه وهو : لا تفصلوا بيني وبين آلي بعلى ، ووجه الرد ما ورد في الصحيحين : أن الصحابة قالوا له : كيف نصلي عليك يا رسول الله إذا صلينا في صلاتنا ؟ فقال

هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ، وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل مؤمن ؛ لخبر ضعيف فيه ، و(الآل) : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وأصله عند سيبويه أهل ؛ لتصغيره على أهيل ،

لهم : « قولوا : اللهم ؛ صل على محمد وعلى آله » كما قاله الجلال المحلي في « شرح المنهاج » انتهى « بيجوري » .

(هم) أي : آله صلى الله عليه وسلم ؛ يعني في باب الزكاة : (أقاربه المؤمنون) والمؤمنات لا الكافرون (من بني هاشم و) بني (المطلب) وبناتهما ، قيد بهما إخراجاً لبني عبد شمس وبني نوفل ؛ فليسوا من آل ؛ لأنهم كانوا يؤذونه صلى الله عليه وسلم ، وأما بنو هاشم وبنو المطلب . . فكانوا ينصرونه ويذبون عنه ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « نحن وبنو المطلب هكذا » وشبك بين أصابعه صلى الله عليه وسلم .

والحاصل : أن عبد مناف خلف أربعة : هاشماً جده صلى الله عليه وسلم ، والمطلب جد الإمام الشافعي ، ولذلك يقال للنبي صلى الله عليه وسلم الهاشمي ، ولالإمام الشافعي المطلب ، فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم ، وعبد شمس ونوفلاً ، فالله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب دون بني عبد شمس ونوفل ، (وقد يراد) ويقصد (بهم) أي : بآله صلى الله عليه وسلم (في مقام الصلاة) أي : الدعاء ؛ كهذا المقام الذي نحن فيه : (كل مؤمن) ومؤمنة ولو عاصياً ؛ لأنه أحوج إلى الدعاء من غيره ، وإنما قيد بقوله : (وقد يراد) لاحتمال أن المصنف لم يرد ذلك (لخبر ضعيف فيه) لم أر أنا هذا الحديث .

(والآل اسم جمع) وهو ما دل على أفراد دلالته المركب على أجزائه ؛ كقوم ورهط ، (لا واحد) أي : لا مفرد (له من لفظه ، وأصله عند سيبويه أهل ؛ لتصغيره على أهيل) فأبدل من الهاء همزة ساكنة ، ثم الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح

قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفاً ، والقلب الأول شاذ سهله الثاني ، وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من آل إليه يؤول ؛ لتصغيره على أويل ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قيل : وهو الظاهر ،

ما قبلها ؛ كراهية اجتماع همزتين ، وهذا مذهب سيبويه كما قاله الشارح ، وفيه إبدال الخفيف بالثقل ، والشأن العكس ؛ إذ الهاء أخف من الهمزة ، وأجيب بأن الهمزة وإن كانت ثقيلة فهي توصل إلى الخفيف ؛ لأنها لا تقرر ساكنة بعد همزة أخرى ، بل تبدل من جنس حركة ما قبلها ؛ لقول « الألفية » :

ومداً أبذل ثاني الهمزين من كلمة أن يسكن كآثر وأتمن

انتهى « حمدون على بحرق » ، كما قال الشارح : (قلبت الهاء) من (أهل) همزة ثم الهمزة ألفاً) لسكونها وانفتاح ما قبلها (والقلب الأول) وهو قلب الهاء همزة (شاذ) أي : خارج عن قياس استعمال أهل الصرف ؛ لأن فيه قلب الخفيف الذي هو الهاء إلى الثقل الذي هو الهمزة ، والقياس قلب الثقل إلى الخفيف ، (سهله) أي : سهل وجوز القلب الأول مع كونه شاذاً القلب (الثاني) وهو قلب الهمزة ألفاً ؛ لكونه مقيساً .

(و) أصله (عند الكسائي أول بواو مفتوحة) بوزن جبل (من آل إليه) أي : رجع إليه (يؤول ؛ لتصغيره على أويل ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) فصار آل (قيل : وهو) أي : كون أصله أول هو (الظاهر) أي : الراجع عند المحققين ؛ لكونه قياساً لا شذوذاً فيه ، وتخصيص آل صلى الله عليه وسلم ببني هاشم وبني المطلب دون من سواهم من العشيرة تخصيص شرعي لا لغوي ، وتفسير الآل في هذا المقام بهذا المعنى لا يحسن ؛ فإن الآل له معان باعتبار مقامات ولا يحسن أن تعد أقوالاً ، ففي مقام المدح - كهذا المقام - : كل مؤمن تقي ؛

ولا يستعمل إلا في الأشراف بخلاف أهل ، وإنما قيل : (آل فرعون) لتصوره بصورة الأشراف ، وإضافته إلى الضمير جائزة على الأصح كما استعمله المصنف .
(وصحبه)

لحديث : « آل محمد كل تقي ، أنا جد كل تقي » وفي مقام الدعاء : كل مؤمن ولو عاصياً ، وفي مقام حرمة الزكاة : الأصح عند المالكية أقاربه المؤمنون من بني هاشم ، زاد الشافعية والمطلب ، وهو قول قوي في المذهب ، درج عليه خليل في مصرف الزكاة فقال : وعدم بنوة لهاشم ومطلب . انتهى « حمدون على اللامية » .

(ولا يستعمل) لفظ الآل (إلا في الأشراف) أي : لا يقال إلا لمن له شرف ولو ادعاءً ، فلا يقال : آل الفرس ، ولا آل الحجام ، ولا آل الإسكاف ؛ أي : الصانع أو الكناس (بخلاف أهل) فإنه يقال فيه : أهل الزناة ، وأهل اللص ، وأهل الحجام ، وأما آل الصليب .. فلتنزيله منزلة العاقل حيث عبده ، (وإنما قيل : « آل فرعون » لتصوره بصورة الأشراف) وأما قوله تعالى : ﴿ أَذْخَلُوا آلَ فِرْعَوْنَ ﴾ .. فتعكم أو أشرافه فيهم .

(و) أما (إضافته إلى الضمير) .. فـ (جائزة على الأصح) عند المحققين (كما استعمله المصنف) هنا مضافاً إلى الضمير ، خلافاً لمن منعها متمسكاً بأنه مختص بالأشراف والظاهر لوضوحه أشرف من الضمير ، وفيه لفظ الضمير فيه شرف الأعرافية ، ومعناه يشرف بمرجعه ، انتهى « حمدون » .

(و) على (صحبه) معطوف على (آله) من عطف الأعم عموماً وجهياً على القول الأول في معنى الآل : وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم ؛ لاجتماع الآل والصحابة فيمن كان من أقاربه واجتمع به ؛ كعلي رضي الله تعالى عنه ، وانفرد الآل فيمن كان من أقاربه ولم يجتمع به ؛ كأشراف زماننا هذا ، وانفراد الصحابة فيمن

اسم جمع لصاحب عند سيويه ، وجمع له عند الأخفش ، و (الصحابي) : من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة ومات مؤمناً.....

اجتمع به ولم يكن من أقاربه ؛ كأبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، ومن عطف الخاص على العام على القول الثاني في معنى الآل : وهم كل مؤمن ولو عاصياً ، فاعتنى بهم لشرفهم . انتهى « بيجوري » .

وهو ؛ أي : الصحب (اسم جمع لصاحب) بمعنى الصحابي (عند سيويه) والجمهور ، وهو الحق ؛ لتصغيره على لفظه ، ولو كان جمعاً . . لوجب أن يرد إلى مفردة في حالة التصغير فيقال : صاحبي بالالف ولا يصغر على لفظه ، (وجمع له) أي : لصاحب (عند الأخفش) والفراء ، ولا يقال : المقرر أن اسم الجمع هو ما لا واحد له من لفظه ، وإنما له من معناه ، وهذا له واحد من لفظه وهو صاحب ؛ لأننا نقول ذلك نظراً للغالب أو خلاف التحقيق ، وإنما الفرق بينهما لفظي بكونه مغايراً للموازين المعلومة للجموع ، ومعنوي بأن الجمع كلية في قوة التكرار بحرف العطف واسم الجمع ، كل أفاده الأشموني في « شرح الألفية » انتهى « حمدون » .

(و « الصحابي ») : هو (من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم) بعد نبوته في حال حياته اجتماعاً متعارفاً ؛ بأن يكون في الأرض على العادة ، بخلاف ما يكون في السماء أو بين السماء والأرض (ولو لحظة) أي : زمناً يسيراً (ومات مؤمناً) به ، والموت على الإسلام شرط لدوام الصحبة لا لأصلها ، فإن ارتد والعباذ بالله تعالى . . انقطعت صحبته ، فإن عاد إلى الإسلام . . عادت له الصحبة ، لكن مجردة عن الثواب ؛ كعباد الله بن أبي سرح ، أسلم على يد النبي صلى الله عليه وسلم .

وفائدة عود الصحبة له مجردة عن الثواب : كون من اجتمع عليه يقال له :

وإن لم يره ولم يرو عنه ، وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم .

(أجمعين) توكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول

تابعي ، وكون ابنه كفؤاً لبنت الصحابي ، وكونه يحشر تحت راية الصحابة ، بخلاف ما إذا مات مرتداً ؛ كعبد الله بن خطل ؛ فإنه ارتد ولحق المشركين ، واشترى إماء تغنين بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلذلك قال في فتح مكة : « اقتلوه ولو كان متعلقاً بأستار الكعبة » فقتله الزبير بن العوام ، فمات مرتداً .

واعلم : أن عيسى عليه السلام اجتمع به صلى الله عليه وسلم في بيت المقدس بجسده وروحه ، فهو صحابي ، وكذا الخضر ، وهو من الأنبياء ، وقيل : من الأولياء . انتهى « بيجوري على الغزي » .

(وإن لم يره) ويصره بعينه لكونه أعمى ؛ كعبد الله بن أم مكتوم (ولم يرو عنه) صلى الله عليه وسلم لصغره ؛ كمحمد بن أبي بكر الصديق ولد أسماء بنت عُميس ، وقوله : (وإن لم يره) غاية للتعميم لا للرد ، بخلاف قوله : (وإن لم يرو عنه) فإنه للرد لا للتعميم . انتهى « فوائد » .

(وعَظَفَ) المصنف (الصحب على الآل لتشمل الصلاة) والسلام (باقيهم) أي : باقي الصحابة ممن لم يدخلوا في الآل ؛ كأبي بكر الصديق وعمر ، وقوله : (أجمعين توكيد معنوي) لكل من الآل والصحب (مفيد للإحاطة) بكل منهما (والشمول) لجميع أفرادهما من غير استثناء وهو من عطف المرادف .

* * *

[ص] : (وبعد) :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وبعد) الواو فيها نائبة عن (أما) ، و (أما) نائبة عن (مهما يكن) وأصل الكلام : مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر ، فد (مهما) مبتدأ والاسمية لازمة لها ، و (يكن) شرط ، والفاء لازمة له ، فحين تضمنت (أما) معنى الابتداء والشرط . . لزمها ما لزمهما وهي الفاء والاسمية ؛ إقامة لل لازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن ، وإبقاء لأثره في الجملة ، لكن لما تعذر قيام الاسمية بـ (أما) لكونها حرفاً . . ألصقوها للاسم ؛ أي : أوقعوها قبله بلا فاصل .

وقولنا : (في الجملة) يصح أن يرجع لقولنا : (مقام الملزوم) وذلك لأن الفاء وإن قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة ؛ لأن موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذي هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء ، والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ ، إذ موضعه حقيقة موضع (أما) لأنها نائبة عنه ، ويصح أن يرجع لقولنا : (وإبقاء لأثره) وذلك ؛ لأن آثار المبتدأ - أي : علاماته - كثيرة ؛ من الاسمية والخبر والحمل بينهما ، فلصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة ، وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط ؛ أي : التعليق والفاء والجزاء ، فلزوم الفاء إبقاء لها في الجملة . انتهى من « الشرقاوي على التحرير » .

و (أما) هنا لمجرد التوكيد ؛ أي : توكيد مضمون الكلام أوله ، ولتفصيل المجلد الواقع في ذهنه بناءً على أن التفصيل لا يفارقها ، وفيه تكلف ، والحق : أن التفصيل يفارقها ، و (بعد) هذه لا تقع بين كلامين متحدين ؛ لكونها للانتقال من غرض إلى آخر ، فلا يقال : السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم ، وإنما تقع بين

كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا ، فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناه نقبض (قبل) وتكون ظرف زمان كثيراً ، ومكان قليلاً ، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ، وللمكان باعتبار الرقم ، ولها أربعة أحوال من جهة الإعراب مشهورة .

الأول : بناؤها على الضم ، وهو ما إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه ؛ كما في هذا المقام ، وكقوله : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وإنما بنيت حينئذ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنى ، وإنما حركت ليعلم أن لها أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة إثارة لها بأقوى الحركات ؛ جبراً لما فاتها من الإعراب .

وتعرب في ثلاثة أحوال وهي : ما إذا صرح بالمضاف إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدُ يُؤْمِنُونَ﴾ ، أو حذف ونوي ثبوت لفظه ؛ كقراءة : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ بالخفض من غير تنوين ، أو حذف ولم ينو ثبوت لفظه ولا معناه نحو قولك : آتيتك بعداً ؛ أي : في زمن من الأزمان المستقبلية ، وإنما أعربت في هذه الأحوال لعدم مقتضى بنائها من الشبه الحرفي ، والعامل فيها : إن قلنا : إنها من متعلقات الشرط : فعل الشرط ، والتقدير : مهما يكن من شيء بعدما تقدم . . فأقول : (هذه مقدمة . .) إلخ ، وإن قلنا : إنها من متعلقات الجزاء . . كانت معمولة للجزاء ، والتقدير : مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة : هذه مقدمة . . إلخ ، وهذا الثاني أولى ؛ لأنه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والحمدلة ، وذلك أمر محقق ؛ لأن الكون لا يخلو عنه ، فيكون ما علق عليه أيضاً محققاً ، بخلافه على الأول ؛ فإن المعلق عليه وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة .

فهذه مقدمة في علم العربية ، متممة لمسائل « الأجرومية » تكون واسطة بينها وبين غيرها من المطولات ، نفع الله بها كما نفع بأصلها

(فهذه) الألفاظ المستحضرة في ذهني باعتبار دلالتها على المعاني ، سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه ؛ لأن المشار إليه على الراجح هو الألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني . انتهى من « أبي النجا » ، وقد تقدم لك في الحاشية بيان الاحتمالات الجارية في مرجع اسم الإشارة عند قول الشارح : (فهذا تعليق) فراجعها إن شئت ، رسالة (مقدمة) بكسر الدال على صيغة اسم الفاعل من قدم المتعدي ؛ أي : رسالة مقدمة لقارئها على أقرانه في معرفة قواعد علم النحو ، موضوعة تلك المقدمة (في علم العربية) أي : في بيان قواعد العلم الباحثة عن الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء ، وما يتبعهما من شروط النواسخ وحذف العائد ، والمراد بعلم العربية هنا : علم النحو فقط ؛ إذ هذا الكتاب لا يشتمل إلا عليه فقط ، وهو أنفع العلوم العربية ؛ إذ به تدرك جميعها ، ومن ثم قال السيوطي : (إن العلوم كلها تفتقر إليه) ، (متممة) هذه المقدمة (لـ) أغلب ما لم يذكره ابن أجروم من (مسائل) النحو وأحكامه في متن « الأجرومية » (أي : المنسوبة لابن أجروم ، (تكون) تلك المقدمة (واسطة) أي : وسطاً (بينها) أي : بين دراسة « الأجرومية » (وبين) دراسة (غيرها) أي غير « الأجرومية » (من) الكتب (المطولات) والمبسوطات في النحو (نفع)ني (الله بها) وكل من قرأها ، حذف مفعول النفع إيذاناً بالعموم (كما نفع) الله سبحانه (بأصلها) يعني : متن « الأجرومية » ، وإنما دعا الله سبحانه نفعاً كنفعه بأصلها ؛ لأن النفع بأصلها مشاهدٌ معلوم ؛ إذ قلَّ ما شرع طالب في النحو . . إلا ويبتدئ بها ، وتعودُ بركتها عليه ، فيسهل عليه بعد ذلك الأخذُ في غيرها من المتوسطات والمبسوطات .

في الحياة وبعد الممات ، إنه قريب مجيب الدعوات

وقوله : (في الحياة وبعد الممات) متعلق بقوله : (نفع الله بها) أي :
 نفعني الله بها في حياتي بالمراجعة إليها والبحث فيها عند ما أشكل عليّ حكم من
 أحكام النحو المذكورة فيها ، وفي مماتي بالفوز بها بجنات النعيم . ونفع الله بها
 قارئها في حياته بأن يلهمه بالإقبال عليها والاعتناء بها ، ويمن عليه بإدراك علم
 النحو بسببها ، وبعد مماته بإثابته على الاشتغال بها والإقبال عليها بجنات النعيم ،
 وإنما دعوته تعالى النفع لـ (أنه) سبحانه وتعالى (قريب) إلى من دعاه قرباً يليق به
 لا نُكَيْفُهُ ولا نُمَثِّلُهُ (مجيب الدعوات) أي مجيب دعاء من دعاه إما بعين ما دعاه ،
 أو بدفع البلاء عنه ، أو بإثابته عليه في الآخرة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما
 من رجل يدعو الله بدعاء . . إلا استجيب له ، فإما أن يعجل له في الدنيا ، وإما أن
 يدخر له في الآخرة ، وإما أن يكفر عنه من ذنوبه بمقدار ما دعا ما لم يدع بإثم أو
 قطيعة رحم أو يستعجل » قالوا : يا رسول الله ؛ وكيف يستعجل ؟ قال يقول :
 « دعوت ربي فما استجاب لي » أخرجه الترمذي وقال : حديث غريب .

فائدة

واعلم : أن علم اللغة العربية يصدق بالمعنى العام على اثني عشر علماً ، ويقال
 له أيضاً علم الأدب ، وهو : علم اللغة ، وعلم الصرف ، وعلم الاشتقاق ، وعلم
 النحو ، وعلم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم العروض ، وعلم القافية ، وعلم
 فرض الشعر ، وعلم الخط ، وعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب ، وعلم
 المحاضرات ومنه التراخيخ ، وأما علم البديع . . فقد جعلوه ذيلًا لعلمي البلاغة
 لا قسمًا برأسه ، كذا يستفاد من « شرح السيد الشريف على المفتاح » .

فإن قلت : ما شرح هذه العلوم وما فائدتها . . قلت : على سبيل الإجمال :

.....

إن علم اللغة : علم بالألفاظ المنقولة عن العرب ، وبمعانيها الدالة هي عليها بالمطابقة ، وفائدته : التمكن من مخاطبة أهل اللسان ، ومن إنشاء الشعر والخطب والرسائل .

وإن علم الصرف : علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء ، وفائدته : الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والتمكن من الفصاحة والبلاغة .

وإن علم الاشتقاق : علم يعرف به أصل اللفظ وفرعه ، وفائدته : التمييز بين المشتق والمشتق منه .

وإن علم النحو : علم يعرف به أحوال أواخر اللفظ إعراباً وبناءً ، وفائدته : الاحتراز عن الخطأ في اللسان .

وإن علم المعاني : علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها المطابقة لمقتضى الحال ، وفائدته : فهم الخطاب ، وإنشاء الجواب بحسب المقاصد والأغراض جارياً على قانون اللغة في التركيب .

وإن علم البيان : علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ، وفائدته : التمكن من مخاطبة أهل اللسان بذلك .

وإن علم العروض : علم بأصول يعرف بها صحيح أوزان الشعر - أي : النظم - وفاسدها ، وما يعثر بها من الزحافات والعلل ، وفائدته : تمييز الشعر عن غيره ، فيعرف به أن القرآن ليس بشعر .

وإن علم القوافي هو : علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الأبيات الشعرية ؛ من حركة وسكون ، ولزوم وجواز ، وفصيح وقبيح ونحوها ، وفائدته : الاحتراز عن

الخطأ في القوافي ، وهي جمع قافية ، وهي من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت ، وقيل هي الكلمة الأخيرة من البيت .

وإن علم قرص الشعر : علم يعرف به كيفية إنشاء الموزون المقفى السالم من العيوب ، وقيل : إن علم قرص الشعر هو : التكلم بالكلام الموزون بوزن عربي . انتهى ، قال في « المختار » : (قرص الرجل الشعر : قاله ، والشعر قريض ، وبابه ضرب) انتهى ، وفائدته : الإعانة على سهولة حفظ الكلام ، وثباته في الذهن ، بخلاف الكلام المنشور .

وإن علم الخط - أي : الكتابة - : علم يعرف به أحوال الحروف في وضعها وكيفية تركيبها في الكتابة ، وفائدته : الاحتراز عن الخطأ في الكتابة .

وإن علم إنشاء النثر من الرسائل والخطب هو : معرفة الإتيان بالكلام المنشور على سبيل الإنشاء ، ليلقى في الخطب وليرسل لنحو الأقارب ؛ كالأصحاب والأصدقاء ، وسبب هذه المعرفة : تتبع شعر البلغاء ونثرهم في خطبهم ورسائلهم ، وفائدته : الاحتراز عن الخطأ في الإنشاء .

وإن علم المحاضرات هو : معرفة الأشياء التي توافق الحالة الراهنة ؛ كمعرفة قصة أو شعر أو سجع لثلقى في مجلس التخاطب لمناسبة يقتضيها الحال ، وفائدة هذه المعرفة : إلقاء هذه الأشياء في مجالس التخاطب الدال على نباهة من أتى بها ، ومن هذه المعرفة : معرفة أحوال الناس الماضية التي هي علم التاريخ بناء على أنه من علم المحاضرات كما علمت .

وأما علم البديع . . فقد جعلوه ذيلًا وتابعًا لعلمي البلاغة ؛ وهما المعاني والبيان ، فهو : علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح

الدلالة ، وفائدته : معرفة ما يدخل في الكلام من المحسنات وغيرها فتدبر .

فإن قلت : من الواضع للعلوم المتقدمة وغيرها كعلم المنطق والحساب وتدبير المنزل هل هو الله تعالى أو غيره . . قلت : أما الواضع لعلم اللغة الذي هو أحد العلوم العربية الاثني عشر المتقدمة ومنه علم الوضع : فإنه ألفاظ منقولة عن العرب دالة على معانيها بالمطابقة ؛ كلفظ أسامة ورجل . . فاختلف فيه : فقيل : هو الله تعالى ، وقيل : غيره من البشر ؛ كسيدنا آدم عليه السلام ، وأما الواضع لغير علم اللغة ؛ كالنحو والصرف . . فهو غيره تعالى اتفاقاً ، وذلك أن الواضع لعلم النحو : أبو الأسود الدؤلي بأمر سيدنا علي رضي الله تعالى عنه له بوضعه ، وأن الواضع لعلم الصرف ولعلم الاشتقاق : معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء ؛ نسبة إلى بيع الثياب الهروية ؛ نسبة إلى الهراء مدينة مشهورة بخراسان ، وكان تخرج من أبي الأسود ، وقيل : إن واضعه : الإمام علي رضي الله تعالى عنه ، وأن الواضع لعلم المعاني ولعلم البيان : عبد القاهر الجرجاني على ما قيل ، وأن الواضع لعلم العروض : الخليل بن أحمد شيخ سيويه ، وأن الواضع لعلم القوافي : مهلهل بن ربيعة خال امرئ القيس ، وأن الواضع لعلم الخط : سيدنا إدريس عليه السلام ؛ لأنه أول من كتب بالقلم ، وقيل : الواضع له : سيدنا آدم عليه السلام ، وأن الواضع لعلم البديع : عبد الله بن المعتز ، وهو أول من سماه بهذا الاسم ، وأن الواضع لعلم إنشاء النثر من الخطب والرسائل : سيدنا إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام . انتهى من « الدمنهوري الكبير على متن الكافي في العروض » بتصرف وشيء من زيادة ، والله أعلم .

إعراب المتن

(وبعد) : الواو : عاطفة أو استثنائية أو نائبة عن أما النائية عن مهما الشرطية وفعل شرطها ، مبنية على الفتح بعد في محل النصب على الظرفية الزمانية باعتبار التكلم ، والمكانية باعتبار الرقم ، مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاتته من الإعراب ، والظرف متعلق بـ (أقول) مقدراً على كون الواو عاطفة أو استثنائية ، وجملة القول المقدر معطوفة على جملة البسملة أو مستأنفة ، ومتعلق بالشرط أو بالجواب على كونها نائبة عن (أما) وجملة (أما) مستأنفة .

(فهذه) : الفاء : زائدة على كون الواو عاطفة أو استثنائية ، ورابطة على كونها نائبة عن أما ، (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يلقي إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه ، مبني على السكون ، (ذه) : اسم إشارة يشار به للمفردة المؤنثة القريبة في محل الرفع مبتدأ مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى حرف الإشارة المقدر ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة اتباعاً لكسرة الذال ، وكسرت الذال بمناسبة الياء المنقلبة هاء ؛ لأن أصل (ذه) : ذي .

(مقدمة) : خبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول للقول المقدر إن كانت الواو عاطفة أو استثنائية ، أو جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) مستأنفة .

(في علم العربية) : (في) : حرف جر (علم) : مجرور بـ (في) ،

(علم) : مضاف (العربية) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة أولى لـ (مقدمة) أي : فهذه مقدمة موضوعة في علم العربية (متممة) : صفة ثانية لـ (مقدمة) ، (لمسائل الأجرومية) : (لمسائل) : جار ومجرور متعلق بـ (متممة) لأنه اسم فاعل من (تمم) الرباعي (الأجرومية) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

(تكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير يعود إلى (مقدمة) تقديره (هي) ، (واسطة) : خبرها منصوب (بينها) : (بين) من الظروف الاعتبارية منصوب بفتحة ظاهرة ، وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفردة الغائبة في محل الجر مضاف إليه ، والظرف متعلق بـ (واسطة) لأنه اسم فاعل من (وسط) الثلاثي ، (وبين غيرها) : ظرف ومضاف إليه معطوف على الظرف الأول ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع صفة ثالثة لـ (مقدمة) ، والتقدير : وبعد : فهذه مقدمة موضوعة في بعض علم العربية متممة لمسائل متن « الأجرومية » واسطة بينها وبين غيرها ، (من المطولات) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله : (غيرها) لأنه تخصص بالإضافة إلى الضمير ؛ أي : حالة كون غيرها من المطولات .

(نفع الله) : فعل وفاعل ، (بها) : متعلق بـ (نفع) ، والجملة الفعلية جملة دعائية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه قصد بها إنشاء الدعاء ، فكأنه قال : اللهم ؛ انفع بها ؛ أي : بهذه المقدمة (كما نفع بأصلها) : الكاف : حرف جر وتشبيه (نفع) : فعل ماض وفاعله ضمير يعود على (الله) ، (بأصلها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (نفع) الثاني ، والجملة الفعلية صلة لـ (ما) المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف

.....

تقديره : نفع الله بها نفعاً كائناً كنفعه بأصلها .

(في الحياة) : جار ومجرور متعلق بـ (نفع) الأول ، (ويعد الممات) .

الواو : عاطفة (بعد) منصوب على الظرفية الزمانية ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور قبله متعلق بـ (نفع) الأول .

(إنه قريب مجيب الدعوات) : (إن) حرف نصب واسمه (قريب) : خبر أول

لـ (إن) (مجيب) : خبر ثان لها (الدعوات) : مضاف إليه ، وجملة (إن) مستأنفة سيقت علة لمحذوف تقديره : وإنما دعوت الله سبحانه لكونه قريباً مجيب الدعوات ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[ش] : (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم ؛ لقطعه عن الإضافة ؛
أي : وبعدما ذكر من الحمد والصلاة والسلام
.....

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وبعد : هو) أي : لفظه (من الظروف المبنية على الضم) لشبهه بالحرف
شبهاً افتقارياً ، لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنى ، وحرك مع أن
الأصل في المبني السكون لأنه أخف من الحركة مع ثقل المبني ؛ ليعلم أن له أصلاً
في الإعراب ، والبناء فيه عارض ، والحركة أقرب إلى الإعراب ، وكانت الحركة
ضمة إشاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاتته من الإعراب ، وقولنا : (لافتقاره إلى
المضاف إليه المحذوف) أي : وإنما أعرب عند ذكره لقوة جانب الاسمية ؛
لاختصاص الأسماء بالإضافة ، أو لشبهه بحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده ،
أو لأنه حيث كان يفتقر إلى المضاف إليه . . صار منه كالجزء ، فلما حذف . . كان
الباقى بعض كلمة ، وبعض الكلمة لا يستحق إعراباً . انتهى من « حمدون على
اللامية » .

وقوله : (على الضم) : فإن قلت : حق المبني أن يبنى على السكون ، فلم
حرك . . قلت : بني على حركة تخلصاً من التقاء سكونين ، وكانت ضمة إشاراً له
بأقوى الحركات جبراً لما فاتته من الإعراب .

واللام في قوله : (لقطعه) أي : لقطع بعد (عن الإضافة) توقيتية بمعنى
(عند) ، وليست للتعليل ؛ لأن القطع ليس علة للبناء . انتهى « حمدون »
أي : وهو من الظروف المبنية عند قطعه من الإضافة ونية معنى الإضافة ،
والمراد بمعنى الإضافة : النسبة التقيدية التي هي معنى جزئي حقه أن يؤدي
بالحرف والأصل (أي : وبعدما ذكر من الحمد والصلاة والسلام) على من ذكر

(فهذه) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة ، أو إلى معقول إن تقدمت عليه ، والإتيان بالفاء على تقدير (أما) إذا الأصل : أما بعد ،

(ف) أقول : (هذه) النقوش التي كتبها فيكون (إشارة إلى محسوس) بحاسة البصر (إن تأخرت الخطبة) أي كتبتها (عن فراغ) وتام كتابة هذه (المقدمة) بأن وضع الخطبة بعد فراغه من التأليف (أو) هذه الألفاظ المستحضرة في ذهني فيكون إشارة (إلى معقول) أي : إلى معلوم في العقل مستحضر في الذهن لا بحاسة البصر (إن تقدمت) الخطبة ؛ أي : كتبتها (عليه) أي : على وضع التأليف وكتابتها ، والراجع : أن يكون المشار إليه هو الألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني ، سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه . انتهى من « أبي النجاء » .

وإنما كان هذا مختاراً دون غيره من الاحتمالات السبعة الباقية لأن النقوش لعدم تيسرها لكل شخص وفي كل وقت لا تصلح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ولا جزء مدلول ، فبطل احتمالات أربع ، وهي : النقوش فقط ، والنقوش مع الألفاظ ، والنقوش مع المعاني ، والنقوش مع الألفاظ والمعاني ، ولأن المعاني لكونها متوقفة على الألفاظ لا تصلح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، ولا جزء مدلول له ، فبطل احتمالان وهما : المعاني فقط ، والمعاني مع الألفاظ ، وهما مع الأربعة السابقة ستة ، ولأن الألفاظ من حيث ذاتها ليست مقصودة فلا تصلح لأن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، فبطل احتمال واحد وهو : كونها للألفاظ فقد ، فهو مع الستة السابقة بسبعة ، فتعين كونها للألفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني . انتهى من « الجواهر » .

(والإتيان) هنا (بالفاء) الرابطة إشارة إلى أن الكلام هنا (على تقدير « أما ») الشرطية النابتة عن مهما الشرطية وفعلها ، وإنما قلنا : (إشارة إلى أن الكلام على تقدير أما) ؛ (إذا الأصل) أي : لأن أصل قوله (وبعد) : (أما بعد) فنابت

ولكون أصلها ذلك لزمته الفاء في حيزها غالباً ؛ لتضمنها معنى الشرط .

(مقدمة) بكسر الدال : اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم ، وبفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي ، ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي ؛ لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة ، فهي تقدمه على أقرانه ، ...

الواو عن أما النائية عن مهما يكن ، والجار والمجرور في قوله : (ولكون أصلها) أي : أصل لفظة (وبعد) (ذلك) أي : أما بعد متعلق بقوله : (لزمته) أي : لزم لفظة (وبعد) (الفاء) الرابطة أي : لزم ذكر الفاء الرابطة (في حيزها) أي : في حيز لفظة (وبعد) وقربها (غالباً) أي : في أغلب أحوالها وأكثرها ، فخرج بقوله : (غالباً) : قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « أما بعد : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ... ؟ ! » الحديث .

(لتضمنها) أي : لتضمن لفظة (وبعد) (معنى الشرط) والتعليق ؛ لأن الواو فيها نائية عن أما ، وأما نائية عن مهما يكن ، والمعنى : أما بعد ما ذكر من البسمة والحمدلة . فأقول هذه الألفاظ المستحضرة في ذهني باعتبار دلالتها على المعاني (مقدمة) لقارئها على أقرانه في معرفة قواعد النحو ، فالمقدمة (بكسر الدال : اسم فاعل) مشتق (من) مصدر (قدم اللازم) الذي هو (بمعنى تقدم) بمعنى الرسالة المتقدمة ؛ أي : المستحقة للتقدم لذاتها ، (وبفتحها على قلة) أي : مع قلة في كلامهم (في لغة) قوم من العرب اسم مفعول (من قدم المتعدي) بمعنى الرسالة المفعولة قدام المطولات وأمامها ، (ويحتمل أن يكون هنا) أي : في هذا المقام (بكسر الدال) اسم فاعل (من قدم المتعدي) بمعنى مقدمة لقارئها على أقرانه في علم النحو ؛ كما قال : (لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة) ومعرفة (فهي) أي : هذه الرسالة (تقدمه) أي : تقدم الشارع في النحو (على أقرانه) أي : على زملائه .

(في علم العربية) أي : علم النحو ، وهو لغة : القصد ،

وعبارة الأهدل هنا : (فهذه مقدمة) بكسر الدال على صيغة اسم الفاعل ؛ لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة ، فهي تقدمه على أقرانه ، ويفتح الدال في لغة قليلة ؛ لأنها قدمت أمام المقصود ؛ لتسهيل للقاصد إليه المطالب ، ولتهيء به ما يحتاج إليه من المآرب في الفن ، شبهت بمقدمة الجيش التي تتقدم أمامه لتهيء له في المحل الذي يتزل فيه ما يحتاج إليه ، وهذه المقدمة كذلك ، المشتغل بها قد يتوصل بها إلى مطولات كتب الأعراب ، ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده إلى إعراب مشكل ويوضح معنى غريب . انتهى منه .

وهذا أوضح من كلام الشارح ، والأولى إسقاط قوله : (ويفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي) لأن فيه ركاقة .

وقوله (في علم العربية) صفة أولى لـ (مقدمة) أي : موضوع في علم العربية ؛ أي : في العلم الباحث عن قانون اللغة العربية ، وقول الشارح : (أي : علم النحو) إشارة إلى أن في كلام المصنف إطلاق العام وإرادة الخاص ؛ أي : المؤلف في بيان قواعد بعض علم العربية ، وهو - أي : ذلك البعض - علم النحو ؛ لأن علم العربية يطلق على خمسة عشر فناً فصاعداً ، (وهو) أي : النحو (لغة) أي : في لغة العرب . (القصد) بل له في اللغة أربعة عشر معنى مجموعة في قول بعضهم :

قصده ومثل جهة مقدار	قَسَمَ وبعض قاله الأخيار
والنوع والقرب وجانب كذا	وعند ودون والبيان فخذوا
فتوجيه واسم قبيلة أنى	جملتها عن العرب قد ثبتا

وقد جمع بعضهم بعض أمثلتها في بيتين فقال :

واصطلاحاً : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، وموضوعه :
الكلمات العربية ؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها

نحونا نحو دارك يا حبيبي لقينا نحو ألف من رقيب
وجدناهم جوعاً نحو كلب تمنوا منك نحواً من شريب

وقد أكملنا الأمثلة الباقية في هامش « الفتوحات » فراجعها .

(واصطلاحاً) أي : في عادة النحاة ، وقد تقدم بيان معنى اللغة والاصطلاح في
أوائل الكتاب لغة واصطلاحاً : (علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً
وبناءً) ، و (الأصول) : جمع أصل ، وهو (الضابط والقانون والأساس
والقاعدة : ألفاظ مترادفة معناها ، اصطلاحاً : وهو كلي يتعرف منه أحكام الأفراد
المندرجة تحت موضوعه ، والمراد بالأصول المذكورة : الاسم والفعل والحرف ،
 وأنواع الإعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك ، وقوله : (علم بأصول) والمراد
بالعلم هنا : الإدراك كما هو المعنى الأصلي له وإن أطلق على الملكة والمسائل ،
لقوله : (بأصول) والمراد بأحوال الأواخر : الأمور العارضة له ، وخرج بذلك
ما عدا النحو والصرف حتى اللغة ، لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها .

(وموضوعه) أي : موضوع هذا الفن ، و (الموضوع) لغة : ما وضع ليحكم
عليه ، كالمبتدأ والفاعل ، واصطلاحاً : ما يبحث عن عوارض الذاتية ، كالأسماء
والأفعال والحروف في هذا الفن ، والعوارض الذاتية : ما يسند إلى ذات
المعروض له إسناداً قوياً ؛ كالإعراب والبناء ؛ لأنهما يلحقان المعرب والمبني
لذاتهما ؛ لكونهما يقبلانهما ، (الكلمات العربية) لا العجمية (لأنه) أي : لأن
الشان والحال (يبحث فيه) أي : في هذا الفن (عن عوارضها) أي : عن عوارض
الكلمات العربية ؛ أي : عوارض الكلمات العربية ؛ أي : عما يعرض لها ،

اللاحقة لها من حيث الإعراب والبناء ، وغايته : الاستعانة على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ، وفائدته : معرفة صواب الكلام من خطئه ،

(اللاحقة) صفة لـ (لعوارض) ، (لها) أي : للكلمات العربية (من حيث الإعراب والبناء) أي : من حيث البحث عنهما ؛ أي : من كونها معربة أو مبنية ومن حيث كون إعرابها لفظياً أو تقديرياً ، لا من حيث الصحة والاعتلال ؛ لأنهما من مباحث الصرف .

(وغايته) أي : غاية هذا الفن وثمرته المقصودة منه : (الاستعانة على فهم) معاني (كلام الله تعالى وكلام رسوله) صلى الله عليه وسلم الموصول إلى خيرى الدنيا والآخرة ، فلهذا وجبت معرفته ليتوصل به إلى معرفتهما ، والأولى تقديمه في الطلب على سائر العلوم ؛ لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم ، وقد لا يفهم أصلاً إلا به . انتهى « كواكب » ، قل بعضهم :

قدم النحو على الفقه فقد يبلغ النحوي بالنحو الشرف
أما ترى النحوي في مجلسه كهلال بان من تحت الشغف
يخرج الألفاظ من فيه كما يخرج الجواهر من بطن الصدف

(وفائدته) أي : نتيجته : (معرفة صواب الكلام من خطئه) وقوله : (وفائدته) و(غايته) هما المراد من الثمرة المذكورة في النظم ، وهما مختلفان بالاعتبار متحدان بالذات ؛ كالغرض والعلة ، فالمصلحة من الشيء ؛ أي : بسببه ؛ كحفر البئر في المثال الآتي من حيث إنها في طرف الفعل تسمى غاية ، ومن حيث إنها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ، ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل من الفعل تسمى عرضاً ، ومن حيث إنها باعثة للفاعل على الإقدام والإقبال على الفعل وصدور الفعل لأجلها تسمى علة غائية ، فالأولان - أعني : الفائدة والغاية - أعم مطلقاً من

وسبب تسمية هذا العلم بذلك : ما روي : أن علياً رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي

الآخرين ؛ أعني : الغرض والعلة الغائية ؛ لأنهما قد يوجدان مع عدم الآخرين ؛ لانفرادهما بما هو طرف الفعل وليس مطلوباً ولا باعثاً ؛ كوجود كَنْزٍ في حَفْرِ بئر ؛ لأن المطلوب منه والباعث عليه الماء لا الكنز الحاصل .

و (الفائدة) مشتقة من الفَادِ بالهمزة ؛ وهو : إصابة الفؤاد لانفعاله بها فرحاً ، أو من الفَيْدِ بالياء ؛ وهو : الثبوت والذهاب ؛ لأنها تَثْبُتُ وتَذْهَبُ . انتهى من « الجواهر » نقلاً عن « حاشية الصبان على المَلَوِي في المنطق » .

قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه :

النحوُ يصلح من لسان الأَلَكَنِ والمرءُ يُكْرَمُ إذا ما لم يَلْحَنِ
وإذا طَلَبْتَ من العلوم أجَلَهَا فأجَلُها حقاً مُقِيمُ الأَلْسِنِ
وقال الكسائي رحمه الله :

أيُّها الطالبُ علماً نافعاً اطلُبِ النَّحْوَ ودَعْ عنكَ الطَّمَعُ
إنما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعُ وبِهِ في كلِّ علمٍ يُتَّقَعُ
وقال بعضهم :

النحوُ زَيْنُ الفَتَى يُكْرِمُهُ حَيْثُ أَتَى
مَنْ لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ فَحَقُّهُ أَنْ يَسْكُتَا

واسم هذا العلم : النحو ، (وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أي : بلفظ (النحو) : (ما روي أن علياً رضي الله) تعالى (عنه لما أشار) وأمر (علي أبي الأسود) أي : بأبي الأسود ، فعلى بمعنى الباء ، (الدؤلي) أي : المنسوب إلى بني دؤل بضم الدال وفتح الهمزة ، اسمه : ظالم بن عمرو بن سفيان بن

أن يضعه . . علمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب ثم قال له : (انح هذا النحو يا أبا الأسود) فسمي بذلك تبركاً وتيمناً بلفظ الواضع له .

(متممة) أي : هذه المقدمة (لمسائل « الأجرومية ») نسبة لابن أجروم . . .

جندل بن يغمر بن حنش بن ثعلبة بن عدي بن الدؤل ، ويقال : اسمه . عمرو بن عثمان ، ويقال : عثمان بن عمرو ، مات سنة تسع وستين (٦٩ هـ) وله يوم مات خمس وثمانون سنة (٨٥) ، (أن يضعه) أي : أن يضع هذا العلم (. . علمه) أي : علم عليّ أبا الأسود (الاسم والفعل والحرف) فقال له : (الاسم : ما أنبأ عن المسمى ، والفعل : ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف : ما أنبأ عن معنى في غيره) ، (و) علمه (شيئاً) أي : بعضاً (من) أنواع (الإعراب) فقال له : (والرفع للفاعل وما اشبه به ، والنصب للمفعول وما حمل عليه ، والجر للمضاف إليه وما يناسبه) ؛ (ثم قال) عليّ (له) أي : لأبي الأسود (انح) أي : اقصد (هذا النحو) أي : نحو هذا الذي ذكرته لك (يا أبا الأسود) ومثله فاجمعه ليكون فناً خاصاً ، (فسمي) هذا الفن (بذلك) اللفظ الذي ذكره عليّ (تبركاً وتيمناً) عطف مرادف على ما قبله (بلفظ الواضع له) أي : لهذا الفن ؛ أي : الأمر بوضعه وهو سيدنا علي رضي الله تعالى عنه .

(متممة) أي : فهذه مقدمة متممة هي (أي هذه المقدمة لمسائل « الأجرومية ») أي : لما بقي من مسائل النحو عن ابن أجروم في « أجروميته » والمراد بالتنميم : ذكر علل الأحكام ودلائله ، وبيان ما أهمله من الشروط في بعض المسائل . انتهى « سج » .

و « الأجرومية » : كتاب صغير الحجم منسوب إلى مؤلفها الشيخ العلامة : محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، ويقال له ابن أجروم كما قال الشارح : (نسبة لابن أجروم) بفتح الهمزة ممدودة والجيم المخففة وضمّ الراء المشددة ،

(تكون واسطة بينها وبين غيرها من) الكتب (المطولات) لاشتمالها على ما لم يشتمل عليه أصلها من الفوائد ،

معناه بلغة البربر : الفقير المتصوف ، كذا نقل بعضهم ضبطه عن خط جمال المطيب ، وقال ابن عنقاء : إنه بفتح همزة معدودة فضم جيم وراء مشددة فسكون واو فميم ، وقد كثر حذف همزته فلا أدري أهى لغة أم هو من تلعب الناس ، وهى كلمة أعجمية بلغة البربر معناها : الفقير المتصوف على ما قيل ، لكن لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ، ولا حذف همزتها ، وإنما فى قبيلة البربر قبيلة تسمى بني آجروم . انتهى .

والجاري على الألسنة فتح الهمزة وإسكان الجيم وضم الراء مخففاً ، والكل واسع ؛ لأن الاسم الأعجمي قد يتعسر النطق به فيتوسّع فيه ما لا يتوسع فى الاسم العربي .

وُلد صاحب : « الآجرومية » : سنة اثنتين وسبعين وست مئة (٦٧٢هـ) وتوفي فى صفر سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة (٧٢٣هـ) بمدينة فاس من بلاد المغرب .

(تكون) تلك المتممة كما فى « الكواكب » على أن الجملة صفة لـ (متممة) (واسطة) أي : متوسطة فى الدراسة (بينها) أي : بين « الآجرومية » (وبين غيرها) أي : بين غير « الآجرومية » حالة كون غيرها (من الكتب المطولات) فى النحو والمبسوطات بمسائله ، وإنما كانت « المتممة » واسطة بينهما (لاشتمالها) أي : لاشتمال « المتممة » (على ما لم يشتمل عليه أصلها) أي : أصل « المتممة » وهى « الآجرومية » حالة كون ما اشتملت عليه « المتممة » (من الفوائد) النحوية ؛ كفصل موانع الصرف ، ومسألة الاشتغال ، وما ألحق بليس ، وباب الأسماء العاملة عمل الفعل ، وباب العدد ، وباب الوقف ، فهـ المتممة وإن قصرت عن

(نفع الله بها) أي : بهذه المقدمة الطالب لها ؛ فإنه لا يَخِيبُ مَنْ اعتمدَ عليه ولجأ في مهماته إليه (كما نفع بأصلها في الحياة) بأن يلهمه الاعتناء بها تفهماً وحفظاً ، (وبعد الممات)

المطولات بصغر حَجْمِها ولكنها تُبَارِها بغزارة عِلْمِها ، ومطولات علم النحو غير محصورة ، وَمَنْ تتبع طبقات النحاة . . وجد شيئاً كثيراً منها في الطُّروس مسطورة ، وَمِنْ أنفعها : شروح « الألفية » و « التسهيل » وشروح « كافية ابن مالك » و « كافية ابن حاجب » وَمِنْ أحسنها وصعاً وأعزرها علماً : « مغني اللبيب » لابن هشام .

(نفع الله) سبحانه وتعالى (بها ؛ أي : بهذه المقدمة الطالب) أي : القاصد (لها) أي : لهذه المقدمة تعلماً وتعليماً وتشرحاً وتدريساً ، وجملة قوله : (نفع الله بها) جملة دعائية قُصِدَ بها إنشاء الدعاء للطالب ، فكأنه قال : اللهم ؛ انقِعه بها ، والفاء في قوله : (فإنه) تعليلية ؛ أي : وإنما دعوتُ الله تعالى النَّفْعَ بها لأنه سبحانه (لا يَخِيبُ مَنْ اعتمد) وتوَكَّلَ (عليه) يقال : أي : لا يحصل له خيبة ، وهي : عدم الفوز بالمطلوب ، يقال خاب يخيّب خيبة : إذا لم ينل ما طلب وفي المثل : الهيبة خيبة ؛ أي : الهيبة من الناس سبب في الخيبة والحرمان من المطلوب ، (ولجأ) ولأذ والتجأ (في) نيل (مهماته) وقضاء حوائجه تحصيلاً لما ينفع أو دفعاً لما يضر (إليه) تعالى (كما نفع) سبحانه المسلمين (بأصلها) أي : بأصل هذه « المتممة » يعني : متن « الأجرومية » .

وقوله : (في الحياة) متعلق بقوله : (نفع الله بها) أي : نفع الله تعالى بهذه المقدمة مؤلفها وجميع المسلمين ؛ لأن حذف معمول النفع يؤذن بعمومه في حياتهم (بأن يلهمه) أي : بأن يلهم الله الطالب ويُلقِي في قلبه (الاعتناء) أي : الاهتمام (بها) أي : بهذه المقدمة (تفهماً) أي : من جهة التفهم والتفقه لمعانيها (وحفظاً) أي : ومن جهة الحفظ لألفاظها (و) نفعهم بها (بعد الممات) أي :

بالفوز إلى دار السلام ، (إنه قريب) ممن سألَه ودعاه بعلمه (مجيب الدعوات)
أي : دعوات الداعي بإنالته ما سألَه .

واعلم : أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الإعراب الذي يعرف به صواب
الكلام من خطئه ، والإعراب لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي الذي
لا يوجد إلا في الكلام . . بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وإن كان الأولى
البداية

وبعد مماتهم (بالفوز) عند الله تعالى والرجوع (إلى دار السلام) .

و (النفع) هو : إيصال الخير إلى الغير ، والنفع أعم من أن يكون بالتعلم أو
بالتعليم ، أو بالوقف أو بالهبة أو بغير ذلك من كل ما يكون فيه ثواب أخروي .
انتهى " بيجوري " .

ولأنما دعوت الله تعالى النفع بها لـ (أنه) تعالى (قريب ممن) أي : إلى من
(سألَه) دَفَعَ المضرة (ودعاه) جَلَبَ المنفعة (بعلمه) متعلق بـ (قريب) قرناً يليق
به ، لا نكفيه ولا نمثله لا قرناً جُسمانياً (مجيب الدعوات ؛ أي : دعوات الداعي
بإنالته) أي : بإعطائه وإصابته (ما سألَه) سواءً كان دَفَعَ مضرة أو جَلَبَ مصلحة .

(واعلم) أيها المخاطب ، وهي كلمة يؤتى بها إذا كان ما بعدها أمراً مهماً
(أنه) أي : أن الشأن والحال (لما كان الغرض) والمقصود (من علم النحو معرفة
الإعراب الذي يعرف به صواب الكلام) وصحيحة (من خطئه ، والإعراب لا يوجد
إلا فيما) أي : في لفظ (يقع في التركيب الإسنادي) وهو كل كلمتين أسندت
إحدهما إلى الأخرى ؛ كقام زيد ، وزيد قائم ، (الذي) صفة للتركيب (لا يوجد
إلا في الكلام) لأن الكلام هو الذي يقع به التفاهم (. . بدأ المؤلف رحمه الله تعالى
بتعريف الكلام) وحده تبعاً لأصله (وإن كان الأولى) والأظهر (البداية) بضم

بالكلمة ؛ لأنها جزؤه ، والشيء إنما يعرف بعد معرفة أجزائه فقال : ...

الباء ؛ أي : الابتداء (بالكلمة) وإنما كان الأولى البداءة بالكلمة (لأنها) أي :
لأن الكلمة (جزؤه) أي : جزء الكلام ؛ لأنها قول مفرد وضع لمعنى (والشيء)
المركب من أجزاء (إنما يُعرَفُ) حقيقته (بَعْدَ معرفة) حقيقة (أجزائه) التي تركب
منها (فقال) المؤلف رحمه الله تعالى : (الكلام ...) إلخ .

* * *

[ص] : الكلام

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(الكلام) وهو بفتح الكاف مشتق من الكلام بكسرها وهي : الجراحات ، ومن إطلاق الكلام على الجراحات قول الشاعر :

أَجِدُّكَ مَا لَعَيْنُكَ لَا تَنَامُ كَأَنَّ جُفُونَهَا فِيهَا كَلَامُ

ووجه اشتقاقه منه ظاهر ؛ لأن الجراحات تؤثر في الجسد ، والكلام يؤثر في النفس ، فإن كان حسناً . أثر سروراً ، وإن كان قبيحاً . أثر حُزناً ، بل تأثير الكلام أقوى ؛ لأن أثر الجرح يمكن بُرؤه وأثر الكلام القبيح لا يمكن بُرؤه ، ولذا قيل :

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الشِّبَامُ وَلَا يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

والكلام بالضم : الأرض الصُّلباء .

فإن قلت : لِمَ قَدَّمَ الكلام على الإعراب والبناء مع أن موضوعَ هذا الفن الإعرابُ والبناء ، فهما مقصودان فيه بالذات . . قلت : قدّمه عليهما لأن الكلام هو المحكوم عليه ، والإعرابُ والبناءُ حُكْمٌ من أحكامه ، فحقُّ المحكوم عليه أن يُقدَّمَ على حكمه ؛ لأنه محلّه ، والمحلُّ مقدّم على الحال فيه طبعاً فكذا وضعاً .

فإن قلت : لِمَ قَدَّمَ الكلام على الكلمة وأخرها عنه في قوله : (وأقسامه . . . إلخ) على ما يأتي من أنه تقسمٌ للكلمة ، والكلمة جزء من الكلام ، والشيء لا يعرف إلا بمعرفة أجزائه كما مر آنفاً فحقُّه تقديمُ الكلمة على الكلام . . قلت : لَمَّا كان الكلام مقصوداً بالذاتِ بالنظر إلى الكلمة ، لأن التفاهم والتخاطب يقع به بخلاف الكلمة . . قدّمه المصنف عليها وأخرها في قوله : (وأقسامه) بخلاف الإعراب وما بعده من الأبواب ؛ فإنه مقصودٌ بالذات من الفن ، فحينئذ الكلام مقصودٌ بالذاتِ وغير مقصود باعتبارين مختلفين ، فبالنظر إلى الكلمة مقصودٌ

بالذات ، وهي تَبَعُ قُدَّمَ عليها ، وبالنظر إلى الإعراب وما بعده من الأبواب مقصودٌ بالتبعية ، وبعضهم قَدَّمَ الكلمة عليه نظراً لكونها جُزْءه ، والجزء مقدّم على كنهه طبعاً ، فناسب تقديمها عليه وضعاً . انتهى من « أبي النجا » .

و(أل) في (الكلام) للمح الأصل ؛ كما في الحارث والنعمان ؛ لأن لفظ (الكلام) صار علماً بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المفيد الموضوع وضعاً عربياً ، والعلم لا يقلل أل المعرفة فليست للعهد ولا للحقيقة وإن كثر قائله ، بل هي زائدة للمح المعنى الأصلي ؛ كأل الحارث والعباس . انتهى « حمدون » .

وعند الجمهور : إن (أل) في (الكلام) يحتمل أن تكون عوضاً عن المضاف إليه إما الضمير ؛ أي : كلامنا ، أو الظاهر ؛ أي : كلام النحاة ، ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذهني ؛ أي : الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم .

وقد أشاروا إلى هذين الاحتمالين بقولهم : الكلام في اصطلاح النحويين ، وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين ؛ فإنه كل ما يتلفظ به مهماً كان أو مستعملاً ، مفرداً أو مركباً ، مفيداً أو غير مفيد ، وكل ما تحصل به الفائدة وإن لم يكن لفظاً ؛ كخط وإشارة ، فالنسبة حيثئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة وانفراد أحدهما في مادة أخرى ، فكلام النحاة أخص ، فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس ، فيجتمعان في الكلام النحوي لصدقه عليهما ، وينفرد اللغوي في لفظ مهمل أو مستعمل غير مفيد ؛ كإن قام زيد ، أو في مفيد غير لفظ ؛ كخط وإشارة . انتهى من « أبي النجا » .

والحاصل : أن (الكلام) في اللغة : كل ما يتلفظ به مطلقاً ؛ وكل ما تحصل به الإفادة وإن لم يكن لفظاً ؛ كالدوال الست من العقد جمع عقدة ؛ وهي : عقد

هو اللفظ المركب المفيد بالوضع

الأصابع تفيد في الحساب ، والنصب جمع نصبة ؛ وهي : ما ينصب ليدل على شيء ؛ كالألواح التي تنصب على مقاطع الطرق ، وكالمحراب ليدل على القبلة ، والخط ؛ أي : الكتابة ؛ كما في الرسائل والمعاملات والطلاق ، وكقول الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالى عنهما : (ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى) ، والإشارة مطلقاً ، سواء كانت بالعين أو بالحاجب أو غيرهما ، مثال الأول قول الشاعر :

أشارت بطرف العين خيفةً أهلها إشارة محزونٍ ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتميم
ومن الثاني قول الآخر :

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ونحن صُموتٌ والهوى يتكلمُ
ولسان الحال كقول الآخر :
امتلاً الحوضُ وقال قَطْنِي مهلاً رويداً قد ملأتُ بطني
وحديث النفس كقول الآخر :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

واصطلاحاً : ما اجتمعت فيه القيود الأربعة المذكورة في قوله : (هو اللفظ المركب المفيد بالوضع) أي : مُسمَّاه هو اللفظ ؛ أي : الكلام ، مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيد تعريف الجزئين ؛ أعني : المبتدأ ، وهو الكلام والخبر وهو اللفظ ، والإتيان بضمير الفصل توكيد لذلك ، فهو من قَصُرِ المبتدأ على الخبر .

وليس المراد أن اللفظ هو المقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدأ ؛ إذ يجري في الكلمة والكلم ، وهذا إذا قُطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهي المركب ، وعن صفة المركب وهي المفيد ، فإن لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل الإخبار به عن الكلام . . كان فيه قصر المبتدأ على الخبر والعكس ، إلا أنهم صرحوا بأن الجملة المعرفة الطرفين إنما تفيد حصر المبتدأ في الخبر . انتهى من « أبي النجا » .

ثم إن (اللفظ) لغة : الطرح والرمي ؛ كقولهم : أكلت التمرة ولفظت نواها ، واصطلاحاً : هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء ، حقيقةً كان الاشتمال كزبد ، أو حكماً كالضمير المستتر في فعل أمر الواحد نحو : قم ، فإنه في حكم الملفوظ .

فإن قلت : لم اختاروا اللفظ على القول في حد الكلام ولم يقولوا الكلام هو القول مع كونه خاصاً بالمستعمل . . قلت : عدلوا عنه إلى اللفظ واختاروه لما شاع في القول من استعماله في الرأي والاعتقاد نحو : قال الشافعي كذا بمعنى رآه واعتقده .

فإن قلت : ما حد الصوت لغةً . . قلت : حد (الصوت) لغةً : ما يسمع ، واصطلاحاً : قسمان : ساذج ويقال له : غفل ، وهو الصوت الذي لم يعتمد على بعض حروف الهجائية كغالب أصوات الحيوانات ، وليس مراداً هنا . والثاني : غير ساذج ؛ وهو الذي اعتمد على بعض الحروف الهجائية ، وهو المعبر عنه باللفظ .

فإن قلت : ما حد الحرف الذي اشتمل عليه الصوت . . قلت : (الحرف) : هو الصوت المعتمد على مخرج من مخارج الحروف ، محققاً كان ذلك المخرج ؛ وهو

اللسان والمحلّق والشفتان ، أو مقدراً ؛ وهو الجوف ، فالحرف صوت خاص ، واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص ، فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد فإنه صوت ، وكيف يشمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه والشيء لا يشمل على نفسه ؟! وأجيب بأن الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلاً ، والواو صوت مقيد بالاعتماد على مخرج . انتهى من « أبي النجا » .

قوله : (الهجائية) أي : المنسوبة إلى الهجاء .

فإن قلت : ما معنى الهجاء .. قلت : هو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف ، فإذا عددت الحروف ملفوظة بأنفسها .. لم يكن ذلك تهجياً ؛ كقولك في زيد : (زي د) فهذا يسمى التهجي ، فيكون حروف المباني وخرج بالهجائية حروف المعاني ، كمن وعلى وإلى .

فإن قلت : في التقطيع : الزاي والياء والذال .. قلت : فليس ذلك من الحروف ، بل هي أسماء .

فإن قلت : ما معنى قولهم : التي أولها الألف وآخرها الياء ؛ فإن الألف والياء وغيرهما من الأسماء لا من الحروف .. قلت : قولهم ذلك على حذف مضاف ، إما من الأول تقديره : أي : التي أول أسمائها الألف ، أو من الثاني تقديره : التي أولها مسمى الألف ، وهكذا قوله : وآخرها الياء ، والمراد أولها وآخرها ما ذكر في العادة ، وقال بعضهم : أولها وآخرها شرعاً .

قوله : (المركب) أي : حقيقة كقام زيد ، أو حكماً كزيد في جواب من قال لك : من الجاني ؟

فإن قلت : ما حد المركب لغة واصطلاحاً . قلت : حده لغة : ما تركيب من شيئين فأكثر لفظاً كان أم لا ؛ كالبناء المركب من لبنتين فأكثر ، واصطلاحاً : ما تركيب من كلمتين فأكثر أفاد أم لا ؛ كقام زيد وإن قام زيد .

(المفيد) بالإسناد نعت لـ (المركب) ولم يجعل صفةً ثانيةً للفظ ، لأنه إذا اجتمع فصول في حد . . كان كلي فصل منها قيداً فيما قبله ؛ لكونه أعم منه .

فإن قلت : ما حد المفيد لغة . . قلت : حده لغة : هو كل ما أفاد مطلقاً سواء كانت تامة أو ناقصة ؛ كزيد قائم وكان زيد ، واصطلاحاً : كل ما أفاد بالإسناد فائدة تامة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا ينظر السامع كلاماً آخر تتم به الفائدة غير ما سمعه ، فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس ، ومعنى (حسن السكوت) : هو أن يأتي المتكلم بالمسند والمسند إليه مع الإسناد ، وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظراً لشيء آخر انتظاراً تاماً ، فلا يضر الانتظار الناقص ؛ كانتظار المفعول به وبقيّة الفضلات كالمال ونحوه . انتهى « عطار » ، فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى ، كانتظار المسند بعد المسند إليه .

وترك المصنف قيد بالإسناد كأصله لعله اتكالا على الموقف ، ولجواز التعريف بالأعم . انتهى من « أبي النجا » .

(بالوضع) متعلق بـ (المفيد) أي : اللفظ المركب المفيد بالوضع العربي ، وهو وضع شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول . . فهم الشيء الثاني ؛ بأن يكون من الأوضاع العربية ، وهو الأصح كما قاله الجمهور ، فخرج به الوضع العجمي بخلافه على تفسير الوضع بالقصد ؛ فإنه لا يخرج ، وقال جمهور شراح الأصل : المراد بالوضع هنا - أي : في مقام حد الكلام - القصد ؛ وهو أن يقصد

المتكلم إفادة السامع ؛ أي : المخاطب ؛ أي : إفهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه ، والأصح الأول كما مر آنفاً ، فخرج به على هذا المعنى كلام النائم مثلاً .

وذهب ابن الضائع - بالضاد المعجمة والعين المهملة وهو الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن علي السكتامي ؛ من شيوخ أبي حيان ، وأما ابن الصائغ بمهملة ثم معجمة . . فمن تلامذة أبي حيان - إلى أن القصد الذي هو بمعنى الوضع على هذا التفسير لا يشترط في حد الكلام ؛ فإن القصد مستفاد من حصول الفائدة ، فإن قول النائم : قام زيدٌ مثلاً لا يستفاد منه شيء . انتهى من « العطار » بتصرف .

فتحصل لنا مما ذكر : أن حد الكلام النحوي : ما اجتمعت فيه هذه القيود الأربعة ، وزاد ابن مالك في « التسهيل » خامساً وهو : (لذاته) حيث قال فيه : الكلام : هو المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لإخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط ، وجملة الخبر وحده ، ورد بأن هذا القيد يغني عنه قيد الإفادة ؛ لأن ما ذكر لا يفيد إلا في حال اعتباره مضموناً إلى غيره . انتهى من « أبي النجا » .

وتلك القيود الأول منها : اللفظ ؛ وهو في الأصل : مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقاً ، وقيده بعضهم بكونه من الفم ، ولا يرد قولهم : (لفظت الرحا الدقيق) لأنه مجاز كما صرح به في « الأساس » ثم جعل بمعنى اسم المفعول ، وخص بما يطرحه اللسان والحلق والشفتان ، ولا يرد على ذلك أن اللفظ حيثئذ مجاز عن الملفوظ ، والحدود تصان عنه ؛ لأنه صار حقيقةً عرفيةً في ذلك ، على أن حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطق .

وقد اشتمل تعريف الكلام على جنس وفصلين ، فالجنس هو اللفظ ، فخرج به

ما ليس لفظاً كالدوال - أي : العلامات - الست من الكتابة والإشارة والرمز والعقد والنصب ولسان الحال .

فإن قلت : شأن الجنس الإدخال لا الإخراج ، وقد تقرر أن اللفظ جنس فما بالكم أخرجتم به . . قلت : إن الجنس قسمان : أحدهما : جنس أعم من الفصل عموماً مطلقاً ، وهذا هو الذي يخرج به ، وثانيهما : جنس أعم من الفصل عموماً من وجه ، وهذا يخرج به من جهة خصوصه ما دخل الفصل من جهة عمومه ، واللفظ في هذا المقام مع المفيد بهذه المثابة . انتهى من « فتح رب البرية على الدرة البهية » .

بيان ذلك : أن اللفظ والمفيد يشتركان في نحو : قم ، وينفرد اللفظ في نحو : قام ، والمفيد في نحو الخط ، فاللفظ أعم من جهة كونه يشمل جميع ما يتلفظ به ولو لم يفد ، والمفيد أعم من جهة كونه يشمل كل ما أفاد ولو لم يتلفظ به ، فأخرجنا بخصوص اللفظ ؛ وهو اقتصاره على المتلفظ به ما دخل في عموم المفيد ولم يكن لفظاً وهي الدوال الستة . انتهى ،

والفصل الأول : هو المركب ، خرج به المفردات ؛ كزيد وعمرو والأعداد المسرودة ؛ أي : الخالية عن الإسناد نحو : واحد اثنان . . إلخ ، بخلاف الأعداد المركبة مثل : هذا واحد ، هذان اثنان ؛ فإنه كلام ، وقيل : لا حاجة إلى ذكر المركب ؛ للاستغناء عنه بالمفيد ؛ إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً .

والفصل الثاني : المفيد ، فخرج به غير المفيد ، كالمركب الإضافي كعبد الله ، والمزجي كعبلبك ، والتوصيفي كالحيوان الناطق ، والإسنادي المتوقف على غيره نحو : إن قام زيد ، أو المعلوم المخاطب على المرجوح نحو : السماء فوقنا والنار

محركة ، أو المجمعول علماً نحو : برق نحره ؛ أي : الإسنادي المجمعول علماً ، وإنما قيدناه بالمجمعول علماً لأنه إذا لم يكن علماً . . كان كلاماً ، وقولنا على المرجوح هو مذهب ابن مالك الذي يشترط تجديد الفائدة حيث قال في « الخلاصة » : (كلامنا لفظ مفيد كاستقم) أي : مفيد فائدة جديدة ، والراجع : أنه لا يشترط تجدد الفائدة كما هو مذهب أبي حيان ؛ لأن الشرط عنده تحصيل الفائدة إن لم تكن حاصلة ، والتفات النفس إليها إن كانت حاصلة ، وهو الصواب فيدخل في الكلام النحوي قولهم : السماء فوقنا والأرض تحتنا والنار محركة والسكين قاطعة ، وما ألطف قول أبي سودون يمازح :

إذا ما الفتى في الناس بالعقل قد سما	تيقن أن الأرض من فوقها السما
وأن السماء من تحتها الأرض لم تزل	وبينهما أشياء متى ظهرت ترى
وإني سأبدي بعض ما قد علمته	ليعلم أنني من ذوي العقل والحجا
فمن ذاك أن الناس من نسل آدم	ومنهم أبو سودون أيضاً ولو قضى
وأن أبي زوج لأمي وأنني	أنا ابنهما والناس قد يعرفون ذا

انتهى من « الفاسي » .

وخرج بالوضع على التفسير الأول : ما ليس بعربي ؛ كالأعجمي ؛ وخرج به على التفسير الثاني : كلام النائم ، ومن زال عقله ، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ، ومحاكاة بعض الطيور كلام الناس كالعندليب .

ومثال اجتماع هذه القيود الأربعة : زيد قائم ، فيصدق على زيد قائم أنه لفظ ؛ لأنه صوت مشتمل على مسمى الزاي والياء والذال والقاف والألف والهمزة والميم ، وهي بعض حروف : ألف ، با ، تا ، ثا . . إلى آخرها ، ويصدق عليه

أيضاً أنه مركب ؛ لأنه تركب من كلمتين الأولى زيد والثانية قائم ، ويصدق عليه أيضاً أنه مفيد ؛ لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ، ويصدق عليه أيضاً أنه مقصود ، كما يصدق عليه أنه وضع عربي ؛ لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب . انتهى من « خالد » .



إعراب المتن

(الكلام) : مبتدأ أول مرفوع وعلامة رفعة ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر ، (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ثان مبني على الفتح ، لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً ؛ وهو : أن يشبه الاسم الحرف في كونه على حرف أو حرفين .

فإن قلت : لم حرك مع كون الأصل في المبني أن يسكن كما قال في « الخلاصة » :

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المبني أن يسكن
ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ؛ لأن الحركة أقرب إلى الإعراب ، وكانت الحركة فتحة لخفتها مع ثقل الضمير ، فأعطوه إياها لتعادل ثقل الضمير .

فإن قلت : لم كان الضمير ثقیلاً . . . قلت : لكونه كناية عن الظاهر الذي هو أصل الكلام ، وإنما كان الأصل في الحرف البناء لأنه لا يتصرف من صيغة إلى صيغة ولا معنى له أيضاً في نفسه ، وإنما كان الأصل في البناء السكون لأن البناء ثقيل والإعراب خفيف ، والحركة ثقيلة والسكون خفيف ، فأعطي الخفيف الذي هو السكون للثقيل الذي هو البناء ، والثقيل الذي هو الحركة للخفيف الذي هو الإعراب ؛ ليقع التعادل والتوازن ، ومعنى كون البناء على السكون أصلياً : أنه أكثر وأغلب لخفته . انتهى من « الفاسي » .

(اللفظ) : خبر للمبتدأ الثاني ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، لأنه مفرد صحيح الآخر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره جملة صغرى في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول تقديره : الكلام مخبر عنه بكونه هو

اللفظ ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرى في ضمنها جملة صغرى مستأنفة استثنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

فصل ثامن

والجملة الصغرى : هي الجملة التي وقعت خبراً لغيرها كجملة : هو اللفظ ، والجملة الكبرى : هي الجملة التي وقع خبرها جملة اسمية أو فعلية كجملة : الكلام ، والاستئناف النحوي : هو الكلام الذي لم يسبقه شيء ، كجملة البسملة ، أو الكلام المقطوع عما قبله ؛ كجملة الحمدلة ، وكما نحن بصدده كما مر في مبحث البسملة .

وإن شئت . . قلت : (الكلام) : مبتدأ مرفوع ، (هو) : ضمير فصل على الأصح حرف لا محل له من الإعراب مبني على الفتح ، وتسميته حيثنذ ضميراً مجاز علاقته المشابهة الصورية لفظاً وكتابةً ، وحرك لشبهه بهو الاسم في الصورة ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل المبني ، (اللفظ) : خبر للمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ والجملة مستأنفة أيضاً .

وفي « حاشية الحامدي » : (قوله : ضمير فصل . . .) إلخ ، هو حيثنذ حرف ، وتسميته ضميراً مجازاً نظراً للصورة ، وقيل هو اسم ، وسمي به لأنه يفصل بين الخبر والتابع ، أي : يميز بينهما ؛ إذ لو قيل : الكلام اللفظ . . توهم أن اللفظ تابع لا خبر .

واعلم : أنه يشترط لكونه ضمير فصل شرطان فيما قبله : أن يكون مبتدأ ولو في الأصل نحو : كان زيد هو القائم ، وأن يكون معرفة كما في هذا المثال ، وأجاز بعضهم كونه نكرة نحو : كان رجل هو القائم ، وشرطان فيما بعده : كونه خبر

المبتدأ ولو في الأصل ، وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل آل نحو قوله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ حَيًّا ﴾ ، وشرطان فيه نفسه : أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع : زيد إياه الفاضل ، وأن يطابق ما قبله فلا يجوز : كُنْتُ هو الفاضل ، انظر « المغني » انتهى منه .

وقوله : (على الأصح) مقابله أنه مبتدأ ثان ، أو تأكيد على القول الضعيف من جواز تأكيد الظاهر بالمضمر ، وإنما كان كونه فصلاً أصح لإفادته تقوية النسبة .

قوله : (لا محل له من الإعراب) أي : باتفاق على القول بحرفيته وأما على القول باسميته . . فقليل : لا محل له ؛ كأسماء الأفعال ، وقيل : له محل بحسب ما قبله ، وقيل : بحسب ما بعده ، ففي نحو : زيد هو القائم محله رفع باتفاقهما ، وفي نحو : كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما ، وفي نحو : إن زيدا هو القائم بالعكس ، فتأمل . انتهى من « الحامدي على الكفراوي » .

(المركب) : صفة لـ (لفظ) والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم مفرد صحيح ، وهو مشتق ، لأنه اسم مفعول من ركب المضعف العين المغير الصيغة ، وهو وما بعده قيود لا من باب تعدد الخبر ؛ لأنه يلزم عليه أن الكلام في الاصطلاح يوجد بوجود واحد منها ، واللازم باطل . انتهى « حامدي » .

(المفيد) : صفة للمركب والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من أفاد الرباعي ، وفي إسناد الإفادة للفظ تجوز ؛ أي : اللفظ الذي ترتبت عليه فائدة ، وهي لغة : ما استفيد من علم أو جاء ، وهرفاً : المصلحة المترتبة على الفعل . انتهى « قليوبي » .

(بالوضع) : الباء : حرف جر مبني وإنما حرك مع كون الأصل في المبني السكون لكونه على حرف واحد ، أو لتعذر الابتداء بالساكن وكانت الحركة كسرة لأن الجزاء من جنس العمل ، الجار والمجرور متعلق به (المفيد) لأنه اسم فاعل من أفاد الرباعي ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[ش] : فقال : (الكلام : هو) لغة : عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه ،

[المحاشية] : قوله : (فقال) أي : قال المصنف رحمه الله تعالى :

(الكلام : هو لغة) أي : في لغة العرب (عبارة) أي : معبر به والعبارة ما يعبر به عن المعنى (عن القول) أي : فالكلام عند اللغويين معبر به عن كل قول مفرد كزيد ، أو مركب كقام زيد ، (و) عن (ما كان مكتفياً) أي : مستغنياً (بنفسه) عن التلفظ في إفهام المراد ؛ أي : أو هو عبارة عن شيء حصل به الإفهام للمراد بلا حاجة إلى التلفظ بالمراد من إشارة ؛ وهي : الإفهام باليد ونحوها كالعين والحاجب ، وكتابة ؛ وهي : الإفهام بالنقوش ، وعقد : بضم العين وفتح القاف جمع عقدة بضم العين وسكون القاف نظير غرف وغرفة ؛ وهي : الإفهام بعقد الأصابع لأعداد مخصوصة ، ونصب : جمع نصبة على وزان عقد مفرداً وجمعاً ؛ وهي : العلامة المنصوبة لفهم معناها ؛ كجعل المحراب دليلاً على القبلة ، والأحجار في الأرض دليلاً على حدود المزارع ونحوها ولسان الحال ، ورمز ؛ كأرقام الأعداد .

وفي « الخصري » : قوله : (لغة) : وهو في الأصل مصدر لغئ يُلغى من باب رمئ لغة : إذا لهج بالكلام وأسرع به ؛ وهي : ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، والصحيح أن واضعها : هو الله تعالى لا البشر ، وعرفها الخلق إما بوحى ؛ كما روي : أن الله علم آدم الأسماء كلها الموضوععة بكل لغة ، وعلمها آدم لأولاده ، فلما اختلفوا في البلاد تفرقت اللغات ، أو بخلق علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ ، وقيل : بالوقف ؛ لعدم القاطع ، ومحل الخلاف : أسماء الأجناس ، أما أسماء الله تعالى والملائكة . . فواضعها الله تعالى اتفاقاً ، وأعلام الأشخاص واضعها البشر اتفاقاً كما قاله ابن الهمام في « تحريره » انتهى منه .

واصطلاحاً : ما جمع قيوداً أربعة ،

وفي « الكردي » . قوله : (لغة) أي : مُفسِّرُ الكلام حالة كونه ملحوظاً من جهة اللغة ، فد (لغة) منصوب على الحالية وعامله مُفسِّرُهُ المُقدَّر ، وكذا يقال في قوله : (واصطلاحاً) انتهى منه .

وفي « العطار على الأزهرية » : قوله : (لغة) حال من المبتدأ الذي هو (الكلام) على رأي سيبويه من مجيء الحال من المبتدأ ، وأما على مذهب الجمهور . . فهو حال من (الكلام) باعتبار كونه في الأصل مضافاً إليه ؛ إذ الأصل : تفسيرُ الكلام ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود ؛ لأن المضاف مصدر يعمل عمل الفعل ، وهي لغة : اللهج بالكلام ، أي : الإسراع به ، وفي الاصطلاح : الألفاظ الموضوعة للمعاني ، قوله : (وما كان مكتفياً بنفسه) الواو بمعنى (أو) التي للتنويع ؛ يعني : أن الكلام في اللغة يطلق على القول ؛ أي : على كل ما نطق به ولو مفرداً مهماً كديز ، وعلى ما كان مكتفياً بنفسه ؛ أي : يفيد الدلالة على المعنى المقصود للإنسان ، وذلك كالخطوط والإشارة والعقد وانصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بلفظ ، وإطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين ، وعلى الثاني مجاز ، فعلى هذا : إذا نطقت بزيد . . كان كلاماً في اللغة حقيقة ، وإن كتبه . . فهو كلام مجازاً . انتهى « عطار » .

(و) الكلام هو (اصطلاحاً) أي : وتفسير الكلام حالة كونه ملحوظاً بالمعنى المصطلح عليه عند النحاة ؛ لأنه معطوف على قوله : (لغة) ، و (الاصطلاح) لغة : الاتفاق ، واصطلاحاً : اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم إذا أطلق . . انصرف إليه ، (ما) أي : قول (جَمَعَ) وَحَوَّى (قيوداً أربعة) لا زائد عليها ، واشتمل عليها اشتمال الكل على أجزائه ، و (القيود) جمع قيد ؛ وهو :

وهي المشار إليها بقوله : (اللفظ) أي : الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديرأ ،

ما جيء به لإدخال أو إخراج ، يعني متى وجدت تلك القيود كلها . . وجد الكلام النحوي ، وحيث انتفت كلها أو انتفى واحد منها . . انتفى الكلام النحوي ، (و) تلك القيود (هي المشار إليها بقوله) أي : بقول المصنف : الكلام هو (اللفظ ؛ أي : الصوت المتضمن) أي : المشتمل على (بعض الحروف الهجائية) أي : المنسوبة إلى الهجاء ؛ وهو : تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر مسميات تلك الحروف ؛ كقولك في تهجية (زيد) : ز ، ي ، د ، فإذا عُدت تلك الحروف ملفوظة بأنفسها كقولك : زاي ، ياء ، دال . . لم يكن ذلك تهجياً ، بخلاف غير المشتمل على ذلك ؛ كغالب أصوات الحيوانات ، فلا يقال له : لفظ ، بل يقال له : غُفْل ، ويقال له أيضاً : ساذج ، التي أول أسمائها الألف وآخرها الياء ، وخرج بالهجائية التي هي حروف المباني : حروف المعاني ؛ كمن وإلى وعلى .

(تحقيقاً) أي : المشتمل على بعض تلك الحروف حقيقة ؛ كما في الألفاظ الظاهرة والضمائر البارزة ؛ كزيد ونحن (أو) المشتمل عليه (تقديرأ) كما في الضمائر المستترة ؛ كالمستتر في (قم) فإنها ألفاظ بالقوة لا بالفعل ؛ إذ لا يمكن الإنسان التلفظ بها ؛ لأنها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها ، فهي صوت مشتمل على ذي مقاطع ومخارج حكماً ، فالضمائر المستترة ألفاظ حكمية ؛ لأنهم أجروا عليها ما أجروه على الألفاظ بالفعل من الأحكام ؛ كالإسناد إليها وتوكيدها والعطف عليها وغير ذلك من الأحكام ، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضاراً لا خفاء معه ؟ انتهى من « العطار على الأزهري » .

دل على معنى أم لا ، وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي ، ثم خص بالرمي من الفم ، ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول

وقوله : (تحقيقاً أو تقديرأ) منصوب على أنه مفعول مطلق لمحذوف ؛ أي : المحقق تحقيقاً أو المقدر تقديرأ ، أو بمعنى محققاً أو مقدرأ ، فيكون حالأ ، ويعلم من هذا التعميم : أن لماهية اللفظ أفرادأ محققة وأفرادأ مقدرة . انتهى « صبان » .
سواء في كونه لفظأ (دل) ذلك الصوت المتضمن (على معنى) من المعاني ؛ بأن كان مستعملاً ؛ كزيد وقام (أم لا) يدل عليه ؛ بأن كان مهملاً ؛ كدیز مقلوب زيد .

(وهو) أي : اللفظ (في الأصل) أي : في أصل وضعه : (مصدر) للفظ من باب ضرب يلفظ لفظأ (بمعنى الرمي) والطرح ، سواء كان ذلك الرمي من الفم نحو : أكلت التمرة ولفظت نواها ؛ أي : رميتها ، أو من غير الفم نحو : لفظت الرجا الدقيق ؛ أي : رمته وطرحته .

(ثم) بعد إطلاق اللفظ على الرمي المطلق (خص) اللفظ (بالرمي من الفم ، ثم) بعد تخصصه لغة بالرمي من الفم نقل في عرف النحاة إلى الملفوظ بالفم و(أطلق عليه) أي : على الملفوظ بالفم حالة كونه (من باب) ونوع (إطلاق المصدر على اسم المفعول) كالخلق بمعنى المخلوق ، إلا أن الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي ، واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ، و(المجاز اللغوي) : هو كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة ، و(العلاقة) : التعلق ، فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذي هو اسم مفعول .

والفرق بين الحقيقة العرفية وبين المجاز اللغوي : أن المعنى الأصلي لو ترك

(المركب) من كلمتين فأكثر تركيباً إسنادياً ، أفاد أم لا ، (المفيد) بأن أفهم
معنى

واشتهر اللفظ في المعنى الذي نقل إليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الأصلي ..
احتيج لقرينة ، فهذا حقيقة عرفية ، وتسمى أيضاً حقيقة اصطلاحية مثاله : لفظ
(صلاة) فإنها في اللغة : اسم للدعاء ، واستعملها الفقهاء في الأقوال والأفعال
المخصصة بحيث لا يفهم من اصطلاحهم إذا أطلق لفظ الصلاة إلا هذا المعنى ؛
حتى إذا أرادوا استعمالها بمعنى الدعاء .. احتاجوا إلى قرينة ، وإن كان المعنى
الأصلي لم يُهَجَر ، بل متى أطلق اللفظ .. انصرف إليه ، ولا ينصرف عنه إلا
بقرينة ، فهو المجاز اللغوي ، وذلك نحو : أسد ؛ فإنه اسم للحيوان المفترس في
اللغة ، ويستعمل في الرجل الشجاع مجازاً لغوياً ، لكنه متى أطلق بدون قرينة كأن
قيل : رأيت أسداً .. فلا يفهم إلا الحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي ، فإذا
أريد صرفه عن المعنى الأصلي .. أتى بقرينة ؛ كقولك : رأيت أسداً في الحمام ،
فـ (في الحمام) قرينة صرفته عن إرادة المعنى الحقيقي ، وعينت المعنى المجازي
وهو الرجل الشجاع . انتهى من « العطار على الأزهرية » .

(المركب) ذلك اللفظ (من كلمتين) ملفوظتين حقيقة ، كقام زيد ، أو حكماً
كقولك : زيد في جواب من قال لك : من الجائي ؟ لأنه في حكم : جاء زيد أو زيد
جاء ، (فأكثر) كقد قام زيد ، وقوله : (تركيباً إسنادياً) مفعول مطلق للمركب ؛
أي : المركب تركيباً إسنادياً ، وهو : كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى
(أفاد) ذلك المركب ، كقام زيد وزيد قائم (أم لا) يفيد ؛ أي : أم لم يفد ؛ كأن
قام زيد ، فخرج به المفردات ؛ كزيد وعمرو ، والأعداد المسرودة ؛ أي : الخالية
عن الإسناد ؛ كواحد اثنان ثلاثة ؛ كما مر البسط فيه في « التتمة » .

(المفيد) ذلك المركب فائدة تامة (بأن أفهم) ذلك المركب (معنى) تاماً

يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به كما يكون مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ، وهو بهذا المعنى يستلزم المركب ، لكن لما كانت دلالة الالتزام

(يحسن السكوت) من المتكلم أو من السامع أو منهما على الخلاف في ذلك ، وأصحها أولها ؛ لأن السكوت ضد التكلم ، فكما أن التكلم صفة المتكلم . . يكون السكوت صفته أيضاً ، وإشارة إلى هذا التعميم أطلق الشارح السكوت ؛ أي : لم يقيد بأحد هذه الثلاثة .

وقوله : (عليه) أي : على ذلك المركب متعلق بالسكوت ، وقوله : (بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار) تام (يعتد به) أي : يهتم به ؛ كانتظار قيد متعلق بقوله : أفهم ، والمراد بالانتظار المعتد به : الانتظار التام الذي لا بد فيه من الإتيان بالمنتظر به في إفادة الكلام ، وذلك (كما) أي : كالانتظار الذي (يكون) ويبقى (مع) ذكر (المسند بدون) ذكر (المسند إليه و) كالانتظار الحاصل (بالعكس) أي : بعكس ما ذكر وخلافه ؛ أي : بذكر المسند إليه دون المسند ، فالأول كقولك : قام بلا ذكر الفاعل ، والثاني كقولك : زيد بلا ذكر خبر ، فلا يضر الانتظار الناقص ؛ كانتظار المفعول به وبقيّة الفضلات ؛ كالحال ونحوه .

ومعنى (حسن السكوت) : هو أن يأتي المتكلم بالمسند والمسند إليه مع الإسناد ، وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظراً لشيء آخر انتظاراً تاماً (وهو) أي : المفيد (بهذا المعنى) يعني قوله بأن أفهم معنى يحسن السكوت عليه (يستلزم المركب) أي : يتضمن المركب ويشمله ، فلا حاجة إلى ذكره في حد الكلام ؛ لأن الذي أفهم معنى يحسن السكوت عليه لا يكون إلا من المركبات لا من المفردات .

وقوله : (لكن) استدراك على قوله : (يستلزم المركب) رفع به توهم جواز تركه في تعريف الكلام ؛ أي : لكن (لما كانت دلالة الالتزام) وهي دلالة اللفظ

مهجورة في التعريف . . صرح المؤلف بما علم التزاماً ؛ إذ المقصود من الحد بيان الماهية ، وهي لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها تصريحاً .

(بالوضع) أي : بالقصد ؛ وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به إفادة السامع ،

على ما لزمه ؛ كما في « السلم المنورق » ، (مهجورة) أي : متروكة ممنوعة (في التعريف) لعدم صراحة دلالتها على المُعرَّف (. . صرح المؤلف) رحمه الله تعالى كأصله في تعريف الكلام (بما) أي : بِفَضْلِ (عُلِمَ) مما بعده وهو المركب ؛ أي : عُلِمَ مما ذكر بعده وهو المفيد (التزاماً) أي : بطريق الالتزام ؛ لأن المفيد بالمعنى المذكور له ؛ وهو الذي أفهم معنى يحسن السكوت عليه . . يستلزم المركب ؛ لأن الذي أفاد ذلك المعنى لا يكون إلا من المركب الإسنادي .

وإنما صرح ذلك الفصل الذي علم مما بعده بطريق الالتزام ؛ (إذ المقصود من) جنس (الحد) وهو ما كان جامعاً لأفراد المحدود ومانعاً من دخول غيره فيه (بيان الماهية) أي : ماهية المحدود وحقيقته ؛ بذكر جنسه وفصله وخاصته ، (وهي) أي : الماهية ؛ أي : ماهية المحدود وهو هنا الكلام (لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها) أي : أجزاء الماهية (تصريحاً) أي : ذكراً صريحاً ولفظياً لا بالتعريض والالتزام .

والمراد بأجزاء الماهية : جنسها وفصلها وخاصتها ، والأول من القيود الأربعة المذكورة في حد الكلام وهو اللفظ يسمى جنس ماهيته ، والبواقي فصوله .

وقوله : (بالوضع ؛ أي : بالقصد) متعلق بـ (المفيد) لأنه اسم فاعل من (أفاد) الرباعي ؛ كما مر في « التتمة » ، (وهو) أي : الوضع لغة : الولادة والإسقاط ، تقول : وضعت الدين عن زيد ؛ أي : أسقطته ، واصطلاحاً : على القول المرجوح : (أن يقصد المتكلم بما تلفظ) وتكلم (به إفادة السامع) أي : المخاطب ؛ أي : إفهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه ، فمفعول

فهذه قيود أربعة متى وجدت . . وجد الكلام النحوي ، وحيث انتفت أو انتفى واحد منها . . انتفى الكلام النحوي

(إفادة) محذوف وهو معنى . . . إلخ . انتهى من « أبي النجا » ، بناءً على أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية ، فيكون المراد بالوضع : القصد ؛ فإن من عرف مسمى زيد مثلاً ، وعرف مسمى قائم ، وسمع : (زيد قائم) بإعرابه المخصوص . . فهم بالضرورة ؛ أي : عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج إلى نظر وفكر ومعرفة وضع ، بل بمجرد السماع معنى هذا الكلام .

فخرج به ؛ أي : بالوضع على هذا التفسير : كلام النائم ومن زال عقله ، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده ونحو ذلك ، وهذا قول مرجوح كما مر آنفاً ، والراجع : تفسير الوضع بالوضع العربي ؛ بناءً على أن دلالة الكلام وضعية ، وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى بأن يكون من الأوضاع العربية ، فخرج به جميع ما ليس بعربي وهو العجمي ؛ كالترك والتكرور مثلاً .

(فهذه) الأمور المذكورة في حد الكلام ؛ وهي : اللفظ والتركيب والإفادة والوضع (قيود أربعة) أي : جنس وفصول ثلاثة ، و(القيود) : جمع قيد ، و(القيد) لغة : الحبس ، ومنه قيد الحديد ، واصطلاحاً : ما جيء به للإدخال أو للإخراج ، أو لبيان واقع . انتهى من « سلم المعراج على خطبة المنهاج » ، (متى وجدت) تلك القيود الأربعة واجتمعت في أي تركيب (. . وجد الكلام النحوي) أي : المنسوب إلى النحوي ؛ كقام زيد وزيد قائم ، (وحيث انتفت) وانعدمت تلك القيود الأربعة ؛ كصوت الطبل والجرس وأصوات سائر الحيوانات (أو انتفى) وانعدم (واحد منها) أي : من تلك القيود ؛ كأن قام زيد (. . انتفى الكلام النحوي) .

إذا علمت ذلك . . فالقيد الأول وهو اللفظ بمنزلة الجنس ، واحترز به عن الخط ونحوه مما هو ليس بلفظ وهو مفيد ، وباقي القيود بمنزلة الفصل ، فالمركب يخرج المفرد ، والمفيد يخرج ما لا فائدة فيه ؛ كإن قام زيد ،

(إذا علمت ذلك) الذي ذكرته لك ؛ يعني قوله : (إذا وجدت وجد الكلام النحوي وإذا انعدمت انعدم) ، وأردت تفصيل تلك القيود من حيث كونها جنساً أو فصلاً أو خاصة (ف) أقول لك : (القيد الأول) منها (وهو اللفظ بمنزلة الجنس) لا جنساً حقيقياً ؛ لأن الجنس الحقيقي : ما يكون للإدخال فقط ، أو ما يكون بالذاتيات ، وهنا لما كان اللفظ بينه وبين فصله العموم الوجهي . . أخرجوا به ، والجنس الحقيقي كـ (الحيوان) في تعريف الإنسان بقولهم : هو حيوان ناطق ، فـ (الحيوان) جنس لإدخال جميع الحيوان ، أو لأنه من الذوات ، و (الناطق) فصل لإخراج غير الإنسان ، (واحترز) المصنف (به) أي : باللفظ (عن) الدوال الستة كـ (الخط) أي : النقوش (ونحوه) كالإشارة (مما) أي : من الدال الذي (هو ليس بلفظ) أي : بصوت مشتمل على الحروف الهجائية (وهو) أي : والحال أن ذلك الدال (مفيد) فائدة تامة ؛ كالعقد والنصب والرمز ؛ وهو : الإشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة ؛ كما في « المصباح » ، وذكر الإشارة معه من ذكر العام مع الخاص ؛ لأن الإشارة تكون باليد وبالرأس ، فهو أعم من الرمز ، يقال : رمز إليه من بابي قتل وضرب . انتهى « صيان » .

(وباقي القيود) من الأمور المذكورة في حد الكلام ؛ من المركب والمفيد والوضع (بمنزلة الفصل) عند المناطق ؛ لأنها للإخراج ، والفصل عندهم كلي مقول على كثيرين متفقي الحقائق ؛ كالناطق في حد الإنسان ، (ف) لذلك قالوا : (المركب يخرج المفرد) كزيد وعمرو ، (والمفيد يخرج ما لا فائدة) أي : ما لا إفادة (فيه ؛ كإن قام زيد) فإنه وإن كان مفيداً قبل دخول (إن) عليه . . زالت إفادته

والوضع - أي : القصد - يخرج غير المقصود ؛ كالصادر من النائم ، والجملة المقصودة لغيرها ؛ كصلة الموصول .

واعلم : أن صور تأليف الكلام ستة : اسمان ، فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملة القسم وجوابه ، أو الشرط وجوابه .

بدخولها عليه ؛ لتوقف إفادته على ذكر الجواب ؛ (والوضع ؛ أي : القصد) وهذا التفسير على القول المرجوح في تفسير الوضع كما تقدم (يخرج غير) اللفظ (المقصود) أصلاً ؛ (ك) اللفظ (الصادر من النائم) أو ممن لا عقل له ، أو من الساهي (و) يخرج المقصود لغيره ؛ ك (الجملة المقصودة لغيرها ؛ ك) جملة (صلة الموصول) لأنها مقصودة لتمام معنى الموصول لا لذاتها .

ولفظه (اعلم) في قوله : (واعلم) كلمة يؤتى بها إذا كان ما بعدها أمراً مهماً ؛ ليلقي السامع سمعه بالكلية إلى استماعه ؛ أي : واعلم أيها النحوي : (أن صور تأليف الكلام) النحوي (ستة : اسمان) بدل من (ستة) بدل تفصيل من مجمل ، والرباط محذوف تقديره : اسمان منها ، أو لا حاجة إليه ؛ لأنه ذكر العدد ، نحو : زيد قائم ؛ أي : أحدها : اسمان ، وثانيها : (فعل واسم) نحو : قام زيد ، وثالثها : (فعل واسمان) نحو : كان زيد قائماً ، ورابعها : (فعل وثلاثة أسماء) نحو : ظننت زيداً قائماً ، وخامسها : (فعل وأربعة أسماء) نحو : أعلمت زيداً نكراً فاضلاً ، وسادسها : (جملة) فعل (القسم وجوابه) نحو : أقسم بالله إن زيداً لقائم (أو) سادسها : جملة (الشرط وجوابه) نحو : إن قام زيد . . قام عمرو .

وقوله : (واعلم : أن صور تأليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف : (وأقل ما يتألف من اسمين . . .) إلخ ؛ لأن قوله : (وأقل ما يتألف) مؤذن بأنه قد يتألف من أكثر مما ذكر .

وبقي عليه - أي . من الشارح - سابعة ؛ وهي : تألفه من اسم وجملة ؛ كزيد يقوم أبوه ، وثامنة ؛ وهي من صور الأقل ، وهي : تألفه من حرف واسم نحو : ألا ماء ؛ لأن (ألا) التي للتمني لا خبر لها لا لفظاً ولا تقديرأ ، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه ؛ وهو : أتمنى ماء .

والإتيان بالتاء في العدد ؛ يعني في قوله : (ستة) نظراً إلى إضافة المعدود إلى المميز الذي هو الكلام ، والقاعدة : أن المميز الذي أضيف إليه المعدود يجوز معه الإتيان بالتاء وتركه ؛ كما صرح به المرادي . انتهى من « يس على التصريح » .

وقوله : (جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه) ما ذكره تبعاً للمصنف في « شرح القطر » من أن الكلام في الجملة القسمية والجملة الشرطية هو مجموع القسم والجواب ؛ أو مجموع الشرط والجزاء . . . خلاف ما صرح به الشيخ الرضي ؛ فإنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته ، وأخرج بذلك الإسناد الذي في الجملة القسمية ؛ لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذي في الشرطية ؛ لأنها قيد في الجزاء .

قال : (فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان ، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية) ، لكن قال السيد : (جواب القسم كلام بلا نزاع ، وأما جواب الشرط . . ففيه بحث) ، والحق أن (الكلام) : هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده ؛ لأن الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء ، يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك : (إن ضربتني . . ضربتك) فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلاً ، ويكون هذا الكلام صادقاً ، ولو كان الحكم المقصود الجزاء . . لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية . انتهى منه .

[ص] : وأقل ما يتألف من اسمين نحو : زيد قائم ، أو من فعل واسم نحو :
قام زيد ،

[التممة] : ثم تم المؤلف كلام ابن أجروم بفوائد مهمة فقال :

(وأقل ما يتألف) الكلام خبراً كان أو إنشاءً ، (وما) فيه مصدرية ، و (من)
ابتدائية ؛ أي : وأقل تألف الكلام ناشئ (من اسمين) أو كائن منهما ، وبقي للأقل
صورة قدمناها .

قال في « شرح القطر » : (وما صرحت به من أن ذلك أقل ما يتألف منه
الكلام .. هو مراد النحويين ، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو
فعل واسم) انتهى ، يعني بذلك البعض ابن الحاجب ؛ أي : ناشئ من اسمين
حقيقة ؛ كهيئات العقيق ، أو حكماً (نحو : زيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه
المستتر في حكم الاسم المقدّر بدليل : أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية
والجمع ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه ، فسقط ما قيل : (إن زيدا قائم)
ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . انتهى من « التوضيح » .

وإنما قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئيه التقديم ، وإنما قدم الفعل على
الاسم في تأليف الاسم والفعل لأن المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل ؛ لأن الفعل
عامل فيه ، وحق العامل أن يقدم على معموله . انتهى من « يس على التصريح » .

(أو من فعل واسم نحو : قام زيد) ونعم العبد ، ويا زيد ، وإنما زدت في
التمثيل (نعم العبد) للرد على من يقول بأن (نعم) اسم أو حرف كما سيأتي ،
وإنما زدت (يا زيد) أيضاً لأنه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور ؛ لأن حرف
النداء نائب عن الفعل ، بدليل أن الكلام لا بد فيه من مسند ومسند إليه ، والحرف
لا يصلح لذلك ، والأصل : أدعو زيدا . انتهى من « يس على التصريح » .

و (الكلمة) :

وفهم من كلامه أن الكلام لا يتركب من حرفين نحو : ليثما ، ولا من حرف واسم نحو : لرجل ، ولا من اسمين لا إسناد بينهما ؛ كغلام زيد ، ولا من فعل وحرف نحو : قلما ، أصله : (قل) وهو فعل ماض ، فاتصلت به (ما) الحرفية الكافة ، فصار يستعمل بمعنى النفي ، وكفته (ما) عن العمل في الفاعل ، فهو فعل لا فاعل له ، ومثله : طالما وكثرما وقصرما . انتهى من « العطار » .

ولا من اسم وحرف نحو : ذاك .

(والكلمة) التي هي مفرد الكلم فيها ثلاث لغات :

أحداها : كسر الكاف وسكون اللام ، كسدر وسدر .

وثانيها : كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على وزن نبقة ونبق .

وثالثها : كلمة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن تمر وتمر .

وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن فعل نحو : كبد وكتف ، فإن كان وسطه حرفاً حلقياً جاز فيه لغة رابعة ؛ وهي : اتباع فائه لعينه في الكسر اسماً كان نحو : فخذ ، أو فعلاً نحو : شهد . انتهى من « فتح رب البرية » ، وهذه اللغة لا غرابة فيها ، ألا ترى قراءة ﴿ الحمد لله ﴾ بكسر الدال إتباعاً للام (لله) ؟ انتهى من « حاشية الشذور » .

وهي - أي : الكلمة - تطلق لغة على الجمل المفيدة نحو : قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ مَرْفُؤُهَا بُلْغَتُهَا ﴾ إشارة إلى قول القائل : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۚ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد » بن ربيعة العامري الصحابي رضي الله تعالى عنه ، توفي في خلافة عثمان عن مئة وأربعين سنة :

قول مفرد ، وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
وقيل : بل هي هذا البيت :

الحمد لله إذ لم يأتني أجلي حتى اكتسيت من الإسلام سربالا
واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله : (قول مفرد) وضع لمعنى ، والمراد
بالقول : اللفظ الدال على معنى ؛ كرجل وفرس ، وهو مصدر بمعنى اسم
المفعول ؛ كلفظ بمعنى ملفوظ ؛ أي : صوت اشتمل على بعض الحروف
الهجائية ، فخرج به الدوال ؛ كالخط والإشارة مثلاً ؛ فإنه وإن دل على معنى لكنه
ليس بقول .

والمراد بالمفرد : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ؛ كما مثلنا من قولنا : رجل
وفرس ، ألا ترى أن أجزاء كل منهما وهي حروفه الثلاثة إذا انفرد شيء منها . .
لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته ؟ ! بخلاف قولنا : غلام زيد ؛ فإنه مركب ؛
لأن كلاً من جزأيه وهما (غلام) و (زيد) دال على جزء المعنى الذي دلت عليه
جملة (غلام زيد) .

وخرج بقولنا : (وضع لمعنى) : المهمل نحو : ديز مقلوب (زيد) فإنه وإن
كان لفظاً مفرداً لكنه لا يدل على معنى ، فلا يسمى قولاً ، فلا تطلق الكلمة على
الجمل المركبة إلا مجازاً مرسلاً ؛ من إطلاق اسم الجزء على الكل ؛ كما في قوله
تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ الآية ، وفي قوله صلى الله عليه وسلم : « أصدق
كلمة . . . » كما مر آنفاً في المعنى اللغوي للكلمة .

وكما ذكر المصنف تعريف الكلمة : ذكر أنها تنقسم إلى الاسم والفعل والحرف
فقال : (وهي) أي : الكلمة المصطلح عليها عند النحاة التي ذكرنا تعريفها (اسم
وفعل وحرف جاء لمعنى) ، فإن قلت : ما الدليل على انحصارها في هذه

الثلاثة . . قلت : له دليلان : نقلي وعقلي ، فالنقلي : قول علي رضي الله تعالى عنه لأبي الأسود الدؤلي : (الكلام اسم وفعل وحرف) ، والعقلي : أن تقول : الكلمة إن دلت على معنى يظهر في غيرها . . فهي حرف ، وإن دلت على معنى في نفسها : فإن تعرضت بنيتها للزمان . . ففعل ، وإلا . . فاسم . انتهى من « الفاسي » .

قال ابن الخباز : (ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات) انتهى من « شرح الشذور » ، أي : والكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة بالإجماع والاستقراء ، وإذا وردت القسمة في كلامهم . . يسئل عن ثلاثة أشياء : عن المَقْسَم : وهو المحل الذي وردت عليه القسمة ، وهو هنا الكلمة ، والقِسْم : وهو هنا واحد من الاسم والفعل والحرف ؛ لأنه قسم منها ، والقسيم : وهو واحد من الثلاثة ، لأنه قسيم لأخويه ، ففَرَّقَ بين المَقْسَم والقِسْم والقسيم ؛ إذ المقسم : هو المحل الذي وردت عليه القسمة ، والقسم : هو ما كان مندرجاً تحت الشيء وأخص منه ، والقسيم : ما كان مبايناً للشيء وماندرجاً معه تحت أصل كلي . فإذا قسمت الحيوان إلى إنسان وحصار وفرس مثلاً . . كان الحيوان مَقْسَماً ، وكل من هذه الثلاثة قسماً منه ، وكل واحد منها قسيماً للآخرين .

وإذا سئلت : كم أقسام التقسيم . . قلت : هو قسمان :

أحدهما : تقسيم الكلي إلى جزئياته ، وعلامته : صحة صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ؛ كتقسيم الكلمة إلى هذه الأقسام الثلاثة ، فيصح أن يقال : الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، وتقسيم الإعراب إلى الرفع والنصب والجر والسكون ، فيصح أن يقال : الرفع إعراب ، والنصب إعراب مثلاً .

وثانيهما : تقسيم الكل إلى أجزائه ، وعلامته : عدم صحة صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ؛ كتقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة ، فلا يصح أن يقال : الحرف كلام ، والفعل كلام وإن صح أن يقال : الاسم كلام ، وتقسيم الحبر المركب من الزاج والعفص والعلك إلى هذه الثلاثة ، فلا يصح إطلاق اسم الحبر على كل واحد من الثلاثة إلا إذا اجتمعت ، فلا يصح أن يقال : الزاج حبر ، والعفص حبر ، والعلك حبر .

وقيد الحرف بقوله : (جاء لمعنى) احترازاً عن حروف المباني ؛ لأنها لا دخل لها في أقسام الكلمة ؛ لأن الحروف عندهم قسمان :

حروف المعاني ؛ وهي التي لها معنى من المعاني ، ولها دخل في أقسام الكلمة أو الكلام ؛ كحروف الجر والجوازم والنواصب مثلاً .

وحروف المباني ؛ وهي التي ليس لها معنى من المعاني ، ولا دخل لها في أقسام الكلام أو الكلمة ، وتبنى - أي : تتركب - منها الكلمة ؛ كزاي زيد ويائه وداله ، وتسمى أيضاً حروف التهجي وهي : أ ، ب ، ت ، ث ، ج ... إلى آخرها ، وإنما قلنا : أ ، ب ، ت ، ث ، ولم نقل : ألف ، باء ، تاء ، ثاء ... إلى آخرها لأن تلك حروف التهجي الحقيقية ، بخلاف هذه ؛ فإنها أسماء لتلك ، ولهذا : لما سأل الخليل أصحابه فقال : (كيف تنطقون الجيم من جعفر ؟) فقالوا : جيم ، قال : (إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه) ، والجواب (ج) لأنه المسمى لكن يجب زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال : (جه) انتهى من " فتح الرب " .

إعراب المتن

(وأقل ما يتألف) الواو : استثنائية (أقل) : مبتدأ مرفوع (ما) : مصدرية مبنية (يتألف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هو) يعود على الكلام ، والجملة الفعلية من الفعل ونائب فاعله صلة لما المصدرية (ما) مع صلتها : في تأويل مصدر مجرور بإضافة المبتدأ إليه تقديره : وأقل تألفه ؛ أي : أقل تأليف الكلام (من اسمين) : جار ومجرور وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً تقديره : وأقل تأليفه حاصل من اسمين ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استثنافاً بيانياً أو نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(نحو زيد قائم) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (زيد قائم) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ميم قائم .

(أو من فعل واسم) : (أو) : حرف عطف ، وتنويع (من فعل) : جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (واسم) : معطوف على فعل مجرور به (من) ، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (من اسمين) على كونه خبراً لمبتدأ تقديره : كائن أو حاصل من فعل واسم .

(نحو قام زيد) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ؛ أي : مثال تركيبه من فعل واسم نحو قام زيد ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً

بيانياً (نحو) : مضاف (قام زيد) : مضاف إليه محكي .

(والكلمة) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، (قول) : خبر مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافية نحويّاً .

فإن قلت : لم تحصل المطابقة في هذه الجملة بين الخبر والمبتدأ في التانيث مع وجوبها . قلت : القول مصدر يصح الإخبار به عن المؤنث كما تقول : هذه المرأة ثقة عدل (مفرد) : صفة لـ (قول) مرفوع بالضم ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم مفعول من أفرد الرباعي ، (وهي) : الواو استئنافية (هي) : مبتدأ في محل الرفع مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، (اسم) : خبر المبتدأ مرفوع ، (وفعل وحرف) : معطوفان عليه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافية بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على الحرف ؛ أي : وضع (لمعنى) : (اللام) : حرف جر مبني على الكسر ، (معنى) : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور متعلق بـ (جاء) لأنه فعل ماض ، وجملة (جاء) من الفعل والفاعل في محل الرفع صفة لحرف ؛ لوقوعها بعد نكرة تقديره : وحرف جاء لمعنى أصله جَائِي لمعنى ؛ استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء ؛ لبقاء دالها فصار : حرف جاء لمعنى .

والله سبحانه وتعالى أعلم

[ش] : (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة ؛ كهذا زيد ، أو حكماً (نحو : زيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ، ولهذا لا يبرز في التثنية والجمع ، (ومن فعل واسم نحو : قام زيد) وإنما لم يتألف من فعلين أو حرفين ، أو حرف واسم

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وأقل ما يتألف) ويتركب منه (الكلام من اسمين) فـ (من) زائدة في الخبر ، و (ما) موصولة على هذا المعنى والتقدير : وأقل اللفظ المؤلف الذي يتركب منه الكلام النحوي اسمان (حقيقة) كان ذلك ؛ أي : كونه اسمين (ك) قولك (هذا زيد ، أو حكماً نحو : زيد قائم ، فإن الوصف مع مرفوعه المستتر) فيه (في حكم الاسم المفرد ، ولهذا) أي : ولأجل كونه في حكم المفرد إن الضمير المستتر فيه (لا يبرز) أي : لا يجعل ضميراً بارزاً (في التثنية) فلا يقال : أقانمان الزيدان ، (و) لا في (الجمع) فلا يقال : أقانمون الزيدون ، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه ، فسقط ما قيل : (إن زيدا قائم) ثلاثة أسماء لا اسمان فقط . انتهى « تصريح » .

وقوله : (ولهذا...) إلخ ، تعليل لقوله : (أو حكماً) انتهى من « يس على التصريح » .

ومعنى كلام المصنف : أي : وأقل ما يتحقق من الكلام ويوجد من اسمين ، أو من فعل واسم ، وإلا... فقد يوجد ويتألف من فعل واسمين نحو : كان زيد قائماً ، ونحوه من سائر السنة التي ذكرها الشارح .

(و) يتألف أيضاً (من فعل واسم نحو : قام زيد ، وإنما لم يتألف) الكلام (من فعلين) نحو : قام قام (أو حرفين) نحو : ليتما (أو حرف واسم) نحو : لرجل

أو حرف وفعل ؛ لأن الكلام لا بد فيه من التركيب ، والتركيب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع ، لكن لم يجيء منها إلا ما ذكره المؤلف ؛ لأن الكلام لا يتحقق بدون إسناد ، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه ؛ لكونه نسبة بينهما ، وهما لا يكونان

(أو حرف وفعل) نحو : قد قام (لأن الكلام) المصطلح عليه عند النحاة ؛ وهذا تعليل لسفي تألفه من ذلك المذكور (لا بد فيه) أي : في إفادته (من التركيب) المفيد بالوضع (والتركيب العقلي) أي : الذي يُصوره العقل ويحكم بصحته .
وقوله : (والتركيب ...) إلخ مبتدأ .

وقوله : (من الاسم والفعل والحرف) حال من المبتدأ ؛ أي : حالة كونه مركباً منها ، أو صفة ثانية للمبتدأ ؛ أي . والتركيب العقلي المؤلف من الاسم والفعل والحرف ، وقوله : (لا يريد) خبر المبتدأ ؛ أي : التركيب العقلي المؤلف من الأنواع الثلاثة لا يزيد (على ستة أنواع) أي : لا يزيد على ست صور التي ذكرناها آنفاً .

وقوله : (لكن) استدراك على قوله : (لا يزيد على ستة أنواع) لرفع توهم أنهم ذكروا هذه الستة في هذا المقام ؛ أي : لكن (لم يجيء منها) أي : من تلك الأنواع الستة ؛ أي : لم يذكروا منها في هذا المقام (إلا ما ذكره المؤلف) أي : صاحب « المتممة » من المثالين ، وإنما قلنا : لم يجيء منها إلا ما ذكره المؤلف (لأن الكلام) النحوي (لا يتحقق) أي : لا تحصل حقيقته (بدون إسناد) والإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه ، (والإسناد) المذكور (يقتضي) أي : يستلزم (مسنداً) أي : منسوباً (ومسنداً إليه) أي : منسوباً إليه (لكونه) أي : لكون الإسناد (نسبة) أي : ارتباطاً واقعاً (بينهما) أي : بين المسند والمسند إليه ، (وهما) أي : المسند والمسند إليه (لا يكونان) أي :

إلا اسمين أو اسماً وفعلاً ، وأما المنادى مع حرف النداء ؛ کیا زيد . فلقيامه مقام الفعل لغرض الإنشاء ؛ إذ تقديره : أنادي زيداً .

(والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما ، (قول) أي : لفظ موضوع لمعنى ، والمراد به هنا :

لا يوجدان (إلا) في لفظ مركب من (اسمين) كزيد قائم (أو) إلا في مركب كان (اسماً وفعلاً) كقام زيد .

(وأما) الاعتراض الوارد على قولنا : (ولا يتركب الكلام من اسم وحرف) بأنه يتركب الكلام من اسم وحرف كما في (المنادى مع حرف النداء ؛ کیا زيد . ف) يجاب عنه : بأنه تركب منهما (لقيامه) أي : لقيام حرف النداء (مقام الفعل لغرض) إفادة (الإنشاء) وما بعده فضلة ، وإنما قلنا : (لقيامه مقام الفعل) (إذ تقديره) أي : لأن أصله ؛ أي : أصل (يا زيد) : (أنادي زيداً) أو أدعو زيداً ، فهو ؛ أي : فقولهم : يا زيد في أصله مؤلف ؛ أي : مركب من فعل وهو (أدعو) واسم وهو الضمير المستتر في (أدعو) لأن ياء نائبة عن (أدعو) لغرض ، وما بعدها فضلة ؛ لأنه مفعول به . انتهى « خصري » ، وقيل : مؤلف من فعل واسمين ؛ لأن تقديره : أنادي زيداً كما في « الأهدل » .

قوله : (والكلمة بفتح الكاف وكسر اللام) بوزن نبقة (أفصح) أي : أكثر فصاحة (من فتحها) أي : من فتح الكاف مع إسكان اللام بوزن تمرة ، (أو كسرها) أي : كسر اللام (مع إسكان اللام) بوزن سدره ، وقوله : (فيهما) أي : في فتح الكاف وكسرها (قول) أي : مقول من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول (أي : لفظ) خرج به الدوال الخمسة ، (موضوع) بوضع عربي (لـ) إفادة (معنى) وضعت له ، خرج به المهمل كدیز ، (والمراد به) أي : بالقول (هنا)

اسم المفعول ؛ أي : مقول حقيقة ؛ كزيد ، أو حكماً ؛ كالضمير المستتر ، فإنه من حيث وقوعه محكوماً عليه ومؤكداً ومعطوفاً عليه . . في حكم الملفوظات الحقيقية ؛ كـ ﴿ أَتَىكَ أَتَىكَ وَرَوَّجَكَ ﴾ .

(مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ؛ كرجل ، فإن كلاً من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة إذا أفرد . . لا يدل على شيء مما دلت عليه الجملة ، بخلاف (غلام زيد) فإنه

أي : في كلام المصنف مصدر بمعنى (اسم المفعول ؛ أي : مقول حقيقة ؛ كزيد ، أو حكماً ؛ كالضمير المستتر) في فعل أمر المخاطب مثلاً (فإنه) أي : فإن الضمير المستتر (من حيث وقوعه محكوماً عليه) بالفعل (و) من حيث كونه (مؤكداً) بالضمير المنفصل ليصح العطف عليه ، وهو بفتح الكاف المشددة (و) من حيث كونه (معطوفاً عليه) الاسم ظاهر (. . في حكم الملفوظات الحقيقية) لا المقدرة ، وذلك (كـ) الضمير المستتر في (اسكن) من قوله تعالى : ﴿ أَتَىكَ أَتَىكَ وَرَوَّجَكَ أَتَىكَ ﴾ (ألا ترى أن في (اسكن) ضمير مستتر وجوباً لا يظهر ، فهو محكوم عليه بـ (اسكن) ومؤكد بالضمير المنفصل وهو (أنت) وعطف عليه لفظ (وزوجك) على الفاعلية لـ (اسكن) .

(مفرد) فصل أخرج به المركبات بأنواعها (وهو) أي : المفرد ؛ يعني : ضابطه هنا : (ما) أي : لفظ (لا يدل جزؤه) أي : بعض حروفه (على جزء معناه) أي : على بعض معناه الموضوع له ، وذلك (كرجل) و فرس (فإن كلاً من أجزائه التي هي ذوات حروفه الثلاثة) أي : مسمى حروفه الثلاثة وهي : ر ، ج ، ل ، احترز بالذوات عن أسماء حروفه وهي : الراء ، والجيم ، واللام (إذا أفرد) كل منهما عن الآخر (. . لا يدل على شيء مما دلت عليه الجملة) أي : المجموع الذي جمعت فيه تلك الحروف وهو لفظ (رجل) ، (بخلاف « غلام زيد » فإنه

مركب ؛ لأن كلاً من جزأيه دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة (غلام زيد) .

ولما كانت الكلمة جنساً تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها . . أشار إلى بيان ذلك بقوله : (وهي اسم وفعل وحرف) أي : الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة انقسام الكلي إلى جزئياته ،

مركب (من كلمتين ، و (المركب) : ما يدل جزؤه على جزء معناه ضد المفرد ؛ (لأن كلاً من جزأيه) الذين هما غلام وزيد (دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة « غلام زيد ») فإن غلاماً دل على ذات المنسوب ، وزيد دل على ذات المنسوب إليه .

واعترض على هذا التعريف ؛ فإن فيه خلط اصطلاح باصطلاح آخر ، فإن ما ذكره هنا اصطلاح المناطق ، وأما اصطلاح النحاة الذي الكلام فيه . . فهو : أن (المفرد) عندهم في باب الكلام وباب العلم : ما تلفظ به مرة واحدة ؛ كزيد ، والمركب ما تلفظ به مرتين فأكثر ؛ كغلام زيد ، وعلى الأول : فعبد الله علماً من قبيل المفرد ، بخلافه على الثاني ، ذكره البيجوري في « فتح رب البرية » .

(ولما كانت الكلمة جنساً تحتها) أي : تحت معناها (حقائق مختلفة) أي : أمور مختلفة الحقائق والماهية (هي) أي : تلك الحقائق (أنواعها) أي : أنواع الكلمة ، و (الجنس) عند المناطق : كلي مقول على كثيرين مختلفي الحقائق ، و (النوع) : كلي مقول على كثيرين متفقي الحقائق ، الجنس كالحيوان ، والنوع كالإنسان والفرس (. . أشار) المصنف (إلى بيان ذلك) أي : إلى بيان تلك الأنواع التي تحتها (بقوله : وهي) أي : الكلمة (اسم وفعل وحرف) وقوله : (أي : الكلمة) تفسير لضمير هي في المتن ؛ أي : إن الكلمة (منقسمة إلى هذه الثلاثة) الأنواع المذكورة في المتن ، وقوله : (انقسام الكلي إلى جزئياته) مفعول مطلق

فيصح إطلاق المقسوم على كل من أقسامه ، وبهذا اندفع ما قيل من أن العطف
بواو الجمع يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ، ووجه انحصارها في الثلاثة
عقلاً على ما قيل : إن الكلمة موضوعة لمعنى ؛ كما مر ، فتكون دالة لا محالة ؛
لكون الوضع من أسباب الدلالة ، وحيث :

منصوب بـ (منقسمة) وعلامته : صحة صدق اسم المقسوم على كل واحد من
أقسامه ؛ كما قال الشارح : (فيصح إطلاق المقسوم) الذي هو الكلمة (على كل)
واحد (من أقسامه) فالكلمة هي المقسم ، وكل من الاسم والفعل والحرف قسم
منها ، وكل من الثلاثة قسيم لأخويه ، مثلاً : إذا قسمت الحيوان إلى إنسان وحمار
وفرس مثلاً . . . كان الحيوان مقسماً ، وكل من هذه الثلاثة قسماً منه ، وكل منها
قسماً للآخرين كما مر في « التتمة » .

(وبهذا) أي : وبقولنا : (إن الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة انقسام الكلي
إلى جزئياته) (اندفع ما قيل من أن العطف) أي : عطف بعض هذه الثلاثة بعضها
على بعض (بواو الجمع) أي : بواو تدل على الجمع بين المتعاطفين (يقتضي)
أي : يستلزم (أن تكون الكلمة مجموع) هذه (الثلاثة) الاسم والفعل والحرف ،
(ووجه انحصارها) أي : ودليل انحصار الكلمة (في) هذه (الثلاثة عقلاً) أي :
من جهة العقل (على ما قيل) في بيان علة انحصارها فيها ، قوله : (ووجه
انحصارها) مبتدأ خبره جملة أن في قوله : (إن الكلمة موضوعة لمعنى كما مر) في
قولنا عند قول المصنف : قول ؛ أي : لفظ موضوع لمعنى (فتكون) الكلمة
(دالة) على معنى (لا محالة) أي : لا شك موجود في دلالتها على معنى ، وإنما
قلنا : لا محالة في ذلك (لكون الوضع) أي : وضع العرب الكلمة (من أسباب
الدلالة) أي : من أسباب دلالتها على المعنى ، ودليلها : أن العرب لا تكاد تضع
شيئاً بلا فائدة ، (وحيث) أي : حين إذ قلنا : لا شك في دلالتها على معنى

فإما أن تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أو لا ، الأول : الحرف ، والثاني :
إما أن يدل على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الأول : الفعل ، والثاني :

(فإما أن تدل) الكلمة (على معنى غير مستقل) أي : غير مختص بها
(بالمفهومية) منها (أو لا) تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية منها .

(الأول :) وهو الذي دل على معنى غير مستقل بالمفهومية منها (الحرف) لأنه
يدل على معنى في غيرها ، واعترض هذا بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب
والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط ؛ لأن كلاً منها دال على
معنى في غيره ، وأجاب الرضي : بأن الموصول والضمير معناهما شيء مبهم ، وهو
مستقل في نفسه ، وإنما يحتاج للصلة والمرجع لكشف إبهامهما ، لا لدلالتهما
عليه ، والكاف الاسمية معناها : المثل ، وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها
المشابهة الحاصلة في الغير ، وكذا كم الخبرية معناها : شيء كثير ، لا الكثرة التي
هي معنى رب ، وأما اسم الاستفهام والشرط . فكل منهما يدل على معنى في نفسه
وعلى معنى في غيره نحو : أيهم ضرب ، وإيهم تضرب أضرب ، فإن معنى
الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء ،
و (أي) في الموضعين دالة على ذات ، وهي معنى مستقل ، فسلم الحد . انتهى
« نكت » انتهى من « الخصري » .

(والثاني) وهو الذي يدل على معنى مستقل بالمفهومية منه (إما أن يدل على
اقتران معناه) وفي بعض النسخ : (على اقتران معناها) والتأنيث حينئذ بالنظر إلى
كونه بمعنى الكلمة (بأحد الأزمنة الثلاثة) وضعاً (أو لا) يدل على الاقتران
المذكور .

(الأول :) أي : الذي يدل على الاقتران المذكور وضعاً (الفعل ، والثاني :)

الاسم

أي : الذي لا يدل على الاقتران المذكور وضعاً (الاسم) فخرج بعدم اقترانه بالزمن : الفعل ، لا نحو : أمس والآن ؛ فإن مدلوله نفس الزمان ، لا أنه مقترن به ، والمراد : غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً لا بمطلق زمن ؛ لثلا يخرج نحو : الصبح ؛ وهو : الشرب أول النهار ، والغبوق ؛ وهو : الشرب آخره ، والليل ؛ وهو : الشرب وسطه ؛ فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ، ولا يعلم أهو ماض أم غيره ، أما الفعل . . فيقترن وضعاً بأحد الأزمنة الثلاثة على التعيين ، وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر ؛ لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ، ووضع للآخر بوضع ثان ، فلذا يحصل فيه اللبس .

ودخل بقولنا : (وضعاً) الوصف كاسمي الفاعل والمفعول ؛ فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه ، بل بطريق اللزوم من حيث إن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ، ولا يكون حاصلاً حقيقة إلا في حال إطلاقه ، وأما اسم الفعل . . فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ، ولا زمن فيه أصلاً ، وخرج به نحو : عسى وليس ونعم وفعل التعجب ؛ لاقترانها به وضعاً ، ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل ، لكن لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي . . تجردت عنه ، ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد ؛ لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية ، وأما وضعه الأصلي . . فقد انسلخ عنه ، فتدبر . انتهى « خضري » .

وأجمع النحويون على انحصار الكلمة في هذه الثلاثة الأنواع المذكورة لا رابع لها ، ولا التفات إلى من زاد رابعاً وهو أبو جعفر بن صابر ، وسماه خالفة ، وعنى بذلك اسم الفعل ؛ لأن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم ؛ كما ينادي عليه بذلك تسميته باسم الفعل كما قال بعضهم :

وقيد الحرف بقوله : (جاء لمعنى) لإخراج حرف التهجي فلا يكون كلمة ؛ لعدم دلالة على معنى ، وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج إليه .

وقد عدل المؤلف عن عبارة الأصل فجعل هذه الثلاثة أقساماً للكلمة لا للكلام ؛ إذ لا يصح جعلها أقساماً له لا من تقسيم الكل إلى جزئياته

وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلافاً له حظ من النظر

وإلى قول الفراء في (كلا) إنها ليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً ، إنما هو تردّد من أيها هي ؛ لتعارض الأدلة عنده لا أنها خارجة عنها ، والأصح : أنها حرف ، وتردّ للزجر إذا تقدمها ما يُزجر عنه نحو قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ وللجواب كإي إذا تلاها قسم نحو قوله تعالى : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾ وللإستفتاح كالأ إذا خلّت عن ذلك نحو : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا ﴾ انظر « المغني » وحواشيه . انتهى « خضري » .

(وقيد) المصنف رحمه الله تعالى (الحرف بقوله : جاء لمعنى) كما قيده الأصل بذلك (لإخراج حرف التهجي) وهو : أ ، ب ، ت ، ث ، ج . . . إلخ (فلا يكون) حرف التهجي (كلمة ؛ لعدم دلالة على معنى) من معاني الحروف المعنوية كالابتداء في (من) والانتها في (إلى) ، (وهذا القيد) يعني قوله : (جاء لمعنى) وقد سبق لك أن (القيد) : ما جيء به للإدخال أو للإخراج ، وهو هنا للإخراج ، (معلوم مما قبله) يعني قوله في حد الكلمة : (والكلمة قول مفرد وضع لمعنى) ، (فلا يحتاج إليه) أي : إلى هذا القيد لإخراج حرف التهجي .

(وقد عدل) أي : مال (المؤلف عن عبارة الأصل) أي : عن عبارة ابن أجروم القائل : وأقسام الكلام ثلاثة (فجعل هذه الثلاثة) الاسم والفعل والحرف (أقساماً للكلمة لا للكلام ؛ إذ لا يصح جعلها) أي : جعل هذه الثلاثة (أقساماً له) أي : للكلام (لا) بجعل التقسيم (من تقسيم الكل إلى جزئياته) وعلامته : صحة صدق

وهو ظاهر ، ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه ؛ لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه ؛ والكلام بخلاف ذلك ؛ لأن ماهيته توجد من الأسماء فقط ، ومنها ومن الأفعال
.....

اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه (وهو) أي : عدم صحة جعلها أقساماً بتقسيم الكل إلى جريئاته (ظاهر) لعدم صحة صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ؛ إذ لا يصح أن يقال : الفعل كلامٌ والحرف كلام ، (ولا) بجعل التقسيم (من تقسيم الكل إلى أجزائه) وعلامته : عدم صحة صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ، بل لا بد من اجتماعها كلها كما قال الشارح : (لتوقف صدق اسم المقسوم فيه) أي : في تقسيم الكل إلى أجزائه (على) اجتماع (جميع أجزائه) كما في (السكنجبن) وهو : ماركب من ماء وعسل وخل ؛ فإن (السكنجبن) ينعدم بانعدام الماء مثلاً .

(والكلام) النحوي ملتبس (بخلاف ذلك) المذكور من توقف صدق اسم المقسوم على اجتماع جميع أجزائه كما في (السكنجبن) وإنما قلنا : بخلاف ذلك (لأن ماهيته) أي : ماهية الكلام وحقيقته (توجد من الأسماء فقط) كما في قولك : زيد قائم (ومنها) أي : ومن الأسماء (ومن الأفعال) معاً ؛ كما في (قام زيد) .

وحاصل الاعتراض : أن يقال : إن أجزاء الشيء لا يوجد هو بدونها ، والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما قال الشارح ، فلا يصح تسمية هذه الأنواع الثلاثة أجزاء للكلام ؛ لأن الكلام يحصل ببعضها بدون اجتماع كلها ، وحاصل الجواب عنه : أن هذا الاعتراض لا يرد إلا إذا أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية ، وهي : ما ينعدم الكل بانعدام بعضه ؛ كالرأس بالنسبة إلى البدن ، والماء والعسل والخل بالنسبة إلى (السكنجبن) ولا نسلم ذلك ، بل المراد بالأجزاء هنا : الأجزاء

وقدم الاسم في الذكر لسموه على قسيميه ؛ لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه ،

العرفية ، وهي : ما لا ينعدم الكل بانعدام بعضه ؛ كالظفر والشعر بالنسبة إلى البدن .

والحاصل : أن المراد هنا : الأجزاء العرفية ؛ أي : التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة ، وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ، ألا ترى أنه يعد في العرف الظفر والشعر واليد والرجل أجزاءً لزيد مثلاً ، ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء ؟! فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاءً للكلام : أنه يتركب من جملةتها وهو يصدق بتركبه من كلها نحو : هل قام زيد ، ومن اثنتين منها نحو : ضرب زيد ، ومن واحد نحو : زيد قائم .

وتلخص من ذلك : أن هذا التقسيم - أي : تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة - من تقسيم الكل إلى أجزائه ؛ أي : أجزائه العرفية ؛ لوجود ضابطه ؛ وهو عدم صحة الأخبار بالمُقَسَّم عن كل واحد من أقسامه الثلاثة ، فلا يصح أن يقال : الاسم كلام . . . إلخ ؛ لما بينهما من المغايرة ؛ فإن الاسم يشترط فيه الإفراد ، والكلام يشترط فيه التركيب ، وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات . انتهى من « أبي النجا » .

(وقدم الاسم) على غيره (في الذكر لسموه) أي : لعلوه وشرفه (على قسيميه) أي : على مخالفيه الفعل والحرف ، و (القسيم) كما مر آنفاً : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي هو أعم منهما ؛ كالاسم مع الفعل والحرف .

وقوله : (لاستغنائه) علة للعلة ؛ أي : لاستغنائه الاسم (عنهما) أي : عن الفعل والحرف بكونه مسنداً ومسنداً إليه في نحو : زيد قائم : (واحتياجهما إليه)

ولأصالته في الإعراب ، وأتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام ، ولحلولة محل الاسم ، ودخول الإعراب في بعض أنواعه .

وإذا عرفت أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة . . (فالاسم)

أي : إلى الاسم بكونه مسنداً إليه للفعل في نحو : قد قام زيد ؛ (ولأصالته) أي : ولأصالة الاسم (في الإعراب) لتوارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب ؛ كالفعلية والمفعولية والإضافة ، (وأتبعه) أي : جعل الاسم في الذكر متبوعاً (بالفعل) لشرفه ؛ أي : لشرف الفعل على الحرف (لكونه) أي : لكون الفعل (يقع جزء الكلام) بكونه مسنداً في نحو : قام زيد ، (ولحلولة) أي : ولحلول الفعل (محل الاسم) في وقوعه صفة وحالاً وخبراً (و) لـ (دخول الإعراب في بعض أنواعه) وهو المضارع الخالي عن النونين لشبهه بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه ؛ كما في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

وأتى الشارح بالشرط المقدر وما عطف عليه في قوله : (وإذا عرفت أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف ، وأردت تمييز بعضها عن بعض) بالعلامات (لتظهر فائدة القسمة . . ف) أقول لك : (الاسم . .) إلخ ، إشارة إلى أن هذه الفاء فصيحة .

* * *

[ص] : فالاسم

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(فالاسم) والفاء فيه فاء الفصيحة ؛ لأنها تفصح عن شرط مقدر ، فهي رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر .

فصل ثالث

والفاء في كلامهم إحدى عشر نوعاً :

الأولى : الفصيحة ؛ وهي التي أفصحت عن شرط مقدر ودخلت على جوابه المذكور .

الثانية : التفرعية ؛ وهي التي كان ما قبلها علة لما بعدها .

والثالثة : تعليلية ؛ وهي التي كان ما بعدها علة لما قبلها .

والرابعة : التفصيلية ؛ وهي التي كان ما بعدها تفصيلاً لما قبلها .

والخامسة : الرابطة ؛ هي التي تربط ما بعدها لما قبلها .

والسادسة : السببية ؛ وهي التي كان ما قبلها سبباً لما بعدها .

والسابعة : فاء المعية ؛ وهي التي كان ما بعدها مقروناً بما قبلها .

والثامنة : الاستثنائية ؛ وهي التي دخلت على الجملة المستأنفة .

والتاسعة : العاطفة ؛ وهي التي تعطف ما بعدها على ما قبلها .

والعاشرة : الفجائية ؛ وهي التي تدخل على (إذا) الفجائية .

الحادية عشرة : الزائدة ؛ وهي التي دخولها كخروجها .

و (أل) في (الاسم) للعهد الذكري ، وهي التي عهد مصحوبها ذكراً في قوله :

يعرف بالإسناد إليه ،

اسم ؛ والمراد بالاسم : أفراد ، والمراد : بعضها لا كلها ؛ إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها ؛ كنزال ودراك ، وليس المراد حقيقته وماهيته ؛ لصدقها بفرد واحد . انتهى من « أبي النجاة » .

واعلم : أن الاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة ، فحده لغة : ما دل على مسماه ، واصطلاحاً : كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعاً ؛ وحكمه : الإعراب ، وما جاء منه مبنياً . فعلى خلاف الأصل ، واشتقاقه : من السمو ؛ وهو العلو ، أو من السمة ؛ وهي العلامة ، وعلاماته : كثيرة ، أوصلها بعضهم إلى خمسين ، لكن المصنف اقتصر منها على خمسة . انتهى من « فتح رب البرية » .

والمعنى : إذا عرفت أن أقسام الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ، وأردت بيان علامات كل من الأقسام الثلاثة . فأقول : الاسم الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة (يعرف) أي : يميز عن قسيميه الفعل والحرف بأحد خمس علامات مذكورة ههنا ، وإنما فسرنا كذلك جرياً على القاعدة المشهورة عند البلغاء ؛ وهي : أن الكلمة معرفة كانت أو نكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأولى ، وإن أعيدت نكرة . . فهي غير الأولى كما ذكره السيوطي في « عقود الجمان » حيث قال :

ثم من القواعد المشتهرة إذا أتت نكرة مكررة
تغايرت وإن يعرف ثاني توافقاً كذا المعرفان

(بالإسناد إليه) أي : بإسناد غيره إليه ، اسماً كان ذلك الغير أو فعلاً أو جملة نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، وأنا أقوم ؛ أي : يعرف الاسم بكونه مسنداً إليه ؛ لأنه هو الذي يكون علامة له لا بكونه مسنداً ؛ لأن الفعل يشترك فيه ، قال ابن هشام :

(وهو أنفع علامات الاسم ؛ لأنه دل على اسمية ، نحو : الضمائر ؛ كتاء ضربت ، وما الاستفهامية في نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ، والموصولة في نحو : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَحَرٍ ﴾ إن قدر العائد ؛ أي : صنعوه ، وإلا . . فهي حرف مصدري ؛ أي : إن صنعهم ، وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير إليها ، وليست (إنما) أداة حصر ؛ لأنه كان يجب نصب (كيد) بـ (صنعوا) مع أنه خبر إن) .

فإن قلت : قد ورد الإسناد إلى الفعل في نحو : تسمع بالمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تراه ، وقوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْآبَاقَ ﴾ وقولهم : زعموا مطية الكذب ، وإلى الحرف في نحو : مِنْ : حرف جر . . أجيب : بأن الإسناد في الأخيرين لقصد اللفظ ، وهو اسم قطعاً ؛ فإن الكلمة إذا أريد لفظها . . كانت اسماً له ، ومدلولها اللفظ الواقع في التراكيب ، فإذا قيل : ضرب فعل ماض ، فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب ، وإلا . . ما لنا في كونه اسماً مسنداً إليه ، بل على مدلوله الواقع في نحو : ضرب زيد ، وكذا : مِنْ حرف جر ، وأما نحو : ضرب ثلاثي . . فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه ، أو على مدلوله الذي في (ضرب عمرو) مثلاً .

والمشهور تسمية هذا الإسناد لفظياً ؛ لأن الحكم فيه على اللفظ ، لكن يصح تسميته معنوياً أيضاً ، لأن المحكوم عليه مدلول اللفظ ، وأما (تسمع) و (يريكم) . . فمَسْبُوكَان بمصدر ، مع أنَّ محذوفة ، وقد روي : أن (تسمع) على الأصل ، وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسي ، وقيل : سماعي ، وأما مع نَصْبِهِ بإضمارها كما روي به (تسمع) . . فشاذٌ لعدم مقتضى الإضمار . انتهى من « الخصري » .

فإن قلت : لم أطبقوا على تأويل تسمع ونحوه بمصدر بتقدير أن مع صدوره عن

وبالخفض ،

يوثق بعربيته ، وهلاً قالوا : إنه فعل وقع مبتدأ . قلت : لإجماعهم على أن الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون إلا مسنداً أبداً ، فجعله مسنداً إليه خرق لإجماعهم . انتهى منه .

وأما (يوم يقع) . . فمن موضع سبك الجملة بلا سابق ؛ لإضافة اسم الزمان إليها ، ومنها : باب التسوية ؛ تدبر . انتهى منه .

وإنما اختص الإسناد بالاسم ولم يكن علامة للفعل لأن مدلول الفعل الحدث ، والحدث لا يكون محكوماً عليه ، بل يكون محكوماً به على الغير ، فلذلك لا يقع الفعل مسنداً إليه ، وإنما قُدم الإسنادُ إليه على غيره من سائر علامات الاسم لأنه أقوى علامات الاسم ، وبه تعرف اسمية تاء الفاعل ، واسمية (ما) الموصولة في قوله : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سِحْرٌ ﴾ كما مر آنفاً .

(و) يعرف الاسم أيضاً (بالخفض) ، (الخفض) عبارة كوفية و (الجر) عبارة بصرية ، واعترض : بأن عبارة النحويين جميعهم الجر ، ولم يعبر بالخفض إلا الزجاج والجزولي وتبعهما ابن آجروم . انتهى « فاسي » ، والخفض خاص بالأسماء ، وهو مقابل الجزم في الأفعال ، وإنما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة في الاسم لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجر إلا هو .

فإن قيل : كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الإخبار عنه لا بخصوص الخفض . . فالجواب : أن الإخبار عنه علامة خفية ؛ إذ الإخبار عنه لا يدركه المبتدي ، بخلاف الحفظ . انتهى من « أبي النجا » ، سواء كان الجر بالحرف ؛ كمررت بزيد ، أو بالإضافة ؛ كغلام زيد ، أو بالتبعية ؛ كمررت بزيد العاقل ، وقد اجتمعت هذه

وبالتنوين ،
.....

الثلاثة في البسملة ، أو بالمجاورة ؛ كقول امرئ القيس :

كان أبناءً في أفانين ودقٍ كبيرُ أناس في بجاد مزمل

بخفض (مزمل) وهو نعت (كبير) المرفوع على أنه خبر (كان) التي للتشبيه العاملة عمل إن ، واسمها أبناءً بالتنوين على رأي ، وهو اسم جبل ، لكن لما جاور مزمل المخفوض الذي هو بجادُ اسمُ كساء . . انخفض ، أو بالتوهم ؛ كقول زهير :

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان آتياً

فعطف (سابق) بالجر على (مدرك) المنصوب على أنه خبر ليس ؛ لتوهم دخول حرف الجر على (مدرك) لكونه خبر ليس .

و (الخفض) لغة : التذلل والانخفاض ، واصطلاحاً : على القول بأن الإعراب لفظي : نفس الكسرة وما ناب عنها من الفتحة والياء ، وعلى القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها .

(وبالتنوين) الواو فيه بمعنى (أو) التي لمنع الخلو ؛ يعني : أن الاسم لا يخلو عن أحدهما ، وقد يجتمعان لا بمعنى مع ؛ لأنها تُشعرُ باشتراط اجتماعهما . انتهى من « أبي النجا » .

وهو لغة : التصويت ، وهو إخراج الصوت ، ومنه قولهم : نوّن الطائرُ إذا صوّت ، واصطلاحاً : نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطأ ؛ استغناء عنها بالشكلة المكررة عند الضبط بالقلم ؛ كما في : رجلٍ وصهِ ومسلماتٍ وحينئذٍ وكلّ وجوارٍ ، وإنما يختص التنوين بالاسم حملاً له على الإضافة ؛ لأنه ضدها ؛ كما قال شاعرهم :

كأنني تنوين وأنت إضافة فحيثُ تراني لا تحلُ مكانيا

فكما أن الإضافة مختصة بالأسماء ، فهو مختص بالأسماء ، وأقسامه عشرة
جمعها بعضهم في بيتين فقال :

أقسام تنوينهم عشرٌ عليك بها فإن تقسيمها من خير ما حرزا
مكزٌ وعوض وقابل والمنكر زد رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

الأول : تنوين التمكين ؛ وهو الذي يلحق الاسم المتمكن في بابه ولم يشبه
الفعل فيمنع الصرف ، نكرة كان أو معرفة ؛ كزيد ورجل .

والثاني : تنوين العوض ؛ وهو في نفسه ثلاثة أقسام : عوض عن الجملة
المحذوفة ؛ وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً عن الجملة المحذوفة ؛ كيومئذٍ
وحينئذٍ ، وعوض عن الكلمة المحذوفة ؛ كتنوين كل وبعض ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ
كُلُّ يَمَلٍّ عَلَى شَاكِلَتَيْهِ ﴾ أي . كل إنسان ، وكل قائم بين يديه ؛ أي : كل إنسان ،
وجاء بعض ؛ أي : بعض القوم ، وعوض عن الحركة والحرف المحذوفين ؛ كما
في جوارٍ وغواش ، والأصل جوارٍ جمع جارية وهي السفينة على البحر ، استثقلت
الضمة أو الفتحة النائية عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة للاستثقال ، ثم حذفت
الياء للتخفيف ، فعوضوا عن الحركة والياء التنوين .

والثالث : تنوين المقابلة ؛ وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة نون
جمع المذكر السالم ؛ كمسلماتٍ وهنداتٍ .

والرابع : تنوين التنكير ؛ وهو الذي يلحق بعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها
ونكرتها ؛ كما في : (مررت بسيبويه) بالكسرة بلا تنوين إذا أردت الشيخ المشهور
في النحو ، وسيبويه بالتنوين إذا أردت أيَّ عالم كان ، وكما في (صه) إذا أردت
السكوت المعهود ، و (صه) إذا أردت أيَّ سكوتٍ كان .

وهذه الأربعة هي المقصودة هنا ؛ لأنها المختصة بالأسماء .
والخامس : تنوين الزيادة ؛ وهو الذي يلحق الأسماء الغير المنصرفة ، لمناسبة غيرها ؛ كقراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا ﴾ ، بتنوين (سلاسل) لمناسبة (أغلال) مع كونه على صيغة منتهى الجموع .

والسادس : تنوين الترتم ؛ وهو الذي يلحق القوافي المطلقة ، أي : التي آخرها ألف الإطلاق في (لغة تميم) وقيس بدلاً عن حرف المد ؛ كقول جرير :

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

والسابع : تنوين الحكاية ؛ وهو الذي يلحق لبعض الأمثلة الموزون بها ؛ كمضرب بوزن مفعال ، وضاربة بوزن فاعلة ، فمفعال وفاعلة ممنوعان من الصرف لعلمية الجنس والتأنيث ، فحقهما ألا ينونا ، وإنما نونا لمجرد حكاية موزونهما .

والثامن : تنوين الاضطراب ؛ وهو الذي يلحق المنادى لضرورة الشعر كقوله :
سلام الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطر السلامُ

والتاسع : تنوين الغلو ؛ وهو الذي يلحق القوافي المقيدة ؛ أي : التي آخرها حرف صحيح كقوله :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق مشبه الأعلام لماع الخفقُ

(وقاتم الأعماق) أي : رب مكان مظلم النواحي (خاوي المخترق) أي : خال الطريق (مشبه الأعلام) أي : مختلط العلامات (لماع الخفق) أي : شديد لمعان البرق .

والعاشر : تنوين المهموز ؛ وهو الذي يلحق لبعض الأسماء المبنية للدلالة على الكثرة ؛ كهؤلاء قومك . انتهى من « الفتوحات » .

وبدخول الألف واللام
.....

(و) يعرف الاسم أيضاً (بدخول الألف واللام) عليه في أوله ، ومثلها (أم) الحميرية في (لغة حمير) كقوله : ليس من أم بر أم صوم في أم سفر ، يعني : أن الاسم يعرف بدخول (أل) عليه سواء أكانت زائدة كالعباس والحارث ، أم معرفة كالرجل ، أم موصولة كالضارب ، بخلاف الاستفهامية ، فإنها تدخل على الفعل ؛ كقولك : أل فعلت كذا بمعنى : هل فعلت كذا ، ولا يرد دخول الموصولة على الفعل في قوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
لأنه شاذ على الراجح ، وكان الأولى للمؤلف أن يعبر بـ (أل) جرياً على القاعدة بأن الكلمة إذا كانت على حرفين فأكثر أن يعبر عنها بلفظها ، أو على حرف واحد أن يعبر عنها باسمها ، كلام الجر وبائه ، أجيب عنه بأنه عبر بالألف واللام توضيحاً للمبتدي ، وإنما اختصت (أل) بالاسم ؛ لأنها لتعيين المحكوم عليه إذا كانت معرفة ، والمحكوم عليه لا يكون إلا من الاسم ، وأما الموصولة والزائدة .. فلموافقتهم للمعرفة صورة أعطيتا حكمها .

ثم اعلم : أن التعبير بـ (أل) وأم هو الذي ينبغي ؛ لأن اللفظ الشائي فما فوق يجب فيه ذلك ، فلا يقال في (هل) : الهاء واللام ، ولكن لما كثر الخلاف في أداة التعريف ما هي .. فقل : (أل) وهمزتها همزة قطع وصلت للتخفيف ، وعليه الخليل ، وقيل : (أل) وهمزتها همزة وصل وعليه سيبويه ، وقيل : هي اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور ، وقيل : الهمزة وحدها وعليه المبرد .. ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ، ولا يجوز ذلك في غيرها ؛ كراهية الإطالة .

قال ابن هشام في « المغني » : (قولهم : (أل) أقيس من قولهم : (الألف واللام) وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه) انتهى ، وكذا قال المرادي في

وحروف الخفض
.....

« الجَنَى الداني » انتهى من « الكواكب » .

(و) يعرف أيضاً بدخول واحد من (حروف الخفض) عليه من أوله ، وسميت حروف الخفض باعتبار عملها كما يقال : حروف النصب وحروف الجزم ، وكما سميت حروف الخفض يقال لها : حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء ، ويقال لها : حروف الصفات ؛ لإحداثها في الاسم صفات من تبعية أو ظرفية أو غيرهما ، وهي عشرون حرفاً ، وقد زاد بعضهم الجر باثني عشر حرفاً وقال : إن مجموع حروف الجر اثنان وثلاثون حرفاً ، وجعل منها ها التنبيه وهمزة الاستفهام ، والحق : أن حروف الجر إنما هي عشرون حرفاً كما ذكره ابن مالك . انتهى « فاسي » .

سواء كان الاسم صريحاً نحو : ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ ، أو مؤولاً نحو : عجبت من أن تقوم ، وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكوراً كما مثل ، أو مقدراً نحو قوله :

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانيه

وقول بعضهم : ما هي بنعم الولد ، وقول آخر : نعم السير على بش العير ، ونحو ذلك ؛ لأن مدخول حرف الجر اسم تقدير ، والأصل في الأول : ما ليلي بليل مقول فيه : نام صاحبه ، وفي الثاني : ما هي بولد مقول فيه : نعم الولد ، ومثله : على بش العير . انتهى من « أبي النجا » .

والإضافة في قوله : (وحروف الخفض) من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : الحروف التي هي سبب الخفض ؛ أي : سبب الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف على الاسم .

وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه ؛ لأنها توجد الخفض المختص به .

فإن قلت : لم ذكرها مع الخفض لأن الخفض يعني عنها . قلت : إنما نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو : هذا ، فإن الخفض لا يظهر فيها ، بل هي في محل خفض ، لأن إعراب المبني محلي ، فإذا قلت مثلاً : مررت بهذا . يكون مبنياً على السكون في محل جر ، ولا أثر للخفض هنا ظاهر ، فالخفض لا يعني عن ذكر حروف الخفض ؛ إذ الذي في محل خفض ليس مخفوضاً ، فلا يتناوله التعبير بالخفض ، فيحتاج إلى ذكر حروف الخفض لأجله . انتهى من « العطار » .

خاتمة

وإنما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها ، وإلا . . .
 فعلامات الاسم كثيرة ، قال السيوطي في كتابه « الأشباه والنظائر » : (تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين ، ثم عدّها ، فمن أراد الوقوف عليها . . فليراجعه) انتهى منه .
 قال الأزهرى في « شرحه » : (وحاصل ما ذكره المصنف من علامات الاسم خمس : واحدة معنوية ؛ وهو الإسناد إليه ، وأربع لفظية : اثنتان منها تلحقان الاسم في آخره وهما : الخفض والتنوين ، واثنتان تدخلان عليه في أوله وهما : الألف واللام وحروف الخفض ، وعكس الترتيب الطبيعي لطول الكلام على حروف الخفض ، وعطف العلامات بعضها على بعض بالواو لمطلق الجمع ؛ إشعاراً بأن بعضها يجامع بعضاً في الجملة ؛ كالخفض مع التنوين ، أو مع الألف واللام ، وقد لا يجامع ، كالألف واللام مع التنوين) انتهى .

إعراب المتن

(فالاسم يعرف بالإسناد إليه) : الفاء فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ، وأردت بيان علامات كل واحد من الأقسام الثلاثة . فأقول لك : الاسم يعرف (الاسم) : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة ؛ لضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً ، مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه حوازاً لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على (الاسم) (بالإسناد) : (الباء) : حرف جر مبني على الكسر (الإسناد) : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر (إليه) (إلى) : حرف جر مبني بسكون على الألف المنقلبة ياء ؛ لاتصاله بالضمير ؛ لأن الضمير والتصغير والتكسير يردون الأشياء إلى أصولها ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر بـ (إلى) مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة ؛ لوقوعه بعد الياء والجار والمجرور ، متعلق بالإسناد ؛ لأنه مصدر لـ (أسند) الرباعي ، والجار والمجرور في قوله : (بالإسناد) متعلق بـ (يعرف) لأنه فعل مضارع ، وجملة (يعرف) من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فالاسم معروف عن قسيميهِ بالإسناد إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وبالحفّض) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح وإنما حركت لكونها على حرف

واحد ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الحروف ، (الباء) : حرف جر مبني على الكسر (الحفص) : مجرور بـ (الباء) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور قبله على كونه متعلقاً بـ (يعرف) وأعاد الجار مع كل واحد من المعطوفات إشارة إلى استقلال كل واحد منها في كونها علامة للاسم .

(وبالتنوين) : جار ومجرور معطوف على قوله : (بالإسناد إليه) على كونه متعلقاً بـ (يعرف) .

(وبدخول الألف واللام) : الواو : عاطفة (بدخول) : جار ومجرور معطوف على قوله : (بالإسناد) جرياً على القاعدة : أن العطف إذا كان بحرف غير مرتب . . يكون على الأول وإن كثرت المعطوفات (دخول) : مضاف (الألف) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، و (اللام) معطوف على (الألف) .

(وحروف الخفض) : الواو : عاطفة (حروف) : معطوف على (الإسناد) ، (حروف) : مضاف (الخفض) : مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والله سبحانه وتعالى أعلم

[ش]: وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً .
(يعرف) أي : يميز عن قسيميه بخمس علامات مذكورة هنا :

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(فالاسم ...) إلخ ، (وهو) أي : الاسم لغة : كل ما أبان عن مسماه ، فيصدق به وبالفعل وبالحرف ؛ إذ الغالب أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الاصطلاحي ، وفي الاصطلاح : (كلمة دلت بنفسها) أي : بغير انضمام إلى غيرها (على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً) فقله : (كلمة) يشمل كل كلمة ؛ لأنه بمنزلة الجنس ، وقوله : (دلت بنفسها على معنى) أي : بلا واسطة ، يخرج الحرف ؛ لأن دلالة على معنى في غيره ، وقوله : (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً) يخرج الفعل ؛ إذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة ، وقوله : (وضعاً) قيد في القيد ، مدخل : لما عرضت دلالة على الزمان من الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ، ومخرج : لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال ؛ كعسى وليس . انتهى من « أبي النجا » .

(يعرف أي : يميز عن قسيمه) الفعل والحرف (ب) أحد (خمس علامات مذكورة هنا) أي : في المتن في مبحث علامات الاسم ، قوله : (عن قسيمه) بكسر السين المهملة وسكون الياءين بينهما ميم مفتوحة : تثنية قسيم ، و (قسيم الشيء) : ما كان مخالفاً له مندرجاً معه تحت أصل كلي هو أعم منهما ، والفرق بينه وبين القسم بدون ياء اعتباري ، فهما شيء واحد متحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً ، وأما الفرق بينه وبين المَقْسَم بكسر الميم في أوله . . فحقيقي ، وتوضيحه : أن المقسم : هو الأمر الكلي الصادق على الأقسام الشامل لها ، والقسم هو الأخص المندرج تحته ، ويقال لذلك الأخص أيضاً : قسيم بالنظر لقسم آخر مندرج معه تحت

(بالإسناد إليه) أي : كون الاسم مسنداً إليه ، سواء كان المسند فعلاً ؛ كقام زيد ، أم اسماً ؛ كأنا مؤمن ، أم جملة نحو : أنا قمت . وهذه العلامة أنفع علامات الاسم ، وبها استدل على اسمية التاء من قولك : (ضربت) بثليثها ، وعلى اسمية ما في قوله تعالى :

المقسم ، فهو شيء واحد ، ويقال : قسم وقسم باعتبارين مختلفين ، ومثال ذلك : الكلمة بالنظر للاسم والفعل والحرف يقال لها : مقسم ، وكل من الاسم وأخويه يقال له : قسم بالنظر لاندراجهم تحت الكلمة ، وقسيم بالنظر لكون كل واحد مباحين للآخر ومندرجاً معه تحت أمر كلي . انتهى من « العطار » .

(بالإسناد إليه) أي : إلى ذلك الاسم (أي :) بـ (كون الاسم مسنداً إليه) غيره (سواء كان) ذلك (المسند فعلاً ؛ كقام زيد) قال ابن هشام في « شرح الشذور » : (وهو أن ينسب إليه ما تتم به الفائدة ، سواء كان المنسوب فعلاً ؛ كقام زيد ، فـ (قام) فعل مسند و (زيد) مسند إليه) ، (أم اسماً ؛ كأنا مؤمن) فـ (المؤمن) اسم مسند و (أنا) مسند إليه ، (أم جملة نحو : أنا قمت) فـ (قام) فعل مسند إلى التاء وجملة قام والتاء جملة مسندة إلى (أنا) و (أنا) مبتدأ مسند إليه ، وقال ابن علقم : (الإسناد : أن ينسب إليه بعض الأحكام ؛ كنسبة البيع والتزويج إلى تاء بعثك وزوجتك والإيمان إلى (أنا) في قولك : أنا مؤمن) ، وقال بعضهم : (الإسناد : عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، وطلب بمطلوب منه) .

(وهذه العلامة) التي هي الإسناد إليه (أنفع علامات الاسم) لوجوده في المواضع التي لا يوجد فيها غيره من العلامات ، (وبها) أي : وبهذه العلامة التي هي الإسناد (استدل على اسمية التاء من قولك : ضربت بثليث) حركتها (ها) بضمها على أنها للمتكلم ، وفتحها على أنها للمخاطب ، وكسرها على أنها للمخاطبة ؛ لأنها مسند إليه و (ضرب) مسند ، (وعلى اسمية ما في قوله تعالى) :

﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ .

وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم ؛ لأن الفعل وضع لأن يكون مسنداً فقط ، فلو جعل مسنداً إليه . . . لزم خلاف وضعه ، وأما (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) . . .

(﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾) لأنها مبتدأ مسند إليه في الموضعين .

(وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم) دون الفعل (لأن الفعل وضع) أي : وضعته العرب (لأن يكون مسنداً فقط) لا مسنداً إليه ؛ لأنه حدث محكوم به على الغير فلا يصلح أن يكون محكوماً عليه ، (فلو جعل) الفعل (مسنداً إليه . . . لزم) وثبت (خلاف وضعه) أي : خلاف ما وضعته العرب وهو كونه مسنداً .

ولا فرق في الإسناد المذكور بين أن يكون معنوياً ؛ وهو : أن ينسب للكلمة ما لمعناها ؛ كقام زيد ، وزيد قائم ، أو لفظياً ؛ وهو أن ينسب لها ما للفظها ؛ كضرب فعل ماض ، ومن حرف جر ، وزيد ثلاثي ، وهذا مذهب الجمهور ، وجرى عليه ابن مالك في « الكافية » لكنه في « التسهيل » خص الإسناد بالمعنوي . انتهى من « يس على التصريح » .

قلت : والصحيح : ما قاله الجمهور كما حققه بعضهم وأثبت بالأدلة أنه لا فرق بين المعنوي واللفظي في كونه علامة للاسم ، وهذا هو المشهور ، وخالفه جماعة منهم ابن مالك ، وتبعه الخبيصي ، فاعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد ما لمعناه ؛ ليخرج ما أسند إليه ما للفظه ؛ كما في قولهم : من حرف جر ، قال فعل ماض . انتهى من « مجيب النداء » .

(وأما) الاعتراض الوارد على كون الإسناد إليه علامة مختصة بالاسم بأن الإسناد إلى الفعل قد وقع في قولهم : (« تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ») بأن (تسمع) : مبتدأ أخبر عنه بخير مع أنه فعل مضارع باتفاق ، فلا يكون الإسناد

فعلى حذف أن ، أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر

حينئذ علامة مختصة بالاسم (ف) الجواب عنه : بأن (تسمع) فعل مضارع ؛ لأنه (على حذف أن) المصدرية منه ، والفعل مع أن المحذوفة في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء والتقدير : سماعك بالمعيدي خير من أن تراه ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن المصدر المؤول ، والذي حسن حذف (أن) الأولى ثبوت (أن) الثانية ؛ يعني : قوله أن تراه ، وقد روي : أن تسمع بالمعيدي ، بإثبات (أن) على الأصل ، ولكن حذف أن مع رفع الفعل ليس قياساً على المختار ، قاله الشمني ، وجزم الروداني بأنه قياسي ، وأما رواية نصبه .. فعلى إضمارها ؛ لأن المضمرة في قوة المظهرة ، لكن نصبه على إضمارها في مثل ذلك شاذ . انتهى من « رفع الحجاب » نقلاً عن « شرح الشذور » و« الصبان » ، فهذا المذكور يسمى عندهم جواباً بالمنع .

(أو) الجواب عنه : بأن الإسناد إليه (على تنزيل الفعل) الذي هو تسمع (منزلة المصدر) الذي هو سماعك ، وهذا جواب بالتسليم ، ويقال حينئذ في إعرابه : (تسمع) : فعل مضارع واقع موقع المصدر مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بالضمة القائمة بصورة الفعل الأصلية لأجل التجرد ، (بالمعيدي) : متعلق به ، (خير) : خبره ... إلخ .

وقوله : (بالمُعَيدي) تصغير مَعَدِيٍّ منسوب إلى مُعَدِّ بن عدنان بن إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام ، وإنما خُففت الدال استثقلاً للجمع بين التشديدين تشديد الدال وتشديد ياء النسبة مع ياء التصغير ، قال ابن السكن : (وروي بلفظ : وتسمع بالمُعَدِّي ؛ بلا ياء تصغير ، وإنما قال فيه هذا القائل هذا القول لأنه سمع من أخباره العجيبة وحكمه الغريبة ما يُهَيِّجُه إلى لقائه ، فلما لقيه .. رآه قصيراً دميماً

(و) يعرف أيضاً (بالخفض) المعبر عنه أيضاً بالجر ، وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء ؛ سواء كان العامل حرفاً أم اسماً ، واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لأصالته في الإعراب حركاته الثلاثة ، وينقصوا من المضارع الذي هو

اجتمعت فيه نقائص تخالف أخباره ، فقال فيه ذلك ، فصار مثلاً فيمن أخباره عجيبة وذاته دميمة) ، وفي « الصبان » : (وهو مثل للرجل له صيت في الناس لكنه محتقر المنظر) انتهى .

(ويعرف) الاسم أي : يميز عن قسيمه الفعل والحرف (أيضاً) أي : كما ميز بالإسناد إليه (بالخفض) الذي هو عبارة الزجاج والجزولي وتبعهما ابن أجروم ، (المعبر عنه) أي : عن ذلك الخفض (أيضاً) أي : كما عبر عنه بالخفض (بالجر) عند جميع النحاة الكوفيين والبصريين سوى الزجاج والجزولي وابن أجروم . انتهى « حمدون » .

(وهو) أي : الخفض : (ما يحدثه العامل) أي : يوجد على آخر المعمول (من كسرة) كما في (مررت بزيد) ، (أو فتحة) كما في (مررت بأحمد) ، (أو ياء) كما في (مررت بأخيك والزيدين والمسلمين) ، (سواء كان العامل) فيه (حرفاً) كما مثلنا (أم اسماً) كغلام زيد ، أو التبعية كمررت بزيد العاقل .

(واختص) الخفض (بالاسم) دون الفعل (لأنهم) أي : لأن العرب أو النحاة (قصدوا) أي : أرادوا (أن يوفوه) أي : أن يوفوا الاسم ويكملوه (لأصالته) أي : لأصالة الاسم (في) باب (الإعراب) لما له من توارد المعاني المختلفة عليه ، التي لا تبين إلا بالإعراب ، (حركاته الثلاثة) مفعول ثانٍ لـ (يوفوه) أي : أرادوا أن يكملوا للاسم جميع حركات الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والخفض ؛ إظهاراً لأصالته في الإعراب ، (و) أرادوا أن (ينقصوا من المضارع الذي هو

فرعه واحداً منها ، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر ، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب .

(و) يعرف أيضاً (بالتثوين) وهو : نون ساكنة

فرعه (أي : فرع الاسم في الإعراب (واحداً منها) مفعول به لـ (ينقصوا) أي : أرادوا أن ينقصوا من المضارع واحداً من حركات الإعراب الثلاث ؛ إظهاراً لفرعيته في الإعراب ، (فنقصوه) أي : فنقصوا من المضارع (ما لا يكون معمول الفعل) أي : إعراباً لا يكون عامله الفعل (وهو) أي : ذلك الإعراب الذي لا يكون معمولاً للفعل (الجر) لأن عامله إما الحرف أو الاسم أو التبعية كما مر آنفاً .

وقوله : (وأعطوه) معطوف على (نقصوه) أي : وأعطوا الفعل المضارع (ما يكون معموله) أي : معمول الفعل ؛ أي : إعراباً يكون عامله الفعل (وهو) أي : ذلك الإعراب الذي يكون عامله الفعل (الرفع) كما في الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها ، (والنصب) كما في المفعول به وسائر الفضلات وخبر كان وأخواتها ، إظهاراً لفرعيته ، ولثلاثاً يتساوى الفرع والأصل ، وقيل : إنما اختص الخفض بالاسم لكونه علامة للمضاف إليه ، والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً ؛ لأنه في المعنى محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً .

(ويعرف) الاسم أي : يميز عن قسيميه (أيضاً) أي : كما ميز بالإسناد والخفض (بالتثوين ، وهو) أي : التثوين لغة : مصدر نونت ؛ أي : أدخلت نوناً على الكلمة ، فإطلاقه عليها مجاز من إدخال اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح . انتهى من « أبي النجا » ، واصطلاحاً : (نون ساكنة) أصالة ، فلا يضر تحريكها لالتقاء الساكنين كما في (جاء زيد العاقل) ونحو : محظوراً نظراً ، فخرج بالساكنة : المتحركة ؛ كنون ضيفن للطفيلي ، ورعشن للمريض ؛ فإن النون فيهما وإن كانت زائدة فليست بساكنة فلا يقال لها تثوين ، وإنما زيدت النون فيهما

تثبت لفظاً لا خطأ ، وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم ،

للإلحاق بجعفر تشبيهاً بفعلهما ، فإن الأول يأتي من غير دعاء فهو زائد ، والآخر حركته لا يقصدها ، بل تكون جبراً عليه ، وما ألطف قول بعضهم :

أنا طفيلي كأن يمينه على الأكل برق للموائد تخطف
تحاكي عصا موسى إذا هي أقبلت فما هي إلا حية تتلقف
فلو كان في شرق وفي الغرب زردة وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

(ثبت) في آخر الكلمة ، خرج بالآخر : نون انطلق ومنطلق ، (لفظاً) أي : في اللفظ والنطق (لا خطأ) أي : لا في الخط والكتابة ؛ أي : تفارقه في الخط في أغلب الأحوال وهو الرفع والجر ، فلا يرد أنها ترسم ألفاً في حالة النصب استغناءً عنها بالشكلة المكررة عند الضبط بالقلم ، والمكرر هو الشكلة الثانية ، أما الأولى . . فهي لبيان الإعراب ، واعترض هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل ، فالأولى قول الرضي ، وإنما لم يرسم للتونين بدلاً لأن الكتابة مبنية على الوقف ، والتونين يسقط فيه جراً ورفعاً . انتهى من « أبي النجا » .

(وهو) أي : التونين (بجميع أقسامه) الآتية في الشرح وهي أربعة إجمالاً (مختص بالاسم) وما عدا هذه الأربعة الآتية يكون في الأسماء وغيرها ، فلا يكون علامة للاسم ؛ لعدم اختصاصه به ؛ كتونين الغلو ، وتونين الترثم ، وقد نظم المكودي التونين الأربعة فقال :

تويننا الذي بالأسماء حري مكن وقابل عؤض ونكر

وإنما اختص التونين بالاسم حتى صح أن يجعل علامة عليه ؛ لأن المعاني التي أتى بتلك الأقسام لأجلها لا تتصور في غير الاسم ، واستشكل الاستدلال به على الاسم بلزوم الدور ؛ لأن معرفة تلك الأقسام فرع الاسم كما يُعرف من تقريرها ؛

فتنوين التمكين وضع للدلالة على مكانة الاسم في الاسمية والإعراب ؛ كزيد ؛
أي : على رسوخ قدمه فيهما ؛ أي : لم
.....

إذ لا يعرف أن التنوين للتمكين إلا إذا عرف أن ما دخل عليه اسم معرب
منصرف... وهكذا ، وأجيب بأن المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد
ثبوته لفظاً لا خطأ ، لا بخصوص الأقسام ، وأنه تعريف لفظي يخاطب به من عرف
تلك الأسماء ولو بالتوقيف ثم يقال له : التنوين في هذا للتمكين... وهكذا .
انتهى من « يس على المجيب » .

(ف) منها (تنوين التمكين) الأولى أن يعبر بالتمكن بدل التمكين ؛ لأن الأول
وصف للفظ والثاني فعل الفاعل ، وأجيب عنه بأنه عبر بالتمكين مناسبة لتعبيره فيما
بعد بالتنكير ، وتنوين التمكين هو المسمى بتنوين الشرف ، وهو أكثر التنوينات
استعمالاً ، وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق ، فإذا أريد غيره... قيد بأن
يقال : تنوين التنكير مثلاً ؛ وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة ، وهي التي لم
تشبه حرفاً ولا فعلاً . انتهى « حمدون » كما قال الشارح ، وهو ما (وضع للدلالة
على مكانة الاسم في) باب (الاسمية والإعراب) أي : على تمكنه في باب الاسمية
من الصرف ؛ بأن لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ، وتمكنه في باب الإعراب ؛ بأن
لم يشبه الحرف فيبنى ، وعطف الإعراب على الاسمية في كلامه من عطف الخاص
على العام ؛ لأن المراد بباب الاسمية : ما يشمل الصرف والإعراب ، سواء كان في
معرفة (كزيد) أو نكرة كرجل ؛ لأنه يكون في النكرات كما يكون في المعارف ،
وهذا هو الحق ، وقيل : تنوين (رجل) للتنكير كما يوهمه تمثيل الشارح ، وهو
باطل ؛ لأن تنوين التنكير إنما يلحق المبنيات و (رجل) معرب .

وقوله : (أي : على رسوخ) وثبوت (قدمه) أي : قدم الاسم وشأنه (فيهما)
أي : في الاسمية والإعراب تفسير لقوله : (مكانة الاسم...) إلخ ، (أي : لم

يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وتنوين التنكير ؛ لأنه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها ؛ كصه ومه ، والفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج إلى الفارق ،

يشبه الحرف (في أحد أنواع الشبه (فيبني) للشبه الحرفي (ولا الفعل) أي : ولم يشبه الفعل في علتين فرعيتين من علل تسع أو في واحد منها (فيمنع من الصرف) للشبه الفعلي .

(و) منها (تنوين التنكير) وهو من إضافة الدال إلى المدلول ؛ وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فإذا قلت : صه بالتنوين . . فمعناه اسكت عن كل كلام ولا تتكلم ، فهو نكرة ، وإذا قلت (صه) بكسرة واحدة . . كان معرفة ومعناه : اسكت عن الكلام الذي نتكلم به ، وإن شئت . . تكلم بغيره ، قال ابن مالك :

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواء يبن

انتهى « فاسي » .

وإنما سمي بتنوين التنكير (لأنه يلحق بعض) الأسماء (المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها ؛ كصه ومه و) إنما كان علامة مختصة بالاسم لأن (الفعل لا يكون إلا نكرة فلم يحتج) أي : الفعل (إلى الفارق) أي : إلى ما يفرق بين نكرتها ومعرفتها ، وقوله : (بعض المبنيات) وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت ، وهو في الأولى قياسي ، وفي الأخيرين سماعي ، فما سمع منوناً وغير منون ؛ كصه ومه وحيهل . . جاز فيه الأمران ، وما سمع منوناً فقط ؛ كواهاً بمعنى أعجب ، وويهاً بمعنى أغر . . فلا يجوز تركه ، وما سمع غير منون ؛ كنزال ودراك . . فلا يجوز تنوينه . انتهى « خضري » .

وتنوين المقابلة ؛ لأنه الداخِل على جمع المؤنث السالم ؛ كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، وإذا لا يتحقق في غير الاسم ،

وقوله : (وبها) وهي كلمة إغراء وتحريض واستحثاث ، تكون بلفظ واحد مع المفرد والجمع والمذكر والمؤنث . انتهى « م ج » . وفي حاشيتنا « رفع الحجاب عن مخيمات معاني كشف النقاب » مسائل نفيسة جداً فراجعها إن شئت الاستفادة .

(و) منها (تنوين المقابلة) وهو اللاحق بما جمع بألف وتاء مزيدتين ؛ كمسلمات وهندات كما قال الشارح ، وإنما سمي تنوين المقابلة (لأنه الداخِل على جمع المؤنث السالم ؛ كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم و) إنما كان علامة مختصة بالاسم ؛ لأن هـ (ذا) التنوين (لا يتحقق) أي : لا يوجد (في غير الاسم) فصار علامة مختصة بالاسم ، وعبرة الرفع : وإنما سمي تنوين المقابلة لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ؛ فإن الألف والتاء في جمع المؤنث السالم علامة الجمع ؛ كالواو والياء في جمع المذكر السالم ، ولم يوجد فيه ما يقابل النون الزائدة في جمع المذكر لدفع توهم إضافة أو إفراد ، فزيد التنوين فيه لذلك ؛ حتى لا يلزم مزية الفرع على الأصل ؛ إذ لو لم يزد التنوين فيه . . للزم أن في الفرع زيادة ليست في الأصل ، والفرع هو جمع المذكر السالم ؛ لكونه معرباً بالحروف ، والأصل هو جمع المؤنث السالم ؛ لكونه معرباً بالحركات ؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، والحروف نواب عنها كما سيأتي في (باب الإعراب) انتهى .

وإنما قيل في هذا التنوين : إنه قسم مستقل ثالث غير داخِل فيما قبله ؛ لأنه لو كان للتمكين . . لما ثبت في المفرد الذي على صيغة جمع المؤنث ؛ كمرفات ؛ لوجود علة المنع من الصرف فيه وهي العلمية والتأنيث ، ولو كان للتنكير . . لم يثبت في المعربات ، وليس عوضاً عن شيء . انتهى من « حمدون » .

وتنوين العوض ؛
.....

(و) منها : (تنوين العوض) والإضافة فيه بيانية ، ويقال تنوين التعويض بإضافة المسبب إلى سببه . انتهى « خضري » أي : تنوين يكون عوضاً عن المحذوف ؛ لأنه إما أن يكون عوضاً عن جملة ، أو عن كلمة ، أو عن حرف .

فمثال الأول : قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ؛ أي : بنصر الله ، وأصله والله أعلم : ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون ، فحذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصاراً ، وعوض عنها التنوين ، وكسر ذال (إذ) على أصل التقاء الساكنين ، والكسرة للبناء ؛ لأن (إذ) باقية على بنائها .

ومثال كونه عوضاً عن الكلمة : قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ ؛ أي : كل إنسان ، ثم حذف (إنسان) المضاف إليه وعوض عنه التنوين .

ومثال كونه عوضاً عن حرف نحو : جوارٍ وغواشٍ ، أصلهما : جوارى وغواشي بحركة واحدة ، ثم نقول : استثقلت الضمة أو الفتحة النائية عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة للاستثقال ، ثم الياء اعتباطاً لغير موجب ، فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع ؛ لأنه لم يُسَقَّ بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد ، فلوردت الياء . . لرجع الثقل ، فأبقوها محذوفة وعوضوا عنها التنوين ، وهذا الذي قلنا مبني على أن المنع من الصرف سابق على الإعلال ، وهو الحق . انتهى « حمدون » .

قولنا (نحو : جوارٍ) جمع جارية ، تطلق على السفينة والشمس لجريهما في البحر وفي الفلك ، وعلى نعمة الله تعالى لجريها على عباده ، وعلى فتية النساء كما في « القاموس » أي : لجريها في حاجتها مثلاً ، فهي في الأصل صفة ثم جرت مجرى الأسماء وغلبت في الأخيرة ، وظاهر « القاموس » إطلاقها على المرأة وإن كانت حرة ، وهو كثير في استعمال العرب ، فتخصيصها بالامة عرف طارئ منشؤه

لأنه في الغالب يكون عوضاً عن المضاف إليه ؛ كيومئذ ؛ أي : يوم إذ كان كذا ، والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً .

(و) يعرف أيضاً (بدخول الألف واللام) عليه في أوله ، ويعبر عنهما بـ (أل) ، وهو أولي ، سواء كانت معرفة ؛ كالداخلة على نكرة كالرجل ،

حديث : « لا يقل أحدكم : عبدي ولا أمتي ؛ فإن العبد والأمة لله ، وليقل : غلامي وجاريتي » أو كما قال صلى الله عليه وسلم . انتهى « خضري » .

وإنما كان تنوين العوض علامة مختصة بالاسم (لأنه) أي : لأن تنوين العوض (في الغالب) أي : في أغلب أحواله وأكثرها (يكون عوضاً عن المضاف إليه) وذلك في النوعين الأولين من أنواعه الثلاثة ، وذلك ؛ أي : كونه عوضاً عن المضاف إليه (كـ) ما في تنوين (يومئذ) لأنه عوض عن الجملة المحذوفة تقديرها : (أي : يوم إذ كان) الأمر (كذا) وكذا (والمضاف إليه) الذي كان التنوين عوضاً عنه (لا يكون إلا اسماً) فهو علامة مختصة بالاسم لا يدخل على الفعل .

(ويعرف) الاسم (أيضاً بدخول) مسمى (الألف واللام عليه) أي : على الاسم (في أوله ، ويعبر عنهما) أي : عن الألف واللام (بـ « أل » وهو) أي : التعبير بـ (أل) عنهما (أولي) وأفصح وأقيس ، وأوفق للقاعدة المشهورة عندهم ؛ من أن الكلمة إذا كانت على حرفين فأكثر . . أن يعبر عنها بمسماها كما هنا ، وكمن وعلى وإلى ، وإن كانت على حرف واحد ؛ كباء الجر ولامه وكافه . . أن يعبر عنها باسمها . انتهى من « الفتوحات » .

(سواء) في كونها علامة للاسم (كانت) أل (معرفة) بكسر الراء المشددة اسم فاعل المؤنث من التعريف (كـ) أل (الداخلة على نكرة) وذلك (كالرجل) في تعريف رجل ، واختلف النحويون في حرف التعريف في الرجل ونحوه ، فقال

الخليل : (المعروف هو آل) ، وقال سيبويه : (هو اللام وحدها) ، فالهمزة عند
الخليل همزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن ، و (آل) في
كلام العرب قسمان : مختصة بالفعل ؛ وهي : الاستفهامية التي بمعنى هل نحو :
آل قام زيد ؛ أي : هل قام ، ومختصة بالاسم ؛ وهي المعرفة والموصولة والزائدة ،
فالمعرفة قسمان : عهديه وجنسية ، فالعهدية ثلاثة أقسام :

إحداها : للعهد الذكري ؛ وهي التي عهد مصحوبها ذكراً نحو قوله تعالى :
﴿ فَمَعَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولُ ﴾ وقوله أيضاً : ﴿ فِي رُجَاةٍ الرَّجَاةُ ﴾ .

وثانيها : للعهد الذهني ؛ وهي التي عهد مصحوبها ذهنياً نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ
مُكَافِ الْفَارِ ﴾ .

وثالثها : للعهد الحضورى ؛ وهي التي عهد مصحوبها حضوراً نحو قوله
تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ .
والجنسية أيضاً ثلاثة أقسام :

إحداها : لبيان الماهية ؛ وهي التي لا يخلفها كل حقيقة ولا مجازاً ؛ كقوله
تعالى : ﴿ فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ أي : من حقيقة
الماء .

وثانيها : لاستفراق الأفراد ؛ وهي التي يخلفها كل حقيقة ويصح الاستثناء من
مدخولها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ أي :
إن كل إنسان .

وثالثها : لاستفراق خصائص الأفراد ؛ وهي التي يخلفها كل مجازاً لا حقيقة
نحو : أنت الرجل عِلْماً ؛ أي : أنت الذي اجتمع فيك خصال الرجال المحموده ،

أم زائدة ؛ كما في قوله :

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً

أم موصولة ؛ كالضارب والمضروب ، ولا تدخل على الفعل إلا في ضرورة ،

وذكرها الشارح بقوله : (سواء كانت معرفة) فتحتها ستة أنواع : (أم) كانت (زائدة) وهي التي دخولها كخروجها فلا تفيد تعريفاً ، وهي قسمان : لازمة وغير لازمة .

فاللازمة : هي التي قارنت وضع الكلمة ؛ كالات ، فإن أصله بتشديد التاء وصف من لت يلت ، وكان رجلاً يلت السويق بالطائف ، فلما مات . . اتخذوه صنماً وسموه به ، فخففت تاؤه ، وكالعزى تأنيث الأعز ، نقلت لصنم أو شجر تعبدها غطفان ، وكاليسع بناءً على أنه عربي منقول من مضارع وسع ، وقولهم : لا عربي من الأنبياء إلا شعيباً وهوداً وصالحاً ومحمداً معناه : لا عربي مصروفاً ، أو لا عربي اتفاقاً إلا هزلأ ، وقيل : هو أعجمي قارنت (أل) ارتجاله .

وغير اللازمة : هي التي عرضت بعد وضع الأعلام للمعنى الأصلي ؛ كالعباس والحارث والحسن والفضل ، وعلى التمييز والحال شذوذاً ؛ كطبت النفس ، وكأدخلوا الأول فالأول ؛ أي : مرتبين ، أصله : ادخلوا أول فأول .

ومثل الشارح للزائدة في الأعلام بقوله : (كما في قوله) أي : وتلك الزائدة كما ؛ أي : كـ (أل) التي زيدت في (يزيد) من قول ابن ميادة ؛ واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة اسم أمه ، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم :

(رأيت الوليد بن يزيد مباركاً) شديداً بأعباء الخلافة كاهله

والشاهد : في قوله : (اليزيد) ، (أم) كانت (موصولة) وهي التي يوصل بها الوصف الصريح (كالضارب والمضروب ، ولا تدخل على الفعل إلا في) حال (ضرورة) استقامة وزن الشعر ؛ كقوله :

خلافاً لابن مالك ، واختصت به ؛ لأن المعرفة وضعت لتعيين الذات ، والموضوع للذات هو الاسم ، وأما الموصولة والزائدة . . فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيتا حكمها .

(و) يعرف أيضاً بدخول حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله ، سواء كان اسماً صريحاً ؛ كمررت بزيد ، أم مؤولاً به ؛ كمعجبت من أن قمت ، فـ (أن قمت) وإن كان في الظاهر ليس باسم . . فهو في التقدير اسم ؛ لأنه في معنى (قيامك) ، وأما قولهم :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر (خلافاً لابن مالك) فإنه قال : لا يختص بالشعر ، بل يجوز في حالة الاختيار) ، (و) إنما (اختصت) أل (به) أي : بالاسم (لأن المعرفة) منها (وضعت لتعيين الذات) وتعريفها (والموضوع للذات هو الاسم ، وأما الموصولة والزائدة . . فلموافقتهما) أي : فلمشابهتهما (للمعرفة صورة) أي : لفظاً (أعطيتا حكمها) أي : حكم المعرفة من الاختصاص بالاسم .

(ويعرف) الاسم (أيضاً بدخول حرف من حروف الخفض عليه) أي : على الاسم (من) جهة (أوله) أي : أول الاسم لا في آخره ؛ لأنها علامة أولية له (سواء كان) الاسم الذي دخلت عليه (اسماً صريحاً) وهو ما لا يحتاج في خفضها إياه إلى تأويل (كمررت بزيد ، أم) كان (مؤولاً به) أي : بالصريح (كمعجبت من أن قمت) بفتح التاء للمخاطب ، (فـ " أن قمت " وإن كان في الظاهر ليس باسم . . فهو في التقدير اسم ؛ لأنه في معنى) عجبت من (" قيامك " ، وأما) الاعتراض على اختصاص حروف الخفض بالاسم وكونها علامة له بنحو (قولهم) أي : بقول

ما هي بنعم الولد ، وعلى بش العير . . فمؤول على حذف الموصوف وصفته ، وإقامة معمول الصفة مقامه .

وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم ؛ لأنها وضعت لتجر معاني الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إلى الأسماء ، فلا جرم امتنع دخولها

بعض العرب حين أخبر بأنه قد ولدت لك بنت : (ما هي) أي : ما الأنثى (ب) ولد مقول فيه : (نعم الولد ، و) بقوله حين سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير : نعم السير (على) غير مقول فيه (بش العير . . ف) يجاب عنه : بأنه (مؤول على حذف الموصوف) وهو لفظة (ولد) في المثال الأول ، ولفظة (غير) في المثال الثاني ، (و) على حذف (صفته) أي : صفة ذلك الموصوف وهي لفظة (مقول فيه) في المثالين ، (و) على (إقامة معمول الصفة) وهو لفظة (نعم الولد) و (بس العير) (مقامه) بضم الميم ؛ أي : مقام الموصوف في إدخال الجار عليه في المثالين .

والتقدير في المثال الأول : ما هي بولد مقول فيه : نعم الولد ؛ لأن نصرها بكاء وبرها سرقة ، وفي المثال الثاني : نعم السير على غير مقول فيه : بش العير ، و (العير) بفتح العين المهملة وسكون الياء يطلق على الحمار الأهلي ، وهو المراد هنا ، وعلى الحمار الوحشي ، بجمع على أعيار ؛ كثوب وأثواب وبيت وأبيات ، وغيورة أيضاً ، والأنثى عيرة . انتهى من « المصباح » .

(وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم) دون الفعل فكانت علامة له (لأنها) أي : لأن حروف الخفض (وضعت) أي : وضعتها العرب (لتجر) وتوصل (معاني الأفعال) اللازمة (التي لا تتعدى) ولا تجاوز (بنفسها إلى الأسماء) أي : إلى المفاعيل متعلق بـ (تجر) ، (فلا جرم) ولا شك موجود في أنه (امتنع دخولها) أي : دخول حروف الخفض ؛ أي : فلا شك موجود في امتناع دخولها

إلا على الاسم بعد مجيء فعل لفظاً أو تقديرأ ، وسيأتي الكلام على حروف
الخفض

(إلا على الاسم) دون الفعل (بعد مجيء فعل لفظاً) أي : في اللفظ نحو : مررت
بزيد (أو) بعد مجيئه (تقديرأ) أي : في التقدير نحو : بسم الله الرحمن الرحيم
أبتدىء ، (وسيأتي الكلام) إن شاء الله تعالى مبسوطاً (على) أحكام (حروف
الخفض) ومعانيها وتقسيماتها في (باب مخفوضات الأسماء) لأنه محلها .

قوله : (فلا جرم امتنع دخولها) كلمة مركبة من كلمتين ؛ حرف وفعل ، فقد
ركبت (لا) مع (جرم) وجعل كلمة ، وتلك الكلمة مصدر بمعنى حقاً ، أو فعل
بمعنى حق وثبت ، وقوله : (امتنع) : فاعل بفعل ذلك المصدر المأخوذ من (لا
جرم) وذلك المصدر منصوب على المفعولية المطلقة والتقدير : فحق حقاً وثبت
ثبوتاً امتناع دخولها إلا على الاسم . انتهى من « حدائق الروح والريحان » (سورة
النحل) الآية (٢٢) ، (١٧ / ١٥) .

[ص] : والفعل

[النتمة] : ولما فرغ المصنف من علامات الاسم . . . شرع يتكلم في علامات
المعل فقال :

(والفعل) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة ، جرياً على القاعدة المشهورة
عندهم ؛ من أن النكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأولى ، فأل فيه للعهد
الذكرى ؛ وهي ما عهد مصحوبها ذكراً كما تقدم في الاسم .

واعلم : أن الفعل أيضاً له حد ، وحكم ، واشتقاق ، وعلامة .

فحدده لغة : الحدث الذي يحدثه الفاعل ؛ أي : يوجد بعد العدم من قيام وقعود
وغير ذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ ﴾ ، واصطلاحاً :
كلمة دلت على معنى في نفسها واقتترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً فـ (كلمة) بمنزلة
الجنس ليس للإخراج ، وخرج بقولنا : (دلت على معنى في نفسها) : الحرف ،
وخرج بقولنا : (واقتترنت بأحد الأزمنة الثلاثة) : الاسم ، وخرج بقولنا :
(وضعاً) : اسم الفاعل ؛ كضارب واسم المفعول ؛ كمضروب ، وخرجت أيضاً
أسماء الأفعال ؛ كهيئات ؛ فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع ؛ لأنها إما
موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وإنما المقترن معناه كما ذهب إليه بعضهم ،
وإما لأنها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالباً في معنى الفعل كما ذهب
إليه آخرون ، ودحل نحو : عسى وليس ونعم وبئس مما هو فعل ويدل على الزمان
في الأصل وعدم دلالة عليه عارض ؛ لكونه أشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف
فانسلك عن ذلك .

والمراد بالوضع : ما يشمل التقديري ؛ لأنه لم يثبت في (عسى) وضعه
للزمان ، لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء التانيث وتاء الفاعل . . قدر

يعرف بقـد ،
.....

ذلك إدراجاً له في نظم أخواته . انتهى من « أبي النجا » .

وحكمه : البناء ، وما جاء منه معرباً وهو الفعل المضارع الخالي من النونين . .
فعلى خلاف الأصل .

واشتقاقه : من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم ، خلافاً لمن قال : من المصدر ، فـضَرَبَ من الضَرْب ، وقعد من القعود مثلاً ؛ لأن ذلك ليس قياس ما قالوه في الاسم والحرف .

(يعرف) أي : يميز عن قسيميه الاسم والحرف (بقـد) أي : بقبوله دخول (قد) الحرفية عليه من أوله ، وهي المفهومة عند الإطلاق ، فتقييد الشارح لها بالحرفية لبيان الواقع ، وإلا . . فهي المراد للمصنف ، فلا اعتراض عليه ؛ لأن المراد يدفع الإيراد إذا دل عليه ، والدليل هنا : انصراف الاسم إليها عند الإطلاق ، وهي علامة مشتركة بين الماضي والمضارع ، فتدخل على الماضي لإفادة التحقيق في غالب الأحوال نحو : قد قام زيد ، و ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، وإفادة تقريبه إلى الحال نحو : قد قامت الصلاة ، وعلى المضارع لإفادة التحقيق نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ ﴾ أو لإفادة التقليل نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل .

وإنما كانت علامة مختصة بالفعل ؛ لأن هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال ، ولا تدخل على فعل الأمر اتفاقاً ؛ لأن مدلول الأمر مستقبل ، والمستقبل لا يوصف بالتحقيق ولا بالكثرة والقلّة ، فخرج به (الحرفية) : قد الاسمية نحو : قد زيد درهم ؛ أي : كافي زيد درهم ، وعلامة اسميتها : الإسناد إليها ، والإضافة أيضاً ، وهي حينئذ مبنية لشبهها بقـد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ، وتقول في إعراب هذا المثال : (قد) : اسم بمعنى حَسَبُ في محل الرفع مبتداً مبني على السكون لشبهها بالحرف شهاً وضعياً (زيد) : مضاف إليه

والسين
.....

مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (درهم) : خبره مرفوع بالضممة الظاهرة .

وتستعمل معربة لإضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول : قَدْ زيدَ درهمٌ ، وإعرابها : (قَدْ) : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (قد) : مضاف (زيد) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (درهمٌ) : خبره ، والجملة مستأنفة ، ويكون نظيرَ (حَسْبُ زيدٍ درهم) .

وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي ، فترفع الفاعل وتنصب المفعول وتقول : قد زيداً درهم ، وتقول في إعرابه : (قد) : اسم فعل مضارع بمعنى يكفي مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً (زيداً) : مفعول به مقدم على الفاعل جوازاً منصوب بالفتحة الظاهرة (درهم) : فاعل مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ؛ أي : يكفيه درهم ، وبوصف الإضافة المانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع أنها مضافة ، والإضافة من خواص الأسماء فيضعف شبهها بالحرف ، وحاصل الجواب : أن الإضافة لا تمنع جواز البناء ، بل وجوبه ، فيجوز معها البناء والإعراب . انتهى من « أبي النجا » .

(و) يعرف الفعل أيضاً بصحة دخول (السين) عليه من أوله ، وهي علامة مختصة بالمضارع نحو : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ ولا يرد على المصنف شمول السين لسين الصيرورة نحو : استحجر الطين ؛ أي : صار حجراً ، ولسين الهجائية ؛ وهي المذكورة في الحروف المقطعة نحو : (س) ، وسين الطلب نحو : استخرج المعدن ، وغيرها ؛ لأن (أل) فيها للعهد الذهني ، والمراد : السين المعهودة عند النحاة ، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس ؛ وهي كلمة موضوعة للدلالة على استقبال الحدث القريب .

وسوف ، وتاء التأنيث ،

(و) بصحة دخول (سوف) عليه من أوله ، وهي حرف تنفيس أيضاً كالسين ، إلا أنها تدل على الاستقبال البعيد دون السين ؛ فإنها تدل على الاستقبال القريب ، فسوف أكثر تنفيساً منها ؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً .

فخرج بقولنا : (غالباً) نحو : حذر وحاذر ، وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان ، وهو مذهب الجمهور ، وقيل . إن السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ، ومعنى التنفيس : تأخير الفعل في الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفسته ؛ أي : وسعته ، ونفست له ؛ أي : وسعت له ، مثالها نحو قوله تعالى : ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ﴾ .

وإنما لم يعرف المصنف سوف بـ (أل) كما عرف السين بها ؛ لأن سوف أريد بها لفظها ، والكلمة إذا أريد بها لفظها . . صارت علم جنس ، والأعلام لا تدخل عليها (أل) إلا سماعاً ؛ إذ يمتنع اجتماع أداتي تعريف على معرف واحد ، وهي مبنية على الفتح ؛ لعدم تغير الصورة الحرفية ، بخلاف السين ؛ فإن صورة حرفيته (س) فغيرت إلى سين وجعلت اسماً ، وصار معرفاً بدخول (أل) عليه ، ف قيل : والسين ، فأعرب . انتهى من « أبي النجا » .

وهما علامتان مختصتان بالمضارع .

(و) يعرف الفعل أيضاً بلحوق (تاء التأنيث) به في آخره ؛ أي : التاء الدالة على تأنيث المسند إليه ؛ أي : على كونه مؤنثاً ، فاعلاً كان أو نائباً عنه ، أو اسم كان وأخواتها ، فخرجت تاء رُبْتُ وتَمَّتْ إذا سَكَنَّا ؛ لأنها فيهما لتأنيث اللفظ ، (الساكنة) أصالة فلا يضر تحريكها لعارض نحو : ﴿ وَقَالَتِ اخْرُجِي ﴾ ، ﴿ قَالَتِ أَمَّةٌ ﴾ ، ﴿ قَالَتِ ابْنَتَا عَلِيٍّ ﴾ .

وهو ثلاثة أنواع : ماض ؛ ويعرف بتاء التانيث الساكنة

فخرجت المتحركة أصالة ؛ فإن حركتها إن كانت إعراباً . . اختصت بالاسم ؛ كفاطمة وعائشة ، وإن كانت غير إعراب . . دخلت على الثلاثة : الاسم والفعل والحرف نحو : لا قوة ، وربت ، وتقوم هند . انتهى من « أبي النجا » .

(وهو) أي : والفعل من حيث هو هو لا بقيد كونه ماضياً فقط أو مضارعاً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (ثلاثة أنواع) لا رابع لها عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر بناءً على أنه مقتطع من المضارع المجزوم ؛ فإنهم يقولون : أصل (اضرب) : (لتضرب) حذفت اللام وحرف المضارعة ، ثم أتى بهمزة الوصل فصار : اضرب ، ودليل الحصر في ثلاثة : الاستقراء وانحصار الأزمنة في ثلاثة كما في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَبْكِنَ أَيْدِيَا وَمَا خَلَفْنَا وَمَا يَنْبَغُ ذَلِكَ ﴾ ، وقول زهير :

وأعلم عِلْمَ اليومِ والأمرِ قَبْلَهُ ولكنِّي عن علمِ ما في غدِ عَمِي

وإنما كان انحصار الأزمنة في ثلاثة دليلاً على انحصارها فيها ؛ لأن الزمان جزء من مدلولها ، (ماض) بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، وإنما قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداءً بالكتاب العزيز حيث قال : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَمْ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ فإنه ذكر أولاً الماضي بقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا ﴾ ثم المضارع بقوله : ﴿ أَنْ يَقُولَ ﴾ ثم الأمر بقوله : ﴿ كُنْ ﴾ وهو لغة : مطلق ما مضى ، واصطلاحاً : ما دل على حدث وزمن مضى وانقضى قبل زمان تكلمك ، وقبل تاء التانيث الساكنة كما قاله المصنف : (ويعرف) أي : يميز الماضي عن المضارع والأمر (بتاء التانيث الساكنة) وضعاً ، فخرجت المتحركة ؛ فإنها مختصة بالأسماء ؛ كقائمة ، وإنما اختصت الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم

نحو : قامت وقعدت ، ومنه : نعم وبش
.....

لأن الساكنة خفيفة لسكونها ، والفعل ثقيل لكونه مركباً ، والمتحركة ثقيلة لحركتها والاسم خفيف لكونه بسيطاً ، فأعطوا الخفيف الذي هو الساكنة للثقل الذي هو الفعل ، والثقل الذي هو المتحركة للخفيف الذي هو الاسم ؛ ليحصل التعادل بينهما .

متصرفاً كان ذلك الماضي (نحو :) قام من قولك : (قامت) هند (و) قعد من قولك : (قعدت) دعد ، أو جامداً ؛ كنعم وبش ، ولو قال : نحو : قام وقعد . . لكان أولى ؛ لأنه هو الذي يقبل التاء ويميز بها .

فإن قلت : هذه العلامة غير مطردة ؛ لأنها لا تدخل على أفعال الاستثناء كخلا وعدا وحاشا مثلاً . . قلت : لا يقدح ذلك في كونها علامة للماضي ؛ لأنهم التزموا تذكير فاعلها .

وهي أنفع علامات الماضي ؛ لأنها تلحق المتصرف ؛ وهو : ما يتحول من صيغة إلى صيغة أخرى كما مثله المصنف ، والجامد ؛ وهو : ما يلزم صيغة واحدة وذكره بقوله : (ومنه) أي : ومن الفعل الماضي (نعم وبش) على الأصح ؛ لقبولهما التاء المذكورة نحو : نعمت المرأة هند ، وبشت المرأة دعد ، وإنما فصلهما عما قبلهما بمن التبعيضية إشارة إلى الخلاف في اسميتها لدخول حرف الجر عليهما في قولهم : ما هي بنعم الولد ، ونعم السير على بش العير ، وقد علمت الجواب عنهما فيما مر .

ومما يدل على فعليتهما أيضاً : اتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي عن بعض العرب ؛ كنعمنا رجلين ونعموارجالاً ونعمن نساء .

وأما معنهما : فنعم موضوع لإنشاء المدح ، وبش لإنشاء الذم ، وقد يقال في

وليس وعسى على الأصح

نعم : نعما بكسر النون والعين ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ بِمَا يَعُطُّكُمْ بِهِ ﴾ ، وفي بثس : بيس بسكون الياء وفتح السين ، وهما فعلاان على الأصح ، ولضعفهما لم يتصرفا تصرف الأفعال ، فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر ؛ لأنهما أزيلا عن موضوعهما ، وذلك لأن نعم منقول من قولك : نَعِمَ الرجلُ من باب فرَحَ : إذا أصاب نِعْمَةً ، وبثس منقول من قولك : بَثَسَ الرجلُ من باب فرح أيضاً : إذا أصاب بؤساً ، فنقلنا إلى المدح والذم ، فشابهها الحروف فلم يتصرفا ، ولا يعملان في المعارف إلا فيما عرف بالآلف واللام ، أو إلى ما أضيف إلى المعارف بهما ، وتنصب النكرة معهما على التمييز نحو : نعم زيد رجلاً ، وبثس عبد الدار بدلاً .

(و) كذا من الفعل الماضي (ليس وعسى على الأصح) لقبولهما التاء الساكنة نحو : عست هند أن تفلح ، وليست مفلحة ، ولاتصالهما بضمير الرفع أيضاً نحو : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ ونحو : ﴿ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ ونحو : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ وهما فعلاان غير متصرفين ؛ كنعم وبثس ، ولهذا توقفت إفادة معناهما على خبرهما ، وقيل : إنهما حرفان ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ، ولتوقف إفادتهما على غيرهما كسائر الحروف ، وأجيب بأن عدم الدلالة عارض ، وبأن توقف الإفادة على ذكر الغير إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فأعطيا حكمه في التوقف المذكور ، ولا يضر في فعلية الثلاثة الأول خروجها في الظاهر عن أوزان الفعل ؛ لأن أصلها (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين ، لا فَعَلَ بفتحها أيضاً ، ولا فَعُلَ بضمها كما سيأتي في كلام الشارح .

* * *

إعراب المتن

(والفعل) : الواو عاطفة جملة على جملة مبنية على الفتح ، وإنما حركت لكونها على حرف واحد ، ولتعذر الابتداء بالساكن (الفعل) : مبتدأ مرفوع ، (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة لضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على (الفعل) ، (بقد) : الباء حرف جر مبني على الكسر (قد) : مع ما عطف عليه مجرور محكي بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بـ (يعرف) لأنه فعل مضارع ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والفعل معروف بـ (قد) مع ما عطف عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (فالاسم يعرف) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(والسين) : الواو : عاطفة (السين) : معطوف على (قد) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجبر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (وسوف) : الواو : عاطفة (سوف) : معطوف محكي على (قد) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجبر وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وتاء التانيث) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (تاء) : معطوف على (قد) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجبر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ؛ لأنه غير محكي (تاء) : مضاف (التانيث) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، (الساكنة) : صفة للتاء والصفة تتبع

الموصوف تبعه بالجر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره . وهو مشتق ؛ لأنه سم فاعل من سكن الثلاثي .

(وهو) : الواو : استثنائية مبنية على الفتح (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً . وبعد حرك مع أن الأصل في المبني السكون ليعلم أن له أصلاً في الإعراب . وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الضمير ، (ثلاثة أنواع) : (ثلاثة) : خبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (ثلاثة) مضاف (أنواع) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

فإن قلت : المطابقة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنيةً وجمعاً شرط في صحة الإخبار به عنه ، فلم تحصل المطابقة هنا ؛ لأن المبتدأ مفرد والخبر جمع في المعنى . . قلنا : المطابقة في اللفظ كافية وإن لم يطابق في المعنى ؛ لأن اسم العدد وإن كان جمعاً في المعنى فهو مفرد لفظاً ؛ لأنه اسم جمع فحصلت المطابقة في اللفظ .

وإن قلت : لِمَ أُنْتُ اسم العدد مع أن المعدود مذكر . . قلت : لأن اسم العدد إذا كان من الآحاد يجري على خلاف القياس . . يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث .
والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ؛ لصلاحته لوقوعه في جواب سؤال مقدر ؛ كأن سائلاً سأل المصنف لما ذكر علامات الفعل فقال : كم أنواعها ؟ فأجابه بقوله : (وهو ثلاثة أنواع) .

والاستئناف البياني : هو الكلام الواقع في جواب سؤال مقدر .

(ماض) : بدل من (ثلاثة) بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه

تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص أصله ماضي ، استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء داله وهو كسرة الضاد فصار (ماض) بوزن قاض .

(ويعرف) : الواو : استثنائية مبنية على الفتح (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الماضي ، والجملة من الفعل ونائب فاعله مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ؛ كأن سائلاً سأل المصنف فقال : ما علامته الخاصة به ؟ فأجابه بقوله : (ويعرف) .

(بناء) : الباء : حرف جر (تاء) : مجرور بالباء بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، (التانيث) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (الساكنة) : صفة للتاء مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مشتق ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : (وذلك) مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ والجملة مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) مضاف ، (قامت هند وقعدت) : مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على تاء (قعدت) ، وإن شئت .. قلت : (قامت) : قام : فعل ماض مبني على الفتح ، والتاء : علامة تانيث الفاعل مبنية على السكون فرقاً بينها وبين التاء اللاحقة للأسماء ، (هند) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه (نحو) ، (وقعدت) : الواو : عاطفة (قعد) : فعل ماض مبني على الفتح وعلامة فعليته لحوق تاء التانيث به ، والتاء علامة تانيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (هند) والجملة الفعلية في محل

الجر معطوفة على جملة قوله : (قامت هند) على كونها مضافاً إليه لهـ (نحو) .
(ومنه) : الواو : استثنائية (منه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (نعم) : مبتدأ مؤخر محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وبش وليس وعسى) : معطوفات محكيات على (نعم) وعلامة رفعها ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (على الأصح) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور تقديره . ونعم وبش وليس وعسى كائنات هي من الفعل الماضي حالة كونها على الأصح ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً تحويلاً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .



[ش] : ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره . . أخذ يتكلم على ما يميز الفعل إجمالاً فقال : (والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(ولما فرغ) المصنف (مما يميز الاسم) أي : من ذكر العلامات التي تميز الاسم (عن غيره) أي : عن قسيميه الفعل والحرف (. . أخذ يتكلم) أي : شرع أن يتكلم (على ما يميز الفعل) عن قسيميه (إجمالاً) أي : من غير تفصيل بين علامة الماضي وعلامة المضارع وعلامة الأمر ، و (إجمالاً) إما منصوب على أنه تمييز محول عن المفعول تقديره : (ما يميز مجمل الفعل) أو على الحال من الفعل ، أو بنزع الخافض ؛ أي : أراد أن يتكلم على علامات مجمل الفعل (فقال : والفعل) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلمة (وهو) الفعل المصطلح عليه عند النحاة (كلمة دلت بنفسها) أي : من غير انضمام إلى غيرها ، خرج به الحرف (على معنى) أي : على حدث (مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) : الماضي ؛ وهو : ما انقضى ومضى قبل زمان تكلمك ، والحال ؛ وهو : ما بين المستقبل والماضي ، والمستقبل ؛ وهو : الزمن الآتي بعد الحال قريباً كان أو بعيداً ، فخرج بقيد (مقترن) الاسم .

وقوله (وضعاً) أي : لا استعمالاً ؛ أي : مقترن بأحدها في أصل وضع العرب لتلك الكلمة ، فدخل بهذا القيد : نعم وبئس وليس وعسى مما هو فعل ويدل على الزمان في الأصل ، وعدم دلالة عليه عارض لكونه أشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك ، وخرج بقيد الوضع : اسم الفاعل واسم المفعول ؛ لأن دلالتهما على الزمان ليس بحسب الوضع ، بل بحسب الاستعمال ، وخرجت أيضاً أسماء الأفعال ؛ كهيئات ؛ فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع ؛ لأنها إما

(يعرف) : أي يميز عن قسميه بثلاث علامات : (بقد) الحرفية ، وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لإفادة تقريبه من الحال نحو : قد قامت الصلاة ، أو تحقيقه نحو : ﴿ وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ ، وتارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾ ، أو التقليل نحو : إن الكذوب قد يصدق

موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن ، وإنما المقترن معناه كما ذهب إليه بعضهم ، وإما لأنها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالباً في معنى الفعل كما ذهب إليه آخرون . انتهى من « أبي النجا » كما مر في « التتمة » .

(يعرف ؛ أي : يميز عن قسميه) أي : مخالفيه الاسم والحرف (بـ) علامات كثيرة ، ذكر المصنف منها هنا (ثلاث علامات) تبعاً لأصله ، وليس في الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر جرياً على طريقة الكوفيين ؛ من أن الفعل قسمان ماض ومضارع ، وأن الأمر داخل في المضارع ؛ لأنه مقتطع منه ؛ لأنه يبنى على ما يعرب به مضارعه (بقد الحرفية) خرجت به الاسمية نحو : قد زيد درهم ، والاستفهامية نحو : قد زيد قائم ؛ أي : هل زيد قائم ؟ (وهي علامة مشتركة) بين الماضي والمضارع (تارة) أي : في حالة (تدخل على الماضي لإفادة تقريبه) أي : تقريب زمنه الماضي (من الحال) أي : إلى الزمن الحاضر الذي حل وحضر (نحو) قول المقيم للصلاة : (قد قامت الصلاة) أي : قد قرب قيامها (أو) بـ (تحقيقه) أي : لتحقيق الحدث المفهوم من الماضي وإثباته وتحقيقه ؛ أي : لإفادة ذلك (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ (أي : ونعلم أنه حقاً صدقتنا ، (و) تدخل (تارة على المضارع لإفادة التحقيق) والثبوت (نحو) قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾ (الْمُؤَقِّينَ) أي : حقاً يعلم الله المعوقين ، (أو) لإفادة (التقليل) في حدث الفعل المضارع (نحو) قولهم : (إن الكذوب قد يصدق) أي : قليلاً يصدق .

ولا يخفى أن هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال ، ولا تدخل (قد) على فعل الأمر أصلاً .

(والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو : سيقوم أو سوف يقوم ، وإنما اختصا به لأنهما وضعاً لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال ، وفي (سوف) زيادة تأخير وتنفيس ؛ لأن كثرة الحروف تدل على ...

(و) إنما اختصت (قد) بالفعل لأنه (لا يخفى أن هذه المعاني) المذكورة لـ (قد) (لا يتصور وجودها في غير الأفعال) من الأسماء ، (ولا تدخل « قد » على فعل الأمر أصلاً) أي : قطعاً بلا خلاف ، لعدم تحقق مدلوله .

واعلم : أنه يشترط في دخولها على الماضي والمضارع أربعة شروط :

الأول : أن يكون كل منهما مثبتاً ، لا منفيّاً ؛ كقـد ما قام زيد .

والثاني : ألا يكون مفصولاً نحو : قد هو قام .

والثالث : أن يكون متصرفاً ، لا جامداً نحو : قد عسى وقد نعم .

والرابع : أن يكون خبرياً ، لا إنشائياً نحو : قد زوجتك بنتي وبعثك عبدي .

(و) يعرف الفعل أيضاً بمسمى (السين و) بلفظ (سوف ، ويختصان بالمضارع ويخلصانه) أي : يخلصان المضارع من احتماله (لـ) لحال إلى (الاستقبال) أي : يخصانه للاستقبال بعد احتماله للحال والاستقبال ، مثالهما (نحو) قولك : (سيقوم) زيد (أو سوف يقوم) عمرو ، (وإنما اختصا) أي : اختص السين وسوف (به) أي : بالمضارع دون الماضي (لأنهما وضعاً لتأخير) أي : للدلالة على تأخر (معنى الفعل من الحال) وهو ما كان بين الاستقبال والماضي (إلى الاستقبال ، و) لكن (في « سوف » زيادة) الدلالة على (تأخير) معنى الفعل (وتنفيس) عطف مرادف على ما قبله (لأن كثرة الحروف) في الكلمة (تدل على

زيادة المعنى ، وهذان اللفطان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع ، إلا أن (سوف) تحكى على الفتح اسماً ، وأما السين . . فمعرب غير محكي ، ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه . . أدخل اللام على السين دون سوف ، بل حكي على صورته تحقيقاً للشبه

زيادة المعنى (غالباً ، خرج به نحو : حذر وحاذر ، (وهذان اللفطان) أي : لفظ السين وسوف المذكورين هنا (اسمان) علمان (للحرفين الداخلين على المضارع) وهما : س ، وسوف ، من سيقوم وسوف يقوم ، (إلا أن) أي : لكن (« سوف » تحكى) وتذكر هنا معربة بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي (على الفتح) حالة كونها (اسماً) وعلماً لما في المثال و (الحكاية) لغة : المماثلة ، واصطلاحاً : إيراد اللفظ المسموع بهيئته الأصلية وصفته الوضعية من غير تغيير ، (وأما السين) هنا (. . فمعرب) بكسرة ظاهرة في آخره حالة كونه (غير محكي) أي : غير مراد لفظه .

(ولما انعقد) وحصل (الشبه الصوري) أي : اللفظي (بين سوف) الاسمية المذكورة هنا (وسوف) الحرفية المذكورة في المثال (دون السين) الاسمية المذكورة هنا (وسه) الحرفية المذكورة في المثال (. . أدخل) الألف و (اللام على السين) المذكورة هنا معرباً بالحركة الظاهرة على النون ؛ إشارة إلى الفرق بينهما ؛ بأن المذكورة هنا اسم علم للتي في المثال ، وتلك حرف تختص بالمضارع (دون سوف) لأنها لفظ ما في المثال (بل حكي) وذكر هنا (على صورته) في المثال (تحقيقاً) أي : إظهاراً (للشبه) بين ما هنا وبين ما في المثال في الصورة ؛ جرباً على القاعدة المشهورة : أن الكلمة إذا كانت على حرف واحد . . يعبر عنها باسمها كما في باء الجر ولامه وواو العطف وفائه ، فالمذكور هنا اسم لما في المثال ، وإذا كانت على حرفين فأكثر ؛ كمن الجارة وقد الحرفية وسوف التنفيسية . . فالمذكور

(وناء التأنيث الساكنة) كقامت وشربت ، وهذه خاصة بالماضي إشعاراً بتأنيث الفاعل .

(وهو) أي : الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع)

هنا حكاية لما في المثال ، فبين ما هنا وما في المثال شبه صوري .
وفي حاشية « شرح الشيخ خالد على الأجرومية » : (وإنما لم يُعرّف المصنف سوف بـ (أل) كما عرف السين لأن سوف أريد بها لفظها ، والكلمة إذا أريد بها لفظها صارت علم جنس ، والأعلام لا تدخل عليها (أل) سماعاً ؛ إذ يمنع اجتماع أداتي تعريف على مُعرّف واحد ، وهو مبني على الفتح ؛ أي : معرب بحركة مقدرة ، لعدم تغير الصورة الحرفية ، بخلاف السين ؛ فإن صورة حرفيته (س) فغيرت إلى سين وجعلت اسماً ، وصار معرباً بدخول (أل) عليه ، فأعرب إعراباً لفظياً ، بخلاف سوف ؛ فإنه معرب إعراب حكاية ؛ لما بين ما هنا وبين ما في المثال شبهاً صورياً) انتهى من « أبي النجا » بزيادة ، والله أعلم .

(و) يعرف الفعل أيضاً بـ (تاء التأنيث الساكنة) مثالها (ك) (التاء في (قامت) هند (وشربت) دعد (وهذه) التاء الساكنة (خاصة) أي : علامة مختصة (بالماضي إشعاراً) أي : إعلاماً (بتأنيث الفاعل) أي : بتأنيث المسند إليه وإن لم يكن فاعلاً ؛ كالتائب عن الفاعل واسم كان نحو قوله : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَتِينِينَ ﴾ ولا تدخل على المضارع ؛ لاستغنائه عنها بتاء المضارعة نحو : هند تقوم ، والأمر ؛ لاستغنائه بياء المؤنثة المخاطبة نحو : اضربي يا هند ، والاسم ؛ لاستغنائه بالمتحركة ؛ كهذه قائمة وفاطمة .

(وهو ؛ أي : الفعل من حيث هو) لا بقيد كونه مضارعاً فقط أو ماضياً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (ثلاثة أنواع) بدليل انحصار الزمن الذي هو بعض مدلوله في ثلاثة كما سيأتي في كلام الشارح ، لا رابع لها إجماعاً

عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر بناءً على أنه مقتطع من المضارع .

وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة :
(ماض) أصله ماضي ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ،
.....

(عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر) من الثلاثة (بناءً) أي : جرياً في إسقاطه (على أنه) أي : على أن الأمر جزء (مقتطع من المضارع) لأن أصل (اضرب) عندهم : لتضرب ، حذفت اللام تخفيفاً للفظ ، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع الصحيح الآخر عند الوقف ، فتعذر الابتداء بالساكن فأتي بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن ، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل ؛ محافظة على صيغة المضارع ، هذا عند الاحتياج إلى همزة الوصل بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، أما إذا لم يحتج إلى تلك الهمزة .. فلا يؤتى بها ؛ بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ؛ كيُدحرج ويقاقل ويتعلم وغير ذلك ، والعبرة في كونه متحركاً باللفظ لا بالتقدير ، فلو كان متحركاً لفظاً ساكناً تقديرًا نحو : تقوم وتبيع ؛ فإن أصلهما : تقوم وتبيع .. لم يؤت بالهمزة ، فتقول : قم وبع . انتهى من « أبي النجا » .

(وإنما كانت الأفعال ثلاثة) لا رابع لها (لأن الأزمنة التي هي جزء من مدلول كل منها) أي : من معنى كل من الأفعال ؛ لأن مدلولها الحدث والزمن ، (ثلاثة) خسر لقوله : (لأن الأزمنة) أي : لأن الأزمنة التي هي بعض مدلولها ثلاثة الماضي والحال والمستقبل ، (ماض) بالرفع بدل من (ثلاثة) لأن (أصله ماضي) بضم الياء مع التخفيف والتنوين ، (استثقلت الضمة على الياء فحذفت) الضمة فالتقى ساكان وهما الياء والتنوين (ثم) حذفت (الياء لالتقاء الساكنين) فصار ماض بوزن

وهو : ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي دلالةً وضعيةً

فاع ، (وهو) الفعل الماضي (ما) أي : لفظ (دل على معنى) أي : على حدث (وجد في الزمان الماضي) هذا حد لخصوص الماضي ، وسيأتي حد لخصوص المضارع والأمر ، وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة . . فقد تقدم في مبحث (أقسام الكلمة) مستوفىً فارجع إليه إن شئت ، أي : دل على زمان وحدث اصطحباً (دلالة) مطابقة (وضعية) أي : من حيث الوضع لهما ، قيد الدلالة بالوضعية إخراجاً لدلالة الاستعمال ؛ لمجيء المضارع بمعنى الماضي في نحو : لم يضرب ، ومجيء الماضي بمعنى المضارع في نحو : إن ضربت زيداً ؛ لأن ذلك عارض بواسطة حرف النفي أو الشرط ، فلا اعتداد بما عرض . انتهى من « حاشية أبي النجا » .

وإنما قيدنا الدلالة بالمطابقة لأن دلالة على الحدث والزمان معاً مطابقة لا تضمنية كما قاله بعضهم ؛ لأن المطابقة دلالة اللفظ على تمام معناه ؛ كدلالة الفعل على الحدث والزمان معاً ، و (التضمنية) : هي دلالة اللفظ على جزء معناه ؛ كدلالة على الحدث فقط أو على الزمان فقط ، و (الالتزامية) : دلالة اللفظ على لازمه ؛ كدلالة الفعل على الفاعل أو المكان ، فالدلالة الوضعية ثلاثة أقسام كما بينها ؛ كما قال عبد الرحمن الأخضري في « سلمه في المنطق » :

دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة
وجزئه تضمناً ومالزم فهو التزامٌ إن بعقل التزم

فصل ثالث

والدلالة عندهم ستة أقسام : لأنها إما وضعية أو عقلية أو عادية ، وعلى كل منها الدال إما اللفظ أو غيره كالعقل والعادة ، اثنتان في ثلاثة بسة ، فدلالة اللفظ

وقدمه لمجيئه على الأصل ؛ إذ هو متفق على بنائه ، وحيث قدمه . . . كان الأولي له أن يتبعه بالأمر لما قلنا .

(ويعرف) أي : يميز عن المضارع والأمر (بناء التأنيث الساكنة) وضعاً الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل ، وتلحقه متصرفاً كان

الوضعية ؛ كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، والعقلية ؛ كدلالة اللفظ على وجود لافظه أو حياته ، والعادية ؛ كدلالة أخ بفتح الهمزة وبالحاء المعجمة على الوجع مطلقاً ، وأح بضم الهمزة وفتحها وبالحاء المهملة على وجع الصدر .

ودلالة غير اللفظ الوضعية ؛ كدلالة الإشارة بالرأس إلى أسفل على معنى نعم ، وإلى أعلى على معنى لا ، والعقلية ؛ كدلالة تغير العالم على حدوثه ، والعادية ؛ كدلالة الحمرة على الخجل ؛ أي : الحياء ، والصفرة على الوجل ؛ أي : الخوف ، والمناطقه إنما يبحثون عن الأول من هذه الأقسام ، وبعضها من مباحث البيانين ، وأغلبها من مباحث الوضعيين . انتهى من « البيجوري على السلم » .

(وقدمه) أي : قدم الماضي على المضارع (لمجيئه) أي : لمجيء الماضي (على) ما هو (الأصل) في الأفعال وهو البناء (إذ هو) أي : الماضي (متفق على بنائه ، وحيث قدمه) أي : قدم المصنف الماضي على غيره لعله البناء (. . . كان الأولي له) أي : للمصنف (أن يتبعه) أي : يتبع الماضي (بالأمر) أي : يلحقه به ويردفه (لما قلنا) ؛ أي : للعة التي قلناها في تقديم الماضي على غيره ؛ يعني قوله : (لمجيئه على الأصل) الذي هو البناء عند البصريين (ويعرف ؛ أي : يميز) الماضي (عن المضارع والأمر بناء التأنيث الساكنة وضعاً) أي : أصالة ، فلا يضر تحريكها لعارض الالتقاء أو الإتيان أو النقل ، (الدالة) تلك التاء (على تأنيث ما أسند إليه الفعل) الماضي من الفعل وغيره ، (وتلحقه) أي : وتلحق تاء التأنيث الماضي (متصرفاً كان) ذلك الماضي والمتصرف من الفعل : ما يتحول ويتغير من

(نحو : قامت) هند (وقعدت) أو جامداً ؛ كما سيأتي ، ولا يقدر في ذلك عدم لحاقها ببعض الأفعال الماضية ؛ كأفعال الاستثناء ؛ لأنهم التزموا تذكير فاعلها .
 وخرج بـ (الساكنة) : المتحركة ؛ فإنها خاصة بالأسماء ، وربما دخلت على بعض الحروف ، واختصت الساكنة بالفعل لثقله ،

صيغة إلى صيغة أخرى (نحو : قامت هند وقعدت) دعد (أو) كان ذلك الماضي (جامداً) وهو ما يلزم صيغة الماضي فلا يتصرف إلى مضارع وإلى أمر مثلاً ، وذلك الجامد كائن (كما سيأتي) أي : كالمثل التي تأتي للماضي قريباً ؛ كنعم وبش وغيرهما .

(ولا يقدر) أي : لا يضر (في ذلك) أي : في كونها علامة للماضي (عدم لحاقها) أي : عدم لحوق هذه التاء (بعض الأفعال الماضية) لعدم اشتراط الاطراد في العلامة ، وتلك الأفعال التي لا تلحقها التاء كائنة (كأفعال الاستثناء) من خلا وعدا وحاشا وليس ، ولا يكون ، وإنما لا تلحق التاء لهذه الأفعال (لأنهم) أي : لأن النحاة أو العرب (التزموا تذكير فاعلها) أي : أوجبوا تذكير فاعلها ؛ لأنه ضمير مستتر فيها يلزم التذكير والإفراد ؛ لأنه عائد على البعض المفهوم من الكل ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق .

(وخرج بالساكنة : المتحركة) أصالة (فإنها) أي : فإن المتحركة (خاصة بالأسماء) كقائمة وفاطمة ؛ يعني : إن كانت حركتها إعراباً وإلا . . فقد وجدت في الكلم الثلاث ؛ كقولك : لا قوة وربت وثمت ولات ، (وربما دخلت) المتحركة (على بعض الحروف) كربت وثمت ولات ، وهي فيها لمجرد تأنيث اللفظ ، ثم التي تدخل على (لات) تكون مفتوحة ، والتي تدخل على (رب) و (ثم) يجوز فتحها وإسكانها .

(واختصت الساكنة بالفعل لثقله) أي : لثقل الفعل بكون مدلوله مركباً من

والمتحركة بغيره طلباً للتعادل ، ولو قال : نحو : قام وقعد . . لكان أولئ ؛ لأنه الذي يقبلُ التاءَ فيميّزُ بها .

(و) الفعل الماضي (منه : نعم وبش) على الأصح ؛ لقبولهما التاء المذكورة ،

حدث وزمان (و) خصت (المتحركة بغيره) أي : بغير الفعل من الاسم والحرف لكونه خفيفاً بكونه بسيطاً ، فأعطي السكون الخفيف لتاء الفعل الثقيل ، والحركة الثقيلة لتاء الاسم الخفيف (طلباً للتعادل) والتوازن بينهما ؛ أي : بين الفعل والاسم .

(ولو قال) المصنف في التمثيل (نحو : قام وقعد) بلا لحوق تاء به (. . لكان) التمثيل (أولئ) وأحرئ (لأنه) أي : لأن قام وقعد المجرد من التاء هو (الذي يقبل التاء فيميز بها) دون قامت وقعدت ؛ لأنه لا يمكن إدخال التاء على التاء (والفعل الماضي منه) أي : من الفعل الماضي لفظة (نعم) الموضوعه لإنشاء المدح (و) لفظة (بش) الموضوعه لإنشاء الذم (على الأصح) فيهما عند جميع البصريين والكسائي ، وإنما كانا من الفعل الماضي (لقبولهما التاء المذكورة) أي : الساكنة التي تدل على تأنيث المسند إليه عند جميع العرب ، وفيه نظر ؛ لأن التاء المذكورة هي الدالة على تأنيث الفاعل ، والتاء اللاحقة لنعم وبش ليست كذلك ؛ لأن مرفوعهما ليس فاعلاً لمعناهما ؛ لأن معناهما : إن كان أمدح أو أذم . . فواضح ، وإن كان حسن وقبح . . فلأن الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة ، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة أو هو مذكر ، إلا أن يقال : المراد تأنيث نفسه أو فردة المقصود بالحكم ، وقال الرضي : (ودليل فعليتهما : لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف : لات وثمت وربت ولعلت) . انتهى من « رفع الحجاب » نقلاً عن « يس على المجيب » .

ففي الحديث : « من توضأ يوم الجمعة . . فيها ونعمت ، ومن اغتسل . . فالفعل أفضل »

والفاء في قوله : (ففي الحديث) تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا لقبولهما إياها لما ورد في الحديث الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : (من توضأ يوم الجمعة) واقتصر على الوضوء (. . فيها) أي : فقد أخذ بالرخصة التي هي الوضوء ، فلا بأس عليه في ترك الغسل ، و (من) شرطية و (توضأ) : فعل شرط لها ، والفاء في (فيها) رابطة ، والضمير يرجع إلى الرخصة ، والجار متعلق بمحذوف ؛ أي : قبل الرخصة أخذ ، و (نعم) : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر مفسر بتميز محذوف ، وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير : نعمت رخصة الوضوء ، لكن قال بعضهم : إن تمييز هذا الباب لا يُحذف ؛ لبقاء الإبهام وعدم مفسر الضمير حيثئذ ؛ لأنه كالعوض من الفاعل ، ولذا شرط فيه أن يكون مما يقبل (أل) ، فلا يكون مثلاً ولا غيراً ولا أفعلَ من ولا كلمة ما خلافاً للفراء والزمخشري ، ولا يكاد يجمع بينهما ، قال ذلك البعض ، وإنما حذف التمييز في الحديث لأنه عُوِّض منه التاء .

وفي « الرضي » : واعلم : (أن الضمير المبهم في نعم وبش على الأظهر الأغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل البصرة ، وكذا في كلام غيره ، وعلة بعثتين ، لكن في بعض شروح « الألفية » ما يخالفه في التأنيث ، وجعل منه الحديث) . انتهى من « يس على المعجب » .

(ونعمت) الرخصة الوضوء قاله ابن عصفور ففيه حذف التمييز والمخصوص أيضاً وهو على رأي من يجيز حذف التمييز كالناظم وتعام الحديث (ومن اغتسل . . فالفعل أفضل) رواه الترمذي في « سننه » ، وابن ماجه ، فسكن النبي صلى الله عليه وسلم التاء في (نعمت) ليدل على أنه أراد بها التأنيث ؛ لأن تقدير الكلام :

وفيه أيضاً : « وأعوذ بك من الخيانة ؛ فإنها بثت البطانة » ، وقيل : إنهما اسمان ؛ لدخول حرف الجر عليهما في قولهم : ما هي بنعم الولد ، ونعم السير على بش العير ، والجواب يعلم مما مر

من توضاً يوم الجمعة . . فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة ، ومن وقف على (نعمت) في هذا الخبر بالهاء . . فقد لحن وغلط ، على أن بعضهم رواه « فيها ونعمت » فجعل التاء ضمير المخاطب بتسكين الميم وفتح التاء ، والمقصود في هذه الرواية : الدعاء له بالتنعيم .

(وفيه) أي : وفي الحديث (أيضاً) أي : كما أن فيه ذكر نعمت ذكر بثت وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (وأعوذ بك) أي : ألتجئ بك يا رب (من) خصلة (الخيانة) والخديعة للغير ، وهي : أن يضمر الشر لغيره (فإنها) والفاء فيه تعليلية ؛ أي : وإنما تعوذت بك يا رب منها لأنها ؛ أي : لأن الخيانة (بثت البطانة) أي : مقول فيها : بثت البطانة ؛ أي : الخصلة المبطنة المضمرة في القلب للغير والمخصوص بالذم الخيانة .

(وقيل : إنهما) أي : إن نعم وبش (اسمان ؛ لدخول حرف الجر عليهما في قولهم) أي : في قول بعض العرب : (ما هي) أي : ما البنت (ب) ولد مقول فيه : (نعم الولد) حين بشر وقيل له : نعم الولد لك ، (ونعم السير على) عير مقول فيه : (بش العير ، والجواب) عن هذا القول (يعلم مما مر) عند قول المصنف : (وحروف الخفض) من قول الشارح : (وأما قولهم : ما هي بنعم الولد ، وعلى بش العير) . . فمؤول على حذف الموصوف وصفته . . إلخ .

والقائلون باسميتهما جماعة من الكوفيين منهم الفراء ، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم : نعم السير على بش العير ، والله ؛ ما هي بنعم الولد ، فهما اسمان بمعنى الممدوح والمذموم ، وبنا على الفتح لتضمنهما معنى

(و) كذا منه (ليس وعسى على الأصح)

الإنشاء ، وهو من معاني الحروف ، ولا يرد أن المفيد له الجملة بتمامها ؛ لأنها العمدة في إفادته ، فهما مبتدآن ، وما كان فاعلاً على القول الأول بدل على هذا أو عطف بيان ، والخبر هو المخصوص بالمدح أو الذم ، ويحتمل العكس ، والمعنى : الممدوح الرجل زيد ، أفاده في « البسيط » .

قال « سم » : (ويبقى النظر في نحو : نعم رجلاً زيد ، فيحتمل أن (رجلاً) تميز للنسبة التي في ضمن نعم ؛ لكونها بمعنى الممدوح ؛ أي : الممدوح من جهة الرجولية ، أو هو حال .

ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به ؛ لأنه تابع للمجرور ؛ أي : ما هي بالممدوح الولد ، فإن كان مروياً بالرفع . . فعله مقطوع عما قبله (انتهى خضري » .

على هذا القول إعراب نعم الرجل زيد : (نعم) : مبتدأ بمعنى الممدوح في محل الرفع مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبيهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى الإنشاء (الرجل) : بدل منه ، أو عطف بيان له مرفوع بالضمة الظاهرة (زيد) : خبره مرفوع ، وقس عليه نحو قولهم : بش الرجل عمرو ، ومعناه : المذموم الرجل عمرو ، والمعنى في قولهم : (ما هي بنعم الولد) : ما هي بالممدوح الولد .

وقوله : (وكذا منه ليس وعسى على الأصح) والجار والمجرور في (كذا) حال من الضمير المستكن في الخبر ، و (منه) خبر مقدم ، و (ليس) و (عسى) مبتدأ مؤخر ، و (على الأصح) متعلق بالخبر المحذوف والتقدير : وليس وعسى كائنان من الفعل الماضي على الأصح حالة كونهما كذا ؛ أي : كهذا المذكور السابق من نعم وبش في كونهما من الماضي ؛ والله أعلم .

لقبولهما التاء أيضاً نحو : عست هند أن تفلح ، وليست مفلحة ، ولا اتصالهما بضمائر الرفع نحو : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ ، ﴿ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ ، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ، وقيل : إنهما حرفان ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ،

وإنما كانا فعلاً ماضياً (لقبولهما التاء) التي هي علامة الفعل الماضي (أيضاً) أي : كما قبلت نعم وبش مثاليهما بعد دخول التاء عليهما (نحو : عست هند أن تفلح ، وليست) دعد (مفلحة) وإعراب المثال الأول : (عسى) : فعل ماضي من أفعال الرجاء ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء علامة تأنيث اسمها (هند) : اسمها مرفوع (أن) : حرف مصدر ونصب (تفلح) : فعل مضارع منصوب بأن وفاعله ضمير مستتر يعود على هند . والجملة من الفعل والفاعل صلة أن ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على أنه خبر عسى ، والتقدير : ترجت هند الإفلاح والظفر ، وقس عليه إعراب المثال الثاني .

(ولا اتصالهما) أيضاً (بضمائر الرفع) وهي لا تتصل إلا بعاملها (نحو) قوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ ، فالواو ضمير رفع ساكن في محل الرفع اسمها ، (سواء) : خبرها منصوب ، ونحو : ﴿ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾ ، بضم التاء للمذكر المخاطب ونحو : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ، بضم التاء في الفعلين لجماعة الذكور المخاطبين ، وهي علامة مختصة بالماضي ، فلا تتصل بالمضارع ؛ لاستغنائه عنها بالضمير المستتر فيه وجوباً في نحو : أضرب وتضرب ونضرب .

(وقيل : إنهما) أي : إن ليس وعسى (حرفان) لا إعلان ماضيان ، فليس حرف نفى بمعنى ما النافية ، وعسى حرف ترج كلعل (لعدم دلالتهما على الحدث والزمان) كما قاله الفارسي في ليس ، وكما قاله ثعلب وابن السراج في عسى . انتهى من « شرح الشذور » .

ولتوقف إفادة معناهما على غيرهما كسائر الحروف ، وأجيب بأن عدم الدلالة عارض ، وبأن توقف الإفادة على ذكر الغير إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فأعطيا حكمه في التوقف المذكور ، ولا يقدر في فعلية الثلاثة الأول خروجها في الظاهر عن أوزان الفعل ؛ لأن أصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين ، لا فعل بفتحها أيضاً ، ولا فعل بضمها

(ولتوقف إفادة معناهما) وهو النفي في ليس ، والترجي في على ؛ أي : إفادتهما معناهما (على) ذكر (غيرهما) وهو خبرهما (كسائر الحروف) غيرهما ؛ أي : كما أن إفادة الحروف معناها يتوقف على ذكر غيرها من متعلقاتها (وأجيب) عن استدلال صاحب هذا القيل (بأن عدم الدلالة) على الحدث والزمان (عارض) بشبههما بالحروف في الجمود وعدم التصرف ، وليس ذلك في أصل وضعهما (وبأن توقف الإفادة) أي : إفادتهما معناهما (على ذكر الغير) وهو خبرهما (إنما هو) أي : ذلك التوقف (لشبههما بالحرف في) الجمود و (عدم التصرف ، فأعطيا حكمه) أي : حكم الحرف (في التوقف المذكور) أي : في توقف إفادتهما على ذكر الغير (ولا يقدر) أي : لا يضر (في فعلية الثلاثة الأول) جَمْعُ أَوَّلِيْ يعنى : نعم وبش وليس (خروجها في الظاهر) الملفوظ (عن أوزان الفعل) بسكون عين الكلمة (لأن أصلها) أي : أصل الثلاثة الأول (فعل بفتح الفاء وكسر العين) بوزن فرح (لا فعل بفتحها) أي : بفتح العين (أيضاً) أي : كما فتحت الفاء (ولا فعل بضمها) أي : بضم العين ككرم .

قال أبو البقاء في « اللباب » : (أما ليس . . فمن البصريين من قال : هي حرف ، وأن الضمير المتصل بها لشبهها بالأفعال كما اتصل الضمير بهاء على لغة من قال في التثنية : هاء ، وفي الجمع : هاءوا ، وأبو عليّ الفارسي يشير إليه في كتبه كثيراً ، ويقوي ذلك أنها لا تدل على زمان ، وأنها تنفي كما تنفي ما ، وأنهم شبهوها

.....
بها في إبطال عملها بدخول (إلا) على الخبر في قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ؛ بالرفع فيهما ، ومن قال : هي فعل .. احتج باتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة بها ، وسُلبَت التصرف لشبهها بما .

ويدل على أنها فعل : جوازُ تقديم خبرها على اسمها عند الجميع ، وتقديمه عليها عند كثير منهم ، بخلاف ما) ، ورُدَّ أيضاً على مَنْ زعم حرفية عسى من الكوفيين قياساً على لعلَّ بجامع الترجي باتصال التاءين بها ، والصحيح : أن ليس وعسى فعلان ؛ لقبولهما التاءين المذكورتين ، ؛ تقول : لست وليست وعسيت وعست . انتهى من « يس على التصريح » .

وفي « التبيين » لأبي البقاء : (قال الكوفيون : إن نعم وبش هما اسمان ، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد .. كان تقديره : الرجل نعم الرجل ، ولما حذف الموصوف وهو الرجل الأول .. قام نعم مقامه ، فكما أن الرجل اسم .. كذلك ما قام مقامه اسم ، والرجل الثاني مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل ، فكأنك قلت : جاء زيد حسن الرجل ؛ أي : جميل جنس الرجل ، والصحيح : أنهما فعلان ، واستدل القائلون به بأوجه :

أحدها : اتصال ضمير الرفع بهما كما حكى الكسائي : نعموا رجالاً الزيدون ، وإذا لم يظهر .. كان مستتراً ، وأضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك في قولهم : ربه رجلاً ، وهذا لا يكون في الأسماء .

والوجه الثاني : اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو : نعمت المرأة هند ، وهذا لا يكون في الأسماء .

فإن قلت : تاء التانيث قد تتصل بالحرف نحو : ربت وثمت ولات ، فلا يدل

.....

اتصالها بنعم على أنها فعل .. قلت : اتصالها ساكنة بنعم دليل على أنها فعل ،
وليس كذلك ثم ورب ؛ لأنها محركة فيهما ، ويدل على الفرق بينهما أن التاء في
(نعمت) تدل على تأنيث الفاعل ؛ كدلالة التاء في (قامت) والتاء في (ربت) ،
و (ثمت) تدل على تأنيث الكلمة في نفسها لا على التأنيث في غيرها ، وحكم لات
حكم ربت ، ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا : لاه ، ولم يقف أحد على نعمت
بالحاء .

فإن قلت : لحوق التاء بنعم غير لازم ، بل يجوز أن يقال : نعم المرأة هند ..
قلت : دخولها أحسن ، وأما حذفها .. فلأن المرأة في حكم الجنس فكان التذكير
لذلك ، على أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه . انتهى من « يس على
التصريح » .

* * *

[ص] : ومضارع ، ويعرف بدخول (لم) عليه نحو : لم يقم ،

[التثمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى وتفعنا بعلومه آمين :

(ومضارع) معطوف على قوله : (ماض) على كونه بدلاً من ثلاثة أنواع ؛ أي : والثاني من الأنواع الثلاثة : فعل مضارع ، وهو لغة : المشابه بالشيء مطلقاً ؛ لأنه اسم فاعل من ضارع الرباعي ، يقال : ضارع يضارع مضارعةً وضراعاً إذا شابه غيره ، سمي مضارعاً ؛ لمضارعة الاسم ؛ أي : لمشابهته الاسم في أربعة أشياء : في الإبهام والتخصيص ؛ فإن (يضرب) يحتمل الحال والاستقبال ، فإن قلت : يضرب الآن . . تخصص بالحال ، أو قلت : غداً . . تخصص بالاستقبال ، كقولك : رجل والرجل ، وفي قبول لام الابتداء نحو : إن زيداً ليضرب ؛ كما تقول : إن زيداً لضرب ، وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته ؛ كيضرب ، فإنه بوزن ضارب ، والمراد مطلق الحركة لا شخصها ، فيدخل فيه نحو : يقتل بالقياس إلى اسم فاعله وهو قاتل ، ولذلك أعرب دون أخويه ، ورد ذلك ابن مالك بما يطول ذكره فراجع . انتهى من « أبي النجا » .

واصطلاحاً : هو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال وقيل لم نحو : لم يضرب ، ولن نحو : لن يضرب . انتهى من « خالد على الأجرومية » .
(الحال) : ما كان نهاية الزمن الماضي وبداية الزمن المستقبل ، والاستقبال نقيض الاستبدار ، والمراد : الزمان المستقبل ؛ أي : الآتي . انتهى من « تشويق الخلان » .

(ويعرف) أي : المضارع ؛ أي : يميز عن قسميه الماضي والأمر (بدخول « لم » عليه) وذلك بأن يقع بعدها من غير فاصل (نحو : لم يقم) وآثرها على غيرها من العلامات ؛ لأنه أشهر عوامله ، ولأن لها امتزاجاً بتغيير معناه إلى الماضي حتى صار كجزئه . انتهى من « أبي النجا » .

ولا بد في أوله من إحدى الزوائد الأربع

(ولا بد) أي : ولا غنى ولا محيص (في) قرب (أوله) أي : أول المضارع وهو فاء الكلمة (من) وجود (إحدى الزوائد الأربع) المسماة بأحرف المضارعة بفتح الراء ؛ أي : المشابهة ، من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : الأحرف التي هي سبب المشابهة ، ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة ؛ أي : التي تراد في الكلمة المشابهة للاسم .

قوله : (الزوائد الأربع) جمع زائدة لا جمع زائد ، بدليل (إحدى) و (الأربع) بلا تاء . أفاده المحشي ، لكن الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووي عن النحاة من أن زيادة التاء في المذكر وتركها في المؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد ، أما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة . . فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة فيه كما صنع المتن حيث قال : (الأربع) بلا تاء ، ويجوز تركها ، فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلاً معيناً لكون المعدود مؤنثاً ؛ لاحتمال أنه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال ، فتأمل بإنصاف .

وإنما سميت زوائد لأن حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضي ، وعلّة الزيادة : حصول الفرق بينهما ، وكانت في المضارع دون الماضي ؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي ، فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق ، وزادوا هذه الحروف دون غيرها : لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الأحرف أخف من غيرها ؛ لكثرة دورانها على ألسنة العرب ، فاختيرت من بين أحرف الزيادة العشرة المجموعة في قولهم : (أمان وتسهيل) .

وهي : الهمزة والنون والياء والتاء ،

(وهي) أي : تلك الزوائد الأربع : (الهمزة) بشرط أن تكون للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ كاضرب ، بخلاف همزة أكرم ، (والنون) بشرط أن تكون للمتكلم وغيره ، والمراد بالغير : من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون ؛ كنضرب ، أو للمتكلم المعظم نفسه ؛ أي : العظيم بحسب الواقع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَرِيدُ أَنْ تَمَنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضِعُّوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، أو بحسب الادعاء ؛ كقول المعظم نفسه مخبراً عنها فقط : نقوم ، وكقول فرعون لموسى : ﴿ أَلَمْ تُرْيِكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ ، واستعماله لها في هذه الحالة مجاز أطلق ما للجمع على الواحد . انتهى من « أبي النجا » .

بخلاف نون (نرجس الدواء) إذا جعل فيه النرجس ، وهو زهر البصل . انتهى من « ق ل » .

(والياء) المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب مطلقاً ، سواء كان مفرد المذكر نحو : زيد يقوم ، أو مثناة نحو : الزيدان يقومان ، أو جمعه نحو : الزيدون يقومون ، أو جمع المؤنث نحو : الهندات يقمن ، سواء كانت غيبة الغائب حقيقةً كما مثلنا ، أو مجازاً نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ﴾ ، بخلاف ياء (يرناً الشيب) إذا خضبه باليرناً وهو الحناء .

(والتاء) المثناة فوق بشرط أن تكون للمخاطب ، سواء كان مفرد المذكر نحو : أنت تقوم يا زيد ، أو مثناة نحو : أنتما تقومان يا زيدان ، أو جمعه نحو : أنتم تقومون ، أو مفرد المؤنث نحو : أنت تقوم يا هند ، أو مثناة نحو : أنتما تقومان يا هندان ، أو جمعه نحو : أنتن تقمن يا هندات ، أو مفرد المؤنث الغائبة نحو : هند تقوم ، أو مثناة الغائبتين نحو : الهندان تقومان ، بخلاف تاء (تعلم)

يجمعها قولك : أنيت ،

و(تكلم) فهذه أفعال مضارعة لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة ، بخلاف أكرم ونرجس ويرناً وتعلم ؛ فإنها أفعال ماضية ؛ لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة .

فتحصل مما ذكرنا : أن الهمزة لواحد ، والنون لاثنين ، والياء لأربعة ، والتاء لثمانية .

فإن قلت : لم ترك المصنف تقييد هذه الزوائد بالشروط التي ذكرناها مع أنه لا بد منه في تعريف المضارع لإخراج الماضي الذي في أوله هذه الزوائد كما مثلنا . . قلت : ترك تقييدها بما ذكر اتكالا على بيان الموقف ؛ لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة . انتهى من « أبي النجا » بتصرف .

(يجمعها) أي : يجمع تلك الزوائد الأربع حروف (قولك : أنيت) أي : حروف مقولك : أنيت ، بمعنى : أدركت المقصود ، أو حروف (نأيت) بمعنى : بعدت عن المقصود ، أو حروف (أتيت) أي : جئت النسوة ، أو حروف (نأتي) أي : نجيء نحو : نحن إليك لطلب الحاجة ، وإنما زدت لفظة (حروف) لأن الجامع لهذه الزوائد حروف (أنيت) لا معناه ، والقول فيه بمعنى المقول ، وأنيت بدل منه أو عطف بيان له ، والمعنى : يجمعها حروف مقولك : أنيت .

وآثر المصنف في التعبير عن الزوائد الأربع لفظة (أنيت) بتقديم الهمزة على النون ثم النون على الياء على غيرها مما ذكرناه ؛ كنأنيت ونأتي . . إلخ لما في الذي ذكره من التفاؤل الحسن ؛ فإنه بمعنى : أدركت المقصود ، ولما في (نأيت) من التشاؤم ؛ فإنه بمعنى : بعدت عن المقصود ولم أدركه ، ولما فيه من الموافقة

ويضم أوله إن كان ماضيه على أربعة أحرف ؛ كدحرج يدحرج وأكرم يكرم وفرح
يفرح وقاتل يقاتل ،
.....

لترتيب هذه الحروف في المعنى التدريجي ؛ لأن الهمزة لواحد ، والنون لاثنين ،
والياء لأربعة ، والتاء لثمانية .

ثم استطرد المصنف بذكر بعض مباحث الصرفيين هنا فقال : (ويضم أوله)
أي : أول المضارع ؛ أي : الحرف الذي بدى به ، وهو حرف واحد من هذه
الزوائد الأربع (إن كان ماضيه) أي : ماضي ذلك المضارع (على أربعة أحرف)
سواء كان ذلك الماضي رباعياً مجرداً (كـ) فولك : (دحرج) زيد الحجر برجله إذا
رماه على الأرض كالكرة (يدحرج) دحرجة ودحرجاً بضم أوله ؛ فإن ماضيه
رباعي مجرد الأصول (و) كان رباعياً مزيداً فيه كقولك : (أكرم) زيد عمراً ؛ فإنه
من زيد الثلاثي بزيادة الهمزة على كرم ، فتقول في مضارعه : (يكرم) بضم أوله
(و) كقولك : (فرح) بتشديد الراء ، ؛ فإنه من مزيد الثلاثي بتكرار العين ، فتقول
في مضارعه : (يفرح) بضم أوله لزيادة تكرير العين في ماضيه ، (و) تقول في
مضارع (قاتل يقاتل) بضم أوله لزيادة الألف في ماضيه ، والمعنى : يضم أول
المضارع الذي ماضيه رباعي مطلقاً ؛ أي : سواء كان مجرداً أو مزيد الثلاثي وجوباً
عند جميع العرب الحجازيين والتميميين ، وإنما ضموا أوله لأنه لو فتح أوله في
(يكرم) مثلاً . . لم يعلم مضارع المزيد فيه من مضارع المجرد ، ثم حمل الباقي
عليه .

وقيل : إنما ضم أوله لقلة دورانه على السنة العرب بالنسبة إلى الثلاثي ،
وقيل : إنما ضم لأن الرباعي فرع الثلاثي ، والضم فرع الفتح بالنظر إلى الخفة ،
فأعطي الفرع للفرع والأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب .

وإنما فتح الحماسي والسداسي مع أنهما فرعاً الثلاثي أيضاً تخفيفاً لهما على

ويفتح فيما سوى ذلك نحو : نصر ينصر وانطلق ينطلق واستخرج يستخرج .

وأمر ،
.....

الألسنة ؛ لكثرة حروفهما ، ولو ضم أولهما . . لأدى إلى الجمع بين الثقيلين ، وأما الضم في (يهريق) . . فلأنه من الرباعي لا من الخماسي ؛ لأن أصله : (يريق) فزيدت فيه الهاء على خلاف القياس . انتهى من « مناهل الرجال »

(وبفتح) أول المضارع وجوباً على الأصل في الخفة والضم في الرباعي للالتباس بغيره ، وتخصيص كل منهما بما ذكر لتعادل قلة الرباعي ثقل الضمة ، وكثرة غيره خفة الفتحة . انتهى « كواكب » .

(فيما سوى ذلك) أي : فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان ثلاثياً (نحو : نصر) فتقول في مضارعه : (ينصر) بفتح أوله ، أو خماسياً (و) ذلك نحو : (انطلق) فتقول في مضارعه : (ينطلق) بفتح أوله أيضاً ، أو سداسياً (و) ذلك نحو : (استخرج) فتقول في مضارعه : (يستخرج) بفتح أوله .

ثم ما ذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتنمة لتعريف المضارع ؛ لأنه يتضح به كمال الانضاح ، والاعتذار بمثل هذا عن النحويين أولي من قول بعضهم : هذه المسألة من التصريف لا من النحو ذكرت فيه استطراداً .

(وأمر) معطوف أيضاً على (ماض) أي : والثالث من أنواع الفعل الثلاثة عند البصريين : فعل الأمر ، وهو لغة : طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى ، فهو نقيض النهي ، واصطلاحاً : ما دل على طلب حدث مستقبل وقبل ياء المؤنثة المخاطبة ؛ لأن المطلوب به حصول ما لم يحصل نحو : ﴿ قَرَأْهُ ﴾ ، أو طلب دوام ما حصل نحو : ﴿ يَتَأْتِيَا تَتَى أَتَى اللَّهَ ﴾ ، سمي به لاستعماله غالباً في الأمر الذي هو طلب المتكلم الفعل من المخاطب .

ويعرف بدلالته على الطلب ، وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة نحو : قومي واضربي .
ومنه : هات وتعال على الأصح ،

(ويعرف) أي : يميز فعل الأمر عن قسيميه الماضي والمضارع (بدلالته على الطلب) أي : طلب المتكلم الفعل من المخاطب وضعاً ؛ أي : من جهة وضع العرب له للطلب ، فخرج بقيد الوضع نحو : ﴿ لِيُثْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ فإن دلالة على الطلب بواسطة لام الأمر ، (و) ب (قبوله ياء المؤنثة المخاطبة) وهي ضمير على الأصح ، محلها رفع على الفاعلية ، وتختص بالفعل غير الماضي ، مثال الأمر (نحو : قومي واضربي) فإن كلاهما دل على طلب القيام في الأول والضرب في الثاني من المخاطبة ، وقبل كل منهما ياء المؤنثة المخاطبة ، وتقول في إعراب المثال الأول : (قومي) : فعل أمر مني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة في محل الرفع ضمير متصل في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، وتقول في إعراب المثال الثاني مثل ما قلت في إعراب المثال الأول ، فلا بد فيه من اجتماع كل من الأمرين ، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء . . فهي اسم فعل ؛ كزال بمعنى انزل ، وصه بمعنى اسكت ، أو مصدر ؛ كضرباً زيداً بمعنى اضرب زيداً ، أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب . . فهي فعل مضارع نحو : أنت يا هند تقومين .

ولو قال المصنف في تمثيله : (نحو : قم واضرب) لكان أولئ وأحرئ ؛ لأنه هو الذي يقبل ياء المؤنثة المخاطبة .

(ومنه) أي : ومن فعل الأمر (هات) بكسر التاء إلا إذا اتصل به واو الجماعة ؛ فإنه يضم حينئذ لمناسبة الواو نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَآؤُا بُرْهَنَآكُمْ ﴾ ، (وتعال) بفتح اللام مطلقاً لا غير (على الأصح) فيهما ؛ بدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة ، وفصلهما عما قبلهما بمن التبعيضية للخلاف في فعليتهما .

والحرف :

ثم إن أمرت بهما مذكراً.. قلت : هات يا زيد ، وتعال يا عمرو ، فتقول في إعرابهما : (هات) : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء كما في (ارم) ، و (تعال) : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الألف كما في (اخش) .

وإن أمرت بهما مؤنثاً.. قلت : هاتي يا هند ، وتعال يا دعد ، ثم تقول في إعرابهما : (هاتي) : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل الرفع فاعل ، وكذا تقول في (تعالي) لأن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه .

ومقابل الأصح ما قاله بعضهم : إن هات وتعال اسما فعلين للأمر ، فد (هات) : اسم فعل أمر بمعنى ناول بكسر الواو مبني على الكسر ، و (تعال) : اسم فعل أمر بمعنى أقبل مبني على الفتح .

(والحرف) لغة : طَرَفُ الشيء وجانبه ، بفتح الطاء والراء بخلاف طرف العين وهو بفتح الطاء وسكون الراء ، كما في قوله :

أشارت بطرف العين خيفةً أهلها إشارة محزون ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم

وفي التنزيل : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ الآية ؛ أي : طرف وجانب من الدين ؛ أي : لا يدخل فيه على ثبات وتمكن ، فهو إن أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما.. اطمأن به ، وإن أصابته فتنة.. أي : شر من مرض أو فقر أو نحوهما.. انقلب على وجهه عنه .

واصطلاحاً . كلمة دلت على معنى في غيرها ، وعلامته التي يميز بها عن أخويه

ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل ؛

الاسم والفعل عدمية كما ذكره المصنف ، وهي أنه (ما لا يصلح معه دليل الاسم)
أي : واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) أي : واحد من علاماته أيضاً ، فترك
العلامة له علامة ولذا قيل :

والحرف ما ليست له علامة ترك العلامة له علامة

فتكون علامة الحرف عدمية ، ونظير ذلك كما قال ابن مالك : (ج ، ح ، خ)
فالجيم والخاء علامتهما وجودية كالاسم والفعل ، والخاء علامتها عدمية
كالحرف .

قال بعضهم : وإنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لأنه في نفسه علامة ولو
جعلت له علامة . . . لزم الدور أو التسلسل وهما محالان ، و (الدور) : توقف أمر
على أمر يتوقف عليه ، و (التسلسل) : توقف أمر على أمر يتوقف على آخر إلى
ما لا نهاية له .

قوله : (دليل الاسم) وكان الأولى للمصنف أن يعبر بالعلامة بدل الدليل ، لأن
الدليل دلالة قطعية ، والعلامة دلالتها ظنية ، والمراد هنا : الدلالة الظنية ، ولعله
إنما عبر بالدليل لأن الدليل والعلامة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد ، والمراد
بالصلاحية المنفية : الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية ؛ لأن الكلام في
مبحث الألفاظ ، وهذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه ، والمعنى : أن يشهد
أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب ؛ كدخول (من) أو (أل)
أو (سوف) مثلاً على الباء أو رب مثلاً .

قوله : (ولا دليل الفعل) عطف بالواو دون أو ليفيد اشتراط المعية في النفي ،
وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعية ؛ لأن الواو وإن كانت ظاهرة فيها لا تفيدها

كهل وفي ولم
.....

نصاً ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني زيد وعمرو . . كان ظاهراً في انتفاء مجيئهما معاً محتملاً لانتفاء مجيء أحدهما ، فإذا قلت : ما جاءني زيد ولا عمرو . . كان نصاً في انتفاء مجيئهما .

وقولهم : (عدم العلامة له علامة) استشكل بأن العدمي لا يكون علامة للوجودي ، وأجيب بأن العدمي قسمان : عدم مطلق ؛ وهو الذي لا يكون علامة للوجودي ، وعدم مقيد ؛ وهو ما يكون علامة له ، وما هنا من الثاني ؛ لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقاً ؛ وإنما جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس ؛ لأنهما أشرف منه ، والوجودي أشرف من العدمي ، فأعطي الأشرف للأشرف ، والأخس للأخس سلوكاً مسلك التناسب . انتهى من « أبي النجا » .

وهو - أي : الحرف - ثلاثة أقسام : قسم مشترك بين الأسماء والأفعال ؛ والأصل فيه ألا يعمل ؛ لعدم اختصاصه بأحد قسيميه ، وذلك (كهل) الاستفهامية وبل ، وقسم مختص بالأسماء ، والأصل فيه أن يعمل فيها ، وذلك كمن (وفي) ، وقسم مختص بالأسماء ، والأصل فيه أن يعمل فيها كلما النافية (ولم) أو النصب كأن المصدرية .

فإن قلت : عندنا حروف مشتركة كما ولا النافيتين ، ومع ذلك تعمل عمل ليس ، وعندنا أيضاً حروف مختصة ؛ كالسين وسوف ومع ذلك لا تعمل . . قلت : إن الحروف أقسام ثمانية :

الأول : قسم مشترك ولا يعمل ؛ كهل وهو الأصل .

ثانيها : ما هو مشترك ويعمل على خلاف الأصل ؛ كما ولا ، وإنما خرجتا عن

أصلهما تشبيهاً لهما بليس .

ثالثها : ما يختص بالاسم ؛ كفي ، فيعمل الجر على الأصل .

رابعها : ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم ؛ وهو أن وأخواتها ، وخرجت عن العمل الخاص لشبهها بالفعل في المعنى ، والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه .

خامسها : ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئاً على خلاف الأصل ؛ كال التعريفية ، وإنما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم فهو كالجزء منه .

سادسها : ما يختص بالفعل ؛ كلم ، فيعمل الجزم على الأصل .

سابعها : ما يختص بالفعل أيضاً ويعمل النصب على خلاف الأصل ؛ كلن ، وإنما خرجت عن الأصل تشبيهاً لها بليس في نفي الحال .

ثامنها : ما يكون مختصاً بالفعل ولا يعمل شيئاً ؛ كقد والسين وسوف ، وإنما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه فهي بمنزلة آل التعريفية في الأسماء .

وقال بعضهم في معنى الحرف شعراً :

إذا كان منك اختصاصٌ بي قويت على	ما شئت مني بتفصيل وإجمال
وإذا غدوت مشاركاً ضعفت فلم	تعمل وأهملت عندي كل إهمال
كالحرف عند اختصاص فهو ذو عمل	وفي التشارك لم يظفر بأعمال

انتهى من « الفاسي » .



إعراب المتن

(ومضارع) : الواو عاطفة (مضارع) : معطوف على قوله : (ماض) على كونه بدلاً من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، (ويعرف) : الواو : استئنافية (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فعله ضمير يعود على (مضارع) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب : لصلاحيتها لوقوعها في جواب سؤال مقدر كأن سائلاً سأل المؤلف : لما قال (ومضارع) فقال له : ما علامته التي يعرف بها عن قسيميه ؟ فأجابه بقوله : (ويعرف) (بدخول لم) : الباء : حرف جر (دخول) : مجرور بالياء وعلامه جره كسرة ظاهرة في آخره (دخول) : مضاف (لم) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية الجار والمجرور متعلق بـ (يعرف) لأنه فعل مضارع .

(عليه) : (على) : حرف جر مبني بسكون ظاهر على الألف المتقلبة ياء لاتصالها بالضمير ؛ لأن الضمير والتصغير والتكسير يردون الأشياء إلى أصولها ، الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة لوقوعه بعد الياء ؛ لأنها المناسبة لها ، الجار والمجرور متعلق بـ (دخول) لأنه مصدر له (دخل) الثلاثي .

(نحو لم يقم) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبير مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (نحو) : مضاف (لم يقم) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة حره كسرة مقدرة على ميم (يقم) منع من ظهورها اشتغال

المحل بسكون الحكاية ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة استئنافاً
بيانياً لا محل لها من الإعراب ؛ لصلاحياتها لوقوعها في جواب سؤال مقدر تقديره :
ما مثاله .

(ولا بد في أوله) : الواو : استثنائية (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس
الاسم تعمل عمل إن ؛ تنصب الاسم وترفع الخبر (بد) : في محل نصب اسمها
مبني على الفتح لشبهه بالحرف شهياً معنوياً ؛ لتضمنه معنى من الاستغراقية ، وإنما
حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ لِثِقَلِ التركيب ، (في
أوله) : جار ومجرور ومضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف
لوقوعه خبراً للالتقديره : موجود .

(من إحدى الزوائد الأربع) : (من) : حرف جر (إحدى) : مجرور بـ (من)
وعلامه جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع
من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (إحدى) : مضاف (الزوائد) : مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة (الأربع) : صفة لـ (الزوائد) مجرور بالكسرة الظاهرة ،
وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : المعدودة بالأربع ، الجار والمجرور متعلق
بـ (بُدَّ) لأنه مصدر من (بد) الثلاثي ، أو متعلق بما تعلق به الجار والمجرور
قبله ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من
الإعراب .

(وهي) : الواو : استثنائية (هي) : مبتدأ ، (الهمزة) : خبر المبتدأ ،
والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب . (والنون والياء والتاء)
معطوفات على الهمزة على كونها خبر المبتدأ ، (يجمعها) : فعل مضارع ومفعول
به ، (قولك) : فاعل ومضاف إليه ، (أنيت) : بدل محكي من (قولك) أو

عطف بيان له ، أو مقول له ، والجملة الفعلية في محل النصب حال من الهمزة وما بعده تقديره : وهي الهمزة والنون والياء والتاء حالة كونها جامعاً إياها حروف قولك : أنيت .

(ويضم أوله) : فعل ونائب فاعل ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (إن كان ماضيه) : (إن) : حرف شرط جازم لفعلين (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه فعل شرط لها ، مبني على الفتح (ماضيه) اسم كان ومضاف إليه ، (على أربعة أحرف) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر كان ، وحواب الشرط محذوف معلوم مما قبله تقديره : إن كان ماضيه على أربعة أحرف . . يضم أوله ، وجملة (كان) قيد فيما قبلها لا محل لها من الإعراب .

(كدحرج يدحرج) : الكاف . حرف جر وتمثيل (دحرج يدحرج) : مجرور محكي بالكاف ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كدحرج يدحرج ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وأكرم يكرم) : الواو : عاطفة (أكرم يكرم) : معطوف محكي على (دحرج يدحرج) وكذا أيضاً معطوف محكي على (دحرج يدحرج) قوله : (وفرح يفرح وقاتل يقاتل ، ويفتح) : الواو : عاطفة (يفتح) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على أوله ، والجملة الفعلية معطوفة على جملة قوله : (يضم أوله) على كونها مستأنفة ، (فيما سوى ذلك) : (في) : حرف جر (ما) : زائدة (سوى) : مجرور بـ (في) وعلامة جره كسرة مقدرة للتعذر (سوى) : مضاف (ذلك) : مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بـ (يفتح) ، والمعنى : ويفتح أوله في غير

ذلك ؛ أي : في غير مضارع ما ماضيه على أربعة أحرف ، وهو ما ماضيه على ثلاثة أحرف أو خمسة أحرف أو ستة أحرف ، ويحتمل أن تكون (ما) موصولة فتقول في إعرابه : (في) : حرف جر (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ (في) ، (سوى) : منصوب على الظرفية المكانية بفتحة مقدرة للتعذر (سوى) : مضاف (ذلك) : مضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لـ (ما) الموصولة والتقدير : ويفتح أوله في التركيب الذي استقر في سوى ذلك ؛ أي : في سوى المضارع الذي ماضيه على أربعة أحرف ، والجار والمجرور متعلق بـ (يفتح) أيضاً .

(نحو نصر ينصر) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (نصر ينصر) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على راء ينصر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (وانطلق ينطلق) : معطوف محكي على (نصر ينصر) وكذا قوله : (واستخرج يستخرج) : معطوف محكي على (نصر ينصر) .

(وأمر) : معطوف على قوله : (ماض) أيضاً على كونه بدلاً من (ثلاثة أنواع) بدل تفصيل من مجمل ، (ويعرف) : الوار : استثنائية (يعرف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمه ظاهرة ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (أمر) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (بدلالته) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (يعرف) لأنه فعل مضارع ، (على الطلب) : حار ومجرور متعلق بالدلالة ؛ لأنه مصدر دل ثلاثي ، (وقبوله) : (قبول) معطوف على الدلالة مجرور بالباء ، وهو مضاف ،

والضمير مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، (ياء) : مفعول به
لـ (قبول) منصوب به (ياء) : مضاف (المخاطبة) : مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، (المؤنثة) : صفة للمخاطبة مجرور
بالكسرة الظاهرة ، وهو مشتق ، لأنه اسم مفعول من أنث الرباعي ولو قال : (ياء
المؤنثة المخاطبة) . . كان أولى ؛ لأنه جعل ما كان موصوفاً في أصله صفة لصفته .

(نحو قومي) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : مثاله نحو قومي
(نحو) : مضاف (قومي) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة
استئنافاً بيانياً ، (واضربي) : معطوف محكي على (قومي) مجرور بكسرة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، وإن شئت . . قلت : (قومي) :
فعل أمر مبني على حذف النون ، وعليه قول أبي رفعة المشهور :

والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه أيا من يفهم

والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل ، والجملة في محل الجر
مضاف إليه لـ (نحو) وكذا تقول في (اضربي) .

(ومنه) : الواو : استئنافية (منه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (هات) :
مبتدأ مؤخر محكي ، (وتعال) : معطوف عليه ، (على الأصح) : جار ومجرور
متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر والتقدير : وهات وتعال كائنان من فعل
الأمر على الأصح ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(والحرف) : الواو : عاطفة (الحرف) : مبتدأ مرفوع ، (ما لا يصلح) :
(ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) ، أو نكرة موصوفة بمعنى (شيء) في محل
الرفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة على جملة

قوله : (فالاسم يعرف بالإسناد إليه) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (لا) :
نافية مبنية على السكون (يصلح) : فعل مضارع مرفوع ، (معه) : ظرف ومضاف
إليه متعلق بـ (يصلح) لأنه فعل مضارع ، (دليل) : فاعل لـ (يصلح) مرفوع وهو
مضاف ، (الاسم) : مضاف إليه مجرور .

(ولا دليل الفعل) : الواو عاطفة (لا) : زائدة مؤكدة لـ (لا) الأولى
(دليل) : معطوف على (دليل) الأول ، وهو مضاف (الفعل) : مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (يصلح) صلة لـ (ما) الموصولة إن قلنا :
ما موصولة تقديره : والحرف اللفظ الذي لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل
الفعل ، أو صفة لـ (ما) إن قلنا : ما نكرة موصوفة تقديره : والحرف لفظ موصوف
بعدم صلاحية دليل الاسم ولا دليل الفعل معه .

(كهل وفي ولم) : الكاف : حرف جر (هل) : مجرور محكي بالكاف ،
وعامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (وفي
ولم) : معطوفان محكيان على (هل) والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛
لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الحرف كائن كهل وفي ولم ،
والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .



[ش] (ومضارع) وهو : ما دل على معنى مقترن بأحد زمني الحال والاستقبال ، ويتخلص لأحدهما بقرينة ، وسمي مضارعاً لمشابهته الاسم في اعتوار المعاني عليه ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(ومضارع وهو) لغة : المشابهة ، واصطلاحاً : (ما دل) أي : لفظ دل دلالة وضعية وهي دلالة اللفظ على تمام معناه كما مر في « التتمة » ، (على معنى) أي : على حدث (مقترن) أي : مصاحب (بأحد زمني الحال والاستقبال) أي : بأحد الزمانين اللذين هما إما الحال أو الاستقبال ، و (الحال) : ما بين الزمن الماضي والمستقبل ، و (المستقبل) : هو الزمن الآتي ولم يأت الآن ، والاستقبال نقيض الاستدبار ، وهو مصدر أريد به المستقبل .

(ويتخلص) أي : المضارع (لأحدهما) أي : لأحد الزمنين ؛ أي : يختص بأحدهما (بقرينة) لفظية بعد أن كان محتملاً لهما ؛ وذلك كلفظ (الآن) في الحال ؛ كما في قولك : أَضْرِبْ زَيْدًا الآن ، وكلفظ (غداً) في المستقبل ؛ كما في قولك : أَضْرِبْ غلامي غداً .

(وسمي) المضارع المصطلح عليه عند النحاة (مضارعاً) من المضارعة التي هي بمعنى المشابهة (لمشابهته) أي : لمشابهة المضارع (الاسم) المتمكن الأمكن (في اعتوار) أي : في توارد وتعاقب (المعاني) المختلفة (عليه) أي : على المضارع التي لا تَبَيَّنُ ولا تَتَمَيَّزُ إلا بالإعراب في نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) من النهي عنهما ، أو النهي عن الأول وإباحة الثاني ، أو النهي عن المصاحبة ؛ يعني : أن كلاً منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية لولا الإعراب لالتبست ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو : ما أحسن زيداً ،

وقيل : لمشابهته له في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته .

(ويعرف) أي : يميز عن الماضي والأمر (بدخول « لم » عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو : لم يقم) وقد مر أنه يميز أيضاً بدخول حرف التنفيس عليه ، وإنما اقتصر المؤلف على (لم) لأن لها امتزاجاً بالفعل

وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهما ، (وقبل : لمشابهته) أي : لمشابهة المضارع (له) أي : للاسم (في الإبهام والتخصيص) فإن (يضرب) مهم يحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : الآن .. تخصص بالحال ، أو غداً .. تخصص بالاستقبال ، كما أن قولك . (رجل) مبهم حتى تخصصه فتقول الرجل .

(و) في (قبول لام الابتداء) كقولك : إن زيداً ليضرب ؛ كما تقول : إن زيداً لضارب ، (و) في (الجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته) كيضرب ؛ فإنه بوزن ضارب ، والمراد مطلق الحركة لا شخصها ، فيدخل فيه نحو : يقتل ؛ فإنه جار على حركة اسم فاعله وهو قاتل .

(ويعرف ؛ أي : يميز) المضارع (عن) قسيميه (الماضي والأمر بدخول لم) الجازمة (عليه) أي : على المضارع ؛ وذلك (بأن يقع) المضارع (بعدها) أي : بعد لم (من غير) وجود (فصل) أي : فاصل بينهما ، مثال دخولها عليه (نحو : لم يقم ، وقد مر) آنفاً (أنه) أي . أن المضارع (يميز) عن قسيميه ، (أيضاً) أي : كما ميز بلم (بدخول حرف التنفيس عليه) أي : على المضارع ، وهو السين وسوف .

(وإنما اقتصر المؤلف) هنا (على) ذكر (لم) فقط لأنها أنفع العلامات في المضارع (لأن لها) أي : للم (امتزاجاً) واختلاطاً في المعنى (بالفعل) المضارع

بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه ، قاله الرضي ، ولو قال : نحو : يقوم . . لكان أولى ؛ لأنه يقبل (لم) .

(ولا بد في أوله من إحدى الزوائد الأربع) المسماة بأحرف المضارعة ، (وهي الهمزة والنون والياء) المثناة من تحت (والتاء) المثناة من فوق (يجمعها) أي : يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك :)

(بتغيير معناه) أي : معنى المضارع من احتماله للحال والاستقبال (إلى) خصوص (الماضي) وقوله : (حتى صارت كجزئه) غاية لقوله : (امتزاجاً) أي : لأن لها امتزاجاً بليغاً حتى صارت منه ؛ لشدة امتزاجها به كجزئه ؛ أي : كجزء المضارع ، (قاله) أي : قال هذا التعليل ؛ يعني قوله : (لأن لها امتزاجاً) الشيخ (الرضي) أي : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي ، نجم الدين ، عالم بالعربية ، اشتهر بكتابه : « شرح الكافية لابن الحاجب » و « شرح الشافية » في الصرف ، توفي سنة (٦٨٦ هـ) انتهى من « الحدود » .

(ولو قال) المصنف في التمثيل (نحو : يقوم) بدل قوله : (لم يقوم) (. . لكان) تمثيله (أولى) وأحرى بالقبول (لأنه) أي : لأن (يقوم) هو الذي (يقبل « لم ») لا لم يقوم ؛ لأنه لا يمكن إدخال لم على لم .

(ولا بد) أي : لا غنى ولا محيص (في أوله) أي : في قرب أوله وهو ما قبل فاء الكلمة ؛ لأن الحرف لا يكون في الحرف (من) وجود (إحدى الزوائد الأربع المسماة بأحرف المضارعة) بفتح الراء ؛ أي : المشابهة ؛ من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : الأحرف التي هي سبب المشابهة كما مر (وهي) أي : تلك الأربع (الهمزة والنون والياء المثناة من تحت) أي : المنقوطة نقطتين من تحتها (والتاء المثناة من فوق) أي : المنقوطة فوقها ثنتين ؛ أي : مسميات هذه الأسماء وهي (أ ، ن ، ي ، ت) ، (يجمعها ؛ أي : يجمع تلك الزوائد الأربع قولك) أي :

أنيت) أو نأيت أو أتين أو نأتي ، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي ، وخصوا الزيادة به ؛ لأنه مؤخر بالزمان عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فاستحقت التقدم ، وإنما لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضاً لوجودها في أول الماضي ؛ كأكرم ونرجس ويرناً وتعلم ، وإنما ذكرها توطئة وتمهيداً

حروف مقلوك : (أنيت) أي : أدركت المطلوب (أو نأيت) أي : بعدت عن المراد (أو أتين) النسوة (أو نأتي) نحن لزيارتك .

(وإنما زادوها) أي : زادت العرب إياها في أول المضارع أو النحاة ؛ أي : حكموا زيادتها في أول المضارع (فرقاً بينه) أي : بين المضارع (وبين الماضي ، وخصوا) أي : العرب أو النحاة (الزيادة به) أي : بالمضارع دون الماضي (لأنه) أي : لأن المضارع (مؤخر بالزمان) أي : بالنظر إلى الزمان الذي هو مدلوله ؛ وهو الحال والمستقبل (عن) زمان (الماضي ، والأصل) في كل شيء (عدم الزيادة) والمزيد عليه فرع للمجرد عنها (فاستحقت) هذه الزيادة (التقدم) في أول المضارع ؛ لتدل على أنها مزيدة من أول وهلة ، وعبرة « أبي النجا » هنا : وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما ، وكنت في المضارع دون الماضي ؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة ، والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي ، فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق لللاحق ، وزادوا هذه الحروف دون غيرها ؛ لأن الزيادة يستلزم الثقل ، وهذه الأحرف أخف من غيرها . انتهى منه .

(وإنما لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضاً) أي : كما جعل سوف والسين علامة للمضارع (لوجودها) أي : لوجود هذه الأحرف الأربع (في أول الماضي ؛ كأكرم ونرجس ويرناً وتعلم) والعلامة لا تكون إلا مختصة (وإنما ذكرها) أي : ذكر هذه الأحرف الأربعة هنا لتكون (توطئة) أي : وطأً (وتمهيداً) أي : فرائشاً واستعداداً ، و (التمهيد) : التوطئة ، والعطف فيه من عطف المرادف

لقوله : (ويضم أوله) أي : الحرف المفتوح به المضارع (إن كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولاً (كدحرج) فإنه ماض أصلي الحروف فتقول في مضارعه : (يدحرج) بضم أوله أو بعضها زائداً ، (و) ذلك نحو : (أكرم) فإن الهمزة فيه زائدة فتقول في مضارعه : (يكرم) بضم أوله

كما في « بس على المجيب » أي : ذكرها استقبالاً (لـ) ذكر (قوله : ويضم أوله) أي : أول المضارع (أي) يضم (الحرف المفتوح به المضارع) أي : الذي افتتح به المضارع وهو إحدى هذه الزوائد الأربع (إن كان ماضيه) أي : ماض المضارع (على أربعة أحرف ، سواء كان كل حروفه) أي : كل حروف الماضي (أصولاً كدحرج ؛ فإنه ماض أصلي الحروف) لأنه على وزن (فعلل) ، (فتقول في مضارعه : يدحرج ؛ بضم أوله ، أو) كان (بعضها) أي : بعض حروفه (زائداً) على أصول الكلمة (وذلك) الرباعي الذي كان بعض حروفه زائداً (نحو) قولك : (أكرم) من أكرمت زيدا (فإن الهمزة فيه) أي : في أكرم (زائدة) على أصول الكلمة ؛ فإنه من مزيد الثلاثي وهو كرم بضم الراء ، فوزنه أفعل ، (فتقول في مضارعه : يكرم بضم أوله) أصله يُؤكرم ، فحذفوا همزة الماضي في نحو : يُكرم ؛ كراهية توالي مثلين همزة الماضي وهمزة المضارعة فيما إذا بدىء مضارعه بالهمزة ، وطرذاً للباب على وتيرة واحدة في غيره .

واعلم : أن أصول الكلمة لا يعرف من زوائدها إلا بمعرفة الميزان ، وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها وكذا عن رابعها باللام ، فيقال في وزن ضرب : فعل ، وفي وزن دحرج : فعلل ، وأما الزائد : فإن كان تكرير الأصل . . عبر عنه بلفظ ذلك الأصل ، فيقال في وزن ولئى : فَعَل ، وإن كان غير تكرار . . عبر عنه بلفظه ، فيقال في وزن أكرم : أَفَعَل .

والحاصل : أن الزائد مطلقاً يعبر عنه بلفظه إلا شيئين : مكرر الأصول ؛ فيعبر

(و) كذا تقول في مضارع : (فرح) بتشديد الراء (يفرح) بضم أوله ؛ لزيادة تكرير العين - أي : الراء - في ماضيه ، (و) في مضارع (قاتل يقاتل) بضم أوله ؛ لزيادة الألف في ماضيه ، (ويفتح) أوله (فيما سوى ذلك) أي : فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي ؛ بأن كان ماضيه ثلاثياً (نحو : نصر) فتقول في مضارعه : (ينصر) بفتح أوله أو خماسياً ، (و) ذلك نحو : (انطلق) فتقول في مضارعه : (ينطلق) بفتح أوله أيضاً أو سداسياً ، (و) ذلك نحو : (استخرج) فتقول في مضارعه : (يستخرج) بفتح

عنه بأصله ، والمبدل من تاء الافتعال ؛ فيعبر عنه بأصله أيضاً وهو التاء ، فوزن اصطرير : افتعل ، ولا ينطق بالطاء لزوال مقتضيها . انتهى من « مناهل الرجال » .

(وكذا) أي : ومثل ما تقول في مضارع أكرم (تقول في مضارع : فرح بتشديد الراء) وبالحاء المهملة من التفريح ، وفي بعض النسخ بالجيم بعد الراء من التفريح (يفرح بضم أوله ؛ لزيادة تكرير العين ؛ أي) : عين الكلمة ، وهو (الراء) وقوله : (في ماضيه) أي : في ماضي يُفرح متعلق بالتكرير (و) تقول (في مضارع قاتل) بوزن فاعل : (يقاتل بضم أوله ؛ لزيادة الألف في ماضيه) لأنه من المقاتلة .

(ويفتح أوله) أي : أول لمضارع (فيما سوى ذلك) أي : في المضارع الذي استقر في سوى ذلك ؛ أي : في غير الماضي الذي هو رباعي (أي : فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي ؛ بأن كان ماضيه ثلاثياً نحو : نصر) من باب فعل المفتوح ، (فتقول في مضارعه : ينصر ، بفتح أوله) وضم ثالثة (أو) بأن كان ماضيه (خماسياً وذلك) الخماسي (نحو : انطلق) وهو من مرید الثلاثي ؛ لأن ثلاثيه طلق (فتقول في مضارعه : ينطلق ، بفتح أوله أيضاً) أي : كما قلنا في (ينصر) بفتح أوله ، (أو) كان ماضيه (سداسياً ، وذلك) السداسي (نحو : استخرج) وهو من مزيد الثلاثي ثلاثيه خرج (فتقول في مضارعه : يستخرج ؛ بفتح

أوله أيضاً .

والأولى أن تجعل هذه الأحرف علامة ثانية للمضارع ، ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضي ؛ لأن المعنى بها لهزمة التي للمتكلم وحده ، والنون التي له مع غيره ، والياء التي للغائب المذكر مطلقاً أو الجمع المؤنث الغائب ، والتاء التي للمخاطب مطلقاً ، أو للغائبة أو للغائبين .

(و) فعل (أمر) وهو :

أوله أيضاً ، والأولى أن تجعل هذه الأحرف (الأربعة) علامة ثانية للمضارع)
والأولى ما ذكرها بقوله نحو : لم يقم .

(ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضي ؛ لأن المعنى) أصله معنوي ؛ اسم مفعول من عنى يعني عناية إذا قصده واهتم به ، فيقال اجتمعت حرفاً علة فسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً ، فأدغمت الياء في الياء فصار معنياً ؛ أي : لأن المعنى والمقصود (بها) أي : بهذه الزوائد الأربع (الهمزة التي) وضعت (للمتكلم وحده) أي : حالة كون المتكلم منفرداً عن غيره نحو : اضرب ، (والنون التي له) أي : للمتكلم حالة كونه (مع غيره) نحو : نضرب ، (والياء التي للغائب المذكر مطلقاً) أي : سواء كان مفرداً أو مثنى أو جمعاً نحو : زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون ، (أو) لـ (الجمع المؤنث الغائب) نحو : الهندات يضربن ، (والتاء التي للمخاطب مطلقاً) سواء كان مفرداً نحو : أنت تضرب ، أو مثنى نحو : أنتما تضربان ، أو جمعاً نحو : أنتم تضربون ، وفي المؤنث المخاطب : أنت تضربين يا هند ، وفي المثنى المؤنث : أنتما تضربان يا هندان ، وفي الجمع المؤنث المخاطب نحو : أنتن تضربن يا هندات ، (أو لـ) المؤنثة (الغائبة) نحو : هند تضرب (أو) لـ (الغائبين) نحو : الهندان تضربان .

(و) الثالث من أنواع الفعل الثلاثة (فعل أمر ، وهو) لغة : طلب الفعل من

ما دل على طلب حدث مقترن بزمان الاستقبال ، (ويعرف) أي : يميز عن المضارع والماضي (بدلالته) وضعاً (على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة) وذلك (نحو : قومي واضربي) فإن كلاً منهما دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة ، فلا بد فيه من مجموع الأمرين ، حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء . . فهي اسم فعل ؛ كنزال ، أو مصدر ؛ كضرباً زيداً ، أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب . . فهي

الأعلى إلى الأدنى ، وهو نقيض النهي ، واصطلاحاً : (ما) أي : لفظ (دل) دلالة وضعية (على طلب حدث مقترن بزمان الاستقبال) أي : بالزمان الآتي (ويعرف ؛ أي : يميز عن) قسيمه (المضارع والماضي بدلالته وضعاً) أي : دلالة وضعية ؛ وهي : دلالة الكلمة على جميع معناه ؛ أي : من جهة وضع العرب تلك الكلمة لذلك المعنى (على الطلب) أي : طلب الفعل من المتكلم إلى المخاطب ، سواء كان من الأعلى أو من الأدنى أو من المساوي ، (وقبوله) أي : قبول ذلك اللفظ الدال على الطلب (ياء) المؤنثة (المخاطبة وذلك) أي : مثال ذلك الأمر الدال على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة (نحو) قولك : (قومي) يا هند (واضربي) يا دعد (فإن كلاً منهما) أي : من المثالين (دل على الطلب) أي : على طلب القيام في الأول وطلب الضرب في الثاني ، (وقبل) كل منهما (ياء) المؤنثة (المخاطبة ، فلا بد) ولا غنى (فيه) أي : في فعل الأمر (من مجموع الأمرين) أي : من اجتماع الأمرين : دلالة على الطلب ، وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة .

وحتى في قوله : (حتى لو دلت) بمعنى فاء التفرعية ، أي : فلو دلت (كلمة) من كلمات العرب (على الطلب) أي : طلب المتكلم من المخاطب فعل شيء (ولم تقبل الياء) أي : ياء المؤنثة المخاطبة (. . فهي) أي : فتلك الكلمة (اسم فعل) لا أمر (كنزال) أي : انزل لي ، يقال في المبارزة ، (أو) هي (مصدر ؛ كضرباً زيداً) أي : اضرب زيداً ، (أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب . . فهي)

فعل مضارع ؛ كتقومين ، ولو قال : نحو : قم واضرب .. لكان أولئ : لأنه هو الذي يقبل باء المخاطبة .

(ومنه) أي : من فعل الأمر : (هات) بكسر التاء إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكورين .. فإنه حيثئذ يضم نحو : هاتوا ،

أي . فتبت الكلمة (فعل مضارع ؛ كتقومين ، ولو قال) المؤلف بدل قوله : (نحو قومي واضربي) : (نحو : قم واضرب) مجرداً عن باء المؤنثة (.. لكان) تعنيته (أولى) وأحرى (لأنه) أي : لأن ما ذكر من (قم) و (اضرب) : (هو الذي يقبل باء) المؤنثة (المخاطبة ، ومنه ؛ أي :) و (من فعل الأمر) فَصَلَهُ عما قبله بمن تنصيصية إشارة إلى ما فيه من الخلاف (هات بكسر التاء) لأنه فعل أمر معتل بآء كره (إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكورين فإنه) أي : فإن هات (حيثئذ) أي : حين إذ اتصل به ضمير جمع الذكور (يضم) آخره لمناسبة واو الجماعة ، فإن اتصل به ضمير الاثنين نحو : هاتيا يا زيدان ، أو يا هندان .. استمر على كسر تاء . وكن مسياً على حذف النون . انتهى من " يس على المجيب " .

وذئ (نحو) قولك . (هاتوا) أي : ناولوني أيها الجماعة ، فتقول في إعرابه (هتوا) : فعل أمر مبني على حذف النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور والمحدثين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، وتقول في (هات) للمفرد (هات) : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها .

و هـ . في المفردة المؤنثة (هاتي يا هند) وأصل هاتي : هاتي ، استثقلت حركاتها الياء الأولى ، ثم حذفت الكسرة ، فالتقى ساكنان وهما الياءان ، ثم حذبت الواو الأولى لالتقاء الساكنين فصار هاتي ، فتقول في إعرابه . (هاتي) : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل

(و) كذا منه : (تعال) بفتح اللام لا غير

مبني على السكون .

وتقول في المثنى مطلقاً : هاتيا يا زيدان أو يا هندان ، فتقول في إعرابه :
(هاتيا) : فعل أمر مبني على حذف النون ، والألف ضمير للمثنى المخاطب أو
المخاطبة في محل الرفع فاعل .

وتقول في الجمع المذكر : هاتوا يا زيدون ، وقد مر إعرابه آنفاً . وفي الجمع
المؤنث : هاتين يا هندات ، فتقول في إعرابه : (هاتي) : فعل أمر مبني على
السكون لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع فاعل مبني على الفتح .
قال الرضي . (هات : بمعنى أعط ، وتتصرف بحسب المأمور أفراداً وتثنيةً
وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً ، تقول : هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين) ، وقال الجوهري :
(ولا يبنى منه مضارع ، فهو على ما قال ليس بتمام التصرف ، ومن قال هو اسم
فعل . . قال لحرق الضمائر به لقوة مشابهته للأفعال) ، وقال صاحب « المفتاح » :
(والأصح عندي : أنه ليس باسم فعل ، وإنما هو فعل أمر من أتى الشيء إذا
أعطاه ، أبدلت همزته هاءً ، وهو مذهب الخليل) .

(وكذا منه) أي : من فعل الأمر (تعال بفتح اللام) مطلقاً (لا غير) الفتح
جائزاً فيه ، فيقال في المفرد المذكر : تعال يا عمرو ، فتقول في إعرابه :
(تعال) : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الألف والفتحة قبلها دليل
عليها كما في (اخش) ، وفي المفردة المؤنثة : تعالي يا هند ، فتقول في إعرابه :
(تعالي) : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة في
محل الرفع فاعل مبني على السكون ، وأصل تعالي : تعالوي ، قلبت الواو ياءً
لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها ، فبقي تعالي بياءين ، حذفت كسرة الياء
الأولى للاستثقال ، والياء لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ، فصار تعالي .

(على الأصح) فيهما لدالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة ، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما ، فالمحذوف من (هات) الياء كما في (ارم) ومن (تعال) الألف كما في (اخش) فإن أمرت بهما مؤثراً . . . كانا مبنيين على حذف النون نحو : هاتي وتعالى بالياء فيهما ؛ إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه ، وذهب بعضهم إلى أن (هات) و (تعال) اسما فعلين للأمر ، فهات بمعنى ناول ، وتعال بمعنى أقبل

وإذا أمرت به مثني مطلقاً . . تقول : تعاليا يا زيدان أو هندان ، فهو مبني على حذف النون ، والألف فاعل ، وكذا إذا أمرت جمع مذكر فقلت : تعالوا يا زيدون ، مبني على حذف النون والواو فاعل ، وإذا أمرت به جمع المؤنث . . تقول : تعالين يا هندات ، فهو مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع فاعل .

وقال الراغب : (قيل : أصل تعال : أن يُدْعَى به الإنسان إلى مكان مرتفع ، ثم جعل للدعاء إلى كل مكان) انتهى من « يس على المجيب » .

أي : ومن فعل الأمر : هات وتعال (على الأصح فيهما ؛ لدالتهما على الطلب وقبولهما ياء) المؤنثة (المخاطبة ، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما ، فالمحذوف من هات : الياء كما في « ارم » ومن تعال : الألف كما في « اخش » فإن أمرت بهما مؤثراً . . كانا مبنيين على حذف النون نحو : هاتي وتعالى بالياء فيهما ؛ إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه ، وذهب بعضهم) أي : بعض النحاة كالزمخشري وصاحب « البسيط » (إلى أن هات وتعال اسما فعلين للأمر ، فهات بمعنى ناول ، وتعال بمعنى أقبل) وهذا قول مردود ، والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر لدالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة . انتهى « تصريح » .

(و) أما (الحرف) . . فهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقط ،

(وأما الحرف . . فهو) لغة : طرف الشيء وجانبه ، واصطلاحاً : (كلمة دلت على معنى في غيرها) من الاسم والفعل ؛ أي : على معنى غير مستقل بالمفهومية ، وذلك المعنى كالابتداء الذي تدل عليه (من) الجارة والانتها الذي تدل عليه (إلى) الجارة في قولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ، لأن المعنى : ابتدأت سيري من البصرة و انتهيت إلى الكوفة ، وذلك الابتداء الذي تدل عليه (من) يعتبر في البصرة ، والانتها الذي تدل عليه (إلى) يعتبر في الكوفة .

وزاد الشارح قوله : (فقط) أي : لا في نفسها تبعاً للجزولي وغيره من المحققين لإخراج الفعل ؛ لأنه يدل على معنى في غيره أيضاً وهو النسبة على ما عرف في تعريفه ، وإخراج ما دل من الأسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره ؛ كأسماء الشرط والاستفهام ، فمن الشرطية مثلاً دالة على شيئين :

أحدهما : الشخص العاقل ، وهذا هو المعنى الذي صارت من به اسماً ؛ لأنه معنى في نفس الكلمة ؛ كما في قولك : إنسان ، وهو معناها الوضعي .

والثاني : معنى الشرطية ؛ أعني : عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها ، وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى إن الشرطية ، ولهذا يقولون : أسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف . انتهى من « يس على المجيب » .

ولفظه (فقط) يقال في إعرابها : الفاء زائدة ، زيدت لتزيين اللفظ (قط) : اسم بمعنى حسب في محل نصب حال من (معنى في غيرها) مبني على السكون لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً ؛ أي : حالة كون المعنى الذي في غيرها كافياً لها عن طلب غيره ، وقد بسطنا الكلام عليها في حاشيتنا على « كشف النقاب » عند قول الحريري : (وقال قوم : إنها اللام فقط) فراجع إن شئت .

فعلامته التي امتاز بها عن أخويه عدمية ، وهي أنه (ما لا يصلح معه دليل الاسم)
أي : واحد من علاماته ، (ولا دليل الفعل) أي : واحد من علاماته أيضاً ، فترك
العلامة له علامة ، ونظير ذلك كما قال ابن مالك : ج ، ح ، خ ، فعلمة الجيم
نقطة من أسفل ، وعلامة الخاء نقطة من فوق ، وعلامة الحاء المهملة عدم
النقطة .

قال بعضهم : وإنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه لأنه في نفسه علامة ،

(فعلامته) أي : فعلمة الحرف (التي امتاز) أي : تميز الحرف (بها) أي :
بتلك العلامة (عن أخويه) أي : عن قسيميه الاسم والفعل (عدمية ، وهي) أي :
تلك العلامة العدمية (أنه) أي : أن الحرف (ما) أي : لفظ (لا يصلح معه دليل
الاسم ؛ أي : واحد من علاماته) أي : من علامات الاسم (ولا دليل الفعل ؛ أي :
واحد من علاماته) أي : علامات الفعل (أيضاً) أي : كما لا يصلح معه واحد من
علامات الاسم (فترك العلامة) أي : عدمها (له علامة) أي : علامة للحرف
(ونظير ذلك) أي : نظير ذلك المذكور من أقسام الكلام وشبيهه حيث كان الاسم
والفعل لهما علامة وجودية والحرف له علامة عدمية (كما قال) وذكر ذلك النظير
(ابن مالك) رحمه الله تعالى في بعض كتبه وقوله : (ج ، ح ، خ) خبر محكي
للمبتدأ ؛ أعني : قوله : (نظير ذلك) والفاء في قوله : (فعلمة الجيم)
للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ذلك النظير وأردت تفصيله لك . . فأقول لك : علامة
الجيم (نقطة من أسفل) أي : نقطة منقوطة في أسفلها (وعلامة الخاء نقطة)
منقوطة (من فوق) ما (وعلامة الحاء المهملة) أي : المهجورة عن النقطة (عدم
النقطة) من أسفلها ومن فوقها .

(قال بعضهم :) أي : بعض النحاة (وإنما لم يجعل له) أي : للحرف (علامة
وجودية كـ) ما جعلوها لـ (قسيميه لأنه) أي : لأن الحرف (في نفسه علامة) إما

فلو جعلت له علامة . . . لزِم الدور أو التسلسل ، فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة
وسئلت عنها : أهى اسم أو فعل أو حرف . . . فاعرض عليها علامات الأسماء أولاً ،
فإن قبلت شيئاً منها . . . فسم ، وإلا . . . فاعرض عليها علامات الأفعال ، فإن قبلت
شيئاً منها . . . ففعل ، وإلا . . . فاحكم بحرفيتها ؛

للإسم أو للفعل ، (فلو جعلت له علامة) فلا تكون تلك العلامة التي جعلت له إلا
من الاسم أو من الفعل ؛ لانحصار الكلمة العربية في الثلاثة (. . . لزِم الدور) وهو
توقف أمر على أمر متوقف عليه (أو) لزِم (التسلسل) وهو توقف أمر على أمر
متوقف على أمر آخر إلى ما لا نهاية له ، وهما محلان عقلاً وشرعاً .

(فإذا عرضت) بضم العين بالبناء للمجهول (عليك) لفظاً (مثلاً) منصوب
على المفعولية المطلقة بعامل محذوف ؛ لنيابته عنه ، وهو إما راجع إلى (عرضت)
أي : عرضت عليك لفظاً ، أو كتبت لك ، أو إلى (عليك) أي : عرضت عليك أو
على غيرك (كلمة) عربية (وسئلت عنها) أي : عن نوع تلك الكلمة : (أهى)
أي : هل هي ؛ أي : هل تلك الكلمة (اسم أو فعل أو حرف . . . فاعرض عليها)
أي : على تلك الكلمة التي سئلت عنها (علامات الأسماء) واحداً بعد واحد ،
وقوله : (أولاً) أي : قبل عرض علامات الأفعال عليها ، وهذا ليس بقيد ، (فإن
قبلت) تلك الكلمة المعروضة عليك (شيئاً) أي : واحداً (منها) أي : من
علامات الأسماء (. . . ف) هي (اسم) لقبولها علامة الاسم (وإلا) أي : وإن لم
تقبل واحداً من علامات الاسم (. . . فاعرض عليها علامات الأفعال) واحداً واحداً
(فإن قبلت شيئاً) أي : واحداً (منها) أي : من علامات الأفعال (. . . ف) هي
(فعل) لقبولها علامة الفعل (وإلا) أي : وإن لم تقبل شيئاً من علامات الأسماء
ولا شيئاً من علامة الفعل (. . . فاحكم) أيها النحوي (بحرفيتها) أي : بحرفية تلك
الكلمة ؛ لعدم قبولها شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال ،

إذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء

فعلامة حرفيتها عدم قبولها واحداً من علامتهما .

وإنما قلت لك : فاحكم بحرفيتها (إذ لا مخرج) أي : لا محلّ خروج لها (عن ذلك) المذكور من الأنواع الثلاثة ؛ لانحصار الكلمة العربية في هذه الأنواع الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب كما قال الشارح : (كما دل عليه) أي : على عدم الخروج من هذه الثلاثة (الاستقراء) أي : تتبع علماء العربية لكلام فصحاء العرب .

و (الاستقراء) لغة : التبع ، والصحيح كما قاله السعد : أن الاستقراء اصطلاحاً : تصفح أمور جزئية ؛ ليحكم بحكمها على أمر شمل تلك الجزئيات ، ثم إن كانت تلك الأمور جميع الجزئيات . . كان ذلك التصفُّح استقراء تاماً ، وإن كان أكثرها . . كان استقراء ناقصاً ، كذا قال أهل التحقيق ، ومثله في « جمع الجوامع » ومقتضاه : أنه يشترط في الاستقراء الناقص أن تكون الأمور المتصفحة أكثر الجزئيات ؛ وهو ما جرى عليه كثير من المناطق ، ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء ، واستشكله ابن قاسم في « الآيات » بأنه قد استند الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء مع أن الأمور المتصفحة فيها ليست أكثر الجزئيات ؛ كما في حكمهم بأن أقل الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوماً ، وغالبه ست أو سبع ، فإنهم قد صرّحوا بأن مستند الإمام الشافعي في ذلك الاستقراء ، ومعلوم أنه لم يتصفَّح جميع نساء العالم ، ولا أكثر من كان في زمانه ، فالوجه ترك التقييد بالأكثر وإن قيّد به كثير من المناطق .

نعم ؛ ينبغي التقييد ببعض الذي يحصل بتصفحه ظنّ عموم الحكم . انتهى بتصرف . انتهى من « حاشية البيجوري على متن السلم » .

ثم الحرف ثلاثة أقسام ؛ لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال . . لم يعمل
(كهل) ،

(ثم) بعدما ذكر من علامات الحرف نقول : (الحرف) بالنظر إلى الاشتراك
والاختصاص (ثلاثة أقسام ؛ لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال) بل كان
يدخل على الأسماء وعلى الأفعال . . (لم يعمل) أي عمل كان ؛ لعدم اختصاصه
بنوعٍ منهما ، وذلك الحرف المشترك (كهل) الاستفهامية فتقول فيها : هل قام
زيد ، وهل زيد قائم ، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في
حيزها فعل ، وأما إذا كان . . فتختص بالفعل ، فلا منافاة حينئذ بين ما ذكرناه هنا
وبين قولهم في (باب الاشتغال) من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعدما يختص
بالفعل كهل ، والعلة في ذلك : ما قاله الرضي وغيره من أن أصلها : أن تكون
بمعنى قد ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ و (قد) مختصة بالفعل ، فكذا
هل ، لكنها لما تَطَفَّلَتْ على همزة الاستفهام في عدم الاختصاص . . انحطَّت رتبَتُها
عن (قد) في اختصاصها بالفعل ، فاخصَّصَتْ به فيما إذا كان الفعل في حيزها ؛ لأنها
إذا رأت في حيزها تذكرت عهداً بالحِمَى ، وحَنَّتْ إلى الإلف المألوف وعانقته ،
ولم تَرَضْ بافتراقِ الاسم بينهما ، وإذا لم تَرَهُ في حيزها . . تسَلَّتْ عنه ذاهلة . انتهى
من « مجيب النداء » .

قال الفاسي : محل كون هل تدخل على الجمل الاسمية : ما لم يكن بحيزها
فعل ، وإلا . . فلا تفارق الفعل ؛ كقولك : هل زيد قام ، فيتعين أن يكون زيد فاعلاً
بفعل محذوف ، فتكون الجملة فعلية وما ألطف قول من قال :

مليحة عشقت ظنياً حوى حورا فمذ رآته سعت فوراً لخدمته
كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها حنت إليه ولا ترضى بفرقه

انتهى « حمدون » .

وإنما عملت (ما) النافية مع أنها لا تختص حملاً لها على (ليس) ، وإن اختص بالأسماء .. عمل فيها الجر ؛ كمن (وفي) ، أو الرفع والنصب ؛ كإن وأخواتها ، وإنما لم تعمل (أل) مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها من مدخولها منزلة الجزء ، ومن ثم تخطاها العامل ، وإن اختص بالأفعال .. عمل فيها الجزم ؛ كلمًا النافية (ولم) ، أو النصب ؛ كأن .. .

(وإنما عملت « ما » النافية) وكذا (لا) النافية (مع أنها لا تختص) بأحد النوعين (حملاً لها) وقياساً (على « ليس ») بجامع الجمود والنفي في كل .

(وإن اختص) الحرف (بالأسماء .. عمل فيها الجر) المختص بها وذلك (كمن) الجارة (وفي) الظرفية (أو) عملت فيها (الرفع والنصب) معاً (كإن) الناصبة (وأخواتها) من أنَّ وكانَّ وغيرها (وإنما لم تعمل « أل ») في الأسماء (مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها) أي : لتنزل (أل) (من مدخولها) الذي هو الاسم (منزلة الجزء) وجزء الشيء لا يعمل فيه كزاي زيد (ومن ثم) أي : ومن أجل كونها كالجزء من مدخولها (تخطاها) ومرَّ عليها (العامل) فتعمل في مدخولها دونها ؛ كمررت بالرجل .

(وإن اختصَّ) الحَرْفُ (بالأفعال .. عَمِلَ فيها الجَزْمُ ؛ كلمًا النافية ولم) الجازمة (أو) عمل فيها (النَّصْب ؛ كأن) المصدرية .

والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الإعراب والبناء

[ص] :

(باب الإعراب والبناء)

[التممة] :

وقدم عليهما بحث الكلام لأنهما كالصفة له ، وحق الصفة أن تؤخر عن الموصوف . انتهى « فتوحات » .

قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين : أي : هذا الآتي باب معقود في بيان أنواع الإعراب والبناء اللذين هما المقصودان بالذات في هذا الفن ، واللذين لا يخلو آخر كل كلمة عربية عن أحدهما ، وقد جرت عادة المصنفين رحمهم الله تعالى أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لأمر :

منها : أن تكون كُلُّ مسألة مجموعة تتبع نظائرها في باب مستقل بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسألة . . طالع بابها فقط ، فيسهل عليه الأمر .

ومنها : إذا ختم باباً . . حصل له النشاط للآخر ؛ كالمسافر يفرح بقطع كل مسافة ، ولهذا - والله أعلم - جعل سبحانه القرآن الكريم سوراً ، وجزأه العلماء أحزاباً وأجزاء . انتهى « فاسي » .

وقدم المصنف بحث الكلام على باب الإعراب والبناء ؛ لأن الكلام محلها ، والقاعدة : أن معرفة المحل مقدمة على معرفة الحال طبعاً ، فقدمه وضعاً .

فإن قلت : لم ترك المصنف الترجمة للكلام كأصله . . قلت : ترك الترجمة له نظراً إلى أن الكلام من المقدمات فلا يحتاج إلى ترجمة ، بخلاف الإعراب وما بعده ، على أنه يحتمل أنه حذف الترجمة من الكلام اختصاراً ، وهذه الترجمة مركبة من كلمتين ثانيتهما - وهي : الإعراب - مجرورة لا غير ، وأما الأولى . . فهي

لفظة (باب) فيجوز فيها الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذا باب الإعراب ، أو على أنه مبتدأ حذف خبره تقديره : باب الإعراب هذا محله .

وإذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ وبين كونه الخبر . . ففي الأولى منهما خلاف ، فقول : الأولى كون المحذوف المبتدأ ؛ لأن الخبر محط الفائدة فالأولى بالحذف المبتدأ ، وقيل : الأولى بالحذف الخبر ؛ لأن المبتدأ مقصود لذاته ، والخبر مقصود لغيره ، فالخبر هو الأولى بالحذف ، وأيضاً الحذف بالأعجاز أليق منه بالصدور ، وهذا كله على الرفع ، وهو الأولى ، ويليه النصب ، وهو على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : اقرأ أو تعلم باب الإعراب ، ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره : هاك باب الإعراب ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الأصح ، وأما الجر بحرف جر محذوف تقديره : انظر في باب الإعراب . . فمنعه الجمهور ؛ لأن الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً ، وأولى الأوجه : الرفع ؛ لأن فيه إبقاء أحد ركني الإسناد ، ويليه النصب كما مر آنفاً ، وأضعفها الجر ؛ لما تقدم آنفاً .

وأما الباب . . فمعناه لغة : ما يتوصل به من خارج إلى داخل ، ومن داخل إلى خارج ، فهو حقيقة في المحسوسات كباب الدار ، مجاز في المعنويات كما هنا ، واصطلاحاً : ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد الجرجاني ؛ من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم : عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة ، وإضافته إلى الإعراب من إضافة الدال للمدلول ؛ أي : هذا باب دال على الإعراب ؛ أي : على حقيقته وأقسامه ؛ لأنه تكلم عليهما فيه ، فتكلم على الأولى بقوله : هو تغيير . . إلخ ، وعلى الثاني بقوله : وأقسامه أربعة . . إلخ .

وأما الإعراب .. فهو في اللغة : له خمسة معان جمعها بعضهم في بَيِّنٍ :

بَيَانٌ وَحُسْنٌ وَانتِقَانٌ تَغْيِيرٌ ومعرفة الإعراب في اللُّغَةِ اعْقِلَاً

فمن إطلاقه على البيان قوله صلى الله عليه وسلم : « البكر تستأمر ، وإذنها صُمَاتُهَا ، والثيب تُعْرِبُ عن نفسها » أي : تبين ، ومن إطلاقه على الحسن قولهم : جارية عروب ؛ أي : حسناء ، ومن إطلاقه على الانتقال قولهم : أعربت الإبل عن مرعاها ؛ أي : انتقلت ، ومن إطلاقه على التغير : أعربت معدة الرجل ؛ أي : تغيرت ، ومن إطلاقه على المعرفة : أعرب الرجل ؛ إذا كان عارفاً بِالْخَيْلِ ، وزاد بعضهم سادساً ؛ وهو : عدم اللحن في الكلام : يقال : أعربتُ الكلام ؛ أي : لم أَلْحَنُ فيه . انتهى « فاسي » .

والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي : الإبانة والتغير ؛ لظهور نقله في الاصطلاح عنهما ؛ لأن الكلمة إذا أعربت .. ظهر معناها وبان ، وتغيرت عن حالة الوقف .

وأما الإعراب في الاصطلاح .. ففيه مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي ؛ أي : نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما ، وعليه فحده : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي : شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وهو مذهب المحققين من البصريين ، ويقابله البناء ؛ أي : فحد البناء على القول بأنه لفظي : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ولا تخلصاً من التفاء سكونين .

والمذهب الثاني : أنه معنوي ، والحركات علامات عليه ، وهو ظاهر كلام

(الإعراب) : هو تغيير

(س) وذهب إليه الأعلام وأبو حيان ، وتبعه تلميذه ابن أجروم ، وعرفوه بقولهم :
(الإعراب) : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرأ ،
ويقابله البناء ، وحده على القول بأن الإعراب معنوي : لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل ، فخرج نحو : سبحان الله ، ولا اعتلال ، فخرج : الفتى
ونحوه .

وأما البناء لغة : فهو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ؛ كوضع
لبنة على لبنة لبناء الدار ، ويعرف من تعريف الإعراب والبناء تعريف ما اشتق
منهما ، وهو المعرب والمبني .

فإن قلت : هل ههنا ما ينبني على كون الإعراب لفظياً أو معنوياً . . قلت : لا
ينبني عليه شيء من جهة المعنى ، وإنما ينبني عليه من جهة اللفظ ، فإذا قلت : جاء
زيد مثلاً . . فعلى أنه لفظي تقول في إعرابه : (زيد) : فاعل مرفوع ورفعه ضمة
ظاهرة في آخره ، وعلى أنه معنوي تقول : مرفوع وعلامة رفعه ضمة . . إلخ ، فعلى
كونه لفظياً تكون الضمة مثلاً نفس الإعراب ، وعلى أنه معنوي تكون علامة على
الإعراب فقط . انتهى « فاسي » .

والحق : أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما ؛ كالحركة والسكون .

(« الإعراب ») بكسر الهمزة احترازاً من الأعراب بفتحها وهو اسم لمكان
البوادي ، وقدمه على البناء ؛ لأصالته ولشرفه باندفاع الخطأ به في اللفظ ، ولشرف
محله الذي هو الاسم أصالة ؛ يعني : أن الإعراب المصطلح عليه عند النحاة :
(هو تغيير) أواخر الكلم .

فإن قلت : التغيير فعل الشخص ، والقصد تفسير الإعراب الذي يتصف به

أواخر
.....

اللفظ ، فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدأ . . قلت : أجيب عنه بأن المراد بالتغيير أثره وهو التغير ؛ لأنهم كثيراً ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر ؛ من إطلاق اسم السبب على المسبب ، وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به . انتهى من « أبي النجا » .

ومعنى (التغير) : صيرورة أواخر الكلم على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، والتغير قسمان : ذاتي ووصفي ، فالذاتي ينقسم إلى حقيقي وحكمي .

فالذاتي الحقيقي كما في المثنى والجمع في حالتي النصب والجر ، والذاتي الحكمي كما فيهما في حالة الرفع ؛ لأن الألف والواو صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد ؛ لأنهما صارا علامتين للثنائية والجمع وعلامتين للإعراب بعدما كانا للأول فقط .

والوصفي ينقسم أيضاً إلى حقيقي كما في جمع المؤنث السالم في حالة الرفع والجر ، وكما في زيد في حال نصبه وجره ؛ فإن فيهما إبدال حركة بحركة أخرى حقيقة ، وإلى حكمي كما في جمع المؤنث السالم في حالة النصب ؛ فإنه ينصب بالكسرة ، وكما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه ؛ فإنه يجر بالفتحة .

(أواخر) ، واعترض بأن الأواخر جمع وأقله ثلاثة ، فيلزم ألا يتحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر ، وليس الأمر كذلك ، وأجيب عنه بأن الإضافة فيه للجنس ، وهي تبطل معنى الجمعية ، فالمراد جنس الأواخر الصادق بالواحد وبالأكثر .

واعلم : أن آخر الكلمة قسمان : حقيقي ؛ وهو : ما لا حذف بعده ؛ كآخر (زيد) ، وحكمي ؛ وهو : ما حذف فيه ما بعده وصار نسياً منسياً ؛ كآخر (يد)

الكلم باختلاف العوامل

و (دم) فإن أصلهما : يدي ودمي ؛ حذفت الياء منهما اعتباطاً ؛ أي : لغير علة تصريفية ، وجعلت الدال والميم في حكم الآخر بأن صارتا محلاً للإعراب .

وخرج بقيد (آخر الكلم) : تغير أول الكلم أو وسطه ؛ كما في قولك في تصغير زيد وجمعه زييد أو زيود ، فلا يسمى إعراباً .

فإن قلت : لم خص الإعراب بالآخر . . قلت : لأنه طارئ على الكلمة ، وحق الطارئ أن يكون في الآخر . انتهى من « فتح رب البرية » .

(الكلم) فإن قلت : الكلم اسم جنس جمعي ، فأقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات ، وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين . . قلت : إن الألف واللام جنسية تبطل معنى الجمعية ، فيصدق بكلمة أو كلمتين ، أو يقال : إنه على حذف مضاف ؛ أي : آخر واحد الكلم .

والمراد بالكلم هنا : خصوص الاسم المتمكن ؛ أي : المعرب ، والفعل المضارع الخالي من النونين ؛ لأن الإعراب لا يكون إلا فيهما ، بخلاف الاسم الغير المعرب ، والفعل الماضي ، والحرف ، والأمر ، والمضارع الذي اتصل به إحدى النونين .

(باختلاف العوامل) متعلق بـ (تغيير) أي : تغير آخر الكلم لأجل اختلاف العوامل .

فإن قلت : إن العوامل جمع وأقله ثلاثة ، فيلزم ألا يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل ، وليس كذلك . . قلت : إن اللام فيه للجنس ، فتبطل معنى الجمعية بحيث يصدق على الواحد وما فوق .

والمراد باختلاف العوامل : تعاقبها على معمول واحد واحداً بعد واحد ،

الداخلية عليها
.....

لا الاختلاف بمعنى التنازع ؛ كما في جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ،
(العوامل) جمع عامل : وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من
رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، و(المعمول) : ما يظهر فيه الإعراب لفظاً أو
تقديراً ، و(العمل) : ما يحدثه العامل يختلف بسببه أحوال آخر المعرب .

(الداخلية عليها) أي : على الكلم ، والمراد بدخولها : مجيئها لما تقتضيه من
الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وقولنا : (من الفاعلية) بيان لما ، والياء فيه وفي
ما بعده ياء المصدر ، فهما مصدران ، ف(الفاعلية) : كون الاسم فاعلاً حقيقة ،
أو في حكم الفاعل في كونه عمدة ، و(المفعولية) : كون الاسم مفعولاً حقيقة ،
أو في حكم المفعول في كونه فضلة أو مشبهاً به ؛ كما في اسم إن .

ولما كانت الإضافة مصدرًا بنفسها . . لم يحتج إلى إلحاق ياء المصدر بها ،
وهي كون الاسم مضافاً إليه . انتهى من «أبي النجا» .

فإن قلت : بأن الداخلية مفرد والعوامل جمع ، فكيف يصح وصفها بالمفرد ؛
لأن شرط الوصف مطابقتها لموصوفه في الجمعية والإفراد مثلاً . . قلت : إن العوامل
جمع لما لا يعقل ، فيعامل معاملة المفرد ممن يعقل في وصفه كما قال الأجهوري :

وجمع كثرة لما لا يعقل الأفصح الإفراد فيه يا فل
وغيره فالأفصح المطابقة نحو هبات وافرات لائفة

والضمير في (عليها) راجع إلى الكلم ، و(الكلم) : اسم جنس جمعي ،
يجوز في ضميره التذكير نظراً إلى اللفظ ، والتأنيث نظراً إلى المعنى ، ولكن
التذكير أحسن ، سواء كان ذلك العامل لفظياً وهو ظاهر ، أو معنوياً ؛ كالابتداء
والتجرد ، مقدماً كان ذلك العامل وهو ظاهر أيضاً ، أو مؤخراً ؛ كما في قولك :

لفظاً أو تقديرأ
.....

زيداً رأيت ، مذكوراً كان ذلك العامل أو محذوفاً لدليل ؛ كما في قولك : زيد ؛ في جواب من قال لك : من جاء ؟ تقديره : جاء زيد .

وخرج بقوله : (لاختلاف العوامل ...) إلخ : تغير آخر الكلم لا لأجل عامل ؛ بأن لم يكن لسبب أصلاً ، كما في حيث إذا فحت أو كسرت بعد ضمها ، أو كان لسبب آخر ، كالإتباع في نحو : ﴿ الحمد لله ﴾ بكسر الدال اتباعاً للام ، والنون في نحو : ﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى النون ، وفي نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى الدال في قراءة ورش ، والحكاية نحو : من زيداً بالنصب بعد قول القائل : رأيت زيداً ، والتقاء الساكنين في نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فإن ذلك لا يسمى إعراباً .

سواء كان ذلك التغير (لفظاً) من حيث علامته ؛ كما في قولك : جاء زيد (أو تقديرأ) من حيث علامته ؛ كما في قولك : جاء الفتى ، وبقولنا (من حيث علامته) اندفع ما قد يقال من أن التعبير أمر معنوي فلا يكون تارة لفظاً وتارة تقديرأ و(أو) في كلامه للتنويع لا للشك فكأنه قال : وذلك التغير نوعان لفظي وتقدير .

فإن قلت : ترك نوعاً ثالثاً ؛ وهو المحكي كما في قولك : جاء سيبويه .. قلت : أراد بالتقديري : ما عدا اللفظي فيشمل المحكي . انتهى من « فتح رب البرية » .

وقولنا سابقاً (والمراد بالكلم : الاسم المتمكن ؛ أي : المعرب ، والفعل المضارع الخالي من النونين) فأما الاسم المتمكن : فأقسامه ثمانية : الاسم المفرد المنصرف ، والاسم المفرد الغير المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف ، وجمع

التكسير الغير المنصرف ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، والأسماء الخمسة .

وأما الفعل المضارع الخالي من النونين . . فثلاثة أقسام : صحيح الآخر كيضرب ، ومعتل الآخر كيهشئ ويدعو ويرمي ، والأفعال الخمسة .
والجملة أحد عشر قسمًا .

وقوله هنا : (لفظاً) يكون في عشرة أقسام : من الأقسام المذكورة غير المضارع المعتل الآخر ، وقوله : (أو تقديراً) يكون في أربعة مواضع : الاسم المقصور ، والاسم المنقوص ، والمضاف إلى ياء المتكلم ، والفعل المضارع المعتل الآخر .
والاسم المقصود ضابطه : كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة مفرداً كان أو جمع تكسير ، مثاله : جاء الفتى والأسارى جمع أسرى الذي هو جمع أسير ، وهو : من أخذه الكفار في الحرب ، وتقول في إعرابهما : (الفتى والأسارى) : مرفوعان على الفاعلية ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الألف فيهما منع من ظهورها التعذر الأصلي ؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة كما أن الجبال لا يقبل الحركة .

وضابط التعذر : ألا يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية ؛ كالاسم الذي في آخره ألف ، سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا والفتى ، أو محذوفة في اللفظ لالتقاء الساكنين مع التنوين ؛ كقولك : جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى .

وضابط المنقوص : هو كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، مفرداً كان أو جمع تكسير ، مثاله : جاء القاضي والجواري ، وكل منهما مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال .

وأقسامه

وضابط الاستثقال : هو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلة للحركة الإعرابية لكنها ثقيلة عليه : كالاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها ، سواء كانت الياء موجودة نحو : جاء القاضي والداعي والجواري ، أو محذوفة لالتقاء الساكنين نحو : مررت بقاض وداع .

والمضاف إلى الياء : كل اسم معرب أضيف إلى ياء التكلم ، مفرداً كان أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً نحو قولك : جاء غلامي وغلماي ومسلماتي ، والمانع له من ظهور الحركات الإعرابية التعذر العرضي ، وهو : الإضافة إلى ياء المتكلم ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً .

والفعل المضارع المعتل الآخر : هو كل فعل مضارع آخره واوٌ كيدعو أو ياءٌ كيرمي أو ألفٌ كيخشى .

والفرق بين التعذر والثقل : أن التعذر : ما لو تكلف المتكلم به . . لم يظهره كما في الفتى وموسى ، والثقل : ما لو تكلف المتكلم به . . لأظهره كما في القاضي والداعي .

والتعذر قسمان : تعذر ذاتي كما في الفتى ، وتعذر عرضي كما في غلامي .

والفرق بين المقصور والمنقوص : أن المقصور : ما منع فيه جميع حركاته الإعرابية ، سمي مقصوراً لأنه قصر ومنع من جميع حركاته الإعرابية ، والمنقوص : ما نقص منه بعض حركاته الإعرابية الضمة والكسرة ، وتظهر فيه الفتحة .

ولما ذكر المصنف حقيقة الإعراب . . كأن سائلاً سأله فقال له : هل هذه الحقيقة شيء واحد أو لها أقسام ؟ فأجاب بقوله : (وأقسامه) أي : أقسام الإعراب وأنواعه من حيث هو لا من حيث كونه في الاسم فقط ، وإلا . . فهو ثلاثة : رفع

أربعة :

ونصب وخفض ، ولا من حيث كونه في الفعل فقط ، وإلا . . . فثلاثة أيضاً : رفع ونصب وجزم ، ولا من حيث كونه فيهما جميعاً ، وإلا . . . فسته ، ولا من حيث كونه بالرفع فقط أو بالنصب فقط مثلاً ؛ لثلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وهو باطل .

(أربعة) لا زائد عليها بدليل الاستقراء ، سواء قلنا بأن الإعراب لفظي كما هو التحقيق ، أو بأنه معنوي كما جرى عليه المصنف تبعاً لأصله ، وباعتبار الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال : جعله أقسام الإعراب أربعة غير صحيح ؛ لأنه إن أراد أقسام إعراب الاسم . . فلا يصح ؛ لأنها ثلاثة : رفع ونصب وخفض ، وإن أراد أقسام إعراب الفعل . . ف كذلك ؛ لأنها ثلاثة : رفع ونصب وجزم ، ووجه اندفاع ذلك . . أنه لم يرد ما ذكر ، بل أراد أقسام الإعراب من حيث هو ، أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل ، والمعنى : أي جزئيات ما يطلق عليه الإعراب لا أجزائه ، لأن التقسيم هنا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته ، وعلامته : صحة صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ، فيصح أن يقال : الرفع إعراب ، والنصب إعراب مثلاً ، بخلاف ما تقدم في الكلام ؛ لأنه من تقسيم الكل إلى أجزائه ، وعلامته : عدم صحة صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ، فلا يصح أن يقال هناك : الفعل كلام ، والحرف كلام ، وإن صح أن يقال : الاسم كلام ؛ لأن الكلام مركب ، فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له ، وأما الإعراب فليس مركباً ؛ لأنه التغير المخصوص ، فكل من هذه الأربعة يصح أن يقال له إعراب ؛ لوجود التغير فيه ، فهي جزئيات له ، وتقسيمه إليها من تقسيم الكلّي إلى جزئياته ؛ لوجود ضابطه .

وتعبيره كأصله بالأقسام أولى من تعبير بعضهم بالألقاب ؛ لأن من حق اللقب أن

رفع ، ونصب ، وخفض ،
.....

يصدق على ما لقب به ، وهو غير صحيح ؛ لأن فيه حمل الأخص على الأعم ، فلا يقال : الإعراب رفع مثلاً .

ثم أبدل المصنف من الأربعة قوله : (رفع) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، فلا يشترط فيه الرابط ؛ لأنه كمل العدد سواء كان في اسم أو فعل أو بالضم أو بما ناب عنها ، وسواء كان لفظاً أو تقديرأ ، وهو لغة : العلو والارتفاع ، واصطلاحاً على القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها ، وعلى القول بأن الإعراب لفظي : نفس الضمة وما ناب عنها ، وإنما سمي بالرفع لارتفاع الشفتين عند النطق به ، وقدمه على غيره من أقسام الإعراب لشرفه عليها ، لأنه إعراب العمدة ، ولأن الكلام لا يستغني عن مرفوع ؛ إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه ولهذا يسمى عمدة وغيره فضلة ، مثاله : يضرب زيد والرجال والمسلمات والقاضي والفتى وأبوك والزيدان والزيدون ، وعليك بإعراب الأمثلة .

(ونصب) وثني به لأن عامله أقوى ، وهو الفعل على عامل الخفض وهو الحرف ، ولأنه إعراب مشترك بين الاسم والفعل ، فله مزية على الخفض سواء كان في اسم أو فعل ، وسواء كان بالفتحة أو بما ناب عنها ، وهو لغة : الاستقامة والانتصاب والاعتدال ، واصطلاحاً على القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها من حرف أو حركة ، وعلى القول بأن الإعراب لفظي : نفس الفتحة وما ناب ، وإنما سمي بذلك لانتصاب الشفتين عند النطق به ، مثاله : لن أضرب زيداً والفتى والقاضي وغلامي والرجال والأسارى والمسلمات وأباك والزيدين والزيدين ، وعليك بإعراب الأمثلة .

(وخفض) في اسم فقط ، سواء كان بالكسرة أو بما ناب عنها ، وثالث به لشرفه

وجزم ، فللأسماء من ذلك الرفع

على الجزم ؛ لأنه مختص بالاسم ، والاسم أشرف من الفعل ؛ لكونه مسنداً ومسنداً إليه ، وهو لغة . التذلل والانخفاض ، وأما الجر . فهو لغة : السحب ، واصطلاحاً على القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها ، وعلى أنه لفظي : نفس الكسرة وما ناب عنها من حركة أو حرف ، مثاله : مررت بزيد والفتى والقاضي وغلامي وأحمد والرجال والأسارى وأبيك والزيدين والزيدين ، وعليك بالإعراب فرداً فرداً ، وسمي بذلك لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به .

(وجزم) في فعل فقط ، وأخره : لأنه لم يبق له رتبة إلا التأخير ، وهو لغة : القطع ، واصطلاحاً على القول بأن الإعراب معنوي : تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه ، وعلى القول بأن الإعراب لفظي : نفس السكون وما ناب عنه ، وإنما سمي بذلك لانقطاع الحركة عند النطق به ، وقيل سمي بذلك لأن الجازم يقطع من المجزوم شيئاً من حركة أو حرف . انتهى من « فتح رب البرية » ، مثاله : لم يضرب زيد ولم يدع ولم يرم ولم يخش والزيدان لم يضربا والزيدون لم يضربوا وهند لم تضربي .

ولما فرغ المصنف من تقسيم الإعراب إلى أربعة أقسام باعتبار ذاته . قسمه ثانياً باعتبار محله من الاسم والفعل ، وهو ثلاثة أقسام : قسم مشترك بين الاسم والفعل ؛ وهو الرفع والنصب ، وقسم مختص بالاسم ؛ وهو الخفض ، وقسم مختص بالفعل ؛ وهو الجزم ، فقال : (فللأسماء) السالمة من شبه الحرف ، جمع اسم ، وتقدم لك معناه لغة واصطلاحاً (من ذلك) المذكور من الأقسام الأربعة (الرفع) ملفوظاً كان أو مقدراً نحو : جاء زيد والفتى والقاضي وغلامي .

فإن قلت : كم عامل الرفع . قلت : عامله ستة : ثلاثة معنوية ؛ وهي :

والنصب والخفض ولا جزم فيها ،

الابتداء والتجرد والتبع ، وثلاثة لفظية ؛ وهي : الاسم والفعل والحرف ، وأربعة منها مختصة بالاسم : الابتداء والاسم والفعل والحرف ، وواحد مختص بالفعل ؛ وهو : التجرد ، وواحد مشترك بينهما ؛ وهو التبع ، فمثال الابتداء : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، ومثال التجرد : يضرب زيد ، ومثال الفعل والتبع : جاء زيد وعمرو ، ومثال الاسم : ﴿مُخْلِئُ الْوَنُوءِ﴾ .

(والنصب) ملفوظاً كان أو مقدراً نحو : رأيت زيداً والفتى والقاضي وغلامي ، وعامل النصب أربعة : ثلاثة لفظية ؛ وهي : الاسم والفعل والحرف ، وواحدة معنوية ؛ وهو التبع ، فمنها اثنان مختصان بالاسم ؛ وهما : الاسم والفعل ، واثنان مشتركان بينهما ؛ وهما : التبع والحرف ، مثال الاسم والحرف : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْلُغُ أَمْرِهِ﴾ ، ولن يضرب زيد ، ومثال الفعل والتبع نحو : رأيت زيداً وعمراً .

(والخفض) لفظاً كان أو تقديرأ نحو : مررت بزيد والقاضي والفتى وغلامي ، فعامل الخفض خمسة : فمنها : اثنان بالاتفاق ؛ وهما : الاسم والحرف ، وثلاث بالاختلاف ؛ وهي : التبع والمجاورة والتوهم ، فمثال الاسم : جاء غلام زيد ، ومثال الحرف : مررت بزيد ، ومثال التبع : مررت بزيد وعمرو ، ومثال المجاورة : هذا جحر ضب خرب ، ومثال التوهم : ليس زيد قائماً ولا قاعد ، وإعرابه : (ليس) : فعل ماض ناقص (زيد) : اسمها مرفوع (قائماً) : خبرها منصوب (ولا) : الواو عاطفة (لا) : نافية مؤكدة للنفي المفهوم من ليس (قاعد) : معطوف على خبر ليس تبعه بالنصب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المجلوقة لتوهم الباء في خبر ليس .

(ولا جزم فيها) أي : ولا جزم موجود في الأسماء ؛ لثلاثا يجتمع خفيفان : الاسم لأنه بسيط ، والجزم لأنه عدم الحركة ، فاجتماعهما يورث الكلام البشاعة ،

وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها

فيكون غير فصيح ، فالعرب أشد بوناً عن ذلك .

(وللأفعال) المعربة الخالية عن النونين (من ذلك) أي : مما ذكر من الأقسام الأربعة : (الرفع) لفظاً كان أو تقديرأ نحو : يقوم زيد ويدعو ويرمي ويسعى ، (والنصب) ظاهراً كان أو مقدراً نحو : لن يقوم زيد ويدعو ويرمي ويخشى ، (والجزم) ظاهراً كان أو مقدراً أو حذفاً نحو : لم يقم زيد و﴿لَمْ يَكُنْ لَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ولم يغز زيد ولم يرم ولم يخش الله ، وعامل الجزم أربعة : اثنان منها لفظيان ؛ وهما : الاسم والحرف ، نحو : ما تفعل أفعل وإن تقم أقم ، واثنان معنويان ؛ وهما : الطلب والتبع : نحو : ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ ولم يقم زيد ويقعد .

(ولا خفض) موجود (فيها) أي : في الأفعال ؛ لثلاثا يجتمع ثقلان ؛ وهما : الفعل والخفض ؛ لأن الفعل ثقيل لكون مدلوله مركباً من الحدث والزمان ، والخفض أيضاً ثقيل لكونه حركة بالنسبة إلى السكون ، فاجتماعهما يخرج الكلام عن الفصاحة ، لهذا كله في الكلام على المتن من حيث المعنى ، وأما من جهة الكلام عليه من جهة الإعراب . فنقول في إعرابه : باب الإعراب والبناء .

إعراب المتن

(باب الإعراب والبناء) (باب) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هذا باب الإعراب (باب) مضاف (الإعراب) مضاف إليه مجرور (والبناء) : معطوف على (الإعراب) مجرور ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً نحويّاً لا محل لها من الإعراب .

(الإعراب هو) : مبتدأ مرفوع ، (تغيير) : خبر مرفوع ، والجملة مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (تغيير) : مضاف ، (أواخر) : مضاف إليه محرور (أواخر) مضاف ، (الكلم) : مضاف إليه مجرور ، (لاختلاف العوامل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (تغيير) لأنه مصدر لغير الرباعي ، (الداخلة) : صفة لـ (العوامل) مجرور بالكسرة ، وأفرده لأنه صفة لما لا يعقل كما مر ، (عليها) : متعلق بـ (الداخلة) لأنه اسم فاعل من دخل الثلاثي ، (لفظاً) : منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره : تغيير أواخر الكلم تغييراً لفظياً ، (أو تقديرأ) : معطوف عليه منصوب أيضاً تقديره : أو تغييراً تقديرأ ، أو منصوبان على الحال ، أو على التمييز ، أو على أنهما خبران لـ (كان) المحذوفة ، راجع شروح « الأجرومية » .

(وأقسامه) : الواو : استئنافية ، و (أقسامه) : مبتدأ ومضاف إليه ، (أربعة) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (رفع) : بدل من (أربعة) بدل بعض من كل تبعه بالرفع ، (ونصب وخفض وجزم) : معطوفات على (رفع) .

(فللأسماء من ذلك الرفع) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصححت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام الإعراب أربعة وأردت بيان ما هو مختص

منها بالأسماء وما هو مختص بالأفعال وما هو مشترك بينهما . . فأقول لك .
(للأسماء) : اللام : حرف جر (الأسماء) : مجرور باللام وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً تقديره : فالرفع والنصب والخفض كائنات للأسماء (من ذلك) : (من) : حرف جر مبني على السكون (ذلك) . (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الجر بـ (من) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبيهاً معنوياً ، اللام لبعده المشار إليه أو لمبالغة البعد مبني على الكسر ، الكاف : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في الخبر والتقدير : فالرفع والنصب والخفض كائنات هي للأسماء حالة كونها كائنات من الأقسام الأربعة المذكورة ، وذلك الضمير هو صاحب الحال ، وعامله هو الخبر المحذوف ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(والنصب والخفض) : معطوفان على الرفع ، (ولا جزم فيها) : الواو : عاطفة جملة على جملة مبنية على الفتح (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم تعمل عمل إن (جزم) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبيهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى (من) الاستغراقية ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب (فيها) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ (لا) ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها في محل النصب معطوفة على الجملة التي قبلها على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .
(وللأفعال من ذلك الرفع) : الواو : عاطفة جملة على جملة (للأفعال) :

جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (من) : حرف جر (ذلك) : في محل الجرب (من) ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في الخبر (الرفع) : مبتدأ مؤخر مرفوع ، (والنصب والجزم) : معطوفان عليه والتقدير . والرفع والنصب والجزم كائنات هي للأفعال حالة كونها كائنات من ذلك المذكور من الأقسام الأربعة ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم في محل النصب معطوفة على جملة قوله . (فللأسماء من ذلك الرفع) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(ولا خفض فيها) : الواو : عاطفة (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم تعمل عمل إن (خفض) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى (من) الاستغراقية (فيها) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ (لا) النافية تقديره : ولا خفض موجود فيها ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها في محل النصب معطوفة على الجملة التي قبلها على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب) بيان (الإعراب والبناء)

[ش] : اللذين لا يخلو آخر كل كلمة من أحدهما ، وبدأ ببيان الإعراب لشرفه وشرف محله فقال : (الإعراب) هو : مصدر أعرب ، يجيء لغة لمعان

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

((باب بيان) حد (الإعراب) وأقسامه (و) بيان حد (البناء) وألقابه) .
وقوله : (اللذين) اسم موصول للمثنى المذكور في محل الجر صفة للإعراب والبناء مبني على الياء ؛ لكونه على صورة المثنى ، والنون حرف زائد لشبه التثنية مبني على الكسر فراراً من التقاء الساكنين (لا يخلو) ولا يتجرد (آخر كل كلمة) من كلام العرب (من أحدهما) لأن الكلمة من كلامهم إما معربة أو مبنية ، وليس بينهما واسطة ، فسقط ما قبل : إنه يخرج منهما صنفان : أسماء الأصوات ؛ لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة ؛ لأنها غير كلمات في الأصل والثاني : أسماء حروف التهجي ؛ لأنها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ، ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية إلا لفظة (لا) لعدم إمكان النطق بالألف الساكنة . انتهى من « يس على المجيب » .

(وبدأ) المصنف (بيان الإعراب لشرفه) أي : لشرف الإعراب على البناء باندفاع الخطأ في اللفظ به ، ولأنه يتبين به المعاني المختلفة التي تتوارد على الكلم (و) لـ (شرف محله) الذي هو الاسم في الأصل .

وقوله : (فقال : الإعراب) معطوف على (بدأ) أي : أراد البداية بالإعراب فقال : (الإعراب تغيير . . .) إلخ ، و (هو) أي : الإعراب بكسر الهمزة (مصدر) قياسي لـ (أعرب) الرباعي (يجيء) أي : يأتي (لغة) أي : في لغة العرب (لمعان) كثيرة ، وقد أنهى بعضهم معاني الإعراب اللغوية إلى عشرة منها :

منها . الإبانة ، والتحسين ، والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار إليه بقوله : (تغيير أواخر الكلم) حقيقةً أو حكماً ، و (الكلم) هنا : الاسم المتمكن والفعل المضارع لمجرد مما يوجب بناءه ؛ إذ لا يعرب من الكلمات

التحجب ، ومما سبته : أن المتكلم بالإعراب يتحجب إلى السامع وإلى المتكلم بالعربية ، لأن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية . انتهى من « يس » .

(ومنها : الإبانة) يقال أعرب فلان عما في نفسه إذا أبان عنه (و) منها (التحسين) يقال : أعربتُ الشيءَ . حَسَّنْتُهُ (و) منها (التغيير) يقال : أعرب الله المعدة ؛ أي : غيَّرها ، قال في « الهمع » : والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي هو الإبانة ؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة . انتهى .

وقال الشارح : (وهذا) المعنى الأخير وهو التغيير هو (أنسب بالمعنى الاصطلاحي المشار إليه بقوله) أي : بقول المصنف : الإعراب هو (تغيير أواخر الكلم) أي : الكلم المعربة التي هي الأنواع الثمانية من الاسم المتمكن ؛ أي : المعرب التي بينها في « التتمة » ، والتي هي الفعل المضارع الخالي من نوني النسوة والتوكيد ، و (تغيير الأواخر) : هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة ، سواء أكان الآخر (حقيقة) كالدال من (زيد) ، (أو حكماً) كالميم من (دم) و (فم) فإن أصلهما دمي وفمو أو فمي .

(والكلم هنا) أي : في باب الإعراب احترز به عن الكلم في باب الكلام ، وهو ما تتركب من ثلاث كلمات مفيداً كان أم لا ، هو (الاسم المتمكن) في باب الاسمية ؛ بأن لم يشبه الحرف وهو المعرب ، (والفعل المضارع المجرد) أي : الخالي (مما يوجب بناءه) وهو نون الإناث ونون التوكيد ، وإنما قلنا : المراد بالكلم الاسم المتمكن والمضارع الخالي مما ذكر (إذ لا يعرب من الكلمات)

سواء ، وتغيير أواخره هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه العامل كما يرشد إليه قوله : (لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي : على نكلم لفظاً أو تقديرأ ، بخلاف التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل ؛ كتغيير دال ﴿ قَدَّافَحَ ﴾ بحركة النقل في قراءة ورش ، وكالتغيير الحاصل بحركة الإتياع ...

لعرية (سواهما) أي : غير الاسم المتمكن والمضارع الخالي من ذلك (و) معنى (تغيير أواخره) أي : أواخر الكلم (هو صيرورتها) أنث الضمير نظراً إلى كونها بمعنى الكلمات ؛ أي : صيرورة الكلمات (مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك) ككونها مجرورة أو مجزومة حالة كون ذلك ؛ أي : كونها مرفوعة أو منصوبة كائناً (بحسب) أي : باعتبار (ما يقتضيه) ويطلبه (العامل) الذي دخل عليها ، إن كان العامل يطلب المرفوع .. تكون مرفوعة ، أو المنصوب . تكون منصوبة (كما يرشد إليه) أي : يدل على ذلك المعنى (قوله) أي : قول المصنف : (لاختلاف العوامل الداخلة عليها ؛ أي : على الكلم) ، وقوله : (لفظاً) منصوب به (الداخلة) على أنه مفعول مطلق ؛ أي : الداخلة عليها دخولاً لفظياً ، أو على أنه تمييز للضمير المستتر في (الداخلة) أي : الداخلة عليها من جهة اللفظ كما في قولك . جاء زيد ، ورأيت زيدا مثلاً ، (أو) الداخلة عليها (تقديرأ) بأن حذف العامل اختصاراً كما في قولك : زيد في جواب من قال لك : من جاء ؟ تقديره : جاء زيد .

ودلك التغيير الحاصل في الأواخر لاختلاف العوامل ملتبس (بخلاف) حكم (التغيير الحاصل في الآخر لغير عامل) يقتضيه (كتغيير دال ﴿ قَدَّافَحَ ﴾ بحركة النقل) أي : بالفتحة المنقولة إليه من همزة (أفلح) ، (في قراءة ورش ، وكالتغيير الحاصل بحركة الإتياع) كإتياع دال ﴿ الحمد ﴾ للام ﴿ الله ﴾ في الكسر كما قرأ به بعضهم .

والتخلص من التقاء الساكنين ، فإنه لا يسمى إعراباً ؛ لأنه ناشئ عن غير عامل ، والمراد باختلاف العوامل : تعاقبها على الأواخر واحداً بعد واحد ، والعوامل جمع عامل ، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب ، أو جر أو جزم ، ثم التغير المذكور يكون آخر الاسم المتمكن ، والفعل المضارع ...

(و) كالتغير الحاصل بحركة (التخلص من التقاء الساكنين) كما في نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، (فإنه) أي : فإن التغير الحاصل لغير عامل (لا يسمى إعراباً) عندهم (لأنه) أي : لأن التغير الحاصل بغير عامل (ناشئ) أي : حاصل (عن غير عامل) وهو الأسباب المذكورة من النقل والإتباع والتخلص .

(والمراد باختلاف العوامل : تعاقبها) أي : تناوبها (على الأواخر) أي : على أواخر الكلم حالة كون مجيء تلك العوامل وتداولها على الكلم (واحداً بعد واحد) أي : مرتبات لا مجتمعات .

(والعوامل جمع عامل) كفواضل جمع فاضل (وهو) أي : العامل (ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص) من الإعراب (من رفع) كما في جاء زيد ، فإن (جاء) هو الذي أوجب اتصاف زيد بالرفع ؛ لأنه فاعله .

(أو نصب) كما في رأيت زيدا ، فإن الموجب لاتصاف زيد بالنصب هو (رأيت) لأنه مفعوله .

(أو جر) كما في مررت بزيد ، فإن الموجب لاتصاف زيد بالجر هو (الباء) .
(أو جزم) كما في لم أضرب زيدا ، فإن الموجب لاتصاف أضرب بالجزم هو (لم) لأنه عامله .

(ثم التغير المذكور) الحاصل في أواخر الكلم (يكون في آخر الاسم المتمكن) في (باب الاسمية) وهو المعرب (و) في آخر (الفعل المضارع)

لفظاً أو تقديرأ ، فالأقسام أربعة : لفظي وتقديري في الاسم المفرد ، ومثل ذلك في الفعل ؛ فاللفظي : ما يظهر في آخر الكلمة كما في آخر زيد نحو : جاء زيد ، ورأيت زيدأ ، ومررت بزيد ، وآخر يضرب في نحو : زيد يضرب ، ولن يضرب ، ولم يضرب ، والتقديري : ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوى ؛ كالمنوي في آخر الفتى من نحو : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ،

الخالي من النونين ؛ إما (لفظاً) أي : ظاهراً أثره في آخر الكلمة ؛ كما في جاء زيد ، ورأيت زيدأ ، ومررت بزيد (أو تقديرأ) كما في جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى (فالأقسام) أي : أقسام الإعراب (أربعة) : إما (لفظي وتقديري في الاسم المفرد) الصحيح الآخر كما في جاء زيد ، والمعتل منه كما في جاء الفتى والقاضي (ومثل ذلك) المذكور في الاسم من اللفظي ، والتقديري يكون (في الفعل) المضارع الصحيح ؛ كيضرب أو المعتل ؛ كيخشى ويدعو ويرمي (ف) الإعراب (اللفظي) هو (ما يظهر) أثره وعلامته (في آخر الكلمة كما في آخر زيد) ومثال ذلك الإعراب الذي يظهر أثره (نحو : جاء زيد ، ورأيت زيدأ ، ومررت بزيد ، و) كما في (آخر يضرب في نحو : زيد يضرب ، ولن يضرب ، ولم يضرب) فإن الموجب لاتصاف (يضرب) بالرفع في الأول التجرد ، والموجب لاتصاف (يضرب) بالنصب في الثاني لن ، والموجب لاتصاف (يضرب) بالجزم في الثالث لم .

(و) التغير (التقديري) هو (ما لا يظهر) أثره وعلامته (في الآخر بل يفرض) ويقدر (وينوى) أثره في الآخر وذلك (كـ) الإعراب (المنوي) أي : المقدر أثره وعلامته (في آخر الفتى) حالة كونه كائناً (من نحو) قولك : (جاء الفتى) فالفتى : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (و) قولك : (رأيت الفتى) فالفتى : مفعول به منصوب

ومررت بالفتى ، وآخر يخشى من نحو : زيد يخشى ، ولن يخشى ، وآخر يكن من نحو : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ،

وعلاوة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، مع من ظهورها التعذر (و) قولك : (مررت بالفتى) فالفتى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر .

(و) كالمنوي في (آخر يخشى من نحو) قولك : (زيد يخشى) فزيد : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (يخشى) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (زيد) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، وقولنا : (مستتر فيه جوازاً) أي : استتاراً جائزاً ، أو ذا جواز ، والمستتر جوازاً : هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير البارز ، وذلك في فعل الغائب كما هنا أو الغائبة ؛ كهند تقوم ، واسم الفاعل نحو : زيد قائم أبوه .

وأما المستتر وجوباً : فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ، وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون ، أو بتاء المخاطب الواحد ، وفي فعل الأمر المسند إلى واحد ، وأفعال الاستثناء ؛ كخلا وعدا ، وفعل التعجب ، وأفعال التفضيل ، واسم فعل الأمر ، واسم فعل المضارع ، والمصدر الواقع بدلاً عن اللفظ بفعله . انتهى من « أبي النجا » ، وقد بسطنا الكلام عليه في « الفتوحات » فراجعها .

(و) من نحو قولك : زيد (لن يخشى) فإنه منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر .

(و) كالمنوي في (آخر يكن من نحو) قوله تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ...﴾ الآية ، فإن علامة الجزم في (يكن) سكون مقدر على النون المكسورة

وأو : للتقسيم ، وليس دخولها في الحد مما يفسده ، وإنما يفسده إذا كان المراد بها الشك ، ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الإعراب معنوي وعليه كثيرون ، ويتضح عليه أن يقال للرفع مثلاً : علامات ، وقيل : إنه لفظي ، واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين ، وعليه فيقال في حده : فالإعراب ما اختلف به آخر المعرب ، قال المرادي رحمه الله تعالى : (وهو أقرب إلى الصواب : لقول المحققين : أنواعه

لالتقاء الساكنين (و) كلمة (أو) في قوله : (أو تقديرًا) (للتقسيم) أي : لتقسيم الإعراب إلى لفظي وتقدير (وليس دخولها) أي : دخول (أو) التي للتقسيم (في الحد) والتعريف (مما يفسده) أي : مما يفسد الحد ويمنعه من القبول (وإنما يفسده) أي : يفسد الحد ويمنعه من القبول (إذا كان المراد بها) أي : بد (أو) (الشك) والتردد .

(ثم الحد الذي ذكره) المصنف (ظاهر) أي : واضح (في أن) مراده بد (الإعراب) الذي حده وعرفه إعراب (معنوي) لا لفظي (وعليه) أي : وعلى كون الإعراب معنوياً (كثيرون) من النحاة (ويتضح) أي : يظهر ويصح (عليه) أي : على كون الإعراب معنوياً (أن يقال للرفع مثلاً) أي : مثل مثلاً ؛ كأن يقال للنصب أو للخفض : (علامات) أربع أو خمس أو ثلاث (وقيل : إنه) أي : إن الإعراب عند النحاة (لفظي ، واختاره ابن مالك) أي : اختار كونه لفظياً في كتبه (ونسبه) أي : نسب كونه لفظياً (إلى المحققين ، وعليه) أي : على كون الإعراب لفظياً (فيقال في حده) أي : في حد الإعراب وتعريفه : (فالإعراب ما) أي : أثر ظاهر أو مقدر (اختلف به) أي : بذلك الأثر من الحركات والسكون وما ناب عنها (آخر المعرب ، قال المرادي) اسمه : عبد الله بن أحمد ، نسبة إلى مراد اسم قبيلة (رحمه الله تعالى ، وهو) أي : كون الإعراب لفظياً (أقرب إلى الصواب) وإنما قلنا هو أقرب إلى الصواب (لقول المحققين) من النحاة في بيان أقسامه : (أنواعه)

رفع...) إلخ ، كما سيأتي ، ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني ، والتمييز إنما يكون بالأثر الظاهر لا بالتغيير .

وأما الإضافة في قولهم : حركات الإعراب وعلاماته... فمن إضافة العام إلى الخاص ؛ كخاتم حديد .

(وأقسامه) أي : أنواع الإعراب

أي : أقسام الإعراب (رفع... إلخ) أي : ونصب وخفض وجزم (كما سيأتي) في كلام المصنف قريباً ، وعليه فيقال في حده : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة ، فالرفع نفسه إعراب على القولين ، وكذا البقية ، وأما الضمة مثلاً... فهي نفس الإعراب على أنه لفظي ، وعلامة له على أنه معنوي . انتهى من « أبي النجا » .

(ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو) أي : ذلك الاحتياج (لتمييز المعاني) المختلفة التي تتوارد على الكلمة من الفاعلية والمفعولية مثلاً (والتمييز) بين تلك المعاني (إنما يكون) ويحصل (بالأثر الظاهر) أو المقدر (لا بالتغيير) أي : لا بصيرورتها مرفوعة أو منصوبة مثلاً .

(وأما الإضافة في قولهم : حركات الإعراب وعلاماته... ف) هي (من إضافة العام) الذي هو الحركات والعلامات (إلى الخاص) الذي هو الإعراب ؛ لأن الحركة أعم من أن تكون إعراباً ؛ لأنها تكون للبناء وللاتباع وللنقل ، وتلك الإضافة (ك) الإضافة في (خاتم حديد) لأن الخاتم أخص من الحديد ؛ لأن الحديد يكون خاتماً وغير خاتم .

(وأقسامه ؛ أي : أنواع الإعراب) من حيث هو ، أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل لا من حيث كونه في الاسم فقط ، وإلا... فثلاثة : رفع ونصب وخفض ، ولا من حيث كونه في الفعل فقط ، وإلا... فثلاثة أيضاً : رفع ونصب وجزم ،

(أربعة) لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف ، وجعل هذه الأربعة أنواعاً للإعراب أنسب بمن جعله لفظياً ، وإنما كانت أربعة ؛ لأنه إما سكون وهو واحد ، أو حركة وهي ثلاثة ، وقدم الرفع ؛ لأن الكلام لا يستغني عنه ، ولأن المعرب به مقدم على المعرب
.....

ولا من حيث كونه فيهما ، وإلا . . فسته (أربعة لا زائد عليها) بدليل الاستقراء وبالإجماع (رفع) في اسم وفعل (بحركة) كيضرب زيد (أو حرف) نحو :
الزيدان يضربان .

(ونصب) في اسم أو فعل (بحركة) نحو : لن أضرب زيداً (أو حرف)
نحو : إن الزيدتين لن يضربا (أو حذف) نحو : زيد لم يدع ، ولم يصل ، ولم
يسع .

(وخفض بحركة) نحو : مررت بزيد (أو حرف) كمررت بأبيك .

(وجزم بسكون) نحو : زيد لم يضرب (أو حذف) نحو : زيد لم يغز .

(وجعل هذه الأربعة أنواعاً للإعراب أنسب) أي : أكثر مناسبة (بـ) تعريف (من جعله) أي : جعل الإعراب (لفظياً) لأن هذه الأنواع الأربعة نفس ذلك الأثر الظاهر ، أو المقدر في آخر الكلمة بخلافها بمن جعل الإعراب معنوياً ؛ لأنها ليست نفس التغيير بل هي علامة عليه .

(وإنما كانت) أنواع الإعراب (أربعة ؛ لأنه) أي : لأن الإعراب (إما سكون وهو واحد ، أو حركة وهي ثلاثة) وجعلتها أربع (وقدم) المصنف في تعدادها (الرفع) على غيره (لأن الكلام) النحوي (لا يستغني عنه) أي : عن الرفع ؛ لأنه إعراب العمدة (ولأن المعرب به) أي : بالرفع كالفاعل (مقدم على المعرب

بالنصب ، ثم النصب ؛ لأن عامله قد يكون فعلاً ، والعمل له بالأصالة ، فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور ، ثم الخفض ؛ لاختصاصه بالأشرف وهو الاسم ، وآخر الجزم ؛ لأنه مختص بغير الأشرف وهو الفعل (فللأسماء) المتمكنة وهي السالمة من شبه الحرف المفتضي للبناء (من ذلك) أي : من تلك الأربعة (الرفع) لفظاً أو تقديرًا

بالنصب (كالمفعول به وضعاً وطبعاً) ثم (قدم) النصب ؛ لأن عامله قد يكون فعلاً (كضربت زيداً) والعمل له (أي : للفعل) بالأصالة (أي : بطريق الأصالة ، والحروف وإن عملت .. فإنما عملت لتضمنها معنى الفعل ؛ كإن وأخواتها) فيكون معموله (أي : معمول الفعل) أصلاً بالنسبة للمجرور (بالحرف ؛ لأن كل مجرور في محل النصب بعامل .. كان بمعنى الفعل اللازم ؛ لأن معنى مررت بزيد : جاوزت زيداً ؛ ففس على ذلك .

(ثم) قدم (الخفض ؛ لاختصاصه) أي : لاختصاص الخفض (بالأشرف وهو) أي : وذلك الأشرف (الاسم) لأن كل كلام مفيد لا يستغني عنه ؛ لأن الفعل لا يكون مسنداً إليه (وآخر الجزم) أي : ذكره أخيراً (لأنه) أي : لأن الجزم (مختص بغير الأشرف وهو) أي : ذلك الأخس (الفعل) لعدم كونه مسنداً إليه .

ولما ذكر المصنف هذه الأقسام مجملة باعتبار محلها .. شرع في تفصيلها بذلك الاعتبار فقال : (فللأسماء المتمكنة) في (باب الاسمية) (وهي السالمة من شبه الحرف المفتضي للبناء) وهو شبه القوي بحيث يدينه إلى الحرف (من ذلك) المذكور (أي : من تلك) الأقسام (الأربعة : الرفع لفظاً) كان ذلك الرفع ؛ كما في ضرب زيد .

(أو تقديرًا) كما في جاء الفتي .

(والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أي : في الأسماء .
 (وللأفعال) المضارعة العارية مما يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظاً أو
 تقديرأ (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك ، (ولا خفض فيها) أي : في
 الأفعال ، وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل ؛ لأن الاسم
 خفيف ؛ إذ مدلوله بسيط ، والفعل

(والنصب) حالة كونه كائناً (كذلك) أي : مثل الرفع ؛ يعني : سواء كان
 لفظاً ؛ كما في رأيت زيداً ، أو تقديرأ ؛ كما في رأيت الفتى .
 (والخفض كذلك) أي : لفظاً كان ؛ كما في مررت بزيد ، أو تقديرأ ؛ كما في
 مررت بالفتى .

(ولا جزم) موجود (فيها ؛ أي : في الأسماء) لئلا يجتمع خفيفان فيورث
 الكلام بشاعة .

(وللأفعال المضارعة) أي : المشابهة بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه
 التي لا تبين إلا بالإعراب ، (العارية) أي : الخالية (مما يوجب) ويثبت
 (بناءها) وهو اتصالها بإحدى النونين : نون الإناث أو نون التوكيد ، وإنما عبر عنها
 بصيغة الجمع تبعاً لأصله مع أن المعرب من الأفعال واحد وهو المضارع نظراً لتعدد
 الأفراد المعربة منه . انتهى من « فتح رب البرية » .

(من ذلك) المذكور من الأقسام الأربعة : (الرفع لفظاً) كان كيضرب (أو
 تقديرأ) كيخشى (والنصب كذلك) أي : لفظاً كلن يضرب ، أو تقديرأ كلن يخش
 (والجزم كذلك) أي : لفظاً كلن يضرب ، أو تقديرأ ﴿ لَوْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْقَرَهُمْ ﴾ ،
 (ولا خفض فيها ؛ أي : في الأفعال) لئلا يجتمع ثقلان .

(وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل) والتوازن بينهما
 (لأن الاسم خفيف ؛ إذ مدلوله بسيط) أي : واحد إما الذات وإما المعنى (والفعل

ثقل ؛ إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان ، والسكون أخف من الحركة ، فأعطي الخفيف الثقل والثقل الخفيف ؛ لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة ، ويعادل ثقل الفعل خفة السكون .

وقد أفهم كلامه أن هذه الأربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام : ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ؛ وهو الرفع والنصب ، وما هو خاص بالأسماء ؛ وهو الخفض ، وما هو خاص بالأفعال ؛ وهو الجزم ، فتحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب

ثقل ؛ إذ مدلوله (أي : مدلول الفعل ومضمونه (مركب من) شيئين : (الحدث والزمان ، والسكون أخف من الحركة) لكونه عدم الحركة (فأعطي الخفيف) الذي هو الاسم (الثقل) الذي هو الخفض (و) أعطي (الثقل) الذي هو الفعل (الخفيف) الذي هو الجزم (لتعادل) أي : لتوازن وتمائل (خفة الاسم ثقل الحركة) التي هي الخفض (ويعادل) أي : يوازن (ثقل الفعل) بالنصب على أنه مفعول مقدم (خفة السكون) بالرفع على أنه فاعل مؤخر .

(وقد أفهم كلامه) أي : كلام المصنف السابق (أن هذه) الأقسام (الأربعة بالنسبة لمحالها) أي : لمواضعها التي تقع فيها من الاسم والفعل (ثلاثة أقسام : ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال ؛ وهو الرفع والنصب ، وما هو خاص بالأسماء) فقط (وهو : الخفض ، وما هو خاص بالأفعال) فقط (وهو الجزم ، فتحصل) أي : حصل (لكل من صنفى) أي : نوعي (المعرب) وهما الاسم المتمكن والمضارع الخالي من النونين (ثلاثة أوجه) أي : ثلاثة أقسام (من) أقسام (الإعراب) الأربعة .

ولما فرغ المصنف من الكلام على الإعراب وأقسامه . . . شرع يتكلم على البناء

(والبناء) وهو لغة : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ، واصطلاحاً : ضد الإعراب ، وهو : (لزوم أواخر الكلم) حالاً واحداً ، لفظاً أو تقديرأ ، (حركة) أو حرفاً (أو سكوناً) أو حذفاً لغير عامل ،

وأنواعه ، والمبني وما يتبعه ؛ تنميماً لأصله بهذه الزوائد المهمة كما أشار إليه في خطبته فقال :

(والبناء وهو) أي : البناء (لغة : وضع شيء على شيء) كحجر على حجر مثلاً (على صفة) وهيئة (يراد بها) أي : بتلك الصفة (الثبوت) والدوام ؛ بأن أراد جعله داراً أو مسجداً (واصطلاحاً) أي : في عادة النحاة (ضد الإعراب) ونقيضه (وهو) أي : ذلك الضد على القول بأن الإعراب معنوي هو مذهب ابن أجروم كشيخه أبي حيان : (لزوم أواخر الكلم حالاً واحداً ، لفظاً) كما في حيث وأين وأمس (أو تقديرأ) كما في المنادى المفرد العلم المبني قبل النداء نحو : يا سيوييه ، ويا حذام ؛ فإنك تقدر فيه الضمة ، ويظهر أثر ذلك في التابع ، تقول : يا سيوييه العالم بالرفع ، إتباعاً للضم المقدّر في آخره ، والعالم بالنصب إتباعاً لمحلّه ، ويُمنَعُ العالم بالجر إتباعاً للفظه ؛ لأن حركة البناء الأصلية لا يجوز إتباعها ، لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة ، وعدم مفارقتها إياها ، بخلاف العارضة بسبب النداء ، وهي الضمة المقدرة بسبب النداء ؛ أي : فإنه يجوز إتباعها ، وعلّة الجواز : أنها أشبهت حركة الإعراب من حيث إنها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله ، كما أن حركة الإعراب تحذف مع دخول العامل وتزول بزواله . انتهى من « الأزهرية » مع « حاشية العطار » .

(حركة) كما في (حيث) (أو حرفاً) كيا زيدان ويا زيدون (أو سكوناً) نحو : من وكم (أو حذفاً) كما في (اغز) و (ارم) و (اخش) .

وقوله : (لغير عامل) متعلق بـ (لزوم) أي : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير

وهذا التعريف بناءً على القول بأن البناء معنوي ، ومناسب لمن جعل الإعراب معنوياً كالمؤلف .

(وأنواعه) المعبر عنها أيضاً بالألقاب

عامل يقتضي ذلك ، ولغير اعتلال ، وخرج بقوله : (لغير عامل) : ما لزم حالة واحدة للزومه عاملاً واحداً ؛ كالظروف الغير المتصرفة ، كقبل وبعد ، وما لزم النصب على المصدرية ؛ كسبحان ومعاذ ، وقوله : (وبغير اعتلال) خرج به نحو : الفتى ، ولكن لا حاجة إليه ، لأن المعرب المعتل مختلف الآخر تقديراً ، إلا أن يقال : آخره لم يختلف من حيث لفظه ، فالاحتراز عنه من هذه الحيشة ، وأورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات ؛ كحيث ، وقد يقال : المراد بالزوم المذكور : عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل ، أو أن تلك الحركات لغات ، وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة ، فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيشة . انتهى من « يس على المجيب » .

(وهذا التعريف) أعني : قوله : (لزوم أواخر الكلم حالة واحدة) (بناء) أي : جري (على القول بأن البناء معنوي ، ومناسب له) مذهب (من جعل الإعراب معنوياً كالمؤلف) تبعاً لأصله ؛ لأن البناء ضد الإعراب ، فإذا كان حد الإعراب تغيير أواخر الكلم . . كان حد البناء على هذا المذهب : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظي . . فهو أن يقال : في تعريفه البناء : أثر ظاهر أو مقدر لازم لآخر الكلمة بكل حال . انتهى « كواكب » .

(وأنواعه) أي : أنواع البناء (المعبر عنها) وعن أنواع الإعراب (أيضاً بالألقاب) قال بعض المحققين : والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب ، والمراد بها : الأسماء ؛ لأن حق الألقاب أن يطلق كل منها على ما يطلق عليه

(أربعة : ضم) كحيث (وفتح) كأي (وكسر) كأمس (وسكون) ككم ، ويسمى وقفاً ، وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة . تكون مبنية على الحرف كما سيأتي في النداء ، والفرق بين هذه وبين أقسام الإعراب : أن تلك تختلف باختلاف العامل ، بخلاف هذه ، ولهذا عبر عن هذه بما يدل على اللزوم ، وعن تلك بما يدل على الانتقال

الآخر ؛ كان يقال : الرفع نصب والضم فتح ؛ لأن هذا فيه إطلاق الشيء على مابينه وهو باطل ، (أربعة) لا خامس لها بدليل الاستقراء (ضم كحيث) وقبل وبعد (وفتح كأي) وقام (وكسر كأمس وسكون ككم) ومَرَّ (ويسمى) هذا السكون (وقفاً) ، (وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة) والسكون كما مثل (. . تكون مبنية على الحرف) نحو : يا زيدان ويا زيدون (كما سيأتي) ذلك (في) باب (النداء) إن شاء الله تعالى .

(والفرق بين هذه) الأربعة المذكورة في أنواع البناء (وبين أقسام الإعراب) السابقة : (أن تلك) الأقسام المذكورة في الإعراب (تختلف باختلاف العامل) الداخل على الكلمة ؛ كما في : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، (بخلاف هذه) الأنواع المذكورة للبناء ؛ فإنها لا تختلف باختلاف العامل ، (ولـ) أجل (هذا) أي : ولأجل كونها بخلاف تلك المذكورة للإعراب (عبر) المصنف (عن هذه) الأنواع المذكورة للبناء (بما يدل) أي : بلفظ يدل (على اللزوم) أي : على لزومها حالة واحدة حيث قال في هذه : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، (و) عبر (عن تلك) الأقسام المذكورة للإعراب (بما) أي : بلفظ (يدل على الانتقال) والتغير حيث قال في تعريف الإعراب : تغيير أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً .



[ص] : والبناء لزوم أواخر الكلم حركة أو سكوناً ،

[التممة] : ولما فرغ المصنف من تعريف الإعراب وبيان أقسامه .. أخذ يتكلم على تعريف البناء وأقسامه وما يتبع ذلك على جهة التمهيد لكلام أصله فقال :
(والبناء) على القول بأنه معنوي (لزوم أواخر الكلم) .

فإن قلت : إن قوله : (أواخر الكلم) بصيغة الجمع يقتضي أن البناء لا يحصل إلا بلزوم ثلاث أواخر حالة واحدة .. قلت : بأن الإضافة فيه جنسية تبطل معنى الجمعية ، فيحصل البناء بلزوم آخر كلمة من الكلم حالة واحدة ؛ لأن المعنى : لزوم جنس أواخر الكلم الصادق بالواحد وما فوق ، وقلنا على القول بأنه معنوي : (البناء) مبتدأ وقوله : (لزوم) خبر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البناء ، وجاء الحال هنا من المبتدأ لأنه في الأصل مضاف إليه ؛ أي : وتفسير البناء حالة كونه جارياً على القول بأنه معنوي ، و (معنوي) نسبة إلى المعنى من قبيل نسبة الجزئي إلى الكلي ؛ لأن المعنى أمر كلي يشمل البناء وغيره .

وقوله : (لزوم آخر الكلمة) بمعنى : أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل ، فشمل ما لم يختلف أصلاً ؛ كلزوم كم للسكون وهؤلاء للكسر ، أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحو : اختلاف حيث بحسب اللغات التسع ، وخرج نحو : الفتى ؛ فإن اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدر ، فهو متغير تقديراً .
وقوله : (حركة أو سكوناً) مفعول للمصدر الذي هو (لزوم) المضاف لفاعله وهو (أواخر الكلم) مثال لزومها حركة نحو : هؤلاء ؛ فإن آخره مكسور في جميع أحواله ، ومثال لزومها سكوناً نحو : من وكم ؛ فإن النون في الأول والميم في الثاني ساكنة في الأحوال كلها .

وعلى القول بأن البناء لفظي حده : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ولا نقلاً ولا إتباعاً ولا تخلصاً من ساكنين ، فالحكاية

نحو : من زيداً بالنصب جواباً لمن قال : رأيت زيداً ؟ والنقل نحو : فمن أوتي بضم النون نقلاً من الهمزة ، والإتباع نحو : (الحمد لله) بكسر الدال إتباعاً لكسر اللام ، قرأ به زيد بن علي . انتهى من « يس » .

والتخلص من التقاء الساكنين نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، وأما ما جيء به لبيان مُقتضى العامل . . فهو إعراب .

وقولنا : (من شبه الإعراب) بفتح الشين والباء ، أو بكسر فسكون ، بمعنى المشابهة ، وبيانه : أن الحركة في أمس مثلاً وهي الكسرة تشابه الحركة بزيد ، وإنما الفارق بينهما أن حركة بزيد جيء بها لمُقتضى العامل ، فهي حركة إعراب وحركة أمس ليست كذلك ، لكن بينهما مشابهة في الصورة ؛ فإن حركة البناء صورتها ولغظها كحركة الإعراب . انتهى « عطار » .

وقولنا : (ما جيء به . . .) إلخ ، فد (ما جيء) خبر عن البناء ، والجار والمجرور في قوله (على القول) حال منه على نحو ما تقدم لك و (جيء) فعل ماض مبني للمجهول و (به) نائب فاعل ؛ أي : ما جاء به الواضع أو ما وجد في آخر الكلمة المبنية .

والأحسن من هذه العبارة أن يقال : ما لزمته الكلمة من شبه الإعراب ؛ لأن التعبير بما جيء به يوهم أن البناء أمر طارئ على الكلمة ، وليس كذلك ، بل هو ملازم لها دائماً . انتهى منه .

وقولنا : (لا لبيان مقتضى العامل) ، و (المقتضى) بفتح الضاد : المطلوب ؛ أي : أمراً قضاء العامل وطلبه من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، وكأنه قال : البناء ما يشبه الإعراب في كونه حركة أو حرفاً أو سكوناً أو حذفاً ، وفي كونه في آخر الكلمة .

وأنواعه أربعة : ضم ،

وقولنا : (وليس حكاية) اسم ليس ضمير مستتر يعود على ما جيء به ؛ أي :
 وليس ذلك الأثر الذي جيء به حكاية ولا نقلاً . . . إلخ ، فإن هذه الحركات الأربع
 لا تسمى إعراباً ولا بناءً .

وزاد بعضهم على ما ذكرناه : ألا تكون تلك الحركات للمناسبة ، أو ألا يكون
 السكون للوقف أو للتخفيف ، فخرج الضم في (ضربوا) فإنه للمناسبة ، والفعل
 مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وخرج أيضاً
 نحو : جاء زيد بالسكون ؛ فإنه مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها
 السكون العارض لأجل الوقف ، ونحو : ضربت بسكون الباء للتخفيف ؛ فإن حركة
 البناء مقدرة ، فجميع ما ذكر لا يسمى إعراباً ولا بناءً .

(وأنواعه) أي : أنواع البناء وأقسامه وألقابه ، والمراد بالأنواع هنا : الأقسام لا
 الأنواع بالمعنى الذي اصطلح عليه المناطق ، وهذه أنواع للبناء مطلقاً ، سواء كان
 لفظياً أو معنوياً ، فعلى أنه لفظي : يكون البناء نفس الضم وما ناب عنه ؛ كالآلف
 في (يا زيدان) والواو في (يا زيدون) ، وعلى أنه معنوي : هو لزوم مخصوص
 علامته الضم وما ناب عنه ، وقس الباقي .

(أربعة) لا زائد عليها (ضم) كحيث ؛ أي : نوع من اللزوم الذي وصفت
 الكلمة المبنية به يُدُلُّ عليه بالضم ، فتكون هذه الأقسام ليست نفس البناء ، بل دالة
 عليه بناء على أنه معنوي ، أو يبقى الكلام على ظاهره بناءً على أن البناء لفظي ،
 وكذا يقال في البقية .

قال الرضي : (إذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارة البصريين . . فهي
 لا تقع إلا على حركات غير إعرابية ، بنائية كانت كضمة حيث ، أو لا كضمة قاف

وفتح ، وكسر ، وسكون .

والاسم ضربان : معرب ، وهو الأصل ؛

قل ، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضاً ، كقول ابن الحاجب : « بالضم رفعاً » ، والكوفيون يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقاً .

(وفتح) كآين (وكسر) كأمس (وسكون) ككم ، والضم والكسر ثقلان ؛ ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيه ، ودخلا الاسم والحرف ، ويؤخذ منه أن الضمة في (ضربوا) ليست ضمة بناء ، بل للمناسبة ، وأن الفعل مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة كما مر ، والفتح والسكون خفيفان : ولخفتهما دخلا الكلم الثلاث : الاسم والفعل والحرف ، مثلهما في الاسم نحو : كم وأين ، وفي الفعل كقم وبان ، وفي الحرف كلم وإن .

و(الاسم) بعد التركيب مع العامل أما قبله . . فهو مهمل ليس موصوفاً بمعرب ولا مبني ، (ضربان) أي : نوعان ، وهذا شروع منه في مقاصد علم النحو ، وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ، ولا ثالث لهما ؛ أي : للمعرب والمبني ، فكل فرد وجد من الكلمات . . ثبت له إما الإعراب أو البناء ، خلافاً لقوم من النحاة ذهبوا إلى أن المضاف لياء المتكلم ؛ كغلامي ليس معرباً لعدم ظهور الإعراب ، ولا مبنياً لعدم موجب البناء ، فلذلك سموه : خصياً ، وذهب قوم إلى أنه مبني لإضافته إلى مبني وهو الياء التي هي ضمير المتكلم ، والصحيح الذي عليه الجمهور : أنه معرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء ، فهو من قسم المعرب تقديرأ .

الأول منهما : (معرب ، وهو الأصل) أي : الغالب في الأسماء ، ولهذا قدمه ، ويسمى متمكناً ، وكذا أمكن إن انصرف ، وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب المعاني المختلفة عليه التي لا يميزها إلا الإعراب ، بخلاف

وهو : ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، إما لفظاً ؛ كزيد وعمر ، وإما

الفعل ؛ إذ يمكن تمييزها بغيره كما سيأتي ذلك في بيان بحث إعراب المضارع .
 (وهو) أي : المعرب على القول بأن الإعراب معنوي كما هو مذهب أصله :
 (ما تغير آخره) أي : اللفظ الذي تغير آخره ، أو لفظ تغير آخره ، فلفظة (ما) إما
 أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي ، فجملة (تغير) صلة لها ، وإما أن تكون نكرة
 موصوفة بمعنى شيء فجملة (تغير) في محل رفع صفة لـ (ما) الواقعة خبراً عن
 قوله : (وهو) أي : فالمعرب : ما تغير آخره حقيقة ؛ كدال زيد ، أو آخره حكماً
 كدال يد وميم فم ، (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) أي : بسبب
 اختلافها في العمل ، سواء كان ذلك العامل لفظياً ؛ كما في جاء زيد ، أو معنوياً
 كالابتداء في المبتدأ والتجرد في المضارع وبين أن يكون ظاهراً ؛ كما في جاء ، أو
 مقدراً كما في هل زيد قام ؛ فإن زيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير :
 هل قام زيد قام ، فالعامل هنا مقدر ؛ لأن (هل) لا يليها إلا الفعل إذا كان في
 حيزها فعل كما مر ، وخرج بهذا القيد : ما تغير آخره لا بسبب عامل ؛ كحيث
 بالفتح بعد الضم مثلاً ، والعامل ما به يتقوم ؛ أي : يتحقق ويتحصل المعنى
 المقتضي ؛ أي : الطالب للإعراب ، وذلك المعنى كالمفعولية مثلاً ؛ فإنها تقتضي
 النصب ، وهذا النصب إنما يتحصل ويتحقق من نفس العامل نحو : رأيت زيداً ،
 وضربت عمراً ، فضرب عامل تحقق به المعنى الذي يقتضي الإعراب ، وهو
 المفعولية ، ومقتضى المفعولية النصب ، وقس عليه حال المرفوع والمجرور .
 انتهى « عطار » .

أي : فالمعرب ما تغير آخره بسبب العامل (إما لفظاً) أي : إما تغيراً ملفوظاً ،
 وذلك التغير اللفظي (كـ) ما في قولك : جاء (زيد وعمر) ورأيت زيداً وعمراً ،
 ومررت بزيد وعمر ، أو في قولك : طالت يد وقبَلْتُ يداً ونظرتُ إلى يد ، (وإما)

تقديرأ نحو : موسى والفتى .

ومبنى ، وهو الفرع ؛

تغير آخره (تقديرأ) أي : تغيرأ مقدرأ غير ملفوظ (نحو) قولك : جاء (موسى والفتى) ورأيت موسى والفتى ، ومررت بموسى والفتى ؛ من كل اسم معرب يتعذر ظهور الإعراب في آخره لكون آخره ألفاً لينة لا تقبل التحريك .

(و) الضرب الثاني : (مبنى) ولا واسطة بينه وبين المعرب على القول الصحيح الذي هو مذهب الجمهور ، (وهو) أي : المبنى (الفرع) أي : غير الغالب في الأسماء ، ومن ثم لا يبنى الاسم إلا إذا أشبه الحرف شبيهاً قوياً ؛ إما في الوضع كتاء قمت ؛ فإنها تشبه باء الجر ، ونا من قمنا ؛ فإنها تشبه نحو : قد وهل ، أو في المعنى كهنا ؛ فإنه اسم إشارة للمكان وهو - أي : الإشارة - من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف ، ولكن لم تضع له العرب حرفاً خاصاً به كما وضعوا للخطاب الكاف ، وللتنبيه ها التنبيه ، أو في الافتقار إلى غيره في إفادة المعنى ؛ كافتقار الحرف إلى غيره في الإفادة ؛ كالموصلات ؛ فإنها تفتقر إلى الصلة في الإفادة أو في الاستعمال ، وذلك كأسماء الأفعال نحو : هيات ؛ فإنه اسم فعل نائب عن بعد ولا يدخل عليه عامل ، فأشبه ليت النابتة عن التمني ، ولا يدخل عليها عامل .

والحاصل : أن أقسام الشبه الذي يوجب بناء الاسم أربعة لا خامس لها :

الأول : الشبه الوضعي ؛ وهو أن يشبه الاسم الحرف في الوضع .

والثاني : الشبه المعنوي ؛ وهو : أن يشبه الاسم الحرف في المعنى .

والثالث : الشبه الافتقاري ؛ وهو أن يشبه الاسم الحرف في الافتقار إلى غيره في

الإفادة .

وهو : ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ؛

والرابع : الشبه الاستعمالي ؛ وهو : أن يشبه الاسم الحرف في كونه عاملاً لا معمولاً كما بيناه في « الفتوحات » .

(وهو) أي : المبني : (ما لا يتغير آخره بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) وهذا التعريف مبني على القول بأن البناء معنوي ، وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، وعلى القول بأنه لفظي . . فهو ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل . . . إلى آخر التعريف .

والحاصل : أن ما أخرج من أقسام المعرب يدخل في المبني ؛ إذ لا واسطة ، فهما ضدان لا يجتمعان .

قال بعضهم : التعبير بالضد يشعر بثبوت واسطة بينهما ؛ لأن الضدين يجوز ارتفاعهما معاً ، ويخلفهما شيء آخر كالقيام والقعود ؛ فإنهما قد يرتفعان ويخلفهما الاستلقاء ، وأجيب بأنه لا محذور في هذا الإشعار ؛ لأنه قد حكى خلاف في الأسماء قبل التركيب فقل : إنها مبنية ، وعليه ابن الحاجب ، وقيل : معربة ، وعليه الزمخشري ، وقيل : إنها واسطة لفقد موجب الإعراب والبناء ، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو : قاف ، سين ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك ، وعليه أبو حيان . انتهى « كواكب » ، قال بعض المحققين : وهو المختار .

واعلم : أن الإعراب يعتري الاسم بعد التركيب مع العامل ، وأما البناء . . فإنه يوجد قبل التركيب مع العامل ؛ فإن سبب البناء - وهو مشابهة الاسم للحرف - وصف للمبني لا يفارقه ، ركب مع العامل أو لا ، فحينئذ فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقية ، وأما وصفها بالإعراب . . ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقة ، وقبله يكون مجازاً مرسلأً علاقته الأول ؛ أي : يصلح لأن يصير

كالمضمورات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الموصولات ،

معرباً عند التركيب مع العامل . انتهى من « العطار » .

ثم ذكر المصنف أنواع المبنيات من الأسماء بقوله : وذلك المبني من الاسم (كالمضمورات) كلها متصلها ومنفصلها ؛ فإنها مبنية ؛ لشبهها بالحرف شبيهاً وضعياً ؛ لأن منها : ما هو على حرف واحد ؛ كهاء الضمير وتاء الفاعل ، والحرف الواحد لا يصلح للإعراب ؛ لأن الإعراب تغير أواخر الكلم ، ولا آخر للحرف الواحد .

ومنها : ما هو على حرفين ؛ كنا ضمير المتكلمين ، وما زاد منها على حرفين كنحن . . فطرداً للباب على وتيرة واحدة .

(و) كـ (أسماء الشرط) فإنها مبنية لشبهها بالحرف الذي هو إن الشرطية في المعنى ، وهو تعليق مضمون الجواب على وقوع مضمون الشرط ؛ كمن وما وأين ، (و) كـ (أسماء الاستفهام) كمن وأين وكيف ؛ فإنها كلها إلا (أيا) في بعض أحوالها مبنية لشبهها بالحرف الذي هو همزة الاستفهام في المعنى ، (و) كـ (أسماء الإشارة) كذا وذو وهؤلاء ؛ فإنها مبنية لشبهها بالحرف الغير الموجود في الخارج في المعنى ؛ لأنها ضمننت معنى حقه أن يؤدي بالحرف ؛ لأن الإشارة معنى من المعاني كالخطاب والغيبة ، فحقه أن يوضع له حرف خاص به ، ولكن لم تضع له العرب حرفاً خاصاً به ، فاكتفوا فيه بأسماء الإشارة .

(و) كـ (أسماء الأفعال) ماضيها كهيئات ، ومضارعها كأوه ، وأمرها كصه ومه ؛ فإنها كلها مبنية لشبهها بالحرف في الاستعمال ؛ لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث إنها نائبة عن فعل ، ولا يدخل عليها عامل كليتي ولعل ، (و) كـ (أسماء الموصولات) كلها مختصها كالذي والتي وأخواتها ، ومشاركها

فمنه ما بينى على السكون نحو : كم ،
.....

كمن وما ؛ فإنها مبنية لشبهها بالحرف من حيث إنها مفتقرة إلى ما يُتَمُّ معناها وهو الصلة ، فأشبهت بالحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها .

ويستثنى من الموصلات (أي) الموصولة ؛ فإنها معربة إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما سيأتي في (الموصولات) إن شاء الله تعالى .

والمراد بالشبه الذي يوجب بناء الاسم : الشبه القوي ، بخلاف ما عارضه شيء من خواص الاسم فلا يقتضي البناء ؛ لضعفه كما أعربت (أي) مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها ؛ لمعارضته بلزومها الإضافة لفظاً أو تقديراً إلا بعض الموصولة كما سيأتي .

وإنما بنيت (لدن) مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوى ؛ لأن إضافتها إما لمفرد أو جملة ، فخرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام ، وقال ابن الأنباري : (إنما أعربت (أي) تنبيهاً على أن أصل المبنى الإعراب كما صح بعض ما يجب إعلاله ؛ تنبيهاً على أن أصله التصحيح ، وعلى هذا لا ترد « لدن » انتهى من « الخصري » .

ثم إن المبنى ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله : (فمته) أي : فمن المبنى من الأسماء (ما بينى على السكون) قدمه على ما بعده لأصالته في المبنيات كما قال ابن مالك :

..... والأصل في المبنى أن يسكن

وذلك (نحو : كم) استفهامية كانت نحو : كم مالك ، أو خبرية نحو : كم عبداً ملكت ، وبنيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، والخبرية لمشابهتها لأختها كم الاستفهامية في الوضع ، والصواب : أن يقال : لتضمنها معنى

رب التكثيرية ، وإنما سكن لأن الأصل في البناء مطلقاً أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ومن المبني على السكون نحو : اضرب وأجل بمعنى نعم ، والبناء على السكون يكون في الأسماء والأفعال والحروف .

واعلم : أن ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يستل عنه ؛ لمجيئه على أصل البناء وهو السكون ، ومن الأسماء فيه سؤال واحد : لم بني ؟ كما في كم ، وما بني على حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان : لم حرك ؟ ولم كانت كذا ولم تكن كذا ؟ ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وقد علمت أسباب أصل البناء وهي واحد من الشبه الأربع في الأسماء ، واتصاله بإحدى النونين في المضارع ، وأما باقي الأفعال والحروف لا سؤال عن بنائه ؛ لأن البناء أصل فيها .

وأما التحرك .. فأسبابه خمسة : التقاء الساكنين كآين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة للبدء بها كباء الجر ، أو لها أصل في الإعراب كقبل وبعد ، أو شابهت المعرب كالماضي المشبه للمضارع .

هذه الخمسة ما ذكروها في أسباب التحرك ، ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك هو وهي ، لكن رأيت نقلاً عن « الرضي » ما نصه : (الصحيح : أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون ، وإنما حركاً لتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً ؛ إذ لولا الحركة لتوهم كونهما للإشباع كما ظن الكوفيون) انتهى . فهذا سبب سادس في التحرك ؛ وهو : الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة المحرك .

فإن قيل : كيف تُعدُّ حركة الساكنين والإتباع الآتي من البناء مع قوله في تعريفه : (وليس إتباعاً ولا تخلصاً من سكونين) .. أجيب : بأن محل ما هنا إذا كانا في

ومنه ما يبنى على الفتح ؛ كآين ، ومنه ما يبنى على الكسر ؛ كأمس ،

كلمة واحدة ؛ كآين ومنذ ، ولِلزوم الحركة وما في التعريف إذا كانا في كلمتين ، كاضرب الرجل ، و(الحمد لله) بكسر الدال ؛ لأن المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلاً ، وهو منتف عند فصلهما ، أو أن ما هنها إذا صَلُحَ غَيْرُ تلك الحركة . فتخصبُها من تأثير البناء ، وما في التعريف إذا لم يصلح غَيْرُها نحو : قل ادعوا ، فتأمل . انتهى من « الخصري » .

(ومنه ما يبنى على الفتح ؛ كآين) وقام وأن ، وهي اسم استفهام يسأل به عن المكان ، وإنما بني لشبهه بالحرف شهاً معنوياً لتضمنه معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية نحو : أين زيداً ، ولتضمنه معنى إن الشرطية إن كانت شرطية نحو : أينما تجلس أجلس ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة .

ومن أسباب البناء على الفتحة : الخفة كما في أين ، ومجاورة الألف كما في أيان ، والفرق بين أداتين : نحو : يا لزيد لعمرى ، وكسرت الثانية على أصل لام الجر ، وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به والمستغاث له ، وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالباً في نحو : لموسى عبد ، وقد يلتبسان نحو : إن لزيدن لهم عبيد ، والإتياع ككيف ؛ إذ الساكن حاجز غير حصين ، ويمكن مثله في أين لكن الخفة أولى ؛ لثقلها بالهمزة . انتهى « خصري » .

(ومنه ما يبنى على الكسر ؛ كأمس) وجير ونزال ، وهو اسم لليوم الذي قبل يومك ، وإنما بني أمس لتضمنه معنى لام التعريف ، ولذا صح وصفه بالمعرفة نحو : صمت أمس الدابر ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، ويشترط في بنائه خمسة شروط : خلوه من ال ، ومن الإضافة ، ومن التصغير ، ومن التكسير ، وأن يراد به معين ، وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ، أو اليوم المعهود وإن بعد على ما استظهره

ومنه ما يبنى على الضم ؛ كحيث

الشنواني ، فيكون كالمحلى بـ (أل) ، أما المنون . . فيعم كل أمس ، فإذا اجتمعت هذه الشروط . . بني على الكسر مطلقاً عند الحجازيين ؛ لتضمنه معنى أل ؛ إذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم : أمس الدابر لا يعود ، وأما التميميون . . فبعضهم يعربه كما لا ينصرف مطلقاً ؛ لشبه العلمية والعدل عن الأمس بـأل ، وعليها قوله : لقد رأيت عجباً أمساً ، وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط ، ويبنيه على الكسر في غيره عملاً بالموجبيين . انتهى « خضري » .

ومن أسباب البناء على الكسر : مجانسة العمل ؛ كباء الجر ، ولا ترد الكاف وواو القسم وتاؤه ، لأنها لا تلزم عمل الجر إذ الكاف اسماً كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة .

نعم ؛ ترد اللام مع الضمير للزومها الجر ، ولعلها لم تجانسه ؛ لعدم ظهوره فيه ، ومنها : الحمل على المقابل ؛ ككسر لام الأمر حملاً على لام الجر مع الظاهر كاختصاص كل بقبيل ، ومنها : الإشعار بالتأنيث ؛ كانت ؛ إذ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث ، ومنها : الإنباع ؛ كذه وت ، ومنها : كونها أصل حركة التخلص من الساكنين ؛ كأمس ، وإنما كانت أصلاً لأنها ضد السكون ؛ لاختصاص كل بقبيل ، وإنما يتخلص من الشيء بضده ، ولعدم التباسها بحركة الإعراب ؛ إذ لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو (أل) أو الإضافة . انتهى « خضري » .

(ومنه ما يبنى على الضم ؛ كحيث) وهو اسم ، ومنذ ؛ وهو حرف - إذا جررت به - وهو ظرف للمكان ، وإنما بنيت حيث لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارها إلى الجملة التي تضاف إليها في الإفادة ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة حملاً لها على أسماء الغايات إذا قطعت عن الإضافة كقبل وبعد .

وقد بينى حيث على الفتح للخفة ، وقد بينى على الكسر ، وقد يقال فيه : حوث بالواو بدل الياء ، وحات بالآلف بثلاثي الاء فيهما ، ففيه تسع لغات كما مر ، وهذا هو الأكثر في لغاتها وأحوالها ، وشذ إضافتها إلى المفرد ؛ كقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجماً يضيء كالهلال ساطعا

فأضاف حيث إلى سهيل ، مِنْهُمْ مَنْ يَرَوِي سَهِيلٌ بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره : حاصل .

ومن أسباب البناء على الضمة : الإتيان كمنذ ، وألاً تكون للكلمة حال إعرابها كالغايات ، وكونها في الكلمة تقابل الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواو هُم ؛ لتقابلهما تكلماً وغيبةً ، والشيء يُحْمَلُ على مقبالة ، أو ليتناسبا لفظاً كتناسبهما جمعاً وإضماراً ، وكونها تجبر فوات الإعراب ؛ لكونها أقوى الحركات كيا زيد في قول ، وكأي الموصولة إذا بنيت ، ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الإعراب في بعض الأحوال ؛ كأي ويا زيد ، أو في عدم الضمة حالة الإعراب ؛ كيا زيد ، ولك أن تجعل وجه شبهه بها صيرورته آحراً في النطق مثلها بعد حذف المضاف إليه ؛ لأنها إنما سميت غايات لذلك ، أو في القطع عن الإضافة ؛ كحيث ؛ فإن إضافتها إلى الجمل كلا إضافة ؛ إذ هي في الحقيقة لمصادرهما ، فكان المضاف إليه محذوف ؛ كالغايات حال بنائها ، فحملت عليها في الحركة لا في أصل البناء ؛ لأنه أصلي في حيث عارض في الغايات ، فتدبر . انتهى « خضري » .

ومنذ هو ومنذ : حرفاً جر إذا جر ما بعدهما ، واسمان إذا رفع نحو : ما رأيته منذ أو منذ يومان ، فهما إما مبتدأ ، والمعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان ، أو خبر مقدم ، والمعنى : بيني وبين رؤيته يومان ، ولعل علة بنائهما حينئذ : شبه الحرف في

والأصل في المبني أن يبنى على السكون

الجمود ، إذ لا يتصرف فيهما بثنية ولا بغيرها ، ويلزم الرفع . انتهى .

فَسَائِلٌ

وفي تعبيره بـ (من) التبعية في جميع أنواع المبني حيث قال : (فمنه ما يبنى على السكون . . .) إلخ . . إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها ، فينوب عن السكون : الحذف في الأمر المعتل ، وأمر غير الواحد ، وعن الضم : الألف والواو في نحو : يا زيدان ويا زيدون ، وعن الفتح : الكسر والياء في نحو : لا مسلمات ولا مسلمين ، لا الألف خلافاً لما في « النكت » ، وأما نحو : لا وتران في ليلة . . ففتحه مقدر ؛ لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور ، فكذا بناؤه .

وأما نحو : لا أبالك . . فهو على قول سيويه - أنه مضاف للكاف واللام زائدة - معرب لا مبني كما سيأتي في (باب لا) ، وعلى كونه غير مضاف إنما يبنى على ما ينصب به ، وشرط نصبه بالألف كونه مضافاً ، وهذا مفرد ، فالظاهر أن فتحه مقدر على الألف أيضاً بناءً على لغة من قصره وعلى هذا يخرج قوله :

أخاك أخاك إن مَنْ لا أخاله كساعٍ إلى الهيجاء بغير سلاح

فتدبر . انتهى « خضري » .

(والأصل) أي : الغالب الكثير (في المبني) اسماً كان أو غيره : (أن يبنى على السكون) لخفته ، ولأن الأصل عدم الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب يقتضي العدول عنه ؛ كالتخلص من الساكنين كما مر بسط الكلام عليه .

إعراب المتن

(والبناء لزوم أو آخر الكلم حركة أو سكوناً) : الواو : استثنائية أو عاطفة ،
 (البناء) : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة (لزوم) : خبر مرفوع ، والجملة مستأنفة
 أو معطوفة على جملة قوله : (الإعراب هو تغيير أو آخر...) إلخ ، (لزوم) :
 مضاف ، (أو آخر) : مضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى فاعله (أو آخر)
 مضاف ، (الكلم) : مضاف إليه مجرور ، (حركة) : منصوب على أنه مفعول به
 لـ (لزوم) ، (أو سكوناً) : معطوف على (حركة) ، (وأنواعه) : مبتدأ ومضاف
 إليه ، (أربعة) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (ضم) : بدل
 من (أربعة) بدل بعض من كل ، (وفتح وكسر وسكون) معطوفات على (ضم)
 مرفوعات (والاسم) : الواو : استثنائية أو عاطفة (الاسم) : مبتدأ مرفوع ،
 (ضربان) : خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى .

فإن قلت : شرط صحة الإخبار عن المبتدأ موافقة الخبر المبتدأ إفراداً وتشنيةً
 وجمعاً ، وهنا لم يتوافقا ، فكيف يصح الإخبار . . قلت : في الكلام إما حذف من
 الأول تقديره : نوعا الاسم ضربان ، فحصلت الموافقة في التشنية ، أو من الثاني
 تقديره : الاسم ذو ضربين ، فحصلت الموافقة في الإفراد ، والجملة الاسمية
 مستأنفة استئنافاً بيانياً أو معطوفة .

(معرب) : بدل من (ضربين) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل
 تبعه بالرفع ، (وهو) : مبتدأ ، (الأصل) : خبره ، والجملة معترضة لا محل لها
 من الإعراب ، لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، (وهو) : الواو :
 عاطفة أو استثنائية أو اعتراضية (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل
 الرفع مبتدأ ، (ما تغير آخره) : (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع

مبتدأ ، أو نكرة موصوفة بمعنى (شيء) في محل الرفع خبر مبني على السكون ؛
 لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (تغير) : فعل ماضٍ (آخره) : فاعل ومضاف إليه ،
 والجملة الفعلية صلة لـ (ما) إن قلنا : ما موصولة ، تقديره : وهو اللفظ الذي تغير
 آخره ، أو صفة لـ (ما) إن قلنا : ما نكرة موصوفة ، تقديره : وهو لفظ متغير
 آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة أو معطوفة .

(بسبب العوامل) : جار ومجرور مضاف إليه متعلق بـ (تغير) ، (الداخلة) :
 صفة لـ (لعوامل) تبعه بالجر وأفرده ، لأنه صفة لما لا يعقل كما مر ، (عليه) :
 جار ومجرور متعلق بـ (الداخلة) ؛ لأنه اسم فاعل من (دخل) الثلاثي ، (إما) :
 حرف تفصيل ، (لفظاً) : صفة لمصدر محذوف تقديره : ما تغير آخره تغيراً
 لفظياً ، (كزيد) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً للمحذوف
 جوازاً تقديره : وذلك كائن كزيد ، والجملة معترضة أو مستأنفة ، (وعمرو)
 معطوف على (زيد) .

(وإما) : الواو : عاطفة إما الثانية على إما الأولى (إما) : حرف تفصيل
 معطوفة على (إما) الأولى ، (تقديراً) : صفة لمصدر محذوف تقديره : وإما
 تغيراً تقديرياً ، (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة
 مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (موسى) : مضاف إليه ، (والفني) :
 معطوف على (موسى) ، (ومبني) : معطوف على (معرب) على كونه بدلاً من
 (ضربين) ، (وهو) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ ، (الفرع) : خبر ،
 والجملة مستأنفة ، (وهو) : الواو : مستأنفة أو عاطفة (هو) : مبتدأ ، (ما
 لا يتغير آخره) : (ما) موصولة أو موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ (لا) :
 نافية (يتغير) : فعل مضارع مرفوع (آخره) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة صلة

لـ (ما) إن قلنا : ما موصولة ، تقديره : وهو اللفظ الذي لم يتغير آخره ، أو صفة
لـ (ما) إن قلنا : ما نكرة ، تقديره : وهو لفظ عادم تغير آخره .

(بسبب العوامل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (يتغير) ،
(الداخلة) : صفة للعوامل ، (عليه) : متعلق بـ (الداخلة) ، (كالمضمرات) :
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كالمضمرات ،
والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال وأسماء
الموصولات) كلها مضاف ومضاف إليه معطوفات على (المضمرات) ،
(فمته) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط
مقدر تقديره : إذا عرفت ضابط المبنى وأمثله ، وأردت بيان أنواعه . . فأقول لك
(منه) : جار ومجرور خبر مقدم ، (ما) : اسم موصول أو نكرة موصوفة في محل
الرفع مبتدأ مؤخر مبني على السكون ، (بيني) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع
بالضمة المقدرة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (ما) تقديره : (هو) ، والجملة
الفعلية صلة لـ (ما) أو صفة لـ (ما) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب
مقول لجواب إذا ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (على السكون) :
جار ومجرور متعلق بـ (بيني) لأنه فعل مضارع .

(نحو كم) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو وهو مضاف
(كم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، والجملة مستأنفة استئنافاً
بيانياً .

(ومنه ما بيني على الفتح) : الواو : عاطفة (منه) : خبر مقدم (ما بيني) :
مبتدأ مؤخر ، وصلة الموصول على الفتح متعلق بـ (بيني) ، والجملة الاسمية

معطوفة على جملة قوله : (فمنة ما يبنى على السكون) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كآين) : جار ومجرور محكي خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كآين ، والجملة مستأنفة أو معترضة .

(ومنه ما يبنى على الكسر) : (ومنه) : خبر مقدم (ما يبنى) : مبتدأ مؤخر ، وصلة الموصول على الكسر متعلق بـ (يبنى) ، والجملة الاسمية في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (فمنة ما يبنى على السكون) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كأمس) : جار ومجرور محكي خبر لمحذوف تقديره : وذلك كأمس ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة .

(ومنه ما يبنى على الضم) : الواو : عاطفة (منه) : جار ومجرور خبر مُقَدَّم (ما يبنى) : مبتدأ مؤخر وصلة لـ (ما) ، (على الضم) : جار ومجرور متعلق بـ (يبنى) ، والجملة الاسمية في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (فمنة ما يبنى على السكون) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كحيث) : جار ومجرور محكي خبر لمحذوف تقديره : وذلك كحيث ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة .

(والأصل) : الواو : استئنافية (الأصل) : مبتدأ مرفوع ، (في المبني) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأي سيبويه ، أو من الضمير المستكن في صفته والتقدير : والحكم الأصلي في المبني على مذهب الجمهور (أن يبنى) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يبنى) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير يعود على (المبني) ، (على السكون) : جار ومجرور متعلق بـ (يبنى) ، وجملة (يبنى) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية والتقدير : والأصل في المبني مطلقاً بناؤه على

السكون ما لم يمنع مانع من السكون من الأسباب التي بينها سابقاً ؛ أي : والراجع فيه أو المستصحب لا الغالب ؛ إذ ليس غالب المبنيات ساكناً . انتهى « خضري » .
والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً لا محل لها من الإعراب .



[شر] : (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لأنه إما أن يختلف آخره بسبب
العوامل أو لا ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(والاسم) الذي تقدم لنا ذكره ، وهو الاسم المصطلح عليه عند النحاة (بعد التركيب) مع عامله ، قيد به احترازاً عما إذا كان قبل التركيب مع العامل ؛ فإنه مهمل ليس موصوفاً بمعرب ولا مبني ، وفي « حاشية المجيب » : قوله : (بعد التركيب) أما قبله .. فقسم ثالث لا معرب ولا مبني ، وهذا مذهب ابن عصفور ، ومذهب ابن مالك : أن الأسماء قبل التركيب مبنية ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة ، لا يقال : إن الشارح يوافق ابن مالك ، بل إنما قيد بذلك ؛ لأن الأسماء المذكورة لا تنقسم إلى معرب ولا مبني ؛ لأن انقسام الشيء إلى أقسام لا يقتضي انقسام كل منها إلى تلك الأقسام .

قال شيخنا : وهذا القيد ظاهر في المعرب على القول بأن الأسماء قبل التركيب ليست معربة ، وأما بالنسبة إلى المبني .. ففيه نظر ، إذ قضيته أنه لا يتصف بالبناء إلا بعد التركيب ، وأما قبله .. فلا ، وليس كذلك ؛ فإن الاختلاف إنما وقع في الأسماء القابلة للإعراب . انتهى من « يس على المجيب » .

(ضربان) ، الضرب والنوع والقسم بمعنى . انتهى منه .

(لأنه) أي : لأن الاسم بعد التركيب مع العوامل (إما أن يختلف) أحوال (آخره) بكونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (بسبب) اختلاف (العوامل) الداخلة عليه ؛ كما في : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، فهذا معرب ، (أو لا) يختلف آخره بسبب اختلاف العوامل ؛ كما في : ضرب هذا ، ورأيت هذا ، ومررت بهذا ، فيكون مبنياً .

فالأول : (معرب ، وهو الأصل) لأن الإعراب أصل في الأسماء ؛ لا اعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها إلا الإعراب ، ولهذا قدمه ، (وهو : ما تغير آخره) أي : بأن يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى حقيقة أو حكماً إن كان إعرابه بالحركة ، أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً إن كان إعرابه بالحروف ، ولا بد في هذا

(فالأول) أي : الذي اختلف آخره بسبب اختلاف العوامل (معرب) لاختلاف آخره بسبب العوامل (وهو) أي : المعرب (الأصل) في الأسماء ؛ أي : الغالب فيها ؛ أي : الراجح في نظر الواضع ، فاندفع ما قيل : أنه لا معنى للأصالة والفرعية في الأنواع ، على أن ذلك في الأنواع المنطقية لا مطلقاً ، وصح عموم قولهم : الأصل في الأسماء الإعراب (لأن الإعراب أصل في الأسماء) فرع في الأفعال (لا اعتوار) أي : لتعاقب وتوارد (معان مختلفة عليها) أي : على الأسماء حالة كونها (بصيغة واحدة) أي : بلفظ واحد (لا يميزها) أي : لا يميز تلك المعاني بعضها عن بعض ولا يبينها (إلا الإعراب) ، وتلك المعاني المختلفة المتواردة على لفظ واحد من الأسماء كالفاعلية والمفعولية والإضافة على لفظ زيد في قولك : جاء زيد وضربت زيدا ومررت بزيد ، (ولهذا) أي : ولأجل كون المعرب هو الأصل في الأسماء (قدمه) المصنف في ذكره وتعريفه فقال :

(وهو) أي : المعرب (ما تغير آخره) أي : الحرف الأخير منه ، وذلك التغير (أي : بأن يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى) غير الأولى (حقيقة) كما في : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، (أو) بصفة أخرى (حكماً) كما في : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى (إن كان إعرابه بالحركة ، أو بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة) كما في : جاء الزيدان ، ومررت بالزيدين (أو) يتبدل (حكماً) كما في : رأيت الزيدَين (إن كان إعرابه بالحروف ، ولا بد في هذا

التغيير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) في العمل ؛ بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر .

ثم التغيير المذكور (إما) أن يكون تغييراً (لفظاً) وذلك (كزيد وعمرو) فإن كلاهما إذا ركب مع عامله . . يتغير آخره لفظاً كما في نحو : جاء زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمراً ، ومررت بزيد وعمرو (وإما) تغييراً (تقديراً) وذلك (نحو : موسى والفتى) مما يتعذر ظهور الإعراب في آخره ، فإن كلاهما إذا ركب مع عامله . .

التغيير (من) (أن يكون بسبب اختلاف العوامل) أي : جنسها ؛ لأن اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية . انتهى من « يس » .

(الداخلة عليه) أي : على ذلك المعرب ، وقوله : (في العمل) متعلق بـ (اختلاف) أي : بسبب اختلافها في العمل من الرفع والنصب والجر (بأن يعمل بعض منها) أي : من تلك العوامل (خلاف ما يعمل البعض الآخر) كما في : جاء زيد ، ورأيت زيدا .

(ثم التغيير المذكور) وهو الحاصل باختلاف العوامل (إما أن يكون) ذلك التغيير (تغييراً لفظاً) أي : ملفوظاً (وذلك) التعبير الملفوظ كائن (كـ) التغيير الحاصل في (زيد وعمرو ؛ فإن كلاهما إذا ركب مع عامله . . يتغير آخره لفظاً) وذلك التغيير الحاصل في زيد وعمرو (كما) أي : كالتعبير الحاصل فيهما (في نحو) قولك : (جاء زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمراً ، ومررت بزيد وعمرو ، وإما) أن يكون ذلك التغيير الحاصل باختلاف العوامل (تغييراً تقديراً) أي : تغييراً مقدراً منوياً (وذلك) التغيير المقدر كالتعبير المقدر في (نحو : موسى والفتى) حال كون ذلك النحو (مما يتعذر ظهور الإعراب في آخره) لكونه مقصوراً (فإن كلاهما إذا ركب مع عامله) كقولك : جاء موسى والفتى ، ورأيت موسى والفتى ،

يفرض وينوى أن آخره قد تغير في المعنى وإن لم يوجد تغير في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظاً

ومررت بموسى والفتى (. . يفرض) أي : يقدر (وينوى أن آخره قد تغير في المعنى) والحكم (وإن لم يوجد تغير) حسي (في اللفظ لمانع يمنع من ظهوره) أي : من ظهور ذلك التغير (لفظاً) أي : في اللفظ ، وهو كون آخره ألفاً لينة لا تقبل الحركة .

وقوله : (لفظاً وإما تقديرأ) حالان من (تغيير) على أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول ، أي : ملفوظاً أثره ؛ لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً ، أو مقدراً وذلك نحو : عصا ؛ فإنه استحق الإعراب ولم يظهر لمانع ، فقدّر أنه متغير بخلاف المبني الواقع في محل المعرب ؛ فإنه لم يستحق الإعراب ، بل لو كان في محله لتغير آخره ، فظهر الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي ، وفي هذا الإعراب مجيء الحال من الخبر ، ووقوعها مصدراً منكراً ، وهو مع كثرته لا ينقاس ، وقوله : (مجيء الحال من الخبر . . .) إلخ ، وهذا صادق في عبارة « المجيب » : الإعراب تغيير أواخر الكلم لفظاً أو تقديرأ ، ويجوز نصبهما على المصدرية ؛ أي : على كونهما صفة لمصدر محذوف ، وهما بمعنى المفعول أيضاً ؛ أي : تغييرأ ملفوظاً أو مقدراً . ويجوز نصبهما أيضاً على التمييز المحول عن المضاف إليه ، والأصل تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقديرها ؛ أي . أو التغيير المقدّر في أواخر الكلم .

ويجوز نصبهما على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ؛ أي : سواء أكان ذلك التغيير لفظاً أو تقديرأ . انتهى من « يس على المجيب » .

قوله : (كزيد وعمرو) خبر مبتدأ محذوف ، ثم الكاف إن كانت اسماً . . فهي خبر في محل رفع ، وإن كانت حرفاً . فالجار والمجرور في موضع الخبر ، ويجوز

(و) الثاني : (مبني) أصله مبني ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ، (وهو الفرع) لجريانه على خلاف الأصل ، ومن ثم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف شيئاً قوياً يدنيه منه في الوضع أو المعنى أو الاستعمال ، قيل : أو شابه مبني الأصل ،

أن يجعل (كزيد) مفعول فعل محذوف ؛ أي : أعني كزيد . انتهى منه (والثاني) من الضربين (مبني أصله مبني) بوزن مفعول ؛ لأنه اسم مفعول من بنى الثلاثي فيقال فيه : (اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما) وهي الواو (بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت) الياء المبدلة عن الواو (في الياء) الأصلية ، فصار مبني بتشديد الياء على زنة (مرمي) ، (وهو الفرع) في الأسماء (لجريانه على خلاف) ما هو (الأصل) في الأسماء ، وهو الإعراب . (ومن ثم) أي : ولأجل جريانه على خلاف ما هو الأصل في الأسماء (لا يبنى) الاسم (إلا إذا أشبه الحرف شيئاً قوياً يدنيه) أي : يدني ويقرب ذلك الشبه الاسم (منه) أي : إلى الحرف ؛ بأن أشبهه (في الوضع) كما في الضمائر (أو) في (المعنى) كما في أسماء الإشارة (أو) في (الاستعمال) أي : في كونه عاملاً لا معمولاً كما في أسماء الأفعال .

(قيل : أو) إلا إذا (شابه) الاسم الفعل الـ (مبني الأصل) أي : المبني في أصله ، وهو الفعل الماضي وفعل الأمر ، وذلك كما في (هيهات) فإنه بني لشبهه الفعل الماضي الذي هو بمعناه وهو بعد ، وكما في (صه) فإنه بني لشبهه فعل الأمر الذي هو بمعناه وهو اسكت .

واحترز بقوله : (المبني الأصل) الفعل المضارع الذي بناؤه عارض وهو المضارع المتصل بإحدى النونين ، والصحيح القول الأول ؛ وهو بناء أسماء الأفعال كلها ؛ لشبهه بالحرف شيئاً استعمالياً . انتهى من « ملا جامي » بتصرف .

ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد ، بخلاف منع الصرف ؛ فلا بد من شبهه بالفعل من وجهين ، (وهو) بخلاف المعرب ؛

وقوله : (شبهاً قوياً) وهو الشبه الذي لم يعارضه شيء من خواص الاسم ، بخلاف ما عارضه شيء من خواص الاسم ، فلا يقتضي البناء ؛ لضعفه كما أعربت (أي) مع شبهها الحرف موصولة أو غيرها لمعارضة شبهها بالحرف بلزومها الإضافة لفظاً أو تقديرأ ، إلا بعض الموصولة كما سيأتي .

وإنما بنيت (لدن) مع لزومها الإضافة لفظاً وهو أقوى لأن إضافتها إما لمفرد أو لجملة ، فخرجت عن أصل الإضافة من الأفراد ، فلم تقو على المعارضة كما قال ابن هشام ، وقال ابن الأنباري : (إنما أعربت (أي) تنبيهاً على أن أصل المبنى الإعراب ؛ كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيهاً على أن أصله التصحيح ، وعلى هذا لا ترد لدن) . انتهى « خضري » .

(ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد) من أوجه الشبه الأربعة (بخلاف منع الصرف ، فلا بد من شبهه) أي : من شبه الاسم (بالفعل من وجهين) أي : في علتين فرعيتين من علل تسع إحداها لفظية ، والأخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما ، وإنما اشترط وجود علتين فيه ؛ لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم : إحداها : لفظية ، وهي اشتقاقه من المصدر ، والأخرى معنوية ؛ وهي افتقاره إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا وجدت فيه الفرعيتان ، أو ما قام مقامهما فحينئذ يثقل كالفعل فلا يدخله كسر ولا تنوين . انتهى من « المجيب » .

(وهو) أي : المبني (بخلاف المعرب) أي : ملتبس بمخالفة معناه معنى المعرب ، وقوله : (وهو) : مبتدأ وقوله (بخلاف) خبر ، والباء فيه للملابسة ؛ أي : ملتبس بخلافه ؛ أي : بمخالفة المعرب من قبيل التباس الموصوف وهو

أي : (ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي : لا يتأثر آخره باختلاف العوامل ، بل يلزم طريقة واحدة ؛ لأن البناء ضد الإعراب ، فهما متقابلان تقابل الضدين .

وتقسيم الاسم إلى معرب ومبني هو من تقسيم الشيء إلى

المبني بالصفة وهي الخلاف ، وهذا الخلاف وهو التضاد ؛ فإن النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهما ضدان لا يجتمعان ، وقد يرتفعان كما في بعض الأسماء قبل التركيب ؛ فإنها ليست معربة ولا مبنية نحو : زيد . انتهى من « العطار » .

أي : وهو مخالف المعرب (أي : ما لا يتغير) تفسير لقوله : (بخلاف المعرب) لأن الباء فيه زائدة ؛ أي : ما لا يتغير (آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ؛ أي : لا يتأثر آخره باختلاف العوامل) أي : لا يتغير (بل يلزم طريقة واحدة ؛ لأن البناء ضد الإعراب ، فهما) أي : الإعراب والبناء (متقابلان تقابل الضدين) أي : فإن النسبة بين المعرب والمبني التضاد ، فهما ضدان لا يجتمعان ، وكالبياض والسواد ، وقد يرتفعان معاً كما في بعض الأسماء قبل التركيب ؛ فإنها ليست معربة ولا مبنية نحو : زيد .

وهذا التعريف على أن البناء معنوي ؛ وهو : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة ، أما على أنه لفظي . . فيعرف بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل . . . إلى آخر التعريف كما مر .

و (ما) في قوله : (ما لا يتغير آخره) واقعة على اسم غير متمكن ، وفعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع لحقه أحد النونين ، فهذه الأقسام كلها مبنية .
والحاصل : أن ما خرج من أقسام المعرب يدخل في المبني ؛ إذ لا واسطة بينهما . انتهى « عطار » .

(وتقسيم الاسم إلى معرب ومبني هو من تقسيم الشيء) وهو الاسم (إلى

ما هو أخص منه مطلقاً ، لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم ؛
إذ (التقسيم) : ضم مختص إلى مشترك ، فوجب كون القسم مطلقاً من المقسوم
(كالمضمرات) متصلها ومنفصلها ؛ فإنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى ؛
لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدي بالحرف ، وهو التكلم والخطاب والغيبة ، ..

ما (أي : إلى قسم (هو) أي : ذلك القسم وهو إما معرب أو مبني (أخص) أي :
أقل ما صدقاً (منه) أي : من ذلك الشيء المقسوم خصوصاً (مطلقاً) فبين كل من
المعرب والمبني وبين الاسم عموم وخصوص مطلق ؛ وهو اجتماع شيئين في مادة
وانفراد أحدهما عن الآخر ، فالاسم يتفرد عن المعرب في المبني ، ولا يتفرد عنه
المعرب ، ويتفرد أيضاً عن المبني في المعرب ، ولا يتفرد عنه المبني .

(لا من تقسيم الشيء) وهو الاسم (إلى ما (أي : إلى قسم (هو) أي : ذلك
القسم (أعم منه) أي : من ذلك الشيء المقسوم عموماً وخصوصاً من وجه ؛
كتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف (كما توهمه) أي : توهم كونه من تقسيم
الشيء إلى ما هو أعم منه (بعضهم) أي : بعض النحاة (إذ التقسيم) هنا (ضم
مختص) كالمعرب مثلاً (إلى مشترك) وهو الاسم (فوجب كون القسم) من أقسام
المشترك (مطلقاً) أي : أيأ كان ، سواء كان معرباً أو مبنيأ ، جزءاً (من المقسوم)
وهو الاسم ، وذلك المبني الذي لا يتغير آخره (كالمضمرات متصلها)
و (المتصل) : ما لا يصح الابتداء به ، ولا يقع بعد إلا اختياراً (ومنفصلها) وهو
ضد المتصل ، وإنما مثل بها للمبني (فإنها) أي : لأنها كلها (مبنية لشبهها بالحرف
في المعنى) شبهأ معنوياً (لتضمنها معنى) هو (من المعاني التي) حقها أن (تؤدي
بالحرف ، وهو) أي : ذلك المعنى (التكلم) وهو توجيه المتكلم الكلام إلى
نفسه ، (والخطاب) وهو توجيه المتكلم الكلام إلى الحاضر ، (والغيبة) وهو
توجيه المتكلم الكلام إلى الغائب .

وقيل : في الوضع ؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين ، وحمل باقيها عليها ، (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين وأيان ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى ؛ لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط ، وقد وضع لكل منهما حرف يؤدي به .

نعم ؛

(وقيل) : إنها مبنية لشبهها بالحرف (في الوضع) وهو كون الاسم على حرف ، أو على حرفين بشرط كون ثانيهما حرف مد ولين .

قال الشاطبي : (نا) في قوله : (جئتنا) موضوعة على حرفين ، ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً ؛ كما ولا ، ولكن ليس شيء من الأسماء على هذا الوضع موجوداً ، نص عليه سيبويه والنحويون ، وما زاد عليهما . فطرداً للباب على وتيرة واحدة ؛ كنحن .

وإنما قلنا : لشبهها في الوضع (لأن أكثرها) أي : أكثر الضمائر (على حرف) واحد كتاء الضمير وهائه ، (أو) على (حرفين) كنا من (جئتنا) وأن من (أنت) و(أنتما) و(أنتم) و(أنتن) (وحمل) أي : قيس (باقيها) كنحن (عليها) أي : على أكثرها وأغلبها .

(و) ك (أسماء الشرط) كمن وما ومهما (وأسماء الاستفهام) وذلك (كمن وما وأين وأيان) وكلها تكون شرطية واستفهامية ، وإنما مثلنا بها للمبني (فإنها) أي : لأنها (بنيت لشبهها بالحرف في المعنى ؛ لتضمنها معنى الحرف الذي هو) أي : ذلك المعنى (الاستفهام والشرط) أي : التعليق (وقد وضع لكل منهما) أي : لكل من الاستفهام والشرط (حرف يؤدي به) كل منهما ، وذلك الحرف هو الهمزة في الاستفهام ، وإن الشرطية في الشرط .

وقوله : (نعم) استدراك على تمثيل المصنف بقوله : (كأسماء الشرط

يُستثنى مما ذكر (أي) فإنها معربة ؛ لضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غالباً ملازمة للإضافة التي هي من خواص الأسماء ، (وأسماء الإشارة) كذا وذو وثم وهؤلاء ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى ؛ لتضمنها معنى الحرف ، وهو الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفاً يؤدي به كما وضعوا للتمي والترجي ، (وأسماء الأفعال) كصه وآمين وإيه وهيت ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال ؛ فإنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها

والاستفهام) لرفع توهم دخول (أي) في المبنيات ؛ أي : لكن (يستثنى مما ذكر) ه المصنف من أسماء الشرط والاستفهام (أي) مطلقاً ؛ أي : سواء كانت شرطية مثالها نحو : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ أو استفهامية نحو : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ (فإنها) أي : فإن أياً (معربة ؛ لضعف الشبه) أي : شبه الحرف (فيها) أي : في أي (بما عارضه) أي : بسبب ما عارض ودافع ذلك الشبه (من مجيئها) أي : من مجيء (أي) (غالباً) أي : في أغلب أحوالها (ملازمة للإضافة التي هي من خواص الأسماء و) كـ (أسماء الإشارة ؛ كذا) للمذكر القريب (وذو) للمؤنثة القريبة (وثم) للمكان البعيد (وهؤلاء) للجمع القريب مطلقاً (فإنها) أي : لأن أسماء الإشارة (بنيت لشبهها بالحرف) المقدر (في المعنى ؛ لتضمنها معنى الحرف ، وهو) أي : ذلك المعنى (الإشارة وإن لم تضع العرب له) أي : للإشارة (حرفاً) خاصاً به (يؤدي) الإشارة (به) أي : بذلك الحرف (كما وضعوا) أي : وضعت العرب (للتمي) ليت (و) لـ (الترجي) لعل .

(و) كـ (أسماء الأفعال ؛ كصه) بمعنى : اسكت (وآمين) بمعنى : استجب لي الدعاء (وإيه) بمعنى : زد الحديث (وهيت) بمعنى : أسرع (فإنها) أي : فإن أسماء الأفعال (بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال ؛ فإنها) أي : لأن أسماء الأفعال (تنوب عن الفعل) كما ناب عنه الحرف (ولا يدخل عليها) أي : على

عامل يؤثر فيها ، فأشبهت من الحروف ليت ولعل مثلاً ، فإنهما نائبان عن (أتمنى)
(أترجى) ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما ؛ (وأسماء الموصولات) كالذي
والتي والذين واللاتي ؛ فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضاً ؛ لأنها
مفتقرة افتقاراً متأسلاً إلى ما يتم به معناها وهو الصلة ، فأشبهت الحروف في
افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها ، ويستثنى من إطلاقه (أي) الموصولة ؛
فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً

أسماء الأفعال (عامل يؤثر) أي : يعمل (فيها) كما لا يدخل على الحرف
(فأشبهت) أسماء الأفعال (من الحروف ليت) النائية عن أتمنى (ولعل) النائية
عن أترجى (مثلاً) أي : أذكر مثل هذين الحرفين نحو : كأن النائية عن أشبه
(فإنهما) أي : فإن ليت ولعل (نائبان عن أتمنى وأترجى) ولا يدخل عليهما عامل
يؤثر فيهما (أي : يعمل فيهما بالرفع أو النصب .

(و) كـ (أسماء الموصولات ؛ كالذي والتي والذين واللاتي ؛ فإنها بنيت
لشبهها بالحرف في الاستعمال) والافتقار إلى غيره (أيضاً) أي : كما أشبهت أسماء
الأفعال الحرف في الاستعمال والنيابة عن الأفعال (لأنها) أي : لأن الموصولات
(مفتقرة افتقاراً متأسلاً) فيها ؛ أي : أكيداً لازماً لها (إلى ما يتم به معناها وهو
الصلة) جملة اسمية أو فعلية كانت أو ما قام مقامها ؛ كالوصف في (أل)
الموصولة نحو : جاء الضارب زيداً ، (فأشبهت) الموصولات (الحروف في
افتقارها) أي : في افتقار الحروف (في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها) بفتح اللام
المشددة ؛ أي : متعلق الحروف .

(ويستثنى من إطلاقه) أي : من إطلاق المصنف الموصولات عن تقييدها بغير
(أي) الموصولة : (« أي » الموصولة ؛ فإنها معربة) في جميع أحوالها (إلا إذا
أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً) فإنها مبنية في هذه الصورة ؛ كما سيأتي

ثم إن المبني ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله : (فمنه ما ينشأ على السكون نحو : كم) استفهامية كانت أو خبرية ، وقدمه لأصالته ،

في (باب الموصولات) كما قال في « الخلاصة » :

أي كما وأعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير انحذف
واعلم : أن لـ (أي) أربعة أحوال :

- الأول : أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أيهم هو قائم .
 - الثاني : ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أي قائم .
 - الثالث : ألا تضاف ويذكر صدر الصلة نحو : يعجبني أي هو قائم .
- ففي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث .

والرابع : أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو : يعجبني أيهم قائم ، وفي هذه الحالة تبنى على الضم ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴾ .

وإنما أعربت في الأحوال الثلاثة الأولى لأن شبهها بالحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم ؛ وهو إضافتها لفظاً أو تقديرأ ، فرجعت إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائماً ، وبنيت في الحالة الرابعة ، لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ؛ لشبهه في الصورة ، فكأنه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف . انتهى من « ابن عقيل » مع « الخضرى » .

(ثم إن المبني ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله) أي : قول المصنف :
(فمنه ما ينشأ على السكون نحو : كم استفهامية كانت) نحو : كم مالك ؟ (أو خبرية) نحو : كم عبيداً ملكت ، (وقدمه) أي : قدم المبني على السكون (لأصالته) أي : لأصالة البناء على السكون ؛ لخفته مع ثقل المبني ، ولأن الأصل

(ومنه ما يبنى على الفتح ؛ كأيـن) هو اسم استفهام يسئل به عن المكان ، (ومنه ما يبنى على الكسر ؛ كأـمس) هو اسم لليوم الذي قبل يومك ، (ومنه ما يبنى على الضم ؛ كـحيث) ظرف مكان ، وقد يفتح للـخفة ، ويكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويقال : حوـث وحاـث بثـليـث الثاء فيهما ، فهذه تسع لغات ، (والأصل في) الاسم (المبني) بل وفي غيره

عدم الحركة ، وبنيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، والخبرية لمشابتها (رب) التكريرة في المعنى .

(ومنه ما يبنى على الفتح ؛ كأيـن وهو اسم استفهام يسئل به عن المكان) نحو : أين زيد ، وبنيت أين لتضمنه معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، ولمعنى (إن) الشرطية إن كانت شرطية ، وثنى بالفتح ؛ لأن الفتح أخت السكون في الخفة . (ومنه ما يبنى على الكسر ؛ كأـمس) و (هو اسم لليوم الذي قبل يومك) الذي أنت فيه ، وإنما بنيت لتضمنها معنى (أل) التعريف كما تقدم بسط الكلام فيه في « التتمة » ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص .

(ومنه ما يبنى على الضم ؛ كـحيـث) وهو (ظرف مكان) وإنما بنيت لشبهها بالحرف شبيهاً افتقارياً للزوم افتقارها إلى الجملة التي تضاف إليها ، وحركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة تشبيهاً لها بأسماء الغايات (وقد يفتح) نظراً (للـخفة) أي : لكون الفتح أخف الحركات (ويكسر) بناء (على أصل) حركة التخلص من (التقاء الساكنين ، ويقال) فيه : (حوـث وحاـث بثـليـث) حركة (الثاء فيهما) أي : في حوـث وحاـث (فهذه) المذكورة فيها ست لغات تضم إلى الثلاث في حيث . . فتكون الجملة (تسع لغات) في مادة حيث .

(والأصل) أي : الغالب الراجح (في الاسم المبني ، بل وفي غيره) من

أيضاً (أن يبنى على السكون) لخفته واستصحاباً للأصل الذي هو عدم الحركة ، فلا يعدل عنه إلى الحركة إلا لسبب يقتضي العدول ، وحينئذ : فإذا جاء شيء الأصل فيه البناء مبنياً . . فلا يسأل عن سبب بنائه ؛ لمجيئه على أصله ، ثم إن جاء مبنياً على السكون . . فلا يسأل أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك ، أو على حركة . . يسأل عنه سؤالان : لم عدل إلى الحركة ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنياً على السكون . . يسأل عنه سؤال واحد : لم بني ؟

الأفعال والحروف (أيضاً) أي : كالاسم (أن يبنى على السكون ؛ لخفته) أي : نظراً إلى خفة السكون مع ثقل المبنى ؛ لأنه عدم الحركة ، (واستصحاباً للأصل) في وضع الحروف (الذي هو عدم الحركة ، فلا يعدل عنه) أي : عن ذلك الأصل (إلى الحركة إلا لسبب يقتضي العدول) عنه ، (وحينئذ) أي : حين إذ كان الأصل عدم الحركة (فإذا جاء) في كلامهم (شيء) من الكلمات العربية (الأصل فيه) أي : في ذلك الشيء (البناء) حالة كونه (مبنياً) كالأفعال والحروف . . (فلا يسأل عن سبب بنائه ؛ لمجيئه على أصله) الذي هو البناء (ثم) بعدما عرفنا مجيئه على أصله الذي هو البناء (إن جاء مبنياً على السكون . . فلا يسأل أيضاً) أي : كما لا يسأل عن أصل البناء (عن سبب بنائه عليه) أي : على السكون (لذلك) أي : لمجيئه على أصله الذي هو السكون (أو) بني (على حركة يسأل عنه سؤالان : لم عدل إلى الحركة ؟) مع أن الأصل في المبنى السكون (ولم كانت الحركة كذا ؟) أي : فتحة مثلاً مع حصول الغرض بأي حركة ، فيجواب عنه : كانت الحركة فتحة للخفة ، أو كانت كسرة فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة إثارة له بأقوى الحركات . . . إلى غير ذلك .

(وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب) كالأسماء (مبنياً على السكون . . يسأل عنه سؤال واحد) بأن يقال : (لم بني ؟) مع أن الأصل فيه الإعراب ، فيقال :

أو على حركة . . سئل عنه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم عدل إلى الحركة ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً أو معنوياً مثلاً ، (أو) بني (على حركة) أي حركة كانت (سئل عنه) أي : عن ذلك الشيء الذي الأصل فيه الإعراب (ثلاثة أسئلة) فيقال في السؤال الأول منها : (لم بني ؟) مع أن الأصل فيه الإعراب ، فيجواب عنه : لشبهه بالحرف (و) يقال في السؤال الثاني منها : (لم عدل إلى الحركة ؟) مع أن الأصل في المبني السكون ، فيجواب عنه : بأنه عدل إلى الحركة فراراً من التقاء الساكنين ؛ كما في أمس ، (و) يقال في السؤال الثالث منها : (لم كانت الحركة كذا ؟) أي : كسرة ولم تكن فتحة ولا ضمة ، فيجواب عنه : كانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ؛ لأنها ضد السكون ، وكذا يقال إذا كانت فتحة للخفة ، أو كانت ضمة تشبيهاً له بأسماء الغاية ؛ كما في حيث ، والله أعلم .



[صر] : والفعل ضربان : مبني وهو الأصل ، ومعرب وهو الفرع ، والمبني نوعان :

أحدهما : الفعل الماضي ؛ وبناءؤه على الفتح

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(والفعل) المصطلح عليه عند النحاة : (وهي كلمة دلت على معنى في نفسها . . .) إلخ ، وإنما قيدناه بذلك ؛ لأن الفعل اللغوي وهو مطلق الحدث من قيم وقعود وذهاب ومجيء لا ينحصر في ضربين ، أي : والفعل المصطلح عليه من حيث الإعراب والبناء (ضربان) أي : نوعان . الأول منهما : ضرب (مبني وهو الأصل) أي : الغالب الراجح في الأفعال ؛ لأن البناء أصل في الأفعال ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة عليها التي يحتاج في تمييزها إلى الإعراب ؛ لاختلاف صيغها باختلاف معانيها ؛ فإن حصل لبس في معانيها في بعض المواضع . . . فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم ؛ كما في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) .

(و) الثاني منهما : ضرب (معرب) وهو المضارع لشبهه بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي يحتاج في تمييزها إلى الإعراب (وهو) أي : الضرب المعرب (الفرع) لجريته على خلاف ما هو الأصل في الأفعال من البناء (والمبني) من الأفعال (نوعان) عند جمهور البصريين سوى الأخفش (أحدهما) : أي : أحد النوعين (الفعل الماضي) وهو ما دل وضعا على زمن مضى وحدث انقضى وسمي ماضياً باعتبار زمانه المستفاد منه ، وقدمه على فعل الأمر ؛ لأنه جاء على الأصل ؛ إذ هو متفق على بنائه (وبناءؤه على الفتح) أي : مبني على فتح آخره ، وإنما حرك مع أن الأصل في المبني السكون ؛ لشبهه بالمضارع في وقوعه صلة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الفعل ، ولو ضم أو كسر . . . لاجتمع ثقلان ثقل الحركة وثقل الفعل ،

إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم نحو : ضربوا
.....

فيخرج الكلام عن الفصاحة ، سواء أكان ثلاثياً ؛ كضرب ، أو رباعياً ؛ كدحرج ، أو خماسياً ؛ كانطلق ، أو سداسياً ؛ كاستخرج ، وسواء أكانت الفتحة ظاهرة ؛ كالأمثلة المذكورة ، أو مقدرة ؛ كرمى وولّى وتولّى واستولّى ، فإن سكون آخرها عارض ، والفتحة فيها مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر مجرداً كان ؛ كضرب ودحرج ، أو مزيداً فيه ؛ كأكرم وانطلق واستخرج ، والاستثناء في قوله : (إلا إذا اتصل به) أي : بالماضي (واو الجماعة) أي : واو تدل على جماعة الذكور الغائبين من أعم الأحوال ، وكذا فيما بعده ، والتقدير : والماضي مبني على فتح ظاهر في آخره في جميع أحواله ثلاثياً كان أم لا ، إلا في حال اتصال واو الجماعة به ، والفاء في قوله : (فيضم) آخره للتعليل ، جرياً على القاعدة : أن الفاء بعد الاستثناء تعليلية ؛ أي : لأنه يضم آخره لمناسبة الواو لا ضمّ باء ؛ لأن الضم لا يدخل على الماضي إلا للمناسبة .

والمعنى : والماضي مبني على فتح ظاهر في آخره في جميع أحواله إلا في حال اتصال واو الجماعة به ؛ لأنه حينئذ يبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالضم المناسب للواو ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً (نحو :)
الزيدون (ضربوا) عمراً .

فتقول في إعرابه : (الزيدون) : مبتدأ مرفوع بالواو (ضربوا) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (ضرب) بضم الباء (ضرب) : فعل ماض مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للواو ، والواو : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف : تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة ؛ كواو يدعو (عمراً) : مفعول به منصوب ، ولجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والزيدون ضاربون عمراً .

أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن نحو : ضربت وضربت ،

فإن قلت : يرد على قولكم ، فإنه يضم آخره إذا اتصل به واو الجماعة نحو قوله : اشتروا ودعوا ؛ فإنه فتح آخره مع اتصال واو الجماعة به . . قلت : ليس الأمر كما زعمت ؛ لأن أصلهما اشتريا بياء مضمومة ، ودعوا بواوين ، وأولاهما مضمومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارا اشتروا ودعوا بفتح آخرهما ، ثم عطف على الاستثناء قوله : (أو) إلا إذا (اتصل) آخره (به ضمير رفع متحرك) ذلك الضمير (ف) إنه (يسكن) آخره ؛ أي : يبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض ، والفاء أيضاً للتعليل .

والمعنى : والماضي مبني على فتح آخره في جميع أحواله إلا في حال اتصال واو الجماعة به ، أو في حال اتصال ضمير رفع متحرك به ؛ لأنه يبنى حينئذ على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول ، أو بالسكون العارض ؛ دفعاً لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وذلك (نحو : ضربت) زيدا بثلاث التاء (وضربنا) عمراً بسكون آخرهما ؛ لاتصال الضمير بهما .

قال ابن هشام في «الأوضح» : (السكون فيما إذا اتصل به ضمير رفع عارض أوجبه كراهة العرب توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة) ، ومثله : الهندات ضربن ، فخرج بضمير الرفع ضمير النصب ؛ كضربنا زيد وضربك عمرو ، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن نحو : ضربا ، ففي هاتين الحالتين بني على الفتح الذي هو الأصل فيه ، وإعراب المثال الأول (ضربت) : (ضربت) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول ، أو بالسكون

والثاني : فعل الأمر ، وبنائه على السكون نحو : اضرب واضربن

العارض ؛ دفعاً لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، التاء : ضمير المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على الضم أو الفتح أو الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً ، وإعراب المثال الثاني (ضربنا) : (ضربنا) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (ضرب) ، (ضرب) : فعل ماض مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول ، أو بالسكون العارض ، و(نا) : ضمير المتكلمين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً .

(والثاني) من النوعين المبنيين من الفعل (فعل الأمر) فإنه مبني على الأصح عند البصريين ، وهو مستقبل أبداً ؛ إذ المقصود به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما حصل نحو : ﴿ يَتَأْتِيَا النَّبِيَّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ . انتهى « مجيب » .

(وبنائه) أي : بناء الأمر (على السكون) إذا كان صحيح الآخر ، أو على ما ناب عنه وهو الحذف إن كان معتل الآخر ؛ كما سيأتي على الأصح عند البصريين ، وذهب الكوفيون : إلى أنه مضارع معرب مجزوم بـ (لام) الأمر مقدرة ؛ أي : غير ملفوظة ، فأصل (اضرب) عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفاً ، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع وقفاً ، ثم أتى بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالضاد الساكنة ، وقد رد مذهب الكوفيين بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار ، وما ذكره خلاف الأصل الذي هو بناء الأفعال ، فلا يرتكب من غير ضرورة داعية إليه ؛ سيما مع مزيد التكلف ؛ أي : وبنائه على السكون إذا كان صحيح الآخر (نحو : اضرب) وإعرابه : (اضرب) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) أو اتصل به ضمير النسوة سواء كان معتل الآخر نحو : اخشين يا هندات أ (و) صحيح الآخر نحو : (اضربن)

إلا إذا اتصل به ضمير تشنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ فعلى حذف النون نحو : اضربا واضربوا واضربي

يا هنود ، وإعرابه : (اضربن واخشين) : فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة في محل الرفع فاعل ، وإنما بني الأمر على السكون في الحالتين المذكورتين ؛ لأن مضارعه يجزم به فيهما نحو : لم تضرب ، والقاعدة : أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه المبدوء بالتاء (إلا إذا اتصل به ضمير تشنية) مطلقاً .

(أو ضمير جمع) مذكر (أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ فعلى حذف النون) يكون بناؤه على حذف النون ؛ لأن مضارعه يجزم بحذف النون سواء كان صحيح الآخر (نحو : اضربا واضربوا واضربي) أو معتل الآخر نحو : اغزوا واغزوا واغزي ، فهذه الأمثلة الستة مبنية على حذف النون ؛ كما أن مضارعها يجزم بحذفها .

وقوله : (اضربا) مثال لما اتصل به ضمير تشنية ، وإعرابه : (اضربا) : فعل أمر مبني على حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها ، والألف ضمير للمثنى المخاطب المطلق في محل الرفع فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع ، وإعرابه : (اضربوا) : فعل أمر مبني على حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (واضربي) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة ، وإعرابه : (اضربي) : فعل أمر مبني على حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والياء ضمير للمؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على السكون لشبهها بالحرف شهاً وضعياً ، وقس عليها إعراب بقية الأمثلة .

وإلا . . . المعتل ؛ فعلى حذف حرف العلة نحو : اخش واغز وارم .

والمعرب من الأفعال الفعل المضارع

وقوله : (وإلا . . . المعتل) من فعل أمر الواحد معطوف على الاستثناء الأول ؛ أي : وبناءه على السكون إلا المعتل من فعل أمر الواحد ، وهو ما كان آخره واواً أو ياءً أو ألفاً ولم يتصل به ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه ؛ لأن مضارعه يجزم بحذف حرف العلة ، وذلك (نحو : اخش) الله تعالى في أوامره ونواهيه ؛ لأنه من خشي يخشى ، مثال للمعتل بالألف ، وإعرابه : (اخش) : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة ، وهي : الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) .

(و) نحو : (اغز) في سبيل الله تدخل الجنة ، مثال للمعتل بالواو ؛ لأنه أمر من غزا يغزو ، وإعرابه : (اغز) : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة ، وهي : الواو ، والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) .

(و) نحو : (ارم) في سبيل الله تعالى ، مثال للمعتل بالياء ؛ لأنه أمر من رمى يرمي ، وإعرابه : (ارم) : فعل أمر مبني على حذف حرف العلة ، وهي : الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) .

قال الفاكهي : (ولو قدم هذا الاستثناء على الاستثناء الذي قبله . . . لكان أنسب وأوضح ؛ لأنه فعل أمر الواحد نظير اضرب وإن كان بناؤه على حذف حرف العلة) .

(والمعرب من الأفعال المضارع) على خلاف ما هو الأصل في الأفعال من البناء ، سمي مضارعاً ؛ لمضارعه ؛ أي : لمشابهته الاسم في أربعة أشياء : في

بشرط ألا يتصل به نون الإناث ، ولا نون التوكيد المباشرة نحو : يضرب ويخشى ؛

الإبهام ، والتخصيص : فإن (يضرب) مبهم يحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : الآن تخصص بالحال ، أو غداً تخصص بالاستقبال ، كما أن قولك : رجل مبهم حتى تخصص فتقول : الرجل ، وفي قبول لام الابتداء : نحو : إن زيداً ليضرب ، كما تقول : إن زيداً لضارب ، وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته ؛ كيضرب ؛ فإنه على وزن ضارب ، والمراد مطلق الحركة لا شخصها ، فشمّل نحو : يقتل ؛ فإنه جار على حركات اسم فاعله ، وهو قاتل فلهذه المشابهة أعرب دون أخويه ، لكن لا يعرب مطلقاً بل (بشرط ألا يتصل به نون) ضمير (الإناث ، ولا نون التوكيد) خفيفة كانت أو ثقيلة .

وقوله : (المباشرة) أي : المتصلة لفظاً أو تقديرأ ، قيد في نون التوكيد ؛ لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ؛ لأنها فاعل والفاعل لا يفصل عن فعله صحيحاً كان آخره (نحو : يضرب) أو معتل الآخر نحو : يدعرو ويرمي (ويخشى) وإنما أعرب المضارع دون غيره من الأفعال : لشبهه بالاسم في أن كلاهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية ، لولا الإعراب . . . لا لبستُ بعضها ببعض ، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية في نحو : ما أحسن زيد إذا أردت النفي ، والمفعولية إذا أردت به التعجب ، والجر إذا أردت به الاستفهام ، والمتواردة على المضارع كالنهي عن الفعلين في نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فتجزم الفعلين فيه ، أو النهي عن أولهما فقط فتجزم الأول وترفع الثاني ، أو النهي عن مصاحبتهما فترفع الأول وتنصب الثاني ، ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره . . . كان الإعراب أصلاً فيه بخلاف المضارع ؛ فإنه يغني عن الإعراب إظهار الجازم ؛ كقولك في النهي عنهما : (لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن) وإظهار الناصب في المثال المذكور في النهي عن المصاحبة كأن تقول : (لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن) وجزم الأول

فإن اتصلت به نون الإناث . . بني على السكون نحو : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ .
وإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة . . بني على الفتح نحو : ﴿ لَيْسَجَنَّ ﴾ ،

ورفعُ الثاني في النهي عن الأول وإباحة الثاني .

(فإن اتصلت به) أي : بالمضارع (نون الإناث . بني) معها على الأصح ؛
لضعف شبهه بالاسم حينئذ ؛ لأن هذه النون لا تتصل إلا بالفعل ، فلما اتصلت
به . . رد إلى ما هو الأصل في الأفعال ، وهو البناء فيبنى (على السكون) لأنه
الأصل في البناء وحملاً له على الماضي المتصل بها في نحو : الهندات ضربن ،
ومثال اتصال نون الإناث بالمضارع (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾
أَزْلَدَهُنَّ ، وإعرابه : الوار : بحسب ما في القرآن (الوالدات) : مبتدأ مرفوع
بالابتداء ، (يرضعن) : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ،
ونون الإناث في محل الرفع فاعل مبني على الفتح لشبهه بالحرف شهاً وضعياً ،
وإنما حرك لكونه على حرف واحد ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل الضمير ، والجملة
الفعلية في محل الرفع خبره تقديره : والوالدات مرضعات أولادهن ، والجملة
الاسمية بحسب ما في القرآن .

(وإن اتصلت به) أي : بالمضارع (نون التوكيد) خفيفة كانت أو ثقيلة
(المباشرة) أي : التالية له بلا وجود فاصل بينه وبين النون من ألف اثنين ، أو واو
الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة (. . بني) المضارع معها ؛ أي : مع اتصال نون
التوكيد به على الأصح (على الفتح) فراراً من التقاء الساكنين ، وإنما بني معها
لضعف شبهه بالاسم باتصال ما هو من خواص الفعل به ، وإنما حرك معه فراراً من
التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الفعل مثال الثقيلة (نحو) قوله
تعالى : ﴿ لَيْسَجَنَّ ﴾) والخفيفة نحو قوله : ﴿ وَلَيَكُونَا ﴾) مِنَ الصَّغِيرَيْنِ ،
وإعرابه : (ليسجنن) : اللام : موطئة لقسم محذوف تقديره : (والله) مبني على

﴿وَلَيْكُونَا﴾

الفتح ، وإنما حرك لكونه على حرف واحد ، وكانت فتحة فرقاً بينها وبين لام الجر (يسجنن) : فعل مضارع مغير الصيغة مبني على الفتح لاتصاله بنون الثقيلة ، وإنما بني على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، ونون التوكيد حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين ، ونائب فاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (يوسف) ، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب .

(﴿وَلَيْكُونَا﴾) الواو : عاطفة قسم على قسم (اللام) : موطئة للقسم (يكون) : فعل مضارع ناقص مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً مبنية على السكون ، واسم (يكون) : ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (يوسف) ، (من الصاغرين) : جار ومجرور خبر (يكون) ، وجملة (يكون) جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، وجملة القسم معطوفة على جملة القسم المذكور قبله ، وإنما بني الفعل مع نون التوكيد على الفتح دون السكون ؛ لأنه معها كالمركب تركيب خمسة عشر ، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنتين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة . . لم يحكم بينائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظاً أو تقديرأ ، مثال غير المباشرة لفظاً نحو : ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ، ﴿وَلَا نُنِيعَانِ﴾ ، ﴿فِيمَا تَرَيْنَ﴾ فإن الواو في الأول ، والألف في الثاني ، والياء في الثالث فواصل بين آخر الفعل والنون ، فهو معرب في هذه الأمثلة لا مبني .

وإعراب المثال الأول : ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ : أصله : لتبلوونن ، اللام : موطئة للقسم مبنية على الفتح (تبلون) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع وعلامة رفعه

ثبات النون المحذوفة لتوالي الأمثال ، فهي مقدرة الثبوت ؛ لأنها علامة الرفع أصله ، تبلوونن بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية ضمير الجمع ، وثلاث نونات استثقلت الضمة على الواو الأولى ، ثم حذفت الواو الأولى لالتقاء ساكنة مع واو الجماعة ، ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، ثم حركت واو الجماعة بحركة مجانسة لها وهي الضمة فراراً من التقاء الساكنين مع نون التوكيد ، ونون التوكيد حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح .

وإعراب المثال الثاني : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ : الواو بحسب ما في القرآن (لا) : ناهية جازمة مبنية على السكون (تتبعان) : فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، أصله : وَلَا تَتَّبِعَانِ ، والنون الأولى محذوفة للجازم ، والثانية المشددة نون التوكيد الثقيلة مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر المخاطب في محل الرفع فاعل ، والجملة بحسب ما في القرآن .

وإعراب المثال الثالث : ﴿ فَإِمَّا تَرَيَنَّ ﴾ : الفاء بحسب ما في القرآن (إما) : حرف شرط جازم مبني بسكون على النون المدغمة في ميم ما (ما) : زائدة (ترين) : فعل مضارع مجزوم بـ (إن) الشرطية وعلامة جزمه حذف النون ، أصله : تَرَأْيَيْنِ ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة فصار : (تَرَيَيْنَ) بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية ، وإما أن تقول : حذفت الكسرة لاستثقالها ، أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما فصار : (ترين) بفتح الراء وسكون الياء ، ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بـ (ما) الزائدة ، فحذفت نون الرفع للجازم فصار : (فإما تري) بسكون الياء المفتوح ما قبلها ، ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المحاطبة ونون التوكيد ، وتعذر حذف أحدهما ، فحركت الياء بحركة تجانسها

وأما الحروف . . فمبنية كلها

الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر ؛ إذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر .
فإن قلت : البناء أصل في الأفعال فلا يحتاج إلى علة . . أجيب بأن إعرابه صار
كالأصل ؛ لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه ، وبني على حركة مع
نون التوكيد ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه
معه ؛ كخمسة عشر ، وأما بناؤه على السكون مع نون الإناث . . فلشبهه الماضي
المتصل بها في صيرورة النون جزءاً منه ، فحمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان
سكون الماضي ليس بناءً ، وإنما احتاج لحمله على الماضي ؛ لأن الموجب لسكون
الفعل معها وهو كراهة توالي أربع متحركات أو نحوه لم يوجد في المضارع ؛ بل في
الماضي فقط فتدبر . انتهى « خضري » .

(وأما الحروف . . فمبنية كلها) لا حظ لشيء منها في الإعراب لفظاً ولا تقديراً
ولا محلاً ، أحادية كانت أو ثنائية ، أو ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية ولا تزيد
على ذلك ؛ إذ ليس فيها مقتضى للإعراب إذ لا تتصرف ولا يتعاقب عليها معان
تركيبية مختلفة يحتاج في تمييزها إلى الإعراب نحو : أخذت من الدراهم ،
فالتبعض مستفاد من لفظ (من) بدون إعراب ونحو : سرت من البصرة إلى
الكوفة ، فالابتداء مستفاد من لفظ (من) بلا إعراب ، والانتفاء مستفاد من لفظ
(إلى) من دون حاجة إلى إعراب . انتهى من « ابن عقيل » مع زيادة .

خاتمة

قولهم : قال البصريون : كذا ، وقال الكوفيون : كذا : فالبصريون جمع
بصري : وهم النحاة المنسوبون إلى البصرة ، إمامهم : سيبويه المشهور ، ويقال
لها : قبة الإسلام وخزانة العرب ، بناها : عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن

.....

الخطاب رضي الله تعالى عنه ؛ وهي - بفتح الباء وكسرها وضمها - ثلاث لغات ،
لكن الفتح أفصح ؛ فإن نسبت إليها . جاز فتح الباء وكسرها ، ولا تضم الباء خوفاً
من الالتباس ببصرى مدينة بالشام ، والكوفيون جمع كوفي : وهم النحاة المنسوبون
إلى الكوفة ، إمامهم : الكسائي ، ويقال لها : كوفة الجند ، لأنها اُخْتُطَّت فيها
خُطَطُ العرب الذين هم جند الإسلام إذ ذاك في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه .
انتهى من « العطار على الأهرية » .

إعراب المتن

(والفعل) : الواو : استئنافية (الفعل) : مبتدأ مرفوع (ضربان) : خبر مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثني ، والجملة مستأنفة ، والمطابقة تحصل بتأويله بـ (نوعا الفعل ضربان) أو بقولك : الفعل ذو ضربين ؛ كما مر نظيره .

(مبني) : بدل من (ضربان) مرفوع بالضم ، (وهو الأصل) : مبتدأ وخبر ، والجملة معترضة ، (ومعرّب) : معطوف على مبني مرفوع ، (وهو الفرع) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة .

(والمبني نوعان) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة ، (أحدهما) : مبتدأ ومضاف إليه ، (الفعل) : خبر ، (الماضي) : صفة للفعل ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (نوعان) بدل تفصيل من مجمل .

(وبناءؤه) الواو : استئنافية ، (بناءؤه) : مبتدأ ومضاف إليه ، (على الفتح) : جر ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (إلا إذا اتصل به واو الجماعة) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات ، أو من أعم الأحوال مبنية على السكون (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية ، مبنية على السكون الظاهر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً (اتصل) : فعل ماض مبني على الفتح (به) : جار ومجرور متعلق بـ (اتصل) ، (واو) : فاعل (اتصل) وهو مضاف (الجماعة) : مضاف إليه ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا) ، وإذا : في محل نصب على الاستثناء من أعم الأوقات ، أو من أعم الأحوال ، والتقدير : وبناءؤه على الفتح في جميع أوقاته إلا وقت اتصال واو الجماعة به ، وإن شئت . . قلت :

وبناؤه على الفتح في جميع أحواله إلا في حال اتصال واو الجماعة به .

(فيضم) : الفاء : تعليلية مبنية على الفتح (يضم) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب ، تقديره : (هو) يعود على (الماضي) ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ (لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعدول محذوف تقديره : وإنما قلنا إلا إذا اتصل به واو الجماعة ، لبنائه على الضم حينئذ ، جرياً على القاعدة : بأن الفاء بعد الاستثناء للتعليل ، (نحو : ضربوا) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع بالمبتدأ (نحو) : مضاف (ضربوا) : مضاف إليه محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (أو اتصل به ضمير رفع متحرك) : (أو) : حرف عطف وتنويع مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص (اتصل) : فعل ماض مبني على الفتح ضمير فاعل مرفوع وهو مضاف (رفع) : مضاف إليه مجرور متحرك صفة لضمير مرفوع ، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة على جملة قوله : (اتصل به واو الجماعة) على كونها مضافاً إليه لـ (إذا) ، والتقدير : وبناؤه على الفتح في جميع أوقاته إلا وقت اتصال واو الجماعة به ، أو وقت اتصال ضمير رفع متحرك به ، (فيسكن) : الفاء : تعليلية (يسكن) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضم ، ونائب فاعله ضمير يعود على (الماضي) ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ (لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمحذوف تقديره : وإنما قلنا ، أو اتصل به ضمير رفع متحرك ؛ لبنائه على السكون حينئذ ، (نحو : ضربت وضربنا) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (ضربت ، وضربنا) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على الأخير

منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألف (ضربنا) ، والجملية الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(والثاني : فعل الأمر) : الواو : عاطفة جملة على جملة (الثاني) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص (فعل الأمر) : خبر ومضاف إليه ، والجملية الاسمية في محل الرفع معطوفة على جملة قوله : (أحدهما الفعل الماضي) على كونها بدلاً من (نوعان) .

(وبنائوه) : مبتدأ ومضاف إليه ، (على السكون) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ؛ والجملية مستأنفة استثنافاً بيانياً (نحو : اضرب واضربن) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (اضرب واضربن) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على نون (اضربن) .

(إلا إذا اتصل به ضمير تثنية) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات ، أو من أعم الأحوال نظير ما مر ، (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الاستثناء مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (اتصل) : فعل ماض مبني على الفتح (به) : جار ومجرور متعلق به (اتصل) ، (ضمير) : فاعل مرفوع وهو مضاف ، (تثنية) : مضاف إليه ، (أو ضمير جمع) : فاعل ومضاف إليه معطوف على (ضمير تثنية) ، (أو ضمير المؤنثة) : فاعل ومضاف إليه معطوف على ضمير تثنية .

(المخاطبة) : صفة للمؤنثة مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملية (اتصل) من الفعل والفاعل في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا) ، وإذا : في محل النصب على

الاستثناء من أعم الأوقات أو الأحوال ، والتقدير : وبناءؤه على السكون في جميع أوقاته إلا وقت اتصال ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة به ، (فعلى حذف النون) : الفاء : تعليلية مبنية على الفتح (على حذف النون) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمحذوف تقديره : فبناءؤه حيثئذ كائن على حذف النون ، والجملة الاسمية في محل الجر بـ (لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع . . . إلخ ؛ لبنائه حيثئذ على حذف النون ، والجملة المعللة المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(نحو : اضربا واضربوا واضربي) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (اضربا واضربوا واضربي) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ياء (اضربي) ، (وإلا . . . المعتل) : الواو : عاطفة (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات معطوف على قوله : (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية . . .) إلخ ، (المعتل) : منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والتقدير : وبناءؤه على السكون في جميع أوقاته إلا وقت اتصال ضمير تثنية به . . . إلخ ، وإلا . . . وقت كونه معتلاً آخره ، (فعلى حذف حرف العلة) : الفاء : تعليلية (على حذف حرف العلة) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : فبناءؤه كائن على حذف حرف العلة ، والجملة الاسمية في محل الجر بـ (لام التعليل) المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا وإلا . .

المعتل منه ؛ لكون بنائه حينئذ على حذف حرف العلة ، والجملة المحذوفة مستأنفة استثنافاً بيانياً .

(نحو : اخش واغز وارم) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (اخش واغز وارم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ميم (ارم) ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(والمعرب من الأفعال : الفعل المضارع) : الواو : عاطفة (المعرب) : مبتدأ (من الأفعال) : جار ومجرور حال من المبتدأ على رأي سيبويه ، وعامل الحال محذوف على رأي الجمهور تقديره : وبيان المعرب حالة كونه من الأفعال (الفعل) : خبر المبتدأ مرفوع (المضارع) : صفة للفعل ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله : (والمبني نوعان) على كونها مستأنفة ، (بشرط) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الفعل المضارع ؛ أي : حالة كونه ملتبساً بشرط ، (شرط) : مضاف ، (ألا يتصل به نون الإناء) : (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية (يتصل) : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية (به) : جار ومجرور متعلق بـ (يتصل) (نون الإناء) : فاعل ومضاف إليه ، (ولا نون التوكيد المباشرة) : الواو : عاطفة (لا) : زائدة زيدت لتأكيد نفي (لا) الأولى مبنية على السكون (نون التوكيد) : معطوف على (نون الإناء) ومضاف إليه (المباشرة) : صفة لـ (نون التوكيد) ، وجملة (يتصل) من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة شرط إليه تقديره : حالة كونه ملتبساً بشرط عدم اتصال نون الإناء ولا نون التوكيد به ، وصاحب الحال الخبر وعاملها المبتدأ .

(نحو : يضرب ويخشى) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره :
وذلك نحو (نحو) : مضاف (يضرب ويخشى) : مضاف إليه محكي مجرور
بالمضاف وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل
بسكون الحكاية على ألف (يخشى) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً
لا محل لها من الإعراب .

(فإن اتصل به نون الإناث . . بني على السكون) : الفاء : فاء المصيدة مبنية
على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المضارع
معرب بشرط ألا يتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد ، وأردت بيان حكمه فيما إذا
اتصل به النونان . . فأقول لك (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني
بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين
(اتصل) : فعل ماض في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه فعل شرط لها
مبني على الفتح ، (به) : جار ومجرور متعلق بـ (اتصل) ، (نون الإناث) :
فاعل ومضاف إليه (بني) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ (إن)
الشرطية على كونه جواباً لها مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره : (هو) يعود على (المضارع) ، (على السكون) : جار ومجرور متعلق
بـ (بني) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول
لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً
بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(نحو : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً
تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (والوالدات يرضعن) : مضاف إليه
محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من

ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على نون (يرضعن) ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وإن اتصل به نون التوكيد المباشرة) : الواو : عاطفة جملة على جملة مبنية على الفتح (إن) : حرف شرط جازم (اتصل) : فعل ماض في محل الجزم
بـ (إن) الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني على الفتح (به) : متعلق بـ (اتصل) ، (نون التوكيد) : فاعل ومضاف إليه (المباشرة) : صفة للنون ، (. . بني على الفتح) : (بني) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه جواباً لها مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المضارع) ، (على الفتح) : جار ومجرور متعلق بـ (بني) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (فإن اتصل به نون الإناث) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (ليسجنن وليكونا) : مضاف إليه محكي والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على نون (يكوناً) ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وإنما أعرب المضارع) : الواو : استثنافية (إنما) : أداة حصر بمعنى ما النافية ، وإلا . . المثبتة مبنية على السكون (أعرب) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، (المضارع) : فاعل له مرفوع ، (لمشابهة) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (أعرب) وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، (الاسم) :

مفعول به للمشابهة منصوب به ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(وأما الحروف . . فمبنية كلها) : الراو : استئنافية (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني على السكون (الحروف) : مبتدأ (فمبنية) : الفاء : رابطة لجواب أما مبنية على الفتح (مبنية) : خبر المبتدأ (كلها) : توكيد للضمير المستكن في الخبر وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب (أما) الشرطية ، وجملة (أما) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

* * *

[ش]: (والفعل) أيضاً (ضربان) ضرب (مبني وهو الأصل) لأن البناء أصل في الأفعال ؛ لأنها لا تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها إلى الإعراب ؛ لاختلاف صيغتها باختلاف معانيها فإن حصل لبس في بعض المواضع بقبولها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كما في نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)

[الحاشية]: قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(والفعل) من حيث الإعراب والبناء (أيضاً) أي : كما أن الاسم ضربان : معرب ومبني (ضربان) لا ثالث لهما ، ولفظة (أيضاً) : كلمة يؤتى بها بين شيئين متناسبين يستغنى بذكر أحدهما عن الآخر ، كما بسطنا الكلام عليه في « الجواهر » . أحدهما (ضرب مبني وهو الأصل) أي : الكثير الراجع لمجيئه على وضعه (لأن البناء أصل في الأفعال) وإنما كان البناء أصلاً في الأفعال (لأنها) أي : لأن الأفعال (لا تعتورها) أي : لا تتعاقب ولا تتداول عليها (معان) تركيبية (مختلفة) المقاصد على صيغة واحدة (تفتقر) أي : تحتاج تلك الأفعال (في تمييزها) أي : في تمييز تلك المعاني وبيانها (إلى الإعراب) وإنما لا تحتاج في تمييزها إلى الإعراب (لاختلاف صيغتها) وهبتها ومادتها (باختلاف معانيها) فإذا أردت الدلالة على الحدث الماضي والزمن المنقضي . . تقول : ضرب ، وإذا أردت الدلالة على الحدث والزمن المحتملين الحال والاستقبال . . تقول : يضرب زيد الآن أو غداً .

(فإن حصل لبس) واشتباه بين معانيها المختلفة المقاصد (في بعض المواضع) والمحاورات (بقبولها) أي : بقبول الأفعال واحتمالها (بصيغة واحدة) ولفظ واحد (لمعان مختلفة) المقاصد (كما) أي : كالمعاني المختلفة الحاصلة (في نحو :) قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) يحتمل بهذه الصيغة النهي عن كل من الأكل والشرب فيما إذا جزمت الفعلين ، ويحتمل النهي عن المصاحبة

فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم .

(و) ضرب (معرب) وهو المضارع لشبهه الاسم (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله وسيأتي

والجمع بينهما فيما إذا جزمت الأول ونصبت الثاني ، ويحتمل النهي عن الأول وإباحة الثاني فيما إذا جزمت الأول ورفعت الثاني ، فاحتمل باللفظ الواحد ثلاثة معان مختلفة (. . . فيمكن إزالته) أي : إزالة اللبس والاشتباه بين هذه المعاني المختلفة المشتبهة (بإظهار الناصب) فيما إذا أردت النهي عن المصاحبة بينهما بأن تقول : (لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن) أي : مع شربك اللبن (أو) بإظهار (الجازم) فيما إذا أردت النهي عن كل منهما بأن تقول : (لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن) أو بجزم الأول ورفع الثاني فيما إذا أردت النهي عن الأول ، وإباحة الثاني بأن تقول : (لا تأكل السمك) بالجزم (وتشرب اللبن) بالرفع ، وقوله : (كما في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بزيادة لفظة (نحو) لإدخال نحو قولهم : (لا تُعَنَ بالجفاء وتمدَحَ عمرًا) تعن : بصيغة المجهول على المشهور ؛ لأنه بمعنى تهتم ؛ بخلاف الذي بمعنى تقصد فمبني للفاعل ؛ فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، ويُغني عن الإعراب في ذلك : وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال : لا تُعَنَ بالجفاء ومدح عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمرًا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ، ومن ثمَّ كان الاسم أصلاً في الإعراب والمضارع فرعاً فيه . انتهى من « الأشموني » بتصرف .

(وضرب معرب وهو المضارع لشبهه الاسم) في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب كما في المثالين المذكورين (وهو الفرع) في الأفعال (لجريانه على خلاف أصله) الذي هو البناء (وسيأتي) لك المضارع في آخر الباب .

(والمبني) من الأفعال (نوعان : أحدهما : الفعل الماضي) وقدمه للاتفاق على بنائه (وبناءه على الفتح) ثلاثياً كان أو رباعياً ، مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ كضرب ، ودحرج ، وانطلق ، واستخرج ، وضربك ، وضربا ، وأما نحو : رمى وعفا . . فسكون آخرهما عارض ، والفتحة مقدرة عليه ، والأصل : رمى وعفو قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وكان القياس أن يبنى على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه ؛

(والمبني من الأفعال نوعان : أحدهما : الفعل الماضي وقدمه) على الأمر (للاتفاق) بين البصريين والكوفيين (على بنائه) أي : على بناء الماضي بخلاف الأمر ؛ لأنه مختلف فيه بينهم .

(وبناءه) أي : بناء الماضي (على الفتح) لفظاً أو تقديرأ ؛ كرمل وسعى (ثلاثياً كان أو رباعياً ، مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ كضرب ، ودحرج ، وانطلق ، واستخرج) متصلاً بضمير نصب ؛ كدعاك (وضربك) ، أو بضمير الرفع الساكن ؛ كأكلأ (وضربا ، وأما) إن قلت : إنه لم يبن على الفتح في بعض مواده كما في (نحو : رمى وعفا . . ف) يجاب عنه : بأن (سكون آخرهما عارض) بسبب اعتلالهما لا أصلي (والفتحة مقدرة عليه) أي : على آخرهما (والأصل) فيهما (رمى وعفو قلبت الياء) في الأول (والواو) في الثاني (ألفين لتحركهما) في الأصل (وانفتاح ما قبلهما) فقلبتا ألفاً فصار رمى وعفا .

(و) إن قلت : (كان القياس) أي : قياس الماضي على سائر المبنيات (أن يبنى) الماضي (على السكون ؛ لأنه) أي : لأن السكون (الأصل) أي : الراجع المستحق (في) علامة (البناء) لخفته مع ثقل المبنيات . . قلت : في الجواب (و) الأمر كذلك ؛ أي : كما قلت (ولكنه) أي : لكن الماضي (لما شابه اسم الفاعل بوقوعه) أي : بوقوع الماضي (موقعه) أي : موقع اسم الفاعل في صحة

كزيد ضرب وضارب . . بني على الحركة ، وكانت فتحة طلباً للخفة (إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو : ضربوا) للمناسبة لا ضم بناء ؛ كما هو ظاهر عبارته ، وإنما فتحوا نحو : ﴿ أَشْتَرَوْا ﴾ و ﴿ دَعَوْا ﴾ لأن الأصل (اشترىوا) بياء مضمومة و (دعوا) بواوین أولاهما

الإخبار به عن المبتدأ (كـ) ما في قولهم (زيد ضرب و) زيد (ضارب . . بني) الماضي (على الحركة) التي هي أقرب إلى الإعراب الذي يستحقه اسم الفاعل ، فتحصل له المشابهة (وكانت) حركة بنائه (فتحة) أي : خصوص الفتحة (طلباً للخفة) مع ثقل الفعل .

ثم استثنى المصنف من قوله : (وبناءه على الفتح) قوله : (إلا إذا اتصل به) أي : بآخر الماضي (واو الجماعة فيضم آخره نحو : ضربوا) ضمّاً (للمناسبة) أي : لمناسبة الواو ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً (لا ضم بناء) لأن ضم البناء لا يدخل على الفعل ؛ لامتناع اجتماع ثقيلين ثقل الفعل وثقل الحركة في كلمة واحدة (كما هو) أي : نفى كونه ضمّ بناء (ظاهر عبارته) أي : عبارة المصنف أولاً حيث قال : (وبناءه على الفتح) أبداً ؛ بل هو مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة .

وقوله : (وإنما فتحوا) ما قبل الواو في (نحو) قوله تعالى : ﴿ أَشْتَرَوْا ﴾ بِعَآيَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴿ (و) في قوله : ﴿ دَعَوْا ﴾ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴿ جوابٌ عن سؤال مقدر تقديره : إنكم قلتم : إن الماضي يضم آخره للمجانسة فيما إذا اتصل به واو الجماعة ، وفي هذين المثالين ونحوهما فتح آخر الماضي على أصل حركة بنائه ، وفيهما منافاة لقاعدتكم فما الجواب عنه . . فأجابوا عنه بقولهم : (لأن الأصل) في اشترىوا (اشترىوا) حالة كونه مفعولاً (بياء مضمومة) لمناسبة الواو (و) لأن الأصل في دعوا (دعوا) حالة كونه مفعولاً (بواوین أولاهما) هذا هو الصواب

مضمومة ، ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (نحو : ضربت) بثلاث التاء
.....

بدليل تأنيث الخبر في قوله : (مضمومة) وفي بعض النسخ (أولهما) بالتذكير ، ولعله تحريف من النساخ ؛ أي : مضمومة لمناسبة واو الضمير وهي الثانية ؛ لأن الأولى لام الكلمة فيقال في بيان اعتلالهما .

وقوله : (ثم) إسقاطها أولى كما أسقطها في « كشف النقاب » ، ولعلها زيادة من النساخ ، وعبارته في « كشف النقاب » : (تحركت الياء) في الأول بحركة المجانسة (والواو) الأولى في الثاني بحركة المجانسة (وانفتح ما قبلهما) أي : ما قبل الياء والواو على أصل حركة عين الكلمة (فقلبتا) أي : فقلبت الياء في الأول ، والواو الأولى في الثاني (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفت الألف) التي قبلتا إليها (لالتقاء الساكنين) مع واو الجماعة فصار (اشتروا) ، و(دعوا) بفتح ما قبل واو الجماعة .

وقوله : (أو اتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة لضمير معطوف على قوله : (إلا إذا اتصل به واو الجماعة) ، وقوله : (أو اتصل به ضمير رفع متحرك) فيه ثلاثة قيود : (الضمير) ، قيد أول ، خرج به ما إذا اتصل به الفاعل الظاهر نحو : ضرب زيد ، فإنه على الأصل من الفتح ، وقوله : (رفع) ، قيد ثان ، خرج به ما إذا اتصل به الضمير المنصوب نحو : ضربك ؛ إذ لا يلزم توالي أربع متحركات ؛ لأن ضمير النصب في حكم الانفصال ؛ لأنه فضلة ليس عمدة ، وقوله : (متحرك) ، قيد ثالث ، خرج به ما إذا اتصل به الضمير المرفوع الساكن ؛ كضربوا وضربا ؛ فإنه يحرك بحركة المجانسة (فيسكن آخره تسكين بناء نحو : ضربت ، بثلاث) حركة (التاء) بالضم للمتكلم ، وبالفتح للمخاطب ، وبالكسر

(وضربنا) بإسكان الباء ، والنسوة ضربين ، وجزم في « التوضيح » : بأن السكون فيه عارض ؛ كالضم فيما قبله ، وبني على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، ولاستثقال توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل ، وخرج بضمير الرفع النصب ؛ كضربك ، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن ؛ كضربا ، ففي هاتين الحالتين

للمخاطبة (وضربنا بإسكان الباء ، والنسوة ضربين) بفتح النون الخفيفة مع سكون الباء لجماعة الإناث الغائبات في نحو : الهندات ضربين (وجزم) ابن هشام (في « التوضيح ») المسمى بـ « الأوضح » أيضاً (بأن السكون فيه) أي : في نحو : ضربت ، وضربنا ، وضربين (عارض) للتمييز بين الفاعل والمفعول لا سكون بناء ، فيقال في تطبيق إعرابه : مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول (كالضم) أي : كما أن الضم عارض للمناسبة لا ضم بناء (فيما) ذكر (قبله) وهو ما إذا اتصل به واو الجماعة ؛ كضربوا .

(وبني) الماضي هنا ؛ أي : فيما إذا اتصل به ضمير رفع متحرك (على السكون لأنه) أي : لأن السكون (الأصل في) ألقاب (البناء) لخفته مع ثقل الفعل (و) دفعاً (لـ) كراهة (استثقال توالي) وتتابع (أربع) حروف (متحركات فيما) أي : في تركيب (هو) أي : ذلك التركيب (كالكلمة الواحدة) في عدم استغناء أحد جزئيه وهو الفعل عن الآخر وهو الفاعل .

ولإنما عبر بـ (كالكلمة الواحدة) ولم يقل فيما هو كلمة واحدة ؛ لعدم كونه كلمة واحدة في الحقيقة بل هو كلام تام ؛ كضربت ؛ كما قال الشارح (لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل) لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه (وخرج بضمير الرفع) ضمير (النصب ؛ كضربك ، وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن ؛ كضربا ، ففي هاتين الحالتين) أي : في حال اتصال ضمير النصب به ، وفي حال اتصال ضمير الرفع

يبنى على الفتح الذي هو الأصل فيه كما إذا تجرد كما أشرنا إلى ذلك فيما مر .
(و) النوع (الثاني : فعل الأمر) مبني على الأصح (وبناءه على السكون) إذا
كان صحيح الآخر (نحو : اضرب)

الساكن به (يبنى) الفعل الماضي (على الفتح الذي هو الأصل فيه) أي : في بناء
الماضي (كما إذا تجرد) عن الضمير نحو : ضرب ؛ أي : كما يبنى على الفتح إذا
تجرد عنه (كما أشرنا إلى ذلك) أي : إلى بنائه على الفتح (فيما مر) بذكر
ضربك ، وضرباً عند قولنا : وانطلق ، واستخرج ، وضربك ، وضرباً .

(والنوع الثاني) من النوعين المبنيين من الأفعال (فعل الأمر مبني على الأصح)
عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين مجزوم بلام الأمر مقدرة ؛ لأنه عندهم قطعة
من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفاً ، ثم حرف المضارعة خوف
الالتباس بالمضارع الصحيح الآخر عند الوقف ، ثم يؤتى بهمزة الوصل عند
الاحتياج إليها . انتهى « خضري » ، بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً
كـ (يضرب) ، فإن الضاد في (يضرب) ساكنة فيؤتى بها توصلاً إلى النطق
بالساكن ، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة
الوصل ؛ محافظة على صيغة المضارع .

أما إذا لم يحتج إلى تلك الهمزة . . فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد حرف المضارعة
متحركاً ؛ كيدخرج ، ويتعلم ، ويقا تل ، وغير ذلك ، والعبرة كونه متحركاً باللفظ
لا بالتقدير . . فلو كان متحركاً لفظاً ساكناً تقديراً نحو : تقوم وتبيع ، فإن أصلهما
تقوم وتبيع . . لم يؤت بهمزة الوصل ، فتقول : قم وبع (وبناءه) أي : وبناء الأمر
(على السكون إذا كان صحيح الآخر) على ما هو الأصل في الأفعال والبناء ، فإن
الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء السكون فلا يسئل عن علتها ؛ لأنها
جاءا على الأصل فيهما ، ولا فرق بين السكون اللفظي (نحو : اضرب) والتقديري

أو اتصل به ضمير النسوة نحو : اخشين (واضربين) يا هندات (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ فعلى حذف النون) يكون بناؤه ؛ سواء كان صحيح الآخر (نحو : اضربا ، واضربوا ، واضربي) أو معتلأ نحو : اغزوا ، واغزوا ، واغزي ؛ فهذه الأمثلة الستة مبنية على حذف النون ، كما أن مضارعها يجزم بحذفها ، ولو آخر هذا الاستثناء عما بعده أولى

نحو : كُفَّ ، وَغُضَّ ، واشتدَّ ، واضرب الرجلَ (أو اتصل به ضمير النسوة نحو : اخشين واضربين يا هندات) من كل فعل اتصل به نون النسوة ، سواء كان صحيح الآخر أم معتلأ ، وإنما بني الأمر على السكون في هاتين الحالتين ؛ لأن مضارعه يجزم فيهما بالسكون نحر : لم تضرب ، والهندات لم تضربن (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع) مذكر (أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ ف) في هذه الحالة (على حذف النون يكون بناؤه) لأن مضارعه يجزم بحذف النون (سواء) في كون بنائه على حذف النون (كان) ذلك الأمر (صحيح الآخر نحو : اضربا ، واضربوا ، واضربي ، أو معتلأ) آخره (نحو : اغزوا ، واغزوا ، واغزي ؛ فهذه الأمثلة الستة) ثلاثة في صحيح الآخر ، وثلاثة في معتل الآخر (مبنية على حذف النون ؛ كما أن مضارعها يجزم بحذفها) أي : بحذف النون (ولو آخر) المصنف (هذا الاستثناء) يعني : قوله : (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية . . .) إلخ ، (عما بعده) يعني : قوله : (وإلا . . . المعتل) (. . . لكان) كلامه أو تأخير (أولى) وأشمل وأسلم من الإيهام ؛ لأن تقديم هذا الاستثناء على ما بعده من المعتل : يوهم أن بنائه على حذف النون خاص بما إذا كان صحيح الآخر ، مع أن كلاً من صحيح الآخر ومعتله سواء في كون بنائه على حذف النون إذا اتصلت به هذه الضمائر ؛ كما مثل الشارح للمعتل ، ولشموله كلاً منهما لو آخر هذا الاستثناء عما

(وإلا . . المعتل) منه وهو ما آخره وار أو ألف أو ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو : اخش ، واغز ، وارم) فإخش : مبني على حذف الألف ، واغز : على حذف الواو ، وارم : على حذف الياء .

(والمعرب من الأفعال : الفعل المضارع) على خلاف الأصل ، فيرفع بحركة أو حرف ، وينصب بحركة أو حذف حرف ، ويجزم بحذف حركة أو حرف ؛ لكن (بشرط ألا يتصل به نون الإناث ، ولا نون التوكيد المباشرة)

بعده (وإلا . . المعتل منه) أي : من فعل الأمر (وهو ما آخره واو) كيدعو ، ويغزو (أو) آخره (ألف) كيخشى ، ويسعى (أو) آخره (ياء) كيرمي ، ويمشي (و) الحال أنه (لم يتصل به) أي : بذلك المعتل (ما تقدم) أنفاً من ألف اثنين ؛ كاغزوا ، وادعوا ، أو واو جمع ؛ كاغزوا ، وادعوا ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ؛ كادعي ، واغزي ، فحيث أن يكون بناؤه على حذف النون ؛ كمضارعه ، كما مرت الإشارة إليه في كلام الشارح (فعلى حذف حرف العلة يكون بناؤه نحو : اخش) الله (واغز) في طاعة الله (وارم) في سبيل الله (ف) نقول في إعرابه : (اخش) فعل أمر (مبني على حذف الألف ، واغز) فعل أمر مبني (على حذف الواو ، وارم) فعل أمر مبني (على حذف الياء ، والمعرب من الأفعال : الفعل المضارع) حالة كونه (على خلاف) ما هو (الأصل) في الأفعال من البناء ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة عليها التي لا تبين إلا بالإعراب .

(فيرفع) هو ؛ أي : المضارع (بحركة) كيضرب (أو حرف) كيضربان (وينصب بحركة) كلن يضرب (أو حذف حرف) كلن يضربا (ويجزم بحذف حركة) كلم يضرب (أو) حذف (حرف) كلم يضربا ولم يخش (لكن) إنما يعرب (بشرط ألا يتصل به) أي : بالمضارع (نون) جمع (الإناث ، ولا نون التوكيد) وقيداً بقوله : (المباشرة) فهو صفة لنون التوكيد ؛ لأن نون الإناث

أي : المتصلة به من غير حاجز لا لفظاً ولا تقديراً ، ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو : يضرب) مما هو صحيح الآخر ؛ فإنه يرفع بضمة ظاهرة (و) نحو : (يخشى) مما هو معتل الآخر ؛ فإنه يرفع بضمة مقدرة (فإن اتصلت به نون الإناث . . بني) معها على الأصح (على السكون) وذلك (نحو : ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾) فالوالدات : مبتدأ ، ويرضعن : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون ، وهي

لا تكون إلا مباشرة بالفعل ؛ لأنها فاعل (أي : المتصلة به) أي : بالمضارع (من غير حاجز) وفاصل بينه وبين نون التوكيد (لا لفظاً) أي : لا في اللفظ (ولا تقديراً) أي : ولا في التقدير (ثقيلة كانت) نون التوكيد (أو خفيفة) مثال المضارع المعرب الخالي من النونين (نحو : يضرب ، ممّا هو صحيح الآخر ؛ فإنه يرفع بضمة ظاهرة) في آخره (ونحو : يخشى) ويدعو ويرمي (مما هو معتل الآخر ؛ فإنه يرفع بضمة مقدرة) منع من ظهورها التعذر في الأول ، والثقل في الثاني والثالث ، وذكر المصنف محترز قوله : بشرط ألا يتصل به النونان بقوله : (فإن اتصلت به) أي : بالمضارع (نون الإناث . . بني) المضارع (معها) أي : مع نون الإناث (على الأصح على السكون) ومقابل الأصح : هو ما ذهب إليه قوم من النحاة ؛ منهم ابن طلحة ، والسهيلي ، وابن درستويه من أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءاً منه ، وممن نقل هذا الخلاف أبو الحسن ابن عصفور رحمه الله تعالى في « شرح الإيضاح » . انتهى « خضري مع ابن عقيل » .

(وذلك) أي : ومثال ذلك ؛ أي : مثال بناء المضارع مع نون الإناث (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ . . . الآية ، (فالوالدات : مبتدأ) مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (ويرضعن : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون) أي : بنون الإناث (وهي) أي : نون

في محل رفع على الفاعلية ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على أنها خبر
المبتدأ ، وبني الفعل معها ؛ لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم ؛ فلما اتصلت به النون
التي لا تتصل إلا بالفعل . . رجح جانب الفعلية فرد إلى ما هو أصل الفعل وهو
البناء ، وبني على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، وحملاً له على الماضي المتصل
بها

الإناث (في محل رفع على الفاعلية) مبنية على الفتح لشبهها بالحرف شبيهاً
وضعباً ، وحركت فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة (والجملة
من الفعل والفاعل في محل رفع على أنها خبر المبتدأ) تقديره : والوالدات
مرضعات أولادهن ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن (وبني الفعل)
المضارع (معها) أي : مع نون الإناث (لأنه) أي : لأن المضارع (إنما أعرب)
مع كون الأصل في الأفعال البناء (لشبهه) أي : لشبه المضارع (بالاسم) في توارده
المعاني المختلفة عليه (فلما اتصلت به) أي : بالمضارع (النون التي لا تتصل إلا
بالفعل) لكونها من خواص الفعل (. . رُجِّحَ) أي : غلب فيه (جانب) حكم
(الفعلية) الذي هو البناء على جانب حكم الاسمية الذي هو الإعراب (فَرُدَّ) أي :
رُجِّعَ المضارعُ (إلى ما) أي : إلى الحكم الذي (هو أصل الفعل) أي : هو الأصل
في الفعل من الأحكام .

(وهو) أي : ذلك الأصل في الفعل هو (البناء) لعدم توارده المعاني المختلفة
عليه (و) إنما (بني) المضارع (على السكون) معها ولم يبن على الحركة كما بني
على الفتح مع نون التوكيد (لأنه) أي : لأن السكون هو (الأصل في) القاب
(البناء) لخفته مع ثقل الفعل (وحملاً له) أي : للمضارع ؛ أي : قياساً له (على
الماضي المتصل بها) أي : بهذه النون ؛ لأن الماضي يسكن آخره مع هذه النون
كقولك : الهندات ضربين . وإنما احتيج لحمله على الماضي ؛ لأن الموجب

(وإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة) له لفظاً أو تقديرأ (. . بني) معها على الأصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو : ﴿ لَيْسَ جَنَّ ﴾) أو خفيفة نحو : ﴿ وَلَيَكُونَنَّ ﴾)

لسكون الفعل معها في الماضي وهو كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، أو التمييز بين الفاعل والمفعول ولم يوجد ذلك الموجب فيه - أي : في المضارع - بل إنما وجد في الماضي فقط ، فحمل المضارع عليه في بنائه على السكون فتدبر . انتهى من « الخصري » .

(وإن اتصلت به) أي : بالمضارع وبأشـرته (نون التوكيد المباشرة) أي : اللاصقة (له) أي : للمضارع (لفظاً) أي : اتصلت به من جهة اللفظ كما في ﴿ لَيْسَ جَنَّ وَلَيَكُونَنَّ ﴾ (أو) اتصلت به (تقديرأ) أي : من جهة التقدير لا من جهة اللفظ كما في قول الشاعر :

لا تهين الفقير علـك أن تر كع يوماً والـدهر قد رفـعـه

أصله : لا تهين بالنون الخفيفة ، حذفـت للساكنين وبقي الفعل مبنياً على الفتح في محل جزم بلا الناهية . انتهى « خصري » .

(. . بني) المضارع (معها) أي : مع نون التوكيد (على الأصح على الفتح) وهذا مذهب الجمهور ، ونقل عن بعضهم : أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ، وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل . انتهى من « ابن عقيل » .

(ثقيلة كانت) النون (نحو) قوله تعالى : والله ﴿ لَيْسَ جَنَّ ﴾ أو خفيفة نحو) قوله : ﴿ وَلَيَكُونَنَّ ﴾ (مِّنَ الضَّالِّينَ) ، وإنما بني معها لمعارضتها سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم ؛ لكونها من خواص الأفعال ، فرجع إلى أصله الذي هو البناء ، ولم

لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، ولهذا لو فصل بينهما فاصل . . لم يحكم بينائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء وبني على الفتح لخفته ، فإن لم تباشره . . أعرب . . .

بين مع لم ، وقد ، وحرف التنفيس ، وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النون بتنزيلها منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ما ذكر ، نعم ؛ ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر ، إذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر .

فإن قلت : البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة . . أجيب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه ، وبني على حركة مع نون التوكيد ؛ ليعلم أن له فرعية في الإعراب ، وخص بالفتح (ل) تعادل خفته ثقل (تركبه معها) تركيباً كـ (تركيب خمسة عشر) في إيجابه البناء على الفتح . انتهى « خضري » بتصرف .

(ولهذا) أي : ولأجل تركبه معها تركيب خمسة عشر (لو فصل بينهما) أي : بين المضارع والنون (فاصل) لفظي كما في قوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَإِمَّا تَرَيْنَ ﴾ ، أو تقديري كما في ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ (. . لم يحكم بينائه ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء) الفعل والفاعل والنون ، والضابط كما مر : أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضممة ؛ فإنه إذا أكد بالنون . . يبنى ، وإن كان يرفع بثبات النون ، فإنه إذا أكد بالنون . . يبقى على إعرابه لفظاً أو تقديرأ ؛ لوجود الفاصل لفظاً أو تقديرأ ، وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في (لتبلون) خاصة ، بخلاف (فإما ترين) (ولا تتبعان) فإنه فيهما لفظي . انتهى من « التصريح » .

(وبني على الفتح لخفته) أي : لخفة الفتح (فإن لم تباشره) النون ولم تتصل به ، بأن فصل بين الفعل والنون ألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة (. . أعرب) المضارع ولم يحكم بينائه على الأصح ، مثال الفصل التقديري

نحو : ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ .

(وإنما أعرب المضارع) على خلاف الأصل (لمشابهته الاسم) في أن كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة

(نحو : ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾) مضارع بـ (لا) يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء : وهو التجربة ، أصله قبل التوكيد لَتُبْلَوُونَ ؛ كتضربون بواوين ، الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة ، فإما أن تقول : استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها ، أو تقول : تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الأول ، والألف والواو على التقدير الثاني ، فحذف أول الساكنين فصار (لتبلون) بوزن (تفعون) ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلون بثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لفظاً لتوالي النونات ، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة ، وتعذر حذف إحداهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت ؛ لأنها علامة الرفع بخلاف ما إذا حذفت بجازم ، وهذا مثال غير المباشرة تقديرأ ، ومثله قوله : ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ (في كونه مثال غير المباشرة تقديرأ بضم الدال ، أصله قبل التوكيد والنهي يصدونك ، حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ، ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار لا يصدنك ، فتون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظاً إلا أنها لم تباشره في الأصل ؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرأ ، كما دل على ذلك الضابط المذكور آنفاً (وإنما أعرب المضارع على خلاف الأصل) في الأفعال من البناء (لمشابهته الاسم في أن كلاً منهما) أي : كلاً من الاسم والفعل المضارع (يطرأ) ويتوارد (عليه بعد التركيب معان مختلفة) المقاصد

تتعاقب على صيغة واحدة ؛ لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها بغيره ؛ كإظهار الناصب أو الجازم .. جعل الإعراب أصلاً في الاسم فرعاً في المضارع .

(وأما الحروف .. فمبنية كلها) أحادية كانت أو ثنائية ، أو ثلاثية ،

(تتعاقب) وتتداول تلك المعاني (على صيغة واحدة) وكلمة واحدة ؛ كلفظ زيد تتعاقب عليه معان مختلفة ، كالفاعلية في جاء زيد ، والمفعولية في ضربت زيداً ، والإضافة في مررت بزيد .

وقوله : (لكن) استدراك على قوله : (في أن كلاً منهما يطرأ عليه) لرفع توهم التسوية بينهما في ذلك ؛ أي : لكن (لما كانت المعاني المتداولة) أي : المتعاقبة (على الاسم لا يميزها) ولا يفصل بينها (إلا الإعراب) من الرفع في المثال الأول ، والنصب في المثال الثاني ، والجزم في المثال الثالث (و) كانت المعاني المتداولة (على المضارع يمكن تمييزها) أي : تمييز بعضها عن بعض (بغيره) أي : بغير الإعراب (كإظهار الناصب) بقولك : (وأن تشرب اللبن) إذا أردت النهي عن الجمع بين الأكل والشرب (أو) كإظهار (الجازم) بقولك : (ولا تشرب اللبن) إذا أردت النهي عن كل منهما ، وكجزم الأول ورفع الثاني إذا أردت النهي عن الأول وإباحة الثاني (.. جعل الإعراب أصلاً في الاسم فرعاً في المضارع) للاستغناء عنه فيه بما ذكر .

ولما فرغ المصنف من أحكام الأسماء وأحكام الأفعال .. شرع يتكلم في حكم الحروف فقال : (وأما الحروف) جمع حرف ، وقد تقدم لك معناه لغة واصطلاحاً ، فلا عود ولا إعادة (.. ف) لا حظ لها في الإعراب ؛ لأنها (مبنية كلها ، أحادية كانت) كباء الجر ولامه (أو ثنائية) كمين الجارة ، وهل ، وبلى (أو ثلاثية)

أو رباعية ، أو خماسية ولا تزيد على ذلك إذ ليس فيها مقتض للإعراب ؛ فإنها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى الإعراب .

ثم منها ما هو مبني على السكون ؛ كهل ، وبل ، أو على الفتح ؛ كعل ، وليت ، أو على الكسر ؛ كلام الجر وبائه ، أو على الضم ؛ كمنذ على لغة من جر بها

كعلّى ، والى ، وسوف (أو رباعية) كلعل وكأن (أو خماسية) كلكن المشددة (ولا تزيد) الحروف (على ذلك) أي : على خمسة أحرف ؛ لأنها نهاية كثرة حروفها ، وإنما كانت مبنية ولم تكن معربة (إذ ليس فيها) أي : في الحروف سبب (مقتض) أي : موجب (للإعراب ؛ فإنها لا تنصرف) ولا تتحول عن صيغة إلى صيغة أخرى ، بل تلزم صيغة واحدة لجمودها (ولا يتعاقب) أي : لا يتداول ولا يتوارد (عليها) أي : على الحروف (من المعاني التركيبية) كالفاعلية والمفعولية (ما) أي : معنى (يحتاج معه) في بيانه (إلى الإعراب) لفظاً ، أو تقديرأ ، أو محلاً .

(ثم منها) أي : من الحروف (ما هو مبني على السكون ؛ كهل ، وبل) وقد ، (أو) مبني (على الفتح ؛ كلعل ، وليت ، أو على الكسر ؛ كلام الجر وبائه ، أو على الضم ، كمنذ على لغة من جر بها) هو ومنذ حرفا جر إذا جر بهما ، ويختصان بالزمان ماضياً كان وهما فيه بمعنى (من) نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أو منذ يومين .

أو حاضراً وهما فيه بمعنى (في) نحو : ما رأيته منذ أو منذ يومنا ، وإنما حركت فراراً من التثاق الساكنين ، وكانت ضمة للاتباع .

واسمان إذا رفع ما بعدهما نحو : ما رأيته منذ أو منذ يومان فهما إما مبتدآن

.....

وما بعدهما خبران لهما ، والمعنى : أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبران مقدمان ،
والمعنى : بيني وبين رؤيته يومان ، ولعل علة بنائهما حيثئذ : شبه الحرف في
الجمود ؛ إذ لا يتصرف فيهما بتثنية ولا بغيرها ويلزمان الرفع . انتهى « خصري » .

والله سبحانه وتعالى أعلم

باب معرفة علامات الإعراب

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(باب معرفة علامات الإعراب)

هذا باب معقود لذكر الألفاظ الموصلة إلى معرفة علامات أقسام الإعراب المتقدمة في الترجمة السابقة ، وتلك العلامات أربع عشرة علامة : أربعة للرفع ، وخمسة للنصب ، وثلاثة للخفض ، واثنان للجزم .

والأصول منها أربعة : الضمة : أصل في الرفع ، والفتحة : أصل في النصب ، والكسرة : أصل في الخفض ، والسكون : أصل في الجزم ، وما عدا هذه الأربعة نائبات عنها كما سيتضح لك إن شاء الله تعالى في داخل الباب .

وإنما قدرنا أقسام ؛ لأنه مراد المصنف كأصله بدليل كلامه فيما بعد ، وأيضاً هذه العلامات ليست لمطلق الإعراب ؛ بل هي علامات لقسم من أقسام الإعراب ، وإلا . . لما دلت الضمة مثلاً على خصوص الرفع ، وإنما تدل على مطلق الإعراب الشامل للنصب والخفض والجزم ، وإضافة العلامات إلى ما قدرناه من لفظ أقسام على معنى اللام بناءً على ما مشى عليه المصنف كأصله من أن الإعراب معنوي ، وأما على أنه لفظي . . فالإضافة بيانية ؛ أي : علامات هي أقسام الإعراب .

وهذه العلامات كلها ، أعني : الأربعة عشر ، إما أن تكون لفظاً ، أو تقديرأ ، أو محلاً ، فهذه ثلاثة في أربعة عشر باثنتين وأربعين ، والعوامل في النحو على ما ذكره السيد الجرجاني كما بينها في « الفتوحات » : مئة عامل ، اضربها في اثنين وأربعين بأربعة آلاف وميتين فتكون جملة مباحث النحو : أربعة آلاف مبحث وميتين

لرفع أربع علامات :

باعتبار الصور العقلية ، وبدأ المصنف منها بعلامات الرفع ؛ لأنه إعراب العُمد فقال :

[فصل في علامات الرفع]

(للرفع) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الإعراب جرياً على القاعدة : أن النكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأولى ؛ أي : للرفع المذكور من حيث هو هو ، لا بقيد كونه في الاسم فقط ، وإلا . . فعلامته ثلاثة : الضمة والواو والألف ، ولا بقيد كونه في الفعل فقط ، وإلا . . فعلامته اثنان : الضمة والنون ، ولا باعتبار المجموع ، وإلا . . فعلامته خمسة ، ولا باعتبار كونه بالضمة فقط أو بالواو فقط مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره .

(أربع علامات) ذكر اسم العدد ، لأن المعدود مؤنث جرياً على قاعدة الحُساب : من أن أحاد اسم العدد يجري على خلاف القياس يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر ، وجمع المعدود أيضاً ؛ لأنها لا تضاف إلا إلى الجمع كما ذكروا ذلك في باب العدد .

والعدد لغة : مطلق الكمية فيشمل الواحد ، واصطلاحاً : هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته السفلى والعليا القريبتين ، أو البعيدتين على السواء ، وذلك كالثلاثة ؛ فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان ، وحاشيتها القريبة العليا أربعة ، ومجموع الاثنين والأربعة ستة ، ونصفها ثلاثة وهو المطلوب ، وإنما ألحقوا التاء باسم العدد إذا كان المعدود مذكراً ، وحذفوها إذا كان مؤنثاً ؛ لأن الإلحاق أشرف من عدمه ، والمذكر أشرف من المؤنث ، فأعطوا الأشرف الذي هو الإلحاق للأشرف الذي هو المذكر ، والأخس الذي هو عدم الإلحاق للأخس الذي هو

الضمة ، وهي الأصل ، والواو والألف
.....

المؤنث سلوكاً مسلك التناسب . انتهى « فتوحات » .

والعلامات جمع علامة ؛ وهي لغة : الأمانة ، واصطلاحاً : ما يلزم من وجوده وجود المعلم ، ولا يلزم من عدمه عدم المعلم ، والمراد بها هنا : ما ذكره المصنف . انتهى منه .

العلامة الأولى : (الضمة) قدمها على غيرها ؛ لأصالتها بدليل عدم مجيء غيرها إلا عند تعذرها ولذلك قال المصنف : (وهي الأصل) من علامات الرفع ، وسميت ضمة : لانضمام الشفتين عند النطق بها .

(و) العلامة الثانية : (الواو) أي : مسمى الواو ، وهو (وة) التي تكتب في الهجائية ، وثنى بها ؛ لأنها بنت الضمة لتولدها عنها عند الإشباع في نحو : جاء زيد ، وهذا التعليل أخذوه من قول ابن جني في « الخصائص » : وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها ؛ فالواو مركبة من ضمتين ، والألف من فتحتين ، والياء من كسرتين ، وهو قول ضعيف ، والصحيح : أنها بسائط لا تركيب فيها ، وعليه فيقال : إنه ثنى بالواو لكونها فرعاً في النيابة عن الضمة . انتهى من « أبي النجا » .

(و) العلامة الثالثة : (الألف) وثلت بها ؛ لأنها أخت الواو ونظيرتها في المد واللين ، قلها مشاركة مع الواو فاستحقت التقديم على النون .

وقولنا : (لأنها أخت الواو) حقيقة الأخت ومذكرها ؛ وهو الأخ المشارك لغيره في الولادة أو الرضاع ، ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء ما كما هنا ، فإن الألف أخت الواو ؛ أي : مشاركتها في المد واللين ، ففيه استعارة مصرحة أصلية ، ولا يخفى عليك تقريرها . انتهى منه .

والنون ؛ وهي نائبة عن الضمة ؛ فأما الضمة . . فتكون علامة للرفع

وقولنا (في اللين) معطوف على (المد) عطف عام على خاص ؛ لأن الواو والألف والياء حروف علة مطلقاً ؛ وحروف لين أيضاً إن سكنت الواو والياء مطلقاً ؛ وحروف مد أيضاً إن جانس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فكل حرف مد حرف لين ولا عكس ، وكل حرف لين حرف علة ولا عكس . انتهى من « أبي النجا » .

(و) العلامة الرابعة (النون) وختم بها ؛ لشبهها بأحرف العلة في الغنة عند سكونها ، وهذا التعليل يفيد أن أحرف العلة فيها غنة ، وأن النون إذا سكنت كذلك . . فأشبهت النون أحرف العلة ، وهذا شبه ضعيف فلذلك أخرت النون ، ولأنها إنما تكون علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته . انتهى من « الفتح » ، ولأنها لم يبق لها رتبة إلا التأخير ، والغنة : إخراج الصوت من الخيشوم . انتهى من « أبي النجا » بزيادة .

(وهي) أي : هذه الثلاثة الأخيرة (نائبة عن الضمة) أما الواو . . فلكونها متولدة عن الضمة قامت مقامها ، وأما الألف . . فلكونها أخت الواو إذ هما من حروف المد واللين قامت مقام الضمة حملاً على أختها ، وأما النون . . فلمقاربتها الواو في المخرج فلذلك أدغمت فيها في قوله تعالى : ﴿ مِنْ وَآلٍ ﴾ قامت أيضاً مقام الضمة ، وإذا عرفت أن للرفع أربع علامات ، وأردت بيان موضع كل منها . . (فـ) أقول لك :

(أما الضمة) التي سبق لنا ذكرها في تعداد علامات الرفع ؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة . . وافقت الأولى كما قال في عقود الجمان : (توافقاً كذا المعرفان) (. . فتكون علامة للرفع) أي : أمانة على الرفع الذي هو تغيير مخصص بطريق

في أربعة مواضع : في الاسم المفرد منصرفاً كان أو غير منصرف نحو : ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾ ، ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ ،

الأصالة (في أربعة مواضع) لا زائد عليها بالإجماع ، أثبت اسم العدد هنا ؛ لأن المعدود مذكر ، ثم أبدل من الجار والمجرور في قوله : (في أربعة مواضع) الجار والمجرور في قوله : (في الاسم المفرد) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل .

والمفرد وكذا الفرد لغة : هو ما ليس له نظير وهو ضد الزوج ، واصطلاحاً هنا : هو ما ليس مثني حقيقة أو حكماً ، ولا مجموعاً حقيقة أو حكماً ، ولا من الأسماء الخمسة أو الستة أو السبعة .

(منصرفاً كان) كزيد (أو غير منصرف) كأحمد ظاهراً كان إعرابه كما ذكر ، أو مقدراً ؛ كالفتى والقاضي وغلامي ، أو مركباً كان ؛ كعبد الله وبعليك أو غيره كالأمثلة المذكورة ، مثاله : جاء زيد وأحمد والفتى والقاضي وغلامي وعبد الله ومعدي كرب ، والمنصرف : هو ما دخله الصرف الذي هو التنوين والجر بالكسرة كما مثلنا ، وغير المنصرف : هو الذي منع من الصرف لوجود علتين فرعيتين فيه أو واحدة تقوم مقامهما ؛ كإبراهيم وموسى ومساجد ، كما سيأتي في باب (موانع الصرف) ، مثال الاسم المفرد المنصرف (نحو : ﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾) تعالى ، وإعرابه : (قال) : فعل ماض مبني على الفتح (ولقط الجلالة) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه من الاسم المفرد المنصرف الذي رفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

ومثال غير المنصرف الظاهر إعرابه نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾) وإعرابه : الراو : استئنافية (إذ) : ظرف لما مضى من الزمان مجرد عن معنى الشرط مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (قال) : فعل ماض مبني على الفتح

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى ﴾ ، وفي جمع التفسير

(إبراهيم) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه من المفرد الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى وهما العلمية والعجمة ؛ فالعلمية علة ترجع إلى المعنى ، والعجمة علة ترجع إلى اللفظ ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا) ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر يا محمد لأمتك قصة وقت قول إبراهيم لربه رب أرني كيف تحيي الموتى .

ومثال غير المنصرف المقدر إعرابه نحو : (﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى ﴾) لِقَوْمِهِ يَنْقُورِلَمْ تُؤَذِّنَنِي . . . الآية ، وإعرابه : الواو : استثنائية مبنية على الفتح (إذ) : ظرف لما مضى من الزمان مجرد عن معنى الشرط مبني على السكون (قال) : فعل ماض (موسى) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية والعجمة . . . إلخ ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ (إذ) ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر يا محمد لأمتك قصة وقت قول موسى لقومه ، والجملة المحذوفة مستأنفة ، وخرج بقولنا ، واصطلاحاً هنا : المفرد في باب المبتدأ والخبر : وهو ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة ، والمفرد في باب العلم : وهو ما ليس كنية ولا لقباً ونحوهما ، والمفرد في باب لا ، وباب النداء : وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وحكم المفرد في هذا الباب رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة إذا كان منصرفاً (وفي جمع التفسير) والإضافة فيه من إضافة الموصوف إلى صفته ، والتفسير مصدر كَسَّر الشيء من باب (فَعَّل) المضعف ، وهو هنا مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي :

وتكون الضمة أيضاً علامة للرفع في الجمع المكسر - أي : المغير - عن بناء مفردة ؛
أي : عن تركيب مفردة بأحد ستة أشياء .

والتكسير لغة : إزالة التثام الشيء ، يقال : تكسرت الإناء إذا تفرقت أجزاؤها .
انتهى من « حمدون على الألفية » .

واصطلاحاً : هو ما تغير عن بناء مفردة من غير اعتلال ، خرج بهذا القيد
ما تغير فيه بناء واحده لإعلال ، وهو جمع تصحيح نحو : قاضون ومصطفون ،
ولا التحاق علامة جمع أو تثنية فخرج به زيدان وزيدون ؛ أي : تغيّر تغيراً لا يُعرب
معه بالحروف ، فخرج نحو : أرْضُونَ وسُنُونَ . انتهى من « أبي النجا » .

أي : تغيّر عن بناء مفردة مع هذه القيود الثلاثة المذكورة بأحد ستة أشياء : إما
بالنقص فقط : كتخمة وتخم .

أو بالزيادة فقط : كصنو وصنوان .

أو بتبديل شكل فقط : كأسد - بفتح الهمزة والسين - وأسد - بضمهما ، أو بضم
الهمزة وسكون السين - .

أو بتبديل شكل مع النقص : كرسول ورسل .

أو بزيادة مع تبديل الشكل : كرجل ورجال .

أو بالثلاثة معاً : كغلام وغلّمان ، سواء أكان تغيره تحقيقياً كما في الأمثلة
المذكورة ، أو تقديرياً ؛ كفلّك فإنه يستوي مفردة وجمعه لفظاً تقول هذا فلّك
ماخر ، وهذه فلّك مواخر ، وسواء أكان لمذكر نحو : جاء الرجال والأسارى ، أم
لمؤنث : جاءت الهنود والعذارى والأسارى - بفتح الهمزة وضمها - جمع أَسْرَى -
بفتح الهمزة - جمع أسير بفتح الهمزة : وهو من أخذناه من الكفار في الحرب أو

منصرفاً كان أو غير منصرف نحو : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ﴾ ، ﴿ وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا ﴾ ،

أخذوه مِنَّا ، فالأسارى جمع الجمع ، والعداري جمع عذراء : وهي البكر ، سميت بذلك : لتعذر إزالة بكارتها .

فتحصّل مما ذكرناه أن أقسامه : ستة ، ولكن هذا بحسب الوجود الخارجي لا بحسب القسمة العقلية والإلا . فهي ثمانية ، لأنه إما بزيادة فقط ، أو بنقص فقط ، أو بهما معاً ، أو بَعْدَ مِهُمَا معاً ، وكلّ منها إما مع تغير شكل أو لا ، لكنهم أسقطوا منها قسمين لعدم وجودهما في كلاهما : هما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغير فيهما . انتهى من « أبي النجا » .

فهذه كلها ترفع بالضمّة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة إذا كان منصرفاً ، وعمّة المصنّف بقوله : (منصرفاً كان) كما ذكر (أو غير منصرف) كمساجد ومفاتيح ومصابيح ، ومثّل للمنصرف بقوله : (نحو : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ﴾) وإعرابه : (قال) : فعل ماض مبني على الفتح (أصحاب) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه جمع مكسر صحيح الآخر مفردة صاحب ، وهو مضاف (موسى) : مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وإنما جر بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى وهما العلمية والعجمة ؛ فالعلمية علة ترجع إلى المعنى ، والعجمة علة ترجع إلى اللفظ .

ولغير المنصرف الذي كان إعرابه لفظياً بقوله : (﴿ وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا ﴾) وإعرابه : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (مساكن) : معطوف على (أبائكم) من قوله تعالى : ﴿ قَدْ إِنْ كَانَ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ على كونه اسم كان ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه جمع مكسر

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ ﴾ ، وفي جمع المؤنث السالم

صحيح الآخر مفرد مسكن ، ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ لأنه على زنة (مفاعل) ، (ترضونها) : فعل وفاعل ومفعول به مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لـ (مساكن) تقديرها : ومساكن مرضيات لكم .

ولغير المنصرف الذي كان إعرابه مقدراً للثقل بقوله : (﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ ﴾) الواو بحسب ما في القرآن (من آياته) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً (الجوار) : مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وهو جمع تكسير على زنة (مفاعل) كمساجد مفردة جارية : وهي السفن التي تجري في البحر ، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم مستأنفة ، أو بحسب ما في القرآن ، وأتى بهذا المثال إشارة إلى أنه لا فرق في رفعه بالضممة بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كالمثالين السابقين ، أو مقدراً كهذا المثال .

فإن قلت : لم أعربوا جمع التكسير وجمع المؤنث السالم بالحركات . . قلت : أعربوهما بها لعدم حرف يصلح لإعرابهما به في آخرهما ، وإن قلت : لم أعربوا الاسم المفرد بالحركات ولم يعربوه بالحروف كالأسماء الستة . . قلت : أعربوه بها لأنه أصل للجمع والمثنى ، والحركات أصل للحروف ، فأعطوا الأصل للأصل ، والفرع للفرع سلوكاً مسلك التماسب . انتهى من « الفتوحات » .

(و) تكون الضمة أيضاً علامة للرفع (في جمع) المفرد (المؤنث السالم) ذلك الجمع من تغير بناء مفردة فيه فهو صفة للجمع لا للمؤنث ؛ اسماً كان ؛ كهندات ، أو صفة ؛ كمسلمات ، والتقيد بالجمع وبالتأنيث : جري على الغالب ؛

وما حمل عليه نحو : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ ، ﴿ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ ﴾ ،

لأنه قد يكون اسم جمع ؛ كأولات ، ومفرداً ؛ كعرفات ، وقد يكون مذكراً ؛ كحمامات ، وكذا التقيد بالسالم ؛ لأنه قد يكون مكسراً ؛ كحجليات ، وجعل بعضهم جمع المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان في آخره ألف وتاء مزيدتان . انتهى من « فتح رب البرية » .

وهو كل جمع تحققت جمعيته بألف وتاء مزيدتين ، وإنما اختصت الألف والتاء بالزيادة في هذا الجمع من بين حروف الزيادة ؛ لأنهما يدلان على التأنيث (و) في (ما حمل عليه) في إعرابه مما هو اسم جمع ؛ كأولات ، أو جمع سمي به ؛ كعرفات مثاله : جاءت الهندات والمسلمات وأولات الأحمال ، وعرفات كلها موقف ، ومثل المصنف لجمع المؤنث السالم بقوله تعالى (نحو : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾) ، وإعرابه : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافضة لشرطها منصوبة بجوابها مبنية على السكون لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بالجواب الآتي في الآية وهو قوله تعالى : ﴿ فَبَايَعَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ ﴾ (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح ، والكاف : ضمير في محل نصب مفعول مقدم (المؤمنات) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة ، والجملة الفعلية في محل الجر بإضافة إذا إليها تقديره : وقت مجيء المؤمنات إياك للمبايعة فبايعهن ، وهو جمع مؤنثة ، ولا يقدح فيه سقوط تاء مؤنثة ؛ لأنها ليست من بنية الكلمة ؛ لأن أصله مؤمن .

ومثل لما حمل عليه بقوله تعالى : (﴿ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ ﴾) أُولَتْ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ (وأولات) : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإعرابه : (أولات) : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم الذي

وفي الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء

رفعه بالضممة ونصبه وجره بالكسرة (أولات) : مضاف (الأحمال) : مضاف إليه
مجرور بالكسرة الظاهرة (أجلهن) : مبتدأ ثان ومضاف إليه (أن) : حرف نصب
ومصدر (يضعن) : فعل مضارع في محل النصب بـ (أن) المصدرية مبني على
السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة في محل الرفع فاعل مبني على الفتح
(حملهن) : مفعول به لـ (وضع) ومضاف إليه ، وجملة (يضعن حملهن) صلة
أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ الثاني
تقديره : أجلهن وضعهن الحمل ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع
خبر للمبتدأ الأول تقديره : وأولات الأحمال مُخْبِرَاتٌ عَنْهُنَّ أَجْلُهُنَّ وَضَعَهُنَّ
الحمل ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره بحسب ما في القرآن .

(و) تكون الضمة أيضاً علامة للرفع (في الفعل المضارع) سواء أكان صحيح
الآخر ؛ كضرب ، أم معتله ؛ كيدعو ويرمي ويخشى (الذي لم يتصل بآخره شيء)
مما ينقل إعرابه من ألف اثنين ، أو وار الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، أو
شيء مما يوجب بناءه ؛ أي : على السكون ؛ كنون النسوة نحو : يتربصن ، أو على
الفتح ؛ كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو : ﴿ لَيْسَجَنَّ ﴾ ، أو خفيفة نحو :
﴿ وَلَيَكُونَنَّ ﴾ ، والكاف في تمثيلنا هذا استقصائية لانحصار موجب بناء المضارع
فيهما .

واعترض على قول الشارح مما يوجب بناءه : بأنه لا حاجة إليه ؛ لأن الكلام في
المعربات ، فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن على ما ينقل إعرابه فقط ،
أجيب بأنه ذكره لتبنيه المبتدي على ما عساه يغفل عنه .

واعلم : أن نون النسوة لا تكون إلا مباشرة ، وأما نون التوكيد . فتكون مباشرة
لفظاً وتقديراً ، وهي الموجبة للبناء كما مر ، وتكون مباشرة لفظاً منفصلة تقديراً

نحو : ﴿ رَفَعُ دَرَجَتِي مِّنْ نَّشَاءٍ ﴾ ، ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾

نحو : ﴿ وَلَا يَصُدُّكَ ﴾ ، أو منفصلة لفظاً وتقديراً نحو : ﴿ لَتُتْلَوْكَ ﴾ ، ﴿ وَلَا نُنِيعَاكَ ﴾ ، ﴿ فِيمَا تَرَيْنَ ﴾ والفعل معها معرب . انتهى من « أبي النجا » .

(نحو : ﴿ رَفَعُ دَرَجَتِي مِّنْ نَّشَاءٍ ﴾) هذا مثال المضارع الصحيح الآخر ، وإعرابه : (رفع) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، وهذا موضع التمثيل ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه المستحق للتعظيم تقديره : (نحن) يعود على الله سبحانه (درجات) : مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة (درجات) : مضاف (من) : اسم موصول في محل الجر بالإضافة مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (نشاء) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهذا موضع التمثيل أيضاً ، وفاعله : ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود على الله جل وعلا ، وجملة (نشاء) من الفعل والفاعل صلة من الموصولة لا محل لها من الإعراب ، والعائد محذوف جوازاً تقديره : نشاؤه .

ومثال المضارع المعتل الآخر نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ (وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن ، والاسم الكريم : مرفوع على الابتداء مع عظم مسماه ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر (يدعو) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، وهذا موضع التمثيل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى من هو منزّه عن الغيبة والذكورة والأنوثة تقديره : (هو) يعود على الله تعالى (إلى دار السلام) : جار ومجرور ومضاف إليه منعلق بـ (يدعو) لأنه فعل مضارع ، وجملة (يدعو) من الفعل والفاعل في محل

الرفع خبر المبتدأ تقديره : والله سبحانه داع عباده إلى دار السلام ، والإكرام بدعوتهم إلى التوحيد ، والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن ، ومثّل هذا المثال في كونه مضارعاً معتلاً قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ لأنه معتل بالياء ، وقوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى ﴾ لأنه معتل بالألف ، وقيد المؤلف الفعل بعدم شيء يتصل به ؛ لأنه لو اتصل ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة . . كان علامة رفعه ثبات النون كما ستعرفه ، وهذا هو الذي أراده المؤلف بالشيء ، وأما شيء يوجب بناءه من نون النسوة ، ونوني التوكيد . . فلا حاجة إلى التقييد به ؛ لأن الكلام في المعربات لا في المبنيات ، فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن على ما ينقل إعرابه فقط ، وقد تقدم ذلك آنفاً والاعتذار عن الشارح ، والله أعلم .

إعراب المتن

(باب معرفة علامات الإعراب) (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره :
هذا الآتي باب معرفة... إلخ ، وهو أولى من عكسه ؛ لأن الخبر محط الفائدة فهو
أولى بالذكر كما سبق . انتهى « حامدي » . أو مفعول لفعل محذوف جوازاً
تقديره : تعلم باب معرفة... إلخ ، والجملة الاسمية أو الفعلية مستأنفة استئنافاً
نحوياً لا محل لها من الإعراب ، وجري عليه ما جرى على الترجمة السابقة من أوجه
الإعراب (باب) : مضاف ، (معرفة) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو
من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : باب هو سبب حصول معرفة علامات
الإعراب (معرفة) : مضاف (علامات) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
(علامات) : مضاف (الإعراب) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وكثرة الإضافة
لا تخرج الكلام عن الفصاحة لوروده في الكتاب والسنة .

(للرفع) : جار ومجرور خبر مقدم ، (أربع) : مبتدأ مؤخر ، وجوز الابتداء
بالنكرة تقديم الخبر الظرفي عليه (أربع) : مضاف ، (علامات) : مضاف إليه
مجرور بالكسرة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من
الإعراب ، (الضمة) : بدل من (أربع) بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل
منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ولم يذكر الرابط هنا مع أنه
يشرط ذكر الرابط في بدل البعض وبدل الاشتمال .

قلت : اشتراطه إذا لم يستوف العدد ، وهنا ذكر العدد كله فلا اعتراض عليه .
(وهي) : الواو : اعتراضية (هي) : مبتدأ ، (الأصل) : خبره ، والجملة
معتضة لا محل لها من الإعراب ، لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ،
(والواو والألف والنون) : معطوفات على الضمة مرفوعات بالتبعية ، (وهي) :

أي : هذه الثلاثة ، الواو : استثنائية مبنية على الفتح هي ضمير للمفردة المؤنثة في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ؛ أي : هذه الثلاثة الأخيرة ، (نائية) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (عن الضمة) : جار ومجرور متعلق بـ (نائية) .

(فأما الضمة) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن للرفع أربع علامات : الضمة والواو والألف والنون وأردت بيان مواضعها لك . . فأقول لك : أما الضمة (أما) : حرف شرط وتفصيل ، والتحقيق : أنها نائية عن فعل الشرط لا أنها موضوعة للشرط ، وحيثنذا فالإضافة لأدنى ملابسة ؛ أي : أنها حرف نائب عن فعل الشرط ومضمّن معناه ، ولو كانت موضوعة للشرط . . لاقتضت فعلاً بعدها ، ونائية أيضاً عن أداته فهي قد أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط ، وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة الشرط وجملة شرطية . انتهى « دسوقي على المغني » .

وقوله : (وتفصيل) أي : للمجمل قبلها ، وهي له غالباً بخلاف الأول فلا تنفك عنه كما في « المغني » . انتهى « حامدي » .

(الضمة) : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (فتكون) : الفاء : رابطة لجواب (أما) الشرطية واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع (أما) حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وفي « الحامدي » : الفاء في هذا الموضع وفي أمثاله الآتية مؤخّرة عن محلها ؛ لأن حقها الدخول على ما بعد أما ، إلا أن دخولها عليه ثقیل . انتهى منه ، (تكون) : فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره هي : فعل من الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير

مستتر فيها جوازاً لإسناده إلى الغائبة تقديره : (هي) يعود على (الضمة) .
 (علامة) : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة (تكون) من اسمها
 وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ ؛ أي : خبر عن الضمة ؛ أي : في محل الخبر
 الذي لو ذكر مفرداً . . كان مرفوعاً . انتهى « حامدي » . تقديره : فأما الضمة . .
 فكائنة علامة للرفع في أربعة مواضع ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما)
 لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب
 مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة
 استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(للرفع) : اللام : حرف جر بمعنى (على) مبني على الكسر (الرفع) :
 مجرور باللام ، الجار والمجرور متعلق بـ (علامة) لأنه اسم مصدر لعلم الرباعي ؛
 أي : أمانة على الرفع ، أو صفة لـ (علامة) أي : علامة كائنة للرفع ، (في أربعة
 مواضع) : في : حرف جر مبني على السكون ، (أربعة) : مجرور بـ (في)
 وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (أربعة) : مضاف (مواضع) : مضاف إليه
 مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ،
 والمانع له من الصرف - أي : التنوين - علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ترجع
 إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ أي : إن
 وضعها ينتهي جمعه إلى هذا وليس له جمع جمع . انتهى « حامدي » .

فخرجها من آحاد صيغ العرب بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالاتها على
 الجمعية بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ، الجار والمجرور متعلق بـ (تكون) أو متعلق
 بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، (في الاسم) : جار ومجرور بدل من الجار
 والمجرور قبله ؛ أعني : قوله : (في أربعة مواضع) بدل بعض من كل ،

(المفرد) : صفة للاسم مجرور ، (منصرفاً) : منصوب على كونه خبر (كان) مقدماً عليها جوازاً ، (كان) : فعل ماضٍ ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على الاسم المفرد ، (أو) : حرف عطف وتفصيل ، (غير منصرف) : معطوف على (منصرفاً) على كونه خبر (كان) وهو مضاف (منصرف) : مضاف إليه مجرور ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها صلة لهزمة التسوية المحذوفة جوازاً مع لفظ سواء ؛ لأن أصل الكلام : سواء أكان منصرفاً أو غير منصرف ، وهمزة التسوية مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على كونه مبتدأ خبره لفظ (سواء) والتقدير : كونه ؛ أي : كون الاسم المفرد منصرفاً أو غير منصرف سيان في كون الضمة علامة على رفعه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معترضة لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب على كلا التقديرين .

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : مثاله نحو (والخبر) : مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو اعتراضية لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف .

(﴿ قَالَ اللَّهُ ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية قوله : (﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر على قوله : (قال الله) على كونه مجروراً بإضافة نحو إليه ؛ أي : ونحو : (وإذ قال إبراهيم) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على ميم إبراهيم ، (﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى ﴾) : معطوف محكي أيضاً على (قال الله) بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع

من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألف موسى .
 (وفي جمع التكسير) : الواو : عاطفة (في) : حرف جر (جمع التكسير) :
 مجرور ومضاف إليه ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله :
 (في الاسم المفرد) على كونه بدلاً من قوله : (في أربعة مواضع) بدل بعض من
 كل .

(منصرفاً كان أو غير منصرف) إعرابه مثل ما قيل فيما تقدم في الاسم المفرد
 (نحو : ﴿ قَالَ أَصْحَبُ يُوسُفَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره :
 ونحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف (قال أصحاب موسى) :
 مضاف إليه محكي مجرور بالمضاف (﴿ وَمَسَكِينُ تَرْضَوْنَهَا ﴾) : معطوف محكي
 على (قال أصحاب موسى) بعاطف مقدر ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه
 بالجر على كونه مضافاً إليه لنحو ، وكذا قوله : (﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ ﴾) : معطوف
 محكي بعاطف مقدر على قوله : (قال أصحاب موسى) ، (وفي جمع المؤنث
 السالم) : جار ومجرور ومضاف إليه وصفة معطوف على قوله : (في الاسم
 المفرد) ، (وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر
 معطوف على جمع المؤنث (حمل) : فعل ماضٍ مغير الصيغة مبني على الفتح ،
 ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على ما عليه متعلق بـ (حمل) ، وجملة (حمل)
 صلة لما الموصولة ، والتقدير : وتكون الضمة علامة للرفع في جمع المؤنث السالم
 وفي الذي حمل عليه في إعرابه ؛ كأرولات وعرفات ، (نحو : ﴿ إِذَا جَاءَكَ
 الْمُؤْمِنَاتُ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ،
 والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف (إذا جاءك المؤمنات) : مضاف
 إليه محكي ، (﴿ وَأُولَئِكَ الْأَخْيَالُ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر على (إذا جاءك

.....

المؤمنات) ، (وفي الفعل) : جار ومجرور معطوف على قوله : (في الاسم
المفرد) ، (المضارع) : صفة أولى للفعل ، (الذي) : صفة ثانية للفعل ،
وجملة (لم يتصل بآخره شيء) صلة الموصول (نحو : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ
نَّشَاءٍ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف
(درجات من نشاء) : مضاف إليه محكي ، (﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوًا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ ﴾) :
معطوف محكي على قوله : (نرفع درجات من نشاء) .

* * *

[شر] : (باب معرفة علامات) أقسام (الإعراب) أصالةً ونيابةً

العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتي ذلك ، وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه فقال : (للرفع) وهو ما

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(باب معرفة علامات أقسام الإعراب أصالةً ونيابةً) هما منصوبان على التمييز ، والمراد بالأصالة : الأصول الأربعة ، وبالنيابة : العشرة النائية عنها ، والمراد بالمعرفة : الإدراك أو العلم على القول بالاتحاد ، والفرق بينهما على القول الآخر : أن المعرفة : إدراك جازم لا عن دليل ، والعلم : إدراك جازم عن دليل ، وإضافته إلى ما بعده من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : هذا باب هو سبب في حصول معرفة علامات الإعراب ، هذا على زيادة لفظ معرفة ، أم على عدم زيادته فإضافة (باب) إلى (علامات) من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : هذا باب دال على علامات أقسام الإعراب .

والعلامات جمع علامة وهي لغة : الأمانة ؛ كأمانة مقاطع الطرق ، واصطلاحاً : ما ذكره المصنف وإضافة معرفة لها من إضافة اسم المصدر لمفعوله ؛ أي : هذا باب معرفة الطالب علامات أقسام الإعراب . انتهى « حامدي » .

(العلامات) المذكورة في الترجمة (هي الحركات الثلاث والسكون) وهي أصولها (وما ناب عنها) أي : عن هذه الأصول الأربعة وهي العشرة الباقية (كما سيأتي ذلك) الذي ناب عن الأصول مفصلاً في المتن (وقدم) المصنف (علامات الرفع) على علامات النصب وغيرها لقوة علاماته (لعدم استغناء الكلام) النحوي (عنه) أي : عن الرفع ؛ لأنه إعراب المسند والمسند إليه ، والكلام النحوي لا يستغني عنهما ؛ أي : أراد تقديم علامات الرفع (فقال :) معطوف على (قدم) (للرفع) المصطلح عليه عند النحاة (وهو ما) أي : تغيير مخصوص أو أثر ظاهر

يحدثه عامله ؛ سواء كان عامله لفظياً أو معنوياً ، وهذا هو القسم الأول من أقسام الإعراب (أربع علامات) إحداها (الضمة ؛ وهي الأصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرهما ، وإنما كانت أصلاً لغيرها ؛ لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ولهذا قدمها (و) الثلاث الأخر (الواو والألف والنون ؛ وهي) فرع ؛ لأن كل علامة منها (نائبة عن الضمة) أما الواو . . فلكونها متولدة

(يحدثه) أي : يوجد (عامله) أي : عامل الرفع في آخر الكلمة (سواء كان عامله لفظياً) كالأفعال التامة والناقصة (أو معنوياً) كالابتداء والتجريد (وهذا) الرفع المذكور هنا (هو القسم الأول من أقسام الإعراب) الأربعة الأصول (أربع علامات) لا زائد عليها ، ذكر اسم العدد ؛ لأن المعدود مؤنث .

(إحداها) أي : إحدى تلك الأربع (الضمة) سميت بذلك : لانضمام الشفتين عند النطق بها كما مر (وهي) أي : الضمة : هي (الأصل) من علامات الرفع الأربع (ومن ثم) أي : ومن أجل أصالتها (لا يقوم مقامها) أي : مقام الضمة (غيرها) من الثلاث الباقية (إلا عند تعذرهما) أي : إلا عند تعذر الضمة وعدم إمكان المجيء بها كما في الأسماء الستة ، والمثنى ، والجمع ، والأفعال الخمسة .

(وإنما كانت) الضمة (أصلاً لغيرها ؛ لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ولهذا) أي : ولأجل كون الضمة أصلاً لغيرها (قدمها) أي : قدم المصنف الضمة على غيرها .

(والثلاث الأخر) جمع أخرى ؛ أي : والثلاثة الباقية من الأربع هي : (الواو والألف والنون ؛ وهي) أي : هذه الثلاثة (فرع) لها (لأن كل علامة) كائنة (منها) أي : من هذه الثلاثة (نائبة عن الضمة) عند تعذرهما .

(أما) نيابة (الواو) عنها (. . فلكونها) أي : فلأجل كون الواو (متولدة

عنها عند الإشباع أقيمت مقامها والألف أختها ؛ إذ هما من حروف المد واللين ، فقامت الضمة حملاً على أختها ، والنون تقارب الواو في المخرج ، ولهذا تدغم فيها فأقيمت أيضاً مقام الضمة ، ولكل منها مواضع تخصصها أشار إليها مبتدئاً بالأصل بقوله : (فأما الضمة .. فتكون علامة للرفع)

عنها) أي : عن الضمة (عند الإشباع) والمد لها ، ثم ذكر متعلق الجار والمجرور في قوله : (فليكونها) بقوله : (أقيمت) الواو (مقامها) بضم الميم ؛ لأنه من أقام ، والمعنى : أما الواو .. فأقيمت مقام الضمة ؛ لأجل كونها متولدة عنها عند الإشباع (والألف أختها) أي : أخت الواو ، ونظيرتها في كون كل منهما من أحرف العلة ، وإنما قلنا أختها (إذ هما) أي : الواو والألف (من حروف المد) أي : وحرف المد : هو الحرف الذي حرك ما قبلها بحركة تجانسها كالضم قبل الواو (و) حروف (اللين) وهو الساكن منها (فقامت) الألف مقام (الضمة) في المثنى (حملاً) لها (على أختها) التي هي الواو ؛ أي : قياساً للألف على الواو في قيامها مقام الضمة .

(والنون تقارب الواو في المخرج ، ولهذا) أي : ولأجل مقاربتها للواو (تدغم) النون (فيها) أي : في الواو في نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ آلٍ ﴾ (فأقيمت) النون (أيضاً) أي : كالألف (مقام الضمة ، ولكل منها) أي : من هذه العلامات (مواضع تخصصها) أي : تختص تلك العلامات بتلك المواضع (أشار إليها) أي : إلى تلك المواضع حالة كونه (مبتدئاً) منها (بالأصل) وهي : الضمة (بقوله : فأما الضمة .. فتكون علامة للرفع) يعني : أن علامات الإعراب الدالة عليه ؛ منها ما يكون علامة للرفع ، ومنها ما يكون علامة للنصب ، ومنها ما يكون علامة للجزم ، ومنها ما يكون علامة للجرم ، وقد ذكرها على هذا الترتيب مقدماً علامات الرفع لقوته وشرفه ؛ ولأنه إعراب الحمد ؛ كالفاعل والمبتدأ ، وبدأ

أصالةً (في أربعة مواضع) لا زائد عليها الأول (في الاسم المفرد)

بالرفع فقال : (للرفع أربع علامات) علامة أصلية ؛ وهي : الضمة ، وثلاث علامات فرعية نائبة عن الضمة ؛ وهي : الواو والألف والنون ، ثم ذكر ما يكون لكل واحدة من هذه العلامات الأربع على سبيل اللف والنشر المرتب ؛ فأما الضمة . فتكون علامة للرفع (أصالةً) أي : بطريق الأصالة لا بطريق النيابة ، وعبارة الكفراوي هنا علامة أصلية ، وعبارة الحامدي ؛ أي : منسوبة للأصل بمعنى الأكثر ، والأرجح في الدلالة على الرفع دون غيره . انتهى .

وقوله : (على سبيل اللف) وهو ذكر المتعدد على وجه الإجمال هنا ؛ إذ لم يعين فيما تقدم ما تكون الضمة فيه علامة للرفع ولا غيرها (والنشر) وهو ذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد لأجل التفصيل للإجمال السابق بذكر المواضع (المرتب) لأن الأول من النشر راجع للأول في اللف وهكذا . انتهى « حامدي » .

(في أربعة مواضع) أنث العدد هنا ؛ لأن المعدود مذكر (لا زائد عليها) أي : على تلك الأربع ، بدليل الاستقراء والتبعية لكلام العرب (الأول) من تلك الأربع التي تكون الضمة فيها علامة للرفع (في الاسم المفرد) الصواب بالنظر لترتيب الشارح جعل (في) زائدة وقال أبو النجا : . . . إلخ ، قد ينظر في هذا الظرف ؛ لأنه يوجب إما أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه إن كان الأول هو الاسم المفرد ، أو يكون الأول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل ، فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف : (في الاسم المفرد) وهو الأول مثلاً ، ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير الأول : يجيء في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه ؛ لأن ماهية الأول الذهنية أعم من الاسم المفرد وإن كانت إياه بحسب الخارج ؛ فتأمل وقس عليه نظائره . انتهى من « أبي النجا » .

وهو هنا ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستة (منصرفاً كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الأمكنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالأول (نحو: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾) تعالى، فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية، وعلامة رفعه الضمة في آخره،

(وهو) أي: الاسم المفرد؛ أي: المراد به (هنا) أي: في باب الإعراب (ما ليس مثني) حقيقةً أو حكماً (ولا مجموعاً) حقيقةً أو حكماً (ولا من الأسماء الستة منصرفاً كان) ذلك الاسم المفرد (وهو) أي: المنصرف (ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الأمكنية) أي: على أمكنيته في باب الاسمية وهو الإعراب؛ بأن لا يشبه الحرف شيئاً قوياً (وجر بالكسرة) معطوف على صلة ما في قوله؛ أي: وما جر بالكسرة بأن لم يشبه الفعل في فرعيتين (أو) كان (غير منصرف وهو ما كان بخلافه) أي: بخلاف المنصرف، وضده وهو ما لا يدخله الصرف بسبب وجود علتين فيه من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام علتين (فالأول) أي: مثاله وهو المنصرف (نحو) قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ (تبارك وتعالى، فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية) لقال (وعلامة رفعه الضمة) الظاهرة (في آخره) لأنه اسم صحيح الآخر.

واعلم: أن المصنف رحمه الله تعالى كثيراً ما يمثل بالآيات القرآنية، ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن، قال السيوطي رحمه الله تعالى: (كل ما ورد أنه قرئ به... جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً؛ كالقراءات السبع المشهورة، أم آحاداً؛ كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة، أم شاذاً؛ وهي ما وراء العشرة) انتهى؛ فإن لم يجد مثلاً لما يمثل له من القرآن... عدل إلى كلام العرب لأن ما ثبت كونه عن فصحاء العرب الموثوق بعربيته محتج به إجماعاً، وإنما لم يمثل بكلامه صلى الله عليه وسلم الوارد في السنة؛ لأن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد

والثاني نحو : (﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾) إبراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية ، وعلامة رفعه الضمة في آخره ، ولا فرق في رفعه بالضممة بين أن يكون ظاهراً فيه الإعراب كما مر ، أو مقدراً كما في نحو : (﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى ﴾) فموسى مرفوع على الفاعلية ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ؛ إذ الألف

تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها في الكتب ، فرووها بما أدت إليه عبارتهم ، فبدلوا الألفاظ بألفاظ ، ولذلك أنكر جماعة من المحققين على بدر بن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث ، مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرئين لأحكامه من لسان العرب ؛ كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، والأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وكذا من بعدهم من المتأخرين . انتهى من « الكواكب » .

(و) مثال (الثاني) وهو غير المنصرف (نحو) قوله تعالى : (﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾) إبراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية (لقال) وعلامة رفعه الضمة (الظاهرة) (في آخره ، ولا فرق في رفعه) أي : في رفع الاسم المفرد (بالضممة بين أن يكون) الاسم المفرد (ظاهراً فيه الإعراب) أي : ملفوظاً فيه علامة الإعراب ، وذلك (كما مر) وذكر آنفاً من لفظ الجلالة ، وإبراهيم (أو) بين أن يكون إعرابه (مقدراً) وذلك التقدير (كما) أي : كالتقدير الذي وقع (في نحو) قوله تعالى : (﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى ﴾ فموسى) فاعل (مرفوع على الفاعلية) لقال (وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف) في آخره (منع من ظهورها) أي : من ظهور تلك الضمة على الألف (التعذر) أي : عدم إمكان إظهارها على الألف ؛ لأنه اسم مقصور ، وإنما تعذر إظهارها على الألف (إذ الألف) الملساء اللينة أخرج

لا تقبل الحركة لذاتها .

(و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفردة تحقيقاً كان أو تقديراً ، بزيادة أو نقص أو تبديل (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالأول (نحو : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ﴾) فأصحاب جمع تكسير مفردة صحب مرفوع على الفاعلية ، وعلامة رفعه الضمة في آخره ، وموسى : مضاف إليه وعلامة جره الفتحة

المهموزة (لا تقبل الحركة لذاتها) إلا إذا أهمزت ؛ لأنها هوائية ، والهوائي ينقطع عند الحركة ، كما أن الجبال الحسية لا تقبل الحركة عادة ، وضابط التعذر : ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره .

(والموضع الثاني) من المواضع التي تكون فيه الضمة علامة للرفع (في جمع التكسير) ولفظة (في) زائدة في كلام المصنف أيضاً ليصح الإخبار (وهو) أي : جمع التكسير (ما) أي : جمع (تغير فيه بناء مفردة) أي : صيغة مفردة ، وبنية من الحروف والحركات والسكنات (تحقيقاً كان) ذلك التغير كما في رجل ورجال (أو تقديراً) كما في (فُلُك) مما استوى فيه لفظ المفرد والجمع في الصورة ويعرف فيه الجمع من المفرد بالصفة نحو : فلك سائرة ، وفلك سائرات ، وفلك مشحون ، وفلك شاحنات ، وبالضمير نحو : الفلك اشتريتها ، والفلك اشتريتهن وقوله : (بزيادة . . .) إلخ ، متعلق بتغير ؛ أي : وهو ما تغير فيه بناء مفردة إما بزيادة ؛ كصنو وصنوان (أو نقص) كتخم وتخمة (أو تبديل) شكل ؛ كأسد وأسد ، سواء (منصرفاً كان) كرجال وهنود (أو) كان (غير منصرف) كمساكن ومساجد (فالأول) وهو المنصرف ؛ أي : فمثال الأول (نحو : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ﴾) ، فأصحاب جمع تكسير مفردة صحب (تغير بالزيادة وتبديل شكل) مرفوع على الفاعلية (لقال) وعلامة رفعه الضمة (الظاهرة) في آخره ، وموسى : مضاف إليه (مجرور بالمضاف) وعلامة جره الفتحة (المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر

والثاني نحو : (﴿ وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا ﴾) فمساكن جمع تكسير مفردة مسكن غير منصرف للجمعية المكررة

نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، وهما العجمة والعلمية .

(و) مثل (الثاني) وهو غير المنصرف (نحو) قوله تعالى : (﴿ وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا ﴾) ، فمساكن جمع تكسير مفردة مسكن غير منصرف للجمعية المكررة (ويقال له صيغة منتهى الجموع ، وإنما سمي هذا الجمع بالجمع المكرر وبصيغة منتهى الجموع ؛ لأن جمع التفسير إذا لم يكن على هذا الوزن يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى ؛ كأصل بضمين جمع أصيل ، فيُجمع أصل مرة ثانية على أصل ، وأصل يُجمع ثالثاً على أصائل بزنة (مفاعل) ، فقد بلغ أقصى جمع التفسير ، وكانت جمعيته هذه جمعية مكررة فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى ؛ لأنه بلغ صيغة منتهى الجموع ، وأما جمع سلامة : فقد يُجمع ثانياً نحو : صواحب ، فقد جمع على صواحيبات . انتهى « حمدون » .

فدلالة على الجمع بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ، وخروجه عن آحاد صيغ العرب بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ومعنى خروجه عن أوزان مفردات الكلمات العربية وعدم نظير له في الآحاد والمفردات : أن سائر جموع التفسير للكثرة له نظير في الآحاد والمفردات ، فنظير رُسُلٍ مثلاً : عُنُقٌ ، ونظير رجال : كِسَاءٌ ، ونظير حُمْرٍ : قُفُلٌ ، ونظير غُرَفٍ : صُرُدٌ ؛ اسم لطائر ، ونظير حجج : عِنَبٌ ، ونظير قَتَلَى : سَلَمَى ، ونظير صَبِيَّةٍ : قِرْبَةٌ ، ولا يرد أفعال كأجمال ، ولا أفعل كأكلب ، فلم يسمع على وزنها مفرد ؛ لأنها جمعاً قلة ، وحكم جموع القلة : حكم المفرد بدليل التصغير على لفظه فتقول أجبال . انتهى « حمدون » .

مرفوع بالعطف على ﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾ الذي هو اسم كان ، وجملة (ترضونها) في محل رفع على أنها نعت له ، ولا فرق في رفعه بالضممة أيضاً بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مر ، أو مقدراً كما في نحو : ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ (فالجوار جمع تكسير ومفرده جارية مرفوع على أنه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه منقوص ، ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ﴾ ، جار ومجرور في محل رفع على أنه خبر مقدم .

(و) الموضع الثالث (في)

(مرفوع بالعطف على ﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾ الذي هو اسم كان ، وجملة « ترضونها » في محل رفع على أنها نعت له) أي : لمساكن ، أي : ومساكن مرضيات لكم (ولا فرق في رفعه) أي : في رفع جمع التكسير (بالضممة أيضاً) أي : كما قلنا ذلك في الاسم المفرد (بين أن يكون الإعراب فيه) أي : في جمع التكسير (ظاهراً) أي : ملفوظاً علامته أو أثره ، وذلك (كما مر) أي : كالمثال الذي مر آنفاً من أصحاب ومساكن (أو) بين أن يكون إعرابه (مقدراً) للثقل (كما في نحو : ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ الْجَوَارِ﴾) ، أو للتعذر كما في الأسارى ، أو للمناسبة كما في غلmani (فالجوار جمع تكسير ومفرده جارية) وهي السفن التي تجري في البحر (مرفوع على أنه مبتدأ) مؤخر (وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء) أي : على الياء المحذوفة للتخفيف (منع من ظهورها) أي : من ظهور تلك الضمة على تقدير وجود الياء (الاستثقال) أي : ثقل ظهور الضمة على الياء (لأنه) أي : لأن الجوار اسم (منقوص) والمنقوص كما سيأتي : كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، والاستثقال وكذا الثقل : ما لو تكلف المتكلم به لأظهره (﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ﴾ ، جار ومجرور في محل رفع على أنه خبر مقدم) للجواري .

(والموضع الثالث) من المواضع التي تكون الضمة فيها علامة للرفع (في)

جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم فيه بناء مفردة سواء كان اسماً أم صفة ولو عبر بالجمع بالألف والتاء... لكان أولى لما سيأتي (و) في (ما حمل عليه) مما هو اسم جمع أو جمع مسمى به . فالأول (نحو : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾) فالمؤمنات فاعل جاء ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو جمع مؤنث سالم ، ولا يقدر فيه سقوط التاء ؛

زائدة على تركيب الشارح (جمع المؤنث السالم وهو) أي : جمع المؤنث السالم (ما) أي : جمع (سلم فيه بناء مفردة) أي : بنية وصيغة مفردة عن التغير بزيادة أو نقص أو تبديل ، كما في جمع التكسير (سواء) في رفعه بالضمة أ (كان اسماً) أي : علماً ؛ كهندات (أم) كان (صفة) كمسلمات ومؤمنات ، ولا يكون إعرابه إلا ظاهراً ملفوظاً .

(ولو عبر) المصنف عن هذا الجمع (بالجمع) أي : بالجمع الذي تحققت جمعيته (بـ) زيادة (الألف والتاء) على مفردة (.. لكان) تعبيره (أولى) وأحرى وأشمل (لما سيأتي) في مبحث كون الكسرة علامة للنصب حيث قال هناك : (والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سواء كان جمعاً لمؤنث ، أم لمذكر سالماً كان ، أم دا تغير) فدل بما ذكره هناك على أن سلامة بناء مفردة لا يشترط ؛ كجلبات في جمع جبل ، وسماوات في جمع سماء (وفي ما حمل) وقيس (عليه) وألحق به في إعرابه (مما هو اسم جمع) كأولات (أو) هو (جمع مسمى به) كعرفات وأذرعات (فالأول) أي : فمثال الأول يعني : الجمع الحقيقي (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (جمع مؤمنة ، ولا يقدر فيه سقوط تاء المؤمنة لامتناع اجتماع علامتي تأنيث في مادة واحدة) فالمؤمنات فاعل جاء (مرفوع به) وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو (أي : لفظ المؤمنات) جمع (مفرد مدلوله) مؤنث سالم (ذلك المفرد عن تغير بنيته في حالة جمعه) ولا يقدر فيه (أي : لا يضر في جمعيته) سقوط التاء (الثابتة في مفردة عنه) أي : فلا يدل

لأنها كلمة جيء بها للدلالة على التأنيث ؛ وليست من بقية الكلمة .

والثاني نحو : (﴿ وَأُولَئِكَ الْأَتْحَالِ ﴾) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه مرفوع على الابتداء ، والأحمال مضاف إليه ، وخبره الجملة الاسمية من قوله : ﴿ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ .

(و) الموضع الرابع (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله

ذلك على عدم سلامة بناء مفردة (لأنها) أي : لأن تلك التاء (كلمة) أي : حرف (جيء بها للدلالة على التأنيث) أي : على تأنيث مدلوله (وليست) تلك التاء (مِنْ بَقِيَةِ الْكَلِمَةِ) الأصلية ولا من حروفها ؛ لأن أصلها مؤمن فزيدت التاء فيها للتأنيث .

(والثاني) أي : ومثال الثاني وهو ما حمل على هذا الجمع في إعرابه (نحو) قوله تعالى : (﴿ وَأُولَئِكَ الْأَتْحَالِ ﴾) أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿ (فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه) بل له واحد من معناه ؛ لأن معناه (صواحب) الذي هو جمع صاحبة (مرفوع على الابتداء) وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (والأحمال مضاف إليه) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو جمع حَمَلَ بمعنى (جنين) (وخبره) أي : وخبر أولات (الجملة الاسمية من قوله : ﴿ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾) لأن أَجْلُهُنَّ مبتدأ ثان ومضاف إليه (أن) : حرف نصب ومصدر (يضعن) : فعل مضارع في محل نصب بـ (أن) المصدرية ، مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع فاعل ، (حملهن) : مفعول به ومضاف إليه ، وجملة (يضعن) صلة أن ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ الثاني تقديره : أَجْلُهُنَّ وَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ . . . إلخ .

(والموضع الرابع) من المواضع التي تكون فيها الضمة علامة للرفع (في) زائدة (الفعل المضارع سواء كان صحيح الآخر) كيضرب (أم) كان (معتله) أي :

(الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه ، ورفع بالضممة يكون تارة لفظاً وتارة تقديرأ ؛ فالأول (نحو : ﴿ نَزَّعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ﴾) فنرفع : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، ودرجات : مفعول به ، ومن : اسم موصول في محل جر بالإضافة ، وجملة (نشاء) من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الإعراب

معتل الآخر ؛ كيخشى ويدعو ويرمي (الذي لم يتصل بآخره شيء) وقول الشارح في بيان الشيء الذي ذكره المصنف (مما يوجب بناءه) إسقاطه أولى ؛ لأن الكلام في المعربات لا في المبنيات كما مر في « التتمة » ، والصواب : اقتصاره في بيان الشيء المنفي على قوله : (أو ينقل إعرابه) من ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو باء المؤنثة المخاطبة ، كما قال العمري في « نظم الأجرومية » :

وجمع تأنيث كمسلمات وكل فعل معرب كيأتي

ومراده بالفعل المعرب الفعل المضارع الخالي عن النونين لكن بشرط ألا يتصل به ضمير تشنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة (ورفع بالضممة يكون تارة) أي : في حالة (لفظاً ، وتارة تقديرأ ؛ فالأول) يعني : مثال الرفع اللفظي (نحو : ﴿ نَزَّعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ﴾) ، فنرفع : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً (لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه تقديره : نحن) ودرجات : مفعول به (منصوب بالكسرة ؛ لأنه من جمع المؤنث الذي رفعه بالضممة ونصبه وجره بالكسرة وهو مضاف (ومن : اسم موصول في محل جر بالإضافة) لأنه مضاف إليه (وجملة « نشاء » من الفعل والفاعل صلة) من (الموصول فلا محل لها من الإعراب) وعائد الموصول محذوف تقديره : نشأه .

والثاني نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾) فالاسم الكريم مرفوع بالابتداء ، ويدعو : فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستثقال ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، وإلى دار السلام : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل ، والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية ومثل ذلك : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى ﴾ فيقضي ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر ، منع من ظهورها في الأول

(و) مثال (الثاني) يعني : الرفع التقديري (نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ ، فالاسم الكريم) مبتدأ (مرفوع بالابتداء) وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (ويدعو : فعل مضارع معتل الآخر) بالواو (مرفوع بضمة مقدرة في الواو) أي : على الواو (منع من ظهورها) أي : منع من ظهور تلك الضمة (الاستثقال) أي : الثقل ؛ لأن السين والناء زائدتان (وفاعله) أي : فاعل (يدعو) (ضمير مستتر فيه جوازاً) لإسناده إلى الحاضر الذي لا يغيب تقديره : (هو) هو ضمير للمفرد المتزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل الرفع فاعل مبني على الفتح .

(وإلى دار السلام : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل ، والجملة الفعلية) من الفعل والفاعل (في محل رفع على الخبرية) للمبتدأ الذي هو لفظ الجلالة تقديره : والله داع إلى دار السلام (ومثل ذلك) أي : ومثل مثال المصنف في كون رفعه تقديرية قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾) فلفظ الجلالة : مبتدأ ، وقوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى ﴾ (إن) : حرف نصب (في ذلك) : جار ومجرور خبر مقدم لـ (إن) ، (لعبرة) : اللام : حرف ابتداء (عبرة) : اسم إن مؤخر منصوب بها (لمن) : جاء ومجرور متعلق بـ (عبرة) لأنه اسم مصدر لـ (اعتبر) الخماسي (فيقضي ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر ، منع من ظهورها في الأول) يعني : يقضي

الاستثقال ، وفي الثاني التعذر ، وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به ؛ لأنه لو اتصل به نون التوكيد أو الإناث . . كان مبنياً ، أو اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة . . كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه ، وهذا هو الذي عناه المؤلف بالشيء

(الاستثقال ، وفي الثاني) يعني : يخشى (التعذر ، وقيد) المصنف (الفعل) المضارع (بعدم اتصال شيء به ؛ لأنه لو اتصل به نون التوكيد أو الإناث . . كان مبنياً ، أو اتصل به ضمير تثنية ، أو ضمير جمع ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة . . كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه) في مبحث كون النون علامة الرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية . . إلخ ، (وهذا) أي : اتصال ضمير تثنية أو جمع . . إلخ ، (هو الذي عناه) وقصده (المؤلف بالشيء) الذي اتصل به ، والله أعلم .

* * *

[ص] : وأما الواو . . فتكون علامة للرفع في موضعين في جمع المذكر السالم

[التثمة :] قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وأما الواو) أي : المضموم ما قبلها لفظاً ؛ كالزيدون ، أو تقديراً ؛ كالمصطفون (. . فتكون علامة للرفع) أي : أمانة على الرفع ، فاللام بمعنى (على) أي : أمانة عليه على سبيل النيابة (في موضعين في جمع المذكر السالم) ولا يخفى أن جمع في الأصل مصدر ، ومعناه : ضم اسم إلى مثليه فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، والمراد به هنا : اسم المفعول ؛ أي : في المذكر المجموع جمع سلامة ، وفي ما حمل عليه وهو : ما كان آخره واواً ونوناً في حالة الرفع ؛ كالزيدون وعشرون ، أو ياءً ونوناً في حالتي النصب والجر ؛ كالزيدين وعشرين .

ووصف بالسالم : لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجرّاً ؛ أي : لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير وقلنا : (مع قطع النظر . .) إلخ ، دَفَعُ لما يقال إن هذا الجمع ليس سالماً ؛ لأنه زاد على المفرد ، ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة : أن الواو أتت بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور ، والنون أتت بها جبراً لما فاتته من الإعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بهما لمحض الجمع ، والذي يجعل المفرد به متغيراً هو الذي يؤتى به لمحض الجمع ؛ كصنوان في جمع صنو . انتهى من « أبي النجا » .

ويقال في تعريفه : هو كل ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ، صالحاً للتجريد ، وعطف مثله عليه بعد التجريد ، وخرج بقولنا : (صالحاً للتجريد) ما لا يصلح للتجريد ؛

كعشرين ، وبقولنا : (وعطف مثله عليه) ما لا يصلح للعطف ؛ كزيدون الذي جمع بالتغليب من زيد وبكر وعمرو . انتهى « فتوحات » .

والذي يجمع هذا الجمع شيان : إما علم وإما صفة : فخرج بذلك ما ليس علماً ولا صفة ؛ كرجل فلا يقال فيه رجلون إلا إذا صغر ؛ لأنه حيثئذ يلتحق بالصفات فالأول : كزيدون ، والثاني : كمسلمون ، وله شروط عامة وشروط خاصة ؛ فالعامة في العلم والصفة : أن يكون كل منهما لمذكر عاقل خال عن التاء الموضوع للتأنيث التي ليست عوضاً عن غيرها ، ويختص العلم . بالألا يكون مركباً تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ولا معرباً بحرفين ، وتختص الصفة : بالألا تكون من باب أفعل فعلاء ، ولا فعلان فعلى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ؛ لكن العلم إذا جمع . . زالت علميته ووجب أن يعرض عنها تعريف آخر إذا أريد التعريف ، وذلك لأن العلم إنما يكون معرفة على تقدير إفراده لموضوعه فهو لم يوضع علماً إلا مفرداً فهو دالٌّ على الواحد ، وإذا جمع . . زال معنى العلمية منه ؛ لأنه حيثئذ يصير دالاً على معنى متعدد ، والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقياً على علميته ؛ لتنافي مدلول الجمع والعلمية .

وكذا يقال في العلم إذا ثني ، فوجود العلمية شرط للإقدام على الجمع والتثنية ، وعدمها شرط لثبوتها ، فخرج بالمذكر من العلم نحو : زينب ، ومن الصفة نحو : حائض ، وبالعاقل من العلم نحو : لاحق ؛ اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه ، ومن الصفة نحو : سابق ؛ صفة لفرس بخلاف صفة عاقل .

ومنه : السابقون السابقون ، وبالأخلو من التاء وإن استعملت في غير التأنيث ؛ كالمبالغة من العلم نحو : حمزة وطلحة ، ومن الصفة نحو : علامة ونسابة ، وقولنا : (التي ليست عوضاً عن غيرها) قيد في القيد ، وشأنه الإدخال ؛ أي : فإن

كانت عوضاً ؛ مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عِدُون وثُبُون ، وخرج ما ركب تركيباً
إسنادياً من الأعلام ؛ كبرق نحره ، أو مزجياً ، كسيبويه ، وما أعرب بحرفين ؛
كزيدان وزيدون علماً فلا يجمع هذا الجمع ، وخرج ما كان من الصفات من باب
أفعل فعلاء بفتح الفاء ، والمد كأحمر وأسود ، وشذ قول الشاعر :

فما وجدت نساءً بني تميم خلائل أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير (فعلاء) بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع ؛ كالأفضل
فيقال : الأفضلون ؛ لأن مؤنثه (فعلى) ، وخرج ما كان من باب (فعلان فعلى) ،
كندمان من الندم ؛ فإن مؤنثه تدمى ، أما ندمان من المنادمة . . فيجمع هذا
الجمع ؛ لأن مؤنثه ندمانة ، وخرج أيضاً ما استوى فيه المذكر والمؤنث ؛ كصبور
وجريح ، فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن (فعيل) إذا كان بمعنى
المفعول ؛ كقتيل يقال : رجل قتيل وامرأة قتيل ؛ أما لو كان بمعنى الفاعل . . فلا
يستوي فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء ؛ كعليم للمذكر وعليمة للمؤنث .
انتهى من « أبي النجا » .

والحاصل : أن شرط العلم : أن يكون علماً لمذكر عاقل ، خالياً من تاء
التأنيث ، ومن التركيب ، ومن الإعراب بحرفين ، فهذه خمسة شروط .

وشرط الصفة : أن تكون صفة لمذكر عاقل ، خالية من تاء التأنيث ، ليست من
باب أفعل فعلاء ، ولا من باب (فعلان فعلى) ، ولا مما يستوي فيه المذكر
والمؤنث ، فهذه خمسة شروط أيضاً ، فجملة هذه الشروط عشرة كما قال
بعضهم :

وما بوار ويا جمعاً عشر له من الشروط علماً

وما حمل عليه نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ،

ويشترط فيه أيضاً شروط المثنى وهي إحدى عشرة ، وقد نظمها بعضهم بقوله :
 شرط المثنى أن يكون معرباً ومفرداً منكراً ما ركباً
 موافقاً في اللفظ والمعنى له مماثل لم يخن عنه غيره
 ولم يكن كلاً ولا بعضاً ولا مستغرقاً في النفي بلت الأملأ
 قال الدنوشري : (ويشترط في المثنى ألا يكون اسماً يراد به الاستغراق في
 النفي ؛ كأحد وديار) انتهى « يس على التصريح » .
 فتحصل لنا : أن جملة ما يشترط فيما يجمع هذا الجمع أحد وعشرون شرطاً .
 انتهى من « الفتوحات » .

(و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في هذا الجمع
 المذكور ، وجملة ما ألحق به في إعرابه بالواو والياء أربعة أشياء : أسماء جموع ؛
 كأولوا وعالمون وعشرون ، وما سمي به منه ؛ كعليون ، وجمع لم يستوف
 الشروط ؛ كأهلون ووابلون ، وجمع تكسير أجري مجراه ؛ كسون وأرضون ،
 فمثاله : جاء الزيدون والأهلون وأولوا العلم ، والعليون للأبرار ، والأرضون لله .
 انتهى منه .

فمثال الجمع (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (و)
 وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (يوم) : منصوب على الظرفية الزمانية وعلامة
 نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بـ (يفرح) وقدم عليه للاهتمام به
 (يوم) : مضاف (إذ) : ظرف لما مضى من الزمان في محل الجر مضاف إليه مبني
 بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ،
 والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة (يفرح) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن

﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَاحِبُونَ﴾ وفي الأسماء الستة

الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (المؤمنون) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد وهو غرض تمثيله .

ومثال ما حمل عليه نحو قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَاحِبُونَ﴾ يَقْلِبُوا مَائَتَيْنِ ، وإعرابه : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني على سكون النون المدغمة في ياء (يكن) ، (يكن) : فعل مضارع ناقص مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره (منكم) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خيراً مقدماً لـ (يكن) على اسمها (عشرون) : اسمها مؤخر خبرها مرفوع بالواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه ، والنون حرف زائد لشبه الجمع مبني على الفتح (صابرون) : صفة لـ (عشرون) مرفوع بالواو ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، وجواب الشرط جملة قوله : (يغلبوا مئتين) ، والتقدير : إن يكن عشرون صابرون كائين منكم .. يغلبوا مئتين ، وجملة إن الشرطية بحسب ما في القرآن .

(و) تكون الواو أيضاً علامة للرفع (في الأسماء الستة) المضافة لغير ياء المتكلم ، وعدها المصنف ستة تبعاً لابن مالك ، وعدها ابن أجروم خمسة تبعاً للفراء والزجاج ، وعدها الجوهري في كتاب له في النحو سبعة بزيادة (من) في حكاية النكرة ، فإذا قيل لك : جاء رجل . فقل في حكايته سائلاً عنه : من ، أو

قيل لك : رأيت رجلاً . . فقل : منا ، أو قيل لك : مررت برجل . . فقل : مني .
انتهى « حمدون » .

وهي : كل اسم مفرد مكبر غير منسوب مضاف لغير ياء المتكلم في آخره واو قبلها ضمة في حالة الرفع ، أو ألف قبلها فتحة في حالة النصب ، أو ياء قبلها كسرة في حالة الجر ، ويشترط في إعرابها هذا الإعراب ثمانية شروط : خمسة منها عامة لكلها : وهي أن تكون مفردة : فلو ثنيت أو جمعت . . أعربت إعراب المثنى ، أو المجموع ، فإن جمعت جمع تصحيح . أعربت بالحروف ، أو جمع تكسير . . أعربت بالحركات الظاهرة كذا في « الحاشية » ، والذي في « الحفني على الأشموني » عن ابن قاسم : أنها إن جمعت بالألف والتاء أيضاً بأن أريد بها من لا يعقل . . أعربت إعراب الجمع بالألف والتاء ، وأنها لا يجمع منها جمع سلامة المذكر إلا الأب والأخ والحم ، وإن نازع في جمع الأخير اليهودي .

وأن تكون مكبرة : فلو صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة .

وأن تكون غير منسوبة : فلو كانت منسوبة . . أعربت بالحركات الظاهرة ؛ كجاء أبك .

وأن تكون مضافة : فلو أفردت . . أعربت بالحركات الظاهرة ؛ كجاء أب و رأيت أباً ومررت باب .

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم : فلو أضيفت إليها . . أعربت بالحركات المقدرة .

فهذه خمس شروط عامة لكلها ، وثلاثة خاصة ببعضها : وهي أن تكون (فو) خالية من الميم : وإلا . . أعربت بالحركات الظاهرة .

وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال ، نحو : ﴿ قَالُوا أَبُوهُمْ ﴾ ،

وأن تكون (ذو) بمعنى صاحب : فلو كنت موصولة .. فهي مبنية على المشهور .

وأن تضاف (ذو) إلى اسم جنس ظاهر غير صفة ، وشذ إضافتها إلى غيره : نحو : أنا الله ذو بكة ؛ سواء كان اسم الجنس معرفة : نحو : والله ذو الفضل العظيم ، أو نكرة : نحو : ذو مال .

وقولنا : (اسم جنس ظاهر) : احتراز عن الضمير العائد إلى اسم الجنس نحو قوله :

إِذَا يَعْرِفُ الْفَضْلُ ————— لِمَنْ النَّاسُ ذَوْرَهُ

فإنه لا يعامل معاملته وإلا .. فاسم الجنس لا يكون إلا ظاهراً .

وقولنا : (غير صفة) : قيد لا بد منه في إخراج الصفات ؛ كقائم وضارب ؛ فإنها أسماء أجناس . انتهى من « أبي النجا » .

(وهي أبوك ، وأخوك ، وحموك) بكسر الكاف ولو قال : (وحموها) .. لكان أولى ؛ لأن الحم : قريب زوج المرأة لا غير ، وأما الختن : فقريب المرأة ، والصهر : يجمعهما .

(وفوك ، وهنوك) بفتح الهاء ، وهو على الصحيح : اسم يكتنى به عن أسماء الأجناس مطلقاً ؛ سواء كان يستقبح التصريح بذكرها ؛ كالفرج والدبر والذكر أو لا . انتهى من « أبي النجا » .

(وذو مال) أي : صاحبه ، فكل منها ترفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط المذكورة مثالها (نحو) قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَبُوهُمْ ﴾ ، وإعرابه : (قال) :

﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا﴾ ، وجاء حموك ، وهذا فوك ، وهنوك ،

فعل ماض مبني على الفتح (أبو) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء (أبو) : مضاف ، والهاء : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً (والميم) : حرف دال على الجمع مبني على السكون ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

(و) نحو : ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا﴾ ، إعرابه : (يوسف) : (اللام) : حرف ابتداء مبني على الفتح (يوسف) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (أخو) : معطوف على (يوسف) مرفوع بالواو وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة (أخو) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم (أحب) : خبر المبتدأ وما عطف عليه ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وهو اسم تفضيل مصوغ من الفعل المبني للمجهول يرفع نائب الفاعل تقديره : (هو) يعود على يوسف (إلى أبينا) : (إلى) : حرف جر (أبينا) : مجرور بـ (إلى) وعلامة جره الياء الجار والمجرور متعلق بـ (أحب) وكذا يتعلق به الجار والمجرور في قوله : (مِنَّا) والجملة الاسمية بحسب ما في القرآن .

(و) نحو : (جاء حموك) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (حمو) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو . . . إلخ ، (حمو) : مضاف ، الكاف : للمفردة المؤنثة المخاطبة في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة تمييزاً له عما للمخاطب .

(و) نحو : (هذا فوك ، وهنوك) : (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه مبني على السكون (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في

﴿ وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ ﴾ وأما الألف .. فتكون علامة للرفع في المثنى

محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (فوك) : خبر والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الواو... إلخ ، (وهنوك) : معطوف على (فوك) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الواو ، والكاف في الكل في محل الجر مضاف إليه ، والجملة الاسمية مستأنفة .

ونحو : (﴿ وَإِنَّهُ لَدُوٌّ عَلِيمٌ ﴾) (إن) : حرف نصب وتوكيد (الهاء) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب اسم إن (لدو) : اللام حرف ابتداء (ذو) : خبر إن مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة (ذو) : مضاف (علم) : مضاف إليه ، وجملة (إن) بحسب ما في القرآن .

فإن قلت : لم أعربت الأسماء الستة بالحروف مع كونها مفردة .. قلت : لشبهها بالجمع والمثنى في كون آخرها حرف علة .

فإن قلت : لم أعربت بجميع أحرف العلة .. قلت : لأصالتها لأنها مفردة .
فإن قلت : لم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء .. قلت : لتولد الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة . انتهى من « الفتوحات » .

(وأما الألف) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات الرفع (.. فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في المثنى) خاصة ؛ سواء كان مؤنثاً أو مذكراً ، معرفة أو نكرة ، والمراد بالمثنى : كل اسم ناب عن اثنين اتفاقاً في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف ، فخرج بالقيد الأول : نحو : العمرين في عمرو وعمر ، وبالثاني : نحو : العمرين في أبي بكر وعمر ، وبالثالث : كلا وكلتا ، واثنان واثنان إذ لم يسمع كل ولا كِلْ ، ولا اثنان واثنان ، وهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه لا عنه .

ثم اعلم : أنه يشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط ، نظمها بعضهم بقوله :

شرط المثنى أن يكون معرباً ومفرداً منكرأً ماركباً
موافقاً في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره
ولم يكن كلاً ولا بعضاً ولا مستغرقاً في النفي نلت الأملأ

كذا في « الحاشية » فلا يثنى ما كان مبيهاً ، وأما نحو . ذان وتان ، واللذان واللتان . . فصيحٌ موصوغة للمثنى ، وليست مثناه حقيقةً على الأصح عند جمهور البصريين .

ولا يثنى المثنى ، ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

ولا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثم يثنى ، وقد مرت الإشارة إلى ذلك في جمع المذكر السالم .

ولا يثنى ما ركب تركيب إسناد اتفاقاً ، ولا مزج على الأصح ، وأما المركب الإضافي من الأعلام . . فيستغنى بثنية المضاف عن ثنية المضاف إليه .

ولا يثنى ما لم يتفق في اللفظ ، وأما نحو الأبوان . . فمن باب التغليب ، وما لم يتفق في المعنى . . فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز ، وأما قولهم : القلم أحد اللسانين . . فشاذ .

ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر ، وأما قولهم : القمران للشمس والقمر . . فمن باب المجاز .

ولا ما استغنى بثنية غيره عن ثنيته فقالوا سيان ، ولم يقولوا سواآن .

وما حمل عليه

ولا ما استغنى بملحق المشئ عن تشيته فلا يشئ جمع وجمعاء استغناءً بكلاً وكلتا ، أفاده في « التصريح » . انتهى من « أبي النجا » .

فإن قلت : لم أعرب المشئ والجمع بالحروف . . قلت : لكونهما فرع المفرد ، والحروف فرع الحركات فأعطي الفرع للفرع ، والأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب .

وإن قلت : لم كان المشئ بالالف في حالة الرفع والجمع بالواو ولم يعكس . . قلت : إن المشئ ثقيل لكثرة دورانه على السنة العرب ، والجمع خفيف لعدم كثرة دورانه على السنتهم ، فأعطي الخفيف الذي هو الألف للثقيل الذي هو المشئ ، والثقيل الذي هو الواو للخفيف الذي هو الجمع ليحصل التعادل بينهما .

وإن قلت : لم لم يكونا معربين بجميع أحرف العلة . . قلت : إنما لم يكونا كذلك لثلا يلزم علينا تساوي الفرع الذي هو هما للأصل الذي هو الأسماء الستة ، وفتح ما قبل ياء المشئ في حالتي النصب والجر ؛ فرقاً بينه وبين الجمع فيهما ، وإنما لم يعكس ؛ لكراهة نوالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في المشئ .

واعترض بوجودهما مع الباء الساكنة في (عمردين) علماً ، وأجيب عنه بأن مرادنا ياء علامة الإعراب وهذه من أجزاء الكلمة .

وإن قلت : لم أتى بالنون في آخرهما مع أن النون من خواص الفعل . . قلت : إن النون التي هي من خواص الفعل هي النون التي هي علامة الإعراب ، وهذه عوض عن التنوين الذي هو من خواص الاسم فينبهما فرق . انتهى من « الفتوحات » .

(و) تكون الألف أيضاً علامة للرفع في كل (ما حمل) وقيس (عليه) أي :

نحو : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ ، ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ، ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾

على المثنى ، والحق به في إعرابه بالآلف والياء مما اختل فيه شرط من الشروط
المعتبرة في المثنى وهي خمسة ألفاظ : اثنان واثنتان ، وكلا وكلتا ، وما سمي به
منه ؛ كالبحرين اسم إقليم من جزيرة العرب ، مثال المثنى (نحو) قوله تعالى :
(﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) (فرجلان) : فاعل (قال) : مرفوع به وعلامة رفعه الألف نيابة
عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالآلف ، ونصبه وجره بالياء ، والنون
عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، وجملة (قال) بحسب
ما في القرآن .

ومثال ما حمل عليه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ
شَهْرًا ﴾ (وإعرابه : (إن) : حرف نصب وتوكيد (عدة) : اسمها وهو مضاف
(الشهور) : مضاف إليه (عند) : منصوب على الظرفية المكانية متعلق بـ (عدة)
لأنه مصدر لعد الثلاثي كما قاله أبو البقاء ، وهو مضاف (ولفظ الجلالة) : مضاف
إليه (اثنا عشر) : عدد مركب معرب الصدر مبني العجز (اثنا) : خبرٌ إنَّ مرفوع بها
وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالآلف ،
ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، وحذفت نون (اثنا) لشبه الإضافة
(عشر) : جزء خبر مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبيهاً معنوياً لتضمنه معنى حرف
العطف ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة
مع ثقل التركيب (شهراً) : تمييز للعدد منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في
آخره ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها بحسب ما في القرآن .

ومثال ما حمل عليه أيضاً نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ ،
وإعرابه : الفاء : عاطفة على محذوف تقديره : فضرب موسى بعصاه الحجر

وأما النون .. فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تشية نحو : ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ .

أو ضمير جمع المذكر

فانفجرت ؛ أي : سالت منه (انفجر) : فعل ماض مبني على الفتح (التاء) : علامة تأنيث الفاعل (منه) : جار ومجرور متعلق بـ (انفجر) (اثنتا عشرة) : عدد مركب معرب المصدر مبني العجز (اثن) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمشئي ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، وحذفت نون (اثنا) لشبه الإضافة (عشرة) : جزء فاعل مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبيهاً معنوياً لتضمنه معنى حرف العطف (عيناً) : تمييزُ العَدَدِ منصوبٌ به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(وأما النون) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات الرفع (.. فتكون علامة للرفع) أي : أمانة على الرفع نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تشية) حاضراً كان نحو : أنتما تضربان ، أو غائباً (نحو) قوله تعالى : ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ ، وإعرايه : الواو بحسب ما في القرآن (النجم) : مبتدأ (والشجر) : معطوف عليه (يسجدان) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والألف ضمير للمشي المذكر الغائب في محل الرفع فاعل مبني على السكون لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والنجم والشجر ساجدان ، والجملة بحسب ما في القرآن .

(أو) إذا اتصل به (ضمير جمع المذكر) حاضراً كان نحو قوله تعالى : ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً يَقْبِثُونَ * وَتَعْبُدُونَ مَصَافِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ ، وإعرايه : (أتبنون) : الهمزة فيه للاستفهام التوبيخي ، ومحل التوبيخ : تعبتون (تبنون) :

نحو : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ .

أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ،

فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والواو : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل ، والجملة الفعلية حملة إنشائية لا محل لها من الإعراب (بكل ريع) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (تبنون) ، (آية) : مفعول به منصوب (تعبثون) : فعل وفاعل مرفوع بثبات النون ، والجملة حال من فاعل (تبنون) ، (وتتخذون) : فعل وفاعل معطوف على (تبنون) ، (مصانع) : مفعول به (لعلكم) : حرف ترح ونصب واسمها ، وجملة (تخذلون) خبرها ، والخطاب في الآيتين المذكورتين من نبي الله هود عليه السلام لقومه موثقاً لهم على عملهم هذا ، والريع : المكان المرتفع كالجبل ، والمصانع : البرك والحياض والمخازن .
أو غائباً (نحو) قوله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (وإعرابه : (الذين) : اسم موصول للجمع المذكور في محل الجر صفة للمتقين مبني على الياء (يؤمنون) : فعل مضارع مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والواو : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون وهو العائد للموصول (بالغيب) : جار ومجرور متعلق به ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(أو) إذا اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو) قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (أي : من قدرة الله تعالى ، وإعرابه : (أعجبين) : الهمزة : للاستفهام الإنكاري مبنية على الفتح (تعجبين) : فعل مضارع مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء : ضمير المؤنثة المخاطبة في محل الرفع مبني على السكون (من أمر الله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق

بد (تعجبين) ، والجمللة الفعلية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، وتسمى هذه الأفعال : الأمثلة الخمسة ، وضابطها : هي كل فعل مضارع بديء بالتاء أو الياء ورفع الألف أو الواو ، أو بديء بالتاء فقط ورفع الياء ، وحكمها : رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها .

فإن قلت : لم أعربت الأفعال الخمسة بالحروف . . قلت : أعربت بها ؛ لتكون في مقابلة الأسماء الخمسة وكان رفعها بالنون ؛ لشبهها بأحرف العلة في الغنة ؛ وهي : إخراج الصوت من اللهاة والأنف . انتهى « منجد » .

وقيل : إنما أعربت هذه الأمثلة بالنون ؛ لأنه اشتغل محل الإعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ليناسب الألف ، وبالضمة ليناسب الواو ، وبالكسرة ليناسب الياء ، ولم يمكن الإعراب فيه ، ولا موجب للبناء ، فجعلت هذه النون بدلاً من الضمة لمناسبتها للواو في الغنة ، وفي إدغامها فيها في نحو قوله : ﴿ مِنْ وَآلٍ ﴾ وأخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهو الألف والواو والياء ؛ لأن الضمير المرفوع كالجاء من الفعل ، لا سيما إن كان الضمير حرفاً من حروف اللين ، وكسرت النون في يفعلان ؛ تشبيهاً بنون المثنى ، وفتحت في يفعلون وتفعلين ؛ تشبيهاً بنون الجمع ، وبعضهم زعم : أن الإعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال ، ذكره الفاسي في « حواشي الألفية » انتهى من « الفتوحات » .

ولما فرغ المصنف من علامات القسم الأول من أقسام الإعراب وهو الرفع أصالةً ونياً . . أخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب أصالةً ونياً فقال :

وللنصب خمسة علامات : الفتحة وهي الأصل ، والألف والكسرة والياء وحذف النون ؛ وهي نائبة عن الفتحة

[فصل في علامات نصب]

(وللنصب) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الإعراب وهو ما يحدثه عامله فعلاً كان : نحو : رأيت زيداً ، أو اسماً : نحو : هذا ضارب عمرأ ، أو حرفاً : نحو : إن زيداً قائم ؛ أي : وللنصب من حيث هو لا من حيث كونه في الاسم فقط ، وإلا.. فأربعة : الفتحة والألف والكسرة والياء ، ولا من حيث كونه في الفعل فقط ، وإلا.. فائتان : الفتحة وحذف النون ، ولا من حيث كونه فيهما وإلا.. فسته ، ولا من حيث كونه بالفتحة أو بالألف ، أو بالكسرة أو بالياء ، أو بحذف النون ، لثلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ، ولا من حيث كونه بالأصالة أو بالنيابة وإلا.. فقسمان .

(خمس علامات) لا سادس لها بدليل الاستقراء .

(الفتحة وهي الأصل) قدمها ؛ لأصالتها بدليل عدم مجيء غيرها إلا عند تعذرهما .

(والألف) وثنى بها ؛ لأنها بنت الفتحة لتولدها عنها عند الإشباع .

(والكسرة) وثالث بها ؛ لأنها أخت الفتحة في كونها حركة .

(والياء) ورابع بها ؛ لأنها بنت الكسرة التي هي أخت الفتحة لتولدها عنها عند

الإشباع .

(وحذف النون) وآخره ؛ لأنه إنما يكون علامة للنصب في المضارع وما قبله

في الاسم ، ومرتبة الاسم مقدمة على مرتبة الفعل فكذلك ما يكون فيهما ، ولأن ثبوتها لما كان علامة للرفع . . لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب .

(وهي) أي : هذه الأربعة (نائبة عن الفتحة) ثم أشار إلى مواضع كل منها

فأما الفتحة . . فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد منصرفاً كان أو غير منصرف نحو : ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ ، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ ،

مبتدئاً منها بالأصل فقال : (فأما الفتحة) التي تقدم لنا ذكرها آنفاً في تعداد علامات النصب (. . فتكون علامة للنصب) أي : أمانة على النصب (في ثلاثة مواضع) لا رابع لها بدليل الاستقراء ، ثم أبدل من الجار والمجرور المذكور في المعجم الجار والمجرور المذكور في المفصل بقوله : (في الاسم المفرد) المتقدم تعريفه في علامات الرفع فلا عود ولا إعادة فراجعه هناك إن شئت .

(منصرفاً كان أو غير منصرف) ظاهراً كان إعرابه أو مقدراً ، للتعذر أو للمناسبة ، مضافاً كان أو غير مضاف ، نحو : رأيت زيداً وأحمد والقاضي وعبد الله والفتى وغلامي ، وحكمه : رفعه بالضممة ظاهرة كانت أو مقدرة ، ونصبه بالفتحة كذلك ، وجره بالكسرة كذلك ، وإنما أعرب بالحركات ؛ لأنه أصل المثنى والجمع ، والإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، فأعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع سلوكاً مسلك التناسب .

ومثل للمنصرف بـ (نحو) قوله تعالى : ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ (وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن ، (اتقوا) : فعل أمر مبني على حذف النون ، والواو : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة في غير الرسم العثماني ، وفرقاً بين المتطرفة والمتوسطة في الرسم العثماني (ولفظ الجلالة) : مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن ، وإنما كان لفظ الجلالة منصرفاً ومثل له به ؛ لأنه ليس فيه ما يمنع الصرف من العلل التسع ، وأصله إله بالتثنية ، فدخلت عليه الألف واللام ، وهي إنما تدخل على المنصرف . انتهى « كواكب » .

ومثل لغير المنصرف بقوله نحو قوله تعالى : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ ،

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى﴾ ، وفي جمع التكسير منصرفاً كان أو غير منصرف

وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (وهبنا) : فعل وفاعل (له) : جار ومجرور متعلق بـ(وهبنا) ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن (إسحاق) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم مفرد ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتاتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، وهما العلمية والعجمة ، والعلمية علة ترجع إلى المعنى ، والعجمة علة ترجع إلى اللفظ ، وكذا تقول في (يعقوب) لأنه معطوف على (إسحاق) وسواء كانت الفتحة ظاهرة كهذه المثل المذكورة ، أو مقدرة كما في قوله : (﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ﴾) أي : تمام أربعين ليلة لإيتاء التوراة له ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (إذ) : ظرف لما مضى من الزمان في محل نصب على الظرفية مبنية على السكون لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر يا محمد لأمتك قصة وقت وعدنا موسى... إلخ (واعدنا) : فعل وفاعل (موسى) : مفعول أول منصوب بـ(واعد) وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية والعجمة (أربعين) : مفعول ثان منصوب بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وذكر الموضع الثاني من الثلاثة بقوله :

(و) تكون الفتحة أيضاً علامة للنصب (في جمع التكسير) وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ؛ كمسجد الجامع ؛ أي : وفي الجمع المكسر بصيغة اسم المفعول ؛ أي : المغير عن بناء مفردة بأحد ستة أشياء المتقدم تعريفه في علامات الرفع ، فلا عود ولا إعادة فراجعه إن شئت .

سواء (منصرفاً كان) كرجال (أو غير منصرف) كمغانم ، أتى بهذا التعميم هنا

نحو : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ ﴾ ، ﴿ وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾ ، ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى ﴾ ، ...

وفي ما قبله : لما سيأتي في علامات الخفض من التفرقة بين المنصرف وغيره .
ومثل للمنصرف بقوله : (نحو : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (ترى) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، والرؤية هنا بصرية تتعدى إلى مفعول واحد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب تقديره : أنت أيها المخاطب (الجبال) : مفعول به منصوب بمنصرف لولا دخول (أل) عليه ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة الرؤية بحسب ما في القرآن .

ومثل لغير المنصرف بقوله : (﴿ وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً ﴾) ، وإعرابه : (وعد) : فعل ماضٍ متعد لمفعولين (والكاف) : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل نصب مفعول أول مبني على الضم (والميم) : حرف دال على الجمع مبني على السكون (ولفظ الجلالة) : فاعل مرفوع بالضمة (مغانم) : مفعول ثانٍ لـ (وعد) منصوب بالفتحة الظاهرة ولم ينون ؛ لأنه جمع تكسير غير منصرف لصيغة منتهى الجموع ، وسواء كان الإعراب فيه ظاهراً كالمثاليين المذكورين ، أو مقدراً كما في نحو قوله تعالى : (﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (أنكحوا) : فعل أمر مبني على حذف النون (والواو) : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (الأيما) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وهو جمع تكسير غير منصرف كالعذارى لصيغة منتهى الجموع جمع أيم : وهي المرأة التي لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً ، وقال السبكي : (أصل أيايم أيايم نقلت الميم إلى موضع الهمزة قلباً مكانياً ، ثم فتحت الميم تخفيفاً ، ثم

وفي الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء نحو : ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا﴾

قلبت الهمزة ألفاً فصارأيامي (انتهى من « سليمان البجيرمي على فتح الوهاب »
لشيخ الإسلام ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

وذكر الموضع الثالث من المواضع الثلاثة بقوله : (و) تكون الفتحة أيضاً علامة
للنصب (في الفعل المضارع) سواء أكان صحيح الآخر كـ ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا﴾ ، أم
مُعْتَلَّة كـ ﴿لَنْ تَرَيْنِي﴾ (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل المذكورة في (باب
الأفعال) ، وهذا بيان لما هو المعلوم ظاهراً فلا حاجة إلى ذكره ، ولكن ذكره
إيضاحاً للمبتدي .

(ولم يتصل) مع ذلك (بآخره) أي : بآخر المضارع (شيء) مما يوجب
بناءه ؛ كالنونين ، أو ينقل إعرابه ؛ كالضمائر الثلاثة ؛ لأنه إذا اتصل النونان ..
يكون مبنياً ، فليس من هذا الباب ، وإن اتصلت به الضمائر الثلاثة .. يكون نصبه
بحذف النون لا بالفتحة ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة كما تقدم في علامات الرفع ،
سواء كان نصبه بفتحة ظاهرة كما في (نحو) قوله تعالى : ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا
دِمَآؤَهَا﴾ ، وإعرابه : (لن) : حرف نفي ونصب مبني يسكون على النون
المدغمة في ياء (ينال) ، (ينال) : فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في آخره ، لأنه فعل صحيح الآخر (ولفظ الجلالة) : مفعول به مقدم على
الفاعل اهتماماً به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره (لحومها) : فاعل مؤخر
ومضاف إليه مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) : الواو : عاطفة (لا) : حرف نفي
زائد لتأكيد نفي ما قبلها (دماؤها) : معطوف على (لحومها) مرفوع بالضمة
الظاهرة في آخره وهو مضاف ، والهاء : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ،
والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

ومثال ما إذا كان نصبه مقدراً ولم يذكره المؤلف نحو قوله تعالى خطاباً لموسى عليه السلام حين سأله الرؤية : ﴿ لَنْ تَرِنِّي ﴾ ، وإعراجه . (ل) : حرف نفي ونصب مبني على السكون (ترى) : فعل مضارع منصوب بـ (ل) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالالف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) ، والنون نون الوقاية مبنية على الكسر ، والياء : ضمير المتكلم في محل نصب مفعول به مبني على السكون ، والرؤية هنا بصرية تتعدى لمفعول واحد .

إعراب المتن

(وأما الواو .. فتكون علامة للرفع في موضعين) : الواو : عاطفة جملة على جملة مبنية على الفتح (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (الواو) : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة فتكون الفاء رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع (أما) أخرت للثقل مبنية على الفتح (تكون) : فعل مضارع مرفوع هي : فعل من الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الواو) ، (علامة) : خبر (تكون) منصوب بالفتحة الظاهرة (للرفع) : جار ومجرور متعلق بـ (تكون) ، أو بـ (علامة) ، أو بمحذوف صفة لـ (علامة) على التفصيل المار في مبحث الضمة (في موضعين) : جار ومجرور وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثني ، الجار والمجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله .

(في جمع المذكر السالم) : (في جمع) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور في قوله : (في موضعين) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل (جمع) : مضاف (المذكر) : مضاف إليه (السالم) : صفة لـ (جمع) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقيل : صفة لـ (المذكر) والأول أولى .

(وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوف على جمع المذكر (حمل) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلى (ما) الموصولة (عليه) : جار ومجرور متعلق به ، والجملة الفعلية صلة لـ (ما) لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير النائب ، والتقدير : وفي الذي حمل عليه ، وألحق به في إعرابه كما سبق بيانه في مبحث المعنى (نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِغُ الْأُمُوسُوتُ ﴾) (نحو) : خبر لمبتدأ

محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (ويؤمئذ يفرح المؤمنون) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على نون (المؤمنون) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وقوله : ﴿ إِنْ يَكُ مِّنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ (معطوف محكي بعاطف مقدر على قوله : (ويؤمئذ يفرح المؤمنون) على كونه مضافاً إليه لـ (نحو) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على نون (صابرون) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وفي الأسماء الستة) : جار ومجرور معطوف على قوله : (في جمع المذكر السالم) على كونه بدلاً من قوله : (في موضعين) بدل تفصيل من مجمل (الستة) : صفة للأسماء وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : المعدودة بالستة .

(وهي : أبوك) : الواو : استئنافية (هي) : ضمير للمفردة المؤنثة في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبيهاً وضعياً (أبوك) : وما عطف عليه خبر محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على الكاف ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، وإن أردت بسط الكلام في الإعراب فراجع « الباكورة الجنية على متن الأجرومية » .

وقوله : (وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال) : معطوفات محكيات على (أبوك) ، (نحو : ﴿ قَالَ أَبَوْهُمْ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (قال أبوهم) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف

وعلامة جره كسرة مقدرة على ميم (أبوهـم) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (﴿ لِيُؤْسَفْ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَا ﴾) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا) : معطوف محكي على قوله : (قال أبوهـم) على كونه مضافاً إليه لـ (نحو) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجـر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ألف (أبينا) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(وجاء حموك) : معطوف محكي على (إذ قال أبوهـم) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجـر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على كاف (حموك) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

وكذا قوله : (وهذا فوك ، وهنوك) : معطوف محكي على قوله : (إذ قال أبوهـم) وكذا قوله : (﴿ وَإِنَّهُ لَذُو عِلْفٍ ﴾) : معطوف محكي على (إذ قال أبوهـم) .

(وأما الألف .. فتكون علامة للرفع في المثنى وما حمل عليه) : الواو : عاطفة جملة على جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل (الألف) : مبتدأ فتكون الفاء رابطة لجواب (أما) ، (تكون) : فعل مضارع ناقص واسمها ضمير يعود على (الألف) ، (علامة) : خبرها منصوب للرفع متعلق بـ (علامة) ، أو صفة له (في المثنى) : جار ومجرور متعلق بـ (تكون) ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الألف .. فكائنة علامة للرفع في المثنى ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فأما الضمة) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوفة على (المثنى) ، (حمل) : فعل ماضٍ مغير

الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على (ما) الموصولة (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ (حمل) ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(نحو : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (قال رجلان) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

وقوله : (﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر على قوله : (قال رجلان) على كونه مضافاً إليه لـ (نحو) ، وكذا قوله : ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ : معطوف محكي على (قال رجلان) بعاطف مقدر على كونه مضافاً إليه لـ (نحو) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على نون (عيناً) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وأما النون . فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تشبيه) : الواو : عاطفة جملة على جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل (النون) : مبتدأ مرفوع ، وجملة (فتكون) علامة للرفع في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما النون . فكائنة علامة للرفع ، وجملة (أما) معطوفة على جملة قوله : (فأما الضمة) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (في الفعل المضارع) : جار ومجرور وصفة متعلق بـ (تكون) (إذا اتصل) : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط فلا جواب لها مبني على السكون (اتصل) : فعل ماض مبني على الفتح به متعلق بـ (اتصل) ، (ضمير تشبيه) : فاعل (اتصل) ومضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا) ، والظرف متعلق

بـ (تكون) أي : فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع وقت اتصال ضمير تشنية به .
 (نحو : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً
 تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (والنجم والشجر يسجدان) : مضاف إليه
 محكي ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(أو ضمير جمع المذكر) : معطوف على (ضمير تشنية) على كونه فاعلاً
 لـ (اتصل) ، (ضمير) : مضاف (جمع) : مضاف إليه (جمع) : مضاف
 (المذكر) : مضاف إليه (نحو : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ
 محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) :
 مضاف (الذين يؤمنون بالغيب) : مضاف إليه محكي .

(أو ضمير المؤنثة المخاطبة) : (أو) : حرف عطف وتفصيل ؛ (ضمير
 المؤنثة) : معطوف ومضاف إليه على ضمير تشنية المخاطبة صفة للمؤنثة ، (نحو :
 ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ،
 والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (قالوا أتعجبين من أمر الله) : مضاف إليه
 محكي .

(وللنصب خمس علامات) : الواو : عاطفة جملة على جملة (للنصب) :
 جار ومجرور خبر مقدم (خمس علامات) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة
 معطوفة على جملة قوله : (للرفع أربع علامات) على كونها مستأنفة .

(الفتحة) : بدل من (خمس) بدل تفصيل من مجمل تبعه بالرفع (وهي
 الأصل) : مبتدأ وخبر ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(والألف والكسرة والياء وحذف النون) : معطوفات على (الفتحة) على كونها
 بدلاً من خمس علامات (وهي نائبة) : مبتدأ وخبر (عن الفتحة) : متعلق

.....

بد (نائية) ، والجمله مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .
 (فأما الفتحة . فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصححت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن للنصب خمس علامات وأردت بيان مواضعها . فأقول لك ، أما الفتحة : (أما) : حرف شرط (الفتحة) : مبتدأ ، فجمله (فتكون) علامة للنصب خبر المبتدأ في ثلاثة مواضع متعلق بد (تكون) ، والتقدير : فأما الفتحة . فكأنه علامة للنصب في ثلاثة مواضع ، والجمله الاسمية جواب (أما) ، وجمله (أما) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجمله إذا المقدرة مستأنفة استثنافاً بيانياً أو نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(في الاسم المفرد) : جار ومجرور وصفة بدل من قوله : (في ثلاثة مواضع) بدل بعض من كل (منصرفاً كان أو غير منصرف) : (منصرفاً) : خبر (كان) مقدم عليه (كان) : فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على الاسم المفرد (أو غير منصرف) : معطوف على (منصرفاً) ، وجمله (كان) في تأويل مصدر مرفوع على كونه مبتدأ خبره محذوف تقديره : كونه منصرفاً أو غير منصرف سيان في الحكم المذكور ، والجمله مستأنفة ، (نحو : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (واتقوا الله) : مضاف إليه محكي ، والجمله الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، وقوله : (﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾) : معطوف محكي على قوله : (واتقوا الله) على كونه مضافاً إليه (نحو) ، وكذا قوله : (﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى ﴾) : معطوف محكي على قوله (واتقوا الله) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون

الحكاية على ألف موسى .

(وفي جمع التكسير) : جار ومجرور معطوف على قوله : (في الاسم المفرد)
 على كونه بدلاً من قوله : (في ثلاثة مواضع) . وقوله : (منصرفاً كان أو غير
 منصرف) : تقدم نظيره آنفاً فقس عليه ، (نحو : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ ﴾) (نحو) : خبر
 لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره . وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً
 (نحو) : مضاف (وترى الجبال) : مضاف إليه محكي ، وكذا قوله : (﴿ وَعَدَّكُمْ
 اللَّهُ مَفَانِمَ كَثِيرَةً ﴾) وقوله : (﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتَى ﴾) : معطوفان محكيان بعاطف
 مقدر على قوله : (وترى) على كونهما مضافين إليه لـ (نحو) ؛ (وفي الفعل
 المضارع) : جار ومجرور ، وصفة معطوف على قوله : (في الاسم المفرد) على
 كونه بدلاً من ثلاثة مواضع ، (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى
 الشرط متعلق بـ (تكون) ، (دخل) : فعل ماض ، (عليه) : جار ومجرور متعلق
 بـ (دخل) ، وقوله : (ولم يتصل بآخره شيء) : معطوف على (دخل) على كونه
 مضافاً إليه لـ (إذا) الظرفية ، والتقدير : وأما الفتحة . فتكون علامة للنصب في
 الفعل المضارع وقت دخول ناصب عليه ، ووقت عدم اتصال شيء بآخره ، ويحتمل
 أن تكون جملة قوله : (ولم يتصل بآخره شيء) حالاً من ضمير عليه ؛ أي : إذا
 دخل عليه ناصب والحال أنه لم يتصل بآخره شيء ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف
 جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) :
 مضاف ، (﴿ لَنْ يَأَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره
 كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألف (دماؤها) .

والله سبحانه وتعالى أعلم

[ش] : ولما فرغ من مواضع الضمة . . أشار إلى مواضع ما ناب عنها من الأحرف فقال : (وأما الواو . . فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في موضعين) لا ثالث لهما الأول : (في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(ولما فرغ) المصنف (من) الكلام على (مواضع الضمة . . أشار) أي : شرع (إلى مواضع) أي : في ذكر مواضع (ما ناب عنها) أي : عن الضمة (من) سائر (الأحرف) النائية عنها (فقال :) أي : أراد الشروع في ذكرها فقال : (وأما الواو) المضموم ما قبلها لفظاً أو تقديراً ؛ كالمصطفون (. . فتكون علامة للرفع) أي : أمانة عليه حالة كون الواو (نيابة) أي : نائبة (عن الضمة) لا أصالة (في موضعين لا ثالث لهما) بدليل الاستقراء .

(الأول) من الموضعين (في جمع المذكر السالم) بالجبر صفة لجمع ؛ لأنه المقصود بالوصف بالسلامة . انتهى « عطار » .

وفي هذا الظرف نظر ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه إن كان الأول هو جمع المذكر السالم ، أو كان غير جمع المذكر السالم ، وكل منهما باطل لا يصح ، فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف : (في جمع المذكر السالم) وهو الأول مثلاً ، ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير : الأول يجيء في جمع المذكر السالم من مجيء العام في الخاص ؛ بمعنى تحققه فيه ؛ لأن ماهية الأول الذهنية أعم من جمع المذكر السالم ، وإن كانت إياه بحسب الخارج فتأمل ، وفس عليه نظائره . انتهى من « أبي النجا » .

(وهو) أي : جمع المذكر السالم (ما) أي : لفظ (دل على أكثر من اثنين)

بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحده ؛ سواء كان واحده علماً أو صفة .

(و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكور ؛
فالأول نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ فالمؤمنون جمع مؤمن ، وقد سلم فيه
بناء واحده وهو فاعل (يفرح) ، وعلامة رفعه
.....

إلى ما لا نهاية له (ب) سبب (زيادة) على أصول الكلمة (في آخره) من واو ونون
في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر (مع سلامة بناء) وهبة
(واحده) أي : مفردة ؛ أي : لوحود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير مع قطع
النظر عن زيادة الواو والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب
والجر ؛ لأن الواو أتت بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور ، والنون أتت
بها جبراً لما فاتته من الإعراب بالحركات ، وفوات التنوين فلم يؤت بهما لمحض
الجمعية ، والذي يجعل المفرد متغيراً عن بنائه هو الذي يؤتى به لمحض الجمعية ؛
كصنوان لجمع صنو كما مر . انتهى من « أبي النجا » .

(سواء كان واحده) أي : مفردة (علماً) كزيدون (أو صفة) كمسلمون .

(و) تكون الواو أيضاً علامة للرفع (في ما حمل) وقيس (عليه) في إعرابه
وألحق به فيه (مما فقد) واختل (فيه ما) أي : شرط (اعتبر) واشترط (من
الشروط) الإحدى والعشرين التي بينها في « التتمة » (في الجمع المذكور)
يعني : جمع المذكر السالم .

(فالأول) أي : فمثال الأول ؛ يعني : جمع المذكر الذي توفرت فيه الشروط
(نحو) قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (يتنصر الله) إياهم
(فالمؤمنون جمع مؤمن ، وقد سلم فيه) أي : في لفظ (المؤمنون) (بناء واحده)
أي : صيغة مفردة عن التغيير بتبديل شكل ، أو زيادة ، أو نقص (وهو) لفظ
(المؤمنون) من جهة الإعراب (فاعل « يفرح ») والفاعل مرفوع (وعلامة رفعه

الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والظرف متعلق بالفعل ، وإذ : مضاف إليه ، والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة ، ومثله : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾ .

والثاني نحو : (﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَكِيرُونَ ﴾) فعشرون محمول على الجمع المذكور ، إذ لا واحد له من لفظه ، ومثله : ثلاثون وأربعون إلى تسعين بإدخال الغاية ،

الواو (حالة كون الواو (نيابة) أي : نائبة (عن الضمة) في كونها علامة رفع المؤمنين (لأنه) أي : لأن المؤمنين (جمع مذكر سالم) برفع سالم ؛ لأنه صفة جمع كما مر آنفاً (والظرف) يعني : قوله : (يومئذ) ، (متعلق بالفعل) أي : بـ (يَفْرَحُ) ، (و) لفظ (إذ : مضاف إليه) لـ (يوم) ، (والتنوين فيه) أي : في (إذ) ، (عوض عن الجملة المحذوفة) تقديرها ؛ أي : يوم إذ غلبت الروم في أدنى الأرض يفرح المؤمنون بنصر الله إياهم في يوم بدر .

(ومثله) أي : ومثل هذا المثال الذي ذكره المصنف في كونه من أمثلة جمع المذكر السالم قوله تعالى : (﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ ﴾) خَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ، وقوله تعالى أيضاً : (﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾) وقس إعرابهما على إعرابنا لمثال المصنف .

(والثاني) أي : ومثال الثاني وهو ما حمل على جمع المذكر السالم في إعرابه (نحو) قوله تعالى : (﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَكِيرُونَ ﴾) ، فعشرون محمول (في إعرابه بالواو (على الجمع المذكور) وإنما قلنا محمول عليه لا منه (إذ لا واحد) ومفرد (له من لفظه) لأنه ليس جمعاً لعشرة ، وإلا . . . لصح إطلاق عشرين على ثلاثة مقادير العشرة ، وهذا لا يقول به أحد ، ولأنه يدل على عدد معين ولا تعيين في معاني الجموع (ومثله) أي : ومثل (عشرون) في كونه محمولاً على جمع المذكر السالم لا منه (ثلاثون وأربعون إلى تسعين بإدخال الغاية) أي : مع إدخال

وهو مرفوع بـ (يكن) على أنه اسمها ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وصابرون : صفة له ، ومنكم : جار ومجرور في محل نصب على أنه خبر مقدم لـ (يكن) .

(و) الموضع الثاني (في الأسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك) بكسر الكاف ، ولو قال : (وحموها) .. لكان أولى ، لأن الحم قريب زوج المرأة .

(وفوك ، وهنوك ، وذو مال) أي : صاحبه ، فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة

الغاية الذي هو التسعون في المغيا ؛ أي : في المحمولات على جمع المذكر السالم (وهو) أي : لفظ عشرون (مرفوع بـ « يكن » على أنه اسمها ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ، وصابرون : صفة له ، ومنكم : جار ومجرور في محل نصب على أنه خبر مقدم) على اسمها (لـ « يكن ») الناقصة .

(والموضع الثاني في) نيابة الواو عن الضمة هو : (الأسماء الستة المعتلة) أي : المختوم آخرها بواحد من أحرف العلة الثلاثة (المضافة لغير ياء المتكلم) ظاهراً كان أو ضميراً ، ولو أضيفت إليها . . أعربت بالحركات المقدرة (وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، بكسر الكاف ، ولو قال (المصنف (وحموها) بضمير المؤنثة ؛ أي : حمُ المرأة (.. لكان أولى) وأحرى وأوفق بالمراد (لأن الحم قريب زوج المرأة) الذكر ؛ كإخيه وابن عمه ، فلا يضاف إلا إلى المرأة ؛ أي : على المشهور ، وأما الكاف في البقية ؛ فإن أضيفتها إلى مذكر .. فتحت ، وإلا .. كسرت . انتهى من « أبي النجا » .

(وفوك ، وهنوك ، وذو مال ؛ أي : صاحبه ، فكل منها) أي : كل من هذه الأسماء الثلاثة (يرفع بالواو نيابة) أي : حالة كونها نيابة (عن الضمة) لا أصالة .

بالشروط الآتية (نحو : ﴿ قَالُوا أَبَوْهُمْ ﴾) فأبوهم : فاعل قال ، ومضاف إليه
وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة .

(و) نحو : ﴿ لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا ﴾) يوسف : مبتدأ ، وأخوه :
معطوف عليه وهو مرفوع ؛ لأن المعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه
الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأحب : هو الخبر ، وإلى أيننا : جار ومجرور
متعلق به ، ولو صرح المؤلف بما قدرناه لكان أولى

وقوله : (بالشروط الآتية) متعلق بـ (يرفع) أي : بالشروط المذكورة في
الفصل الذي بعد هذا الباب مثال رفعها بالواو (نحو) قوله تعالى : ﴿ قَالُوا
أَبَوْهُمْ ﴾ ، فأبوهم : فاعل (قال) أي : (فأبو) : فاعل (قال) مرفوع
ومضاف إلى ضمير الغائبين (و) الضمير (مضاف إليه) (أبو) (وعلامة رفعه)
أي : رفع (أبو) (الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة) التي رفعها بالواو ، ونصبها
بالألف ، وجرها بالياء .

(و) مثال الأخ (نحو) قوله تعالى : ﴿ لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا ﴾) أي :
منا ولفظ (يوسف : مبتدأ) مرفوع بالضممة ؛ لأنه اسم مفرد (و) لفظ (أخوه :
معطوف عليه) أي : على (يوسف) على كونه مبتدأ (وهو) أي : لفظ أخو
(مرفوع ؛ لأن المعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من
الأسماء الستة ، و) لفظ (أحب : هو الخبر) عنهما ؛ أي : عن المعطوف
والمعطوف عليه (و) لفظ (إلى أيننا : جار ومجرور متعلق به) أي : بـ (أحب)
لأنه اسم تفضيل (ولو صرح المؤلف) وذكر (بما قدرناه) أي : بما ذكرناه من لفظ
(نحو) قبل المثال الثاني حيث قلنا : (و) نحو : ليوسف . . .) إلخ ، (. . . لكان)
كلامه (أولى) وأوضح لإيهام ترك ذكر لفظ (نحو) قبل المثال أن قوله : (ليوسف
وأخوه . . .) إلخ . . . مقول للمثال الأول ؛ أي : مقول لقوله : ﴿ قَالُوا أَبَوْهُمْ ﴾ مع

(و) نحو : (جاء حموك) فحموك فاعل (جاء) وعلامة رفعه الواو .

(وهذا فوك ، وهنوك) فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ ، وفوك : خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو ، وهنوك : معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع ، (**وَإِنَّكُمْ لَذُو عِلٍّ**) إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والضمير المتصل بها في محل نصب على أنه اسمها ، ولذو علم : خبرها

أنه آية أخرى ، ومثال ثان ؛ يَغْنِي : للأخ .

(و) مثال اللحم (نحو : جاء حموك ، فحموك فاعل « جاء » وعلامة رفعه الواو) وحمو : مضاف ، والكاف ضمير للمفردة المؤنثة في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، وتقدم آنفاً أن (اللحم) في اللغة : اسم قريب زوج المرأة الذكر ، وكسر الكاف فيه كناية عن المؤنث . انتهى « ملا جامي » .

وكسرت الكاف في المؤنث ؛ لكونهن أسفل في الحكم ، والخلقة ، والوطء ، ونقصان الفعل والعقل ، والميراث ، وغيرها ، فناسببت الكسرة فيهن لتدل على كونهن أسفل من المذكور . انتهى « محرم » .

(وهذا فوك) أي : فمك (وهنوك) بفتح الهاء ، والهن : كناية عما يستقبح التصريح به .

(فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ ، وفوك : خبره وهو مرفوع) بالمبتدأ (وعلامة رفعه الواو) لأنه من الأسماء الستة (وهنوك : معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع) وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة (**وَإِنَّكُمْ لَذُو عِلٍّ**) إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والضمير المتصل بها) أي : بـ (إن) ، (في محل نصب على أنه) أي : على أن ذلك الضمير (اسمها) أي : اسم إن (ولذو علم : خبرها) أي : خبر

ومضاف إليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو ، واللام لام الابتداء .

(وأما الألف .. فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في المثنى) وهو ما دل على اثنين ، وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكراً كان أو مؤنثاً ، معرفة كان أو نكرة ، وعدل عن عبارة الأصل لما فيها من التجوز (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنى فالأول

(إن) ، وهو لفظ (ذو) ، (ومضاف إليه) وهو لفظ (علم) ، (وهو) أي : لفظ (ذو) وخبر (إن) (مرفوع وعلامة رفعه الواو ، واللام) في (لذو) ، (لام الابتداء) أي : لام تدخل على المبتدأ في أصلها .

(وأما الألف) التي تقدم ذكرها في تعداد علامات الرفع (.. فتكون علامة للرفع) أي : أمانة عليه حالة كونها (نيابة) أي : نائبة (عن الضمة في المثنى ، وهو) أي : المثنى (ما) أي : اسم (دل على اثنين ، وأغنى) بدلالته على اثنين (عن) ذكر (المتعاطفين من لفظه) أي : من لفظ المثنى ، فإن قولك : (جاء الزيدان) أغنى بدلالته على اثنين عن قولك : (جاء زيد وزيد) .

(مذكراً كان) ذلك اللفظ الدال على اثنين ؛ كزيدين (أو مؤنثاً) كهنتين (معرفة كان) ذلك اللفظ كما ذكرنا (أو نكرة) كرجلين وامرأتين .

(وعدل) المصنف بتعبيره بالمثنى (عن عبارة الأصل) أي : عبارة ابن أجروم وهو قوله في تشية الأسماء (لما فيها) أي : لما في عبارة الأصل (من التجوز) أي : من ارتكاب المجاز ؛ أي : من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ؛ كالخلق بمعنى المخلوق ، واللفظ بمعنى الملفوظ .

(و) تكون الألف أيضاً علامة للرفع (في ما حمل عليه مما فقد فيه) أي : من كل لفظ دال على اثنين وفقد وانعدم فيه (ما) أي : شيء (اعتبر) واشترط (من الشروط في المثنى) أي : شيء من شروط المثنى ولو واحداً (فالأول) أي : فمثال

(نحو : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) فرجلان : فاعل (قال) وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه مثنى ، والثاني نحو : (﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾) (إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعدة الشهور : اسمها ، وعند الله : ظرف متعلق بالاسم ، واثنا عشر : خبر (إن) وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملاً له على المثنى إذ لا مفرد له ، وشهراً : تمييز ، (﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾) فاثنتا عشرة مرفوع بـ (انفجرت) على الفاعلية وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه

الأول وهو المثنى (نحو) قوله تعالى : (﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾) مِنْ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا (فرجلان : فاعل « قال ») مرفوع به (وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه مثنى) .

(و) مثال (الثاني) يعني : به ما حمل عليه (نحو) قوله تعالى . (﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾) ، وإعرابه : (إن : حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعدة الشهور : اسمها) ومضاف إليه (وعند الله : ظرف) مكان (متعلق بالاسم) أي : باسم إن ، وهو لفظ (عدة) لأنه اسم مصدر لعد الثلاثي .

(واثنا عشر : خبر « إن » وهو مرفوع) بها (وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة) وإنما كانت علامة رفعه الألف مع أنه ليس مثنى حقيقياً (حملاً له) أي : حملاً للفظ (اثنا) ، (على المثنى) وقياساً عليه وإلحاقاً به في إعرابه ، وإنما قلنا حملاً له على المثنى ؛ لأنه ليس مثنى لفظاً ، وإن كان مثنى معنى (إذ لا مفرد له) أي : لأن لفظ (اثنا) ليس له مفرد من لفظه فلا يقال في مفرده (اثن) إذ لم يسمع ذلك من العرب .

(وشهراً : تمييز) ذات للعد المبهم منصوب به ومن مثال الثاني أيضاً نحو قوله تعالى : (﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾) (فـ) إعرابه (اثنا عشرة مرفوع بـ (انفجرت) على الفاعلية) له (وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه) أي : لأن (اثنا) ،

مما حمل على المثنى ؛ إذ لا واحد له أيضاً ، وعيناً : تمييز .
(وأما النون .. فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع إذا
اتصل به ضمير ثنية) سواء كان حاضراً أو غائباً ، فالأول

(مما حمل) وقيس (على المثنى) في إعرابه بالالف والياء (إذ لا واحد) ولا مفرد
(له) أي : لـ (اثنتا) ، (أيضاً) أي : كما أنه لا مفرد لـ (اثنتا) (وعيناً : تمييز)
ذات للعدد المبهم .

فإن قلت : لم أعرب المثنى والجمع على حده بالحروف دون الحركات .. قلت :
لأن الثنية والجمع فرعا للمفرد والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فأعطي
الفرع للفرع ، والأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب . انتهى « حمدون » .

وما ذكره المصنف من إعراب المثنى بالالف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرراً هو لغة
الجمهور ، وأما كنانة وهمدان .. فيلزمان المثنى الألف في الأحوال كلها ، ويعربانه
بالحركات المقدرة عليها ، وعليه يخرج قراءة : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَّحَرَيْنِ ﴾ ، وهناك لغة
أخرى : تُلْزِمُهُ الألف أيضاً في الأحوال كلها أيضاً ، ولكن تعربه بالحركات الظاهرة
على النون رفعاً ونصباً وجرراً ؛ كالمفرد ، وبعضهم : بالضمة المقدرة على الألف
رفعاً ، وبالفحة المقدرة على الياء والكسرة المقدرة عليها ، وقال الزجاج : (إن
المثنى مبني على الألف رفعاً ، وعلى الياء جرراً ونصباً وهو ضعيف) ، والباحث على
الثنية : الاختصار ، فالزيدان أخصر من زيد وزيد . انتهى « حمدون »

(وأما النون) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات الرفع (.. فتكون علامة
للرفع) أي : أمانة عليه (نيابة عن الضمة) لا أصالة (في الفعل المضارع) أي :
المشابه للاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب (إذا اتصل
به) أي : بالمضارع (ضمير ثنية سواء كان) ذلك الضمير (حاضراً) أي : ضمير
حاضر (أو غائباً) أي : ضمير غائب (فالأول) أي : مثال الأول وهو الحاضر

نحو : أنتما تقومان ، والثاني : (نحو : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه قد اتصل به ضمير تشبیه وهو الألف ، وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ .

(أو) اتصل به (ضمير جمع المذكر) حاضراً كان أو غائباً ، فالأول نحو : ﴿ أَتَبْنُونَ كُلَّ رِيحٍ مَاءً تَقْعَثُونَ ﴾ * وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ فتبنون : فعل مضارع خال من الناصب والجازم وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو ، وكذا

(نحو : أنتما تقومان ، والثاني) أي : ومثال الثاني وهو الغائب (نحو) قوله تعالى : (﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾) فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه (أي : رفع كل منهما) ثبوت النون (أي : النون الثابتة ؛ أي : الموجودة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف (لأنه) أي : لأن كلا منهما (قد اتصل به ضمير تشبیه وهو الألف ، وهو) أي : كل من تقومان ويسجدان (مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ) الذي هو أنتما في الأول ، والنجم والشجر في الثاني .

(أو اتصل به ضمير جمع المذكر حاضراً كان) ذلك الضمير ؛ أي : ضمير حاضر (أو) كان (غائباً) أي : ضمير غائب (فالأول) أي : فمثال الأول ؛ يعني : ضمير الحاضر (نحو) قوله تعالى : (﴿ أَتَبْنُونَ كُلَّ رِيحٍ مَاءً ﴾) حالة كونكم (﴿ تَقْعَثُونَ ﴾) بالمارة وتلعبون بهم (﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ ﴾) أي : مخازن الماء ؛ كالبرك والحياض (﴿ لَعَلَّكُمْ ﴾) أي : كأنكم (﴿ تَخْلُدُونَ ﴾) في الدنيا (فتبنون : فعل مضارع خال) أي : متجرد (من الناصب والجازم وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه قد اتصل به ضمير جمع) حاضر (وهو الواو ، وكذا) أي : ومثل هذا

ما بعده من الأفعال .

والثاني : (نحو : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾) فيؤمنون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو ، وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة الموصول وهو (الذين) ، والموصول في محل جر صفة لما قبله ، أو بدل منه ، وبالغيب متعلق بـ (يؤمنون) .
(أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾) فتعجبين : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ، ومن أمر الله : متعلق به .
ولما أنهى الكلام على علامات القسم الأول من أقسام

المذكور من (تبون) ، (ما بعده) أي : إعراب ما بعده (من الأفعال) الثلاثة من (تعبثون ، وتتخذون ، وتخلدون) .

(والثاني) أي : ومثال الثاني ؛ يعني : ضمير الغائب (نحو) قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ، فيؤمنون : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ؛ لأنه اتصل به ضمير جمع (غائب (وهو الواو ، وهو) أي : لفظ (يؤمنون) ، (مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة الموصول وهو) أي : ذلك الموصول لفظ (« الذين » ، والموصول في محل جر صفة لما قبله) وهو (المتقين) ، (أو بدل منه) أي : من ما قبله وهو (المتقين) ، (وبالغيب) جار ومجرور (متعلق بـ « يؤمنون » ، أو اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة نحو) قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ فتعجبين : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الياء ، ومن أمر الله : متعلق به) أي : بـ (تعجبين) .

(ولما أنهى) المصنف وأتم (الكلام على علامات القسم الأول من أقسام

الإعراب وهو الرفع أصالة ونيابة . . أخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب ، وهو النصب أصالة ونيابة فقال : (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلاً أو اسماً أو حرفاً (خمس علامات) إحداها : (الفتحة وهي الأصل) كما مر ، ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرهما ، ومن ثم قدمها

الإعراب وهو الرفع (وقوله : (أصالة ونيابة) تمييز ذات لعلامات القسم الأول (. . أخذ) جواب (لما) أي : شرع (يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب) الأربعة (وهو) أي : ذلك القسم الثاني (النصب) وقوله : (أصالة ونيابة) تمييز ذات أيضاً لعلامات القسم الثاني ؛ أي : أراد الشروع في الكلام على علامات القسم (فقال) معطوف على (أخذ) ، (وللنصب) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد أقسام الإعراب .

(وهو) أي : النصب المصطلح عليه عند النحاة ، وتقدم معناه لغة في باب الإعراب (ما) أي : تغيير مخصوص ؛ أو أثر ظاهر مخصوص (يحدثه) أي : يوجد ذلك التغيير أو ذلك الأثر (عامله) أي : عامل النصب في آخر الكلمة حقيقياً كان أو حكماً (سواء) (كان) ذلك العامل (فعلاً) كضربت زيداً .
(أو اسماً) نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغْ أَمْرِهِ ﴾ .

(أو حرفاً) نحو : إن زيداً لقائم ؛ أي : وللنصب من حيث هو .

(خمس علامات) لا سادس لها بدليل الاستقراء ، لا بقيد كونه في الاسم فقط ، وإلا . . فأربعة إلى آخر ما مر في « التتمة » ، (إحداها : الفتحة وهي الأصل كما مر) في (علامات الرفع) (ولهذا) أي : ولأجل كونها الأصل في علامات النصب (لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرهما ، ومن ثم) أي : ومن أجل عدم قيام غيرها مقامها إلا عند تعذرهما (قدمها) المصنف على غيرها في تعداد علامات النصب .

(و) الأربعة الباقية هي (الألف والكسرة والياء وحذف النون ؛ وهي) فروع عن الفتحة ؛ لأن كل علامة منها (نائبة عن الفتحة) أما الألف .. فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها ، والياء : أخت الألف فقامت مقام الفتحة ؛ كأختها ، والكسرة أصل الياء فأقاموها مقام الفتحة حملاً على فرعها ، وحذف النون أقيم مقام الفتحة ؛ لأنه لما كان ثبوتها علامة الرفع .. لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب ،

(والأربعة الباقية) بعد الفتحة (هي الألف والكسرة والياء وحذف النون ؛ وهي) أي : هذه الأربعة (فروع) أي : متفرعات (عن الفتحة ؛ لأن كل علامة منها) أي : من هذه الأربعة (نائبة عن الفتحة) لا أصالة لها في باب النصب (أما) فرعية (الألف) عن الفتحة ونيابتها عنها (.. فلأنها) أي : فلأن الألف (تنشأ) وتتولد (عنها) أي : عن الفتحة عند إشباعها (فـ) لذلك (قامت) الألف (مقامها) أي : مقام الفتحة عند تعذرها .

(و) أما فرعية (الياء) للفتحة .. فلأن الياء (أخت الألف) التي هي بنت الفتحة في كونها حرف مد ولين (فقامت) الياء (مقام الفتحة ؛ كأختها) أي : كما قامت أخت الياء التي هي الألف مقام الفتحة .

(و) أما فرعية (الكسرة) للفتحة .. فلأن الكسرة (أصل الياء) وأما التي هي أخت الألف (فأقاموها) أي : فأقامت العرب الكسرة ، أو حكمت النحاة بقيامها (مقام الفتحة حملاً) لها ؛ أي : الكسرة (على فرعها) التي هي الياء ، فأقاموا الكسرة مقام الفتحة .

(و) أما (حذف النون) .. فـ (أقيم مقام الفتحة) بضم الميم من مقام ؛ لأنه من الرباعي (لأنه) أي : لأن حذف النون (لما كان ثبوتها) أي : ثبوت النون (علامة الرفع .. لم يبق) لها حظ (إلا أن يكون حذفها علامة للنصب) فأقاموه مقام الفتحة .

وأما مواضعها . . فأشار إليها مبتدئاً بالأصل بقوله : (فأما الفتحة . . فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها الأول : أن تكون علامة للنصب (في الاسم المفرد) المتقدم ذكره (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالأول (نحو : ﴿ وَالْقَوُّ أَلَلَّهٗ ﴾) فاتقوا : فعل وفاعل ، والاسم الكريم : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة

(وأما مواضعها) أي : مواضع علامات النصب (. . فأشار إليها) أي : إلى مواضعها حالة كونه (مبتدئاً بالأصل) منها وهو الفتحة (بقوله :) متعلق بـ (أشار) ، وختم بالنون ؛ لأنه علامة للنصب في الفعل ، وهو مؤخر عن الاسم فكذا علامته . انتهى من « الفتح » .

(فأما الفتحة) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد (علامات النصب) ، (. . فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع لا زائد عليها) بدليل الاستقراء (الأول) من تلك الثلاثة : (أن تكون) الفتحة (علامة للنصب في الاسم المفرد المتقدم ذكره) وتعريفه في علامات الرفع ، وتفسير الشارح هنا فيه ركابة وغموض ؛ لأن قوله : (الأول) كونه علامة للنصب في الاسم المفرد ليس من المواضع الثلاثة ، ولو ترك كلام المصنف على ظاهره بلا تقدير شيء فيه . . لكان أوضح ؛ لأن الجار والمجرور في قوله : (في الاسم المفرد) بدل من الجار والمجرور في قوله : (في ثلاثة مواضع) فهذا كلام واضح لا غبار عليه ، وتقديره هنا وفيما سبق وفيما سيأتي أدخل الغموض في كلام المصنف رحمهما الله تعالى .

(منصرفاً) أ (كان) ذلك الاسم المفرد ؛ كرأيت زيداً (أو) كان (غير منصرف) كرأيت أحمد (فالأول) أي : أمثال الأول ؛ يعني : المنصرف (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَالْقَوُّ أَلَلَّهٗ ﴾ (أي : امثلوا أوامره واجتنبوا نواهيه) فاتقوا : فعل وفاعل (مبني على حذف النون) والاسم الكريم (تقدست أسماؤه) منصوب على التعظيم (أتى به لدفع ما يتوهم من نصبه من كونه فضلة) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة

في آخره ، ومثله : ﴿ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ والثاني : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ فوهبنا : فعل وفاعل ، وله : جار ومجرور متعلق به ، وإسحاق : منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون ؛ لأنه غير منصرف للمعجمة ، وكذلك يعقوب منصوب ؛ لأنه معطوف على (إسحاق) ، وتكون الفتحة علامة للنصب فيه ظاهرة كما مر ، أو مقدرة كما في نحو : ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى ﴾ فواعدنا : فعل وفاعل ، وموسى : منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها

في آخره) لكونه مفرداً صحيح الآخر (ومثله) أي : ومثل هذا المثال في نصب الجلالة ونصب (تحاوركما) على المفعولية قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ ، و (مثال) الثاني (وهو غير المنصرف نحو قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ فوهبنا : فعل وفاعل ، وله : جار ومجرور متعلق به) أي : متعلق به (وهبنا) لأنه فعل ماضٍ (وإسحاق : منصوب ؛ لأنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره) لأنه مفرد صحيح الآخر (ولم ينون ؛ لأنه غير منصرف للمعجمة) والعلمية (وكذلك يعقوب منصوب ؛ لأنه معطوف على « إسحاق ») وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون ؛ لأنه غير منصرف ، وجملة (تكون) في قوله : (وتكون الفتحة) حالة كونها (علامة للنصب فيه) أي : في الاسم المفرد مستأنفة منقطعة عما قبلها إما (ظاهرة) خبر (تكون) وذلك (كما مر) أي : كالأمثلة المذكورة آنفاً من (لفظ الجلالة ، وإسحاق ، ويعقوب) .

(أو) تكون الفتحة (مقدرة) فيه للتعذر مثلاً ، وذلك التقدير : (كما) أي : كالتقدير الذي (في نحو) قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى ﴾ أي : وعدنا موسى ؛ لأن المفاعلة ليست على بابها (فواعدنا : فعل وفاعل ، وموسى : منصوب ؛ لأنه مفعول به) لـ (واعدنا) ، (وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها

تعذر تحريك الألف ، ومثله : ﴿وَإِذْ أَتَيْنَا مُوسَىٰ الْكَتَبَ﴾ .

(و) الموضع الثاني : أن تكون الفتحة علامة للنصب (في جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالأول (نحو : ﴿وَتَرَىٰ الْجِبَالَ﴾) فترى : فعل وفاعل ، والجبال : منصوب على أنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو جمع تكسير منصرف ، والثاني نحو : ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ﴾

تعذر (أي : عدم إمكان) تحريك الألف (وقد تقدم لك أن التعذر ضابطه : هو ما لو تكلف المتكلم به . . لم يظهره ، وهو قسمان : ذاتي : وهو ما كان في أصله كما هنا ، وعرضي : وهو ما كان لعارض الإضافة إلى ياء المتكلم ؛ كغلامي وصديقي (ومثله) أي : ومثل هذا المثال في تعذر تحريك الألف قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَتَيْنَا مُوسَىٰ الْكَتَبَ﴾) .

(والموضع الثاني) من المواضع الثلاثة : (أن تكون الفتحة علامة للنصب في جمع التكسير) ولو قال الشارح بدل ما قدره : (والموضع الثاني) ما ذكره بقوله : (في جمع التكسير) . . لكان أوضح وأسلم (المتقدم ذكره) وتعريفه في (علامة الرفع) ، (منصرفاً كان) ذلك الجمع (أو) كان (غير منصرف ، فالأول) يعني : المنصرف ؛ أي : مثاله (نحو) قوله تعالى : ﴿وَتَرَىٰ الْجِبَالَ﴾ (فهو منصرف لولا دخول (أل) عليه (فترى : فعل وفاعل) مستتر يعود إلى المخاطب تقديره (أنت) ، (والجبال : منصوب على أنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو) أي : لفظ (الجبال) ، (جمع تكسير) لجبل نظير جمال وجمل (منصرفاً) لولا دخول (أل) عليه ، أو المعنى هو خال عن العلتين الفرعيتين المانعتين من الصرف .

(و) مثال (الثاني) وهو غير المنصرف (نحو) قوله تعالى : ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ﴾

مَعَانِيَةً كَثِيرَةً ﴿ (وعد : فعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول ، والاسم الكريم : فاعل ، ومغانم : مفعول ثان وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو جمع تكسير لـ (مغم) غير منصرف للجمعية المكررة ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الإعراب ظاهراً فيه كما مر ، أو مقدراً كما في نحو : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى ﴾ (أنكحوا : فعل وفاعل ، والأيايمى : منصوب بـ (أنكحوا) على أنه مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه مقصور وهو جمع تكسير لأيم : وهي)

مَعَانِيَةً كَثِيرَةً ﴿ ، وعد : فعل ماض والضمير المتصل به (وهو ضمير المخاطبين) منصوب المحل على أنه مفعول أول (لـ (وعد) ، (والاسم الكريم : فاعل) مرفوع (ومغانم : مفعول ثان) له (وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وهو جمع تكسير لـ (مغم) غير منصرف للجمعية المكررة) أي : للجمع الذي حصل به تكرير ما قبله من الجمع في بعض مواده ؛ كما في (كلب) يجمع على (أكلب) على وزن (أفعل) ، وأكلب يجمع على (أكالب) بزنة (مفاعل) وهي صيغة منتهى الجموع .

(ولا فرق في نصبه) أي : في نصب جمع التكسير (بالفتحة بين أن يكون الإعراب ظاهراً فيه) وذلك (كما مر) أي : كالذي مر من المثالين (أو مقدراً كما في نحو) قوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى ﴾ أنكحوا : فعل وفاعل ، والأيايمى : منصوب بـ (أنكحوا) على أنه مفعول به (لأنكحوا) وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر (أي : عدم إمكان تحريك الألف (لأنه) اسم (مقصور) أي : ممنوع من ظهور جميع حركات الإعراب في آخره (وهو) أي : الأيايمى (جمع تكسير لأيم) بفتح الهمزة وتشديد الياء المكسورة (وهي) أي :

من ليس لها زوج بكرأ كانت أو ثيباً .

(و) الموضع الثالث : أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شيء) يوجب بناءه ، أو ينقل إعرابه كما تقدم في علامات الرفع ، ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة ، فالأول (نحو : ﴿ لَنْ يَبَالَ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَآؤَهَا ﴾) لن : حرف نفي

الأيام (من ليس لها زوج بكرأ كانت أو ثيباً ، والموضع الثالث : أن تكون الفتحة علامة للنصب في الفعل المضارع ، سواء كان صحيح الآخر) كيضرب وينصر ويذهب (أم مُعتلّه) كبدعو ويرمي ويخشى (إذا دخل عليه ناصب من نواصب الفعل) الآتية في باب الأفعال وهذا القيد لا حاجة إليه ؛ لأن الشيء لا ينصب إلا بناصب ، لكنه ذكره إيضاحاً للمبتدي ، ولم يذكره في نظائر هذا الموضع اكتفاءً بذكره هنا طلباً للاختصار ، وكان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام عند قوله : (فأما الضمة . فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد) بأن يقول هناك : إذا دخل عليه رافع أو يكتفي بذلك عن ذكره في نظائره . انتهى « أبي النجا » .

(ولم يتصل مع ذلك) أي : مع دخول الناصب عليه (بآخره) أي : بآخر المضارع (شيء) مما (يوجب بناءه) كنوني التوكيد ونون النسوة (أو) شيء مما (ينقل إعرابه) كالضمائر الثلاثة (كما تقدم) ذلك كله (في) مبحث (علامات الرفع) وقوله : (ويكون نصبه بفتحة ظاهرة) كما في (يضرب) ، (أو) بفتحة (مقدرة) كما في (يخشى) يُغني عنه قوله أولاً : (سواء كان صحيح الآخر أم معتله) فهو حشو مما يعيب الكلام فإسقاطه أولى ، إلا أن يقال : ذكره توطئة لقوله : (فالأول) فمثال الأول : فهو ما كان صحيح الآخر ، أو ما كان نصبه بفتحة ظاهرة (نحو) قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَبَالَ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَآؤَهَا ﴾ (فـ) لن : حرف نفي

ونصب ، وينال : فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والاسم الكريم : منصوب على التعظيم ، ولحومها : فاعل مؤخر ، ولا دماؤها : معطوف عليه .

والثاني في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو : ﴿ لَنْ تَرِنِّي ﴾ فترى : فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف مع من ظهورها التعذر ، ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى

ونصب ، وينال : فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والاسم الكريم : منصوب على التعظيم ، ولحومها : فاعل مؤخر ، ولا دماؤها : معطوف عليه (أي : على (لحومها) .

(و) مثال (الثاني) وهو ما فتحته مقدرة يكون (في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو : ﴿ لَنْ تَرِنِّي ﴾ فترى : فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الالف منع من ظهورها التعذر) لكونه فعلاً معتلاً بالالف (ولم يمثل له) أي : للثاني الذي فتحته مقدرة (المؤلف رحمه الله تعالى) ونفعنا بعلومه ، آمين .



[صر] : وأما الألف .. فتكون علامة للنصب في الأسماء الستة نحو : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ ، ﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ ،

[التتمة] : ولما فرغ المصنف من بيان مواضع ما هو الأصل في علامات النصب وهو الفتحة .. أخذ يتكلم على بيان مواضع ما هو النائب عنها وهو الألف ، فقال رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وأما الألف) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات النصب (.. فتكون علامة للنصب) أي : أمانة عليه على طريق النيابة (في الأسماء الستة) التي تقدم لنا ذكرها وتعريفها في علامات الرفع ، وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذومال .

فمثال الأب (نحو) قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ ، وإعرابه : (ما) : نافية مبنية على السكون (كان) : فعل ماض ناقص مبني على الفتح (محمد) : اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة (أبا) : خبرها منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء التي رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء ، وهو محل الشاهد (أبا) : مضاف (أحد) : مضاف إليه مجرور به بالكسرة الظاهرة (من رجالكم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً صفة لـ (أحد) تقديره : أبا أحد كائن من رجالكم ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها بحسب ما في القرآن .

ومثال الأخ نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ (الواو بحسب ما في القرآن (نحفظ) : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود على جماعة المتكلمين (أخانا) : مفعول به ومضاف إليه منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو غرض التمثيل ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

وتقول : رأيت حماك ، وفاك ، وهناك ، ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾

(وتقول) في مثال الحم ، والفم ، والهن (رأيت حماك) يا هند ، بكسر الكاف خطاباً للمرأة ، وإعرابه : (رأيت) : فعل وفاعل (حماك) : مفعول به ومضاف إليه منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو غرض التمثيل ، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لتقول .

وتقول مثل ذلك في إعراب (وفاك) وسقط في أكثر النسخ ذكر (فاك) ولا بد من ذكره لتتم أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب (وهناك) معطوف على (حماك) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة .

(و) مثال (ذو) نحو قوله تعالى : ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ (قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر : بهمزين : الأولى منهما همزة الاستفهام التوبيخي ، والثانية همزة (أن) المصدرية ، وقرأ الباقر : بهمزة واحدة ، وإعرابه على قراءة الباقر : (أن) حرف نصب ومصدر (كان) : فعل ماض ناقص في محل النصب بـ (أن) المصدرية مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على الكافر المعين كما سيأتي (ذا) : خبر كان منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو غرض التمثيل (ذا) : مضاف (مال) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام المحذوفة المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : أكفر أو كذب بآياتنا لكونه ذا مال وبينين ؛ أي : لا ينبغي منه ذلك ولا يليق به ؛ لأن المال والبنين من النعم ، فكان ينبغي له مقابلتها بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب ، سبب نزول هذه الآية ما أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : (نزلت هذه الآية في الأخنس بن شريق) ، وأخرج ابن المنذر عن الكلبي مثله ، وأخرج ابن أبي حاتم

وأما الكسرة . . فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وما حمل عليه

عن مجاهد قال : (نزلت في الأسود بن عبد يغوث) ، وأخرج ابن جرير عن ابن عباس في قوله : ﴿ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْنِمْ ﴾ قال : (نزل على النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ سَلَابٍ مَّهِينٍ ﴾ هَمَزٌ مَشَاءٌ بِزَيْنِمْ ﴾ قال : فلم نعرفه حتى نزل على النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْنِمْ ﴾ قال : فعرفناه له زنمة كزنمة الشاة) انتهى من « الحقائق » .

(وأما الكسرة) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات النصب (. . فتكون علامة للنصب) أي : أمانة عليه حالة كونها (نيابة) أي : نائبة (عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بالالف وتاء مزيديتين ؛ سواء أكان علماً لمؤنث ؛ كهندات وفاطمات ، أو لمذكر ، كطلحات ، أو صفة لمؤنث ؛ كمسلمات ومؤمنات ، سَلِمَ فيه بناءً الواحد ؛ كالأمثلة المذكورة ، أم تَكْسَرُ ؛ كسجدات بفتح الجيم فإن مفردة سجدة بسكونها .

(و) في (ما حُمِلَ عليه) أي : أُلْحِقَ به في إعرابه مما كان على صورته وليس بجمع ، وضابط ما يعرف به الجمع القياسي من غيره : أن الذي يجمع بالالف والتاء قياساً خمسة أنواع : الأول : ما فيه تاء التانيث مطلقاً ؛ سواء أكان علماً لمؤنث ؛ كفاطمة ، أم لمذكر ؛ كطلحة ، أم سم جنس ؛ كتمر ، أم صفة ؛ كنسابة .

الثاني : علم لمؤنث مطلقاً ؛ سواء أكان فيه التاء كفاطمة أم لا كزينب لعاقل أم لغيره .

الثالث : صفة المذكر الذي لا يعقل ؛ كجبال راسيات وأيام معدودات ، بخلاف صفة المؤنث ؛ كحائض ، وصفة العاقل ؛ كعالم فإنها لا تجمع هذا الجمع .

نحو : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ ، ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ ﴾

الرابع : مُصَغَّرُ المذكر الغير العاقل ؛ كدُرِيَّهَمَات ودُرِيَّهَم .

الخامس : الجنس المؤنث بالألف ؛ سواء أكان اسماً ؛ كَبَهْمَى وصَحراء ، أم صفة ؛ كحَبْلَى وحلة سبراء ، وما عدا هذه الأنواع الخمسة شاذ مقصور على السماع ، وقد جمعها أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي في « شرح الألفية » فقال :

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا
 وزينب ووصف غير العاقل وغيرُ ذا مسلم للناقل
 وأما السماعي : فلا ينحصر فيقتصر فيه على السماع ؛ كسماوات ، وأرضات ،
 وثيبات ، وشمالات ، وأمها ، وحمامات ؛ لأنها أسماء جنوس بلا علامة ،
 ويلحق به في إعرابه شيثان : اسم الجمع ؛ كأولات بمعنى (ذوات) اسم جمع لذات
 مؤنث (ذي) بمعنى (صاحب) ، وما سمي به منه ؛ كعرفات وأذرعات ؛ كما مر
 مثال جمع المؤنث السالم (نحو) قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ (ومثال
 ما حمل عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلٍ ﴾) فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ
 حَمْلَهُنَّ ، وإعراب المثال الأول : (خلق) : فعل ماض مبني على الفتح (الله) :
 فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة (السماوات) : مفعول به عند الجمهور ، وقال
 الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب : (هو مفعول مطلق) ، وصَوَّبَهُ ابن هشام في
 « المغني » ووَضَّحَهَا بأن قال : (المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل
 فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلاً ؛ كقولك : ضربت زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً وأنت
 فعلت به الضرب ، والمفعول المطلق : هو ما كان العامل فيه فعل إيجاده وإن كان
 ذاتاً ؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً) ، والجمهور : لا يشترطون
 هذا الشرط ، وباتفاق القولين نقول : (السماوات) منصوب وعلامة نصبه الكسرة

نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضممة ونصبه وجره بالكسرة .

وإعراب المثال الثاني : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (كن) : فعل مض ناقص في محل الجزم : (إن) الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني بسكون على النون المدغمة في نون الإناث ، ونون الإناث في محل الرفع اسمها مبني على الفتح ، وأصل (كن) كون بفتح الكاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى الكاف ، ثم حذفت الواو لالتقاء ساكنة مع نون النسوة المدغم فيها نون (كن) ، (أولات) : خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضممة ونصبه وجره بالكسرة ، ولأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه ؛ لأنه بمعنى (ذوات) ، وذوات جمع ذات مؤنث (ذي) بمعنى (صاحب) ، وكتبت الواو بعد ألفه حملاً له على مذكره وهو أولو (وأولات) : مضاف (حمل) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومما ألحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه ما سمي به منه ؛ كعرفات وأذرعات .

ثم اعلم : أنه إنما نصب ما جمع بألف وتاء مزيديتين بالكسرة حملاً للنصب على الجر ؛ كما فعلوا ذلك في أصله الذي هو جمع المذكر السالم ليلتحق الفرع بالأصل ، ولم يعربوه بالحروف كأصله ؛ لأنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب بها بخلاف أصله . انتهى من « أبي النجا » .

وخرج بقولنا : (بألف وتاء مزيديتين) ما إذا كانت الألف أصلية ؛ كقضاة وغزاة ؛ لأن ألفهما أصلية ؛ لأنها منقلبة عن ياء في الأول ، وعن واو في الثاني ؛ إذ الأصل قُضِيَّةٌ وغُزَوَةٌ ، وكذا إذا كانت أصلية نحو : أبيات وأموات كان نصبه بالفتحة

وأما الياء .. فتكون علامة للنصب في موضعين في المثنى وما حمل عليه نحو :
﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ﴾ ، و ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾ ،

نحو : سكنت أبياتاً وحضرت أمواتاً .

(وأما الياء) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامة النصب (.. فتكون علامة للنصب) أي : أمانة عليه نيابة عن الفتحة (في موضعين) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء وقوله : (في المثنى) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور في قوله : (في موضعين) يعني : أحدهما المثنى الذي تقدم لنا ذكره في مباحث الرفع .

(و) في (ما حمل عليه) أي : في ما ألحق بالمثنى في إعرابه بالألف والياء ، وقد سبق لنا أنها خمسة ألفاظ ، فمثال المثنى (نحو) قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ﴾ ، وإعرابه : (ربنا) : منادى مضاف حذف منه حرف النداء للتخفيف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (نا) : ضمير جماعة المتكلمين في محل الجر مضاف إليه (واجعلنا) : الواو : عاطفة على الجملة التي قبلها (اجعلنا) : فعل دعاء وفاعل مستتر يعود على (الله) ، ومفعول أول لـ (جعل) ، (ومسلمين) : مفعول ثان له منصوب بالياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء (لك) : جار ومجرور متعلق بـ (مسلمين) .

(و) مثال ما حمل على المثنى نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾ ، وإعرابه : (إذ) : ظرف لما مضى من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : واذكر إذ أرسلنا إليهم ، فعل وفاعل (إليهم) : متعلق به (اثنين) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون حرف زائد لشبه التثنية

﴿ رَبَّنَا أَتَيْنَا اثنَيْنِ ﴾ وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو : ﴿ نُحْيِ اَلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾

مبني على الكسر ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ (إذ) .

ومن مثال ما حمل على المثنى أيضاً قوله تعالى : (﴿ رَبَّنَا أَتَيْنَا اثنَيْنِ ﴾) وَأَحْيَيْنَا اثنَيْنِ ، وإعرابه : (رب) : منادى مضاف حذف منه حرف النداء للتخفيف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (ونا) : ضمير المتكلمين في محل الجر مضاف إليه (أمتنا) : فعل وفاعل ومفعول واحد الفعل (أمت) ، (أمت) : فعل ماض مبني بسكون على التاء المدغمة في تاء الفاعل لاتصاله بضمير رفع متحرك ، (التاء) : ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح (ونا) : ضمير المتكلمين في محل النصب مفعول به مبني على السكون (اثنين) : صفة لمصدر محذوف جوازاً تقديره : إمامتين اثنتين ، منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء (والنون) : حرف زائد لشبه التثنية مبني على الكسر ، ومثله في الإعراب وأحييتنا اثنين .

(و) أما الياء أيضاً . فتكون علامة للفتحة (في جمع المذكر السالم وما حمل عليه) مثال الجمع (نحو) قوله تعالى : (﴿ نُحْيِ اَلْمُؤْمِنِينَ ﴾) من الإنجاء ، وإعرابه : (ننجي) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود على الله (المؤمنين) : مفعول به منصوب بالياء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين والحركة ، ومثال ما حمل على الجمع نحو قوله تعالى : (﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾) ، (واعدنا) : فعل وفاعل (موسى) :

وأما حذف النون .. فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون نحو :
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَئِينَ﴾ ، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ،

مفعول أول ، (ثلاثين) : مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف ؛ أي : انقضاء أو تمام ثلاثين وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه ، والنون حرف زائد لشبه الجمع مبني على الفتح (ليلة) تمييز ذات لـ (ثلاثين) منصوب بها .

(وأما حذف النون) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد علامات النصب (.. فيكون علامة للنصب) أي : أمانة عليه نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة المتقدم ذكرها في علامات الرفع (التي رفعها بثبات النون) أي : بالنون الثابتة إذا دخل عليها ناصب ينصبه وتسمى : بـ (الأمثلة الخمسة) وهو أولى مثالها (نحو) قوله تعالى :
(﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَئِينَ﴾) ، وإعرابه : (إلا) : أداة استثناء مفرغ مبنية على السكون (أن) : حرف نصب ومصدر (تكونا) : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها (تكونا) : مضارع متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ والالف ضمير للمثنى المخاطب في محل الرفع اسمها (ملكين) : خبرها منصوب بالياء ؛ لأنه من المثنى ، وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة مصدر محذوف إليه تقديره : ما نهاكما ربكما عن تلكما الشجرة إلا كراهية كونكما ملكين أو كونكما من الخالدين فيها .

ونحو : (﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) الواو بحسب ما في القرآن (أن) : حرف مصدر ونصب (تصوموا) : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع

ولن تقومي

صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء (وخير) : خبره (لكم) : متعلق
بـ (خير) ، والتقدير : وصومكم خير لكم ، والجملة الاسمية بحسب ما في
القرآن .

(و) نحو (لن تقومي) ياءند ، وإعرابه : (لن) : حرف نفي ونصب
(تقومي) : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من
الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها ، والياء ضمير
المؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية مستأنفة
استئنافاً نحوياً لا محل له من الإعراب .

* * *

إعراب المتن

(وأما الألف) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الألف) : مبتدأ مرفوع ، (. . فتكون علامة للنصب) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (تكون) : فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر فيها تقديره : (هي) يعود على (الألف) ، (علامة) : خبرها منصوب (للنصب) : جار ومجرور متعلق بـ (علامة) أو صفة لها ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الألف . . فكائنة علامة للنصب في الأسماء الستة ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فأما الفتحة) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدر ، (في الأسماء) : جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، أو متعلق بـ (تكون) ، (الستة) : صفة للأسماء مجرورة ؛ أي : المعدودة بالستة ، (نحو : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ميم (رجالكم) .

وقوله : (ونحفظ أخانا) : معطوف محكي بعاطف مقدر على المثال الأول على كونه مضافاً إليه لنحو : (وتقول : رأيت حماك ، وفاك ، وهناك) : الواو عاطفة (تقول) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود على المخاطب ؛ أي : تقول أنت أيها المخاطب في أمثلة ما بعد الأخ ، والجملة الفعلية معطوفة على جملة (نحو) على كونها مستأنفة (رأيت

حماك...) إلخ : مقول محكي لـ (تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على كاف (هناك) ، (وأن كان ذا مال) : الواو : عاطفة (أن كان ذا مال) : معطوف محكي على قوله (ما كان محمد) على كونه مضافاً إليه لنحو ؛ أي : ونحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ .

(وأما الكسرة .. فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الكسرة) : مبتدأ ، وجملة قوله : (فتكون علامة) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) معطوفة على جملة قوله : (فأما الفتحة) ، (للنصب) : جار ومجرور متعلق بـ (علامة) أو صفة لها (نيابة) : منصوب على الحالية من اسم (تكون) ولكنه في تأويل مشتق تقديره : أي : فتكون هي علامة للنصب حالة كونها نائبة عن الفتحة (عن الفتحة : جار ومجرور متعلق بـ (نيابة) ، (في جمع المؤنث السالم) : جار ومجرور متعلق بـ (تكون) ، (وما حمل عليه) : (الواو) عاطفة (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الجر معطوف على جمع المؤنث ؛ أي : وفي ما حمل عليه (حمل) فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (ما) ، (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ (حمل) ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(نحو : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف (خلق الله السماوات) : مضاف إليه محكي وقوله : (﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَىٰ حَمَلٍ ﴾) : معطوف محكي بعاطف مقدر على قوله : (خلق الله السماوات) وللمعطوف حكم المعطوف

عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على لام (حمل) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وأما الياء . . فتكون علامة للنصب في موضعين) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الياء) : مبتدأ (فتكون) : الفاء رابطة لجواب (أما) ، وجملة (تكون علامة) في محل الرفع خبر المبتدأ والتقدير : وأما الياء . . فكائنة علامة للنصب ، والجملة الاسمية جواب (أما) ، وجملة (أما) معطوفة على جملة قوله : (فأما الفتحة) ، (للنصب) متعلق بـ (علامة) أو صفة لها (في موضعين) : متعلق بـ (تكون) .

(في المثنى) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور قبله بدل بعض من كل ، (وما حمل عليه) : (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوف على المثنى (وحمل) : صلة لـ (ما) ، و (عليه) : متعلق بـ (حمل) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ) : مضاف إليه محكي ، (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ) : الواو : عاطفة (إذ أرسلنا إليهم اثنين) : معطوف محكي على قوله : (واجعلنا) على كونه مضافاً إليه لـ (نحو) ، وكذا قوله : (رَبَّنَا آمَنَّا أَثْنَيْنِ) : معطوف محكي على قوله : (ربنا واجعلنا مسلمين لك) .

(وفي جمع المذكر السالم) : معطوف على قوله : (في المثنى) : (وما حمل عليه) : معطوف على (جمع المذكر السالم) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ) : مضاف إليه محكي ، وقوله : (وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً) : في محل الجر معطوف محكي على (ننجي المؤمنين) .

(وأما حذف النون) : (أما) : حرف شرط (حذف النون) : مبتدأ ، فجملة قوله : (.. فيكون علامة للنصب) : في محل الرفع خبر المبتدأ (للنصب) : متعلق بـ (علامة) أو صفة له ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فأما الفتحة) .

(في الأفعال) : جار ومجرور متعلق بـ (يكون) ، (التي) : اسم موصول في محل الجر صفة (للأفعال) ، (رفعها) : مبتدأ ومضاف إليه ، (بثبات النون) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : التي رفعها كائن بالنون الثابتة ، والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : في الأفعال المرفوعة بثبات النون ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : المعلوم رفعها بثبات النون .

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) . مضاف (﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مُلَكَّيْنِ ﴾) : مضاف إليه محكي ، وقوله : (﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) : معطوف محكي على المثال الأول ، وكذا قوله : (ولن تقومي) : الواو : عاطفة (لن تقومي) : معطوف محكي على المثال الأول على كونه مضافاً إليه لـ (نحو) ، والله أعلم .



[ش] : ولما فرغ من مواضع الفتحة .. أشار إلى مواضع ما ناب عنها بقوله :
(وأما الألف .. فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأسماء الستة)
المتقدمة في علامات الرفع (نحو : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾) فما : حرف
نفي ، وكان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، ومحمد : اسمها ،
وأبا أحد : منصوب بالألف خبرها ؛ لأنه من الأسماء الستة ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(ولما فرغ) المصنف (من مواضع الفتحة) الثلاثة التي تكون فيها الفتحة علامة
للنصب (.. أشار إلى مواضع ما ناب عنها) أي : عن الفتحة ؛ وهي الأربعة الباقية
التي : هي الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وقوله : (إلى مواضع ما ناب
عنها) : جمعها باعتبار الأفراد الشخصية ، وإلا .. فالألف والكسرة وحذف النون
ليس لكل منها إلا موضع واحد ، والياء لها موضعان لا ثلاثة ، وأما الجواب : بأن
المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطرداً في كل ما ناب عنها ؛ بل هو خاص بالياء
فقط ، ولا يجري في الألف والكسرة وحذف النون ، لما عرفت من أنه ليس لكل
منها إلا موضع واحد . انتهى من « أبي النجا » .

(بقوله : وأما الألف) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات النصب (..
فتكون علامة للنصب) أي : أمانة على النصب حالة كونها (نيابة) أي : نائبة (عن
الفتحة) لا أصالة (في الأسماء الستة المتقدمة في علامات الرفع) وقوله : المتقدمة
أشار به إلى أن (أل) في الأسماء للعهد الذكري ، مثال الأب (نحو) قوله تعالى :
(﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾) (ف) إعرابه أن يقال (ما : حرف) لمجرد
(نفي) لا عمل لها ؛ لاقترانها بعامل أقوى منها (وكان : فعل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر ، ومحمد : اسمها) مرفوع (وأبا أحد : منصوب بالألف
خبرها) وهذا موضع التمثيل (لأنه من الأسماء الستة) ، (وأحد) : مضاف إليه

ومن رجالكم : متعلق بمحذوف صفة لـ (أحد) نحو : ﴿ وَتَحْفَظُ أَحَانَا ﴾ (نحفظ : فعل وفاعل ، وأخانا : منصوب بالالف على أنه مفعول ؛ لأنه من الأسماء الستة ، ومثله نحو : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَتَّابَانَا ﴾ (وتقول : رأيت حماك) بكسر الكاف (وفاك ، وهناك) رأيت : فعل وفاعل ، وحماك :

مجرور بالكسرة (ومن رجالكم) : جار ومجرور ومضاف إليه (متعلق بمحذوف صفة لـ «أحد») تقديره : أحد كائن من رجالكم ، ومثال الأخ : (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَتَحْفَظُ أَحَانَا ﴾ ، وإعرابه : (نحفظ : فعل) مضارع مرفوع (وفاعل) مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود إلى جماعة المتكلمين من أولاد يعقوب (وأخانا) : مفعول به ومضاف إليه (منصوب بالالف على أنه مفعول) به ، وهذا غرض التمثيل (لأنه من الأسماء الستة ، ومثله) أي : ومثل هذا المثال ونظيره في كون (يا أبانا) منصوباً بالالف (نحو) قوله تعالى : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَتَّابَانَا ﴾ ، وإعرابه : (ارجعوا) : فعل أمر وفاعل مبني على حذف النون (إلى أبيكم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (ارجعوا) ، (فقولوا) : الفاء : عاطفة (قولوا) : فعل أمر وفاعل مبني على حذف النون ، والجملة معطوفة على ما قبلها .

(وتقول) أيها الطالب في مثال الحم ، والفم ، والهن : (رأيت حماك بكسر الكاف) وفي « الشاطبي » : وحمو الرجل : أبو امرأته ، أو أخوها ، أو عمها ، وقيل : الأحماء : من قبل المرأة خاصة ، والأختان : من قبل الرجل ، والصهر : يجمع ذلك كله ، هكذا حكى صاحب « المحكم » أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الداني الأندلسي . انتهى منه .

(وفاك ، وهناك) وإعرابه : (رأيت : فعل وفاعل) وحد الفعل (رأى) ، (رأى) : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بصمير رفع متحرك (وحماك :

منصوب بالألف على أنه مفعول وكذا فاك وهناك ؛ لأنهما معطوفان عليه (و)
قال الله تعالى : (﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾) كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر ، واسمها مستتر فيها ، وذا مال : خبرها منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء
السته .

(وأما الكسرة . فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم)
والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سواء كان جمعاً لمؤنث ، أم لمذكر سالماً
كان ، أم ذا تغير ، ولو عبر به لكان أولى لما ذكر

منصوب بالألف) وهو موضع التمثيل (على أنه مفعول) به (وكذا فاك وهناك ؛
لأنهما معطوفان عليه) أي : على حماك (و) مثال (ذي) نحو ما (قال الله تعالى :
﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾) (كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ،
واسمها مستتر فيها) جوازاً لإسنادها إلى الغائب (وذا مال : خبرها منصوب
بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأما الكسرة . فتكون علامة للنصب نيابة عن
الفتحة في جمع المؤنث السالم ، والمراد به) أي : بجمع المؤنث السالم هو (ما)
أي : لفظ (جمع) أي : تحققت جمعته (بألف وتاء مزيدتين) على بناء مفردة
(سواء كان جمعاً لمؤنث) كهندات (أم) كان جمعاً (لمذكر) كإصطبلات جمع
إصطبل ؛ وهو موقف الدابة (سالماً كان) بناء مفردة ؛ كمسلمات (أم) كان بناء
مفردة (ذا تغير) كحلبات جمع حبل ، لقلب ألف مفردة ياء في الجمع وسماوات
(ولو عبر) المصنف (به) أي : بلفظ ما جمع بألف وتاء مزيدتين (. . . لكان)
تعبيره (أولى) وأسلم وأشمل (لما ذكر) أي : لشموله ما كان ذا تغير وما كان
لمذكر .

وعبارة الشيخ خالد على « الآجرومية » : (وتقييد الجمع بالتانيث وبالسلامة
وكذا بالجمع جري على الغالب ، وإلا . . . فقد يكون جمعاً لمذكر ؛ كإصطبلات

(و) في (ما حمل عليه) فالأول (نحو : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾) خلق : فعل ماض ، والاسم الكريم : فاعل ، والسموات : منصوب بالكسرة على أنه مفعول به ، أو مطلق حملاً للنصب على الجر قياساً على أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، ولئلا يلزم أن للفرع زيادة مرية على أصله وهو جمع المذكر السالم ، ومثله

جمع إصطبل ؛ وهو موقف الدابة ، وقد يكون مكسراً نحو : حبلبات جمع حبل ؛ لأنه تغير بقلب ألف المفرد وهو حبل ياء في الجمع وهو حبلبات ، وقد يكون اسم جمع ؛ كأولات ، أو مفرداً ؛ كمرفات ، وتقييد التاء والألف بمزيدتين لإخراج نحو : أبيات وأموات ؛ لأن تاءهما أصلية ، وإخراج نحو : قضاة وغزاة ؛ فإن الفهما أصلية كما مر في (مبحث الرفع) .

(و) تكون الكسرة أيضاً علامة للنصب (في ما حمل عليه فـ) مثال (الأول) يعني : جمع المؤنث (نحو) قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ ، وإعرابه : (خلق : فعل ماض ؛ والاسم الكريم : فاعل ، والسموات : منصوب بالكسرة على أنه مفعول به) عند الجمهور (أو) على أنه مفعول (مطلق) عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب ، وقواه في « المعني » كما مر في « التتمة » ، وإنما قلنا منصوب بالكسرة (حملاً للنصب) فيه (على الجر قياساً) له (على أصله ، وهو) أي : ذلك الأصل (جمع المذكر السالم) لأن المذكر أصل للمؤنث ، فحملوا فيه نصبه على جره ، فجعلوا علامة نصبه الياء كما جعلوا علامة جره الياء .

(و) لم يكملوا له جميع الحركات الثلاث بجعل علامة نصبه الفتحة (لئلا يلزم) ويثبت (أن للفرع) الذي هو جمع المؤنث السالم (زيادة مرية) أي : زيادة في المزية والمرتبة بتكميل الحركات الثلاث له (على) مزية ثبتت له بإعرابه بالحركات مع أن (أصله) الذي (وهو جمع المذكر السالم) معرب بالحروف ولم يكمل له الحروف الثلاث لأنهم جعلوا لجره ونصبه الياء (ومثله) أي : مثل

نحو : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ ﴾ ، والثاني نحو : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ ﴾
 فأولات خبر (كن) وهو منصوب بالكسرة ، واسمها النون المدغمة فيها نون كُنَّ
 وأصل (كن) كون بضم الواو بعد النقل إلى باب (فعل) بضم العين ؛ لإسناده إلى
 ضمير رفع ، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة
 ما قبلها ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

(وأما الياء . . فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لا ثالث
 لهما ؛ الأول : (في المثني) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في

السموات ، ونظيره في نصبه بالكسرة (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ
 أَلْسِنَاتِ ﴾ (و) مثال (الثاني) وهو ما حمل عليه (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ
 أُولَئِكَ حَمَلَ ﴾ فإعرابه : (أولات : خبر « كن » وهو منصوب بالكسرة ، واسمها
 النون) أي : نون الإناث (المدغمة فيها نون كن) أي : نون كان التي هي لامها
 (و) إنما قلنا المدغمة فيها نون كان ؛ لأن (أصل « كن ») بتشديد النون (كون
 بضم الواو) مع تشديد النون أيضاً (بعد النقل) أي : بعد نقله من باب (كون)
 بفتح العين (إلى باب « فعل » بضم العين ؛ لإسناده إلى ضمير رفع) متحرك وهو
 نون الإناث (فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت) الضمة (منها) أي : من الواو
 (إلى ما قبلها) أي : إلى ما قبل الواو وهو الكاف (بعد سلب) وإزالة (حركة
 ما قبلها) أي : ما قبل الواو وهي فتحة الكاف ، فالتقى ساكنان وهما الواو ونون
 كان (ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين) فأدغمت نون كان في نون الإناث لتمامتهما
 فصارت (كن) بضم الكاف وتشديد النون ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وأما الياء) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات النصب (. . فتكون علامة
 للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين لا ثالث لهما ؛ الأول) منهما ما ذكره بقوله :
 (تكون علامة) له (في المثني المتقدم ذكره) وتعريفه (في علامات الرفع وفي

(ما حمل عليه) مثال المثنى (نحو : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ﴾) اجعلنا : فعل وفاعل ومفعول أول ، ومسلمين : مفعول ثان وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملاً للنصب على الجر ؛ لاشتراكهما في كون كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه .

(و) مثال ما حمل عليه نحو : (﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾) فأرسلنا : فعل

ما حمل (وقيس) عليه (أي : على المثنى في إعرابه بالآلف والياء المفتوح ما قبلهما المكسور ما بعدهما) مثال المثنى (نحو) قوله تعالى : (﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ ﴾) ، وإعرابه : (اجعلنا : فعل) دعاء سلوكاً مسلك الأدب مع الباري سبحانه ، مبني على السكون (وفاعل) هو ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) يعود على الباري (ومفعول أول) ضمير جماعة المتكلمين (ومسلمين : مفعول ثان) لـ (جعل) ، (وهو) غرض التمثيل (منصوب) على المفعولية (وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملاً للنصب على الجر ؛ لاشتراكهما) أي : لاشتراك النصب والجر (في كون كل واحد منهما) إعراب (فضلة مستغنى عنه) في تركيب الكلام ؛ لأن كلاً من المنصوبات والمجرورات ليس لها دخل في أجزاء الكلام ، التي هي المسند والمسند إليه والإسناد ، ولو قال : فضلة مستغنى عنها بالتأنيث لكان أصوب ؛ كما في « الكواكب » ؛ لأن الضمير يرجع إلى الفضلة ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، و (لك) : جار ومجرور متعلق بـ (مسلمين) لأنه اسم فاعل من (أسلم) الرباعي بمعنى منقادين أو مخلصين لك عملنا ، وقال أبو البقاء : (ويجوز أن يكون نعتاً لـ (مسلمين) وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره : كائنين لك .

(ومثال ما حمل عليه المثنى نحو) قوله تعالى : (﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾ فـ) إعرابه : (أرسلنا : فعل) ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك

وفاعل ، وإليهم : متعلق به ، واثنين : مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنى لما مر ، ونحو : ﴿ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَيْنِ ﴾ ربنا : منادى مضاف حذف منه حرف النداء ، وأمتنا : فعل وفاعل ومفعول ، واثنين : منصوب نعت لمصدر محذوف ؛ أي : إمامتين ، وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنى كما مر .
(و) الموضع الثاني (في جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضاً ثم

(وفاعل) هو (نا) ضمير المتكلم المعظم نفسه المستحق للعظمة لذاته في محل الرفع مبني على السكون (وإليهم) : جار ومجرور (متعلق به) أي : بـ (أرسلنا) لأنه فعل ماض (واثنين : مفعول به وهو منصوب) بـ (أرسلنا) ، (وعلامة نصبه الياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (حملاً له) أي : قياساً للفظ اثنتين (على المثنى) الحقيقي (لما مر) في مبحث (علامات الرفع) ، وهو قوله هناك : (إذ لا مفرد له من لفظه) .

(ونحو : ﴿ رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَيْنِ ﴾) ، وإعراجه : (ربنا : منادى مضاف حذف منه حرف النداء) للتخفيف (وأمتنا : فعل وفاعل ومفعول) به (واثنين : منصوب) على المفعولية المطلقة ؛ لأنه (نعت لمصدر محذوف) وجوباً ؛ لنيابة الصفة عنه تقديره : (أي : إمامتين) اثنتين (وعلامة نصبه الياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (حملاً له) أي : قياساً للفظ اثنتين (على المثنى كما مر) أي : لما مر في مبحث (علامات الرفع) من قوله هناك : (إذ لا مفرد له) فالكاف : تعليلة بمعنى اللام ، والنون حرف زائد لشبه التثنية .

(والموضع الثاني) من الموضعين ما ذكره بقوله : (وتكون الياء علامة للنصب) ، (في جمع المذكر السالم المتقدم ذكره) وتعريفه (أيضاً ثم) أي : في مبحث (علامات الرفع) ، والظرف متعلق بـ (المتقدم) ، وحق التركيب أن يقدم الظرف على لفظ (أيضاً) أي : المتقدم ذكره ثم ؛ أي : في مبحث (علامات

(و) في (ما حمل عليه) مثال الأول (نحو : ﴿ نُسِجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾) فننجي : فعل وفاعل ، والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على أنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملاً للنصب على الجر ؛ كالمثنى كما مر .
ومثله ﴿ إِنَّ اللَّهَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾ ، ومثال الثاني نحو : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ (وواعدنا : فعل وفاعل ، وموسى : مفعول أول ، وثلاثين : مفعول ثان ...

الرفع) أيضاً ؛ كما تقدم ذكر المثنى هناك .

(و) تكون الياء أيضاً علامة للنصب (في ما حمل) وقيس (عليه) أي : على جمع المذكر السالم ، وألحق به في إعرابه (مثال الأول) أي : مثال جمع المذكر السالم (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ ﴾ (نُسِجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (ف) إعرابه : (ننجي : فعل) مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء (وفاعل) ه ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه لاستحقاقه العظمة تقديره : (نحن) يعود على الله (والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على أنه مفعول به ، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملاً للنصب على الجر ؛ كالمثنى) أي : كما حمل عليه في المثنى ؛ فالكاف للتنظير (كما مر) ذكر حملة عليه في مبحث المثنى آنفاً .

(ومثله) أي : ومثل المؤمنين في كونه من أمثلة جمع المذكر السالم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾ ، ومثال الثاني (أي : ما حمل عليه) (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ (وإعرابه : (وواعدنا : فعل وفاعل) وحد الفعل (واعد) ، (واعد) : فعل ماض مبني على السكون (نا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه المستحق للتعظيم حقيقة جل وعلا في محل الرفع فاعل مبني على السكون (وموسى : مفعول أول) (واعد) ، (وثلاثين : مفعول ثان) له ،

على حذف مضاف ؛ أي : انقضاء ثلاثين ، وعلامة نصبه الياء حملاً له على الجمع ، إذ لا مفرد ، وليلة : تمييز .

(وأما حذف النون . . فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبات النون) إذا دخل عليها نصب ويعبر عنها بالأمثلة الخمسة كما سيأتي

ولكنه (على حذف مضاف) تقديره : (أي : انقضاء ثلاثين) ليلة ؛ أي : تمامها لأخذ التوراة منصوب على المفعولية (وعلامة نصبه الياء) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (حملاً) وقياساً (له على الجمع) أي : على جمع المذكر السالم ، وإلحاقه به في إعرابه ، وإنما قلنا حملاً له على الجمع (إذ لا مفرد له) فليس بجمع بل هو اسم جمع ، والنون فيه حرف زائد لشبه الجمع في دلالة على أفراد كثيرة ، وقول الأهدل هنا : (النون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم) سهو منه أو خطأ ؛ إذ لا مفرد له ينون ويعرب بالحركات (وليلة : تمييز) ذات لـ (ثلاثين) منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(وأما حذف النون . . فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال المضارعة) أي : المشابهة للاسم في توارد المعاني المختلفة عليها التي لا تبين إلا بالإعراب (التي رفعها بثبات النون) أي : بالنون الثابتة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف . وقوله : (إذا دخل عليها ناصب) ينصبه ظرف متعلق بـ (يكون علامة للنصب) .

(ويعبر عنها) أي : عن هذه الأفعال (بالأمثلة الخمسة) أي : بالأوزان الخمسة ، وهذه العبارة أحسن من الأفعال الخمسة ؛ لأن الأفعال لا تنحصر في خمسة (كما سيأتي) التعبير عنها بالأمثلة الخمسة في المتن قبيل قوله (تنبيه) في آخر الفصل ، وضابطها : هي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، نحو : لن يفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولن يفعلوا ،

(نحو : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مُلْكِيٍّ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾) ، فإن : حرف مصدري ونصب ، وتكونا : فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم ، وملكين : هو الخبر ، ومثله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا ﴾ ، ونحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) فإن : حرف مصدري ونصب ، وتصوموا : فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لما مر ،

ولن تفعلوا ، ولن تفعل ، فهذه الأفعال كلها منصوبة ، وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة ، ولا يرد على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ ﴾ لأن النون فيها ليست نون الرفع بل هي ضمير النسوة ، والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ؛ أي : لام الكلمة .

مثال ما اتصل به ألف الاثنين (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مُلْكِيٍّ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾ ، فإن : حرف مصدري (أي : حرف يؤول ما بعدها بمصدر (و) حرف (نصب) أي : ينصب ما دخل عليه (وتكونا : فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون) أي : النون المحذوفة (لأنه) أي : لأن (تكونا) ، (من الأمثلة الخمسة ، والضمير المتصل به) وهو ألف الاثنين (في محل رفع على أنه الاسم) أي : اسم (تكون) ، (وملكين : هو الخبر) لها منصوب بالياء ؛ لأنه من المثني (ومثله) أي : ومثل قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مُلْكِيٍّ ﴾ في نصبه بحذف النون نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا ﴾) في اتصال ألف الاثنين به ، ونصبه بحذف النون وقوله : (ونحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) معطوف على قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مُلْكِيٍّ ﴾ (ف) إعرابه أن يقال : (أن : حرف مصدري) أي : منسوب إلى المصدر لتأويلها ما بعدها بمصدر (ونصب ، وتصوموا : فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون) أي : النون المحذوفة (لما مر) قريباً ؛ يعني : قوله : (لأنه من الأمثلة الخمسة) .

وأن والفعل في تأويل مصدر على أنه مبتدأ ، وخبره : خير لكم ، ومثله نحو : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْيَسَاءِ ﴾ ، ونحو : ﴿ أَلَمْ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتَرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ﴾ .

(و) نحو (لن تقومي) فلن : حرف نفي ونصب ، وتقومي : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون لما مر ، وفي الحديث : « تريدن أن ترجعي إلى رفاعه »

(وأن والفعل في تأويل مصدر على أنه مبتدأ) أي : على أن ذلك المصدر مبتدأ مرفوع بالابتداء (وخبره : خير لكم ، ومثله) أي : ومثل قوله : (وأن تصوموا) في كونه مضارعاً متصلاً بواو الجماعة (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْيَسَاءِ ﴾ ، ونحو (قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتَرَكُوا ﴾) بلا امتحان بمجرد (أَنْ يَقُولُوا) ، بآلستهم (ونحو : لن تقومي) ولم تضربي يا هند (ف) إعرابه أن يقال : (لن : حرف نفي ونصب) واستقبال (وتقومي : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون لما مر) آنفاً ؛ يعني : قوله : (لأنه من الأفعال الخمسة) .

(وفي الحديث :) قوله صلى الله عليه وسلم مخاطباً لزوجته عبد الرحمن بن الزبير : (« تريدن أن ترجعي إلى رفاعه ») كانت أولاً تحت رفاعه بن سُمَوءَ القرظي فطلقها وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير وعجز عنها عبد الرحمن ، ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليطلقها عبد الرحمن وترجع إلى رفاعه زوجها الأول ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أتريدن أن ترجعي إلى رفاعه ، لا ترجعي إليه حتى يذوق عبد الرحمن عسيلتك وتذوقي عسيلته » ، غرضه : الاستشهاد بقوله « أن ترجعي » لأنه منصوب بـ (أن) المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون . والله أعلم .

[ص] : وللخفص ثلاث علامات : الكسرة ؛ وهي الأصل ، والياء والفتحة وهما نائبتان عن الكسرة ، فأما الكسرة . فتكون علامة للخفص في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المنصرف
.....

[فصل في علامات الخفص]

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وللخفص) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الإعراب من حيث هو لا بقيد كونه بالكسرة فقط ، ولا بقيد كونه بالياء فقط مثلاً ؛ لثلا ينزم علينا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره (ثلاث علامات) أصالة ونيازة لا زائد عليها بدليل الاستقراء أحدها : (الكسرة) قدمها : لأصالتها بدليل عدم مجيء غيرها إلا عند تعذرها ؛ كما قال المصنف (وهي :) أي : الكسرة (الأصل) من علامات الخفص .

(و) الثاني منها : (الياء) وثنى بها ؛ لأنها بنت الكسرة ؛ لتولدها عنها عند الإشباع .

(و) الثالث منها : (الفتحة) وختم بها ؛ لأنها أخت الكسرة في كون كل منهما حركة (وهما) أي : الياء والفتحة (نائبتان عن الكسرة) عند تعذرهما ، ولكل منها موضع يخصها ، وبدأ بالأصل منها فقال : (فأما الكسرة) التي تقدم لنا ذكرها آنفاً في تعداد (علامات الخفص) ، (فتكون علامة للخفص) أي : أمانة للخفص (في ثلاثة مواضع) وقوله : (في الاسم المفرد المنصرف) بدل من قوله : (في ثلاثة مواضع) بدل بعض من كل ، والاسم المفرد تقدم تعريفه في (علامات الرفع) فراجع .

والمنصرف : هو ما يلحقه التنوين ويقبل الجر بالكسرة عند الجمهور ، وهو الذي يقبل التنوين فقط عند ابن مالك ؛ سواء كان انصرافه حقيقة ؛ كزيد ، أو حكماً

نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، ﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾

وهو غير المنصرف إذا أضيف أو اقترن بـأل ؛ بناءً على أنه باق على منعه من الصرف ، وسواء ظهر إعراب ذلك الاسم ؛ كزيد ، أو قدر للثقل أو التعذر أو المناسبة ؛ كمررت بالقاضي والفتى وغلامي .

والمنصرف : هو الاسم المتمكن الأمكن ، سمي منصرفاً : للحقوق تنوين الصرف به ، وهو المسمى : بتنوين التمكين ، والمتمكن : هو الاسم العاري عن شبه الحرف فلم يُننَ ، والأمكن : هو الزائد في التمكن في باب الاسمية ، وهو العاري عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف .

واعلم : أن أقسام الاسم ثلاثة : متمكن أمكن : وهو الاسم المعرب المنصرف ، ومنمکن غير أمكن : وهو الاسم المعرب الغير المنصرف ، ولا متمكن ولا أمكن : وهو المبني ؛ كالمضمرات ، وأسماء الاستفهام ، والشروط ، والموصولات ؛ سواء كان خفضه بالحرف نحو : مررت بزيد ، أو بالمضاف نحو : مررت بغلام زيد ، أو بالتبعية على قول نحو : مررت بزيد العالم ، وقد اجتمعت الثلاثة في (نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾) لأن الاسم جر بالحرف ، ولفظ الجلالة بالمضاف ، والرحمن الرحيم بالتبعية ، وسواء كان جره بالكسرة الظاهرة ؛ كما في البسمة ، أو بالكسرة المقدرة نحو : (﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى ﴾) وإعرابه : (أولاء) : اسم إشارة للجمع البعيد مطلقاً في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وحرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، و(الكاف) : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح (على هدى) : (على) : حرف جر مبني على السكون (هدى) : مجرور بعلى وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، الجار والمجرور

وفي جمع التكسير المنصرف نحو : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ وفي جمع المؤنث السالم

متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : أولئك الموصوفون بالصفات المذكورة كائنون على هدى من ربهم ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(و) تكون الكسرة أيضاً علامة للخفض (في جمع التكسير) أي : في الجمع المكسر ؛ أي : المُغَيَّر عن بناء مفردة بأحد ستة أشياء ، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ، وقد تقدم تعريفه في مبحث (علامات الرفع) فراجعه .

(المنصرف) حقيقةً نحو : مررت بزيود وهنود ، أو حكماً فدخل غير المنصرف مضافاً نحو : اعتكفت في مساجدكم ، أو مقروناً بـ (أل) نحو : ﴿وَأَنْتُمْ عَنِكُمُوفٍ فِي الْمَسْجِدِ﴾ بناءً على ما تقدم في المفرد ، ولم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر ؛ لزيادة الإيضاح للمبتدي ؛ لأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما ؛ أي : بعضهما ، وقيدهما بالمنصرف إخراجاً لغير المنصرف منهما ، كمررت بأحمد ومساجد ؛ لأنه سيأتي قريباً أنه يخفض بالفتحة ، مثال جمع التكسير المنصرف (نحو) قوله تعالى : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبُوا﴾ ، وإعرابه : (للرجال) : اللام حرف جر مبني على الكسر (الرجال) : مجرور باللام وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره (نصيب) : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً تقديره : نصيب وافر مما اكتسبوا كائن للرجال ، والجملة بحسب ما في القرآن .

(و) تكون الكسرة أيضاً علامة للخفض (في جمع المؤنث السالم) المتقدم تعريفه في علامات الرفع ، ولم يقيد بالمنصرف ؛ لأنه لا يكون إلا منصرفاً ؛ لأن

وما حمل عليه نحو : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ومررت بأولات الأحمال .
وأما الياء .. فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع في الأسماء الستة نحو :
﴿ ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ ﴾ ،

تنوين المقابلة لازم له (و) في (ما حمل عليه) وألحق به مما سمي به ؛ كعرفات ،
وأولات مثال الجمع (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، وإعرابه :
(قل) : فعل أمر وفاعل مستتر فيه وجوباً تقديره : وقل أنت يا محمد
(للمؤمنات) : اللام : حرف جر مبني على الكسر (المؤمنات) : مجرور باللام ،
وعلمة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بـ (قل) .

(و) مثال ما حمل عليه (مررت بأولات الأحمال) : (مررت) فعل وفاعل ،
(بأولات) : الباء : حرف جر (أولات) : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة
ظاهرة في آخره ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم الذي رفعه بالضممة ونصبه وجره
بالكسرة (أولات) : مضاف (الأحمال) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،
الجار والمجرور متعلق بـ (مررت) .

(وأما الياء) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد (علامات الخفض) ، (.. فتكون
علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لا رابع لها بدليل الاستقراء ،
تكون علامة للخفض (في الأسماء الستة) التي تقدم لنا ذكرها في (علامات
الرفع) ، وسيأتي شروط إعرابها بالحروف ، مثال الأب (نحو) قوله تعالى :
(﴿ ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ ﴾) ، وإعرابه : (ارجعوا) : فعل أمر مبني على حذف النون ،
والواو : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ،
والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة (إلى) : حرف جر
(آبائكم) : مجرور بإلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة
(أبي) : مضاف (والكاف) : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الجر

﴿ كَمَا أَمْنَتْكُمْ عَلَى أَخِيهِ ﴾ ، ومررت بحميك ، وفيك ، وهنيك ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ وفي المثنى وما حمل عليه نحو : ﴿ حَقَّقَ أَبْلَغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ،

بالإضافة ، والميم حرف دال على الجمع مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بـ (ارجعوا) .

ومثال الأخ قوله تعالى : (﴿ كَمَا أَمْنَتْكُمْ عَلَى أَخِيهِ ﴾) ، وإعرابه : (أمنتكم) : فعل وفاعل ومفعول به (على أخيه) : (على) : حرف جر مبني على السكون (أخي) : مجرور بعلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، الجار والمجرور متعلق بـ (أمنتكم) .

(و) نحو : (مررت بحميك) بكسر الكاف خطاباً للمؤنث (وفيك ، وهنيك) فكلها مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنها من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ، ونصبها بالالف ، وجرها بالياء ، وكلها مضاف (والكاف) : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر في الأول ، وعلى الفتح في الباقي ، ونحو قوله تعالى : (﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى ﴾) و (ذي) بمعنى (صاحب) صفة لـ (الجار) تبعه بالجر ، وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين و (ذي) : مضاف (القربى) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(و) تكون الياء أيضاً علامة للخفض نيابة عن الكسرة (في المثنى) المتقدم بيانه في (علامات الرفع) .

(و) في (ما حمل) وقيس (عليه) أي : على المثنى في إعرابه مثال المثنى (نحو) قوله تعالى : (﴿ حَقَّقَ أَبْلَغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ ﴾) ، وإعرابه : (حتى) : حرف جر وغاية بمعنى (إلى) مبنية على السكون (أبلغ) : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى بمعنى (إلى) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ،

ومررت باثنين واثنتين ، وفي جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَأَطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المتكلم تقديره : (أنا) يعود إلى موسى (مجمع) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (مجمع) : مضاف (البحرين) : مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء ، والجملة صلة أن المضمر ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بحتى بمعنى (إلى) تقديره : إلى بلوغي مجمع البحرين ، والجار والمجرور متعلق بـ (أبرح) .

(و) مثال ما حمل عليه نحو : (مررت باثنين) رجلين (واثنتين) امرأتين (باثنين) : مجرور بالياء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء (والنون) : حرف زائد لشبه التثنية مبني على الكسر ، وفي « الأهدل » هنا : (والنون عوض عن التنوين . . .) إلخ ، وهو خطأ بين ، (واثنتين) معطوف على اثنين .

(و) تكون الياء أيضاً منه علامة للخفض نيابة عن الكسرة (في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه في (علامة الرفع) .

(و) في (ما حمل) وقيس (عليه) وألحق به في إعرابه مثال الجمع (نحو : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾) : وهو جار ومجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة وهو متعلق بـ (قل) .

(و) مثال ما حمل عليه (نحو : ﴿ فَأَطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾) : الفاء : رابطة لجواب (مَنْ) الشرطية المذكورة بقوله : فمن لم يستطع صِيَامَ شهرين . . فعليه إطعام ستين (مسكيناً) : مبنية على الفتح (إطعام) : مبتدأ مرفوع بضممة ظاهرة وهو مضاف (ستين) : مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء نيابة عن

وأما الفتحة . . فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان نحو : (﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾) ، ﴿ فَحْيُوءًا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ ،

الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء (والنون) : حرف زائد لشبه الجمع مبني على الفتح ، وفي « الأهدل » هنا : (والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد) ، وهو خطأ منه أيضاً ، لأنه اسم جمع لا مفرد له فيكون له التنوين وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله (مسكيناً) : تمييز ذات لـ (ستين) منصوب به ، وخبر المبتدأ محذوف تقديره : واجب عليه ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ (من) الشرطية على كونها جواباً لها .

(وأما الفتحة) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد علامات الخفض (. . فتكون علامة للخفض) أي : أمانة عليه ، فاللام بمعنى (على) كما في « أبي النجا » نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) أي : في الاسم الذي لا يلحقه التنوين ولا يقبل الجر بالكسرة حملاً للخفض على النصب ، سواء كان مخفوضاً بحرف أم بغيره .

(مفرداً كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف ؛ إما علماً (نحو) قوله تعالى : (﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾) عليهما السلام ، وإعرابه : الواو : بحسب ما في القرآن (أوحينا) : فعل وفاعل (إلىٰ إبراهيم) : جار ومجرور (وإسماعيل) : معطوف عليه متعلق بـ (أوحينا) وكل اسم مفرد غير منصرف ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، ترجع إحداها إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، وهما العلمية والعجمة ؛ فالعلمية علة ترجع إلى المعنى ، والعجمة علة ترجع إلى اللفظ ، أو صفة نحو قوله تعالى : (﴿ فَحْيُوءًا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾) : الفاء : رابطة لجواب إذا الشرطية المذكورة في قوله : (﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ ﴾) مبنية على الفتح (حيوا) : فعل أمر مبني على حذف

أو جمع تكسير نحو : ﴿ مِنْ تَحَرِّبٍ ﴾ ، إلا إذا أضيف

النون (والواو) : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل : مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة في غير الرسم العثماني ، والجملة الطلبية جواب إذا الشرطية (بأحسن) : الباء : حرف جر (أحسن) : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، وهما الوصفية ووزن الفعل ؛ فالوصفية علة ترجع إلى المعنى ، ووزن الفعل علة ترجع إلى اللفظ ، الجار والمجرور متعلق بـ (حيوا) و (منها) متعلق (بأحسن) .

(أو) كان ذلك الاسم الذي لا ينصرف (جمع تكسير نحو) قوله تعالى : ﴿ يَفْعَلُونَ لِمَا يُشَاءُ (مِنْ تَحَرِّبٍ) وَتَمْثِيلٍ ﴾ ، وإعرابه : (من) : حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم (محاريب) ، (محاريب) : مجرور بـمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ لأنه على زنة (مفاعيل) فخروجه عن آحاد صيغ العرب بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالته على الجمعية بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ، فالضمير في (يعملون) : عائد على الجن المسخرة لسليمان ، والضمير في (له) : عائد على سليمان عليه السلام ، والمحاريب جمع محراب : وهي : أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج ، والتماثيل جمع نثال : وهي : الصور من نحاس وزجاج ورصاص ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراماً في شريعته ، فالجر بالفتحة حكم مستمر فيما لا ينصرف في جميع أوقاته (إلا إذا أضيف) إلى ما بعده ؛ أي : إلا في وقت إضافته إلى ما بعده ، أو في وقت دخوله (أل) عليه ، فالاستثناء

نحو : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ ، أو دخلت عليه (أل) نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ عَنْكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ .

من أعم الأوقات أو الأحوال ؛ فإنه يجر حينئذ بالكسرة على الأصل ؛ لبعده حينئذ عن شبه الفعل بالإضافة ، أو بدخول (أل) عليه ؛ لأنهما من خواص الاسم ، مثال إضافته إلى ما بعده (نحو : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾) : (فأحسن) : مجرور بفي بكسرة ظاهرة لإضافته إلى ما بعده وهو لفظ (تقويم) ، الجار والمجرور متعلق بـ (خلقنا) .

(أو) إلا إذا (دخلت عليه « أل ») معرفة كانت ؛ كما في مررت بالأفضل ، أو موصولة كقوله : وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ ، بخفض (الحوائم) بالكسرة لدخول (أل) الموصولة عليه ، وهي جمع حائمة أو زائدة ؛ كما في مررت باليزيد ، ومثال دخول (أل) عليه (نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ عَنْكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾) : الواو : بحسب ما في القرآن (أنتم) : مبتدأ (عاكفون) : خبره مرفوع بالواو ، والجملة بحسب ما في القرآن (في) : حرف جر مبني يسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (المساجد) : مجرور بفي وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره لدخول (أل) عليه ، الجار والمجرور متعلق بـ (عاكفون) ، وإنما جر ما لا ينصرف بالكسرة على الأصل ؛ لخروج التنوين في هاتين الحالتين من حيز الوجود إلى حيز العدم بسبب الإضافة وأل ؛ لأنهما ضدان له ؛ لأنهما يدلان على نقصان الاسم ، والتنوين يدل على كماله ، فالشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في آن واحد .

* * *

إعراب المتن

قوله : (وللخفض...) إلخ ، (وللخفض) : الواو : عاطفة جملة على جملة مبنية على الفتح (للخفض) : اللام : حرف جر (الخفض) : مجرور باللام بكسرة ظاهرة ، (ثلاث علامات) : مبتدأ مؤخر مرفوع وهو مضاف (علامات) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً تقديره : وثلاث علامات كائنات للخفض ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على جملة قوله : (للرفع أربع علامات) على كونها مستأنفة استئنافاً نحوباً أو بيانياً .

(الكسرة) : بدل من (ثلاث) بدل بعض من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (وهي الأصل) : الواو : اعتراضية (هي الأصل) : مبتدأ وخبر ، والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه .

(والياء والفتحة) : معطوفان على الكسرة على كونهما بدلاً من (ثلاث علامات) ، (وهما نائبان عن الكسرة) : الواو : استئنافية (هما) : الهاء : ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (والميم) : حرف عماد ؛ لأنه يعتمد عليها في ذكر ألف بعدها ، والألف حرف دال على التثنية (نائبان) : خبر مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى (عن الكسرة) : جار ومجرور متعلق بـ (نائبان) ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(فأما الكسرة... فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصح عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت ثلاث علامات وأردت بيان مواضع كل منها . فأقول لك (أما الكسرة) : (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين

(الكسرة) : مبتدأ (فتكون) : الفاء رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع أما مبنية على الفتح (تكون) : فعل مضارع ناقص مرفوع واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الكسرة) ، (علامة) : خبرها منصوب للخفض متعلق بـ (علامة) أو صفة لها (في ثلاثة مواضع) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، أو بـ (تكون) ، وجملة (تكون) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فكأنه علامة للخفض في ثلاثة مواضع ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل نصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استثنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(في الاسم المفرد المنصرف) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور قبله بدل بعض من كل (المفرد) : صفة أولى للاسم (المنصرف) : صفة ثانية له (نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (بسم الله الرحمن الرحيم) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على ميم (الرحيم) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى ﴾) معطوف محكي على البسمة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجـر ، وعلامة جـره كسرة مقدرة على ألف (هدى) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(وفي جمع التكسير المنصرف) : جار ومجرور ومضاف إليه وصفة معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في الاسم المفرد) على كونه بدلاً من الجار والمجرور في قوله : (في ثلاثة مواضع) ، (نحو : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾) :

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (للرجال نصيب) : مضاف إليه محكي .

(وفي جمع المؤنث السالم) : جار ومجرور وصفة معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في الاسم المفرد) ، (وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الجر معطوف على جمع المؤنث ، مبني على السكون (حمل) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على ما عليه متعلق بـ (حمل) ، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة ، (نحو) : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (وقل للمؤمنات) : مضاف إليه محكي ، (ومررت بأولات الأحمال) : الواو : عاطفة (مررت بأولات الأحمال) : معطوف محكي على قوله : (وقل للمؤمنات) .

(وأما الباء .. فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الباء) : مبتدأ ، وجملة (تكون) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الباء .. فكأنة علامة للخفض ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب أما ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فأما الكسرة) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (للخفض) : جار ومجرور متعلق بـ (علامة) أو صفة لها (في ثلاثة مواضع) : متعلق بـ (تكون) . (في الأسماء الستة) : جار ومجرور وصفة بدل من الجار والمجرور قبله بدل تفصيل من مجمل ، (نحو) : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ ﴾ : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استثنافاً بيانياً (نحو) : مضاف

(ارجعوا إلى أبيكم) : مضاف إليه محكي ، ﴿ كَمَا أَمْسِكْتُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ ﴾ : معطوف محكي بعاطف مقدر على قوله : (ارجعوا إلى أبيكم) ، وكذا قوله : (ومررت بحميك ، وفيك ، وهنيك ، ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾) : معطوف محكي على قوله : (ارجعوا إلى أبيكم) .

(وفي المثنى) : جار ومجرور معطوف على قوله : (في الأسماء الستة) على كونه بدلاً من ثلاثة مواضع ، (وما حمل عليه) : معطوف على المثنى (نحو : ﴿ حَتَّىٰ أَتْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (حتى أبلغ مجمع البحرين) : مضاف إليه محكي ، (ومررت باثنين واثنتين) : معطوف محكي بعاطف مقدر على قوله : (حتى أبلغ مجمع البحرين) : على كونه مضافاً إليه (نحو) .

(وفي جمع المذكر السالم) : جار ومجرور وصفة معطوف على قوله : (في الأسماء الستة) على كونه بدلاً من ثلاثة مواضع ، (وما حمل عليه) : معطوف على جمع المذكر (نحو : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة ، (ونحو : ﴿ فَأُطْعِمُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾) : الواو : عاطفة (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف (فأطعام ستين مسكيناً) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله : (قل للمؤمنين) .

(وأما الفتحة . فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف) : الواو : عاطفة جملة على جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (الفتحة) : مبتدأ مرفوع (فتكون) :

الفاء : رابطة لجواب (أما) مبنية على الفتح (تكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير يعود على الفتحة ، (علامة) : خبرها منصوب (للخفض) : جار ومجرور متعلق بـ (علامة) أو صفة لها (في الاسم) : جار ومجرور متعلق بـ (تكون) ، (الذي) : اسم موصول في محل الجر صفة للاسم مبني على السكون ، وجملة (لا ينصرف) صلة الموصول وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : في الاسم العادم الانصراف ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : في الاسم المعلوم عدم انصرافه ، وجملة (تكون) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فأما الفتحة . . فكائنة علامة للخفض في الاسم العادم الانصراف ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) ، وجملة (أما) معطوفة على جملة قوله : (فأما الكسرة) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(مفرداً كان) : (مفرداً) : خبر (كان) مقدم عليها (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير يعود على الاسم الذي لا ينصرف ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر من غير سابق لإصلاح المعنى ، مرفوع على كونه مبتدأ خبره محذوف تقديره : وكونه مفرداً أو جمع تكسير سيان في كونه مخفوضاً بالفتحة ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المثال والممثل له ، (نحو) : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل) : مضاف إليه محكي ، وقوله : ﴿ فَحَبَّوْا بِأَحْسَنِّ مَنَآ ﴾ : معطوف محكي بعاطف مقدر على قوله : (وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل) على كونه مضافاً إليه لـ (نحو) .

وقوله : (أو جمع تكسير) : (أو) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون
 (جمع تكسير) : معطوف على قوله : (مفرداً) على كونه خبراً لـ (كان) ،
 (نحو : ﴿ مِنْ تَحْرِيبٍ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ،
 والجملة مستأنفة ، (إلا إذا أضيف) : (إلا) : أداة استثناء من أعم الأوقات ، أو
 الأحوال مبنية على السكون (إذا) : ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط في محل
 النصب على الظرفية ، مني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (أضيف) :
 فعل ماضٍ مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على
 الاسم الذي لا ينصرف ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا) ،
 والظرف منصوب على الاستثناء من أعم الأوقات تقديره : وخفضه بالفتحة مستمر
 في جميع أوقانه إلا وقت إضافته إلى ما بعده ، (نحو : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾) :
 (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً
 بيانياً ، أو معترضة لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو) : مضاف
 (في أحسن تقويم) : مضاف إليه محكي ، (أو دخلت عليه أل) : (أو) : حرف
 عطف وتفصيل (دخل) : فعل ماضٍ (التاء) : علامة تانيث الفاعل (عليه) :
 متعلق بـ (دخل) ، (أل) : فاعل محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من
 ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة في محل الجر معطوفة على
 جملة قوله : (أضيف) على كونها مضافاً إليه لـ (إذا) تقديره : إلا وقت إضافته ،
 أو وقت دخول (أل) عليه ، (نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ عَلَكُمْ فَوْنٌ فِي الْمَسْجِدِ ﴾) : (نحو) :
 خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (وأنتم عاكفون في
 المساجد) : مضاف إليه محكي لـ (نحو) .

[ش] : ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب . . أخذ يتكلم على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الإعراب أصالةً ونيابةً فقال : (وللخفض) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالةً ونيابةً لا زائد عليها إحداها : (الكسرة ؛ وهي الأصل) في بابها لما مر ، ولهذا قدمها والعلامتان الباقيتان هما : (الياء والفتحة ، وهما) فرعان ؛ لأنهما (نائبتان عن الكسرة) وأما الياء . . فلأنها تنشأ

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(ولما فرغ) المصنف (من) الكلام على (علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب) الأربعة (وهو النصب . . أخذ) أي : شرع (يتكلم على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الإعراب) الأربعة ، وقوله : (أصالةً ونيابةً) تمييز ذات لـ (علامات الخفض) أي : أراد أن يشرع في الكلام عليها (فقال : وللخفض المتقدم بيانه) وتعريفه (في علامات الاسم) عند قوله : (فالاسم يعرف بالخفض) ، (ثلاث علامات أصالةً ونيابةً لا زائد عليها) أي : على تلك الثلاث بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب .

(إحداها : الكسرة ؛ وهي الأصل في بابها) أي : في باب الكسرة ، وإنما كانت أصلاً في بابها (لما مر) في أول مبحث (علامات الرفع) من قوله : (لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف) ، (ولهذا) أي : ولأجل ما مر (قدمها) على غيرها من الياء والفتحة (والعلامتان الباقيتان هما : الياء والفتحة ، وهما) أي : الياء والفتحة (فرعان) عن الكسرة (لأنهما) أي : لأن الياء والفتحة (نائبتان عن الكسرة) بدليل عدم مجيئهما إلا عند تعذر الكسرة .

(وأما) نيابة (الياء) عن الكسرة (فلأنها) أي : فلأن الياء (تنشأ) وتتولد

عنها فقامت مقامها ، وأما الفتحة .. فلأن الكسرة ثابت عنها فيما جمع بألف وتاء فتقارضتا ، ولكل منها مواضع تخصها ، وبدأ بالأصل فقال :

(فأما الكسرة .. فتكون علامة للخفض) أصالةً (في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها ، الأول : أن تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما يدخله التنوين على ما مر ، سواء كان الخفض بالحرف (نحو) ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ، أم

(عنها) أي : عن الكسرة عند إشباعها (فقامت) الياء (مقامها) أي : مقام الكسرة . (وأما) نيابة (الفتحة) عن الكسرة (.. فلأن الكسرة ثابت عنها) أي : عن الفتحة (فيما جمع بألف وتاء) مزيدتين (فتقارضتا) أي : فافتراض كل منهما صاحبه في محله (ولكل منها) أي : ولكل من هذه العلامات الثلاث (مواضع تخصها) أي : تختص بها ، وجمع المواضع باعتبار الأفراد الشخصية ، وإلا .. فالفتحة ليس لها إلا موضع واحد وهو الاسم الذي لا ينصرف . انتهى من « أبي النجا » .

(وبدأ) المصنف (بالأصل) الذي هو الكسرة ؛ أي : أراد البداية (فقال : فأما الكسرة .. فتكون علامة للخفض أصالةً) أي : بطريق الأصالة لا بالنيابة (في ثلاثة مواضع لا زائد عليها) بدليل الاستقراء .

(الأول) منها ما ذكره بقوله : (أن تكون) الكسرة (علامة للخفض في الاسم المفرد المتقدم بيانه) في علامات الرفع (المنصرف وهو) أي : المنصرف (ما يدخله) ويلحقه (التنوين على ما مر) في (علامات الرفع) بقوله : (وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الأمكنة وجر بالكسرة) .

(سواء كان الخفض بالحرف نحو) قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ (أم)

بالمضاف نحو : ﴿ هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةِ ﴾ ، أم بالتبعية على رأي نحو : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ ، وقد اجتمعت الثلاثة في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (فالاسم : مجرور بالباء ، والله : مجرور بالمضاف ، والرحمن الرحيم : مجروران بالتبعية ، وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة في الآخر ، ولا فرق في خفضه بالكسرة بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مر ، أو مقدراً نحو : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى ﴾ (فأولئك : اسم إشارة في محل رفع على الابتداء ، وهدي : مجرور بعلى ، وعلامة خفضه كسرة

كان الخفض (بالمضاف نحو) قوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةِ ﴾ (بإضافة (بالغ) إلى الكعبة (أم) كان الخفض (بالتبعية) بناء (على رأي) ضعيف وقول سخيف ، والصحيح : أن الجر في التابع يكون بما جر المتبوع لا نفس التبعية . انتهى من « أبي النجا » لأنها عامل معنوي ، واللفظي أقوى منها .

ومثال الجر بالتبعية (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ (فد (الرحيم) صفة لـ (العزيز) مجرور بالتبعية للعزيز (وقد اجتمعت الثلاثة) من أنواع الخفض ؛ الخفض بالحرف ، والخفض بالمضاف ، والخفض بالتبعية (في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ فالاسم : مجرور بالباء ، والله : مجرور بالمضاف) الذي هو لفظ اسم (والرحمن الرحيم : مجروران بالتبعية) للفظ الجلالة (وعلامة خفض الجميع) من الأربع كلمات (كسرة ظاهرة في الآخر) أي : في آخر كل من الكلمات الأربع ؛ لأنها صحاح الأواخر (ولا فرق في خفضه) أي : في خفض الاسم المفرد المنصرف (بالكسرة بين أن يكون الإعراب فيه) أي : في الاسم المفرد (ظاهراً) أثره ، أو علامته في آخره (كما مر) آنفاً من الأمثلة المذكورة من البسمة وغيرها .

(أو) أن يكون الإعراب (مقدراً نحو) قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى ﴾ (فأولئك : اسم إشارة) للجمع البعيد مطلقاً (في محل رفع على الابتداء) مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شهاً معنوياً (وهدي : مجرور بعلى ، وعلامة خفضه كسرة

مقدرة على الألف لم يظهر تعذراً ، وهو في محل رفع خبر المبتدأ ، ومثله نحو : ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ ، ونحو : ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ .

والموضع الثاني : أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المتصرف) مذكراً كان أو مؤنثاً (نحو : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا﴾) ، فنصيب : مبتدأ مؤخر ، وللرجال : خبر مقدم

مقدرة على الألف (المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين) لم يظهر (خفضه على الألف (تعذراً) أي : لأجل تعذر إظهار الحركة على الألف اللينة ، وضابط التعذر : ما لو تكلف المتكلم به .. لم يظهره .

(وهو) أي : قوله (على هدى) ، (في محل رفع خبر المبتدأ) الذي هو اسم الإشارة ؛ أعني : أولئك (ومثله) أي : ومثل قوله : (على هدى) ونظيره في كون خفضه مقدراً للتعذر (نحو) قوله تعالى : ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ ، (فالماوى) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

(و) مثله أيضاً (نحو) قوله تعالى : ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ (فالأعلى) : صفة (للأفق) مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور .

(والموضع الثاني) من المواضع الثلاثة ما ذكره بقوله : (أن تكون الكسرة علامة للخفض في جمع التكسير) أي : في الجمع المكسر عن بناء مفردة بأحد ستة أشياء (المتقدم بيانه) في (علامات الرفع) .

(المتصرف) أي : الذي يقبل التنوين والجر بالكسرة (مذكراً كان) نحو : مررت بالرجال ، (أو مؤنثاً) كمررت بالهنود ، وذلك (نحو) قوله تعالى : ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا﴾ ، فنصيب : مبتدأ مؤخر ، وللرجال : خبر مقدم

وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف ، وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره ، وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لإخراج غير المنصرف منهما ؛ لأنه خفضه بالفتحة كما سيأتي .

(و) الموضع الثالث : أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ، ولا يكون إلا منصرفاً ، (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول نحو : ﴿ وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، و (نحو : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ﴾) : قل : فعل وفاعل ،

وهو (أي : لفظ (الرجال) ، (جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف ، وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره) لأنه اسم صحيح الآخر .

(وقيد المؤلف) رحمه الله تعالى (المفرد) السابق قبل هذا (والجمع) المذكور هنا (بكونهما منصرفين لإخراج غير المنصرف منهما ؛ لأن خفضه) أي : خفض غير المنصرف منهما يكون (بالفتحة) نيابة عن الكسرة (كما سيأتي) قريباً في مبحث نيابة الفتحة عن الكسرة .

(والموضع الثالث) من مواضع الخفض بالكسرة ما ذكره بقوله : (أن تكون الكسرة علامة للخفض في جمع المؤنث السالم المتقدم بيانه) في (علامات الرفع) . (ولا يكون) جمع المؤنث السالم (إلا منصرفاً) للزومه تنوين المقابلة الذي يكون في مقابلة نون جمع المذكر السالم .

(و) تكون الكسرة أيضاً علامة للخفض (في ما حمل عليه) أي : على جمع المؤنث السالم ، وألحق به في إعرابه من نحو : عرفات ، وأذرعات ، وأولات (مثال الأول نحو : ﴿ وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ﴾) ، وإعرابه : (قل : فعل) أمر (وفاعل) مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود إلى

والمؤمنات جمع مؤنثة : مجرور بالحرف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .
 (و) مثال الثاني نحو : (مررت بأولات الأحمال) مررت : فعل وفاعل ،
 وأولات الأحمال : جار ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة خفض (أولات) كسرة
 ظاهرة في آخره حملاً له على الجمع ؛ إذ لا واحد له من لفظه .
 (وأما الباء .. فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع)
 لا رابع لها الأول : أن تكون علامة للخفض (في الأسماء الستة) التي تقدم ذكرها ،
 سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (نحو : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ ﴾ ، ونحو :
 ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ ف

محمد صلى الله عليه وسلم ، (والمؤمنات جمع مؤنثة : مجرور بالحرف ، وعلامة
 جره كسرة ظاهرة في آخره ، ومثال الثاني نحو : مررت بأولات الأحمال) ،
 وإعرابه : (مررت : فعل وفاعل) وحد الفعل مرر (وأولات الأحمال : جار
 ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة خفض (أولات) كسرة ظاهرة في آخره حملاً له على
 الجمع) أي : على جمع المؤنث السالم ، وإنما قلنا : (حملاً له على الجمع) (إذ
 لا واحد له من لفظه) بل من معناه ؛ لأنه بمعنى (ذوات) ، وذوات جمع ذات
 مؤنث (ذي) بمعنى (صاحب) .

(وأما الباء .. فتكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع لا رابع
 لها) بدليل الاستقراء .

(الأول) منها ما ذكره بقوله : (أن تكون علامة للخفض في الأسماء الستة التي
 تقدم ذكرها) في علامات الرفع (سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره) أي : بغير
 الحرف من الإضافة والتبعية .

مثال الخفض بالحرف (نحو) قوله تعالى : ﴿ أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ ﴾ (و) مثال
 الخفض بالإضافة (نحو : ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ ف) إعراب المثاليين أن يقال :

ارجعوا : فعل وفاعل ، وأبيكم : مجرور في الأول بالحرف ، وفي الثاني بالمضاف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من الأسماء الستة ، ونحو : ﴿ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ ، فأخيه : مجرور في الأول بالحرف ، وفي الثاني بالمضاف ، وعلامة خفضه الياء لما مر .

وهو في الأول متعلق بالفعل الواقع صلة لـ (ما) المصدرية

(ارجعوا : فعل) أمر مبني على حذف النون (و) الواو : ضمير متصل في محل الرفع (فاعل) مبني على السكون (و) لفظ (أبيكم : مجرور في) المثال (الأول بالحرف) وهو لفظ (إلى) .

(و) مجرور (في) المثال (الثاني بالمضاف) وهو لفظ (وجه) ، (وعلامة جره) أي : جر (أبيكم) في المثالين (الياء ؛ لأنه) أي : لأن لفظ (أبيكم) ، (من الأسماء الستة ، و) مثال خفض الأخ بالحرف وبالمضاف (نحو) قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ ﴾ ، ونحو) قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ ، فأخيه : مجرور في) المثال (الأول بالحرف) وهو لفظة (على) ، (وفي) المثال (الثاني) مجرور (بالمضاف) وهو لفظ (رأس) ، (وعلامة خفضه) أي : خفض الأخ في المثالين (الياء لما مر) آنفاً من التعليل ؛ يعني : قوله (لأنه من الأسماء الستة) .

(وهو) أي : الحرف الخافض للأخ (في) المثال (الأول) يعني : قوله : (كما أمنتكم على أخيه) ، (متعلق بالفعل الواقع صلة لـ ما المصدرية) وهو لفظ (أمنتكم) ، (وأمنتكم) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة صلة لما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف (والكاف) : متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره : هل آمنكم عليه إلا أمناً كائناً كأمني إياكم على أخيه من قبل .

(و) تقول : (مررت بحميك) بكسر الكاف (وفيك ، وهنيك) مررت : فعل وفاعل ، بحميك : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء لما مر ، وكذا ما بعده ؛ لأنه معطوف عليه ، وقال تعالى : ﴿عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ، فذي : مجرور بالمضاف ، وهو عند ، وقال : (﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾) ، فذي : صفة لما قبله ، وعلامة جره الياء فيهما لما مر ، والقربى : مضاف إليه في الثاني ، والعرش في الأول .

(و) الموضع الثاني أن تكون

(وتقول) في مثال البواقي (مررت بحميك - بكسر الكاف - وفيك ، وهنيك) ، وإعرابه : (مررت : فعل وفاعل) وحد الفعل مرر (مرر) : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك (التاء) : ضمير متصل في محل الرفع فاعل مبني على الضم (بحميك : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء لما مر) أي : لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالوار ، ونصبها بالألف وجرها بالياء .

(وكذا) أي : ومثل إعراب (حميك) إعراب (ما بعده) أي : ما بعد حميك من فيك ، وهنيك (لأنه) أي : لأن ما بعده (معطوف عليه) أي : على (حميك) وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، وعلامة جره الياء أيضاً ، لأنه من الأسماء الستة .

ومثل الشارح لـ (ذي) بقوله : (وقال تعالى : ﴿عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ فذي) في هذه الآية : (مجرور بالمضاف ، وهو عند ، وقال) تعالى أيضاً : (﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ ، فذي : صفة لما قبله) وهو الجار (وعلامة جره الياء) المحذوفة لالتقاء الساكنين (فيهما) أي : في المثالين (لما مر) أي : لأنه من الأسماء الستة (والقربى : مضاف إليه في) المثال (الثاني ، والعرش) مضاف إليه (في) المثال (الأول ، والموضع الثاني) من مواضع الياء ما ذكره بقوله : (أن تكون) الياء

علامة للخفض (في المثنى) المتقدم بيانه ، سواء كان مخفوضاً بالحرف أم بغيره (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول (نحو :) ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾ ، ففتتين : مجرور بالحرف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه مثنى ، ونحو : ﴿ حَقَّ أَبْلَغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ، فالبحرين : مجرور بالمضاف الذي هو مفعول (أبلغ) ، وعلامة خفضه الياء ؛ لأنه مثنى .

(و) مثال الثاني نحو : (مررت باثنين) رجلين (واثنين) امرأتين ، فائتين : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء حملاً له على المثنى ، واثنين عطف عليه

(علامة للخفض في المثنى المتقدم بيانه) في (علامات الرفع) ، (سواء كان) ذلك المثنى (مخفوضاً بالحرف أم) كان مخفوضاً (بغيره) أي : بغير الحرف ؛ كالإضافة .

(و) تكون الياء أيضاً علامة للخفض (في ما حمل عليه) أي : على المثنى ، وألحق به في إعرابه (مثال الأول) وهو كونها علامة للخفض في المثنى (نحو) قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾ (ف) إعرابه أن يقال : (فتين : مجرور بالحرف ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه مثنى) يرفع بالالف ، وينصب ويجر بالياء .

(ونحو : ﴿ حَقَّ أَبْلَغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ فالبحرين : مجرور بالمضاف الذي هو مفعول « أبلغ » ، وعلامة خفضه الياء ؛ لأنه مثنى ، ومثال الثاني) وهو ما حمل عليه (نحو) قولك : (مررت باثنين ، رجلين ، واثنين ، امرأتين ، فائتين : مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء حملاً له على المثنى) ورجلين بدل منه بدل كل من كل ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنى (واثنين عطف عليه) أي : معطوف على (اثنين) مجرور بالباء على الأصح لا بالتبعية ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه ملحق بالمثنى ، وامرأتين بدل من (اثنتين) بدل كل من كل ، أو عطف بيان منه .

(و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض (في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسماً كان أو صفة ، مخفوضاً بالحرف أم بغيره (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول (نحو : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾) ، ﴿ وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، فالمؤمنين والمرسلين : مجروران بالحرف الأول باللام ، والثاني بعلی ، وعلامة جر كل منهما الياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفردة ، ومنه نحو : ﴿ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا ﴾ ، ونحو : ﴿ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، فالمضلين جمع مضل ،

(والموضع الثالث) من مواضع الياء ما ذكره بقوله (أن تكون) الياء (علامة للخفض في جمع المذكر السالم المتقدم بيانه) في (علامات الرفع) ، (اسماً) أي : علماً (كان) ذلك الجمع ؛ كزيد (أو) كان (صفة) كمسلم ، وسواء كان (مخفوضاً بالحرف أم) كان مخفوضاً (بغيره) أي : بغير الحرف ؛ كالإضافة والتبعية .

(و) تكون الياء أيضاً علامة للخفض (في ما حمل عليه) أي : على الجمع ، وألحق به في إعرابه (مثال الأول) وهو الجمع (نحو) قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ﴿ وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، فالمؤمنين والمرسلين : مجروران بالحرف الأول (منهما) وهو (المؤمنين) مجرور (باللام ، والثاني) منهما وهو (المرسلين) مجرور (بعلی ، وعلامة جر كل منهما الياء ؛ لأنه) أي : لأن كلاً منهما (جمع مذكر) بالإضافة (سالم) صفة جمع ، وسمي سالماً ؛ لأنه (سلم فيه) أي : في هذا الجمع (بناء مفردة) أي : صيغة مفردة عن التغير ؛ كما تغير مفرد جمع التكسير .

(ومنه) أي : ومن هذا الجمع الذي يخفض بالياء (نحو : ﴿ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَصَدًا ﴾ ، ونحو : ﴿ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، فالمضلين جمع مضل ،

والأولين جمع أول ، وهما مجروران بالمضاف ، وعلامة الجر في كل منهما الياء .
 (و) مثال الثاني (نحو : ﴿ فَأَطْعَمُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾) ، فستين : مخفوض
 بإضافة المبتدأ إليه ، وعلامة خفضه الياء حملاً له على الجمع ؛ إذ لا مفرد له من
 لفظه ، ومسكيناً : تمييز ، وخبر المبتدأ محذوف ، ومنه : ﴿ سَلَّمْتُ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾ ،
 ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فالعالمين : مجرور في الأول بالحرف ، وفي الثاني :
 بالمضاف ، وعلامة جره الياء حملاً له على الجمع لما مر .
 (وأما الفتحة . . فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي
 لا ينصرف) سواء كان

والأولين جمع أول ، وهما مجروران بالمضاف ، وعلامة الجر في كل منهما الياء (لأن
 كلاً منهما من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء .
 (ومثال الثاني) وهو ما حمل عليه (نحو) قوله تعالى : ﴿ فَأَطْعَمُ سِتِّينَ
 مَسْكِينًا ﴾ فستين : مخفوض بإضافة المبتدأ إليه ، وعلامة خفضه الياء حملاً له على
 الجمع ؛ إذ لا مفرد له من لفظه ، ومسكيناً : تمييز (له منصوب به) (وخبر المبتدأ
 محذوف) تقديره : واجب عليه .

(ومنه) أي : ومن مثال الثاني قوله تعالى : ﴿ سَلَّمْتُ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾ ،
 ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فالعالمين : مجرور في الأول بالحرف (وهو لفظ
 على) ، (وفي الثاني : بالمضاف) وهو لفظ (رب) ، (وعلامة جره الياء) نيابة
 عن الكسرة (حملاً له على الجمع) المذكر الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء
 (لما مر) آنفاً من قوله : (إذ لا مفرد له من لفظه) .

(وأما الفتحة) التي تقدم لنا ذكرها في تعداد (علامات الخفض) ، (. . فتكون
 علامة للخفض) أي : أمانة على الخفض ؛ فاللام فيه بمعنى (على) حالة كونها
 (نيابة) أي : نائبة (عن الكسرة) لا أصالة (في الاسم الذي لا ينصرف ، سواء كان

مخفوضاً بحرف أم بغيره ، حملاً للخفض على النصب (مفرداً كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف (نحو : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾) ، فأوحينا : فعل وفاعل ، وإلى إبراهيم : جار ومجرور ، وإسماعيل : معطوف عليه ، وكل منهما اسم مفرد مجرور ، وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ، ونحو : ﴿ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾) ، فحيوا : فعل وفاعل ، وأحسن : مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة ؛ لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة ووزن الفعل ،

مخفوضاً بحرف أم بغيره ، حملاً للخفض (أي : قياساً للخفض (على النصب) في كون علامته الفتحة ، فهو من باب نيابة الحركة عن الحركة ؛ كما في جمع المؤنث السالم .

(مفرداً كان ذلك الاسم الذي لا ينصرف نحو) قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَعِيسَى . الآية (فأوحينا : فعل وفاعل ، وإلى إبراهيم : جار ومجرور) متعلق بـ (أوحينا) ، (وإسماعيل : معطوف عليه) أي : على (إبراهيم) في كونه مجروراً بإلى (وكل منهما اسم مفرد مجرور) بإلى (وعلامة جره) أي : جر كل منهما (فتحة ظاهرة في آخره ؛ لأنه) أي : لأن كلاً منهما (اسم لا ينصرف) أي : لا يلحقه التنوين ولا يقبل الجر بالكسرة (للعلمية والعجمة) فالعلمية : علة ترجع إلى المعنى ، والعجمة : علة ترجع إلى اللفظ .

(ونحو) قوله تعالى : ﴿ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ ، ف (إعرابه : (حيوا : فعل وفاعل ، وأحسن : مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة ؛ لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة) لأنه اسم تفضيل (ووزن الفعل) لأنه على وزن (أفعل) كأكرم ؛ فالوصفية علة ترجع إلى المعنى ، ووزن الفعل علة ترجع إلى اللفظ .

ومنه نحو : ﴿ مِنْ مَّقَامٍ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، فإبراهيم : مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الفتحة ، وكذا نحو : ﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ .

(أو جمع تكسير نحو) : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ ﴾ ، فمحاريب : جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة ، وما بعده معطوف عليه ، وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف (إلا إذا أضيف) إلى ما بعده ؛ فإنه حينئذ يجر

(ومنه) أي : ومن الاسم المفرد الذي لا ينصرف (نحو) قوله تعالى : ﴿ مِنْ مَّقَامٍ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، فإبراهيم : مجرور بالمضاف (وهو لفظ (مقام) ، (وعلامة جره الفتحة ، وكذا) أي : ومثل مقام إبراهيم في كونه من المفرد الذي لا ينصرف (نحو) قوله تعالى : ﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾) ، فموسى : مجرور بالمضاف ، وعلامة جره فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والعجمة ، وهارون : معطوف عليه ، وعلامة جره الفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف لذلك .

(أو) كان الاسم الذي لا ينصرف (جمع تكسير نحو) قوله تعالى : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ ﴾ ، فمحاريب : جمع تكسير (على زنة (مفاعيل) مفردة : محراب (مجرور بالفتحة للجمعية المكررة) تقدم لك تفسيرها فراجعه ، (وما بعده) من قوله : (وتمثيل) جمع تمثال تقدم تفسيرهما في « التتمة » .

(معطوف عليه) أي : على (محاريب) ، (وهذا الحكم) المذكور من الجر بالفتحة (مستمر) دائم (فيما لا ينصرف) بأي علة لا يفارقه أبداً (إلا إذا أضيف) ما لا ينصرف (إلى ما بعده) هذا بيان للمعلوم إيضاحاً للمبتدي ؛ لأن الإضافة لا تكون إلى ما قبله فليس للاحتراز ثم علل الاستثناء بقوله (فإنه . . .) إلخ ؛ أي : لأن الاسم الذي لا ينصرف (حينئذ) أي : حين إذ أضيف إلى ما بعده (يجر

بالكسرة على الأصل (نحو : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ ﴾) ، فأحسن : اسم غير منصرف
مجرور بالكسرة ؛ لإضافته إلى ما بعده ، وكذلك إذا تلا (أل) كما أشار إليه
بقوله : (أو دخلت عليه أل) معرفة ، أو موصولة ، أو زائدة (نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ
عَنْكُمُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾) ، ف

بالكسرة) حالة كون جره بالكسرة جارياً (على الأصل) في (علامات الخفض) ،
مثال إضافته إلى ما بعده (نحو) قوله تعالى : (﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ ﴾) ، فأحسن : اسم
غير منصرف (في أصله) مجرور (هنا) بالكسرة ؛ لإضافته إلى ما بعده ، وكذلك (أي :
ومثل إضافته إلى ما بعده (إذا تلا) وتبع الاسم الذي لا ينصرف (« أل »)
بدخولها عليه من أوله (كما أشار) المصنف (إليه) أي : إلى كونه مثل ما إذا
أضيف (بقوله : أو) إلا إذا (دخلت عليه أل مُعرفة) كانت ؛ كما في قولك :
مررت بالأفضل منكم ، أو بالأعمى ، أو بالأصم .

(أو موصولة) كقول الفرزدق :

أَنَا بِهَا قَتَلْتُ وَمَا فِي دِمَائِهَا شِفَاءٌ وَهَنَّ الشَافِيَاتُ الْحَوَائِمَ

يقول : ليس الشفاء في الدماء التي نهرقها بالسيوف ، وإنما هن الشافيات
الحوائم ؛ لأنه لولاها لما سُفِكَت الدماء ، والشاهد في خفض الحوائم بالكسرة
لدخول (أل) الموصولة عليه ؛ لأنه مضاف إليه للشافيات ؛ وهي جمع حائمة ؛
كقوائم جمع قائمة ، وهو خاطر الذي يحوم ويدور في القلب ، والمعنى : وهن ؛
أي : دماؤهم التي نريقها الشافيات لقلوبنا لحصول التشفي بها .

(أو زائدة) كقوله :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلَهُ

مثال المعرفة (نحو) قوله تعالى : (﴿ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾) ، ف (إعرابه :

أنتم : مبتدأ ، وعاكفون : خبره ، والمساجد : غير منصرف مجرور بالكسرة ؛
لدخول (أل) عليه ، وإنما جر بالكسرة على الأصل ؛ لخروج التنوين من حيز
الوجود بسبب الإضافة و (أل) ، فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه ،
واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسألتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة . . . يفهم
أنه باق على منع صرفه ولكنه يجز بالكسرة ، وفي المسألة ثلاثة أقوال :

(أنتم : مبتدأ ، وعاكفون : خبره ، والمساجد : غير منصرف) في أصله ؛ لصيغة
منتهى الجموع (مجرور) هنا (بالكسرة ؛ لدخول « أل » عليه ، وإنما جر) الاسم
الذي لا ينصرف في هاتين الحالتين (بالكسرة) حالة كون جره بالكسرة جارياً (على
الأصل) في علامات الخفض (لخروج التنوين من حيز الوجود) وموضعه ومرتبته
إلى حيز العدم (بسبب الإضافة) فيما إذا أضيف كقوله : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ ﴾ ، لأن
الإضافة والتنوين لا يجتمعان .

(و) بسبب دخول (« أل ») عليه فيما إذا دخلت عليه (أل) كالمساجد (فلم
يتصور سقوطه) أي : سقوط التنوين ؛ لخروجه عن حيز الوجود بسبب الإضافة أو
(أل) ، (حتى يصح) أي : فيصح (سقوط تابعه) الذي هو الجر بالكسرة معه ،
فسقط هو بهما فبقي تابعه الذي هو الجر بالكسرة (واستثناء المؤلف رحمه الله)
تعالى (لهاتين المسألتين) أي : لمسألة ما إذا أضيف ، أو دخلت عليه (أل) ،
(من جر ما لا ينصرف بالفتحة . . يفهم أنه باق على منع صرفه) بناءً على أن الصرف
هو التنوين (ولكنه يجز بالكسرة) استدراك على قوله : (باق على منع صرفه) رفع
به توهم أنه لا يجز بالكسرة من بقاءه على منع صرفه .

(وفي المسألة) أي : في مسألة ما إذا أضيف ما لا ينصرف ، أو دخلت عليه
(أل) ، (ثلاثة أقوال :) أحدها : أن يكون باقياً على منعه من الصرف مطلقاً ،
سواء زالت علتان معاً أو بقيت إحداها .

أقربها : أنه إن زالت منه إحدى علتيه بـ (أل) أو بالإضافة . . فمنصرف ، وإلا . .
فممنوع من الصرف ، ففي مثاليه المذكورين ممنوع من الصرف كما ذكرنا ، وفي
نحو : مررت بأحمدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف .

ثانيها : أن يكون منصرفاً مطلقاً كذلك .

ثالثها : التفصيل فيها وهو (أقربها) إلى الصواب وهو (أنه) أي : أن الاسم
الذي لا ينصرف (إن زالت منه إحدى علتيه بـ) سبب دخول (« أل ») عليه ؛ كمررت
بالأفضل (أو بـ) سبب (الإضافة) إلى ما بعده ؛ كمررت بأحمدكم ، أو بعثماننا ،
فإن العلمية زالت ؛ لأن الأعلام لا تضاف حتى تنكر ؛ فإن أحمدكم زالت عنه العلمية
وإن بقي فيه وزن الفعل ، وعثماننا زالت عنه العلمية وإن بقيت فيه زيادة الألف والنون
(. . فمنصرف) بناء على أن الصرف هو الجر بالكسرة ؛ لأن العلة الباقية لا تؤثر
وحدها في منع الصرف (وإلا) أي : وإن لم تزل عنه إحدى علتين بل هما باقيتان فيه
نحو : مررت بأحسنكم ؛ لأن الوصفية ووزن الفعل باقيان فيه .

(. . فمنوع من الصرف) لوجود علتين فيه ؛ بناءً على أن الصرف هو التنوين
فقط ؛ كما هو مذهب ابن مالك (ففي مثاليه المذكورين) أي : ففي المثالين اللذين
ذكرهما المصنف وهما قوله : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُونَ فِي
الْكَسْبِ ﴾ ، (ممنوع من الصرف) بناءً على أن الصرف هو التنوين فقط (كما
ذكرناه) ؛ أي : لأجل التعليل الذي ذكرناه بقولنا : (لخروج التنوين من حيز
الوجود بسبب الإضافة وأل) .

(وفي نحو : مررت بأحمدكم) وبعثمانكم (مصروف) بناءً على أن الصرف هو
الجر بالكسرة فقط (لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف) في أحمدكم
ونحوه .

[ص] : وللجزم علامتان : السكون وهو الأصل ، والحذف

[فصل في علامات الجزم]

[النتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وللجزم) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الإعراب وهو لغة : القطع مطلقاً ولو حبلاً ، واصطلاحاً : قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل للجازم (علامتان) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء إحداهما :

(السكون) وهو لغة : ضد الحركة ، واصطلاحاً : حذف الحركة للجازم (وهو الأصل) في بابه بدليل عدم مجيء غيره إلا عند تعذره ولهذا قدمه .

(و) ثانيتهما (الحذف) وهو لغة : الإسقاط والقطع والوصل ، واصطلاحاً : إسقاط حرف العلة من الفعل المعتل للجازم ، أو إسقاط النون من الأمثلة الخمسة للجازم .

فإن قلت : حيث كان السكون اصطلاحاً حذف الحركة كما ذكرنا ، كان المناسب أن يقول المصنف : وللجزم علامة : الحذف ، ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة وهو السكون ؛ ولحذف حرف العلة وحذف النون . . قلت : إنه أراد التصريح بالمقصود .

فإن قلت : العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم ؛ إذ هما حذف الحركة أو الحرف ، والجزم هو كذلك ؛ فقد جعل الشيء علامة لنفسه ، وذلك غير معهود عندهم . . قلت : هذا الإشكال ساقط : أما على أن الإعراب معنوي . . فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف ؛ لأن الجزم حيثئذ تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه ، وأما على أن الإعراب لفظي . . فالتغاير بالإجمال والتفصيل . انتهى من أبي النجا .

وهو نائب عنه ؛ فأما السكون .. فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل بآخره شيء نحو : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ * وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفُّوا أَحَدٌ
.....

قال الأزهري في « شرح الأجرومية » : (واحترزت بقولي : (للجازم) في حذف الحذف ، حيث قلت : سقوط حرف العلة أو النون للجازم من نحو : ﴿ مَسَعَ الرَّبَّانِيَّةُ ﴾ ، لأن الواو حذفت في الخط منه تبعاً ؛ أي : حالة كون الواو تابعة لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ، ومن نحو : ﴿ تَتَبَلَّوْا ﴾ فإن النون حذفت لتوالي النونات) .

(وهو) أي : الحذف فرع (نائب عنه) أي : عن السكون لما تقدم في أول الباب من أن الأصل في الإعراب : أن يكون بالحركة أو بالسكون ، وما كان من الإعراب بالحرف أو بالحذف .. فهو على خلاف الأصل .

(فأما السكون) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد (علامات الجزم) ، (.. فيكون علامة للجزم) أي : أمانة على الجزم بطريق الأصالة لفظاً نحو : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ ﴾ ، أو تقديرأ نحو : ﴿ لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

(في الفعل المضارع الصحيح الآخر) أي : الذي لم يكن آخره واحداً من أحرف العلة الثلاث (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما ينقل إعرابه من الضمائر الثلاثة ، مثال المضارع المذكور الذي يكون فيه السكون علامة للجزم (نحو : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ * وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كُفُّوا أَحَدٌ) ، وإعراب المثال الأول : (لم) : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون (يلد) : فعل مضارع معلوم صحيح الآخر مجزوم بـ (لم) ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الله جل وعلا (هو) : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة

والأنوثة والغيبة في محل الرفع فاعل ، مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والجملة الفعلية في محل الرفع بدل من (الصمد) على كونه خبراً للفظ الجلالة الثاني مقررة لمعنى الصمدانية ؛ لأن قوله : (قل هو الله أحد) هو ضمير الشأن في محل الرفع مبتدأ أول (الله) : مبتدأ ثان (أحد) : خبره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول مع خبره في محل النصب مقول (قل) ، وجملة القول مستأنفة استئنافاً نحويّاً ، وقوله : (الله الصمد) : مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية خبر ثان لـ (هو) ، فكأنه قال : قل هو الله أحد ، قل هو الله الصمد ، قل هو الله لم يلد ، وقوله : (لم يلد) : من ولد يلد ؛ كوعده بعد ، أصله (يولد) بفتح الياء وكسر اللام ؛ لأنه معلوم فحذفوا الواو ؛ لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ، ومعناه : لم يكن والدّاً لأحد من الموجودات ؛ كما ادعته اليهود والنصارى ومشركو العرب (ولم يولد) : الواو : عاطفة (لم) : حرف نفي وجزم (يولد) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ (لم) ، وعلامة جزم سكون آخره ، ونائب فاعله ضمير يعود على (الله) ، والجملة معطوفة على جملة (لم يلد) ، والمعنى : لم يكن سبحانه مولوداً لأحد ؛ كما ادعته النصارى في عيسى عليه السلام (ولم يكن) : جازم ومجزوم ، وهو مضارع كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر (له) : جار ومجرور متعلق بـ (كفواً) لأنه صفة مشبهة قدم عليه للاهتمام ؛ إذ فيه ضمير الباري سبحانه (كفواً) : خبر يكن مقدم على اسمها ؛ لمراعاة الفواصل (أحد) : اسمها مؤخر ؛ أي : ولم يكن أحد من الموجودات كفواً ونظيراً له تعالى ، وجملة (لم يكن) معطوفة أيضاً على جملة (لم يلد) على كونها خبراً للفظ الجلالة الثاني ؛ فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة بـ (لم) ، وعلامة جزمها سكون آخرها .

وأما الحذف .. فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر ، وهو ما آخره حرف علة

(وأما الحذف) الذي تقدم لك ذكره في تعداد (علامات الجزم) ، (.. فيكون علامة للجزم) نيابةً عن السكون (في) موضعين لا ثالث لهما ؛ الأول منهما (الفعل المضارع المعتل الآخر) الذي لم يتصل بآخره شيء مما ينقل إعرابه ؛ أي : الذي اتصف آخره بالاعتلال والانقلاب ، وإضافته إلى الآخر من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها ؛ أي : ما يصدق عليه هذا الاسم ، وهو . يغزو ، ويخشى ، ويرمي ونظائرها .

فإن قلت : لا حاجة إلى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له ؛ لأن المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة ، والتعميم اصطلاح صرفي .. قلت : إن سلم ذلك .. ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم ، والحاصل : أن المعتل عند النحويين : ما كان آخره حرف علة ، وعند الصرفيين : ما فيه حرف علة ، سواء كان في أوله ؛ كوعد ، أو وسطه ؛ كقال ، أو آخره ؛ كدعا فهو أعم مطلقاً من المعتل عند النحاة فيجتمعان في نحو : يخشى ، ويدعو ، ويرمي ، وينفرد المعتل عند الصرفيين في نحو : وعد وقال . انتهى من « أبي النجا » .

(وهو) أي : المعتل في اصطلاح النحاة (ما) كان (آخره حرف علة) أصالة ؛ فإن كان غير أصلي بأن كان بدلاً من همزة ؛ كيقراً بفتح الياء والراء مضارع (قرأ) من القراءة ، ويقرى بضم الياء وكسر الراء مضارع (أقرئ) من إقراء الضيوف ، ويؤضؤ بفتح الياء وضم الضاد مضارع (وضؤ) بمعنى (نظف) ، ثم دخل الجازم عليه جاز حذفه وتركه على الاعتداد بالإبدال وعدمه .

قوله : (ثم دخل الجازم عليه) أي : بعد الإبدال فيكون الإبدال حينئذ شاذاً ؛ لأن إبدال الهمزة المتحركة من حسن حركة ما قبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة ،

وحروف العلة : الألف ، والواو ، والياء نحو : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ،

فتكون متعاضية عن الإبدال ؛ أما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم . . فإنه يكون قياسياً ويمتنع حينئذ حذف حرف العلة ؛ لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال .

فقول المصنف : (ثم دخل الجازم عليه) قيد في حذف حرف العلة ؛ أي : إن شرطه أن يكون الإبدال قبل دخول الجازم .

وقوله : (وتركه) أي : وترك حذف حرف العلة ، وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر .

وقوله : (على الاعتداد بالإبدال وعدمه) لف ونشر مرتب ؛ لأن الاعتداد بالإبدال علة للحذف ، وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف .

والحاصل : أن الإبدال إن كان بعد دخول الجازم . . امتنع الحذف ، وإن كان قبله . . جاز الحذف إن اعتدنا بالإبدال ، وجاز عدمه بناءً على عدم الاعتداد به . انتهى من « العطار » .

(وحروف العلة) وهذا تعبير عن أفراد (جمع القلة) بأوزان (جمع الكثرة) مجازاً ثلاثة (الألف) كما في يخشى ، (والواو) كما في يدعو ، (والياء) كما في يرمي ، سميت أحرف علة ؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها ببعض ، وحقيقة العلة : تغير الشيء عن حاله الأولي ، مثالها ؛ أي : مثال حذف أحرف العلة للجازم (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ، وإعرابه : (لم) حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون (يخش) : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) ، (إلا) : أداة استثناء مفرغ (الله) : مفعول به منصوب

﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ ﴾

بـ (يخشى) ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن ، هذا مثال الألف ، ومثال الواو نحو قوله تعالى : (﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (من) : اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل الرفع مبتدأ ، مبني بسكون على النون المدغمة في ياء (يدع) لشبهه بالحرف شهماً معنوياً (يدع) : فعل مضارع معتل الآخر مجزوم بـ (من) الشرطية على كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي : الواو ، والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (من) ، والظرف المذكور بعده متعلق بـ (يدع) ، وخبر (من) الشرطية ؛ إما فعل الشرط أو جوابه ، أو هما على الخلاف المذكور فيه ، وجواب الشرط قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا حِسَابُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ ، وجملة (من) الشرطية بحسب ما في القرآن (و) مثال الياء نحو : (﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ ﴾) ، وإعرابه : (من) : اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل الرفع مبتدأ ، مبني بسكون على النون المدغمة في ياء (يهد) ، (يهد) : فعل مضارع معتل مجزوم بـ (من) الشرطية على كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها (ولفظ الجلالة) : فاعل مرفوع بضممة ظاهرة ، وجواب الشرط قوله تعالى : ﴿ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ ، وخبر (من) الشرطية على الخلاف المار آنفاً .

هذا والقول بأن حذف أحرف العلة يكون علامة للجزم نيابةً عن السكون : هو القول المشهور الذي عليه الجمهور من الأقوال الثلاثة .

والقول الثاني : ما ذهب إليه سيبويه من أن الجازم إنما حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة . . فرقوا بينهما بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، قال الشنواني : (في عزو

وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون نحو : ﴿إِنْ نُّؤْبَا﴾ ، ﴿وَأِنْ تَصِيرُوا
وَتَتَّقُوا﴾ ، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾

هذا القول إلى سيبويه نظر ؛ بل إنما ذكره ابن هشام الأنصاري) .

والقول الثالث : قول من يجري المعتل مجرى الصحيح ، فيحذف الضمة
المقدرة عند الجازم ولا يحذف حرف العلة فيقول : لم يخشى ، ولم يغزو ، ولم
يرمي بإثبات الألف والواو والياء ، وعلى هذا القول جاء قول رؤية من (بحر
الرجز) :

إذا العجوز غضبت فطلُّق ولا ترضاهما ولا تملِّق
واعمد لأخرى ذات دلٍّ مؤنق لينة اللمس كمس الخرنق

بكسر الخاء المعجمة وكسر النون : ولد الأرنب .

وقول الآخر من (بحر البسيط) :

هجوت زبَّان ثم جئت معتذراً من هجو زيان لم تهجو ولم تدع
وقول الآخر من (بحر الوافر) :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وعلى اللغة المشهورة يحمل أمثال ذلك على الضرورة ، وقيل : إن هذا لغة
قليلة ؛ كما قاله ابن مالك . انتهى من « الأهرية » .

(و) الموضع الثاني ما ذكره بقوله : (ويكون الحذف علامة للجزم) ، (في
الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون) إذا دخل عليها الجازم مثالها (نحو :
﴿إِنْ نُّؤْبَا﴾ ، ﴿وَأِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا﴾ ، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾) ، وإعراب المثال
الأول : (إن تتوبا) : (إن) : حرف شرط جازم (تتوبا) : فعل مضارع مجزوم

بـ (إن) الشرطية على كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والألف : ضمير للمثنى المؤنث المحاطب في محل الرفع فاعل ، وجواب الشرط محذوف تقديره : إن تتوبا إلى الله . . تقبلا ، أو يشب الله عليكما ، وليس الجواب جملة قوله : (فقد صغت قلوبكم) كما توهمه بعض المعربين .

وإعراب المثال الثاني : (وإن تصبروا وتتقوا) : (إن) : حرف شرط جازم (تصبروا) : فعل مضارع مجزوم بـ (إن) الشرطية على كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، ونصبها وجزمها بحذفها ، والواو : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل (وتتقوا) : معطوف على (تصبروا) ، وعلامة الجزم فيه حذف النون ، والواو : فاعل ، وجواب الشرط قوله : ﴿ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ .

وإعراب المثال الثالث : (ولا تخافي ولا تحزني) : (لا) : ناهية جازمة (تخافي) : فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء : ضمير للمؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل ، (ولا تحزني) : معطوف عليه ، وهذا ؛ أي . كون الجزم في الأفعال الخمسة بحذف النون هو القول المشهور الذي هو مذهب الجمهور ، وقيل : إن الجزم فيها بحذف حركات مقدرة على لاماتها ، فالجزم حذف الحركات المقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والنون حذفت عند الجازم لا به ؛ فرقاً بين صورتي المرفوع والمجزوم ؛ كما تقدم في (الفعل المعتل) ، والله أعلم .

إعراب المتن

(وللجزم علامتان) : الواو : عاطفة جملة على جملة (للجزم) : جار ومجرور وخبر مقدم (علامتان) : مبتدأ مؤخر ، سوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه ، والتقدير : علامتان كائنتان للجزم ، والجملة معطوفة على جملة قوله : (للرفع أربع علامات) على كونها مستأنفة .

(السكون) : بدل من (علامتان) بدل بعض من كل ، (وهو الأصل) : مبتدأ وخبر ، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب .

(والحذف) : معطوف على (السكون) ، (وهو نائب عنه) : مبتدأ وخبر (عنه) متعلق بـ (نائب) ، والجملة مستأنفة ، (فأما السكون) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح (أما) : حرف شرط (السكون) : مبتدأ ، (.. فيكون علامة للجزم) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (يكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير يعود على (السكون) ، (علامة) : خبرها (للجزم) : جار ومجرور متعلق بـ (علامة) أو صفة لها ، وجملة (يكون) في محل الرفع خبر المبتدأ ، والتقدير : فأما السكون .. فكائن علامة للجزم ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) ، وجملة (أما) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة .

(في الفعل) : جار ومجرور متعلق بـ (يكون) ، (المضارع) : صفة أولى لـ (الفعل) ، (الصحيح) : صفة ثانية له وهو مضاف ، (الآخر) : مضاف إليه ، (الذي) : اسم موصول في محل الجر صفة ثالثة لـ (الفعل) ، وجملة (لم يتصل بآخره شيء) : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَمْ كَفُّوا أَحَدٌ ﴾) : مضاف إليه

محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على دال (أحد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، أو بسكون الحكاية ، (وأما الحذف .. فيكون علامة للجزم) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الحذف) : مبتدأ (فيكون) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ، مبنية على الفتح (يكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الحذف) ، (علامة) : خبرها منصوب (للجزم) : متعلق بـ (علامة) ، وجملة (يكون) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فكائن علامة للجزم ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب ، معطوفة على جملة قوله : (فأما السكون) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(في الفعل) : جار ومجرور متعلق بـ (يكون) ، (المضارع) : صفة أولى لـ (الفعل) ، (المعنل) : صفة ثانية له وهو مضاف ، (الآخر) : مضاف إليه مجرور بالمضاف ، (وهو ما آخره حرف علة) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (ما) : اسم موصول ، أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ ، مبني على السكون ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (آخره) : مبتدأ ومضاف إليه (حرف علة) . خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية صلة لـ (ما) ، أو صفة لها .

(وحروف العلة : الألف ، والواو : ، والياء) : الواو : استئنافية (حروف) : مبتدأ (العلة) : مضاف إليه (الألف) : وما عطف عليه خبر ، والجملة مستأنفة ، والواو والياء معطوفان على (الألف) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) :

مضاف (﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، (﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾) : معطوف محكي على (ولم يخش إلا الله) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على هاء الجلالة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وكذا قوله : (﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ ﴾) : معطوف محكي على قوله : (ولم يخش إلا الله) تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على هاء الجلالة ، (وفي الأفعال) : جار ومجرور معطوف على قوله : (في الفعل المضارع المعتل الآخر) على كونه متعلقاً بـ (يكون) ، (النون) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ (الأفعال) مبني على السكون ، (رفعها) : مبتدأ ومضاف إليه ، (بثبات النون) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : رفعها كائن بثبات النون ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو : أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق ، مأخوذ من الصلة تقديره : في الأفعال المرفوعة بثبات النون ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : في الأفعال المعلوم رفعها بثبات النون .

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ إِنْ تَتُوبَا ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا ﴾) : الواو : عاطفة مثال على مثال (إن تصبروا وتتقوا) : معطوف محكي على قوله : (إن تتوبا) تبعه بالجر ، وكذا قوله : (﴿ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ﴾) : معطوف محكي على (إن تتوبا) تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والله أعلم .

[ش] : ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الإعراب وهو الخفض . .
 شرع يتكلم على علامات الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام
 الإعراب أصالة ونيابة فقال : (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف ، للجازم
 (علامتان) أصالة ونيابة لا ثالث لهما إحداهما : (السكون) وهو حذف الحركة
 (وهو الأصل) في بابه ولهذا قدمه .

(و) الثانية : (الحذف) وهو سقوط حرف العلة ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(ولما فرغ) المصنف (من) الكلام على (علامات القسم الثالث من أقسام
 الإعراب وهو الخفض . . شرع يتكلم) أي : أراد أن يشرع في الكلام (على علامات
 الجزم الذي هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الإعراب) وقوله : (أصالة
 ونيابة) : تمييز لـ (علامات الجزم) ، ومقابل الصحيح ما قاله المازني : من أن
 الجزم ليس بإعراب ، ووجهه : أن الجزم ليس في الاسم حتى يحمل عليه المضارع
 قاله شيخنا ؛ أي : أراد أن يشرع في علامات الجزم (فقال : وللجزم وهو حذف
 الحركة) في الصحيح الآخر (أو الحرف) في المعتل وفي الأفعال الخمسة
 (للجازم) أي : لدخول الجازم عليه (علامتان أصالة ونيابة) أي : من جهة
 الأصالة : وهي السكون ، ومن جهة النيابة : وهي الحذف (لا ثالث لهما) بدليل
 الاستقراء .

(إحداهما) أي : إحدى العلامتين : (السكون وهو حذف الحركة ، وهو)
 أي : السكون : هو (الأصل) من العلامتين (في بابه) أي : في (باب الجزم) ،
 (ولهذا) أي : ولأجل أصالته (قدمه) أي : قدم المصنف (السكون) على
 (الحذف) في الذكر .

(والثانية) من العلامتين : (الحذف ؛ وهو سقوط حرف العلة) أي : إسقاطه

أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون ؛ لأنه (نائب عنه) لما تقدم من أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ، ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك الأصل ، ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئاً بالأصل فقال : (فأما السكون .. فيكون علامة للجزم) أصالة لفظاً أو تقديرأ (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة

للجزم في الفعل المعتل (أو) إسقاط (نون) علامة (الرفع للجازم) راجع إلى الإسقاطين جميعاً .

(وهو) أي : الحذف (فرع عن السكون ؛ لأنه) أي : لأن الحذف (نائب عنه) أي : عن السكون ، وإنما قلنا فرع عن السكون (لما تقدم) في أول الباب (من أن الأصل) أي : الغالب والراجح وهو بيان لما تقدم ؛ أي : حالة كون ما تقدم كون الأصل (في الإعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ، ومتى كان) الإعراب (بالحرف) من أحرف العلة أو النون (أو) كان (بالحذف) أي : بحذف حرف العلة أو النون (كان) ذلك الإعراب (على خلاف ذلك الأصل) أي : على ضد ذلك الأصل والراجح .

(ثم أخذ) المصنف وشرع (يتكلم على موضع كل منهما) أي : كل من العلامتين حالة كونه (مبتدئاً بالأصل) منهما وهو السكون (فقال : فأما السكون) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد (علامات الجزم) ، (.. فيكون علامة للجزم أصالة) أي : بطريق الأصالة (لفظاً) كان ذلك السكون (أو تقديرأ) أي : ملفوظاً كان ؛ كما في (لم يضرب) ، أو مقدراً ؛ كما في (لم يكن الذين كفروا) .

(في الفعل المضارع الصحيح الآخر) أي : الذي آخره حرف صحيح وهو ما عدا أحرف العلة ، وفسره بقوله : (وهو) أي : الصحيح الآخر في اصطلاح النحاة (ما) أي : فعل (ليس آخره) أي : لانه (حرف علة) أي : واحداً من

(الذي لم يتصل بآخره شيء) مما مر (نحو : ﴿ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ : وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة بـ (لم) وعلامة جزمها سكون آخرها ، وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، ومن الثالث لالتقاء الساكنين ، و (أحد) اسم (يكن) ، وكفواً . خبره وله متعلق بـ (كفواً) ، وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعتل ، وحكمه

أحرف العلة الثلاث وإن كانت فاؤه أو عينه حرف علة ؛ كوعد ، وقال بخلافه عند الصرفيين : وهو ما ليس واحد من أصوله حرف علة كما مر .

(الذي لم يتصل بآخره شيء مما مر) أي : مما ينقل إعرابه من الضمائر الثلاثة مثاله (نحو) قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ : وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة بـ (لم) وعلامة جزمها سكون آخرها ، وحذفت الواو (التي هي فاء الكلمة (من الأول) أي : من قوله : (لم يلد) لأن أصله (يولد) بفتح الياء وكسر اللام (لوقوعها) أي : لوقوع الواو (بين) عدوتيه (ياء مفتوحة وكسرة) لام مكسورة (و) حذفت الواو (من الثالث) أي : من قوله : (لم يكن) أصله (يَكُونُ) بوزن (يفعل) بفتح الياء وسكون الكاف وضم الواو ، استثقلت الضمة على الواو ، ثم نقلت إلى ما قبلها وهو الكاف الساكنة فبقيت الواو ساكنة ، ثم دخل الجازم على الفعل فسكن آخره فالتقى ساكتان وهما الواو والنون ، ثم حذفت الواو (لالتقاء الساكنين) وهما الواو وآخر الكلمة فصار (لم يكن) بوزن لم يَفْعُلْ (و « أحد » اسم « يكن ») مؤخراً عن خبرها ؛ لرعاية الفاصلة (وكفواً : خبره) أي : خبر (يكن) مقدماً على اسمها (و) الجار والمجرور في (له متعلق بـ « كفواً ») لأنه صفة مشبهة .

(وقيد) المصنف (الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعتل) الآخر ؛ لأنه يجزم بحذف حرف العلة كما قال (وحكمه) أي : وحكم المعتل وهو الجزم بحذف

سيأتي ، وبكونه لم يتصل بآخره شيء ؛ لأنه لو اتصل به شيء مما مر في (علامات الرفع) . . لم يكن حكمه كذلك .

(وأما الحذف . . فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون في موضعين لا ثالث لهما الأول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية ؛ أي : الذي اعتل آخره ، والمعتل : اسم فاعل من اعتل ؛ أي : مرض ،

الآخر (سيأتي) قريباً متصلاً بهذا الكلام المذكور في الصحيح الآخر .

(و) قيد الفعل أيضاً (بكونه لم يتصل بآخره شيء) مما ينقل إعرابه (لأنه) أي : لأن الفعل الصحيح الآخر (لو اتصل به شيء مما مر في علامات الرفع) من ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة (. . لم يكن حكمه) أي : حكم إعرابه كائناً (كذلك) أي : كهذا الإعراب المذكور من الجزم بالسكون ؛ بل يكون جزمه بحذف النون كما سيأتي قريباً بعد ذكر المعتل الآخر .

(وأما الحذف) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد علامات الجزم (. . فيكون علامة للجزم) أي : أمانة على الجزم (نيابةً) أي : من جهة النيابة (عن السكون) لا بطريق الأصالة (في موضعين لا ثالث لهما) بدليل الاستقراء .

(الأول) منهما ما ذكره بقوله : (يكون الحذف علامة للجزم) (في الفعل المضارع المعتل الآخر بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية) سميت لفظية ؛ لإفادتها أمراً لفظياً وهو التخفيف ، وهي التي كانت في نية الانفصال وكان الغرض منها التخفيف ؛ أي : تخفيف لفظ المضاف بحذف التنوين ، وهي إضافة الوصف إلى مرفوعه ؛ كهذا ضارب زيد ، وهذا حسن الوجه ، بخلاف المعنوية ، سميت بذلك ؛ لإفادتها أمراً معنوياً وهي التي تفيد التعريف أو التخصيص ؛ كغلام زيد ؛ وغلام رجل (أي : الذي اعتل آخره) أي : كان آخره حرف علة (والمعتل : اسم فاعل) مأخوذ (من) مصدر (اعتل) الخماسي (أي :) الذي بمعنى (مرض ،

فكان ينبغي أن يقيده بما قيد به ما قبله إذ لا فرق .

(وهو) اصطلاحاً (ما آخره حرف علة) بخلافه في اصطلاح أرباب التصريف ؛ فإنه عندهم ما أحد أصوله حرف علة .

(وحروف العلة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازاً

فكان (الشأن) ينبغي (للمصنف ؛ أي : يطلب له (أن يقيده بما) أي : بقيد (قيد به ما قبله) أي : ما قبل المعتل وهو الصحيح الآخر ، يعني بذلك القيد قوله : (لم يتصل بآخره شيء) ، (إذ لا فرق) بين المعتل والصحيح الآخر في اشتراط ذلك القيد في المعتل أيضاً ؛ لأن المعتل إذا اتصل به شيء مما ينقل إعرابه . . يرفع بثبات النون ؛ كالزيدان يخشيان ، ويغزوان ، ويرميان ، وينصب ويجزم بحذفها ؛ كالزيدان لن يدعوا ، ولم يدعوا ، وهند تدعين ، ولن تدعي ، ولم تدعي مثلاً (وهو) أي : المعتل (اصطلاحاً) أي : في اصطلاح النحاة (ما آخره) ولامه (حرف علة) سواء كانت فاؤه أو عينه حرف علة أم لا (بخلافه) أي : بخلاف المعتل (في اصطلاح أرباب التصريف ؛ فإنه) أي : فإن المعتل (عندهم) أي : عند أهل التصريف (ما) أي : فعل (أحد أصوله) سواء كان لاماً أو غيرها (حرف علة) من الأحرف الثلاثة : الواو والألف والياء ؛ كما ذكرها المؤلف بقوله :

(وحروف العلة) وهذا ؛ أي : قوله : (حروف) ، (من التعبير بـ) أوزان (جمع الكثرة) وهو وزن (فعول) ، (عن) أفراد (جمع القلة) حالة كون هذا التعبير تعبيراً (مجازاً) أي : تعبيراً مجازياً ، والمجاز هو استعمال كلمة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي ؛ لأن أفراد (جمع القلة) من ثلاثة إلى عشرة ، (وجمع الكثرة) من عشرة إلى ما لا نهاية له ، فاستعمل هنا أوزان (جمع الكثرة) وهو (حروف) في أفراد (جمع القلة) وهو

(الألف ، والواو ، والياء) سميت أحرف علة ؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها عن بعض ، وحقيقة العلة : تغيير الشيء عن حاله ، وتسمى أيضاً : أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد ؛ فإن لم يكن ما قبلها من جنسها . . سميت أحرف لين لا مد ، هذا في الواو والياء ، وأما الألف . . فحرف مد أبداً (نحو : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾) ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، ويخش : فعل مضارع مجزوم بـ (لم) ، وعلامة جزمه حذف آخره

(ثلاثة) هي : (الألف ، والواو ، والياء سميت) هذه الثلاثة (أحرف علة ؛ لأن من شأنها) وحالها (أن ينقلب) ويعوض (بعضها عن بعض) آخر ، كانقلاب الواو أو الياء إلى الألف في قال وباع ؛ لأن أصلهما : قول وبيع .

(وحقيقة العلة) وماهيتها ومعناها (تغيير الشيء) أي : تغيير الشيء (عن حاله) الأول إلى حال آخر ؛ كتغير حال الإنسان من الصحة إلى المرض وبالعكس . (وتسمى) هذه الأحرف الثلاثة (أيضاً) أي : كما تسمى أحرف العلة : (أحرف المد) لتحرك ما قبلها بحركة مجانسة لها ، كما في قوله تعالى : ﴿ تَوَحَّيَا ﴾ ، (و) أحرف (اللين) لسكونها (لما فيها) أي : لما في هذه الأحرف (من اللين) أي : من السكون (مع الامتداد) أي : مع تحرك ما قبلها بحركة مجانسة لها (فإن لم يكن) حركة (ما قبلها من جنسها) أي : مما يناسبها . . . سميت أحرف لين (لسكونها) لا (أحرف مد) لعدم مجانسة ما قبلها (هذا) التفصيل جار (في الواو والياء ، وأما الألف . . فحرف مد) أي : فحرف يحرك ما قبلها بحركة مجانسة لها وهي الفتحة (أبداً) أي : دائماً في جميع أحوالها ؛ لأنها لا يمكن نطقها إلا بعد الفتحة مثال المعتل المجزوم بحذف حرف العلة (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾) ، هذا مثال الألف ، وإعرابه : (لم : حرف نفي وجزم وقلب ، ويخش : فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف آخره

وهو الألف ، والفتحة قبلها تدل عليها ، وإلا : حرف استثناء ، والاسم الكريم : منصوب على المفعولية ، ونحو : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾ ، فیدع : فعل مضارع مجزوم باسم الشرط ، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو ، والضممة قبلها تدل عليها ، والظرف بعده متعلق به ، (و) نحو : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ ﴾ ، فيهد : فعل مضارع مجزوم باسم الشرط ، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء ، والكسرة قبلها تدل عليها ، وأما نحو : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ بإثبات الياء في قراءة قبل ؛ فالياء فيه تولدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف

وهو (أي : الآخر المحذوف للجازم (الألف ، والفتحة قبلها) وهي فتحة الشين (تدل عليها) أي : على الألف المحذوفة ، فيكون الحذف حذف اختصار لا حذف اقتصار (وإلا : حرف استثناء) مفرغ (والاسم الكريم) تقدست أسماءه : (منصوب على المفعولية) لـ (يخش) ، (ونحو) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾ فـ (إعرابه : (يدع : فعل مضارع مجزوم باسم الشرط ، وعلامة جزمه حذف آخره وهو) أي : آخره (الواو ، والضممة قبلها تدل عليها) أي : على الواو المحذوفة ، فالحذف حذف اختصار وهو قياسي (والظرف بعده) أي : بعد يدع (متعلق به) أي : بـ (يدع) ، (ونحو : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ ﴾) فهو المتهدي ، (فـ) إعرابه : (يهد : فعل مضارع مجزوم باسم الشرط) وهو من الشرطية (وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء ، والكسرة قبلها تدل عليها ، وأما نحو) قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ (بسكون الراء و) بإثبات الياء (في) (يتقي) (في قراءة قبل) عن ابن كثير - بضم القاف والياء الموحدة بينهما نون ساكنة - بوزن (قنفذ) في أصله الغلام الحاد الرأس ، الخفيف الروح ، وهو هنا لقب : محمد بن عبد الرحمن القاري . انتهى من « القاموس » .

(فـ) موزول على أن (الياء فيه تولدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف

يائه للجازم ، أو أنه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة ، وهي لغة طائفة من العرب ، حيث يراعي الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة ؛ كما في قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي
وقوله :

..... لم تهجو ولم تدع
(و) الموضع الثاني (في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون)

يائه (أي : ياء (يتقي) ، (للجازم) وهو (من) الشرطية ، وليست الياء فيه ياء لام الكلمة ؛ لأنها حذفت للجازم .

(أو) مؤول به (أنه) أي : بأن الشأن والحال (عومل المعتل) هنا (معاملة الصحيح) أي : أجري مجرى الصحيح (في جزمه بحذف الحركة) على الياء (وهي) أي : إجراء المعتل مجرى الصحيح (لغة طائفة من العرب) أي : فريق منهم (حيث يراعي) ويعتبر ذلك الفريق (الحركة المقدرة) ويجعلها كالملفوظة (فيحذفها) أي : فيحذف تلك الحركة المقدرة (للجازم كما تحذف الملفوظة) للجازم ، وذلك الإجراء (كما) أي : كالإجراء الذي وقع (في قول الشاعر) وهو قيس بن زهير العبسي جاهلي :

(ألم يأتيك والأنباء تنمي) بما لاقت لبون بني زياد

بإثبات الياء في (يأتيك) (وقوله) :

هجوت زيان ثم جئت معتذراً من هجو زيان (لم تهجو ولم تدع)

والشاهد : في (لم تهجو) .

(والموضع الثاني) من الموضعين (في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون

إذا دخل عليها الجازم (نحو . ﴿إِنْ نُّؤَيَّا﴾) ، إن : حرف شرط وجزم ، وتتبوا : فعل مضارع مجزوم بـ (إن) وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، ونحو : ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾) ، إعرابه كالذي قبله ، ونحو : ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾) ، لا : حرف نهي وجزم ، وتخافي : فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون لما مر ، وما بعده كذلك

إذا دخل عليها الجازم (وذلك (نحو : ﴿إِنْ نُّؤَيَّا﴾) ، وإعرابه : (إن : حرف شرط وجزم ، وتتبوا : فعل مضارع مجزوم بـ «إن» الشرطية) وعلامة جزمه حذف النون ، لأنه من الأفعال الخمسة) التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها (ونحو : ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾) ، إعرابه كـ (إعراب (الذي قبله ، ونحو : ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾) ، لا : حرف نهي وجزم ، وتخافي : فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون لما مر (آنفاً من قوله : (لأنه من الأفعال الخمسة) .

(و) إعراب (ما بعده) يعني : قوله : (ولا تحزني) كائن (كذلك) أي : مثل إعراب هذا المذكور من إعراب (لا تخافي) .

فصل في

[ص] : جميع ما تقدم من المعربات

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) في ذكر حاصل ما تقدم من أول (باب معرفة علامات الإعراب) . . .
إلى هنا ؛ تمريناً وتكريراً للمبتدي في التعليم على عادة المتقدمين رحمهم الله
تعالى ، من ذكر الشيء تفصيلاً ثم مجملًا ؛ ليحفظ بخلاف عادة المتأخرين ؛ لأنهم
يذكرون الشيء مجملًا ثم مفصلاً ؛ ليرسخ في قلوبهم .

والفصل لغة : الحاجز بين الشيئين ؛ كالستارة ، واصطلاحاً : عبارة عن الألفاظ
المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الراجح عند السيد الجرجاني ،
وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى (الفاعل) وأن يكون بمعنى (المفعول) .

والمعنى على الأول : هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة
فاصلة ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنهما .

وعلى الثاني : مفصولة عنها ، وهذا بالنظر للأصل ؛ كما قاله الشبراملسي في
« حاشيته على شرح الورقات » للجلال المحلي ، وإلا . . فهو من قبيل علم
الجنس ، فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصلي ، وهو من
جهة الإعراب ؛ إما مبتدأ خبره محذوف تقديره : فصل هذا موضعه ، أو خبر
لمبتدأ محذوف تقديره : هذا فصل ؛ وهذا هو الأولى ؛ لأن الخبر محط الفائدة
فلا يليق الحذف به ، ويجوز فيه النصب وإن كان لا يساعده الرسم ، وكذا الجر وإن
كان ضعيفاً ، والنصب على أنه مفعول لاسم فعل محذوف تقديره : هاك فصلاً في
ذكر جميع المعربات إجمالاً وإن كان شاذاً ، ومن أراد إشباع إعراب أسماء
التراجم . . فليراجع كتابنا « مناهل الرجال على لامية الأفعال » .

فقال : (جميع ما تقدم) ذكره في الباب السابق (من المعربات) جمع معرب

قسمان : قسم يعرب بالحركات ، وقسم يعرب بالحروف ؛ فالذي يعرب بالحركات
أربعة أنواع :

وهو شيئان : الاسم المتمكن : وهو الذي لا يشبه الحرف شبيهاً قوياً ، والفعل
المضارع الذي لم يتصل به نون التوكيد ولا نون الإناث (قسمان) لا زائد عليهما
بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ؛ أي : جميع ما تقدم من المعربات من حيث
هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ، ولا بقيد كونها معربة بالحروف ، فلا يلزم
تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ، ثم أبدل من القسمين قوله :

(قسم يعرب بالحركات) الثلاث ؛ أي : وجوداً أو عدماً ، فدخل فيه المعرب
بالسكون ، وبذلك اندفع ما يقال من الاعتراض على المصنف : أن المعرب
بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات ، وقدم المعرب بالحركات ؛ لأنه الأصل
للمعرب بالحروف .

(وقسم يعرب بالحروف) أي : وجوداً أو عدماً ، فدخل فيه المعرب بالحذف ،
وبذلك اندفع الاعتراض على المصنف : بأن المعرب بالحذف لا يدخل في المعرب
بالحروف .

(فالذي يعرب بالحركات) إجمالاً (أربعة أنواع) جمع نوع ، والمراد أربعة
أبواب ، ولفظ (أنواع) زائد للتوكيد وللمبادرة ، لي بيان أن المراد بالأربعة :
الأنواع لا الأفراد ؛ لأن الأفراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ، ولم يقتصر المصنف
على التفصيل حيث لم يكتف بقوله : (فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد . . .)
إلخ . بل أجمل أولاً حيث قال : (أربعة أنواع . . .) إلخ ؛ محافظة على فائدة
الإجمال ، ثم التفصيل نوع منها من الأفعال ، وسيأتي ، والبقية خاصة بالأسماء
وهي :

الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء ، وكلها ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفّض

(الاسم المفرد ، وجمع التكسير) أي : إلا ما ألحق منهما بالمشئ ، وجمع المذكر السالم ؛ ككلا وكلتا ؛ فإنه مفرد اللفظ ألحق بالمشئ في إعرابه إن أضيف إلى مضمر ، وكسنيين وبابه ؛ فإنه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ، فهما يعربان بالحركات الثلاث إن كانا منصرفين ، نحو : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، ونحو : جاء الرجال ، ورأيت الرجال ، ومررت بالرجال ، وإلا . . فبحركتين ؛ كجاء أحمد ، ورأيت أحمد ، ومررت بأحمد ، ونحو : هذه مساجد ، ودخلت مساجد ، ومررت بمساجد .

(وجمع المؤنث السالم) فيعرب بحركتين لا غير ، نحو : جاءت الهندات ، ورأيت الهندات ، ومررت بالهندات .

(و) نوع الأفعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه ، أو ينقل إعرابه نحو : زيد لن يضرب ، ولم يضرب .

(وكلها) أي : جميع هذه الأنواع الأربعة بالنظر إلى الاستثناء الآتي ، قال العلامة الشنواني : (يصح أن يُراد بالكلّ الجَمِيعيّ مطلقاً ؛ أي : نُظِرَ إلى الاستثناء الآتي أم لم يُنظَر ، ولا يضر تخلف الحكم المذكور في بعضها ؛ لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك الحكم بقوله الآتي : (وخرج عن ذلك . . .) إلخ ، والحاصل : أنه يراد بالكل الكُلّ الجَمِيعيّ ؛ لأن المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل) انتهى من « أبي النجا » بتصرف .

أي : جميع هذه الأنواع الأربعة (ترفع) رفعا معلما أو مصورا (بالضمة) نحو : يضرب زيد ، ورجال ، ومسلمات (وتنصب) نصبا معلما أو مصورا (بالفتحة) نحو : لن أضرب زيدا ، ورجالا (وتخفّض) خفضا معلما أو مصورا

بالكسرة ، وتجزم بالسكون .

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير ؛ فإنه يخفض بالفتحة ما لم يصف ، أو تدخل عليه (أل) وجمع المؤنث السالم ؛ فإنه ينصب بالكسرة ، والفعل المضارع المعتل الآخر ؛ فإنه يجزم بحذف آخره

(بالكسرة) نحو : مررت بريد ، ورجال ، ومؤمنات (وتجزم) جزماً معلماً أو مصوراً (بالسكون) نحو : لم يضرب زيد .

(وخرج عن ذلك) الأصل الذي هو النصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والتجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) : أحدهما : (الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كمساجد ومفاتيح (فإنه) أي : فإن الاسم الذي لا ينصرف (يخفض بالفتحة) لا بالكسرة ، وكان القياس أن يخفض بها (ما لم يصف) نحو : مررت بأحمدكم (أو) ما لم (تدخل عليه « أل ») نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ عَنِكُمُوفٍ ﴾ ^١ فإنه حينئذ يخفض بالكسرة كما ذكر .

(و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما ألحق به (فإنه ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة وجوباً مطلقاً عند البصريين ؛ كرأيت الهندات ، وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقاً .

(و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر ؛ فإنه يجزم بحذف آخره) نيابة عن السكون وكان حقه أن يجزم بالسكون نحو : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم .

قوله : (فإنه يجزم بحذف آخره) وتقدم أن الفعل المعتل ينصب بفتحة مقدرة على الألف ، نحو : لن يخشى زيد ، وبفتحة ظاهرة على الواو والياء ، نحو : لن يدعوا ولن يرمي .

وتقدمت أمثلة ذلك ، والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع :

فإن قلت : لم لم يحملوا النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره ، كما أن الجزم كذلك ؛ كما حملوا نصب الأفعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون . . قلت : أجيب : بأنه إنما كان ذلك في الأفعال الخمسة ؛ لتعذر الإعراب بالحركات فيها بخلاف ما هنا ، فأعرب نصباً بحركة مقدرة على الألف ، وظاهرة على الواو والياء على الأصل . انتهى من « أبي النجا » .

(وتقدمت أمثلة ذلك) المذكور الذي خرج عن الأصل من الأشياء الثلاثة فلا عود ولا إعادة ، وهذه الثلاثة التي خرجت عن الأصول الأربعة المعربة بالحركات من أبواب النياحة ، وأبواب النياحة باعتبار المواضع التي تقع فيها النياحة لا باعتبار النائب : سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر من الحركات والسكون ، وسميت أبواب النياحة ؛ لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل ، ووجه انحصارها في سبعة : أن النائب فيها ؛ إما حرف عن حركة وهو باب الأسماء الستة ، وباب المثني ، وباب الجمع المذكور .

أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء ، وباب ما لا ينصرف .

أو حرف عن حركة وحذف عن حركة .

أو سكون وهو باب الأمثلة .

أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل . انتهى « مجيب » .

وأما أبواب النياحة باعتبار النائب . . فعشرة : ثلاثة تنوب عن الضمة ؛ وأربعة عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السكون . انتهى « يس » عليه .

(و) القسم الثاني وهو (الذي يعرب بالحروف أربعة أنواع) لا زائد عليها بدليل الاستقراء ؛ نوع منها خاص بالفعل ، والأربعة الباقية خاصة بالأسماء ؛ فأنواع

المثنى وما حمل عليه ، وجمع المذكر السالم وما حمل عليه ، والأسماء الستة ،
والأمثلة الخمسة

الأسماء الثلاثة ؛ الأول منها (المثنى) أي : ما يصدق عليه لفظ المثنى لا لفظ
المثنى ؛ لأنه اسم مفعول ، وكان التعبير به أولى من التعبير بالثنائية كما هي عبارة
الأصل ، لما فيها من التجوز ؛ كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) في إعرابه ؛
كاثنان واثنتان .

(و) الثاني منها (جمع المذكر السالم) أي : ما يصدق عليه هذا اللفظ
لا لفظه ؛ لأنه مصدر لا جمع ؛ كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) في
إعرابه ؛ كأولو وعشرون .

(و) الثالث منها (الأسماء الستة) أي : ما تصدق عليه لا هي نفسها ، وهذا
اللفظ علم عليها بالغلبة ؛ كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله تعالى عنهم ،
وهي تعرب بالحروف في إحدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى : (لغة الإتمام)
وفيها لغتان أخريان القصر وهو لزوم الألف في الأحوال الثلاثة ، والإعراب
بالحركات الثلاثة مقدرة عليها ، كالفتى ، والنقص وهو حذف أحرف العلة ،
والإعراب بالحركات الظاهرة على ما قبلها ، كما هو مبسوط في المطولات وكما
ذكرناها في « التتمة » سابقاً .

(و) الرابع منها (الأمثلة الخمسة) أي : ما تصدق عليها كما مر ، وهذه
العبارة أولى من الأفعال الخمسة ؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها بل هي أمثلة ، وأوزان
يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها ، وسميت خمسة : بإدراج المخاطبتين تحت
المخاطبتين ، وعبارة « أبي النجا » : (وكونها خمسة باعتبار صيغها ؛ أما باعتبار
معانيها . فتزيد على ذلك) ، ثم هذا القسم على ضربين : ضرب ناب فيه جميع
أحرف العلة عن جميع الحركات ، وهو الأسماء الستة ، وضرب ناب فيه بعض

فأما المثنى.. . فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها .

والحق به

أحرف العلة عن جميع الحركات ؛ وهو المثنى والمجموع على حده .
ولما فرغ المصنف من تعداد هذا القسم .. أخذ يتكلم في بيان أحكامها فقال :
(فأما المثنى.. . فيرفع بالالف) نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدان (وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، وإنما فتح ما قبل ياء المثنى في حالتي النصب والجر فرقاً بينه وبين الجمع فيهما ، وإنما لم يعكس ؛ لكراهة توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في المثنى .

واعترض بوجودهما مع الياء الساكنة في (عمردين) علماً ، وأجيب عنه بأن مرادنا ياء علامة الإعراب ، وهذه من جزء الكلمة .

فإن قلت : لم أتوا بالنون في آخرها مع أن النون من خواص الفعل .. قلت : إن النون التي هي من خواص الفعل هي النون التي هي من علامة الإعراب ، وهذه عوض عن التنوين الذي هو من خواص الاسم فيبينهما فرق . انتهى من « الفتوحات » .

وهذه اللغة هي اللغة المشهورة في إعراب المثنى ، ومقابلها إلزامه الألف وإعرابه كالمقصود ، وعليه « لا وتران في ليلة » ، و« إِنَّ هَذَا لَسَّحَرَيْنِ » ، ومن العرب من يلزمه الألف ويعربه كالمفرد بالحركات الظاهرة على النون فيقول : جاء الزيدان بضم النون ، ورأيت الزيدان بفتحها ، ومررت بالزيدان بكسرها ، ولو سمي به ؛ أي : بالمثنى ، أو بما ألحق .. جاز إعرابه كأصله ، وإعرابه مع لزوم الألف ؛ كعمران . انتهى من « أبي النجا » .

(والحق به) في إعرابه بالالف والياء خمسة ألفاظ بحسب ما ذكره المصنف

اثنان واثنتان وثنان مطلقاً ، وكلا وكلتا بشرط إضافتهما إلى المضمر ، نحو :
جاءني كلاهما وكلتاها ، ورأيت كليهما وكتيهما ، ومررت بكليهما وكتيهما ؛
فإن أضيفا إلى الظاهر .. كانا

ثلاثة بلا شرط شيء وهي :

(اثنان) للمذكرين .

(واثنتان) بالالف قبل المثلثة ؛ وهي لغة أهل الحجاز للمؤنثين .

(وثنان) بحذف الألف من أوله على (لغة تميم) وهذه الثلاثة ألحقت به
(مطلقاً) بلا شرط شيء فيها ؛ أي : سواء أضيفا إلى ظاهر أم إلى مضمر أم لم
يضافا ، وذلك لأن وضعهما وضع المثنى لفظاً ومعنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة ؛
إذ لم يثبت لهما مفرد ؛ إذ لا يقال اثن ولا ائنة ولا ثنت ، ولم يذكر المصنف مثال
الاثنين والاثنتين اكتفاء بما سبق في الباب ، قال ابن هشام في « التوضيح » : (لا
يضاف اثنان واثنتان إلى ضمير مثنى ، فلا يقال اثناهما ، ويضافا إلى ضمير المفرد
والجمع) انتهى .

(و) الحق به لفظان وهما : (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثين ، وهما
مفردان لفظاً مثنيان معنى ، وألف (كلا) من أصل الكلمة ، وألف (كلتا)
للتأنيث ؛ كجبلئ ، وتأوها بدل من الواو المبدلة ألفاً في (كلا) ، والأكثر مراعاة
لفظهما في الأفراد ، وقد يراعى معناه وإضافتهما إلى المعرفة الدالة على اثنين ؛
كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا الْبَنَيْنِ ءَأَلَّتْ أَكْطَهَا ﴾ (بشرط إضافتهما إلى المضمر ، نحو :
جاءني) الزيدان (كلاهما و) جاءني المرأتان (كلتاها ، ورأيت) الرجلين
(كليهما و) المرأتين (كليهما ، ومررت بـ) الرجلين (كليهما و) المرأتين
(كليهما ؛ فإن أضيفا) أي : أضيف (كلا وكلتا) (إلى) الاسم (الظاهر .. كانا)

بالألف في الأحوال الثلاثة ، وكان إعرابهما بحركات مقدرة في تلك الألف نحو :
جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت
بكلا الرجلين وكلتا المرأتين

مصحوبين (بالألف في الأحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان إعرابهما) في
الأحوال الثلاثة ؛ كالمقصور (بحركات مقدرة في تلك الألف) مراعاةً لجانب اللفظ
الذي هو الأصل ، وأُعربا في حالة الإضافة إلى المضمر بالحروف مراعاةً لجانب
المعنى ؛ أي : منوية على تلك الألف اللازمة لهما مثالهما : (نحو : جاءني كلا
الرجلين و) جاءتني (كلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت
بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) .

وإعراب المثال الأول : (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح والنون نون
الوقاية ؛ لأنها تقي الكسر من الفعل (وكلا وكلتا) : فاعلان لـ (جاء) ، والفاعل
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم
مقصور (كلا) : مضاف (الرجلين) : مضاف إليه مجرور بالياء ، وكذا (كلتا
المرأتين) وما بعده من الأمثلة التي في حالتي النصب والجر .

فإن قلت : لم أعربوا (كلا وكلتا) بالحروف في حال إضافتهما إلى الضمير ،
وأعربوا بالحركات المقدرة في حال إضافتهما إلى الظاهر . . قلت : لأن الإضافة إلى
المضمر على خلاف الأصل ، والإعراب بالحروف على خلاف الأصل ، فأعطي
خلاف الأصل لخلاف الأصل ، وأعطي الأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب .

فإن قلت : لم كانت الإضافة إلى المضمر على خلاف الأصل . . قلت : لأنه
لا يظهر فيه إعراب المضاف إليه ، والإضافة إلى الظاهر أصل ؛ لأنه يظهر فيه
إعراب المضاف إليه .

وقيل : أعربا تارة بالحركات المقدرة على الألف ؛ مثل المقصور حيث أضيفا نحو : كلتا الجنتين نظراً إلى لفظهما وهو مفرد ، وبالحروف حيث أضيفا إلى المضمر نظراً إلى معناه ؛ لأنه مثنى . انتهى من « حمدون » .

ذُنْبِيَّةٌ

واعلم : أنه ألحق بالمثنى في إعرابه بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ألفاظ كثيرة ، ذكر المصنف منها خمسة فقط ، وذكره غيره أكثر من ذلك .

وضابط ذلك : أن كل اسم معرب اختل فيه شرط من شروط المثنى وكان بصورته . فهو ملحق به ، فدخل في ذلك أشياء :

منها ما أريد به التكثير لا حقيقة التثنية نحو : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ، من المصادر الملازمة للنصب المضافة لمفعولها ، ونحو : القوم حوالبك وحنانيك ، من الظروف الدالة على الإحاطة والشمول .

ومنه حديث : « اللهم ؛ حوالبنا ولا علينا » ، ونحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَّبِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ أي : كرات كثيرة .

ومنه ما اختلف لفظه ؛ كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبي بكر وعمر ، أو ما اختلف معناه ؛ كقولهم : القلم أحد اللسانين ؛ إذ (اللسان) حقيقة في العضو المعروف مجاز في (القلم) .

ومنه ما لا يستعمل إلا مثنى ؛ كهو بين ظهرائهم ؛ أي : وسطهم .

ومنها ما سمي به منه نحو : عبدان لرجل من المحدثين ، والسبعان اسم لموضع ، والبحران اسم لإقليم معروف .

وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ، والحق به أولو ، وعالمون ، وعشرون ، وما بعده من العقود

(وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء ، المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) عكس ياء المثنى نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين والمسلمين ، ومررت بالزيدين والمسلمين ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع ؛ لأن المثنى أكثر دوراناً من الجمع ، فخص بالفتحة لخفتها دون الجمع .

(والحق به) أي : بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو والياء كل ما هو على صورة الجمع ، ولم يستوف شروط الجمع ، وهو أربعة أنواع أحدها : أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها :

(أولو) هو اسم جمع لـ (ذو) بمعنى (أصحاب) لا واحد له من لفظه ، بل من معناه وهو (ذو) بمعنى (صاحب) ويكتب (أولو) بواو بعد الهمزة حملاً لها على (أولى) الموضوع للإشارة إلى الجمع مطلقاً في (لغة تميم) ، وكتبت (أولى) بها لثلاث تلتبس بـ (إلى) الجارة .

(و) منها (عالمون) بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم : وهو اسم لما سوى الله تعالى من الأجناس ، وإنما لم يكن جمعاً لعالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ عالمون خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفي غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفردة ، وقيل : جمع عالم ، ووجه كونه حينئذ ملحقاً بالجمع في إعرابه ؛ لعدم توفر شروطه في مفردة ؛ لأنه ليس علماً ولا صفة ، بل هو اسم جنس .

(و) منها (عشرون وما بعده من العقود) والعشرات ؛ كالثلاثين والأربعين مثلاً

إلى تسعين ، وأرضون وسنون وبابه ، وأهلون

(إلى تسعين) بإدخال الفاية في المغيا ؛ فالتسعون من جعلتها ؛ إذ كلها أسماء جموع ، وليس عشرون جمعاً لعشرة ، ولا ثلاثون جمعاً للثلاثة وهكذا ، وإلا... لصح إطلاق عشرين على ثلاثين ؛ لأنها ثلاثة مقادير العشرة ، وإطلاق ثلاثين على تسعة ؛ لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة ، وهذا لا يقول به أحد ، ومنها أجمعون وتوابعه في التوكيد ، فتعربها إعراب الملحق بجمع المذكر ؛ كما قاله ابن عتقاء .

(و) النوع الثاني ' جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء ، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل ؛ لأن مفردة أرض بسكونها ، وهي مؤنث لا يعقل .

(و) منها (سنون) بكسر السين وهو أيضاً جمع تكسير لمؤنث لا يعقل ؛ لأن مفردة سنة بفتح السين ، وأصلها (سنو) أو (سنه) بالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنات ، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها .

(و) منها (بابه) أي : باب (سنون) وشبهه وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر ، ولا مذكر له يجمع بالواو والنون ، كعضة وعضين ، وعزة وعزين ، وثبة وثبين ، قال بعض المحققين : (ومعرفة ما كان بهذه الصفة موقوفة على السماع لا محالة ؛ فالعضة والشبة والعزة الجماعة من الناس ، فلا يجمع هذا الجمع ، نحو : تمرة ؛ لعدم الحذف ، ونحو : عدة وزنة ؛ لأن المحذوف منها الفاء ، ونحو : يد ودم ؛ لعدم التعويض) .

(و) الثالث : جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها : (أهلون) جمع أهل ، وأهل ليس بعلم ولا صفة ، وأما قوله في وصف الله تعالى : الحمد لله أهل الحمد ؛ فأهل فيه بمعنى (المستحق) وهو خلاف المجموع بالواو والنون ؛ لأنه بمعنى القرابة .

ووابلون وعليون نحو : ﴿ وَلَا يَأْتِلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ﴾ ،

(و) منها (وابلون) جمع وابل ؛ وهو المطر الغزير ، وليس بعلم ولا صفة ، ومن هذا النوع : الوارثون والقادرون والمجيبون في صفاته تعالى ، وساجدين وطائعين وماضين في صفات غير العاقل ، ومنه : أبون وأخون وحمون وهنون من الأسماء الستة ؛ إذ لا يجمع منها هذا الجمع إلا (هي وذو) فيقال فيه : ذون .

والنوع الرابع ما يسمى به من هذا الجمع ؛ كزيدون والماجشون من أعلام العاقل ، وفلسطون وديرون وماطرون من أسماء البلدان .

(و) نحو (عليون) فإنه في الأصل جمع (علي) بكسر العين واللام المشددة والياء ، فنقل وسمي به أعلى الجنة ، وهو مكان في السماء السابعة تحت العرش ، وقيل : هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين قاله الزمخشري .

ثم أخذ المصنف يذكر بعض أمثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال :
(نحو : ﴿ وَلَا يَأْتِلِ ﴾) أي : لا يحلف (﴿ أُولُوا ﴾) أي : أصحاب (﴿ الْفَضْلِ ﴾)
أي : الدين (﴿ مِنْكُمْ ﴾) أيها المؤمنون (﴿ وَالسَّعَةِ ﴾) أي : اليسار والغنى ؛ أي :
لا يحلف على (﴿ أَنْ ﴾) لا (﴿ يُؤْتُوا ﴾) ولا يعطوا (﴿ أُولَى الْقُرْبَى ﴾) أي :
أصحاب القرابة ، نزلت في أبي بكر حين حلف على ألا ينفق على مسطح بن أثانة
وهو ابن خالته ، حين خاض في الإفك مع الذين خاضوا في عائشة رضي الله تعالى
عنها .

وإعرابه : (ولا يأتل) : الواو بحسب ما في القرآن (لا) : ناهية جازمة
(يأتل) : فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة
وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ؛ لأنه من ائتل يأتلي إذا حلف (أولو) :

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ ،

فاعل مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر (أولو الفضل) : مضاف إليه مجرور بالكسرة (منكم) : جار ومجرور حال من (أولو) ، (والسعة) : معطوف على (الفضل) ، (أن) : حرف نصب ومصدر (يؤتوا) : مضارع منصوب بـ (أن) وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة (والواو) : فاعل (أولي) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء (أولي) : مضاف (القريبى) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وجملة (يؤتوا) من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر ، محذوف اطراداً مع أن المصدرية ، والمعنى : ولا يحلف أصحاب الفضل والغنى منكم من إيتاء أصحاب القرابة منهم أموالهم ، ومن الانفاق عليهم ولا يمتنع منه .

(و) نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ ، (إن) : حرف نصب وتوكيد (في ذلك) : جار ومجرور خبر مقدم لـ (إن) ، (لذكرى) : (اللام) : حرف ابتداء (ذكرى) : اسمها مؤخر عن خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (لأولي) : جار ومجرور وعلامة جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء (أولي) : مضاف (الألباب) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، والجار والمجرور في قوله : (لأولي الألباب) متعلق بـ (ذكرى) لأنه مصدر ذكر الثلاثي ، والجار والمجرور في قوله : (في ذلك) متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً لـ (إن) والتقدير :

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ ، ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ، ﴿ وَشَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ،

إن ذكرى لكائن في ذلك لأولي الألباب ، وجملة (إن) بحسب ما في القرآن .

(و) نحو (﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) ، (رب) : مضاف (العالمين) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

ونحو قوله تعالى : (﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾) ، (ولبثوا) : فعل وفاعل (في كهفهم) : جار ومجرور متعلق بـ (لبثوا) ، (ثلاث مئة) : (ثلاث) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ (لبثوا) أيضاً (ثلاث) : مضاف (مئة) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة (مئة) : مضاف (سنين) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه جمع تكسير الحق بجمع المذكر ، هذا إذا لم تنون (مئة) ، وأما إن نونت (مئة) . . فمنصوب على أنه بدل من ثلاثمائة أو عطف بيان له أو على التمييز بناء على أن تمييز المئة قد يقع جمعاً .

(و) نحو قوله تعالى : (﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾) ، (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل الجر صفة لـ (المقتسمين) المذكور في قوله : ﴿ كَمَا أُنزِلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ﴾ ، مبني على الياء ؛ لأنه على صورة الجمع ، أو على كسر النون (جعلوا القرآن) : فعل وفاعل ومفعول أول (عضيين) : مفعول ثان لـ (جعل) منصوب بالياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ؛ أي : جعلوا القرآن فرقاً بأن آمنوا ببعض وكفروا ببعض .

(و) نحو قوله تعالى : (﴿ شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا ﴾) ، (شغلنا) : فعل ومفعول به (أموالنا) : فاعل ومضاف إليه (وأهلونا) معطوف على (أموالنا) وللمعطوف

﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَى أَهْلِيهِمْ ﴾ ، ﴿ لَفِي عِلِّيَّينَ ﴾ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا
عِلِّيُّونَ
.....

حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ، وهو مضاف (ونا) : ضمير المتكلمين في محل الجر مضاف إليه .

(و) نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، (من أوسط) : جار ومجرور نعت لمحذوف تقديره : فكفارته إطعام عشرة مساكين قوتاً كائناً من أوسط وخيار ما تطعمون أهليكم (أوسط) : مضاف (ما) : اسم موصول في محل الجر مضاف إليه (تطعمون) : فعل وفاعل (أهليكم) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (أهل) : مضاف (والكاف) : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والجملة صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : من أوسط ما تطعمونه أهليكم .

ونحو قوله تعالى : ﴿ إِلَى أَهْلِيهِمْ ﴾ : جار ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ، الجار والمجرور متعلق بـ (ينقلب) من قوله تعالى : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ ﴾ .

ونحو قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنْ كُنْتَبِ الْأَبْرَارِ ﴾ لَفِي عِلِّيَّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ، (إن) : حرف نصب وتوكيد (كتاب) : اسمها (الأبرار) : مضاف إليه (لفي) (اللام) : حرف ابتداء (في) : حرف جر (عليين) : مجرور بـ (في) ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه جمع سمي به ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ؛ لأن تقديره : كلا إن كتاب

الأبرار لكائن في عليين (وما أدراك) : الواو : استثنائية (ما) : اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (أدري) : فعل ماضٍ ينصب مفعولين ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى (ما) ، (الكاف) : ضمير متصل في محل نصب مفعول أول (ما عليون) : (ما) : اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ (عليون) : خبره مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ؛ لأنه جمع سمي به ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب ساذة مسددة المفعول الثاني لـ (أدري) ، وجملة (أدراك) في محل الرفع خبر لـ (ما) الاستفهامية الأولى .



إعراب المتن

(فصل) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هذا فصل ، ويجوز العكس ، ولكن الأول أولى كما تقدم مع علته ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (جميع ما تقدم من المعربات قسمان) : (جميع) : مبتدأ مرفوع (جميع) : مضاف (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض وفاعل مستتر (من المعربات) : جار ومجرور متعلق بـ (تقدم) ، والجملة الفعلية صلة الموصول (قسمان) : خبر المبتدأ مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(قسم يعرب بالحركات ، وقسم يعرب بالحروف) : (قسم) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل (يعرب) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (قسم) ، (بالحركات) : جار ومجرور متعلق بـ (يعرب) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر تقديره : قسم معرب ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (قسمان) ، (وقسم) : الواو : عاطفة (قسم) : مبتدأ مرفوع ، وجملة (يعرب بالحروف) خبره ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله : (قسم يعرب بالحركات) على كونها بدلاً من (قسمان) .

(فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع) : (الفاء) : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصح عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المعربات قسمان ، وأردت بيان أنواع كل من القسمين . . فأقول لك الذي يعرب . . . إلخ ، (الذي) : اسم موصول للمفرد المذكر في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون

لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (يعرب) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على الموصول بالحركات متعلق به (يعرب) ، (أربعة أنواع) : خبر ومضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً .

(الاسم المفرد وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) : (الاسم) : بدل من (أربعة) بدل تفصيل من مجمل (المفرد) : صفة لـ (الاسم) ، (وجمع التكسير) : معطوف على (الاسم) ، (التكسير) : مضاف إليه ، وجمع المؤنث معطوف ومضاف إليه (السالم) : صفة للجمع (والفعل) : معطوف على (الاسم المفرد) أيضاً (المضارع) : صفة أولى لـ (الفعل) ، (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة ثانية مبني على السكون (لم يتصل) : فعل مضارع مجزوم به (لم) ، (بآخره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق به (يتصل) ، (شيء) : فاعل (يتصل) مرفوع به ، والجملة الفعلية صلة الموصول وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : والفعل المضارع العادم اتصال شيء بآخره ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : والفعل المضارع المعلوم عدم اتصال شيء بآخره ، ولكنها صفة سببية على هذا التقدير .

(وكلها ترفع بالضممة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفض بالكسرة ، وتجرم بالسكون) : الواو : استئنافية (كلها) : مبتدأ أو مضاف إليه (ترفع) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (كلها) وأنت الضمير مع كون المرجع مذكراً ، وهو لفظ (كلها) لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه بالضممة ، متعلق به (ترفع) ،

والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وكلها ؛ أي : جميعها مرفوعة بالضممة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (وتنصب) : فعل مضارع ، ونائب فاعله مستتر فيه بالفتحة متعلق بـ (تنصب) ، والجملة معطوفة على جملة (ترفع) على كونها خبر المبتدأ تقديرها : وكلها ؛ أي : مجموعها منصوبة بالفتحة ، فالكل فيه كل مجموعي ؛ لخروج جمع المؤنث السالم منه ؛ لأنه ينصب بالكسرة (وتخفض) : فعل مضارع ، ونائب فاعله مستتر فيه بالكسرة متعلق بـ (تخفض) ، والجملة معطوفة على جملة (ترفع) على كونها خبر المبتدأ تقديرها : وكلها ؛ أي : مجموعها مخفوضة بالكسرة ، فالكل فيه مجموعي ، لخروج الاسم الذي لا ينصرف منه ؛ لأنه مخفوض بالفتحة (وتجزم) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه بالسكون متعلق بـ (تجزم) ، والجملة معطوفة على جملة (ترفع) على كونها خبراً لـ (كلها) تقديره : وكلها ؛ أي : مجموعها مجزومة بالسكون ، فالكل فيه مجموعي أيضاً ؛ لخروج الفعل المعتل منه .

(وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء : الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير ؛ فإنه يخفض بالفتحة ما لم يضاف ، أو تدخل عليه « أل ») : الواو : استئنافية (خرج) : فعل ماض (عن ذلك) : جار ومجرور متعلق بـ (خرج) ، (ثلاثة) : فاعل (خرج) مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً (ثلاثة) : مضاف (أشياء) : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ، وهي ألف التانيث الممدودة ، فدلالته على التانيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ، ولزومها لبناء ما هي فيه ؛ حتى كأنها جزء كلمة بمنزلة علة

ترجع إلى اللفظ (الاسم) : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ (الاسم) ، وجملة (لا ينصرف) صلة الموصول ، وهو جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : الاسم العادم الانصراف ، أو مأخوذ من ضد معنى الموصول تقديره : الاسم المعلوم عدم انصرافه (مفرداً) : خبر (كان) مقدم عليها (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر يعود على الاسم الذي لا ينصرف (أو) : حرف تفصيل (جمع تكسير) : معطوف على (مفرداً) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر من غير سابق ؛ لإصلاح المعنى مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره : وكونه مفرداً ، أو جمع تكسير سيات في خفضه بالفتحة ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب (فإنه) : الفاء : تعليلية مبنية على الفتح (إنه) : حرف نصب واسمه ، وجملة (يخفض بالفتحة) في محل الرفع خبر (إن) ، وجملة (إن) في محل الجر بـ (لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بـ (خرج) ، والتقدير : خرج عن ذلك الأصل الاسم الذي لا ينصرف مطلقاً ؛ لخفضه بالفتحة (ما لم يضاف) : ما : مصدرية ظرفية مبنية على السكون (لم) : حرف نفي وجزم (يضاف) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ (لم) ، ونائب فاعله ضمير يعود على الاسم الذي لا ينصرف ؛ أو حرف عطف وتفصيل (تدخل) : فعل معطوف على (يضاف) مجزوم بـ (لم) ، (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ (تدخل) ، (أل) : فاعل (تدخل) محكي ، والفاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، وجملة (لم يضاف) مع ما عطف عليها صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، والظرف متعلق بـ (خرج) ، والتقدير : خرج عن ذلك الأصل

الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته إلى ما بعده ، أو مدة عدم دخول (أل) عليه ؛ لأنه يخفض حيثئذ بالكسرة .

(وجمع المؤنث السالم) : معطوف على الاسم الذي لا ينصرف على كونه فاعل (خرج) ، (فإنه) : الفاء : تعليلية (إنه) : ناصب واسمه ، وجملة (ينصب بالكسرة) في محل الرفع خبر (إن) تقديره : فإنه منصوب بالكسرة ، والجملة الاسمية في محل الجرب (لام التعليل) المقدرة تقديره : لنصبه بالكسرة ، الجار والمجرور متعلق بـ (خرج) .

(والفعل) : معطوف على الاسم الذي لا ينصرف ، (المضارع) : صفة أولى لـ (الفعل) ، (المعتبر) : صفة ثانية له (المعتبر) : مضاف ، (الآخر) : مضاف إليه (فإنه) : الفاء : تعليلية (إنه) : ناصب واسمه ، وجملة (يجزم) خبره ، (بحذف آخره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (يجزم) ، وجملة (إن) في محل الجرب (لام) التعليل المقدرة المتعلقة بـ (خرج) والتقدير : وخرج عن ذلك الفعل المضارع المعتبر الآخر ؛ لجزمه بحذف آخره ، (وتقدمت أمثلة ذلك) : الواو : استئنافية (تقدم) : فعل ماض (التاء) : علامة التأنيث (أمثلة) : فاعل مرفوع وهو مضاف (ذلك) : مضاف إليه ، والجملة الفعلية مستأنفة .

(والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع) : الواو : عاطفة جملة على جملة مبنية على الفتح (الذي) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (يعرب) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالحروف متعلق بـ (يعرب) ، (أربعة أنواع) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فالذي يعرب بالحركات) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (المشي وما حمل عليه ، وجمع المذكر السالم وما حمل عليه ، والأسماء الستة ، والأمثلة

.....

(الخمسة) : (المثنى) : بدل من (أربعة) بدل تفصيل من (أربعة) ، (وما حمل عليه) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الرفع معطوف على (المثنى) ، (حمل) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه (عليه) : متعلق به ، والجملة صلة الموصول (وجمع المذكر السالم) : معطوف على (المثنى) ، (وما حمل عليه) : معطوف على (جمع المذكر) ، وكذا (الأسماء الستة) ، (والأمثلة الخمسة) : معطوفان على المثنى .

(فأما المثنى .. فيرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) : (فأما المثنى) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن المثنى يعرب بالحروف ، وأردت معرفة كيفية إعرابه بالحروف .. فأقول لك (أما المثنى) : (أما) : حرف شرط (المثنى) : مبتدأ (يرفع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها مبنية على الفتح (يرفع) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضم ، ونائب فاعله ضمير يعود على (المثنى) ، (بالألف) : متعلق بـ (يرفع) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فأما المثنى .. فمرفوع بالألف ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة أما في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وينصب ويجر) : فعلان مضارعان مغيرا الصيغة مرفوعان بالضم ، ونائب فاعلهما ضمير مستتر فيهما يعود على (المثنى) ، (بالياء) : جار ومجرور تنازعا فيه ، والجملتان معطوفتان على جملة (يرفع) على كونهما خبران للمبتدأ تقديره : فأما المثنى .. فمرفوع بالألف ، ومنصوب ومجرور بالياء (المفتوح) : صفة أولى للـ (الباء) مجرور بالكسرة ، لكنها صفة سببية (ما قبلها) : (ما) : اسم موصول

في محل الرفع نائب فاعل لـ (المفتوح) لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير (قبلها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه صلة لـ (ما) تقديره : المفتوح الحرف الذي استقر قبلها (المكسور) : صفة ثانية لـ (الياء) تتبعها بالجر (ما بعدها) : نائب فاعل لـ (المكسور) ، (بعدها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف ؛ لوقوعه صلة لـ (ما) تقديره : المكسور الحرف الذي استقر بعدها .

(وألحق) : الواو : استثنائية (ألحق) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، (به) : جار ومجرور متعلق بـ (ألحق) ، (اثنان) : نائب فاعل محكي لـ (ألحق) لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والنائب مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على النون ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(واثنان وثنان) : معطوفان محكيان على (اثنان) على كونهما نائبَي فاعل لـ (ألحق) ، (مطلقاً) : حال من نائب فاعل (ألحق) منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ أي : حالة كون ما ذكر من الكلم الثلاث مطلقاً عن التقييد بشرط الإضافة وبعدها . (وكلا وكلتا بشرط إضافتهما إلى المضمير ، نحو : جاءني كلاهما وكلتاها ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما) : (وكلا وكلتا) : معطوفان محكيان على (اثنان) على كونهما نائب فاعل لـ (ألحق) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعاً بالرفع ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على آخرهما ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(بشرط إضافتهما) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (كلا وكلتا) : تقديره : حالة كونهما مقيدتين بشرط إضافتهما إلى المضمير ، وقوله : (إلى المضمير) : جار ومجرور متعلق بـ (إضافتهما) ، (نحو) : خبر لمبتدأ

محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (جائني كلاهما وكلتاها) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ألف (كلاهما) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (ورأيت كليهما) : معطوف محكي على (جاءني كلاهما) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ألف (كليهما) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (ومررت بكليهما وكليهما) : معطوف محكي أيضاً على (جاءني كلاهما) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ألف (كليهما) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(فإن أضيفا إلى الظاهر . . . كانا بالألف في الأحوال الثلاثة ، وكان إعرابهما بحركات مقدرة في تلك الألف نحو : جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصححت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنهما يعربان بالحروف إذا أضيفا إلى الضمير ، وأردت بيان إعرابهما إذا أضيفا إلى الظاهر . . . فأقول لك (إن أضيفا) : (إن) : حرف شرط جازم (أضيفا) : فعل ماضٍ مغير الصيغة في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب يعود على (كلا وكلتا) في محل الرفع نائب فاعل مبني على السكون (إلى الظاهر) : جار ومجرور متعلق بـ (أضيفا) ، (كانا) : (كان) : فعل ماضٍ ناقص في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه جواباً لها مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع اسمها مبني على السكون (بالألف) : جار ومجرور متعلق

بمحذوف خبر (كان) تقديره : كانا ملتبسين بالألف (في الأحوال) جار ومجرور متعلق بما تعلق به خبر (كان) ، (الثلاثة) : صفة لـ (الأحوال) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل نصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وكان إعرابهما) : فعل ناقص واسمه معطوف على جواب (إن) الشرطية ؛ أعني : جملة (كانا بالألف) ، (بحركات) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) مقدرة صفة لـ (حركات) ، (في تلك الألف) : (في) : حرف جر مبني على السكون (تلك) : (تي) : اسم إشارة يشار به للمفردة المؤنثة البعيدة ، مبني بسكون على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين مع اللام بعدها ، واللام لبعد المشار إليه ، أو لمبالغة البعد مبني على السكون (والكاف) : حرف دال على الخطاب ، أو لبعد المشار إليه مبني على الفتح (الألف) : بدل من اسم الإشارة ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بـ (مقدرة) .

فصل في حذف الألف

وإنما حركت اللام بالكسر في (ذلك) وسكنت في (تلك) لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها ، فحركت بالكسر للساكنين ، وكذلك في تيلك ؛ لأن الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة ، وأما (تلك) . . فأدخلت (اللام) التي فيها على (تي) ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء ؛ إذ أبل بقيت على سكونها فحذفت الياء التي قبلها للساكنين ، وأما ذيلك بقلب ألفه ياء . . فلغة قليلة . انتهى من « يس على المجيب » .

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة

لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) : مضاف إليه محكي والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على نون (المرأتين) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين) : معطوف محكي على قوله : (جاءني كلا الرجلين) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على نون (المرأتين) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وكذا تقول في إعراب (مررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) : معطوف محكي على قوله : (جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) .

(وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) : الواو : عاطفة جملة على جملة (أما) : حرف شرط (جمع المذكر) : مبتدأ ومضاف إليه (السالم) : صفة لـ (جمع) ، (فيرفع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها (يرفع) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (جمع المذكر) ، (بالواو) متعلق بـ (يرفع) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فمرفوع بالواو ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (فأما المثنى) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، وجملة (ينصب ويجر) معطوفتان على جملة (يرفع) بالياء ، تنازع فيه كل من (ينصب ويجر) ، (المكسور) : صفة أولى لـ (الياء) ، (ما قبلها) : نائب فاعل لـ (المكسور) ، (المفتوح) : صفة ثانية لـ (الياء) ، (ما بعدها) : نائب فاعل لـ (المفتوح) .

(والحق به أولو وعالمون وعشرون وما بعده من العقود إلى تسعين ، وأرضون

وسنون وبابه ، وأهلون وعليون) : الواو : استنافية (الحق) : فعل ماضٍ مغير الصيغة مبني على الفتح (به) : جار ومجرور متعلق بـ (الحق) ، (أولو) : نائب فاعل وما عطف عليه نائب فاعل محكي لـ (الحق) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحويّاً لا محل لها من الإعراب ، وقوله : (وعالمون وعشرون) : معطوفان محكيان على (أولو) على كونهما نائب فاعل لـ (الحق) (وما بعده) ، الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) في محل الرفع معطوف على (عشرون) على كونه نائب فاعل لـ (الحق) ، (بعده) : ظرف منصوب ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة لـ (ما) الموصولة تقديره : وما استقر بعده (من العقود) : جار ومجرور حال من (ما) الموصولة ، أو من الضمير المستكن في الظرف ؛ أي : حالة كون ما بعده كائناً من العقود (إلى تسعين) : جار ومجرور حال (من العقود) أي : حالة كونها كائنات إلى تسعين ومعها (وأرضون) : معطوف محكي على (أولو) وكذا (وسنون) : معطوف محكي على (أولو) ، (وبابه) : معطوف على (سنون) مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه ليس محكياً (وأهلون وعليون) : معطوفان محكيان على (أولو) .

(نحو : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ ، ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، ﴿ تِلْكَ مِائَةٌ سِنِينَ ﴾ ، ﴿ الَّذِينَ جَمَعُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ، ﴿ شَغَلْنَا آمَؤُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ، ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْمِئِنُّونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَٰهَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ﴿ لَفِي عِلِّيَّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى) : مضاف إليه محكي والمضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ألف (القربى) : منع

من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (وإن في ذلك لذكرى لأولي
الالباب) : معطوف محكي على قوله : (ولا يأتل) وللمعطوف حكم المعطوف
عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على باء (الألباب) منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الحكاية ، و (الحمد لله رب العالمين) : معطوف محكي
على قوله : (ولا يأتل) ، وكذلك قوله : (ثلاث مئة سنين) ، وقوله : (الذين
جعلوا القرآن عيسى) ، وقوله : (شغلنا أموالنا وأهلونا) ، وقوله : (من أوسط
ما تطعمون أهليكم) ، وقوله : (إلى أهليهم) ، وقوله : (لفي عليين وما أدراك
ما عليون) : معطوفات محكيات على قوله : (ولا يأتل أولو الفضل)
وللمعطوفات حكم المعطوف عليه تبعته بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على
الحرف الأخير منها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو بسكونها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(ش) : ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات أقسام الإعراب على التفصيل السابق بآتم بيان . . أخذ يتكلم في ذكرها على الإجمال تمريناً للطالب وترسيخاً لذلك في ذهنه ، ولأن بمعرفة ذلك يفتح له النظر في النحو ، ولهذا قيل : إن هذا الباب أس العربية فقال : (فصل : جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات) - جمع معرب - وهو كما يعلم مما مر : الاسم المتمكن ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(ولما فرغ المؤلف رحمه الله) تعالى (من ذكر علامات أقسام الإعراب) التي هي أربعة أنواع : الرفع والنصب والخفض والجزم ، والمراد بعلامات هذه الأقسام الأربعة ما ذكره بقوله : (للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس علامات ، وللخفض ثلاث علامات ، وللجزم علامتان) ، أي : فرغ من ذكرها (على) طريق (التفصيل السابق بآتم بيان) وأكمل إيضاح (. . أخذ يتكلم) أي : شرع يتكلم (في ذكرها على) طريق (الإجمال تمريناً) وتعليماً (للطالب) وتعويداً له إياها (وترسيخاً) أي : تثبيتاً (لذلك) المذكور من علامات أقسام الإعراب (في ذهنه) وقلبه لئلا يغفل عنها (ولأن بمعرفة ذلك) المذكور من العلامات وإدراكها (يفتح) وينشرح (له) أي : للطالب (النظر) والفهم (في) قواعد (النحو ، ولهذا) أي : ولأجل حصول الانفتاح في النحو بمعرفة هذه العلامات (قيل :) أي : قال بعض علماء النحو (إن هذا الباب) باب علامات الإعراب (أس العربية) أي : أساس وأصول ومبادئ علم النحو ، الباحث عن الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء ؛ أي : أراد أن يذكرها على طريق الإجمال (فقال : فصل : جميع ما تقدم ذكره) في الباب السابق (من المعربات - جمع معرب - وهو) أي : المعرب لغة : الشيء المبين بآتم البيان وأوضحه ، واصطلاحاً : (كما يعلم مما مر) في باب الإعراب هو : (الاسم المتمكن) في باب الاسمية وهو الإعراب بأن لم يشبه الحرف شبيهاً قوياً .

والفعل المضارع بشرطه (قسمان) بالاستقراء لا زائد عليهما .

(قسم يعرب بالحركات) الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، أو بالسكون ، وقدمه ؛ لأن الإعراب بالحركات ، وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف .
(وقسم يعرب بالحروف) الأربعة : الواو والألف والياء والنون ، أو بالحذف ، وأصل ما كان إعرابه بالحروف : أن يكون رفعه بالواو ، ونصبه بالألف ، وجره بالياء ؛ ليجانس كل حرف

(والفعل المضارع) المتوفر (بشرطه) السابق وهو خلوه من نوني التوكيد ونون الإناث (قسمان بـ) دلالة (الاستقراء لا زائد عليهما) .

والاستقراء لغة : التتبع والتفحص عن الشيء ، واصطلاحاً : قسمان ، ناقص : وهو تتبع أقل الجزئيات ليستدل به على الكلّيات ؛ كتتبع الإمام الشافعي رحمه الله تعالى عن بعض نساء العرب ؛ للاستدلال به على أقل الحيض وغالبه وأكثره وحكمه في ذلك الاستقراء ، ومعلوم أنه لم يتصفح جميع نساء العالم ، ولا أكثر من كان في زمانه ، وقام : وهو تتبع أكثر الجزئيات ؛ ليستدل به على الكلّيات كما هنا ، وهذا هو الاستقراء المعلوم عند المناطق . انتهى . « يجوري على السلم » يتصرف .

(قسم يعرب بالحركات الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، أو بالسكون ، وقدمه) أي : قدم المصنف هذا القسم المعرب بالحركات على ما بعده (لأن الإعراب بالحركات ، وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف) بدليل عدم مجيء الإعراب بالحروف إلا عند تعذر الإعراب بالحركات .

(وقسم يعرب بالحروف الأربعة : الواو والألف والياء والنون ، أو بالحذف ، وأصل) أي : أرجح (ما كان إعرابه بالحروف : أن يكون رفعه بالواو ، ونصبه بالألف ، وجره بالياء ؛ ليجانس) أي : يناسب (كل حرف) من الحروف الثلاثة

حركة ذلك الإعراب ، وأصل الإعراب مطلقاً أن يكون ملفوظاً به ، فإن كان مقدراً . . فلعله (فالذي يعرب بالحركات) إجمالاً (أربعة أنواع) : نوع منها خاص بالفعل وسيأتي ، والبقية خاصة بالأسماء وهي : (الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم) فالأولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث إن كان منصرفاً ، وإلا

(حركة ذلك الإعراب) فإعراب الرفع حركته الضمة فالواو تناسبها ، فإعراب النصب حركته الفتحة فالألِف تناسبها ، وإعراب الجر حركته الكسرة فالياء تناسبها .
(وأصل الإعراب) وأرجحه (مطلقاً) أي . سواء كان بالحركات أو بالحروف ، وسواء كان في الأسماء أو في الأفعال (أن يكون) ذلك الإعراب (ملفوظاً به) أي : بعلامته (فإن كان) الإعراب ؛ أي : علامته (مقدراً . . ف) تقديره كن (لعله) وسبب أخرجته عن ذلك الأصل الذي هو اللفظ ؛ كالتعذر في المقصور ، والثقل في المنقوص ، والمناسبة فيما أضيف إلى الياء ؛ لأن المقدر لعله في حكم الملفوظ ، فإذا عرفت أن الإعراب المصطلح عليه عند النحاة قسمان ؛ قسم يعرب بالحركات ، وقسم يعرب بالحروف ، وأردت معرفة أنواع كل من القسمين إجمالاً (ف) أقول لك (الذي يعرب بالحركات إجمالاً) أي : من غير بحث عن أحكامها (أربعة أنواع : نوع منها) أي : من تلك الأربع (خاص بالفعل وسيأتي) ذلك النوع في آخر الأنواع (والبقية) أي : الثلاثة الباقية من الأربع (خاصة بالأسماء) لا تكون إلا منها (وهي :) أي : تلك الثلاث الباقية (الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ؛ فالأولان) من هذه الثلاثة ؛ يعني : الاسم المفرد وجمع التكسير (يعرب كل منهما بالحركات الثلاث) يعني : رفعهما بالضمة ، ونصبهما بالفتحة ؛ وجرهما بالكسرة (إن كان) كل منهما (منصرفاً) كزيد ورجا (وإلا) أي : وإن لم يكونا منصرفين ؛ كأحمد ومساجد

فبحركتين ، وأما الثالث . . فيعرب بحركتين لا غير .

(و) نوع الأفعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين ، وبالسكون إن كان صحيح الآخر ، وقد أشار إلى ما ذكرناه بقوله : (وكلها) أي : مجموع الأربعة لا جميعها ؛ لتخلف بعض

(. . ف) يعربان (بحركتين) رفعهما بالضمة ، ونصبهما وجرهما بالفتحة لمنعهما من الصرف ؛ أي : من الجر بالكسرة والتنوين .

(وأما الثالث) يعني : جمع المؤنث السالم (. . فيعرب بحركتين) الضمة والكسرة حملاً لنصبه على جره ، قياساً على أصله الذي هو جمع المذكر السالم (لا غير) الحركتين جائزاً فيه ولا يكون إلا منصرفاً ، وإنما أعرب الاسم المفرد بالحركات ؛ لأنه أصل للمثنى ، والجمع والحركات أصل للحروف ، فأعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع سلوكاً مسلك التناسب ، وإنما أعرب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم بالحركات مع كونهما فرعين للمفرد ؛ لعدم حرف يصلح لإعرابهما به في آخرهما ، كما مر في الباب السابق .

(ونوع الأفعال هو الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء مما تقدم) يعني : مما ينقل إعرابه ، أو يوجب بناؤه (فيعرب) هو : أي : الفعل المضارع (بحركتين) الضمة والفتحة (وبالسكون إن كان صحيح الآخر) وإلا . . فبحركة وحذف كما سيأتي .

(وقد أشار) المصنف (إلى ما ذكرناه) آنفاً من أن الأولين يعربان بالحركات الثلاث ، والثالث والرابع بحركتين ؛ أي : أشار إليه (بقوله : وكلها ؛ أي : مجموع) هذه (الأربعة) المذكورة ؛ أي : بعضها بالنظر إلى الاستثناء الآتي (لا جميعها) أي : لا كل هذه الأنواع الأربعة ، وإنما قلنا لا جميعها (لتخلف بعض

الأحكام في بعضها (ترفع بالضمّة) نحو : يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو : لن أضرب زيداً ورجالاً (وتخفّض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤنات (وتجزم بالسكون) نحو : لم يضرب ، هذا هو الأصل كما يعلم مما مر ، وقد تبع المؤلف الأصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل ، والجزم في الاسم ،

الأحكام) الآتية وانعدامها (في بعضها) أي : في بعض هذه الأنواع الأربعة كما سيأتي في الاستثناء أي : كلها (ترفع بالضمّة نحو) فذلك : (يضرب زيد ورجال ومسلمات) اجتمعت فيه الأنواع الأربعة .

(و) بعضها (تنصب بالفتحة نحو : لن أضرب زيداً ورجالاً) لتخلف جميع المؤنث السالم عنه .

(و) بعضها (تخفّض بالكسرة ؛ كمررت بزيد ورجال ومؤنات) لتخلف الفعل المضارع عنه .

(و) بعضها (تجزم بالسكون نحو : لم يضرب) زيد ؛ لتخلف الأسماء الثلاثة عنه (هذا) المذكور من الإعراب بالحركات الثلاث ، وبالسكون (هو الأصل) والأرجح في الإعراب (كما يعلم) كونه أصلاً (مما مر) آنفاً ؛ يعني : قوله : (وقدمه ؛ لأن الإعراب بالحركات ، وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف) .

(وقد تبع المؤلف) يعني : الحطّاب (الأصل) يعني : ابن أجروم (فيما عبر به) يعني : قوله : (وكلها ترفع بالضمّة وتنصب بالفتحة وتخفّض بالكسرة وتجزم بالسكون) ، (فأوهم) تعبّيره (دخول الخفض في الفعل) حيث قال : (وكلها تخفّض بالكسرة) (و) أوهم أيضاً دخول (التجزم في الاسم) حيث قال : (وكلها تجزم بالسكون) .

لكن هذا الوهم يندفع بما قرره أولاً : من أن الجر مختص بالأسماء ، والجزم بالأفعال ، ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث ، والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقاً . . أشار إلى رفع ذلك الوهم بقوله : (وخرج عن ذلك) أي : عما أعرب في حالة النصب بالفتحة ، وفي حالة الجر بالكسرة ، وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها : (الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير ؛ فإنه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة ، وكان القياس أن يخفض بها (ما لم يضاف أو تدخل عليه أل)

فَسَائِدُ

والإيهام : إيهام العبارة غير المراد ، والوهم : ظن القلب غير المراد ، وقوله : (لكن) استدراك على قوله : (فأوهم) رفع به إيهام عبارته غير المراد ؛ أي : لكن (هذا الوهم يندفع) أي : يزول ويرتفع (بما قرره) وذكره (أولاً) في (باب الإعراب) : (من أن الجر مختص بالأسماء ، والجزم بالأفعال ، ولما كان كلامه) أي : كلام المصنف (كالأصل) أي : ككلام الأصل ؛ يعني : ابن آجروم (يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف) مفرداً كان أو جمع تكسير (يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث ، و) يوهم أن (الفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقاً) أي : سواء كان صحيح الآخر أم معتله (. . أشار) المصنف (إلى رفع ذلك الوهم) في المواضع الثلاثة ودفعه (بقوله : وخرج عن ذلك) الأصل (أي : عما أعرب في حالة النصب بالفتحة ، وفي حالة الجر بالكسرة ، وفي حالة الجزم بالسكون ، ثلاثة أشياء : أحدها : الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كمصابيح (فإنه) أي : فإن الاسم الذي لا ينصرف (يخفض بالفتحة لا بالكسرة ، وكان القياس) أي : قياسه على المنصرف (أن يخفض بها) أي : بالكسرة (ما لم يضاف أو تدخل عليه أل) أي : فإنه يخفض بالفتحة مدة عدم إضافته

فإنه حينئذ يخفض بالكسرة كما علم مما تقدم .

(و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فإنه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة وإن كان القياس يقتضي ذلك .

(و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر ؛ فإنه يجزم بحذف آخره) لا بالسكون وكان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك)

إلى ما بعده ، أو عدم دخول (أل) عليه (فإنه) أي : فإن الاسم الذي لا ينصرف (حينئذ) أي : حين إذا أضيف إلى ما بعده أو دخلت عليه (أل) (يخفض بالكسرة) رجوعاً إلى أصله ؛ لبعده حينئذ عن مشابهة الفعل بوجود ما هو من خواص الاسم فيه ؛ لأن الفعل لا يضاف ولا تدخل عليه (أل) في الاختيار (كما) قد (علم) خفضه بالكسرة حينئذ (مما تقدم) في المتن قبل قوله : (وللجزم علامتان) حين قال هناك (إلا إذا أضيف نحو : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ ﴾ ، أو أدخلت عليه (أل) نحو : ﴿ وَأَنْشَرْنَا عَنْكُمُوهَا فِي الْمَسْجِدِ ﴾) .

(وثانيها) أي : وثاني الأشياء الثلاثة الخارجة (جمع المؤنث السالم وما حمل عليه) كأولات وأذرعات (فإنه) أي : فإن جمع المؤنث السالم (ينصب بالكسرة) قياساً على أصله جمع المذكر نحو : رأيت المسلمات ، ووقفت عرفات (لا بالفتحة وإن كان القياس) أي : قياسه على جمع التكسير (يقتضي ذلك) أي : نصبه بالفتحة .

(وثالثها) أي : ثالث تلك الأشياء الثلاثة الخارجة عن الأصل (الفعل المضارع المعتل الآخر ؛ فإنه) أي : لأن المضارع المعتل (يجزم بحذف آخره لا بالسكون وكان حقه) أي : حق المعتل (أن يجزم به) أي : بالسكون لأصالة السكون في علامة الجزم .

(و) قد (تقدمت أمثلة ذلك) المذكور من الأشياء الثلاثة الخارجة عن الأصل

فلا يحتاج إلى إعادتها ، وهذه الثلاثة الأشياء من أبواب النيابة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحاً في كلامه ، وقد أشار إلى بقيتها بقوله : (والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضاً ؛ نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي ، والبقية خاصة بالأسماء وهي : (المثنى) هو أولى من

في المتن ؛ فإنه مثل للاسم الذي لا ينصرف بقوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ ، ومثل لجمع المؤنث السالم بقوله : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ ، ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ ﴾ ، ومثل للفعل المعتل بقوله : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ ، (فلا يحتاج إلى إعادتها) هنا ولا إلى عودها بنفسها ؛ لاستكمال الغرض بالتمثيل الأول ، فلا حاجة إلى الإطناب الممل .

(وهذه الثلاثة الأشياء) الخارجة عن الأصل كائنة ومحسوبة (من أبواب النيابة وهي) أي : أبواب النيابة (سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحاً في كلامه) أي : في كلام المصنف حيث قال قبيل الفصل الآتي : (إن النيابة تقع في سبعة أبواب الأول : باب ما لا ينصرف ...) إلخ .

(وقد أشار) المصنف (إلى بقيتها) أي : إلى بقية أبواب النيابة السبعة ، والباقية بعد هذه الثلاثة المستثناة في المتن أربعة ذكرها (بقوله) رحمه الله تعالى : (والذي يعرب بالحروف هذا) القسم المذكور هنا (هو القسم الثاني) من القسمين اللذين ذكرهما في أول هذا الفصل (أربعة أنواع أيضاً) أي : كما أن القسم الذي يعرب بالحركات أربعة أنواع (نوع منها) أي : من هذه الأنواع الأربعة (خاص بالفعل) أي : لا يكون إلا منه (كما سيأتي) في آخر هذه الأنواع الأربعة (والبقية) أي : والثلاثة الباقية (خاصة بالأسماء) لا تكون إلا منها (وهي) أي : وتلك البقية إحداها (المثنى هو) أي : تعبيره بالمثنى (أولى) وأخرى (من)

الثنية ؛ كالزیدان والمسلمان (وما حمل عليه) كائنان واثنان .

(وجمع المذكر السالم) كالزیدون والمسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون .

(والأسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع ، وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة ؛ كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم .

(والأمثلة الخمسة) هو أولى من الأفعال الخمسة لما يعلم مما سيأتي ،

التعبير بـ (الثنية) لسلامته من التجوز بإطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، مثاله : (ك) جاء (الزیدان والمسلمان وما حمل عليه) أي : قيس على المثنى وألحق به في إعرابه هو معطوف على المثنى ، مثاله : (ك) جاء (اثنان واثنان ، و) ثانيتهما (جمع المذكر السالم ؛ ك) جاء (الزیدون والمسلمون وما حمل عليه) معطوف على الجمع مثاله (ك) جاء (أولو) العلم (وعشرون) غيرهم .

(و) ثالثتها (الأسماء الستة التي تقدم ذكرها) وتعريفها (في علامات الرفع ، وهذا اللفظ) أي : لفظ (الأسماء الستة) (علم عليها) أي : على هذه الكلمات الستة (بالغلبة) أي : بسبب تغليبها على غيرها من سائر الأسماء (كلفظ العشرة) صار علماً بالغلبة على العشرة المباشرة (بالنسبة إلى) سائر (الصحابة رضي الله تعالى عنهم) أجمعين ، وكان عمر وابن عباس صاراً علماً بالغلبة على عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس .

(و) رابعتها (الأمثلة) أي : الأوزان (الخمسة هو) أي : لفظ الأمثلة (أولى) وأحرى بتسميتها (من) تسميتها بلفظ (الأفعال الخمسة لما يعلم) أي : للتعليل الذي يعلم (مما سيأتي) في كلام الشارح عند قول المصنف قبيل : (تنبيه : وأما الأمثلة الخمسة . . .) إلخ ، والذي سيأتي هو قول الشارح ، سميت

ثم هذا القسم على ضربين : ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الأسماء الستة ، وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات وهو المثني ، والمجموع على حده .

ولما فرغ من تعداد هذا القسم . . أخذ يتكلم في بيان حكمه فقال : (فأما المثني . . فيرفع بالالف) نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدان (وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدان ومررت بالزيدين

بذلك ؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها . . . إلخ .

(ثم هذا القسم) الذي يعرب بالحروف كائن (على ضربين : ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة) الثلاثة (عن جميع الحركات) الثلاث (وهو) أي : هذا الضرب (الأسماء الستة ، وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات) الثلاث (وهو) أي : هذا الضرب (المثني ، والمجموع على حده) أي : على حد المثني ووقفه وطبقه في إعرابه بالياء واختتامه بالنون .

(ولما فرغ) المصنف رحمه الله تعالى (من تعداد) أسماء (هذا القسم) الذي هو يعرب بالحروف (. . أخذ) أي : أراد الأخذ والشروع (بتكلم في بيان حكمه) أي : حكم هذا القسم في الإعراب (فقال :) معطوف على (أخذ) مع هذا التأويل الذي ذكرناه في أخذ ؛ ليصح عطف القول عليه .

(فأما المثني) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد هذا القسم الأخير (. . فيرفع بالالف نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدان ، وينصب ويجر بالياء ، المفتوح ما قبلها) حملاً له على ما قبل الالف في حالة الرفع (المكسور ما بعدها) تمييزاً له عن نون الجمع حالة كون الياء (نيابة) أي : نائبة (عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدان ومررت بالزيدين) وهذه هي اللغة المشهورة في المثني .

وفيه لغة أخرى : وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَكِرَيْنِ ﴾ .

(وألحق به) في إعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ ؛ ثلاثة بلا شرط وهي : (اثنان) للمذكرين (واثنان واثنتان) في (لغة تميم) للمؤنثين (مطلقاً) عن تقييدها بما سيأتي ؛ لأن وضعها وضع المثنى وإن لم تكن

(وفيه) أي : وفي المثنى (لغة أخرى : وهي لزوم) المثنى (الألف في الأحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجعر ، وإعرابه ؛ كالمقصود بحركات مقدرة على الألف . (وهي) أي : هذه اللغة (أحسن ما يخرج) ويحمل (عليه قراءة ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَكِرَيْنِ ﴾) ، بإثبات الألف في اسم الإشارة ، فتقول في إعرابه (إن) : حرف نصب وتوكيد (ها) : حرف تنبيه (ذان) : اسم إشارة للمثنى القريب في محل النصب اسم إن ، مبني على السكون الظاهر على الألف كالمقصود ، وعليه يحمل أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » : ومن العرب من يلزمه الألف ويعربه في الأحوال ؛ كالمفردات بالحركات الظاهرة على النون فيقول : جاء الزيدان بضم النون ، ورأيت الزيدان بفتحها ، ومررت بالزيدان بكسرها كما مر .

(وألحق به) أي : بالمثنى (في إعرابه بالألف والياء خمسة ألفاظ) بحسب ما ذكره المصنف (ثلاثة) منها ألحقت به (بلا شرط) شيء فيها (وهي :) أي : تلك الثلاثة (اثنان للمذكرين واثنتان) في (لغة الحجازيين) ، (واثنتان في لغة تميم) (كلاهما) للمؤنثين (حالة كون هذه الثلاثة) مطلقاً عن تقييدها بما سيأتي (في (كلا وكلتا) من شرط تقييدهما بالإضافة إلى الضمير ؛ أي : سواء أضيفت إلى الضمير أم إلى الظاهر ، وإنما ألحقت هذه الثلاثة بالمثنى بلا شرط شيء فيها (لأن وضعها) وبنيها ولفظها (وضع المثنى) أي : كوضع المثنى ، ولفظه في لزومها الألف في حالة الرفع ، ولزومها الياء في حالتي النصب والجعر (وإن لم تكن) هذه

مثنيات حقيقة ؛ إذ لم يثبت لها مفرد .

(و) لفظان بشرط وهما (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثتين (بشرط إضافتهما إلى الضمير ، نحو : جاءني كلاهما وكلتاها ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الأول فاعل ، وعلامة رفعهما الألف ، وفي الثاني منصوب ، وعلامة نصبهما الياء ، وفي الثالث مجرور ، وعلامة جرهما الياء أيضاً .

(فإن أضيفا إلى الظاهر . . . كانا بالألف في الأحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان إعرابهما) فيها (بحركات مقدرة في تلك)

الثلاثة (مثنيات حقيقة ؛ إذ لم يثبت لها) في جميع لغات العرب (مفرد) فلا يقال فيها : اثن واثنة وثنت ، وإذ : تعليل للنفي قبلها .

(ولفظان) من تلك الخمسة يلحقان به (بشرط) إضافتهما إلى الضمير (وهما) أي : ذان اللفظان (كلا للمذكرين ، وكلتا للمؤنثتين) يلحقان بالمثنى في إعرابهما (بشرط إضافتهما إلى الضمير ، نحو : جاءني كلاهما وكلتاها ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما ، فكلا وكلتا في المثال الأول فاعل ، وعلامة رفعهما الألف) نيابةً عن الضمة ؛ لأنهما ملحقان بالمثنى الذي رفعه بالألف ، ونصبه وجره بالياء .

(و) كلي وكلتي (في) المثال (الثاني) مفعول به (منصوب ، وعلامة نصبهما الياء) لأنهما ملحقان بالمثنى ، هذا سقط من الشارح .

(وفي) المثال (الثالث مجرور) بالياء (وعلامة جرهما الياء أيضاً) أي : كما قلنا في المثال الثاني ، وعلامة نصبهما الياء (فإن أضيفا إلى الظاهر . . . كانا) مصحوبين (بالألف في الأحوال الثلاثة ؛ الرفع والنصب والجر ، وكان إعرابهما) مقدراً (فيها) أي : في الأحوال الثلاثة (بحركات مقدرة) أي : منوبة (في تلك

الألف (كإعراب المقصور ، نحو : (جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) جاء : فعل ماض ، والنون نون الوقاية ، والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية ، وكلا وكلتا فاعل ، وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الألف ، منع من ظهورها التعذر ، وما بعدهما مضاف إليهما .

(ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) فكلا وكلتا في المثال الأول مفعول ، وفي الثاني مجرور ، وعلامة الإعراب مقدرة في الألف لم تظهر

الألف (أي : على تلك الألف (كإعراب المقصور) وإنما قال كإعراب المقصور ؛ لأنهما ليسا مقصورين ؛ لأن ألفهما ليست لازمة ، مثال إضافتهما إلى الظاهر في حالة الرفع (نحو : جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) ، وإعرابه (جاء : فعل ماض) مبني على الفتح (والنون نون الوقاية) لأنها تقي الكسرة عن الفعل مبني على الكسرة (والياء المتصلة به) أي : بنون الوقاية أو بـ (جاء) (في محل نصب على المفعولية) مبنية على السكون .

(وكلا وكلتا) في الموضعين (فاعل) مرفوع (وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في الألف) أي : على الألف (منع من ظهورها التعذر) أي : عدم إمكان إظهارها ؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة ، كما أن الجبال لا يقبل الحركة ، أو لأنها هوائية ، والهوائي ينقطع عند الحركة وهما مضافان (وما بعدهما) من الرجلين والمرأتين (مضاف إليهما ، و) مثال إضافتهما إلى الظاهر في حالتي النصب والجر نحو : (رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فـ) إعرابهما (كلا وكلتا في المثال الأول) يعني : رأيت (مفعول) به (وفي) المثال (الثاني مجرور) بالياء (وعلامة الإعراب) فيهما ؛ يعني : النصب والجر فتحة أو كسرة (مقدرة في الألف) أي : متوية على الألف (لم تظهر) تلك

تعذراً ، وإنما أعربا بالحروف والحركات ؛ لأنهما مفردا اللفظ مثنيا المعنى ، فأعربا بالحركات نظراً إلى اللفظ ، وبالحروف نظراً إلى المعنى ، وإنما خصا بالإعراب بالحروف مع المضممر ؛ لأنه فرع المظهر ؛ فلما أضيفا إلى الفرع . . روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فأعربا بالحروف ؛ لأنه فرع الإعراب بالحركات التي هي الأصل ، ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل . . روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فأعربا بالحركات التي هي الأصل سلوكاً مسلك التناسب

العلامة ؛ يعني : الفتحة والكسرة على الألف (تعذراً) أي : لأجل تعذر تلك العلامة وعدم إمكان إظهارها على الألف لما مر .

(وإنما أعربا) أي : أعرب (كلا وكلتا) في حالة إضافتهما إلى الضمير (بالحروف) أي : بالألف والياء (و) أعربا في حالة إضافتهما إلى الظاهر (بالحركات) المقدرة على الألف (لأنهما) أي : لأن (كلا وكلتا) (مفردا اللفظ) أي : مفردان في اللفظ (مثنيا المعنى) أي : مثنيان في المعنى ؛ أي : دالان على اثنين (فأعربا بالحركات) المقدرة على الألف في حال إضافتهما إلى الظاهر (نظراً إلى) كونهما مفردين في (اللفظ ، و) أعربا (بالحروف) في حال إضافتهما إلى الضمير (نظراً إلى) كونهما مثنيين في (المعنى ، وإنما خصا بالإعراب بالحروف مع) إضافتهما إلى (المضممر ؛ لأنه) أي : لأن المضممر (فرع المظهر) لكونه كناية عن المظهر (فلما أضيفا إلى الفرع) أي : إلى فرع المظهر وهو الضمير (. . روعي) أي : نظر (جانب المعنى) أي : جانب معناه (الذي هو فرع اللفظ فأعربا بالحروف ؛ لأنه) أي : لأن الإعراب بالحروف (فرع الإعراب بالحركات التي هي الأصل) لتولدها عنها (ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل . . روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فأعربا بالحركات التي هي الأصل سلوكاً) أي : دخولاً وذهاباً (مسلك التناسب) أي : مدخل المناسبة ومذهبها

(وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة ؛ كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء ، المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين والمسلمين ، ومررت بالزيدين والمسلمين ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثني ، وكسروا ما قبل ياء الجمع ؛ لأن المثني أكثر دوراناً من الجمع ، فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع .
وشرط هذا الجمع : أن يكون مفردة ؛ إما علماً

ونظراً إليها ؛ لأن النظر إلى المناسبة يقتضي إعطاء الأصل للأصل ، والفرع للفرع ليحصل التجانس بين المعطى والمعطى له (وأما جمع المذكر السالم . . فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظاً أو تقديرأ كما مر حالة كون الواو (نيابة) أي : نائبة (عن الضمة) التي هي الأصل في علامات الرفع (كجاء الزيدون والمسلمون ، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ كرأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثني وكسروا ما قبل الجمع ؛ لأن المثني أكثر دوراناً) على الألسنة لقلة أفراده (من) دوران (الجمع) على الألسنة لكثرة أفراده فكثرة الدوران تزيده الثقل (فخص) المثني (بالفتحة) التي هي أخف الحركات (لخفتها) لتوازن ثقله (بخلاف الجمع) المذكر السالم فإنه لقلة دورانه على الألسنة كان أخف من المثني فأعطوا له الكسرة التي هي أثقل من الفتحة لتعادل خفته ثقل الكسرة ، وقوله : (المكسور ما قبلها) أي : لفظاً وهو ظاهر أو تقديرأ نحو : ﴿ وَلَهُمْ عِنْدَنَا لِيَنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ ، فإن أصله لمن المصطفين تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلاً عليها . انتهى من « أبي النجا » .

(وشرط هذا الجمع) المذكر (أن يكون مفردة ؛ إما علماً) فخرج به نحو :

لمذكر عاقل خالياً من تاء التانيث ومن التركيب ، وإما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها ، أو دالة على التفضيل ، ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه . .

رجل ، فلا يقال : رجلون (لمذكر) فخرج نحو : زينب ، فلا يقال : زينبون .
(عاقل) فخرج به نحو : لاحق ؛ اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه .

(خالياً من تاء التانيث) فخرج نحو : حمزة وطلحة .
(و) خالياً (من التركيب) فخرج به ما رُكِّب تركيباً إسنادياً من الأعلام ؛ كبرق نحوه ، أو مزجياً ؛ كسيبويه .

(وإما) أن يكون مفردة (صفة لمذكر) فخرج به نحو : حائض .
(عاقل) فخرج به نحو : سابق ؛ صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ، ومنه : والسابقون السابقون .

(خالية من التاء) فخرج به نحو : علامة .
(قابلة لها) فخرج به ما كان من الصفات من باب (أفعال فعلاء) بفتح الفاء والمد نحو : أحمر حمراء ، فإن مؤنثه لا يقبل التاء بخلاف ما مؤنثه غير (فعلاء) بأن كان مؤنثه (فعلائة) كندمان من المنادمة على الشراب ، فيجمع هذا الجمع ؛ لأن مؤنثه ندمانة .

(أو دالة على التفضيل) كالأفضل فيقال فيه : الأفضلون .
(ولم يتعرض) أي : لم يذكر (المؤلف) رحمه الله تعالى (لذلك) الشروط الخاصة به ؛ أي : لهذه الشروط الخاصة به التي ذكرناها بقولنا : (وشروط هذا الجمع : أن يكون مفردة ؛ إما علماً لمذكر عاقل . . .) إلخ ، (ولا لشروطه) أي :

التي يشاركه فيها المثنى ، وقد ذكرت جميع ذلك في « شرح القطر » ، وإنما أعربا بالحروف ؛ لأنهما فرع الواحد ، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع ، والأصل للأصل .

وأما اختصاصهما بهذا الإعراب المعين . . فليطلب من المطولات

ولم يتعرض أيضاً لشروط هذا الجمع (التي يشاركه فيها المثنى) المذكورة في مبحث (المثنى) المجموعة في قول بعضهم :

شرط المثنى أن يكون معرباً ومفرداً منكراً ماركباً
... إلخ

(وقد ذكرت جميع ذلك) المذكور من الشروط الخاصة به ، والشروط المشتركة بينه وبين المثنى (في « شرح القطر ») أي : « قطر الندى » المسمى : « بمجيب النداء على قطر الندى » (وإنما أعربا) أي : أعرب هذا الجمع والمثنى (بالحروف ؛ لأنهما فرع الواحد) والمفرد (والإعراب بالحروف فرع للإعراب بالحركات ، فجعل الفرع) الذي هو الإعراب بالحروف (للفرع) الذي هو المثنى والجمع (والأصل) الذي هو الإعراب بالحركات (للأصل) الذي هو المفرد سلوكاً مسلك التناسب .

(وأما) علة (اختصاصهما بهذا الإعراب المعين) لهما (. . فليطلب) وليبحث (من) الكتب (المطولات) المشحونة بالعلل النحوية ؛ والآن نقول في بيانها :

فإن قلت : لم كان المثنى في حالة الرفع بالألف والجمع بالواو . . قلت : إن المثنى ثقيل لكثرة دورانه على ألسنة العرب ، والجمع خفيف لقلة دورانه على ألسنتهم ، والألف خفيف لكونه بنت الفتحة ، والواو ثقيل لكونه بنت الضمة ،

(والحق به) في إعرابه بالواو والياء أربعة أنواع : أحدها : أسماء جموع لا واحد لها من لفظها ، منها (أولو) بمعنى (أصحاب) لا واحد له من لفظه .
(وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما في « التوضيح »

فأعطوا الخفيف الذي هو الألف للثقل الذي هو المثنى ، والثقل الذي هو الواو للخفيف الذي هو الجمع ؛ ليحصل التعادل بينهما ؛ لأنه لو أعطي الثقل للثقل والخفيف للخفيف . . لبشع الكلام لمبالغته في الثقل ، أو كان مبتذلاً لمبالغته في الخفة ، فيخرج عن الفصاحة التي هي مطلب البلغاء في محاوراتهم .

وإن قلت : لم لم يكونا معربين بجميع أحرف العلة . . قلت : إنما لم يكونا كذلك ؛ لثلا يلزم علينا تساوي الفرع الذي هو (هما)^(١) للأصل الذي هو الأسماء الستة ، وفتح ما قبل ياء المثنى في حالتي النصب والجور فرقاً بينه وبين الجمع فيهما ، وإنما لم يعكس مع حصول الفرق بينهما بالعكس .

قلت : فراراً من كراهية توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في المثنى . انتهى من « الفتوحات » .

(والحق به) أي : بهذا الجمع (في إعرابه بالواو) في حالة الرفع (و) بـ (الياء) في حالتي النصب والجور (أربعة أنواع) من الأسماء (أحدها : أسماء جموع لا واحد لها من لفظها ، منها) أي : من تلك الأسماء التي ألحقت به (أولو بمعنى « أصحاب » لا واحد له من لفظه) بل له واحد من معناه وهو (ذو) بمعنى (صاحب) كما مر .

(وعالمون لا واحد له من لفظه على ما) ذكره ابن هشام (في « التوضيح ») شرح له على « الألفية » ويسمى : بـ « أوضح المسالك على ألفية ابن مالك »

(١) أي : المثنى والجمع .

تبعاً لابن مالك ؛ لأنه خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفي غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفردة .

(وعشرون) اسم جمع أيضاً لا جمع عشرة ، وإلا . . . لجاز إطلاقه على ثلاثين ؛ لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ، ولأنه يدل على عدد معين وليس ذلك شأن الجمع

(تبعاً لابن مالك) في « ألفيته » حيث قال في « توضيحه » (لأنه) أي : لأن عالمون (خاص بمن يعقل) الإنس والجن والملائكة (والعالم) استعماله (عام فيه) أي : فيمن يعقل (وفي غيره) أي : وفيما لا يعقل (والجمع) شأنه (لا يكون أخص) أي : أقل ما صدقاً (من مفردة) بل يكون أعم منه ، وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ، ولكنه جمع لم يستوف الشروط ؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة ، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع ؛ فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء فقط وغيرهم ؛ وهو ظاهر كلام الجوهري ، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط ؛ وهم الإنس والجن والملائكة ، وفيه نظر . انتهى من « التصريح » .

(و) منها (عشرون اسم جمع) لا واحد له من لفظه ولا من معناه . انتهى
« يس على التصريح » ، (أيضاً) أي : كالذي ذكر قبله (لا جمع عشرة وإلا) أي : ولو كان جمع عشرة (. . . لجاز إطلاقه) أي : إطلاق عشرين (على ثلاثين ؛ لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد) أي : المفرد (وليس) الأمر المعلوم في الخارج كائناً (كذلك) أي : جواز إطلاقه على ثلاثين (ولأنه) أي : ولأن عشرين (يدل على عدد معين) قدره (وليس ذلك) أي : الدلالة على عدد معين (شأن الجمع) وعبارة « الكواكب » هنا : (ولأن هذه العقود تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع ؛ فالعشرون يدل على ما بين الواحد إلى ما تتم به

(و) مثله (ما بعده من العقود) من ثلاثين (إلى تسعين) بإدخال الغاية ؛
كثلاثين ؛ فإنه اسم جمع لا جمع ثلاثة ، وإلا لجاز إطلاقه على تسعة ، وليس
كذلك وقس على ذلك بقية العقود .

(و) الثاني جموع تكسير منها : (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها ،
وهي مؤنثة لا تعقل

العشرون ؛ أي : يدل على ما في العقدين الأولين ، فلا يدل على ما بين العقدين
الثالث والرابع مثلاً ؛ أي : لا يدل على ما بين عشرين وأربعين) .

(ومثله) أي : ومثل عشرون (ما بعده) أي : ما بعد عشرين (من العقود من
ثلاثين إلى تسعين بإدخال الغاية) أي : الآخر في المغيا به ، وذلك (كثلاثين ؛ فإنه
اسم جمع) لا واحد له من لفظه ولا معناه (لا جمع ثلاثة وإلا) أي : ولو كان جمع
ثلاثة (. . . لجاز إطلاقه) أي : إطلاق ثلاثين (على تسعة) لأنها مجموع ثلاثة ثلاثة
في ثلاثة مواضع .

(وليس) الحكم المعلوم من الخارج كائناً (كذلك) أي : جواز إطلاقه على
تسعة (وقس على ذلك) الحكم الذي ذكرناه في ثلاثين (بقية العقود) والعشرات
إلى تسعين فيقال : وليس أربعين جمع أربعة ، وإلا . . . لجاز إطلاقه على اثني
عشر ، وقس على ذلك ما بعده .

(والثاني) من الأنواع الأربعة التي ألحقت بهذا الجمع (جموع تكسير) تغير
فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف . انتهى « تصريح » .

(منها : أرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وهي) أي : الأرض (مؤنثة
لا تعقل) وقد مر لك أن من شروط ما يجمع هذا الجمع : إما أن يكون صفة لمذكر
عاقِل والأرض ليست كذلك .

(وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها ، وهي مؤنثة لا تعقل أيضاً ، وأصلها سنو أو سنه بدليل جمعها على سنوات أو سنهات .

(وبابه) أي : سنون ، وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر ؛ كعضة وعضين ،

(و) منها (سنون بكسر السين جمع سنة بفتحها) وهي اسم للعام (وهي) أي : السنة (مؤنثة لا تعقل أيضاً) أي : كما أن أرضاً كانت مؤنثة لا تعقل (وأصلها) أي : وأصل سنة (سنو) بفتح السين والنون من (سانوت) قلبت الواو ياءً ؛ لتطرفها بعد ثلاثة أحرف فصار (سانيت) ، (أو سنه) من (سانهت) (بدليل جمعها على سنوات) إذا كان من (سانوت) ، (أو) على (سنهات) إذا كان من (سانهت) ، (وبابه أي :) باب (سنون) الجاري على سنه (وهو) أي : باب سنون ؛ أي : ضابطه : (كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها) أي : عن لامه المحذوفة (هاء التانيث ولم يكسر) أي : لم يجمع جمع تكسير ؛ فالحاصل : أن بابها ما اجتمع فيه قيود خمسة ؛ الأول : الحذف ، فخرج به نحو : تمره ؛ لعدم الحذف .

والثاني : كون المحذوف اللام ، فخرج به نحو : عدة وزنة .

والثالث : التعويض عن المحذوف ، فخرج به نحو : يدودم .

والرابع : كون عوض هاء ، فخرج به نحو : (أخت وبنت) .

والخامس : ألا يجمع جمع تكسير ، فخرج به نحو : (شفة وشاة) ، ومثال ما توفرت فيه القيود الخمسة ، فألحق بهذا الجمع في إعرابه بالواو والياء (كعضة وعضين) وأصل (عضه) بالهاء من العضه : وهو الكذب والبهتان وفي الحديث : « لا يعضه بعضكم بعضاً » وقيل : أصله (عضو) من قولهم : عضيته

وعزة وعزين ، فلا يجمع هذا الجمع نحو : تمره ؛ لعدم الحذف ، ونحو : عدة وزنة ؛ لأن المحذوف منها الفاء ، ونحو : يد ودم لعدم التعويض ، وشذ أبون وأخون ، ونحو : اسم وبنت وأخت ؛ لأن العوض غير الهاء ، ونحو : شاة وشفة ؛ لأنهما كسرا على شياء وشفاء

تعضية إذا فرقته ؛ ومنه قول رؤبة : وليس دين الله بالمعض ؛ أي : بالمفروق ، وعلى الأول : لامها هاء ، ويدل له تصغيرها على عضيهة ، وعلى الثاني : واو يدل له جمعها على عضوات ، فكل من التصغير والجمع يرد الأشياء إلى أصولها .

(وعزة وعزين) فد (العزة) : بكسر العين المهملة وفتح الزاي : أصلها (عزري) فلامها ياء ؛ وهي : الفرقة من الناس ، والعزين : الفرق المختلفة ؛ لأن كل فرقة تعتزى إلى غير ما تعتزى إليه الأخرى (فلا يجمع هذا الجمع نحو : تمره ؛ لعدم الحذف ، و) لا (نحو : عدة وزنة ؛ لأن المحذوف منها الفاء ، و) لا (نحو : يد ودم لعدم التعويض ، وشذ) قولهم : (أبون وأخون ، ونحو : اسم وبنت وأخت ؛ لأن العوض غير الهاء ، و) لا (نحو : شاة وشفة ؛ لأنهما كسرا على شياء وشفاء) قوله : (وشذ أبون وأخون) وهنون ؛ فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض ، وأصلها : (أبو وأخو وهنو) ، فحذفت لاماتها ولم يعوض منها شيء ، ولا يجوز هذا الجمع في (اسم وأخت وبنت) ، لأن العوض فيهن عن لامهن المحذوفة غير الهاء ، أما اسم . . فأصله (سمو) عند البصريين ، فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في أوله ، وأما أخت وبنت . . فظاهر كلامه هنا أن أصلهما : (أخو وبنو) ، حذفت لامهما وعوض منها تاء التأنيث لا هاء التأنيث .

والفرق : أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .

(و) الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) ووابلون ، الأول : جمع أهل ، والثاني : جمع وابل ، وكل منهما ليس علماً ولا صفة .
(و) الرابع : ما سمي به من هذا الجمع ؛ كزيدون علماً ، أو مما ألحق به نحو : (عليون) هو في الأصل جمع علي - بكسر العين
.....

وذهب يونس : إلى أن تاء (أخت وبنت) ليست للتأنيث ؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا تبدل في الوقف هاءً نقل ذلك عنه « الموضح » في (باب النسب) .

وسلّمه وادعى : أن الصيغة كلها للتأنيث ، وشذ (بنون) جمع ابن ؛ لأن المعروض فيه همزة الوصل وأصله (بنو) ، لأن مؤنثه بنت ، ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكره محذوف الواو ، قاله إسماعيل الجوهري .

ولا يجوز هذا الجمع في نحو : (شاة وشفة) وإن كانا محذوف اللام معوضاً عنها هاء التأنيث ؛ لأنهما كسرا تكسيراً يعرب بالحركات ، وذلك أن (شاة) كسرت على (شياه وشفة) كسرت على شفاه بالهاء فيهما . انتهى من « أوضح المسالك مع التصريح » .

(والثالث) من تلك الأنواع الأربعة التي ألحقت بهذا الجمع في إعرابه (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في العلم والصفة (منها أهلون ووابلون ، الأول : جمع أهل) وهو العشيرة (والثاني : جمع وابل) وهو المطر الغزير (وكل منهما ليس علماً ولا صفة) .

(والرابع) من تلك الأنواع الأربعة الملحقة بهذا الجمع (ما سمي به من هذا الجمع) وجعل علماً لواحد (كزيدون علماً) لرجل (أو) ما سمي به (مما ألحق به) أي : بهذا الجمع (نحو : عليون ، هو في الأصل جمع علي - بكسر العين

واللام المشددة والياء - فنقل وسمي به أعلى الجنة ، قال الزمخشري : (هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلاح الثقلين) .

ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات : لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة ، ولزوم الواو والإعراب كذلك ، ولزوم الواو وفتح النون مطلقاً ، وعلى هذه اللغة يكون الإعراب مقدراً على الواو ، ونظير هذه اللغة : من يلزم المثنى الألف مطلقاً

واللام المشددة والياء (المشددة أيضاً ، ووزنه (فعيل) من العلو - (فنقل) من الجمعية (وسمي به أعلى الجنة) قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عِلِّيَّاتٍ وَمَا أَزْنَيْكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ ، (قال) محمود (الزمخشري : « هو ديوان الخير) ودفتره (الذي دون) وكتب (فيه كل ما عملته الملائكة وصلاح الثقلين » ويجوز في هذا النوع) الرابع : الذي سمي به من هذا الجمع (ثلاث لغات) أحدها : (لزوم الياء والإعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) حالة كون النون (منونة) بشرط ألا يكون أعجمياً فيجري في إعرابه مجرى (غسليين) في الإعراب : وهو ما يسيل من أهل النار من الصديد ، فتقول : هذا زيد بن وعليين ، ورأيت زديناً وعلييناً ، ومررت بزيدين وعليين ؛ فإن كان أعجمياً . امتنع التنوين وأعراب إعراب ما لا ينصرف ، فتقول : هذه قنسرين ، وسكنت قنسرين ، ومررت بقنسرين ؛ اسم بلدة في العجم .

(و) ثانيها (لزوم الواو والإعراب كذلك) أي : على النون منونة .

(و) ثالثها (لزوم الواو وفتح النون مطلقاً) أي : رفعاً ونصباً وجراً (وعلى هذه اللغة) الثالثة (يكون الإعراب) جميعه (مقدراً على الواو) للثقل ويلزم على هذه اللغة ؛ تقدير الإعراب في وسط الكلمة ، ولم نطلع على هذه المسألة جميعه .

(ونظير هذه اللغة) لغة (من يلزم المثنى الألف مطلقاً) رفعاً ونصباً وجراً

ويكسر النون ، ثم أخذ بذكر بعض أمثلة ما حمل عليه حسب ما اتفق له فقال
(نحو : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ﴾) ، فأولوا : فاعل
(يأتل) المجزوم بـ (لا) الناهية ، وعلامة رفعه الواو ، والفضل : مضاف إليه ،
وأولي : منصوب بـ (يؤتوا) على أنه مفعول ، وعلامة نصبه الياء ، والقربى :
مضاف إليه .

(و) نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾) ، إن : حرف توكيد
ونصب ، وفي ذلك : خبر مقدم ، ولذكرى : :
.....

(ويكسر النون ، ثم أخذ) وشرع المؤلف رحمه الله تعالى (بذكر) أي : في ذكر
(بعض أمثلة ما حمل عليه) أي : على هذا الجمع (حسب ما اتفق له) أي : بقدر
ما أمكن له من غير اعتبار ترتيبها سابقاً أي أراد أن يشرع في ذكرها (فقال :) وتلك
الملحقات أمثلتها (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ ﴾) أي :
لا يمتنع بحلفه من ﴿ أَنْ يُؤْتُوا ﴾) وينفقوا ﴿ أُولَى الْقُرْبَى ﴾) أي : أصحاب القرابة
لكم ، مثال لأولو في حالة رفعه ونصبه ، وقد تقدم إعرابه في « التمة » فلا عود
ولا إعادة ، وأعربه الشارح بقوله : (فأولوا : فاعل « يأتل » المجزوم بـ « لا »
الناهية ، وعلامة رفعه الواو) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهو مضاف
(والفضل : مضاف إليه) مجرور بالكسرة ظاهرة في آخره (وأولي : منصوب
بـ « يؤتوا » على أنه مفعول) به (وعلامة نصبه الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء
الساكنين وهو مضاف (والقربى : مضاف إليه) مجرور بكسرة مقدرة منع من
ظهورها التَّعَذُّرُ ؛ لأنه اسم مقصور .

(و) مثل (لأولى) في حالة الجر فقال (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ
لَذِكْرٍ لِأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾) ، وإعرابه (إن : حرف توكيد ونصب ، وفي ذلك : خبر)
لـ (إن) (مقدم) على اسمها (ولذكرى) : اللام ؛ حرف ابتداء ، ذكرى :

اسمها مؤخر ، وأولي : مجرور بـ (اللام) ، وعلامة جره الياء ، والأللاب : مضاف إليه .

(و) نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فالعالمين : مجرور بإضافة (رب) الواقع صفة لله ، وعلامة جره الياء ، والحمد لله : مبتدأ وخبر .

(و) نحو : ﴿ وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ ، فسنين : بدل من (ثلاث مئة) ، وعلامة نصبها الياء إن نونت مئة ، ومضاف إليها إن لم تنون مئة ، وعلامة خفضها الياء

(اسمها مؤخر) عن خبرها لـ (أولي) اللام : حرف جر (وأولي : مجرور بـ « اللام » ، وعلامة جره الياء) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهو مضاف (والأللاب : مضاف إليه) مجرور بكسرة ظاهرة في آخره .

(و) مثل للعالمين بقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فالعالمين : مجرور بإضافة « رب » إليه (الواقع) صفة لـ (رب) (صفة لـ) لفظ (الله) تبارك اسمه (وعلامة جره) أي : جر (العالمين) (الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، (والحمد لله : مبتدأ وخبر) ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(و) مثل لسنين بقوله (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ ، فسنين : بدل من « ثلاث مئة » (بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه في نصبه على الظرفية (وعلامة نصبها الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (إن نونت مئة) أو : مئة : مضاف (و) سنين (مضاف إليها إن لم تنون مئة) والمضاف إليه مجرور بالمضاف (وعلامة خفضها) أي : خفض (سنين) (الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

(و) نحو : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ، فعضين : مفعول ثانٍ لـ (جعلوا)
الواقع صلة للموصول ، وعلامة نصبه الياء والموصول في محل جر على أنه صفة لما
قبله .

(و) نحو : ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ، فأهلونا : مرفوع بالعطف على
الفاعل ، وعلامة رفعه الواو .

(و) نحو : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِعمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، فأهليكم : مفعول
(تطعمون) الواقع صلة لـ (ما) الموصولة ،

فصل ثالث

وأصل مئة (مأي) من (مآيت) القوم تَمَمَّتْهُم مئة ، كما في « القاموس » ؛
فألهاء عوض عن لامها . انتهى « خضري » .

(و) مثل لـ (عضين) بقوله : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾ ،
فعضين : مفعول ثانٍ لـ « جعلوا » الواقع (صفة لـ (جعلوا)) صلة للموصول
وعلامة نصبه (أي : نصب (عضين) (الياء) نيابة عن الفتحة ؛ لأنه ملحق بجمع
المذكر السالم (والموصول) يعني : الذين (في محل جر على أنه صفة لما قبله)
يعني : لـ (المقتسمين) المذكور قبله مبني على الياء ؛ لأنه اسم موصول للجمع
المذكر ، والنون حرف زائد لشبه الجمع ، مبني على الفتح فراراً من التقاء الساكنين .
(و) مثل للأهلين بقوله (نحو) قوله تعالى : ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ،
فأهلونا : مرفوع بالعطف على الفاعل (الذي هو (أموالنا) وللمعطوف حكم
المعطوف عليه تبعه بالرفع (وعلامة رفعه الواو) نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بجمع
المذكر السالم الذي رفعه بالواو .

(و) مثل له في حالة النصب بقوله (نحو) قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِعمُونَ
أَهْلِيكُمْ ﴾ ، فأهليكم : مفعول (به لـ « تطعمون » الواقع صلة لـ « ما » الموصولة ،

وعلاوة نصبه الياء ، والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره : قوتاً ، ونحو : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ (إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ) أَبَدًا ﴾ ، ونحو : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الْآبَرَارِ (لَفِي عِلِّيَّاتٍ) ﴾ ، فالمجرور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء ، واللام في الثاني لام الابتداء ، وهو

وعلاوة نصبه الياء) لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (والظرف) يعني : الجار والمجرور في قوله : (من أوسط) (نعت لمفعول) ثان لقوله : (فإطعام عشرة مساكين) والمفعول الأول (عشرة مساكين) لأنه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ؛ أي : فالجار والمجرور نعت لمفعول الإطعام الثاني (محذوف) ذلك المفعول الثاني (تقديره) : فإطعام عشرة مساكين (قوتاً) كائناً من خيار ما تطعمونه أهليكم .

(و) مثل له في حالة الجر بقوله (نحو) قوله تعالى : ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ (وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا) ﴾ ، وإعرابه : (إلى) : حرف جر (أهليهم) : مجرور بـ (إلى) ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف ، والهاء ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الياء (والميم) : حرف دال على الجمع مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بـ (يتقلب) المذكور قبله .

(و) مثل لـ (عليين) بقوله (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الْآبَرَارِ لَفِي عِلِّيَّاتٍ ﴾ ، وإعرابه : أن يقال (اللام) : حرف ابتداء (في) : حرف جر (عليين) : مجرور بـ (في) (فالمجرور بالحرف في كل منهما) أي : في كل من (أهليهم) ، و (عليين) (علامة جره الياء) نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (واللام في الثاني) يعني : في قوله : (لفي عليين) (لام الابتداء) أتى بها لتوكيد معنى الكلام (وهو) أي : الثاني ؛ يعني : قوله : (لفي عليين)

في محل رفع خبر (إن) ونحو : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْنَا ﴾ ، فعليون : مرفوع على أنه خبر (ما) الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وعلامة رفعه الواو ، والجملة مفعول ثان لـ (أدراك) وأدراك وما بعده في محل رفع خبر (ما) الأولى ؛ فإنها في محل رفع أيضاً على الابتداء ، وهي استفهامية أيضاً

(في محل رفع خبر « إن » ، و) مثل لـ (عليين) في حالة الرفع بقوله (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْنَا ﴾ ، فـ (إعرابه) عليون : مرفوع على أنه خبر « ما » الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وعلامة رفعه الواو (نيابة عن الضمة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو) والجملة (أي : جملة (ما) الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وخبرها الذي هو (عليون) في محل النصب (مفعول ثان لـ « أدراك » و) جملة (أدراك) من الفعل والفاعل المستتر فيه والمفعول الأول (وما بعده) أي : وما بعد (أدراك) من جملة (ما) الاستفهامية الثانية السادة مسد المفعول الثاني (في محل رفع خبر ما) الاستفهامية (الأولى ؛ فإنها) أي : فإن (ما) الأولى (في محل رفع أيضاً) أي : كما أن الثانية في محل رفع (على الابتداء) أي : على أنها مبتدأ أول (وهي) أي : ما الأولى (استفهامية أيضاً) أي : كالثانية .



[ص] : وأما الأسماء الستة . . فترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء بشرط أن تكون مضافة ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وأما الأسماء الستة) التي تقدم لنا ذكرها في علامات الرفع (. . ف) حكمها أن (ترفع) رفعاً معلماً أو مصوراً (بالواو ، وتنصب) نصباً مصوراً أو معلماً (بالالف ، وتجر) جرّاً مصوراً أو معلماً (بالياء) أي : تعرب بأحرف العلة الثلاثة (بشرط) أي : بشرط اجتماع أمور خمسة في كلها ، ذكر المصنف منها أربعة فقط كما ذكرناها سابقاً ؛ الأول منها ما ذكره بقوله : (أن تكون مضافة) إلى ما بعدها ، سواء كانت إضافتها لفظاً نحو : جاء أبوك وأخوك ، أو تقديرًا ؛ كما قال ابن مالك نبأً للكوفيين ؛ كقوله ؛ أي : كقول العجاج شاعر مشهور من شعراء العرب :

صهباء خرطوماً عقاراً قرقفا خالط من سلمى خياشيم وفا

إذ التقدير : خياشيمها وفاها ، والخياشيم جمع خيشوم ، وأراد به طرف الأنف ، والأربعة المذكورة في الشطر الأول كلها من أسماء الخمر ، وأراد بقوله : (فا) فاها ، والشاهد فيه : أن (فا) عطفت على (خياشيم) المنصوب على أنه مفعول به لـ (خالط) ، وقد نصب بالالف نيابةً عن الفتحة مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء ، ولكن المضاف إليه ضمير مقدر عائد إلى (المحبوبة) ، وصهباء : مبتدأ ، والثلاثة بعده حال مبنية ، وجملة (خالط) خبره ، والصهباء : الخمر المعصور من العنب الأبيض ، فكان لها كالعلم ، والثلاثة بعدها كانت أحوالاً منها ، راجع « رفع الحجاب على كشف النقاب » .

وأصل الكلام : صهباء خالط من سلمى خياشيمها وفاها ، وعلى القول بعدم تقدير المضاف إليه ، وهو مذهب البصريين ، فهو شاذ غير جار على الكثير

فإن أفردت عن الإضافة . . أعربت بالحركات الظاهرة نحو : ﴿ وَلَهُ أَخٌ ﴾ ، ونحو : ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾ ، ﴿ وَبَنَاتٌ لِأَخٍ ﴾ .

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ؛ فإن أضيفت للياء . . أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء

المستعمل في كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه (فإن أفردت) وجردت (عن الإضافة) لفظاً أو تقديراً (. . أعربت بالحركات الظاهرة) في أواخرهن لانتفاء الشرط مثال أفرادها (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ أَخٌ ﴾ (، مبتدأ مؤخر وخبر مقدم (ونحو) قوله جل وعلا : ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾ (، (إن) : حرف نصب (له) : خبر (إن) مقدم (أباً) : اسمها مؤخر منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتٌ لِأَخٍ ﴾ (، الواو : عاطفة (بنات) : بالرفع معطوف على قوله : (أمهاتكم) من قوله : (حرمت عليكم أمهاتكم) تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة (بنات) : مضاف (الأخ) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو ، وأما ذو . . فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر فلا حاجة إلى اشتراط ذلك فيه . انتهى « فاكهي » .

(و) الشرط الثاني (أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم) سواء كان ذلك الغير اسماً ظاهراً ، أو ضميراً لمخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء نحو : جاء أبونا وأبوكم ، (فإن أضيف للياء) أي : إلى ياء المتكلم (. . أعربت) على الأصح (بحركات مقدرة على ما قبل الياء) في الأحوال الثلاثة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغيرها مما يضاف إلى الياء ، قال ابن هشام في بعض كتبه : « وتقييد الياء بياء المتكلم حشو ؛ إذ ليس لنا في كلام العرب ياء يضاف إليها الاسم غير ياء المتكلم ؛ لأن ياء المؤنثة المخاطبة تلازم الفعل إلا أن يقال : قيدوها به بياناً لما هو المعلوم أو إيضاحاً للمبتدي » وقولنا : (على الأصح) مقابلة ما قاله

نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ .

وأن تكون مكبرة ؛ فإن صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة نحو : هذا
أبيك ،
.....

عبد القاهر الجرجاني : « من أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني لإضافته إلى
مبني » ، وما قاله ابن جني أيضاً : « من أن المضاف إليها خَصِيٌّ ليس معرباً
ولا مبنيّاً » انتهى « حمدون » في (باب المضاف إلى ياء المتكلم) .

مثال إضافتها إلى الياء (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ (إن) : حرف
نصب وتوكيد (هذا) : اسم إشارة في محل نصب اسم إن مبني على السكون
(أخي) : خبرها مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من
ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة .

(و) الثالث (أن تكون) هذه الأسماء (مكبرة) أي : غير مصغرة (فإن
صغرت . . أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة ؛ كغيرها من الأسماء
المصغرة مثال تصغيرها (نحو : هذا أبيك) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد
الياء ، ومثله أخيك وحميك - بكسر الكاف - وهنيك ، وذوي مال ، وتقول في
تصغير فوك (فويحك) برد الهاء فيه ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وتقول
في إعراب هذا المثال (هذا أبيك) : (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على
ما يلقي إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب
في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (أبي) : خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في آخره ؛ لأنه اسم مصغر وهو مضاف ، (والكاف) : ضمير للمفرد
المذكر المخاطب في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبيهاً
وضعياً ، وما بعده من أخيك وحميك . . إلخ ، معطوف عليه تبعه بالضمة
الظاهرة .

وأن تكون مفردة ؛ فإن ثنيت أو جمعت .. أعربت إعراب المثنى والمجموع والأفصح في (الهن) النقص ؛ أي : حذف آخره ،

(و) الرابع (أن تكون مفردة) أي : بصيغة المفرد (فإن ثنيت أو جمعت) أي : جعلت على صيغة المثنى ، أو على صيغة الجمع المذكر ، أو التكسير (.. أعربت إعراب المثنى) بالالف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً نحو : جاءني أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنوان ، وذوا مال (فأبوان) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالالف ، ونصبه وجره بالياء ، وما بعده معطوف عليه ، وعلامة الرفع في كل منها الالف لأنه من المثنى (و) أعربت إعراب ذلك (المجموع) الذي جمعت به ؛ فإن جمعت جمع تكسير .. أعربت بالحركات الظاهرة ؛ كجاءني أبأؤك ، وإخوانك ، وأحماؤك ، وأفواهك ، وأهناؤك ، وذوات مال .

أو جمعت جمع تصحيح .. أعربت بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، نحو : هؤلاء أبون ، وأخون ، وحمون ، وهنون ، وذوون .

وبقي على المصنف شرط خامس وهو : أن تكون غير منسوبة للياء ؛ فلو نسبت فقلت : هذا أبوي ، وأخوي .. أعربت بالحركات الظاهرة على ياء النسبة ، وإنما لم يذكره المصنف كأكثر النحويين ؛ لأن شرط الإضافة مغن عنه ؛ إذ لا تجتمع الإضافة مع ياء النسبة .

(والأفصح) أي : الأكثر فصاحة (في) لفظ (« الهن ») إذا استعمل مضافاً لغير الياء (النقص) المستعمل بالمعنى اللغوي وهو المبيّن بقوله : (أي : حذف آخره) الذي هو الواو والالف والياء ؛ لأن كلاً منها هو لام الكلمة ، فإذا حذف .. صارت الكلمة ناقصة ، وبعد الحذف يجعل ما قبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة .

والإعراب بالحركات على النون نحو : هذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك ،
ولهذا لم

(و) يكون (الإعراب) لـ (الهن) (بالحركات) الظاهرة (على النون) التي
هي في الأصل عين الكلمة ؛ كغد ودم ونحوهما مما حذف آخره وجعل الإعراب
على ما قبله .

فصل ثالث

وإنما أتى المصنف هنا بـ (أي) التفسيرية مع أن التفسير ليس من قانون المتن ؛
دفعاً لما يتوهم هنا ؛ سيما على المبتدي من أن المراد بالنقص النقص
الاصطلاحي ، وهو كون آخر الكلمة ياءً لازمةً قبلها كسرة ، مثال نقص الهن في
الرفع (نحو) قولك : (هذا هنك) ، وإعرابه (هذا) : اسم إشارة في محل
الرفع مبتدأ مبني على السكون (هنك) : (هن) : خبر مرفوع بالضممة الظاهرة وهو
مضاف (والكاف) : ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح .

(و) مثاله في النصب : (رأيت هنك) (رأيت) : فعل وفاعل (هنك) :
مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، (و) مثاله في الجر : (مررت بهنك)
(مررت) : فعل وفاعل (بهنك) : جار ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة جره كسرة
ظاهرة على النون ، وإنما كان النقص أحسن وأفصح في (الهن) ؛ لأنه حال إفراده
عن الإضافة منقوص عند جميع العرب ، والأصل فيما نقص في حالة الأفراد أن يبقى
على نقصه في حال الإضافة ، ولأنه المشهور في لسان العرب ، وإعرابه بالحروف
قليل ، كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله : (والأفصح ...) إلخ ، حتى إن
الزجاج والفراء لم يطلعا عليها فأنكراها ، وكذلك أنكره كثير من النحاة وعدوا هذه
الأسماء خمسة (ولهذا) أي : ولأجل كون الأفصح في (الهن) النقص (لم

يعدّه صاحب « الأجرومية » ولا غيره في هذه الأسماء ، وجعلوها خمسة .

وأما الأمثلة الخمسة

يعدّه (أي : لم يعد (الهن) ولم يحسبه (صاحب « الأجرومية » ولا غيره) ممن كَتَبَ في النحو (في هذه الأسماء) الخمسة (وجعلوها) أي : وجعلوا هذه الأسماء (خمسة) فقط ، وكثير كتبوه فيها ولم ينبهوا على قلته ، فيوهم ذلك مساواته إياها ، قال ابن مالك : (ومن لم ينبه على قلته . . فليس بمصيب وإن حظي من العلم بأوفر نصيب) انتهى .

ويجوز النقص أيضاً في الأب والأخ والحم نحو : هذا أبك وأخك وحمك ، ورأيت أبك وأخك وحمك ، ومررت بأبك وأخك وحمك ، ومنه قول الشاعر :

بأبه اقتدئ عدي في الكرم ومن شابه أبه فما ظلم

حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة ، وقصُرْهُن ؛ أي : إعرابُهن إعرابَ المقصور أولئ ؛ كقول الشاعر :

واهاً لرياثم واهاً واها هي المُنَى لو أننا نلناها
يا ليت عيناها لنا وفاها بثمان نُرْضِي به أباهـا
إن أباهـا وأبا أباهـا قد بلغا في المجد غايتاهـا

وفي هذه الأبيات عدة شواهد ، والمقصود منها قوله : (وأبا أباهـا) حيث أتى بـ(أباهـا) مجروراً بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافاً لغير ياء المتكلم ، وعلى القصر تُخَرَّج لغة الحضارمة في قولهم : يا فلان فيقال : هذا بامخرمة ، ورأيت بامخرمة ، ومررت بيامخرمة ، ومنه : يا فضل ، ويا وهاب ، ونحو ذلك من الكُنَى الجارية بينهم ؛ كبارحمة ، وباهذيلة . انتهى « كواكب » .

(وأما الأمثلة) أي : الأوزان (الخمسة) والتعبير بـ(الأمثلة) أولى من التعبير

فهي كل فعل اتصل به ضمير تثنية نحو : يفعلان وتفعلان ، أو ضمير جمع نحو : يفعلون وتفعلون ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : تفعلين ؛ فإنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجرم بحذف النون

عنها بـ (الأفعال) لأنها ليست أفعالاً بأعيانها ، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ؛ بل هي عبارة عن أوزان اشتمل على فعل وفاعل (. . ف) ضابطها (هي كل فعل) مضارع بديء بالياء أو بالتاء و (اتصل به ضمير تثنية نحو : يفعلان وتفعلان ، أو) بديء بالياء أو بالتاء واتصل به (ضمير جمع) مذكر (نحو : يفعلون وتفعلون ، أو) بديء بالتاء فقط واتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو : تفعلين ؛ فإنها ترفع بثبوت النون) أي : بالنون الثابتة (وتنصب وتجرم بحذف النون) وجعلوها خمسة بإدراج المخاطبتين تحت المخاطبين في نحو قولك : أنتما تذهبان يا زيدان ، وأنتما تذهبان يا هندان ، وإلا . . فسته ، وأتى بالإظهار في مقام الإضمار في قوله : (وتنصب وتجرم بحذف النون إيضاحاً للمبتدي فلا اعتراض عليه) .

فَتَحُّ

وإنما أعربت هذه الأمثلة بالنون ؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو لام الكلمة بالفتحة ؛ ليناسب الألف ، وبالضمة ؛ ليناسب الواو ، وبالكسرة ؛ ليناسب الياء ولم يمكن الإعراب فيه ، ولا موجب للبناء . . جعلت هذه النون بدلاً من الضمة ؛ لمشابتها بالواو في الغنة ، وفي إدغامها فيها نحو : (من وال) وأخرت النون وهي علامة للرفع عن الفاعل وهي الألف ، أو الواو ، أو الياء ؛ لأن الضمير المرفوع كالجزم من عامله ، لا سيما إن كان الضمير حرفاً من حروف اللين ، وكسرت النون في (يفعلان) تشبيهاً بنون المثنى ، وفتحت في (يفعلون وتفعلين)

تَنْبِيْهٌ

علم مما تقدم أن علامات الإعراب أربع عشرة ؛ منها أربع أصول : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجذر ،

تشبيهاً بنون الجمع ، وزعم بعضهم أن الإعراب بحركات أو سكون مقدرات على لام الأفعال . انتهى « حمدون » .

(تنبيه) : وهو لغة : إيقاظ النائم من النوم أو الغافل من الغفلة ، واصطلاحاً : كلام مفصل لاحق معلوم من كلام مجمل سابق ؛ كما كتبناه في شرحنا على « المقدمة الحضرمية » الصغيرة في الفقه الشافعية ، نقلاً عن مطولات حواشي الفقه الشافعية ، وهو من أسماء التراجم العشرة التي ذكرناها في حواشي « كشف النقاب » .

(علم مما تقدم) في الباب السابق (أن) جملة (علامات) أقسام (الإعراب) الأربعة (أربع عشرة) باعتبار مواضعها للرفع أربع ، وللنصب خمس ، وللخفض ثلاث ، وللجزم اثنان ، والجملة أربع عشرة علامة ، وعلم أيضاً مما تقدم أن (منها أربع أصول)^(١) وهي : (الضمة) حالة كونها علامة أصلية (للرفع) والأصل في كل مرفوع اسماً كان أو فعلاً : أن يكون رفعه بالضمة إلا عند تعذرهما .

(و) الثانية (الفتحة) حالة كونها علامة أصلية (للنصب) والأصل في كل منصوب اسماً كان أو فعلاً : أن يكون نصبه بالفتحة إلا عند تعذرهما .

(و) الثالثة (الكسرة) حالة كونها علامة أصلية (للجذر) والأصل في كل اسم مجرور : أن يكون جره بالكسرة إلا عند تعذرهما .

(١) قوله : (أربع أصول) إن نظرنا إلى المتن . . فهي بالرفع ، وإن نظرنا إلى كلام الشارح . . فهي بالنصب .

والسكون للجزم ، وعشرة فروع نائبة عن هذه الأصول : ثلاثة تنوب عن الضمة ، وأربع عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحدة عن السكون ، وأن النيابة واقعة في سبعة أبواب : الأول : باب ما لا ينصرف ، الثاني : باب جمع المؤنث السالم ،

(و) الرابعة (السكون) حالة كونه علامة أصلية (للجزم) والأصل في كل مضارع صحيح : أن يكون جزمه بالسكون إلا عند تعذره .

(و) علم مما تقدم أيضاً أن (عشرة) من تلك العلامات الأربع عشرة (فروع نائبة عن هذه الأصول) الأربع ، وهذه العلامات الفروع تنقسم إلى أربعة أقسام (ثلاثة) منها (تنوبُ عن الضمة) وهي : الواو ، والألف ، والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي : الألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون (واثنان) منها تنوبان (عن الكسرة) وهما : الياء ، والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي : الحذف ، وكونها عشرة باعتبار مواضع نيابتها ، وأما باعتبار ذواتها . فهي سبع : الواو والألف ، والياء ، والنون ، والفتحة ، والكسرة ، وحذف الحرف .

(و) علم أيضاً مما تقدم (أن النيابة) عن تلك الأصول الأربعة (واقعة في سبعة أبواب) تسمى (أبواب النيابة) لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل .

(الأول) منها : (باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة ؛ فإنه يجز بالفتحة ما لم يضاف أو يَتَلَّ (آل) .

(الثاني) منها : (باب جمع المؤنث السالم) وما الحق به ، الأولى أن يقال : (ما جُمع بألف وتاء مزيدين) لما مر من أنه قد يتغير فيه بناء مفردة ؛ كالسماوات ؛ فإنه ينصب بالكسرة مطلقاً إلا في حالة الاضطرار ، وهذا هو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : (يجوز نصبه بالفتحة مطلقاً على الأصل) .

الثالث : باب الفعل المضارع المعتل الآخر ، الرابع : باب المثنى ، الخامس : باب جمع المذكر السالم ، السادس : باب الأسماء الستة ، السابع : باب الأمثلة الخمسة

و(الثالث) منها : (باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون ، وتقييده الفعل بالمضارع ؛ لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ إذ لا يعرب من الأفعال سواء .

وبالباب (الرابع : باب المثنى) وما حمل عليه ناب فيه حرف عن حركة .

الباب (الخامس : باب جمع المذكر السالم) وما حمل عليه ناب فيه أيضاً حرف عن حركة ، وعلى ما ذكر من كون المثنى والمجموع معربين بالأحرف الثلاثة تكون الأحرف الثلاثة هي نفس الإعراب ، وهذا هو مذهب جماعة من البصريين ، وجرى عليه جمع متأخرون ؛ كأبي حيان ، وتلميذه ابن عقيل ، واختاره ابن مالك ، وابن هشام ، وقيل : إنهما معربان بحركات مقدرة في الأحرف فهي أنفسها محال الإعراب ؛ كالذال من زيد ، والراء من بكر ، وهذا هو الذي ذهب إليه الخليل ، وسيبويه ، وجمهور البصريين ، وهو الأقوى والأصح عند المحققين .

الباب (السادس : باب الأسماء الستة) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة ، وهذا هو المشهور في إعرابها ، والذي عليه الجمهور وهو الأصح أن إعرابها بحركات مقدرة على أحرف العلة الثلاثة .

الباب (السابع : باب الأمثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة ، وحذفه عن حركة أو سكون .

واعلم : أن ما ذكره المصنف من كون النيابة واقعة في سبعة أبواب مبني على المذهب المشهور : أن المثنى والمجموع والأسماء الستة معربة بالحروف

.....

لا بالحركات المقدرة ، وأن الجزم في المعتل بحذف الحرف لا بحذف الحركة ،
وأما على المذهب الصحيح الذي مشى عليه سيبويه والجمهور . . فأبواب النيابة
ثلاثة فقط ؛ بابان من الأسماء وهما ما جمع بآلف وتاء مزيدتين ، وباب ما لا
ينصرف ، وباب من الأفعال وهو الأمثلة الخمسة ؛ لأن الإعراب بالحروف لا مدخل
له عنده في الأسماء أَلْبَتَّة . انتهى من « الكواكب » .

* * *

إعراب المتن

(وأما الأسماء الستة . . فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء) :
 الواو . عاطفة جملة على جملة (أما) : حرف شرط (الأسماء) : مبتدأ
 (الستة) : صفة لـ (الأسماء) (فترفع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ،
 (ترفع) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره :
 (هي) يعود على (الأسماء) ، (بالواو) : جار ومجرور متعلق بـ (ترفع) ،
 وجملة (ترفع) في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية جواب (أما) ،
 وجملة (أما) في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فأما المثنى) على كونها
 مقولاً لجواب إذا المقدرة ، وجملة قوله : (وتنصب بالألف وتجر بالياء)
 معطوفتان على جملة قوله : (فترفع) على كونهما خبر المبتدأ والتقدير : وأما
 الأسماء الستة . . فمرفوعة بالواو ، ومنصوبة بالألف ، ومجرورة بالياء .

(بشرط) : جار ومجرور تنازع فيه كل من ترفع وتنصب وتجر ، (أن) : حرف
 نصب ومصدر ، (تكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ (أن) واسمها ضمير
 يعود على (الأسماء) ، (مضافة) : خبرها منصوب وجملة (تكون) صلة أن
 المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه والتقدير :
 وأما الأسماء الستة . . فمرفوعة بالواو ومنصوبة بالألف ومجرورة بالياء بشرط كونها
 مضافة لفظاً أو تقديراً ، (فإن أفردت عن الإضافة) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها
 أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت اشتراط الإضافة في إعراب هذه
 الأسماء بالحروف ، وأردت بيان حكمها فيما إذا لم تضاف . . فأقول لك : إن
 أفردت . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم (أفردت) : فعل ماض مغير الصيغة
 في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونها فعل شرط لها ، والناء علامة تأنيث

الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الأسماء) ، (عن الإضافة) : جار ومجرور متعلق بـ (أفردت) ، (أعربت بالحركات الظاهرة) : (أعرب) : فعل ماضٍ مغير الصيغة في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونها جواباً لها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الأسماء) ، (والتاء) : علامة تأنيث نائب الفاعل (بالحركات) : جار ومجرور متعلق بـ (أعربت) الظاهرة صفة لـ (الحركات) ، وجملة (إن) الشرطية في محل نصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(نحو : ﴿ وَلَهُ أَخٌ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو) : مضاف (وله أخ) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾) : الواو : عاطفة مثال على مثال (إن له أباً) : معطوف محكي على قوله : (وله أخ) على كونه مضافاً إليه لنحو : (﴿ وَبَنَاتٌ لِأَخٍ ﴾) : الواو : عاطفة مثال على مثال (بنات الأخ) معطوف محكي على قوله : (وله أخ) .

(وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (وتكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ (أن) المصدرية وإضافتها اسم (تكون) ومضاف إليه (لغير ياء المتكلم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لـ (تكون) تقديره : كائناً إلى غير ياء المتكلم ، وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر منسبك من جملة قوله : (أن تكون مضافة) تقديره : وبشرط كون إضافتها لغير ياء المتكلم .

(فإن أضيفت للياء .. أعربت بحركات مقدرة على ما قبل الياء) : الفاء : فاء
الفصيحة أو تفريعية (إن) : حرف شرط (أضيفت) : فعل ماضٍ مغير الصيغة في
محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونها فعل شرط لها (التاء) : علامة تأنيث
الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على
(الأسماء) ، (للياء) : جار ومجرور متعلق بـ (أضيفت) ، واللام فيه بمعنى
(إلى) ، (أعربت) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر ، وتاء تأنيث
في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه جواباً لها (بحركات) : جار ومجرور
متعلق بـ (أعربت) مقدرة صفة لـ (حركات) (على) : حرف جر (ما) : اسم
موصول في محل الجر بـ (على) مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق
بـ (مقدرة) ، (قبل الياء) : ظرف ومضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب
الحذف ؛ لوقوعه صلة لما الموصولة ؛ أي : على الحرف الذي استقر قبل ياء
المتكلم ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل نصب مقول
لجواب إذا المقدرة ، أو جملة مفرعة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب .

(نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو
(نحو) : مضاف (إن هذا أخي) : مضاف إليه محكي ، والجملة الاسمية جملة
معتضة أو مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وجملة قوله : (وأن تكون مكبرة) :
معطوفة على جملة قوله : (أن تكون) مضافة على كونها في تأويل مصدر مجرور
بإضافة الشرط إليه ؛ أي : وبشرط كونها مكبرة .

(فإن صغرت .. أعربت بالحركات الظاهرة نحو : هذا أبيك) : الفاء : فاء
الفصيحة (إن) : حرف شرط جازم (صغرت) : فعل ماضٍ مغير ونائب فاعله
مستتر فيه ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونها فعل شرط لها

(أعربت) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه جواباً لها (بالحركات) : جار ومجرور متعلق بـ (أعربت) الظاهرة صفة لـ (الحركات) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، (نحو) : مضاف (هذا أبوك) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب ، وجملة قوله : (وأن تكون مفردة) : معطوفة على جملة قوله : (أن تكون مضافة) على كونها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه ؛ أي : وبشرط كونها مفردة ، (فإن ثبت أو جمعت . . أعربت إعراب المثنى والمجموع) : الفاء : فاء الفصيحة (ثبت) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه فعل شرط لها ، وقوله : (أو جمعت) : معطوف على (ثبت) ، (أعربت) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله مستتر فيه ، وتاء تأنيث في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونه جواباً لها (إعراب) : منصوب على المفعولية المطلقة بـ (أعربت) وهو مضاف (والمثنى) : مضاف إليه (والمجموع) : معطوف على المثنى ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة .

(والأفصح في (الهن) النقص ؛ أي : حذف آخره ، والإعراب بالحركات على النون) : الواو : استثنائية (الأفصح) مبتدأ (في الهن) : جار ومجرور متعلق بـ (الأفصح) ، (النقص) : خبر مرفوع ، والجملة مستأنفة ؛ أي : حرف عطف وتفسير (حذف) : مفسر للنقص ، والمفسر يتبع المفسر في إعرابه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (حذف) : مضاف (آخره) : مضاف إليه

(والإعراب) : معطوف على (حذف آخره) على كونه مفسراً للنقص
(بالحركات) : جار ومجرور متعلق بـ (الإعراب) ، (على النون) : جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لـ (الحركات) أي : بالحركات الظاهرة على النون .

(ولهذا لم يعده صاحب « الأجرومية » ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها
خمس) : الواو : استثنائية (لهذا) : جار ومجرور متعلق بما بعده (لم يعده) :
جازم ومضارع مجزوم ، وعلامة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل
بحركة التخلص من التقاء الساكنين (صاحب) : فاعل مرفوع وهو مضاف
(الأجرومية) : مضاف إليه (ولا غيره) : معطوف على (صاحب) ، والجملة
الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب (في هذه) : جار ومجرور (الأسماء)
بدل من اسم الإشارة ، الجار والمجرور متعلق بـ (يعده) ، (وجعلوها) : فعل
وفاعل ومفعول أول (خمس) : مفعول ثان ، والجملة معطوفة على جملة قوله :
(لم يعده) .

(وأما الأمثلة الخمسة . . فهي كل فعل اتصل به ضمير ثنية) : الواو : عاطفة
(أما) : حرف شرط (الأمثلة) : مبتدأ (الخمسة) : صفة له (فهي) : الفاء :
رابطة الجواب (هي) : مبتدأ (كل) : خبره (فعل) : مضاف إليه (اتصل) :
فعل ماض (به) : متعلق به (ضمير ثنية) : فاعل ومضاف إليه ، وجملة
(اتصل) صفة لـ (فعل) ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر
للمبتدأ الأول ، وجملة الأول جواب (أما) ، وجملة (أما) في محل النصب
معطوفة على جملة قوله : (فأما المثني) .

(نحو : يفعلان وتفعلان ، أو ضمير جمع نحو : يفعلون وتفعلون ، أو ضمير
المؤنثة المخاطبة نحو : تفعلين) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك

نحو ، (نحو) : مضاف (يفعلان وتفعلان) : مضاف إليه محكي ، والجملـة الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً ، أو معترضة ، أو ضمير جمع معطوف على (ضمير تثنية) ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، (نحو) : مضاف (يفعلون وتفعلون) : مضاف إليه محكي ، والجملـة الاسمية مستأنفة ، أو معترضة ، (أو ضمير المؤنثة) ضمير معطوف على (ضمير تثنية) ، وهو مضاف (المؤنثة) : مضاف إليه مجرور (المخاطبة) : صفة لـ (المؤنثة) ، (نحو : تفعلين) (نحو) : خبر لمحذوف تقديره وذلك نحو ، (نحو) : مضاف (وتفعلين) : مضاف إليه محكي والجملـة مستأنفة .

(فإنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النون) : (فإنها) : (الفاء) : تعليلية (إنها) : ناصب واسمه (ترفع) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (هي) يعود على (الأمثلة) ، (بثبوت النون) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (ترفع) ، وجملـة (ترفع) في محل الرفع خبر (إن) تقديره : فإنها مرفوعة بثبوت النون ، وجملـة (إن) في محل الجر بـ (لام التعليل) المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا خرجت الأمثلة الخمسة عن ذلك الأصل الذي يعرب بالحركات ؛ لرفعها بثبوت النون ، والجملـة التعليلية المحذوفة مستأنفة استثنافاً نحويًا ، أو بيانياً ، وجملـة قوله : (وتنصب وتجزم) معطوفتان على جملـة (ترفع) ، بـ (حذف النون) : جار ومجرور ومضاف إليه تنازع فيه كل من (تنصب وتجزم) ، (تنبيه) : هو من أسماء التراجم يجوز فيه ما يجوز في باب من أوجه الإعراب ، إما خبر لمحذوف تقديره : هذا الآتي تنبيه وهو الأولي كما مر ، أو مبتداً خبره محذوف تقديره : تنبيه هذا محله إلى غير ذلك من أوجه الإعراب .

(علم مما تقدم أن علامات الإعراب أربع عشرة) : (علم) : فعل ماضٍ مغير الصيغة (مما) : (من) : حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم ما (ما) : اسم موصول بمعنى (الذي) أو نكرة موصوفة بمعنى (شيء) في محل الجر بـ (من) مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً تقديره : علم من البحث الذي تقدم في (باب علامات الإعراب) ، (أن) : حرف نصب ومصدر (علامات) : اسمها منصوب بالكسرة (علامات) : مضاف (الإعراب) مضاف إليه (أربع عشرة) : عدد مركب في محل الرفع خبر أن مبني على فتح الجزأين ، بني الجزء الأول لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجزء الثاني ، وبني الجزء الثاني ، لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى حرف العطف ، وحركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب ، وجملة (أن) مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على كونه نائب فاعل لـ (علم) والتقدير : علم مما تقدم في (باب علامات الإعراب) كون علامات الإعراب أربع عشرة أصالة ونيابة ، وجملة (علم) من الفعل المغير ونائب فاعله مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(منها : أربع أصول) : (منها) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة مقدمة لـ (أربع) وهو المسوغ للابتداء بالنكرة (أربع) : مبتدأ (أصول) : خبره والتقدير : أربع كائنة منها أصول ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(الضمة) : بدل من (أربع) بدل تفصيل من مجمل ، (للرفع) : جار ومجرور حال من (الضمة) .

(والفتحة) : معطوف على (الضمة) (للنصب) حال من (الفتحة) .

(والكسرة) : معطوف على (الضمة) (للججر) حال من الكسرة .
 (والسكون) : معطوف على (الضمة) (للجزم) حال من (السكون) .
 (وعشرة) : مبتدأ سوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، أو وصفه
 بصفة محذوفة تقديره : وعشرة منها ، كما يدل عليه السياق ، (فروع) : خبر
 المبتدأ ، (نائبة) : صفة لـ (فروع) ، (عن هذه) : جار ومجرور متعلق
 بـ (نائبة) ، (الأصول) بدل من اسم الإشارة ، والجملة الاسمية معطوفة على
 جملة قوله : (أربع أصول) .

(ثلاث) : مبتدأ سوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، أو الوصف
 المحذوف ، وجملة قوله : (تنوب عن الضمة) : خبر عن (ثلاثة) ، والجار والمجرور
 متعلق بـ (تنوب) ، والجملة الاسمية بدل عن جملة قوله : (عشرة فروع) بدل تفصيل
 من مجمل ، (وأربع) : مبتدأ ، (عن الفتحة) : خبر ، والجملة معطوفة على جملة
 قوله : (ثلاث عن الضمة) ، (واثنان) : مبتدأ ، (عن الكسرة) : خبر ، والجملة
 معطوفة على جملة قوله : (ثلاث عن الضمة) ، (وواحدة) : مبتدأ ، (عن السكون) :
 خبر ، والجملة المعطوفة على جملة قوله : (ثلاث عن الضمة) ، (وأن النيابة واقعة
 في سبعة أبواب) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب (النيابة) : اسمها
 (واقعة) : خبرها (في سبعة أبواب) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق
 بـ (واقعة) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في محل الرفع معطوفة على جملة
 قوله : (أن علامات الإعراب أربع عشرة) على كونها نائب فاعل لـ (علم) .

(الأول) : مبتدأ ، (باب ما لا ينصرف) : خبر ، والجملة الاسمية في محل
 الجر بدل من (سبعة أبواب) بدل تفصيل من مجمل .

(الثاني) : مبتدأ ، (باب) : خبر ، (باب) : مضاف (جمع) : مضاف إليه

(جمع) مضاف ، (المؤنث) : مضاف إليه ، (السالم) : صفة لـ (جمع) ،
والجملة الاسمية في محل الجر معطوفة بعاطف مقدر على جملة قوله : (الأول) .

(الثالث) : مبتدأ ، (باب) : خبر ، والجملة في محل الجر معطوفة بعاطف
مقدر على جملة قوله : (الأول) ، (باب) : مضاف ، (الفعل) : مضاف إليه ،
(المضارع) : صفة أولى لـ (الفعل) ، (المعتل) : صفة ثانية له وهو مضاف
(الآخر) : مضاف إليه .

(الرابع) : مبتدأ ، (باب المثني) : خبر ومضاف إليه ، والجملة معطوفة على
جملة قوله : (الأول) .

(الخامس) : مبتدأ ، (باب) : خبر ، والجملة معطوفة على جملة قوله :
(الأول) ، (باب) مضاف ، (جمع) : مضاف إليه (جمع) : مضاف ،
(المذكر) : مضاف إليه ، (السالم) : صفة لـ (جمع) .

(السادس) : مبتدأ ، (باب) : خبر ، والجملة معطوفة على جملة قوله :
(الأول) ، (باب) : مضاف ، (الأسماء) : مضاف إليه ، (الستة) : صفة
لـ (الأسماء) .

(السابع) : مبتدأ ، (باب) : خبر (باب) : مضاف (الأمثلة) : مضاف
إليه ، (الخمسة) : صفة لـ (الأمثلة) ، والجملة الاسمية معطوفة بعاطف مقدر
على جملة قوله : (الأول) .

والله سبحانه وتعالى أعلم

[ش] : (وأما الأسماء الستة . . فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة وإنما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة أحدها : (أن تكون مضافة) لما بعدها (فإن أفردت عن الإضافة . . أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وأما الأسماء الستة . . فترفع بالواو) المضموم ما قبلها ؛ لأنها حينئذ تسمى : حرف علة ومد ولين ، ملفوظة كانت تلك الواو نحو : قال أبوهم ، أو محذوفة نحو : جاء أبو القوم حالة كون الواو (نيابة عن الضمة) أي : نائبة عنها ، سميت هذه الحركة ضمة ورفعاً ؛ لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ، ثم رفعهما ثانياً . انتهى « تصريح » .

(وتنصب بالالف) المفتوح ما قبلها أبداً ؛ لأنها لا تكون إلا حرف مد حالة كون الألف (نيابة عن الفتحة) أي : نائبة عنها ، سميت هذه الحركة فتحة : لأنه يتولد من مجرد فتح الفم .

(وتجر بالياء) حالة كون الياء (نيابة عن الكسرة) أي : نائبة عنها ، سميت هذه الحركة كسرة ؛ لأنها تنشأ من انجرار اللّحني الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً . انتهى « تصريح » .

(وإنما تعرب) هذه الأسماء الستة (بذلك) المذكور من أحرف العلة الثلاثة (بشرط) أي : بقيد (اجتماع أمور أربعة أحدها) أي : أحد تلك الأمور الأربعة : (أن تكون) هذه الأسماء (مضافة لما بعدها) أي : إلى ما بعدها لفظاً نحو : قال أبوهم ، أو تقديرأ كقول العجاج : (خالط من سلمى خياشيم وفا) ؛ أي : خياشيمها وفاها كما مر .

(فإن أفردت عن الإضافة . . أعربت بالحركات الظاهرة لانتفاء الشرط) أي :

(نحو : ﴿ وَلَهُ أَخٌ ﴾) مبتدأ وخبر .

(و) نحو : (﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾) ، فأباً : اسم إن مؤخر ، وعلامة نصبه الفتحة ، وله : خبرها [مقدم]^(١) .

(و) نحو : (﴿ وَبَنَاتٌ لِأَخٍ ﴾) ، فالأخ : مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة ، وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو ، وأما ذو . . فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر ، فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه

شرط إعرابها بأحرف العلة وهو كونها مضافة إلى ما بعدها مثال أفرادها وتجردها عن الإضافة (نحو) قوله تعالى : (﴿ وَلَهُ أَخٌ ﴾) ، مرفوع بالضممة الظاهرة على كونه مبتدأ مؤخرأ ، والجار والمجرور خبر مقدم له كما قال الشارح : (مبتدأ وخبر) .

(ونحو) قوله تعالى : (﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾) شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ ، (فأباً : اسم إن مؤخر) عن خبرها منصوب (وعلامة نصبه الفتحة) الظاهرة في آخره (وله) جار ومجرور (خبرها مقدم) على اسمها (ونحو) قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ . . . ﴾ إلخ (. . . ﴿ وَبَنَاتُ الْأَخِ ﴾) ، فالأخ : مجرور بالإضافة أي : إضافة البنات إليه (وعلامة جره الكسرة) الظاهرة في آخره (وهذا الشرط أي : شرط إضافتها إلى ما بعدها أيأ كان ذلك المضاف إليه (معتبر) أي : مشروط (فيما عدا ذو) من بقية الأسماء الستة (وأما ذو . . فإنه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر) غير صفة (فـ) حيثئذ (لا حاجة لاشتراط ذلك) الشرط المذكور من الإضافة (فيه) أي : في ذو ؛ لأن الإضافة حاصلة ، والاشتراط إنما يكون لتحصيل ما ليس بحاصل . انتهى « تصريح » . وإنما اشترط إضافتها إلى أسماء الأجناس ؛ ليتوصلوا

(١) في الأصل : (مقدماً) ، وأقبحناها بالرفع مراعاة لكلام الشارح .

(و) ثانيها : (أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف إلى ظاهر ، أو ضمير مخاطب ، أو غائب ، أو متكلم غير الياء (فإن أضيفت للياء) المذكورة (... أعربت) على الأصح (بحركات مقدرة) في الأحوال

بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فلذلك لا تجوز إضافتها إلى الصفات ، وقد أضيفت إلى المضمّر شذوذاً . انتهى « تصريح » .

كقول الشاعر :

إنما يعرّف الفضل من الناس ذووه

فإضافة (الشاعر) إلى المضمّر وهو الهاء وهو شاذ من وجهين : الأول : جمعيته ، والثاني : الإضافة إلى الضمير . انتهى من « العشماوي » .

وقولنا : (غير صفة) قيد لا بد منه في إخراج الصفات ؛ كقائم وضارب ، فإنها أسماء أجناس فقول بعضهم : إنه لبيان الواقع ؛ لأن اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد ، والمراد بالصفة : ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات ، وإنما لم تضاف إليها ؛ لأن الغرض من وضعها كما عُلِّمَت التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس ، وإذا كان المضاف إليه وصفاً لم يُحتج إليها . انتهى من « أبي النجا » .

(وثانيها) أي : وثاني الشروط الأربعة (أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم) وذلك (بأن تضاف إلى ظاهر) نحو : جاء أبو زيد (أو) تضاف إلى (ضمير مخاطب) نحو : جاء أبوك (أو) إلى ضمير (غائب) نحو : جاء أبوه (أو) إلى ضمير (متكلم غير الياء) وهو (نا) للمتكلم ومعه غيره نحو : جاء أبونا ، وأما إضافته إلى ياء المخاطبة . فلا يمكن ؛ لأنها لا تقع إلا في الفعل . انتهى من « رفع الحجاب » .

(فإن أضيفت للياء المذكورة . . أعربت على الأصح بحركات مقدرة في الأحوال

الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء (نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾) ،
فأخي : مرفوع على أنه خبر إن ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء ، منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة .

(و) ثالثها : (أن تكون مكبرة) .

(فإن صغرت .. أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من
المظهرات

الثلاثة (الرفع والنصب والجر) على ما قبل الياء كغيرها (أي : كما أن غير الأسماء
السته (مما يضاف إلى الياء) من سائر الأسماء يعرب بحركات مقدرة على ما قبل
الياء ؛ لمناسبة الياء ؛ كصديقي وغلامي مثلاً فتقول : جاء صديقي ، ورأيت
صديقي ، ومررت بصديقي ، ومقابل الأصح : القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم
مبني مطلقاً ؛ أي : سواء كان من هذه الأسماء الستة أم لا ؛ لإضافته إلى مبني ،
وقيل : إنه خصي كما مر في « التتمة » .

ومثال إضافتها إلى الياء وإعرابها بحركات مقدرة على ما قبل الياء (نحو) قوله
تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ لَمْ يَسْعَ وَيَسْعُونَ نَجَّةً ، (فأخي : مرفوع على أنه خبر إن ،
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المناسبة ، وثالثها) أي : ثالث تلك الأمور الأربعة (أن تكون) تلك الأسماء
(مكبرة) أي : غير مصغرة .

(فإن صغرت .. أعربت بالحركات الظاهرة) في أواخرهن (في الأحوال
الثلاثة) الرفع والنصب والجر (كغيرها) أي : قياساً على غيرها (من) الأسماء
(المظهرات) غير المضمرات والمبهمات جمع مظهر ، وهو ما دل على مسماه بلا
قيد ؛ كرجل وزيد .

(نحو : هذا أهلك) وأخيك ، وحميك ، وهنيك ، وذوي مال ، وكذا تقول في تصغير فوك (فويهك) برد الهاء ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وأهلك خبره وما بعده معطوف عليه .

(و) رابعها (أن تكون مفردة ؛ فإن ثنيت أو جمعت . . أعربت إعراب المثنى) بالالف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً .

(و) إعراب ذلك (المجموع) الذي جمعت به ؛ فإن كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل ؛

مثال تصغيرها وإعرابها بالحركات الظاهرة (نحو) قولك : (هذا أهلك ، وأخيك ، وحميك ، وهنيك ، وذوي مال) فكلها مرفوعة بضمة ظاهرة في أواخرهن على كونها خبراً لاسم الإشارة (وكذا تقول في تصغير فوك « فويهك » برد الهاء ؛ لأن التصغير يرد الأشياء) أي : الكلمات (إلى أصولها) كما قال الشارح (فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ) مبني على السكون لشبهه بالحرف شبيهاً معنوياً (وأهلك) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد الياء (خبره) أي : خبر عن اسم الإشارة بالحرف ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح (وما بعده) من الأسماء (معطوف عليه) مرفوع بالضمة الظاهرة .

(ورابعها) أي : رابع تلك الأمور (أن تكون) هذه الأسماء (مفردة) لا مثناة ولا مجموعة (فإن ثنيت) أي : جعلت دالة على اثنين (أو جمعت) أي : جعلت دالة على أكثر من اثنين (. . أعربت إعراب المثنى) فترفع (بالالف رفعاً ، و) تعرب (بالياء جرّاً ونصباً) نحو : جاء أبواك ، ورأيت أبويك ، ومررت بأبويك .

(و) تعرب (إعراب ذلك المجموع الذي جمعت به ؛ فإن كان) ذلك الجمع (جمع تكسير . . أعربت بالحركات) حالة كون إعرابها جارياً (على الأصل) الذي

كجاء آباؤك ، أو جمع تصحيح . . أعربت بالواو رفعاً بالياء جرأً ونصباً ؛ كجاء أبون وأخون ، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم ، وقد ذكرت وجه إعرابها بالحروف في « شرح القطر » فراجع إن شئت

هو الإعراب بالحركات (كجاء آباؤك) وإخوتك ، ورأيت آباءك وإخوتك ، ومررت بآباءك وإخوتك .

(أو) كان ذلك الجمع الذي جمعت به (جمع تصحيح) لمذكر (. . أعربت بالواو رفعاً ، وبالياء جرأً ونصباً ؛ كجاء أبون وأخون) وحمون ؛ ورأيت أبين وأخين وحمين ، ومررت بأبين وأخين وحمين (ولا يجمع) من هذه الأسماء الستة (هذا الجمع) المذكر السالم (إلا الأب والأخ والحم) لعدم السماع في غيرها ، وإن نازع في هذا الأخير البهوتي ، وكذا إذا جمعت جمع سلامة لمؤنث . . أعربت إعرابه : فترفع بالضمة ، وتنصب وتجر بالكسرة بأن يراد بها من لا يعقل ، فيقال : هذه أبوات وأخوات ، وهو مسموع فيما عدا فوك ، وقيل فيه أيضاً . انتهى « يس على المجيب » .

(وقد ذكرت وجه إعرابها بالحروف) أي : وجه إعراب هذه الأسماء بالحروف وعلته (في « شرح القطر ») المسمى بـ « مجيب النداء إلى قطر الندى » (فراجع) أي : فراجع ذلك الوجه الذي ذكرته فيه (إن شئت) المراجعة إليه ؛ لتزيد علماً وتزداد يقيناً ، وذلك الذي ذكره هو قوله رحمه الله تعالى فيه : (وإنما أعربت بالحروف ؛ لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها ؛ لأن كل حرف علة كحركتين ، فكُره استبدادُ المثنى والمجموع الفرعيين عن المفرد بالإعراب الأقوى ، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ؛ ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة ، وبالأقوى وهو الحرف ، وخصوا هذه الأسماء ؛ لمشابقتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب ،

ويشترط فيها أيضاً ألا تكون منسوبة ، فلو نسبتها نحو : أبوي وأخوي . . أعربت بالحركات على ياء النسبة ، ولم يتعرض له المؤلف ؛ لأن شرط الإضافة مغن عنه (والأفصح في الهن) إذا استعمل مضافاً (النقص ؛ أي : حذف آخره ، و) جعل ما قبله آخراً بأن يجري (الإعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغد ونحوه

وفي استلزام كل منها ذاتاً أخرى ؛ كالأخ للأخ ، والأب للابن ، وخصّوا ما ذكر بحال إضافتها ؛ لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة ، وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالأفراد) انتهى كلامه .

(ويشترط فيها) أي : في هذه الأسماء (أيضاً) أي : كما اشترط فيها الأربعة المذكورة (ألا تكون منسوبة ، فلو نسبتها نحو) قولك : هذا (أبوي) أي : منسوب إلى الأب (و) هذا (أخوي) أي : منسوب إلى الأخ (. . أعربت بالحركات) الظاهرة (على ياء النسبة ، ولم يتعرض له) أي : لم يذكر (المؤلف) لهذا الشرط الخامس (لأن شرط الإضافة) أي : اشتراط كونها مضافة (مغن عنه) أي : عن اشتراط كونها غير منسوبة ؛ لأن الإضافة ويا النسبة ضدان لا يجتمعان في كلمة واحدة .

(والأفصح) أي : الأرجح والأكثر فصاحة عند اللغويين (في) كلمة (الهن إذا استعمل مضافاً النقص ؛ أي : حذف آخره) الذي هو حرف العلة (وجعل ما قبله آخراً) وهو النون (بأن يجري الإعراب بالحركات الظاهرة على النون) حالة كونه (كغد) أي : نظير غد وشبيهه في حذف الآخر ، وإجراء الإعراب على ما قبل الآخر ؛ أي : والنقص أفصح من الإتمام في الهن ؛ لكثرة استعماله ودورانه على ألسنتهم حالة كونه نظير غد (ونحوه) أي : نحو غد من كل ما حذفت لامة اعتباطاً لكثرة الاستعمال ؛ كيد ودم والغد : اسم لليوم الذي بعد يومك أصله غَدُوٌ حذفت منه لامة اعتباطاً لكثرة استعماله ، وأجري إعرابه على ما قبل الآخر ؛ كيد ودم ؛

مما حذف آخره ، وجعل الإعراب على ما قبله (نحو : هذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك) وإعرابه ظاهر ، وفي كلامه إشارة إلى أن إعراب الهن بالحروف لغة قليلة ، ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فأنكراها

يعني : فقولهم : هذا هنك بالنقص أفصح ؛ أي : أكثر استعمالاً من قولهم هذا هنوك بالإتمام ، وإنما حسن النقص وفصح في هن ؛ لأنه في حال الأفراد عن الإضافة منقوص عند جميع العرب ، والأصل فيما نقص في حالة الأفراد أن يبقى على نقصه في حال الإضافة ، ولأن نقصه هو المشهور في « لسان العرب » . انتهى من الرفع .

حالة كون نحو غد (مما حذف آخره ، وجعل الإعراب على ما قبله) أي : على ما قبل الآخر ؛ كالنون في هن ، والذال في غد ويد ، وذلك النقص في هن (نحو : هذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك ، وإعرابه ظاهر) لا حاجة إلى تطبيقه (وفي كلامه) أي : وفي كلام المصنف (إشارة إلى أن إعراب الهن بالحروف) أي : بأحرف العلة الثلاثة (لغة قليلة) في كلامهم (ولقلتها) أي : ولقلة لغة إعراب الهن بالحروف في كلامهم (و) لـ (عدم ظهورها) أي : ولعدم ظهور تلك اللغة وشهرتها في كلامهم (لم يطلع عليها) أي : على لغة إعرابها بالحروف (الفراء ولا الزجاج فأنكراها) أي : أنكر الفراء والزجاج لغة إعرابها بالحروف .

فصل في

والزجاج هو : إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ، عالم بالنحو واللغة ، تعلم النحو على يد المبرد ، مات في بعداد سنة (٣١١ هـ) .

والفراء اسمه : يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء ، قيل له الفراء ؛ لأنه كان يقرئ الكلام ، كان أعلم

(ولهذا لم يعده صاحب «الأجرومية» ولا غيره في هذه الأسماء ، وجعلوها خمسة) وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الأسماء ، ولم ينبهوا على قلة إعرابه بالحروف ، فيوهم ذلك مساواته لهن ، قال ابن مالك : (ومن لم ينبه على ما قلته . . فليس بمصيب وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب) .

ويجوز النقص أيضاً في الأب والأخ والحم ، لكن القصر فيهن

الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، أخذ منه ، مات بطريق مكة سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) عن سبع وستين سنة (٦٧) انتهى « بغية الوعاة » .

(ولهذا) أي : ولأجل كون الأفسح في (الهن) النقص (لم يعده) أي : لم يحسبه (صاحب «الأجرومية» ولا غيره) من النحاة (في هذه الأسماء) الستة (وجعلوها) أي : جعلوا هذه الأسماء المعربة بأحرف العلة (خمسة) فقط (وكثير من النحاة) كابن مالك ، وابن هشام (يذكرونه) أي : يذكرون هنا (مع هذه الأسماء) المعتلة (ولم ينبهوا على قلة إعرابه بالحروف ، فيوهم ذلك) أي : عدم تنبيههم على ذلك (مساواته) أي : مساواة الهن (لهن) أي : لهذه الأسماء الخمسة في الشهرة والأفصحية (قال) محمد (بن مالك : ومن لم ينبه على ما قلته) أي : على قلة إعرابه بالحروف (. . فليس بمصيب) أي : بموافق للصواب (وإن حظي) ونال (من الفضل) والعلم (بأوفر نصيب) أي : بأكمل نصيب وحظ وافر .

(ويجوز النقص أيضاً) أي : كما جاز في الهن (في الأب والأخ والحم) فنقول فيها : هذا أب وأخ وحم ، ورأيت أباً وأخاً وحمأ ، ومررت بأب وأخ وحم (لكن) استدراك على قوله : (ويجوز النقص أيضاً في هذه الثلاثة) رفع به توهم كون النقص أولى فيهن ؛ كالهـن فقال : لكن (القصر فيهن) أي : في هذه الثلاثة ؛ أعني : الأب والأخ والحم ؛ أي : إعرابها ؛ كفتى بقلب لامها ألفاً

أولى منه .

(وأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك ؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكتنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها ، وسميت خمسة بإدراج المخاطبتين تحت المخاطبين (. . فهي كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) مسنداً إليه ، سواء كان الضمير لغائبين (نحو) : الزيدان (يفعلان) بالياء المثناة تحت أو لمخاطبين أو لمخاطبتين أو لغائبتين

لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن عينها مفتوحة لا ساكنة (أولى) لشهرة القصر فيهن (منه) أي : من النقص فتقول : جاء أباه وأخاه ، وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها وعليه قول الشاعر :

إن أباهـا وأبا أباهـا قد بلغا في المجد غايتاهـا

والشاهد : في الثالث منه ، فعلاية الرفع والنصب والحرف فيهن حركة مقدرة على الألف ، كما تقدر في الاسم المقصور للتعذر .

(وأما الأمثلة الخمسة سميت بذلك) أي : بلفظ الأمثلة (لأنها) أي : لأن هذه الأوزان (ليست أفعالاً بأعيانها) أي : بذواتها (وإنما هي أمثلة) أي : أوزان (يكتنى بها) أي : يعبر بها (عن كل فعل كان بمنزلتها) أي : على وزنها (وسميت خمسة) أي : عدوها خمسة (بإدراج المخاطبتين) نحو : أنتما يا هندان تضربان (تحت المخاطبين) نحو : أنتما يا زيدان تضربان (. . فهي) أي : فهذه الأمثلة الخمسة ضابطها : (كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية) حالة كون الضمير (مسنداً إليه) لذلك الفعل لكونه فاعلاً له ، أو نائباً عنه ، أو حالة كون الفعل مسنداً إلى ذلك الضمير (سواء) في كونه من الأمثلة الخمسة (كان الضمير لغائبين نحو : الزيدان يفعلان) حالة كونه مقروءاً (بالياء المثناة) أي : المنقوطة بنقطتين من (تحت)ها وأسفلها (أو) كان الضمير (لمخاطبين أو لمخاطبتين أو لغائبتين ،

(و) ذلك نحو : أنتما (تفعلان) والهندان تفعلان بالمشناة فوق (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسنداً إليه ، سواء كان لغائبين (نحو) : الزيدون (يفعلون) بالمشناة تحت ، أو مخاطبين (و) ذلك نحو : أنتم (تفعلون) بالمشناة فوق (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسنداً إليه (نحو) : أنت (تفعلين) بالمشناة فوق لا غير وأشار إلى حكم هذه الأمثلة بقوله : (فإنها ترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) الأولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون ، وأما نحو : ﴿ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ ﴾ ،

وذلك (أي : ومثال كونه لمخاطبين أو مخاطبتين) نحو : أنتما تفعلان) يا زيدان أو يا هندان (والهندان تفعلان بالمشناة فوق) أي : بالتاء المنقوطة نقطتين من فوقها (أو اتصل به ضمير جمع) مذكر حالة كون الضمير (مسنداً إليه) ذلك الفعل بأن كان فاعلاً له أو نائباً عنه (سواء كان) الضمير (لغائبين نحو : الزيدون يفعلون بالمشناة تحت ، أو) لـ (مخاطبين وذلك نحو : أنتم تفعلون) يا زيدون (بالمشناة فوق ، أو اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة) حالة كون الفعل (مسنداً إليه) أي : إلى ذلك الضمير لكونه فاعلاً له (نحو : أنت تفعلين) يا هند (بالمشناة فوق لا غير) ، (وأشار) المؤلف (إلى حكم هذه الأمثلة بقوله : فإنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة ، وتنصب وتجزم بحذف النون ، الأولى) أن يقال (بحذفها) لأن المقام مقام الإضمار حالة كون حذف النون (نيابة) أي : نائباً (عن الفتحة) في حالة النصب (و) نائباً عن (السكون) في حالة الجزم ، فحملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم ؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ، وتفعلان ؛ كالزيدان ، وتفعلون ؛ كالزيدون ، وتفعلين ؛ كالزَيِّدين .

(وأما) الاعتراضُ على نصبها بحذف النون عند اتصال ضمير جمع به به (نحو) قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ ﴾ (بأنَّ الفعل منصوب به) أن (المصدرية ،

فالواو : أصل لا ضمير ، والنون ضمير النسوة ونحو : ﴿ أَتَحْكُمُونِي فِي اللَّهِ ﴾ ، في قراءة من خفف ، فالمحذوف منه نون الوقاية ، وإنما حذفت النون للناسب والجازم لأنها علامة

والنون لم تحذف مع دخول الناصب عليه ومع إسناده إلى ضمير جمع (.. ف) الجواب عنه : بأن (الواو) في (يعفون) (أصل) من أصول الكلمة ؛ لأنها لام الفعل (لا ضمير) جمع ؛ لأنه من (عفا) يعفو نظير (دعا) يدعو .

(والنون ضمير النسوة) فاعل ، فالفعل فيه مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وليس هو كـ (يفعلون) ، لأن وزنه (يَفْعُلْنَ) نظير قولك : الهندات يخرجن ، والواو فيه ليست واو الجماعة بل هي لام الكلمة .

(و) الاعتراض بأن النون في هذه الأمثلة تحذف بلا ناصب ولا جازم في (نحو) قوله تعالى : ﴿ أَتَحْكُمُونِي فِي اللَّهِ ﴾ ، في قراءة من خفف (النون بأن النون الموجودة نون الوقاية ، فنون الرفع محذوفة بلا ناصب ولا جازم (ف) الجواب عنه : بأن (المحذوف منه) أي : من هذا الفعل (نون الوقاية) لا نون علامة الرفع ، فأصله (أتجاجوني) بنونين إحداهما نون الرفع ، والأخرى نون الوقاية ، فحذفت نون الوقاية للتخفيف ، فبقيت نون الرفع ، فالفعل مرفوع بثبوت النون ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل ، وهذا ما عليه أكثر المتأخرين وفاقاً للأخفش ، وقال ابن مالك تبعاً لسيبويه : (المحذوفة نون الرفع) ، وصححه ابن هشام في « المغني » ، و « التوضيح » ، وعليه فيقال في إعرابه : (تجاجوني) : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة ، والنون الموجودة نون الوقاية ، والياء مفعول به .

(وإنما حذفت النون) في الأفعال الخمسة (للناسب والجازم ؛ لأنها علامة

للمرفع ؛ كالضمة في الواحد ، فكما تحذف الحركة كذلك تحذف النون ، وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجر في المثنى والمجموع ، وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك ؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء ، واغتفر الفصل هنا بين اللفظ المعرب ، وعلامة إعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل ؛ لأنه لما كان لازماً للفعل ظاهراً أو مضمراً . صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصله فصلاً .

للمرفع (فيها) كالضمة (تكون علامة للمرفع (في) الفعل المسند إلى (الواحد) من المذكر أو المؤنث ؛ كيضرب وتضرب (فكما تحذف الحركة) التي هي الضمة للجازم نحو : لم يضرب زيد (كذلك تحذف النون) التي كانت علامة الرفع فيها للجازم .

(وحذفها للجزم هنا) أي : في الأمثلة الخمسة (أصل) لحذفها للنائب (كالياء في) حالة (الجر في المثنى والمجموع) على حده أصل للياء التي في حالة نصبهما .

(وحمل عليه) أي : على الجزم هنا (النصب كما حمل) النصب (على الجر في ذينك) أي : في المثنى والمجموع (لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء) في كون كل منهما مختصاً بنوع لم يدخل عليه الآخر .

(واغتفر الفصل هنا) أي : في الأفعال الخمسة (بين اللفظ المعرب) وهو المضارع (وعلامة إعرابه) وهي النون (بكلمة أخرى وهي الفاعل ؛ لأنه) أي : لأن الفاعل (لما كان لازماً للفعل ظاهراً) كان (أو مضمراً . . صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصله) بينهما (فصلاً) حقيقة لأنه كالجزء منه .

فصل في

قولهم : نون الوقاية ، قال ابن مالك : (سميت بذلك ؛ لأنها تقي الفعل من

(تنبيه) هو لغة : الإيقاظ للشيء ، واصطلاحاً : الإعلام بتفصيل ما علم إجمالاً مما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (أن علامات الإعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات ، وللنصب خمس ، وللخفض ثلاث ، وللجزم اثنتان ، فهذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهي :

(الضمة للرفع) فالأصل

التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، ومن التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه في نحو : أكرمي بدل أكرمني ؛ إذ لو حذفت النون . . لم يفهم المراد) ، وقال غيره : (سميت بذلك ؛ لأن الغرض منها وقاية ما لحقته من الكسر الذي هو أخو الجر) انتهى « كواكب » .

(تنبيه) : في أصله مصدر (نبه) الرباعي ، يقال : نبه النائم من نومه : إذا أيقظه ، ونبه الغافل : إذا أيقظه من غفلته ، ولذلك قال : قال الشارح (هو) أي : لفظ التنبيه (لغة : الإيقاظ للشيء) إنساناً كان أو غيره ، من النوم أو من الغفلة (واصطلاحاً : الإعلام) والإخبار والبيان (بتفصيل ما علم إجمالاً) أي : جملة وضمناً (مما قبله) أي : مما قبل التنبيه ، الجار والمجرور متعلق بـ (علم) .

(علم مما تقدم في الباب السابق) يعني : باب (علامات الإعراب) (أن علامات الإعراب) باعتبار مواضعها ، وهي المرفوعات ، والمنصوبات ، والمخفوضات ، والمجزومات (أربع عشرة للرفع) منها (أربع علامات ، وللنصب) منها (خمس) علامات (وللخفض) منها (ثلاث) علامات (وللجزم) منها (اثنتان ، فهذه) المعدودات جملتها (أربع عشرة) علامة (منها) أي : من هذه الأربع عشرة (أربع أصول) لا يأتي غيرها إلا عند تعذرها .

(وهي) أي : وتلك الأصول الأربعة .

(الضمة) حالة كونها علامة أصلية (للرفع ، فالأصل) أي : الأرجح الغالب

في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضممة .
 (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة .
 (والكسرة للجذر) فالأصل في كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة .
 (والسكون للجزم) فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون .
 (و) منها (عشرة فروع نائبة عن هذه الأصول) الأربع ، وتنقسم إلى أربعة أقسام :
 (ثلاثة) منها (تنوب عن الضمة) وهي : الواو والألف والنون .
 (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي : الألف والكسرة والياء وحذف النون .
 (واثنان) منها

(في كل مرفوع من اسم) كجاء زيد (أو فعل) كزيد يضرب (أن يكون رفعه بالضممة) لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة .
 (والفتحة) حالة كونها علامة أصلية (للنصب ، فالأصل) أي : الأرجح (في كل منصوب أن يكون نصبه) معلماً أو مصوراً (بالفتحة ، والكسرة) حالة كونها علامة أصلية (للجذر ، فالأصل في كل اسم مجرور أن يكون جره) معلماً أو مصوراً (بالكسرة ، والسكون) حالة كونه علامة أصلية (للجزم ، فالأصل في كل مضارع مجزوم (أن يكون جزمه) معلماً أو مصوراً (بالسكون ، ومنها) أي : ومن تلك العلامات الأربع عشرة (عشرة فروع نائبة عن هذه الأصول الأربع ، وتنقسم) هذه العشرة (إلى أربعة أقسام : ثلاثة منها) أي : من تلك العشرة (تنوب عن الضمة وهي : الواو والألف والنون ، وأربع منها) أي : من تلك العشرة (تنوب عن الفتحة وهي : (أي : تلك الأربع (الألف والكسرة والياء وحذف النون ، واثنان منها)

ينوبان (عن الكسرة) وهما : الياء والفتحة .

(وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي : الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نيابتها .

وأما بحسب ذواتها.. فهي سبع : الواو ، والألف ، والياء ، والنون ، والفتحة ، والكسرة ، وحذف الحرف .

(و) علم أيضاً مما تقدم (أن النيابة) عن تلك الأصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمى : أبواب النيابة ؛ لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل .

الباب الأول : (باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة

أي : من تلك العشرة (ينوبان عن الكسرة وهما : الياء والفتحة ، وواحدة منها) أي : من تلك العشرة (تنوب عن السكون وهي : الحذف) أي : حذف النون ، أو حذف حرف العلة (وكونها عشرة هو) كائن (بحسب) أي : باعتبار (مواضع نيابتها) .

(وأما بحسب) واعتبار (ذواتها) أي : ذوات تلك العشرة (.. فهي) أي : تلك العشرة (سبع) فقط (الواو) في موضعين (والألف) في موضعين (والياء) في موضعين (والنون ، والفتحة ، والكسرة ، وحذف الحرف ، وعلم أيضاً) أي : كما علم أن علامات الإعراب أربع عشرة (مما تقدم) في الباب السابق (أن النيابة عن تلك الأصول) الأربعة (واقعة في سبعة أبواب تسمى) تلك الأبواب السبعة : (أبواب النيابة) وإنما سميت أبواب النيابة (لأن) علامة (الإعراب الواقع فيها) أي : في تلك الأبواب (نائب)ة (عن الأصل) الذي هو واحد من الأصول الأربعة المذكورة آنفاً .

(الباب الأول) من تلك الأبواب السبعة (باب ما لا ينصرف) فإنه (ناب فيه حركة) التي هي الفتحة (عن حركة) التي هي الكسرة .

الباب (الثاني : باب جمع المؤنث السالم) والأولئ أن يقال : ما جمع بألف وتاء مزيدتين كما مر ، ناب فيه أيضاً حركة عن حركة .

الباب (الثالث : باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون ،

(الباب الثاني) منها (باب جمع المؤنث السالم) وما ألحق به (والأولئ أن يقال) في التعبير عنه : باب (ما جمع بألف وتاء مزيدتين كما) أي : لما (مر) في مبحث (علامات النصب) عند ذكر نيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم من قوله هناك : (والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سواء كان جمعاً لمؤنث أم لمذكر سالماً كان ، أم ذا تغير ، ولو عبر به . . لكان أولئ) لشموله ما إذا تغير فيه بناء مفردة ؛ كالسماوات والحبيبات في جمع سماء وحبلئ ، وإنما كان من أبواب النيابة ؛ لأنه (ناب فيه) أي : في جمع المؤنث السالم (أيضاً) أي : كما نابت حركة عن حركة فيما لا ينصرف (حركة) أي : كسرة (عن حركة) أي : عن فتحة .

(الباب الثالث) من تلك السبعة (باب الفعل المضارع المعتل الآخر) وإنما كان من أبواب النيابة ؛ لأنه (ناب فيه حذف حرف) من أحرف العلة (هن سكون) نحو قولك : زيد لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش ، هذا هو القول المشهور ، وعليه عامة المعربين تبعاً لابن السراج في زعمه : أن الحركات الإعرابية لا تقدر فيه في حالتها الرفع والنصب ، فعنده : لما دخل الجازم . . حذف الحرف نفسه ، حيث لم يجد الحركة في آخره .

والصحيح : الذي عليه سيبويه والجمهور : أن إعرابه يكون بالحركات فتقدر فيه الضمة في نحو : يدعو ، والفتحة في نحو : يخشئ ، كما تقدران في نحو : الفتئ والقاضي ، وعلى هذا فجزمه بحذف الحركة المقدرة فقط ، وإنما حذف حرف العلة ؛ لثلاث تلبس صورة المجزوم بصورة المرفوع ، فكان القصد من حذف حرف

وتقييده الفعل بـ (المضارع) لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ إذ لا يعرب من الأفعال سواء .

الباب (الرابع : باب المثنى) ناب فيه حرف عن حركة .

الباب (الخامس : باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة .

الباب (السادس : باب الأسماء الستة) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة .

الباب (السابع : باب الأمثلة الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة ، وحذفه عن

حركة أو سكون

العلة الفرق بينهما ، انتهى من « الكواكب » .

(وتقييده) أي : وتقييد المؤلف (الفعل « بالمضارع » لبيان الواقع) والمعلوم

(لا للاحتراز ؛ إذ لا يعرب من الأفعال سواء) أي : سوى المضارع وغيره .

(الباب الرابع) من تلك الأبواب السبعة (باب المثنى) وما ألحق به وإنما كان

منها لأنه (ناب فيه حرف) وهو : الألف والياء (عن حركة) وهي : الضمة

والفتحة والكسرة .

(الباب الخامس : باب جمع المذكر السالم) لأنه (ناب فيه أيضاً) أي : كما

ناب في المثنى حرف عن حركة (حرف) وهو : الواو والياء (عن حركة) أي : عن

ضمة وفتحة وكسرة .

(الباب السادس : باب الأسماء الستة) لأنه (ناب فيه أيضاً) أي : كالمثنى

وجمع المذكر السالم (حرف) وهو : الواو والألف والياء (عن حركة) وهي :

الضمة والفتحة والكسرة .

(الباب السابع : باب الأمثلة الخمسة) لأنه (ناب فيه حرف) وهو النون (عن

حركة) وهي : الضمة (وحذفه) أي : حذف الحرف وهو النون ناب (عن حركة)

وهي : الفتحة في حالة النصب (أو سكون) في حالة الجزم . والله أعلم .

فصل

[ص] :

[التممة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) أي : هذا فصل معقود في بيان ما إعرابه تقديري ؛ أي : إعرابه مقدر منوي لا لفظي ، سواء كان اسماً أو فعلاً ، وسبب التقدير في الاسم ثلاثة :
إما الثقل ؛ كالقاضي والداعي ، وهو ؛ أي : الثقل : ما لو تكلف المتكلم به .. لأظهره ، ويسمى الاسم الذي منع ظهور إعرابه الثقل : منقوصاً ، والمنقوص : كل اسم آخره ياء لازمة قبلها كسرة سمي به ؛ لأنه نقص فيه بعض حركات إعرابه وهي الضمة والكسرة .

والثاني من الأسباب الثلاثة : التعذر الأصلي وضابطه : هو ما لو تكلف المتكلم به .. لم يظهره ، ويسمى الاسم الذي منع ظهور حركات إعرابه التعذر مقصوراً ، والمقصور ضابطه : هو كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة ؛ سمي مقصوراً : لمنعه من ظهور جميع حركات إعرابه ؛ كموسى والفتى .

والسبب الثالث : التعذر العرضي : وهو كل اسم أضيف إلى ياء المتكلم فتقدر فيه جميع حركات إعرابه ؛ لمناسبة الياء مفرداً كان أو جمع تكسير ؛ كغلامي وغلماي ، وذكره المصنف بقوله : (تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ...) إلخ .

واعلم : أن الإعراب التقديري جار ؛ أي : واقع في الأسماء والأفعال ، وهو ؛ أي : الإعراب التقديري في كل منهما ؛ أي : في كل من الأسماء والأفعال قسمان باعتبار كون الإعراب المقدر فيه كلاً أو بعضاً ؛ لأن المقدر في ذلك المعرب ؛ إما جميع حركاته ؛ كما في المقصور والفعل المعتل بالألف ، أو بعضها ؛ أي : بعض حركات إعرابه ؛ كما في المنقوص والفعل المعتل بالواو أو بالياء .

تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامي ،
وابني ،

فالأقسام ؛ أي : فأقسام ما يقدر إعرابه : أربعة : اثنان في الاسم ما يقدر جميع
حركاته ؛ كالمقصور والمضاف إلى الياء ، وما يقدر بعض حركاته وهو المنقوص .
واثنان في الفعل : وهما ما يقدر جميع حركاته وهو المعتل بالالف ، وما يقدر
بعض حركاته وهو المعتل بالواو والياء .

الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيثان ، وذكر الأول منهما
بقوله : (تقدر الحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم) الذي ليس
مقصوراً ، ولا منقوصاً ، ولا مثني ، ولا مجموعاً جمع مذكر سالم (المضاف)
المكسور آخره لإضافته (إلى ياء المتكلم) سواء كانت تلك الياء مفتوحة وهي
الأصل فيها ؛ ككل ما كان على حرف واحد ، أم ساكنة للتخفيف ، مفرداً كان ذلك
الاسم المضاف إلى الياء أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم مثاله : (نحو :) جاء
(غلامي وابني) وغلماي وأبناي وهنداتي ومسلماتي ، وإنما قدرت الحركات
الإعرابية فيه ؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، والمحل
الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ، واحترزت بقولي : (ليس مقصوراً) عما إذا
كان الاسم المضاف إلى الياء مقصوراً ؛ فإنه ثبت ألفه وبقى إعرابه بحركات مقدرة
على الألف للتعذر نحو : جاء فتاي ، ورأيت فتاي ، ومررت بفتاي ، واحترزت
بقولي : (ولا منقوصاً) عما إذا كان الاسم المضاف إلى الياء منقوصاً ؛ فإن ياءه
تدغم في ياء المتكلم وتشدد نحو قولك : جاء قاضي ، ورأيت قاضي ، ومررت
بقاضي ، ويكون إعرابه بحركات مقدرة على الياء المدغمة للاستثقال ، واحترزت
بقولي : (ولا مثني) عما إذا كان الاسم المضاف إلى الياء مثني ؛ فإنه في حالة
الرفع يبقى ألفه ، ويكون رفعه بها نيابة عن الضمة نحو : جاءني مسلمي ، وفي

وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو : الفتى ، والمصطفى ، وموسى ، وحبلئ ، ويسمئ مقصوراً.....

حالة النصب والجر تدغم ياؤه في ياء المتكلم نحو : رأيت مُسَلِّمِي ، ومررت بمُسَلِّمِي وبقولي : (ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً) عمّا إذا كان جمع مذكر سالماً ؛ فإنه في حالة الرفع تُقَلَّب واوه ياءً وتدغم في ياء المتكلم ، ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء مدغمة في ياء المتكلم وهو مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه نحو : جاءني مُسَلِّمِي أصله مسلمون لي ، فلمّا أُضيف إلى الياء... حذفت النون لأجل الإضافة ، والواو قلبت ياءً وأدغمت في ياء المتكلم ، وفي حالتي النصب والجر تدغم ياؤه في ياء المتكلم على نحو ما تقدم في المثني نحو : رأيت مُسَلِّمِي ، ومررت بمُسَلِّمِي ، فعلامه نصبه وجره الياء نيابةً عن الفتحة والكسرة ، وهو مضاف ، والياء مضاف إليه .

(و) تقدر أيضاً جميع حركات الإعراب (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً لينة ؛ لأن الألف اللينة لاستطالتها وجريها مع النَّفْسِ يتعذر تحريكها إلا بقلبها همزة . انتهى « خضري » .

سواء كان معرفة (نحو : الفتى ، والمصطفى ، وموسى) أو نكرة ؛ كفتئ (وحبلئ ، ويسمئ هذا مقصوراً) من القصر وهو الحبس لحبسه ؛ أي : منعه من المد ، أو عن ظهور الإعراب ، ومنه : ﴿ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَارِ ﴾ ، أي : محبوسات عن بعولتهن ، فالمقصور لغة : الشيء المحبوس ، واصطلاحاً : هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة ، فخرج بالاسم الفعل نحو : يرضئ ، وبالمعرب المبني نحو : إذا ؛ فلا يسمى الفعل ، وكذا المبني مقصوراً في الاصطلاح وإن كان ممنوعاً من المد وظهور الإعراب ؛ لأن سبب التسمية لا يوجبها ، وقولنا : (الذي آخره ألف) أي : لا همزة ؛ كالخطأ لازمة ؛ أي : لفظاً أو تقديرأ ؛ كالمقصور المنون ،

وتقدر الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو :
القاضي والداعي والمرتقي ، ويسمى منقوصاً
.....

ولا يرد أن نحو : (المقرئ) اسم مفعول من (أقرأه الكتاب) بإبدال الهمزة ألفاً
يجري عليه حكم المقصور ، مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمزة
بدلها ؛ لأننا نقول : إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ، والتعريف
هنا للمقصور قياساً ، وكذا يقال في الياء في المنقوص . انتهى « خضري » .

وخرج بقولنا : (آخره ألف) ما آخره ياء لازمة ؛ كالقاضي كما سيأتي ،
وبلازمة المثنى حال الرفع نحو : الزيدان ؛ فإن ألفه لا تلزم إذ تقلب ياءً في الجر
والنصب نحو : الزيدين . انتهى من « ابن عقيل » .

واعلم : أن محل تقدير الحركات الثلاث في المقصور إذا كان منصرفاً نحو :
الفتى والرحا ؛ فأما غير المنصرف ؛ كموسى وحبلئ . . فالمقدر فيه الضمة حالة
الرفع ، والفتحة في حالتي النصب والجر ، ولا تقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه ،
وقيل : بتقديرها أيضاً ؛ لأنها إنما استثقلت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ولا ثقل
مع التقدير ، ولعل المؤلف جرى على ذلك ؛ فإنه مثل بموسى وحبلئ ، قاله
الفاكهي .

(وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة
مكسور ما قبلها) مقروناً بـ (أل) (نحو : القاضي والداعي والمرتقي) أو لا ؛
كقاض وداع ومرتق ، وإنما قدرنا لاستثقالهما على الياء .

(ويسمى) هذا الاسم (منقوصاً) لأنه نقص منه بعض حركات الإعراب ،
فالمنقوص ضابطه : هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، فاحترز
بقوله : (هو الاسم) عن الفعل ؛ كيرمي ، وبالمعرب عن المبني نحو : الذي ،

نحو : ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ﴾ ، و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ ،

وبقوله : (ياء لازمة) عن ياء المشئ والجمع والأسماء الستة ، وبقوله : (قبلها كسرة) عن التي قبلها سكون نحو : ظبي ورمي ؛ لأن هذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة ، وحكم هذا المنقوص أنه تعذر فيه الضمة (نحو) قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ﴾ ، وإعرابه : (يوم) : منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بمحذوف تقديره : اذكر يا محمد لأمتك قصة يوم يدع الداع ، والجملة مستأنفة (يدع) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو المحذوفة تلك الواو خطأ تبعاً للفظ ، (الداع) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ (يوم) والمراد بالداعي : إسرافيل وقوله : ﴿إِلَى مَنَى وَنُكْرٍ﴾ ، أي : منكر تنكره النفوس وهو الحساب والمجازاة ، وحذفت الواو من (يدع) في الرسم ؛ تبعاً لحذفها في النطق لالتقاء الساكنين كما مر آنفاً ، وحذفت الياء من الداع للتخفيف ؛ إجراء لـ (أل) الداخلة عليه مجرى التنوين المعاقب عنها ، فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف مع (أل) انتهى « كواكب » بزيادة .

(و) تقدر فيه الكسرة نحو قوله تعالى : ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ ، وهو إسرافيل ؛ أي : مسرعين مآذئ أعناقهم إلى جهة الداع ، والمنادي : بنفخة الصور نفخة البعث ، وهو حال من الواو في (يخرجون) ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه من جمع المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد (إلى الداع) : (إلى) : حرف جر (الداع) : مجرور به (إلى)

وتظهر فيه الفتحة لخفتها

وعلاوة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور متعلق بـ (مهطعين) أي : وتقدر الضمة والكسرة على الياء في المنقوص ؛ لثقلهما على الياء كما مر ، وقد ظهرها عليه ضرورة ؛ كقوله :

لَعُمْرُكَ مَا تَذَرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌّ وَلَكِنْ أَقْصَى مَدَةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ

فظهرت الضمة على ياء جائي ، وكقول جرير :

فِيَوْمَا يُؤَافِقِينَ الْهَوَى غَيْرِ مَاضِيٍّ وَيَوْمَا تَرَى مِنْهُنَّ غُلُولًا تَغُولَا

فظهرت الكسرة على ياء ماض . انتهى « خضري » .

(وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب (لخفتها) ما لم يكن ذلك المنقوص الجزء الأول من مركب مزجي أعرب كالمتضايقين ؛ كرايت معدي كرب ، ونزلت (قالي قلاً) اسم موضع ، فتسكن الياء بلا خلاف ؛ استصحاباً لحكمهما حالة البناء ، أو منع الصرف كما في « الهمع » ، وفي « الروض الأثف » تقول : (تفرّقوا . . . أيادي سباً) بسكون الياء وهو حال ؛ لجعلهما كالاسم الواحد . انتهى « نكت » .

لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضاً ، ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقاً ؛ كقوله :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فسكن ياء (واش) وحذفها للتونين ، قال المبرد : (وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل النصب على الرفع والجر والأصح : جوازه في السبعة ؛ لقراءة جعفر الصادق « مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ » ، بسكون الياء وألف بعد الهاء) . انتهى « صبان » انتهى « خضري » .

نحو : ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالالف

(نحو) قوله تعالى : ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم إلى ما دعاكم إليه من التوحيد ، وإعرابه : (أجيبوا) : فعل أمر مبني على حذف النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (داعي) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، ولفظ الجلالة : مضاف إليه .

واعلم : أن محل ما ذكر في الاسم المنقوص من تقدير الضمة والكسرة وظهور الفتحة : إذا لم يكن على صيغة منتهى الجموع ، أو لم يكن أول جزأين ركباً تركيباً مزجياً وجعل مجموعهما اسماً واحداً ؛ كمعدي كرب ؛ فإن كان على صيغة منتهى الجموع . . فالمقدر فيه الضمة والفتحة وذلك ؛ كجوار وغواش فتقول : هذه جوار ومررت بجوار ، وإعرابه : (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يلقي إليه ، مبني على السكون (ذه) : اسم إشارة في محل رفع مبتدأ مبني على الكسر (جوار) : خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص (ومررت) : فعل وفاعل (بجوار) : جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وأما في حالة النصب . . فتظهر فيه الفتحة نحو : رأيت جوارى ، وإن كان المنقوص أول جزأين . . جعل مجموعهما اسماً واحداً ، وركباً تركيباً إضافياً وآخر أولهما ياء نحو : رأيت معدي كرب ؛ فإنه تقدر في آخر الجزء الأول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف ؛ إذ لم يسمع فيه الفتح في حالة النصب .

(وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف) لتعذر تحريك

نحو : زيد يخشى ولن يخشى ، وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو بالياء
نحو : يدعو ويرمي ، وتظهر الفتحة نحو : لن يدعو ولن يرمي ، والجزم في الثلاثة
بالحذف كما تقدم

الألف اللينة (نحو : زيد يخشى ولن يخشى) فتقول في إعرابه : (زيد) : مبتدأ
مرفوع بضممة ظاهرة في آخره (يخشى) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة
مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره : (هو) يعود على (زيد) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر
المبتدأ (ولن يخشى) : (لن) حرف نفي ونصب واستقبال (يخشى) : فعل
مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها
التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة معطوفة
على جملة (يخشى) الأول .

(وتقدر الضمة فقط) دون الفتحة (في الفعل المعتل بالواو أو بالياء) لثقلها
على الواو والياء ؛ فالأول (نحو :) زيد (يدعو) الله ، (فيدعو) : فعل مضارع
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل
بالواو ، وفاعله ضمير يعود على (زيد) ، والجملة الفعلية خبره ، (و) مثال
الثاني : زيد (يرمي) (فيرمي) : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على
الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء .

(وتظهر الفتحة) عليهما لخفتها إذا دخل عليهما عامل النصب (نحو : لن يدعو
ولن يرمي) فكلاهما منصوب بـ (لن) ، وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في آخرهما .

(والجزم في) الأفعال (الثلاثة) إذا دخل عليهما عامل الجزم ؛ يعني : يخشى
ويدعو ويرمي (بالحذف) أي : بحذف أحرف العلة الثلاثة (كما تقدم) في باب
(علامات الإعراب) ومثال ذلك نحو : لم يغز ولم يرم ولم يخش ؛ لأن أحرف

.....

العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات ، فتسلط عليها العاملُ كما تسلط على الحركات ، فحذفها كما تُحذف الحركات ، ومحل حذف الحرف للجازم إذا كان أصلياً ؛ فإن كان بدلاً من همزة.. فلا يحذف نحو : يقرأ ، بفتح أوله مضارع (قرأ) فإنك تقول فيه : لم يقرأ بالالف ، ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم حقه ، وهو حذف الحركة من الهمزة التي كانت موجودة قبل إبدالها ألفاً كما مر .

إعراب المتن

(فصل ، تقدر الحركات الثلاث في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو : غلامي وابني) : (فصل) تقدم ما فيه من الإعراب قريباً (تقدر) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضممة ظاهرة في آخره (الحركات) . نائب فاعل مرفوع (الثلاث) : صفة لـ (الحركات) مرفوع بالضممة الظاهرة وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : المعدودة بالثلاث ، وحذف التاء من اسم العدد ؛ لأن المعدود مؤنث (في الاسم) : جار ومجرور متعلق بـ (تقدر) ، (المضاف) : صفة لـ (الاسم) ، (إلى ياء المتكلم) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالمضاف (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقدير : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (غلامي وابني) : مضاف إليه محكي .

(وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) : (وفي الاسم) : جار ومجرور معطوف على قوله : (في الاسم المضاف) على كونه متعلقاً بـ (تقدر) ، (المعرب) : صفة أولى لـ (الاسم) ، (الذي) : اسم موصول صفة ثانية لـ (الاسم) ، (آخره) : مبتدأ ومضاف إليه (ألف) : خبره (لازمة) : صفة لـ (ألف) ، وجملة الابتداء صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (الفتى ، والمصطفى ، وموسى ، وحبللى) : مضاف إليه محكي ، (ويسمى) : فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعله مستتر ، (مقصوراً) : مفعول ثان لـ (يسمى) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً .

(وتقدر الضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) : الراو : عاطفة (تقدر الضمة) : فعل مغير ونائب فاعل (والكسرة) :

معطوف عليه ، والجملة معطوفة على جملة قوله : (تقدر الحركات في الاسم المضاف) ، (في الاسم) : جار ومجرور متعلق بـ (تقدر) ، (المعرب) : صفة أولى لـ (الاسم) ، (الذي) : اسم موصول في محل الجر صفة ثانية لـ (الاسم) ، (آخره) : مبتدأ ومضاف إليه (ياء) خبره ، والجملة صلة الموصول (لازمة) : صفة أولى لـ (الياء) ، (مكسور) : صفة ثانية لها ولكنها سببية (ما) : اسم موصول في محل الرفع نائب فاعل لـ (مكسور) ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير (قبلها) : ظرف ومضاف متعلق بمحذوف صلة لـ (ما) الموصولة تقديره : ما استقر قبلها ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (القاضي والداهي والمرتقي) : مضاف إليه محكي ، (ويسمى) : فعل مغير ونائب مستتر ، (منقوصاً) : مفعول ثان له ، والجملة مستأنفة ، (نحو) : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ ، ﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (يوم يدع الداع) ، (مهطعين إلى الداع) : مضاف إليه محكي .

(وتظهر فيه الفتحة) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة قوله : (وتقدر الضمة والكسرة) ، (لخفتها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (تظهر) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ : مضاف إليه محكي ، (وتقدر الضمة) : فعل ونائب فاعل ، والجملة مستأنفة ، (والفتحة) : معطوف على (الضمة) ، (في الفعل) : جار ومجرور متعلق بـ (تقدر) ، (المعتل) : صفة لـ (الفعل) ، (بالالف) : متعلق بـ (المعتل) ، (نحو) : مضاف ، (زيد يخشى ولن يخشى) : مضاف إليه محكي ، (وتقدر الضمة) : فعل ونائب فاعل معطوف

على جملة قوله : (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف) ، (فقط) :
الفاء : زائدة لتزيين الخط ، أو اللفظ (قط) : اسم فعل مضارع بمعنى (يكفي)
مبني على السكون لشبهه بالحرف شبيهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على (تقدير الضمة) ، وجملة اسم الفعل
لا محل لها من الإعراب ، والمعنى : أي : يكفي تقدير الضمة عن تقدير الفتحة .

(في الفعل المعتل) : جار ومجرور وصفة متعلق به (تقدير الضمة) ،
(بالواو) : متعلق بالمعتل ، (أو بالياء) : معطوف على قوله : (بالواو) :
(نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) :
مضاف ، (يدعو ويرمي) : مضاف إليه محكي .

(وتظهر الفتحة) : فعل وفاعل معطوف على قوله : (وتقدر الضمة فقط) ،
(نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) :
مضاف ، (لن يدعو ولن يرمي) : مضاف إليه محكي ، (والجزم) : الواو :
استثنائية (الجزم) : مبتدأ ، (في الثلاثة) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال
من (الجزم) مع تقدير مضاف على مذهب الجمهور تقديره : وحكم الجزم حالة
كونه في الأفعال الثلاثة المعتل بالألف ، والمعتل بالواو ، والمعتل بالياء ،
(بالحذف) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره : وحكم الجزم
حالة كونه معتبراً في الأفعال الثلاثة كائن بحذف حرف العلة ، (كما) : الكاف :
حرف جر وتشبيه (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف مبني على السكون
(تقدم) : فعل وفاعل مستتر فيه تقديره : (هو) يعود على (ما) ، والجملة
الفعلية صلة لـ (ما) الموصولة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه
خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ؛ أي : كون الجزم بالحذف في الثلاثة

.....

كائناً كالحكم الذي تقدم في باب (علامات الإعراب) ، والجملة مستأنفة ، أو
الجار والمجرور حال من الحذف ، والتقدير : والجزم في الثلاثة كائن بالحذف
حالة كون الحذف مثل ما تقدم في الباب السابق ، والله أعلم .



[ش] : (فصل) فيما إعرابه تقديري ، والإعراب التقديري جار في الأسماء والأفعال ، وهو في كل منهما قسمان ؛ لأن المقدّر في ذلك المعرب إما جميع حركاته أو بعضها ؛ فالأقسام أربعة : الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات إعرابه كلها شيئان ، أشار هنا إليهما بقوله : (تقدر الحركات الثلاث) وهي : الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم) وليس مثني ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

هذا (فصل) معقود (فيما) أي : في بيان حكم ما (إعرابه تقديري) أي : مُقدَّر ، سواء كان من الأسماء أو الأفعال ، وسبب تقديره مطلقاً : إما التعذر أو الثقل .

(والإعراب التقديري) أي : المقدّر لسبب من الأسباب المذكورة (جار) أي : واقع (في الأسماء) المضافة إلى الياء أو المقصورة ، أو المنقوصة .

(و) جار في (الأفعال) المعتلة بواحد من أحرف العلة الثلاثة (وهو) أي : الإعراب التقديري (في كل منهما) أي : في كل من الأسماء والأفعال (قسمان) من حيث ما يقدر من الحركات (لأن المقدّر في ذلك المعرب إما جميع حركاته) كالمقصور والمضاف إلى الياء ، والفعل المعتل بالألف (أو بعضها) أي : بعض حركاته ؛ كالمقصور والفعل المعتل بالواو أو بالياء (فالأقسام) أي : فأنقسام ما يقدر فيه الإعراب (أربعة : الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات إعرابه كلها شيئان ، أشار هنا إليهما) أي : إلى الشئين قيده بقوله : (هنا) : إشارة إلى عدم انحصار ما يقدر فيه جميع الحركات في شئين ؛ لأن منه المدغم والاسم المحكي (بقوله : تقدر الحركات الثلاث وهي : الضمة والفتحة والكسرة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، و) الحال أنه (ليس مثني ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً

كما يومىء إلى ذلك قوله : (نحو : غلامي وابني) وإنما قدرت ؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات ؛ إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد ، وقيل : إن المضاف للياء مبني مطلقاً ،

كما يومىء (ويشير (إلى ذلك) النفي (قوله : نحو : غلامي وابني) أي : كما يشير إلى أن المراد به ما ليس مشئ ولا مجموعاً جمع مذكر ، قوله : (نحو غلامي وابني) حيث اقتصر في التمثيل له على المفرد ، ولم يذكر في تمثيله المشئ والجمع ؛ إشارة إلى أن لهما حكماً خاصاً إذا أضيفا إلى ياء المتكلم كما سبق في « التمة » .

(وإنما قدرت) الحركات الثلاث على ما قبل ياء المتكلم (لأن ياء المتكلم تستدعي) أي : تطلب وتستوجب (انكسار ما قبلها) أي : كسر ما قبلها (لأجل المناسبة) لها (فمنع اشتغاله) أي : اشتغال ما قبلها (بالكسرة) أي : بكسرة المناسبة (ظهور الحركات) الإعرابية فيه ؛ أي : فيما قبلها (إذ المحل) أي : الحرف (الواحد لا يقبل حركتين) حركة المناسبة وحركة الإعراب (في آن واحد) أي : في وقت واحد ؛ لكونهما ضديّين ، والضدان لا يجتمعان ، وإنما منعّت حركة المناسبة ظهور حركة الإعراب ؛ لأنها متقدمة على العامل ؛ لوجود مقتضيها وهو الإضافة إلى الياء قبل العامل ؛ لأن العامل إنما يدخل على الاسم بعد ثبوته في نفسه ، ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثراً للعامل ، وإلا لزم تحصيل الحاصل ، والمراد باشتغال المحل بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو : فتاي وداعي ، فيكون التقدير فيهما : للتعذر لسكون ما قبل الياء فيهما . انتهى « يس على المجيب » بتصرف .

(وقيل : إن المضاف للياء مبني) على الكسر لإضافته إلى مبني (مطلقاً) أي :

واختار ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بحركة ظاهرة .
(و) تقدر كلها أيضاً (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك
الألف مع بقاء كونها ألفاً ، ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو : الفتى
والمصطفى وموسى) أو نكرة ؛ كفتى (وحبلئ) لكن
.....

رفعاً ونصباً وجرّاً (واختار ابن مالك أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ،
وفي الجر بحركة ظاهرة) ورُدَّ بأنها مستحقة قبل التركيب ، وإنما دخل عامل الجر
بعد استقرار حركة المناسبة . انتهى « مجيب » .

فإن قلت : لِمَ لا يجوزُ في حال الجر زوال الأولى بعروض الثانية . . قلت : لا
وَجْهَ لزوالها مع بقاء سببها مع أَنَّ الأصل بقاء الشيء على ما كان ، وإنَّ العناية بكسر
المناسبة أَكْثَرُ خصوصاً إذا لم يَفُتْ جانبُ الإعراب بالكلية لجواز تقديره . انتهى
« يس على المجيب » .

(وتقدر كلها أيضاً) أي : كما تقدر في المضاف إلى الياء (في الاسم المعرب
الذي آخره ألف لازمة) والمراد بالزوم في الألف والياء لزوم الوجود في أحوال
الإعراب كلها لفظاً ؛ كالفتى والقاضي ، أو تقديرأ ؛ كفتئ وقاضي . انتهى
« يس » .

(لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً) لأنها هوائية تَجْري مع النفس ؛
لا اعتماد لها في الفم ، والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن الاستطالة فلم
يجتمعا ، ولهذا إذا حركت الألف . . انقلبَتْ همزة كما في (المُقْري) اسمٌ مفعول
من (يُقْري) بالبناء للمفعول من (أقرى) الرباعي أصله من (أقرأ يُقْراً) لجواز
النطق بالهمزة التي هي الأصل . انتهى « يس » .

(ولا فرق فيه) أي : في تقدير جميع الحركات في الاسم الذي آخره ألف (بين
أن يكون معرفة نحو : الفتى والمصطفى وموسى ، أو نكرة ؛ كفتئ وحبلئ ، لكن)

محل تقدير الحركات كلها فيه إذا كان منصرفاً ، أما غيره منه ؛ كموسى وحبلئ . .
فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة ؛ لعدم دخولها فيه ، وقيل : بتقديرها فيه
أيضاً ؛ لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ، ولا ثقل مع التقدير ،
ولعل المؤلف جرى على ذلك ؛ فإنه مثل بموسى وحبلئ .

(ويسمى) الثاني : (مقصوراً) لامتناع مده ،

استدراك على قوله : (لا فرق فيه) أي : لكن (محل تقدير الحركات كلها فيه)
أي : في الاسم الذي آخره ألف (إذا كان منصرفاً ، أما غيره) أي : أما غير
المنصرف (منه) أي : من الاسم الذي آخره ألف (كموسى وحبلئ . . فالمقدر فيه
الضمة والفتحة دون الكسرة ؛ لعدم دخولها) أي : لعدم دخول الكسرة (فيه) أي :
في الاسم الذي لا ينصرف ، وهذا مذهب الجمهور (وقيل : بتقديرها) أي :
بتقدير الكسرة (فيه) أي : في الاسم الذي لا ينصرف (أيضاً) أي : كما تقدر
الضمة والفتحة ؛ أي : ذهب ابن فلاح اليمني إلى تقديرها فيه أيضاً (لأنها) أي :
لأن الكسرة (إنما امتنعت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ، ولا ثقل مع التقدير)
قال المحشي : رُدَّ بأن الفتحة ثقلت لنيابتها عن ثقل . انتهى ، وفيه نظر : لأنه
لا يصلح جواباً عما قاله ابن فلاح ؛ لأنه إذا لم تقدر الفتحة في نحو : مررت
بموسى ؛ لنيابتها عن الكسرة . . فمعلوم أن الكسرة لا تقدر فماذا تقدر . انتهى .
« يس على المجيب » .

(ولعل المؤلف) أي : صاحب « المتممة » (جرى على ذلك) أي : على هذا
القول الذي يقول بتقدير الكسرة (فإنه) أي : فإن المؤلف (مثل) للمقصود الذي
تقدر فيه جميع الحركات (بموسى وحبلئ) فيدل تمثيله بهما : أن الاسم الذي
لا ينصرف تقدر فيه الكسرة كغيره ؛ لأنه لا ثقل مع التقدير (ويسمى) هذا الاسم
(الثاني) الذي آخره ألف لازمة (مقصوراً لامتناع مده) لأنه منع المد ؛ لأن صوت

أو لأنه قصر ؛ أي : منع من ظهور الحركات فيه .

القسم الثاني من الأسماء : وهو ما يقدر فيه بعض حركات إعرابه هو المشار إليه بقوله : (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقروناً بـ (أل) (نحو : القاضي والداعي والمرتقي) أو لا ؛

الألف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعده ، ويقابله الممدود : وهو ما حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ، ولذلك لا يسمى نحو : دعا مقصوراً ؛ إذ ليس في الفعل ممدود ، وأما نحو : شاء ويشاء . . فلا يسمى عند الأكثرين ممدوداً ؛ لأن الألف التي قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين . انتهى « يس » .

(أو) سُمي هذا الثاني مقصوراً (لأنه قُصِرَ ؛ أي : مُنِعَ من ظهور الحركات) الإعرابية (فيه) أي : في هذا الاسم الثاني .

قال في « شرح الحدود » : فإن قلت : مقتضى هذا التعليل أن نحو : يخشى يسمى مقصوراً . . قلت : لا يلزم ذلك ؛ لأن المناسبة لا يلزم اطرادها ؛ كالقارورة للزجاجة المعروفة ، سُميت بذلك : لتَقَرِّي الماء فيها ؛ أي : اجتماعه ، ولا يلزم من ذلك تسمية الزُّير ونحوه قارورة . انتهى .

ولو ذَكَرَ بدلَ نحو : يحشى المضاف . . كان أولى ؛ لأنه اسم وبالجمله : فالتعليل الأول أولى . انتهى « يس » .

و (القسم الثاني من الأسماء : وهو ما يقدر فيه بعض حركات إعرابه هو المشار إليه بقوله : وتقدر الضمة والكسرة دون الفتحة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) خرج بالاسم الفعل نحو : يرمي ، وبالمعرب المبني نحو : الذي وذئ ، وباللازمة غيرها ؛ كياء المثنى والجمع على حده جراً ونصباً وبقبلها كسرة نحو : ظَنِي وَرَمِي ، سواء كان (مقروناً « بآل » نحو : القاضي والداعي والمرتقي أو لا)

كقاض وداع ومرتق ، وإنما قدرنا لاستثقالهما على الياء ، ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع ؛ فإن كان . فالمقدر فيه الضمة والفتحة ؛ كجوار كما في المقصور

أي : أو لم يكن مقروناً بـ (أل) ، (كقاض وداع ومرتق ، وإنما قدرنا) أي : قدرت الضمة والكسرة (لاستثقالهما على الياء) أي : لثقل الضمة والكسرة على الياء المذكورة وهي المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ؛ فإن سكنت ما قبلها . لم تستثقل الحركات ؛ كظبي وكروسي . انتهى « يس » .

(ومحل ذلك) أي : محل تقدير الكسرة في الاسم المنقوص (ما لم يكن) ذلك الاسم (على صيغة منتهى الجموع) أي : على وزن الجمع المتناهي (فإن كان) ذلك الاسم على وزن الجمع المتناهي (. . فالمقدر فيه الضمة والفتحة) فلا تقدر فيه الكسرة ؛ بل تقدر الفتحة نيابة عن الكسرة (ك) قولك : مررت بـ (جوار) بالتونين للعوض ، وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التونين (كما) مر هذا (في المقصور) بقوله : (أما غيره منه ؛ كموسى وحبلئ . . فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة) . انتهى « يس » ، لعدم دخولها فيه ، ولا يختص هذا بصيغة منتهى الجموع ؛ بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك نحو : (أَعْيِم) تصغير (أَهْمَى) فإن مانعه من الصرف : الوصف ووزن الفعل ، وكذا نحو : قاض علم امرأة ؛ فإن مانعه من الصرف : العلمية والتأنيث ، وكذا نحو : يَزِمِي علماً ؛ فإن مانعه من الصرف : العلمية ووزن الفعل ، فتقول : جاءني جَوَارٍ وَأَعْيِمٍ وقاضٍ وَيَزِمٍ ، ومررت بجوارٍ وَأَعْيِمٍ وقاضٍ وَيَزِمٍ بالتونين وحذف الياء في الجميع في حالة الرفع والجور ، ونظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ، ولو قال : هذا إذا كان منصرفاً . . لكان

(ويسمى) الاسم المذكور (منقوصاً) لأن لامه تحذف للتونين كما مثلنا ، ولأنه نقص منه بعض الحركات (نحو : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾) ، فالداعي : فاعل بـ (يدعو) ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستثقال .

(و) نحو : ﴿ مُهْطِيعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾) ، فالداعي : مجرور بـ (إلى) ، وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر ، و ﴿ مُهْطِيعِينَ ﴾ : حال من الواو في ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾ . (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب ما لم يضاف لياء المتكلم

أشمل ، وربما أشار بقوله : (كما مر في المقصور) يعني : من كونه مخصوصاً بالمنصرف إلى هذا التعميم ، ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف . انتهى « يس على المجيب » .

(ويسمى) هذا (الاسم المذكور) أي : الموصوف بكون آخره ياء لازمة قبلها كسرة (منقوصاً لأن لامه تحذف للتونين كما مثلنا) بقولنا كقاض وداع . . . إلخ ، (ولأنه نقص منه بعض الحركات) الإعرابية وهي الضمة والكسرة مثاله في الرفع (نحو) قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ ، فالداعي : فاعل بـ (يدعو) ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها (أي : على الياء (الاستثقال) أي : ثقلها على الياء .

(و) مثاله في الجر (نحو) قوله تعالى : ﴿ مُهْطِيعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ ، فالداعي : مجرور بـ (إلى) ، وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر (تلك الكسرة على الياء (لما ذكر) آنفاً في الضمة ؛ يعني : قوله : (منع من ظهورها الاستثقال) ، (و ﴿ مُهْطِيعِينَ ﴾ : حال من الواو في ﴿ يَخْرُجُونَ ﴾) من الْأَجْدَاثِ .

(وتظهر فيه) أي : في الاسم المنقوص (الفتحة حالة النصب ما لم يضاف لياء المتكلم) نحو : رأيت قاصي ، فإن الفتحة فيه مقدرة على الياء المدغمة في ياء

(لخفتها نحو : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾) ، فداعي : مفعول (أجيبوا) ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، هذا ما يقدر في الأسماء ، وأما ما يقدر في الأفعال .. فهو أيضاً شيان : أحدهما : ما يقدر فيه جميع حركاته ، وإليه أشار بقوله : (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (الممثل بالالف نحو : زيد يخشى ولن يخشى) فيخشى في الأول : مرفوع ، وفي الثاني : منصوب بـ (لن) ، وعلامة الإعراب فيه مقدرة في الألف لم تظهر تعذراً ، وإلى الثاني أشار بقوله : (وتقدر الضمة فقط) أي : دون الفتحة (في الفعل) المضارع (الممثل) آخره ، إما (بالواو أو بالياء) فالأول (نحو :) زيد (يدعو)

المتكلم ؛ أي : وتظهر الفتحة فيه (لخفتها) أي : لخفة ظهور الفتحة على الياء ، مثال ظهورها على الياء (نحو) قوله تعالى : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ ، فداعي : مفعول « أجيبوا » منصوب (وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، هذا) الذي ذكرناه من أول الفصل إلى هنا من الأقسام الثلاثة حكم (ما يقدر) إعرابه (في الأسماء ، وأما ما يقدر) إعرابه (في الأفعال .. فهو أيضاً) أي : كالأسماء (شيان : أحدهما : ما يقدر فيه جميع حركاته ، وإليه أشار بقوله : وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع الممثل بالالف نحو : زيد يخشى ولن يخشى ، فيخشى في الأول : مرفوع) وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهورها التعذر (وفي الثاني : منصوب بـ « لن » وعلامة الإعراب فيه) في كل من المثالين ؛ يعني : الضمة في الأول ، والفتحة في الثاني (مقدرة في الألف لم تظهر) تلك العلامة فيهما (تعذراً ، وإلى الثاني) وهو ما يقدر فيه بعض حركاته (أشار بقوله : وتقدر الضمة فقط ؛ أي : دون الفتحة في الفعل المضارع الممثل آخره ، إما بالواو أو بالياء ، فالأول نحو : زيد يدعو) ، وإعرابه : (زيد) : مبتدأ مرفوع (يدعو) : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو

(و) الثاني نحو : زيد (يرمي) فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استثقلاً (وتظهر الفتحة) في آخره إذا دخل عليه ناصب (نحو : لن يدعو ولن يرمي) لخفتها فكل منهما منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره .

(و) يكون (الجزم في) الأفعال (الثلاثة) المعتلة إذا دخل على كل منها جازم (بالحذف) لأواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك ؛ لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات ، فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها

منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ .

(والثاني نحو : زيد يرمي ، فكل منهما) أي : من يدعو ويرمي (فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استثقلاً) أي : لثقلها على الواو أو الياء .

(وتظهر الفتحة في آخره) أي : في آخر الفعل المعتل بالواو أو بالياء (إذا دخل عليه ناصب نحو :) زيد (لن يدعو ولن يرمي ؛ لخفتها) أي : لخفة الفتحة على كل من الواو أو الياء (فكل منهما) أي : فكل من الفعلين (منصوب بـ « لن » ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ويكون الجزم في الأفعال الثلاثة المعتلة) يعني : يخشى ويدعو ويرمي (إذا دخل على كل منها جازم بالحذف لأواخرهن) أي : بحذف الألف في يخشى ، والواو في يدعو ، والياء في يرمي (كما تقدم بيان ذلك) أي : بيان حذف أواخرهن للجازم في آخر باب (علامات الإعراب) ، (لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها) اللازم لها (قريبة من الحركات ، فتسلط عليها) أي : على حذفها (العامل) تسلطاً كـ (تسلطه على الحركات فحذفها) أي : فحذف

كما يحذف الحركات ، والقول بأن الجازم حذف حَرْفِ العلة إنما يتأتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع ، والفتحة في المعتل بالألف حالة النصب ؛ كما بيته
.....

أحرف العلة (كما يحذف الحركات ، والقول بأن الجازم حذف حرف العلة إنما يتأتى) ويمكن (على القول بعدم تقدير الضمة في) الفعل (المعتل) في (حالة الرفع) سواء كان معتلاً بالألف أو بالواو أو بالياء .

(و) بعدم تقدير (الفتحة في المعتل بالألف حالة النصب) وهذا القول لابن السراج ومن تبعه ؛ فإنهم قالوا : إن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع ، والفتحة في الألف في حالة النصب ، وعللوا ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة إلى تقديره فيه بخلاف الاسم ، وجعلوا الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة .. أزالها ، وإلا .. أخذ من قوى البدن . انتهى « تصريح » .

قال الدنوشري : (الظاهر أن الفعل حينئذ مبني) ، وقال بعضهم : (هو معرب ولا إعراب له ، وهو لا يكاد يُفهم) انتهى .

وكونه مبنياً بعيد جداً ، والأقرب : أنه بنفس الحروف كما يرشد إليه قولهم : أن الجازم يحذف علامة الرفع . انتهى « يس على التصريح » .

وأما على القول الآخر وهو قول سيبويه ومن تبعه .. فيقال : إنه لما دخل الجازم .. حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة .. فرقوا بينهما بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، وعلى قول ابن السراج : الجازم حذف نفس حرف العلة .

قوله : (كما بيته) أي : بينت ذلك المذكور من أن القول : إن الجازم حذف حرف العلة إنما يتأتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل بالواو والياء ، وبعدم

في « شرح القطر » ومحل حذف الحرف للجازم إذا كان أصلياً ؛ فإن كان بدلاً من أصل .. فلا يحذف

تقدير الفتحة في المعتل بالألف (في « شرح القطر ») في « مجيب النداء » وكلامه فيه هذا تنبيه قد مر : أن مَنْ يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى أن جزمه بحذف الحركة ، ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه بحذف آخره ، والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم ، وهو في ذلك مخالف للقولين جميعاً . انتهى كلامه فيه .

قوله : (ومحل حذف الحرف) أي : حرف العلة (للجازم إذا كان) ذلك (أصلياً) أي : حرف علة في أصله ، قال الدنوشري : (مراده بالأصل : ما ليس بدلاً من همزة وإن كان بدلاً من ياء ؛ كيخشى ؛ إذ الألف لا تكون أصلاً أبداً) .

(فإن كان) حرف العلة عارضاً بأن كان (بدلاً من أصل) آخر ، والمراد بالأصل الآخر هنا : الهمزة خاصة بأن كان حرف العلة بدلاً من همزة مفتوح ما قبلها ؛ كيقرأ مضارع (قرأ) الثلاثي ، أو همزة مكسور ما قبلها ؛ كيقرئ مضارع (أقرأ) الرباعي ، أو همزة مضموم ما قبلها نحو : يَوْضُوْ مضارع وَضُوْ الثلاثي بضم الضاد بمعنى (حسن وجمل) فإن كان الإبدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع .. فهو إبدال قياسي ؛ لكون الهمزة ساكناً لحذف حركتها بالجازم ، وإبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها إبدال قياسي (.. فلا يحذف) الحرف المبدل عن الهمزة ؛ أي : يمتنع حينئذ ؛ أي : حين ؛ إذ أبدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل عن الهمزة ؛ لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال فلا يَحذفُ الجازم شيئاً آخر ، فيقال في المثال الأول : يَقْرَأ بإثبات الألف ، وفي المثال الثاني : يُقْرِئ بإثبات الياء ، وفي الثالث : يَوْضُوْ

.....
بإثبات الواو ، والظاهر أن الإعراب حينئذ مقدر على الهمزة لا على الألف . انتهى
« يس » .

وإن كان الإبدال عن الهمزة قبل دخول الجازم . . فهو إبدال شاذ ؛ لكون الهمزة متحركة فهي متعاضية بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ، ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الإثبات للحرف المبدل ، والحذف له بناءً على قول الاعتداد بالعارض . . . إلى آخر ما ذكره في « التصريح » انتهى منه .

فصلك

[ص] : الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة تقوم مقام العلتين

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) : أي : هذا فصل معقود في بيان الأسباب التي تمنع الاسم من الصرف ؛ أي : من التنوين والجرب بالكسرة .

واعلم : أن الاسم : إن أشبه الحرف . . بني وسمي غير متمكن ، وإلا . . أعرب وسمي متمكناً ، ثم المتمكن إن لم يشبه الفعل . . صرف وسمي أمكن ، وإلا . . منع الصرف وسمي غير منصرف وغير أمكن ، والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف : كون الاسم فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقامهما كما قال المصنف (الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان إحداهما لفظية ، والأخرى معنوية (من علل تسع) كفاطمة وإبراهيم (أو) ما فيه علة (واحدة) فرعية (تقوم مقام العلتين) المذكورتين في الاستقلال بمنع الصرف ؛ كحُبْلَى ومساجد وذلك ؛ لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم ، إحداهما لفظية : وهي اشتقاقه من المصدر ، والأخرى معنوية : وهي افتقاره إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ؛ فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم ، إلا . . إذا وجدت فيه الفرعيتان أو ما قام مقامهما ، وحينئذ يثقل الاسم كالفعل ؛ فلا يدخله كسر ولا تنوين . انتهى « مجيب » .

وقولنا : (وهي اشتقاقه من المصدر) هذا على مذهب البصريين ؛ لأن الفعل مشتق عندهم من المصدر ، وأما على مذهب الكوفيين القائلين : إن المصدر مشتق من الفعل . . فالفرعية اللفظية التركيب ؛ لأن الاسم كالفرد ؛ لبساطة مدلوله ،

والعلل التسع هي : الجمع ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتأنيث ، والتعريف ،
والتركيب ، والألف والنون الزائدتان ،

والفعل كالمركب ؛ لأن مدلوله الحدث والزمان . انتهى « يس » .

والعلل عند الجمهور تسع ، وقيل : عشرة ، والعاشر الألف الزائدة في آخر
العلم ، سواء كانت للإلحاق ؛ كأزطى وقيل : ليست ألفه للإلحاق . انتهى
« خضري » .

أو للتكثير ؛ كقُبْعَثَرِي اسم موضع ، وقيل : أحد عشر هذه العشرة ، والحادي
عشرة : مراعاة الأصل نحو : أحمر بعد التنكير . انتهى « يس » .

(والعلل التسع) على سبيل التعداد والإجمال (هي : الجمع) المتناهي وهو
فرع الواحد .

(و) الثاني : (وزن الفعل) وهو فرع عن وزن الاسم ؛ لأن الأصل في كل نوع
ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر ؛ فإذا كان فيه ذلك الوزن . . كان فرعاً
لوزنه .

(و) الثالث : (العدل) وهو فرع عن المعدول عنه ؛ لأن الأصل بقاء الاسم
على حاله .

(و) الرابع : (التأنيث) وهو فرع عن التذكير ؛ لأنك تقول : قائم ، ثم
تقول : قائمة .

(و) الخامس : (التعريف) وهو فرع عن التنكير ؛ لأنك تقول : رجل ، ثم
تقول : الرجل .

(و) السادس : (التركيب) وهو فرع عن الأفراد .

(و) السابع (الألف والنون الزائدتان) وزيادتهما فرع عن المزيد عليه .

والعجمة ، والصفة يجمعها قول الشاعر :

(و) الثامن : (العجمة) وهي لغة العجم فرع عن العربية ؛ إذ الأصل في كُلِّ لِسَانٍ ألاَّ يخالطه لسانٌ آخر .

(و) التاسع : (الصفة) وهي فرع عن الموصوف ، وهذه العلل كلها لفظية إلا . . اثنتين منها ، وهما العلمية والوصفية فهما معنويتان ، وهذه التسع (يجمعها) على الترتيب المذكور في بيت واحد (قول الشاعر) الإمام العلامة النحوي بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله تعالى . انتهى من « الكواكب » .

وفي « السجاعي » قوله لابن النحاس : هو أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي المصري ، كان من الفضلاء ، وله تصانيف مفيدة منها : « تفسير القرآن الكريم » ، وكتاب « إعراب القرآن » وغير ذلك ، وهو تلميذ أبي الحسن عليٍّ الأخفش ، والزجاج ، وابن الأنباري ، وكان مُقْتَرَأً على نفسه ، وإذا وُهِبَ له عمامة . . قطعها ثلاثَ عمائم ، تُوفِّيَ بمصر يومَ السبت لخمسِ خلون من ذي الحجة سنة ثلاث وثمانين وثلاث مئة ، وقيل : سنة سبع وثلاثين ، وكان سبب وفاته : أنه جلسَ على دُرُجٍ على شاطئِ النيل في أيامِ زيادته وهو يَقْطَعُ بالعروض شيئاً من الشعر ، فقال بعضُ العوام : هذا يَسْخَرُ النيلَ حتى لا يَزِيدَ فَتَغْلُو الأسعارُ ، فدفعه برجله في النيل فلم يَقَفْ له على خير ، والنحاس - بفتح النون والحاء المشددة المهملة وبعد الألف سين مهملة - نسبة إلى من يعملُ النحاس ، وأهلُ مصر يقولون لمن يعمل الأواني الصفرية (النحاس) ذكره ابن خلكان في « تاريخه » انتهى « سجاعي على قطر الندى » .

منها ما هو مذكور في هذا البيت بصريح الاسم ، ومنها ما هو بطريق

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل

الاشتقاق ، والبيت هو قوله من (بحر البسيط) :

(اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل)

وقوله : (كمل) بثلاث الميم ، وألفه للإطلاق ؛ أي : قد جمعت العلل التسع في هذا البيت ، وكمل فيه كلها ، ولهذا البيت معنى إشاري ، ومعنى رمزي ؛ فالمعنى الإشاري أن يقال فيه إن قوله : (اجمع) إشارة إلى الجمع ، وقوله : (وزن) إشارة إلى وزن الفعل ، وقوله : (أنث) إلى التأنيث ، وقوله : (بمعرفة) إلى العلمية ، وقوله : (ركب) إلى التركيب ، وقوله : (زد) إلى زيادة الألف والنون ، وقوله : (عجمة) إلى العجمة ، وقوله : (فالوصف) إلى الصفة ، والرمزي ما فسر به بعضهم بقوله : اجمع أعمالك أيها المؤمن في صباحك ومساءلك ، وزنها بميزان الشرع ، وما كان منها سيئاً.. فتب منه على الفور ، وما كان حسناً.. فاشكر الله على توفيقه ، وقوله : (عادلاً) حال من فاعل زن ؛ أي : زنها حال كونك عادلاً في وزنها بميزان الشرع من غير زيادة في الحسن منها ، ونقص في السيء منها (أنث) أي : قلل في نفسك (بمعرفة) العلوم حثاً لها على طلب العلم (ركب) أي : احمل على نفسك (عجمة) وجهلاً (وزد) علماً ؛ أي : واطلب زيادة في العلم ؛ ففي هذا تقديم وتأخير ، والفاء في قوله : (فالوصف) للإفصاح ؛ أي : إذا سمعت ما قلته لك ، وقبلت نصيحتي لك.. فأقول لك الوصف ؛ أي : أوصاف الرجال الكاملة التي تفرقت فيهم قد كملت ، واجتمعت فيك فكانت عالماً جامعاً متفناً . والله أعلم .

وقد جمعها بعضهم بقوله :

وزن المركب عجمة تعريفها عدلٌ ووصف الجمع زدُ تأنيثاً

فالججمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع

وأحسن منه ومما في المتن قول الآخر :

جمع ووزن عدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها

لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق . انتهى « مجيب » .

والمراد بالعلة : الخروج عن الأصل ، وبيان ذلك : أن الأصل في الاسم أن يكون مفرداً ليس على وزن الفعل ، غير معدول ولا مؤنثاً ، ولا معرفة ولا مركباً ، ولا مزيداً ولا وزناً أعجمياً ولا وصفاً ؛ فإن خرج الاسم عن هذا الأصل بفقد اثنين مما ذكر ، أو فقد واحدة قامت مقام اثنين . . منع من الصرف الذي هو التنوين بطريق الأصالة ، ومن الجر بالكسرة بطريق التبع على التحقيق ؛ لشبهه بالفعل في وجود علتين فرعيتين فيه ، إحداهما من جهة اللفظ ، والأخرى من جهة المعنى ، أو وجود علة واحدة تقوم مقام علتين .

(فالجمع) الذي تقدم لنا ذكره في تعداد العلل (شرطه) في استقلاله بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) بغير زيادة هاء تأنيث فيه ؛ أي : أن يكون على وزن الجمع المتناهي ؛ أي : الذي بلغ نهاية الجمع بحيث لا يجمع مرة ثانية بعد وزنه ؛ أي : أن يكون على صيغة تنتهي الجموع في الكلمات العربية إليها ؛ لأن جمع التكسير قد يجمع ثانياً ؛ فإذا انتهى إلى صيغة منتهى الجموع . . لم يجر جمعه مرة أخرى وذلك نحو : كلب هو مفرد يجمع على أكلب وأكلب يجمع على (أكالب) بوزن (مفاعل) ولا يجوز أن يجمع (أكالب) مرة أخرى ؛ لأنه بلغ صيغة منتهى الجموع وهو (مفاعل) ، وكاسم يجمع على أسماء وأسماء يجمع على (أسامي) بتشديد الياء على وزن (مفاعيل) إذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين ، وقولنا : (بغير زيادة هاء) احتراز عن نحو : ملائكة وصياقلة ؛ لأنه مصروف

وهي صيغة (مفاعل) نحو : مساجد ودراهم وغنائم ، أو (مفاعيل) نحو : مصاييح ومحاريب ودنانير ، وهذه العلة : هي العلة

لضعف الجمعية فيه بوجود نظيره في المفردات بواسطة الهاء ؛ ككراهية بمعنى (كراهة) ، وطواعية بمعنى (طاعة) .

(وهي) أي : الصيغة التي تنتهي إليها أوزان جمع التكسير ثنتان : إحداهما : (صيغة «مفاعل») من كل جمع أوله مفتوح ، وثالثه ألف بعدها حرفان ، أولهما مكسور لفظاً (نحو : مساجد ودراهم وغنائم) وخواتم ، أو تقديراً نحو : دواب أصله دواب جمع دابة ، وثانيتها ما ذكره بقوله : (أو) صيغة («مفاعيل») من كل جمع أوله مفتوح ، وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف : أولها مكسور ثانيها ساكن (نحو : مصاييح ومحاريب ودنانير) ومفاتيح ، وقد أشعر تمثيله في الصيغة الأولى بدراهم وغنائم ، وفي الصيغة الثانية بدنانير : أنه لا يشترط في الصيغتين أن يكون أولهما ميماً وهو كذلك ؛ لأن المعبر موافقة (مفاعل ومفاعيل) في الهيئة والزنة لا في عين الحروف ، ولهذا عبر عنهما صاحب «الإرشاد» بـ (فعال وفعاليل) دونهما ، وإنما استقل هذا الجمع بمنع الصرف ؛ لأن فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية ، وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظاً ؛ إذ ليس فيها ما يوازنه حكماً ؛ لأنه لا يصغر على لفظه كالمفرد ، ولا يجمع مرة أخرى تكسيراً ، ولذا سمي منتهى الجموع ؛ لانتهاه الجموع إليه بخلاف غيره من الجموع ؛ فإنه يجمع مرة أخرى ويصغر ؛ كأنعام وأكلب يجمعان على (أناعم وأكالب) ، ويصغران على لفظهما ؛ كأنيعام وأكيلب ، ويوازنان المفرد ؛ كصلصال وتنضب والتنضب - بفتح التاء وسكون النون وضم الضاد - شجر حجازي شوكه كشوك العوسج ، وقرية قرب مكة . انتهى «قاموس» .

(وهذه العلة) التي هي كون الجمع على صيغة منتهى الجموع : (هي العلة

الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع من الصرف وحدها ، وتقوم مقام العلتين .

وأما وزن الفعل . . فالمراد به أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ؛ كشمز بتشديد الميم ، وضرب بالبناء للمفعول ،

الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها (أي : تستقل بمنع الصرف فلا يحتاج معها إلى علة أخرى ، وقوله : (وتقوم مقام العلتين) معطوف على (تمنع) وفيه إظهار في مقام الإضمار كما أشار إليه الفاكهي ، وقولهم : (تقوم مقام علتين) هذا ؛ أي : قيامها مقام العلتين هو بمعنى قولهم للجمعية المكررة ؛ لأن دلالة هذه الصيغة على الجمع بمنزلة جمع واحد ، وخروجها عن أحاد صيغ العرب بمنزلة جمع آخر ، فكأن جمعيتها كررت مرتين كما سيأتي إيضاح ذلك في مبحث (التأنيث بالآلف) .

(وأما وزن الفعل) أي : الوزن الخاص بالفعل ، أو الغالب فيه سواء كان من أوزان الماضي ؛ كشمز ، أو المضارع ؛ كأحمد ، أو الأمر ؛ كإحمد الذي إذا كان الاسم عليه يمنع من الصرف (. . فالمراد به) أي : بذلك الوزن إما (أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل) بحيث لا يوجد في اللغة العربية اسم على ذلك الوزن إلا منقولاً من الفعل مجرداً عن فاعله ، وذلك (كشمز بتشديد الميم) فإنه علم منقول لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي الجائر ؛ لأنه منقول من شمر يشمر تشميراً إذا أسرع في المشي ؛ لأن فعل بتضعيف العين وزن خاص بالفعل لا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الفعل ، فشمز هنا ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل المختص به .

(و) كـ (ضرب بالبناء للمفعول) مشدداً ومخففاً ، كما قاله الخبيصي قيده بالبناء للمفعول ؛ لأنه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل ؛ كحجر وشجر وثمر ومدر

وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمي بشيء من ذلك ، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل

إذا جعل علماً لشيء ؛ فإنه منقول من الفعل الذي هو ضرب يضرب ضرباً ؛ فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل .

(و) كـ (انطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) كانكسر واستخرج ؛ فإنه (إذا سمي بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص به ؛ لأن هذا الوزن لا يوجد في غير الفعل ، ومثله ما كان مبدوءاً بـاء المطاوعة نحو : تقاتل وتصالح ؛ فإنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، قال الأزهري : (وحُكِّمَ همزة الوصل في الفعل المسمَّى به القَطْعُ) ، واحترز المصنف بقوله : (على وزن خاص بالفعل) عما إذا كان على وزن لا يختص بالفعل ؛ فإن كان الاسم أولى به لكونه غالباً فيه كالذي على وزن (فاعل) ، ككاهل علماً ، أو كان مستعملاً في الاسم والفعل على السواء ؛ كالذي على وزن (فعل) بفتح الفاء والعين ؛ كضرب وشجر ومدر وسبب ، أو على وزن (فعلل) كجعفر ودحرج . . فإنه منصرف ؛ لأن هذا مستو وزنه بين الاسم والفعل ، وإن كان به الفعل أولى بأن يكون فيه غالباً ؛ كإئمد - بكسرتين بينهما مثلثة ساكنة ، ودال مهملة في آخره - اسم لحجر الكحل . . فهو ممنوع من الصرف ؛ لأنه على وزن (اضرب) أمر من الضرب .

قوله : (أو يكون) معطوف على قوله : (إما أن يكون الاسم) أي : فالمراد بالوزن المانع من الصرف ؛ إما أن يكون الاسم على وزن خاص ؛ كشمر ، وإما أن يكون الاسم على وزن (في أوله زيادة كزيادة الفعل) المضارع ؛ بأن يكون في أوله حرف من حروف (أنيت) لكنها بالفعل أولى ؛ لدالاتها فيه على معنى بخلافها في

وهو مشارك للفعل في وزنه ؛ كأحمد ، ويزيد ، وتغلب ، ونرجس .

وأما العدل . . فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية

الاسم ؛ فإنها في الاسم لا تدل على شيء ؛ كأفكل - بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة - وهي الرعدة ، يقال : أخذته الأفكل إذا أصابته الرعدة ؛ فإن الهمزة فيه لا تدل على معنى ؛ فهي في موازنه من الفعل نحو : أذهب ؛ تدل على المتكلم ، فلذا كان المفتوح بهذه الزيادة من الأفعال أصلاً للمفتوح بها من الأسماء .

(وهو) أي : والحال أن الاسم مع تلك الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) بشرط كون الوزن لازماً باقياً في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل ، وذلك (كأحمد) مبدوءاً بالهمزة علماً على شخص (ويزيد) بالياء علماً على شخص أيضاً (وتغلب) مبدوءاً بالتاء علماً على قبيلة (ونرجس) مبدوءاً بالنون علماً على نبت ؛ فكل من هذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ فإن لم يكن الوزن لازماً حالة واحدة نحو : امرئ علماً . فإنه منصرف ؛ لأنه في الرفع نظير اكتب ، وفي النصب نظير اذهب ، وفي الجر نظير اضرب ؛ فلم يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة ، وكذا إن لم يكن الوزن باقياً على حالته الأصلية . . فهو منصرف أيضاً نحو : رُدْ ، وقيل ، وبيع مبنيات للمفعول ؛ لأنها لم تبقَ على حالتها الأصلية ؛ لأن أصلها (فَعِل) بضم الفاء وكسر العين ، ثم دخلها الإعلال والإدغام فصارت صيغة (رُد) بمنزلة قُفْل ، وصيغة (قيل وبيع) بمنزلة ديك ، فوجب صرفها لذلك . انتهى « كواكب » .

(وأما العدل) الذي يمنع الاسم من الصرف (. . فهو خروج الاسم) أي : تحويله (عن صيغته الأصلية) التي ينبغي أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع اتحاد المادة والمعنى .

..... إما تحقيقاً ؟

قوله : (وأما العدل) والعدل في اللغة : له معان ؛ منها نقيض الجور ، وفي الاصطلاح : تحول الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والمادة من غير إعلال ولا إلحاق ، فخرج بقولنا : (مع اتحاد المعنى) المشتق ، فإنه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه ؛ فصارب قد خرج عن معنى (الضرب) كما خرج عن لفظه بخلاف نحو : ثلاث ؛ فإنه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة ، وبقولنا : (من غير إعلال) ما تغير للإعلال كمقام ، فإن أصله (مقوم) كمذهب ، نقلت حركة الواو إلى القاف فصار (مقوم) تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فأبدلت ألفاً ، فصار (مقام) فهذا لا يقال له عدل عندهم ؛ لأن التغير فيه للإعلال ، وبقولنا : (ولا إلحاق) نحو : كوثر ؛ لأنه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الإلحاق بجعفر .

ثم إن العدل نوعان : تحقيقي : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ، وتقديرى : وهو الذي لا يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو : مثني وثلاث ، والتقديرى : يمنع مع العلمية نحو : عمر ، فإنه وجد علماً غير منصرف ، ولم يمكن تقدير سبب آخر مع العلمية إلا العدل فقدر فيه ؛ لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد ، فقل إنه عدل عن عامر ؛ كزفر عدل عن زافر . انتهى من « أبي النجا » .

ويكون الخروج عن الصيغة الأصلية (إما تحقيقاً) أي : إما حقيقة بأن يدل دليل غير مانع على خروجه عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى ، وذلك يكون في أنواع من الأسماء ؛ منها لفظ (آخر) بضم الهمزة وفتح الخاء ؛ لأنه معدول عن الآخر بالالف واللام في نحو قولك : مررت بنسوة آخر ؛ فأخر صفة لـ (نسوة) مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعدل والصفة ؛ لأنه

كأحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع . . . وهكذا إلى العشرة ؛ فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ، فأصل جاء القوم أحاد :

جمع لـ (أخرى) مؤنث (آخر) بفتح الخاء بمعنى (مغاير) ، وأما آخر بحد الهمة وفتح الخاء . . . فلا عدل فيه ، ولكنه ممنوع من الصرف ؛ للوصف ووزن الفعل في نحو : مررت برجل آخر ، وذلك (كأحاد) أي : والعدل التحقيقي ؛ كما في أحاد بضم الهمة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى) بفتح أوله (وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (و) قل (هكذا) بالوزنين من الخمسة (إلى العشرة) بإدخال الغاية على الأصح .

وقول البخاري في (صحيحه) ، وأبي عبيدة : (إن العرب لا تتجاوز الأربعة في اشتقاق هذين الوزنين من أسماء العدد) ، اعترضوه بأنَّ غيرَهُمَا سَمِعَ مَا لَمْ يَسْمَعَا ، فَمَنْ سَمِعَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ .

والفاء في قوله : (فإنها) علة لمحذوف تقديره : وإنما مثَّلنا للعدل التحقيقي بهذه الأوران ؛ لأنها ؛ أي : لأن هذه الأوزان المذكورة (معدولة) أي : مَحْوَلَةٌ (عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلى عشرة حالة كون ألفاظ العدد الأصول (مكررة) مرتين مرتين ؛ فأحاد وموحد : معدولان عن واحد واحد ، وثناء ومثنى : معدولان عن اثنين اثنين ، وقُلْ هكذا إلى العشرة ، وعُشَارَ ومُعَشَرُ : معدولان عن عشرة عشرة ، والدليل على أن أصلها ذلك كون معناها مكرراً دون لفظها ، والأصل فيما كان معناه مكرراً أن يكرر لفظه أيضاً ؛ لأن المعنى تبع لِلْفَظِ فَعَلِمَ أَنَّ أَصْلَهُ لَفْظٌ مَكْرَرًا وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَاثْنَانِ اثْنَانِ ، وَثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ . . . وهكذا إلى العشرة على الأصح .

(فاصلٌ) قولك : (جاء القومُ أحادَ) أي : فمعنى قولك : جاء القوم أحاد ،

جاؤوا واحداً واحداً ، وكذا أصل موحد ، وأصل جاء القوم مثنى : جاؤوا اثنين اثنين ، وكذا الباقي ، وإما تقديرأ :

والفاء فيه للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت المثال وأردت بيان معناه . فأقول لك معنى جاء القوم أحاد .

(جاؤوا واحداً واحداً) ، وإعرابه : (جاء القوم) : فعل وفاعل (وأحاد) : حال من (القوم) ، والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العدل والصفة ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، والوصفية علة ترجع إلى المعنى (وكذا) أي : وكأحاد (أصل موحد) أي : معنى جاء القوم موحد : جاؤوا واحداً واحداً .

(وأصل جاء القوم مثنى : جاؤوا اثنين اثنين) ، وتقول في إعرابه : (مثنى) : حال من (القوم) ، والحال منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى وهما العدل والوصفية ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، والوصفية علة ترجع إلى المعنى .

(وكذا) أي : وكما قلت في أحاد ومثنى في المعنى والإعراب تقول في (الباقي) أي : وتقول أصل جاء القوم ثلاث ومثلث : جاؤوا ثلاثة ثلاثة ، وأصل جاء القوم رباع ومربع : جاؤوا أربعة أربعة ، والدليل على أن أصلها كذلك : كون معناها مكرراً ، والأصل فيما كان معناه مكرراً كون لفظه مكرراً أيضاً ؛ ليوافق الدال المدلول فعلم أن أصلها لفظ مكرر .

وقوله : (وإما تقديرأ) معطوف على قوله سابقاً : (إما تحقيقاً) ، والمعنى : والعدل المانع من الصرف هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما خروجاً محققاً ،

كالأعلام التي على وزن (فعل) كعمر وزفر وزحل ، فإنها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية . . قدروا فيها العدل ، وأنها معدولة عن عامر

وإما خروجاً مقدراً ، وذلك بالأيدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم ، إلا أنه لما وُجِدَ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ ولم يكن فيه إلا العلمية . . قَدَرُوا فِيهِ الْعَدْلَ ؛ حفظاً لقاعدتهم عن الانخرام ، ومثال ذلك : أَغْنَيْ : الْعَدْلَ التَّقْدِيرِي (كالأعلام التي على وزن « فَعَلَ ») بضم أوله وفتح ثانيه ، وتلك الأعلام (كعمر) ونحوه مما ليس بصفة في الأصل (وزفر) علم على الإمام أبي خالد الهذلي الكوفي صاحب أبي حنيفة ، مات رحمه الله تعالى سنة خمسين ومئة (١٥٠) (وزحل) علم على كوكب في السماء السابعة سمي بذلك لأنه زَحَلَ ؛ أي : بَعُدَ عن كُرَّةِ الأرض .

والفاء في قوله : (فإنها) تعليل لمعلول محذوف تقديره : وإنما مثلنا للعدل التقديري بهذه الأعلام لأنها ؛ أي : لأن هذه الأعلام المذكورة ونحوها مما جاء من الأعلام على وزنها ؛ كجمع وقزح وجشم (لما سمعت) في كلام العرب (ممنوعة من الصرف) أي : لما نطقت بها العرب غير منصرفة (و) الحال أنه (ليس فيها) أي : في هذه الأسماء المذكورة (علة ظاهرة) أي : علة قوية في منع الصرف (غير العلمية) وهي لا تستقل بمنع الصرف ، وأمكن فيها تقدير العدل دون غيره (. . قدروا) أي : قدر النحاة (فيها) أي : في هذه الأسماء (العدل) لتحصل فيها علتان فرعيتان ؛ لأن الغالب في الأعلام النَّقْلُ ، مع أَنَّ صِيغَةَ (فَعَلَ) قد كثر فيها العدل ؛ كغُدر معدولٍ غادر ، وفُسَّقَ معدولٍ فاسق .

(و) حكموا فيها (أنها معدولة) عن فاعل غالباً ؛ فعمر معدولٌ (عن عامر) الْعَلَمُ الْمَنْقُولُ عن الصِّفَةِ ، وكذا الباقي معدول عن فاعل علماً لا عن الصِّفَةِ ؛ لأنها

وزافر وزاحل

ليست بمعناه لتتغيرها . انتهى « خضري » .

(و) زفر عن (زافر) بمعنى ناصر أو حامل ؛ كما في « الفارضي » قال : (و) أما زفر بمعنى كثير العطاء .. فيصرف ؛ لأنه نكرة ، بدليل دخول (أل) عليه . انتهى « صبان » .

(و) زحل عن (زاحل) لأن عامراً وزافراً وزاحلاً ؛ ثابتة في الأحاد النكرات ؛ بخلاف عمر وزفر وزحل ، وجملته ما سمع من العرب من الأعلام المعدولة تقديرأ : أربعة عشر تقريباً : الثلاثة المذكورة ، وجمع وقزح ، وجشم ومضر ، وعصم ومجأ ، وذلف وهبل ، وبلغ وقثم وتعل ، وكلها معدولة عن (فاعل) إلا الأخير ، فإنه معدول عن (أفعل) انتهى « كواكب » .

أي : عن أثعل لا عن ثاعل ؛ لأنه غير مستعمل في كلامهم يقال : رَجُلٌ أَثْعَلٌ إذا اختلف منابت أسنانه وكان فيها زوائد ، وامرأة ثعلاء ، وفائدة العدل في هذا النوع : تخفيفه بحذف الألف مع تمخضه للعلمية ؛ إذ لو قيل عامر .. لتوهم أنه صفة . انتهى « خضري » .

وطريق العلم بعدل هذا النوع : سماعه غير مصروف مع علة العلمية فقط فيقدر فيه العدل ؛ لثلاثاً يترتب المنع على علة واحدة ؛ فلو سُمِعَ هذا النوع مصروفاً .. لم يُحْكَمْ بعدله ؛ كأدَد ، وكذا غير العلم من اسم الجنس ؛ كنَفَرٍ وصُرِدٍ ، والصفة ؛ كحُطَمٍ ولُبَدٍ ، والمصدر ؛ كهْدَيٍّ وثَقَيٍّ ، والجمع ؛ كغُرَفٍ وثَخَمٍ ، فكل ذلك غير معدول ، وكذا لو وجد له مع العلمية علة غير العدل ؛ كطَوِيٍّ ، فإن منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل ؛ إذ لا حاجة لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو : جُمَعَ وسَحَرَ وأَخَرَ ومُنَى .. فإنه تحقيقي يدل عليه ورود اللفظ

وأما التأنيث . . فهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث بالمعنى ؛ فالتأنيث بالألف يمنع الصرف مطلقاً ، سواء كانت مقصورة ؛ كحبلئى ومرضى وذكرئى ، أو ممدودة ؛ كصحراء وحمراء وزكرياء وأشياء ،

على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى ؛ فلو وجد فعلٌ علماً ولم يعلم أصرفه أم لا . . فمذهب سيبويه صرفة ، ومذهب غيره المنع ، وهذا من تعارض الأصل والغالب في العربية . أفاده الشنواني على « القطر » انتهى « خضري » .

(وأما التأنيث) المانع من الصرف (. . فهو على ثلاثة أقسام) الأول : (تأنيث بالألف) المقصورة نحو : حبلئى ، أو الممدودة ؛ كصحراء .

(و) الثاني : (تأنيث بالتاء) المشناة من فوق نحو : حمزة وطلحة .

(و) الثالث : (تأنيث بالمعنى) نحو : زينب وسعاد ، وقد يجتمع التأنيث باللفظ والمعنى في كلمة واحدة نحو : فاطمة وعائشة (فالتأنيث بالألف يمنع الصرف) أي : يستقل بمنع صرف ما ؛ أي : لفظ هي ؛ أي : تلك الألف فيه ؛ أي : في ذلك اللفظ (مطلقاً) أي : سواء كانت تلك الكلمة نكرة ؛ كذكرئى وحمراء ، أو معرفة ؛ كزكرياء وسعدئى ، مفرداً كانت كما ذكر ، أو جمعاً ، كمرضى وأشياء ، اسماً كانت ؛ كصحراء ، أو صفة ؛ كحمراء ، و (سواء كانت) الألف (مقصورة ؛ كحبلئى ومرضى وذكرئى ، أو) كانت تلك الألف (ممدودة ؛ كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الألف ، وإنما عدد المصنف أمثلة التأنيث بالألف إشارة إلى أنها تمنع صرف ما هي فيه نكرة كان ؛ كذكرئى ورجعئى وصحراء ، أو معرفة كزكرياء وشعياء ، أم مفرداً ؛ كهذه الأمثلة ، أو جمعاً ؛ كمرضى وقتلئى وجرحئى ، اسماً كان كما تقدم ، أو صفة ؛ كحبلئى وحمراء .

(و) كذا (أشياء) من المؤنث بالألف الممدودة ، وإنما أخرها عما قبلها للخلاف فيها ، وما ذكره المصنف من إلحاقها بالمؤنث بالألف هو مذهب سيبويه ؛

وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها
وتقوم مقام العلتين

لأن أصلها عندهم شيئاء بزنة (فعلاء) كحمراء ، فكروها اجتماع همزتين بينهما
ألف ، فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا : أشياء بزنة
(لفعاء) .

وإذا قلت : مررت بصحراء وحبلئ . . تقول في إعرابه : (مررت) : فعل
وفاعل ، والجملة مستأنفة (بصحراء) : الباء : حرف جر (صحراء) : مجرور
بالباء ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من
الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين فرعيتين ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى
إلى المعنى وهي ألف التأنيث الممدودة ، ولزومها لبناء ما هي فيه كأنها جزء كلمة
بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالاتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ،
وحبلئ : معطوف على (صحراء) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ،
وعلامة جره فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور
نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم
مقام علتين فرعيتين ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى وهي ألف
التأنيث المقصورة ، فلزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، ودلالاتها
على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ، وقس عليه بقية الأمثلة .

(وهذه) العلة التي هي التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة (هي العلة
الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) فلا تحتاج معها إلى
علة أخرى ؛ بل تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) أي : علتني منع الصرف
اللفظية والمعنوية ، وذلك لأنها في نفسه علة لفظية ، ولزومها لبناء ما هي فيه بحيث
لا يصح حذفها منه بحال ؛ فلا يقال في حبلئ حبل ، ولا في حمراء حمز ، بمنزلة

وأما التأنيث بالتاء .. فيمنع الصرف مع العلمية ، سواء كان علماً لمذكر ؛ كطلحة ، أو لمؤنث ؛ كفاطمة .

وأما التأنيث المعنوي .. فهو كالتأنيث بالتاء

علة أخرى معنوية ؛ أي : بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكرراً بخلاف التاء ؛ فإنها ليست لازمة لبناء ما هي فيه بحسب أصل الوضع ؛ فإنها وُضعت فرقة بين المذكر والمؤنث ، فلو عرض لها اللزوم لعرض .. لم يَقوَ قوة اللزوم الوضعي ، ولهذا اشترط معها لمنع الصرف العلمية لأجل أن تَلْزَم .

(وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء) الفارقة بين المذكر والمؤنث (..) فيمنع الصرف (لبناء ما هي فيه بشرط كونه (مع العلمية) أي : مع علمية ما هي فيه ؛ لبصير التأنيث حيثئذ لازماً ؛ لأنه بدون العلمية في مَعْرِضِ الزوال .. فلا يكون لازماً ، فلا يَقَوِي عَلَى منع صرف ما هي فيه ، ولهذا صرف قائمة في قولك : مررت بامرأة قائمة ، مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها من غير علمية ؛ لأن تأنيثه مَعْرِضٌ للزوال ؛ لأنك لو وصفت به مذكراً .. تقول : مررت برجل قائم ؛ فليس التأنيث بالتاء لازماً إلا مع العلمية ؛ كحمزة وطلحة وعائشة .

(سواء كان) بناءً ما هي فيه (علماً لمذكر ؛ كطلحة) وحمزة (أو لمؤنث ؛ كفاطمة) وعائشة ، وسواء كان زائداً عَلَى ثلاثة أحرف ؛ كفاطمة ، أو لا ؛ كَحَمْزَةٍ ، محرّك الوسط ؛ كِهَيْبَةٍ ، أو لا ؛ كطلحة ، أعجمياً كان ؛ كَسَارَةٍ ، أو لا ؛ كخديجة ، منقولاً من مذكر إلى مؤنث ؛ كطلحة ، أو لا ؛ كفاطمة .

(وأما التأنيث المعنوي) وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً من علامات التأنيث الثلاث التي هي : التاء ، وألف التأنيث الممدودة ، وألف التأنيث المقصورة (.. فهو) أي : التأنيث المعنوي (كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية معه ، كما قال .

فيمنع مع العلمية ، لكن بشرط أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف ؛ كسعاد ،
أو ثلاثياً محرك الوسط ؛ كسقر ،

(فيمنع) أي : التأنيث المعنوي الاسم من الصرف (مع العلمية) لأنها تُحصَنُ
تأنيثه من الزوال ، إلا أن بين التأنيث المعنوي والتأنيث بالتاء فرقاً في اشتراط العلمية
فيهما ؛ لأن العلمية في المؤنث بالتاء شرط لوجوب منعه من الصرف ، وفي المؤنث
المعنوي شرط لجواز منعه من الصرف ، ولا بد في المؤنث المعنوي في وجوب
منعه من الصرف من زيادة شروط آخر ؛ كما أشار إليها بقوله : (لكن) استدراك
على قوله : (فهو كالتأنيث بالتاء) رفع به ما يتوهم من التشبيه من اتحادهما في
الشروط ؛ أي : لكن إنما يمنع التأنيث المعنوي من الصرف (ب) زيادة (شرط أن
يكون الاسم) المؤنث تأنيثاً معنوياً (زائداً على ثلاثة أحرف ؛ كسعاد) أي : لكن
يشترط في المؤنث المعنوي لوجوب منعه من الصرف مع اشتراط العلمية فيه أحد
شروط آخر ؛ منها : أن يكون الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً زائداً على ثلاثة أحرف ؛
كسعاد - بضم السين - علماً لامرأة ، ومثله : زينب ومريم ؛ لقيام الحرف الرابع
مقام التاء ، فوجب منعه من الصرف حينئذ لثقله ، بخلاف ما إذا كان على ثلاثة
أحرف ؛ كهند ودعد . . فلا يمنع من الصرف ؛ لخفته بسكون الوسط .

ومنها ما ذكره بقوله : (أو) أن يكون الاسم الذي أُنتَ تأنيثاً معنوياً (ثلاثياً
محرك الوسط ؛ كسقر) اسم علم لطبقة من طباق جهنم السبعة ، وقد نظمها ابنُ
الحاج في بيتين فقال :

جهنمُ ثم لظي فالحطمةُ ثم الجحيمُ فالسعيرُ المؤلمةُ
فسقرُ سادسةُ فهاويةُ منها أجرنا ربنا بالواقيةُ

. انتهى « حمدون » .

أو ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور ، أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد ؛ فإن لم يكن شيء من ذلك ؛ كهند ودعد . . جاز الصرف وتركه وهو الأحسن

واشتقاقه : من الساقور وهو الحر ، ومثلها (لظي) ، فإنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع ، فنقل الاسم فمنع من الصرف بخلاف ساكن الوسط ؛ كهند ، فإن سكونه يوجب لخفته ، فخفته تعارض إحدى السببين فصرف لعدم وجود علتين .

ومنها ما ذكره بقوله : (أو) أن يكون ذلك الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً ثلاثياً (ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور) بضم الجيم وسكون الواو ؛ اسم بلد بفارس ؛ لحصول الثقل بالعجمة في لسان العرب .

ومنها ما ذكره بقوله : (أو) أن يكون ذلك الاسم المؤنث المعنوي ثلاثياً ساكن الوسط (منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد) فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عَادِلٌ خفة اللفظ وعارضها فَمُنِعَ من الصرف لثقله (فإن لم يكن شيء من ذلك) المذكور من الشروط الأربعة بأن كان مؤنثاً معنوياً ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ، ولا منقولاً من المذكر إلى المؤنث بأن كان في الأصل مؤنثاً (كهند ودعد) علمين لمؤنث (. . جاز الصرف) نظراً إلى خفة اللفظ بسكون الوسط ، فعارضَ ثقل إحدى علتين وقيل : بوجوبه .

(و) جاز (تركه) أي : ترك الصرف ؛ نظراً لوجود علتين : العلمية والتأنيث المعنوي (وهو) أي : ترك الصرف بمنعه من الصرف (الأحسن) عند الجمهور ؛ تحرزاً من إلغاء علتين ، والصرف أحسن عند أبي علي الفارسي ، والحاصل : أن المؤنث المعنوي يشترط في منعه من الصرف مع العلمية واحد من أمور أربعة ؛ إما

زيادة الاسم على ثلاثة أحرف ؛ كزنب وسعاد ؛ لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التانيث ، وإما تحرك الوسط من حروفه ؛ نحو ؛ سقر ؛ اسم لجهنم ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء ، وإما كونه عجمياً ؛ كجور بضم الجيم ، وحنص اسمي بلدين ، وإما كونه منقولاً من مذكر نحو ؛ زيد إذا سمي به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى المؤنث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء ، هذا مذهب سيويه والجمهور ؛ فإن لم يوجد فيه واحد من هذه الأربعة نحو ؛ هند ودعد . . جاز فيه الوجهان والمنع أجود عند سيويه .

وأما التانيث اللفظي . . فهو أن يكون اللفظ ملحقاً بآخره علامة التانيث ، سواء كان موضوعاً لمذكر ؛ كطلحة وحمزة ، أو لمؤنث ؛ كفاطمة ، وإن كان الثاني معنوياً أيضاً ولا شرط له شيء غيّر انضمامه إلى العلمية إذا علمت ذلك . . علمت أن أقسام التانيث ثلاثة ؛ لفظي ومعنوي معاً ؛ كفاطمة علم امرأة ، ولفظي فقط ؛ كطلحة وحمزة علمي رجلين ، ومعنوي فقط ؛ كزنب وسعاد علمي امرأتين ، وهذا ظاهر ، أو علمي رجلين ؛ نظراً للأصل ، وقد أشار إلى ما تقدم ابن مالك بقوله :

كذا مؤنث بهاء مطلقاً	وشرطُ منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر	أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكيراً سبق	وعجمة كهند والمنع أحق

. انتهى من « أبي النجا » .

وإن كان المؤنث المعنوي ثنائياً ؛ كيد علماً . . جاز فيه الوجهان أيضاً والمنع أرجح ، وإذا سمي مذكر بمؤنث الأصل ؛ فإن كان ثلاثياً . . صرف ، سواء كان

وأما التعريف.. فالمراد به العلمية ، وتمنع الصرف مع وزن الفعل ، ومع العدل ، ومع التأنيث ؛

ساكن الوسط أم متحركة ؛ كعين ، وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين ، وإن كان زائداً على الثلاثة ؛ كزئب.. منع . انتهى « كواكب » .

(وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (.. فالمراد به) هنا ؛ أي : في (باب ما لا ينصرف) (العلمية) أي : التعريف بالعلمية ؛ لأن تعريف المضمرات ، والموصولات ، وأسماء الإشارة لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، ولأن التعريف بـ (أل) والإضافة يجعل غير المنصرف مصرفاً أو في حكمه ؛ فلا يتصور حيثئذ كونه سبباً لمنع الصرف ، فلم يبق إلا التعريف بالعلمية .

(و) إذا علمت ما ذكرنا لك .. فنقول لك (تمنع) العلمية ؛ أي : كون اللفظ علماً لشيء (الصرف) أي : صرف ذلك اللفظ (مع وزن الفعل) أي : إذا كان ذلك العلم على وزن الفعل ؛ كأحمد ، ويزيد على وزن (أكرم) ، ويبيع نحو قولك : مررت بأحمد ويزيد ؛ فكل منهما مجرور بالباء ، وعلامة الجر في كل منهما الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية ووزن الفعل ، والعلمية علة ترجع إلى المعنى ، ووزن الفعل علة ترجع إلى اللفظ .

(و) تمنع العلمية أيضاً (مع العدل) التقديري ؛ كعمر وزفر نحو : مررت بعمر وزفر ، فكل منهما مجرور بالباء ، وعلامة الجر في كل منهما الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية والعدل التقديري ، فالعلمية علة ترجع إلى المعنى ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ .

(و) تمنع العلمية أيضاً (مع التأنيث) بغير الألف وهو التأنيث بالتاء والتأنيث

كما تقدم ، ومع التركيب المزجي ، ومع الألف والنون ، ومع العجمة كما سيأتي .

المعنوي (كما تقدم) بيانه أنفاً نحو : مررت بفاطمة وزينب .

(و) تمنع العلمية صرف ما هي فيه (مع التركيب المزجي) المختوم بغيرويه ؛ بل تتعين معه أيضاً كما سيأتي نحو : مررت بيبعلبك وحضرموت .

(و) تمنع العلمية أيضاً (مع) زيادة (الألف والنون) نحو : مررت بعثمان وعمران .

(و) تمنع العلمية (مع العجمة) بل تتعين معها أيضاً (كما سيأتي) نحو : مررت بإبراهيم وإسماعيل ، وسكت المصنف عن ذكر الصفة مع العلمية ؛ لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد ؛ لأن العلمية تقتضي الخصوص ، والوصفية تقتضي العموم ، وبين الخصوص والعموم منافاة فلا يجتمعان ، فكذا بين العلمية والوصفية لا يجتمعان في كلمة واحدة ، مثال الصفة نحو : مررت بأحمر وسكران .

* * *

إعراب المتن

(فصل) : هو من أسماء التراجم ، فيه من أوجه الإعراب خمسة أوجه أو سبعة كما مر مراراً (الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة تقوم مقام العلتين) : (الاسم) : مبتدأ مرفوع (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ (الاسم) ، (لا) : نافية (ينصرف) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الموصول) ، والجملة الفعلية صلة الموصول تقديره : الاسم العادم الانصراف أو المعلوم عدم انصرافه هو (ما فيه علتان) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً (فيه) : جار ومجرور خبر مقدم (علتان) : مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية صلة لـ (ما) الموصولة (من علل) : جار ومجرور صفة لـ (علتان) أي : علتان كائنتان من علل تسع (تسع) : صفة لـ (علل) أي : معدودة بتسع (أو واحدة) : معطوف على (علتان) على كونه مبتدأ (تقوم) : فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه ، والجملة الفعلية صفة لـ (واحدة) ، (مقام) منصوب على الظرفية المكانية (العلتين) : مضاف إليه مجرور بالياء ، والظرف متعلق بـ (تقوم) تقديره : أو واحدة قائمة مقام العلتين .

(والعلل التسع هي : الجمع ، ووزن الفعل ، والعدل ، والتأنيث ، والتعريف ، والتركيب ، والألف والنون الزائدتان ، والعجمة ، والصفة) : (والعلل) : الواو : استئنافية (العلل) : مبتدأ (التسع) : صفة له (هي) : ضمير فصل أو مبتدأ ثان (الجمع) : مع ما عطف عليه خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (ووزن الفعل ، والعدل ، والتأنيث ، والتعريف ، والتركيب ، والألف والنون) : معطوفات على (الجمع) ،

وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره
 (الزائدتان) : صفة لـ (الألف) (والنون) : مرفوع بالألف ؛ لأنه مشئ
 (والعجمة والصفة) : معطوفان أيضاً على (الجمع) مرفوعان بالضمة الظاهرة .
 (يجمعها) : فعل ومفعول به ، (قول الشاعر) : فاعل ومضاف إليه ،
 والجملة الفعلية حال من (الجمع) وما بعده ، ولكنها حال سببية ، والتقدير :
 والعلل التسع هي الجمع وما عطف عليه حالة كونها جامعاً إياها قول الشاعر :
 (اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كَمَلَا)
 مقول محكي لـ (قول الشاعر) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة
 مقدرة على ألف (كملاً) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، وإن
 شئت . . قلت : (اجمع) : فعل أمر وفاعله مستتر ، والجملة في محل نصب
 مقول لقول الشاعر (وزن) : فعل أمر وفاعله مستتر معطوف على (اجمع) ،
 (عادلاً) : حال من فاعل (زن) ، (أنث) : فعل أمر وفاعله مستتر معطوف
 بعاطف مقدر على (اجمع) ، (بمعرفة) : جار ومجرور متعلق بـ (أنث) ،
 (ركب) : فعل أمر وفاعله مستتر معطوف بعاطف مقدر على (اجمع) ، (وزد) :
 فعل أمر وفاعله مستتر معطوف على (اجمع) ، (عجمة) : مفعول به لـ (زد)
 منصوب به (فالوصف) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط
 مقدر تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من العلل التسع ، وأردت بيان ما بقي منها . .
 فأقول لك الوصف (قد كملاً) : الوصف : مبتدأ خبره محذوف تقديره : الوصف
 باق ، والجملة الاسمية في محل نصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا
 المقدرة في محل نصب مقول لقول الشاعر (قد) : حرف تحقيق (كملاً) :
 (كمل) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه ، والألف حرف إطلاق ، والجملة الفعلية

حال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف والتقدير : والوصف باق هو حال كونه مكملًا للعلل التسع .

(فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت عدد العلل المانعة للصرف إجمالاً ، وأردت بيان أحكامها تفصيلاً . فأقول لك (الجمع) : مبتدأ أول (شرطه) : مبتدأ ثان ومضاف إليه (أن) : حرف نصب ومصدر مبني على السكون (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بها ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على (الجمع) ، (على صيغة) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (يكون) (صيغة) : مضاف (منتهى) : مضاف إليه وهو مضاف (الجموع) : مضاف إليه ، وهو من إضافة الصفة إلى موصوفها ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على كونه خبراً للمبتدأ الثاني تقديره : فالجمع شرطه كونه على صيغة الجمع المتناهي ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جملة كبرى في ضمنها جملة صغرى في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وهي) : مبتدأ ، (صيغة) : خبر ومضاف ، (مفاعل) : مضاف إليه مجرور بالفتحة ؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (مساجد ودراهم وغنائم) : مضاف إليه محكي ، أو مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف .

(أو مفاعيل) : معطوف على (مفاعل) على كونه مضافاً إليه لـ (صيغة)
مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً
تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ،
(مصاييح ومحاريب ودنانير) : مضاف إليه محكي ، أو مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم
لا ينصرف .

(وهذه) : في محل الرفع مبتدأ ، (العلة) : بدل من اسم الإشارة ،
(هي) : ضمير فصل ، (العلة) : خبر المبتدأ ، (الأولى) : صفة لـ (العلة) ،
والجملة الاسمية مستأنفة ، (من العلتين) : جار ومجرور حال من العلة الأولى
تقديره : حالة كون (العلة الأولى) كائنة من العلتين ، (اللتين) : اسم موصول
للمثنى المؤنث في محل الجر صفة لـ (العلتين) مبني على الياء لكونه على صورة
المثنى ، والنون حرف زائد لشبه الثنية مبني على الكسر ، (كل واحدة) : مبتدأ
ومضاف إليه ، (منهما) : جار ومجرور صفة لـ (واحدة) أي : كل واحدة كائنة
منهما ، (تمنع) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه تقديره : (هي) يعود على (كل
واحدة) ، (الصرف) : مفعول به لـ (تمنع) ، (وحدها) : حال من فاعل
(تمنع) مؤول بمشتق وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه تقديره : كل واحدة منهما
مانعة الصرف حالة كونها منفردة عن غيرها ، وجملة قوله : (كل واحدة منهما) من
المبتدأ والخبر صلة الموصول والعائد ضمير منهما ، (وتقوم مقام العلتين) :
الواو : عاطفة (تقوم) : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي)
يعود على (كل واحدة) ، (مقام) : منصوب على الظرفية المكانية متعلق
بـ (تقوم) وهو مضاف (العلتين) : مضاف إليه ، وجملة (تقوم) في محل الرفع
معطوفة على جملة (تمنع) على كونها خبراً لـ (كل واحدة) تقديره : كل واحدة

منهما مانعة الصرف ، ووحدها وقائمة مقام العلتين الفرعيتين ترجع إحداها إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى .

(وأما وزن الفعل . . فالمراد به أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ؛ كشمير بتشديد الميم ، وضرب بالبناء للمفعول) : الواو : عاطفة جملة على جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل (وزن الفعل) : مبتدأ أول ومضاف إليه (فالمراد) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (المراد) : مبتدأ ثان (به) : جار ومجرور متعلق بـ (المراد) ، (أن يكون) : ناصب وفعل ناقص منصوب (الاسم) : اسمه مرفوع (على وزن) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً لـ (يكون) تقديره : أن يكون الاسم كائناً على وزن خاص (خاص) : صفة لـ (وزن) مجرور بالتبعية (بالفعل) : جار ومجرور متعلق بـ (خاص) ، وجملة (يكون) من اسمها وخبرها صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على كونه خبراً للمبتدأ الثاني تقديره : فالمراد به كون الاسم على وزن خاص بالفعل ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول تقديره : وأما وزن الفعل . . فمخبر عنه بكون المراد به كون الاسم على وزن خاص بالفعل ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وحملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كشمير) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف وجوباً ، خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كشمير ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (بتشديد الميم) : جار ومجرور ومضاف إليه حال من (شمر) تقديره : حالة كونه مقروءاً بتشديد الميم ، (وضرب) : معطوف

محكي على (شمر) ، (بالبناء) : جار ومجرور حال من (ضرب) ،
(للمفعول) : متعلق بـ (البناء) أي : حالة كونه مقروءاً بالبناء للمفعول ،
(وانطلق) : معطوف محكي على (شمر) ، (ونحوه) : معطوف على (شمر)
مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير عائد على (شمر) وما بعده ؛ أي : ونحو هذا
المذكور من الأمثلة .

(من الأفعال) : جار ومجرور حال من (نحوه) أي : حالة كون ذلك النحو
كائناً من الأفعال الماضية ، (الماضية) : صفة أولى لـ (الأفعال) ، (المبدوءة) :
صفة ثانية لها ، (بهمزة الوصل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق
بـ (المبدوءة) .

(إذا سمى بشيء من ذلك) : (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن
معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية مبنية على السكون (سمى) :
فعل ماضٍ مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله اسم محذوف جوازاً معلوم
من السياق تقديره : إذا سمى شخص من الأشخاص وهو المفعول الأول
لـ (سمى) ، (بشيء) : جار ومجرور متعلق بـ (سمى) على أنه مفعول ثانٍ له
(من ذلك) : جار ومجرور صفة لـ (شيء) ، والجملة الفعلية في محل الجر
بإضافة إذا إليها ، والظرف متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر في قوله :
(كشمر) ، والتقدير : وذلك الوزن الخاص كائن كشمر ، وما بعده وقت تسمية
شخص من الأشخاص بشيء من تلك الأفعال المذكورة ، ويحتمل كون سمي بمعنى
(جعل) ، (بشيء) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل له ، والمفعول
الثاني محذوف تقديره : إذا جعل شيء من ذلك المذكور من الأفعال علماً لشيء من
إنسان ، أو دابة ، أو غيرهما كما مر : أن (شمر) علم لفرس الحجاج الجائر ،

والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا) ، والظرف متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر والتقدير : وذلك كائن كشمز ونحوه وقت جعله علماً لشيء من إنسان أو غيره ، والله أعلم .

(أو يكون في أوله زيادة ؛ كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه ؛ كأحمد ، ويزيد ، وتغلب ، ونرجس) : (أو) : حرف عطف وتنويع (يكون) : فعل مضارع ناقص معطوف على (يكون) في قوله : (فالمراد به أن يكون الاسم) : منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (في أوله) : جار ومجرور ومضاف إليه خبر مقدم لـ (يكون) ، (زيادة) اسمها مؤخر (كزيادة الفعل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة لـ (زيادة) والتقدير : أو تكون زيادة كزيادة الفعل كائنة في أوله ، وجملة (يكون) معطوفة على جملة (يكون) السابق على كونها في تأويل مصدر مرفوع على كونه خبراً للمبتدأ الثاني ، والتقدير : فالمراد به كون الاسم على وزن حاص بالفعل ، أو كون زيادة كزيادة الفعل في أوله ، (وهو مشارك) : مبتدأ وخبر ، والواو فيه للحال ، لـ (الفعل) متعلق بـ (مشارك) ، والجملة الاسمية في محل النصب حال من الضمير (في أوله) ، والتقدير : أو كون زيادة كزيادة الفعل في أوله حالة كونه مشاركاً للفعل في وزنه ، (في وزنه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (مشارك) ، (كأحمد) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كأحمد ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (ويزيد ، وتغلب ، ونرجس) معطوفات على (أحمد) مجرورات بالفتحة ، أو محكيات .

(وأما العدل . . فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقاً) : الواو : عاطفة جملة على جملة (أما) : حرف شرط وتفصيل (العدل) : مبتدأ أول

(فهو) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (هو) : في محل الرفع مبتدأ ثان (خروج) : خبر له وهو مضاف (الاسم) : مضاف إليه (عن صيغته) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (خروج) ، (الأصلية) : صفة للصيغة ؛ أي : المنسوبة إلى الأصل (إما) : حرف تفصيل (تحقيقاً) : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف جوازاً تقديره : خروجاً محققاً ملفوظاً ، وناصبه (خروج) الذي وقع خبراً للمبتدأ الثاني ، والتقدير : خروج الاسم عن صيغته خروجاً محققاً ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والتقدير : وأما العدل . . فمخبر عنه بكونه خروج الاسم عن صيغته الأصلية ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فالجمع شرطه) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كأحاد) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كأحاد ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (وموحد ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع) معطوفات على (أحاد) مجرورات بالفتحة ، أو محكيات ، (. . . وهكذا إلى العشرة) : الواو : استئنافية (ها) : حرف تنبيه (كذا) : جار ومجرور متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : وقل هكذا على وزن (فعال ومفعل) ، (إلى العشرة) : جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة) : الفاء : تعليلية (إنها) : ناصب واسمه (معدولة) : خبره (عن ألفاظ العدد) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ (معدولة) ، (الأصول) : صفة لـ (ألفاظ العدد) (مكررة) حال من (ألفاظ العدد) ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجر بـ (لام التعليل) المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما مثلنا

بأحد وما بعده لعدلها عن الفاظ العدد الأصول ، والجملة المحذوفة مستأنفة .
 (فأصل جاء القوم أحاد : جاؤوا واحداً واحداً ، وكذا أصل موحد ، وأصل جاء القوم مثني : جاؤوا اثنين اثنين ، وكذا الباقي) : (فأصل) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أنها معدولة عن الفاظ العدد الأصول ، وأردت بيان كيفية عدلها . فأقول لك (أصل) : مبتدأ مرفوع وهو مضاف (جاء القوم أحاد) : مضاف إليه (جاؤوا واحداً واحداً) : خبر محكي مرفوع بضممة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على دال (واحداً) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (وكذا أصل موحد) : الواو : عاطفة (كذا) : جار ومجرور خبر مقدم (أصل موحد) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (فأصل جاء القوم) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (وأصل جاء القوم مثني) : الواو : عاطفة (أصل) : مبتدأ (جاء القوم مثني) : مضاف إليه محكي (جاؤوا اثنين اثنين) : خبر محكي ، والجملة معطوفة على جملة قوله : (فأصل أحاد) ، (وكذا) : خبر مقدم (الباقي) : مبتدأ ، والجملة معطوفة على جملة قوله : (فأصل أحاد) .

(وإما تقديرأ) : الواو : عاطفة (إما) : حرف تفصيل فقط (تقديرأ) : معطوف على قوله : (تحقيقاً) على كونه صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : وأما العدل . . فهو خروجُ الاسم عن صيغته الأصلية ؛ إما خروجاً محققاً ملفوظاً ، وإما خروجاً مقدراً منوياً .

(كالأعلام) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك الخروج المقدّر

كائن ؛ كالمخرج الذي قدر في الأعلام ، والجملة الاسمية مستأنفة استثنافاً بيانياً ،
 (التي) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ (الأعلام) ، (على وزن فعل) :
 جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة الموصول تقديرها : التي كانت
 على وزن (فعل) ، (كعمر) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وتلك
 الأعلام كائنة ؛ كعمر ، والجملة مستأنفة ، (وزفر وزحل) معطوفان على
 (عمر) ، (فإنها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير
 العلمية . . قدروا فيها العدل ، وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) : (فإنها) :
 الفاء : تعليلية (إنها) : ناصب واسمه (لما) : حرف شرط غير جازم
 (سمعت) : فعل ماضٍ مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (الأعلام)
 تقديره : (هي) وهو المفعول الأول لـ (سُمِعَ) ، (ممنوعة) : مفعول ثانٍ لها
 (من الصرف) : متعلق بـ (ممنوعة) ، وجملة (سُمِعَ) فعل شرط لـ (لَمَّا) ،
 لا محل لها من الإعراب (وليس) : الواو : حالية (ليس) : فعل ماضٍ ناقص
 (فيها) : جار ومجرور خبر مقدم لـ (ليس) ، (علة) : اسمها مؤخر (ظاهرة) :
 صفة أولى لـ (علة) ، (غير العلمية) : صفة ثانية لـ (علة) ومضاف إليه ، وجملة
 (ليس) من اسمها وخبرها في محل النصب حال من الضمير المستكن في
 (ممنوعة) ، أو في (سمعت) ، (قدروا) : فعل وفاعل جواب (لما) لا محل
 لها من الإعراب (فيها) : جار ومجرور متعلق بـ (قدروا) ، (العدل) : مفعول به
 لـ (قدروا) ، (وأنها) : الواو : عاطفة (أنها) : ناصب واسمه (معدولة) خبر
 أن (عن عامر) : جار ومجرور متعلق بـ (معدولة) ، (وزافر وزاحل) معطوفان
 على (عامر) ، وجملة (أن) واسمها في تأويل مصدر معطوف على (العدل)
 تقديره : قدروا فيها العَدْلَ وعدلها عن عامر . . إلخ ، وجملة (لما) من فعل

شرطها وجوابها في محل الرفع خبر إن تقديره : فإنها مُقدَّر فيها العدل حين سُمعت ممنوعة من الصرف ، وليس فيها علة ظاهرة ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجرب (لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما مثلنا بهذه الأعلام ؛ لتقديرهم فيها العدل حين سمعت ممنوعة من الصرف ، وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية ، وجملَةُ المَعْلُولِ المحذوفة مستأنفة استثنافاً نحويّاً لا محل لها من الإعراب .

(وأما التأنيث . . فهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث بالمعنى) : الراو : عاطفة (أما) : حرف شرط وتفصيل (التأنيث) : مبتدأ أول (فهو) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (على ثلاثة أقسام) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثاني ، وجملة للمبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (فالجمع شرطه) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (تأنيث) : بدل من (ثلاثة) بدل تفصيل من مجمل (بالألف) : جار ومجرور صفة لـ (تأنيث) ، (وتأنيث بالتاء ، وتأنيث بالمعنى) : معطوفان على (تأنيث بالألف) ، والجار والمجرور بعدهما صفتان لهما .

(فالتأنيث بالألف يمنع الصرف مطلقاً ، سواء كانت مقصورة ؛ كحبلئ ومرضى وذكرئ ، أو ممدودة ؛ كصحراء وحمراء وزكرياء وأشياء) : (فالتأنيث) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصح عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام التأنيث ثلاثة ، وأردت بيان حكم كل من الأقسام الثلاثة . . فأقول لك التأنيث بالألف (التأنيث) : مبتدأ (بالألف) : متعلق به (يمنع الصرف) : فعل مضارع

ومفعول به ، وفاعله ضمير يعود على (التأنيث) ، (مطلقاً) : حال من فاعل (يمنع) ، وجملة (يمنع) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فالتأنيث بالألف مانع مطلقاً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (سواء) : خبر مقدم للمبتدأ المتصيد من جملة (كان) المذكورة بعدها (كانت مقصورة) : فعل ناقص وخبره ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود على (الألف) ، (كحبلئ) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كحبلئ ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب (ومرضئ وذكرئ) : معطوفان على (حبلئ) ، (أو ممدودة) : معطوف على (مقصورة) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر متصيد منها مرفوع على كونه مبتدأ مؤخراً لـ (سواء) والتقدير : وكونها مقصورة أو ممدودة سيان في منعها من الصرف ، والجملة مستأنفة ، (كصحراء) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كصحراء ، والجملة مستأنفة (وحمراء وزكرياء وأشياء) : معطوفات على (صحراء) .

(وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها وتقوم مقام العلتين) : (وهذه) : الواو : استئنافية (هذه) : مبتدأ (هي) ضمير فصل (العلة) : خبر المبتدأ (الثانية) : صفة لـ (العلة) ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب (من العلتين) : جار ومجرور متعلق بـ (الثانية) ، أو صفة ثانية لـ (العلة) ، (اللتين) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ (واحدة) ، (تمنع الصرف) : فعل ومفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على (كل واحدة) ، (وحدها) حال ومضاف إليه من فاعل (تمنع) ، وجملة (وتقوم مقام العلتين) معطوفة على جملة (تمنع) ، وجملة (تمنع) في

محل الرفع خبر لـ (كل واحدة) تقديره : كل واحدة منهما مانعة الصرف وحدها وقائمة مقام العلتين ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

(وأما التأنيث بالتاء .. فيمنع الصرف مع العلمية) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (التأنيث) : مبتدأ (بالتاء) : صفة لـ (التأنيث) أو متعلق به (فيمنع) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، وفاعله ضمير مستتر يعود على (التأنيث) ، (الصرف) : مفعول به (مع العلمية) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ (يمنع) ، وجملة (يمنع) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما التأنيث بالتاء .. فمانع الصرف مع العلمية ، والجملة الاسمية جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل نصب معطوفة على قوله : (فالجمع شرطه) .

(سواء) : خبر مقدم لمبتدأ متصيد من الجملة التي بعدها ، (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على الاسم الذي فيه التاء ، (علماً) : خبر (كان) منصوب ، (لمذكر) : جار ومجرور صفة لـ (علماً) ، (كطلحة) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كطلحة ، والجملة الاسمية معترضة ، (أو لمؤنث) : معطوف على قوله : (لمذكر) ، (كفاطمة) : جار ومجرور خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر متصيد من غير سابق ، مرفوع على كونه مبتدأ مؤخرأ لـ (سواء) ، والتقدير : وكونه علماً لمذكر أو لمؤنث سيات ، والجملة مستأنفة .

(وأما التأنيث المعنوي .. فهو كالتأنيث بالتاء فيمنع مع العلمية) : الواو :

عاطفة (أما) : حرف شرط (التأنيث) : مبتدأ (المعنوي) : صفة له (فهو) :
الفاء : رابطة لجواب (أما) (هو) : في محل الرفع مبتدأ ثان (كالتأنيث) : جار
ومجرور متعلق بمحذوف خبر له (هو) ، (بالتاء) : صفة له (التأنيث) ، أو متعلق
به ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ
الأول جواب (أما) ، وجملة (أما) معطوفة على جملة قوله : (فالجمع
شرطه) ، (فيمنع) : الفاء : حرف عطف وتفرع (يمنع) : فعل مضارع وفاعله
مستتر يعود على (التأنيث المعنوي) ، (مع العلمية) : ظرف ومضاف إليه متعلق
بد (يمنع) ، والجملة الفعلية معطوفة على جملة التشبيه عطف تفسير .

(لكن بشرط أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف ؛ كسعاد ، أو ثلاثياً محرك
الوسط ؛ كسقر ، أو ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور ، أو منقولاً من المذكر إلى
المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد) : (لكن) : حرف استدراك (بشرط) : جار
ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : لكن يمنع التأنيث المعنوي الصرف بشرط ،
والجملة المحذوفة جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب (أن يكون) :
(أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع منصوب بد (أن)
(الاسم) : اسمها (زائداً) : خبرها منصوب (على ثلاثة أحرف) : جار ومجرور
ومضاف إليه متعلق بد (زائداً) ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها
في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : لكن إنما يمنع التأنيث
المعنوي مع العلمية بشرط كون الاسم المؤنث تانياً معنوياً زائداً على ثلاثة أحرف
(كسعاد) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كسعاد ، والجملة
معرضة لا محل لها من الإعراب (أو) : حرف عطف وتنويع (ثلاثياً) : معطوف
على (زائداً) ، (محرك الوسط) : صفة له (ثلاثياً) ومضاف إليه (كسقر) : جار

ومجرور خبر لمحذوف ، والجملة معترضة (أو ساكن) : معطوف على (محرك) وهو مضاف (الوسط) : مضاف إليه (أعجمياً) : صفة لـ (ساكن الوسط) (كجور) : جار ومجرور خبر لمحذوف ، والجملة معترضة (أو منقولاً) : معطوف على (محرك الوسط) على كونه صفة لـ (ثلاثياً) ، (من المذكر) : جار ومجرور متعلق بـ (منقولاً) ، (إلى المؤنث) : جار ومجرور متعلق بـ (منقولاً) أيضاً (كما) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف واقعة على المنقول (إذا) : ظرف مجرد عن الشرط (سميت) فعل وفاعل (امرأة) : مفعول أول لـ (سَمِيَ) ، (بزيد) : مفعول ثان له ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا) ، والظرف متعلق بمحذوف صلة لـ (ما) الموصولة ، والجار والمجرور في (كما) خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كالمنقول الذي استقر وحصل وقت تسميتك امرأة بزيد .

(فإن لم يكن شيء من ذلك ؛ كهند ودعد . . جاز الصرف وتركه وهو الأحسن) : (فإن لم يكن) : الفاء : فاء الفصيحة لأنها أفصححت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت حكم ما إذا وجدت تلك الشروط ، وأردت بيان حكم ما إذا لم توجد تلك الشروط . . فأقول لك إن لم يكن شيء من ذلك (إن) : حرف شرط جازم (لم) : حرف نفي وجزم (يكن) : فعل مضارع تام مجزوم بـ (لم) ، وعلامة جزمه سكون آخره (شيء) : فاعل (يكن) مرفوع (من ذلك) : جار ومجرور صفة لـ (شيء) ، وجملة (يكن) في محل الجزم بـ (إن) الشرطية على كونها فعل شرط لها (كهند ودعد) : جار ومجرور خبر لمحذوف ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب (جاز الصرف) : فعل وفاعل (وتركه) : معطوف على الصرف ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ (إن)

الشرطية على كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (وهو الأحسن) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(وأما التعريف .. فالمراد به العلمية ، وتمنع الصرف مع وزن الفعل ومع العدل ، ومع التانيث ؛ كما تقدم ، ومع التركيب المزجي ، ومع الألف والنون ، ومع العجمة ، كما سيأتي) : (وأما) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (التعريف) : مبتدأ أول (فالمراد) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (المراد) : مبتدأ ثان (به) : جار ومجرور متعلق بـ (المراد) ، (العلمية) : خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فالجمع شرطه) ، (وتمنع) : الواو : استئنافية أو عاطفة (تمنع) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على (العلمية) ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معطوفة على جملة المبتدأ الثاني ، (مع وزن الفعل) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ (تمنع) ، (ومع العدل ومع التانيث) : ظرفان ومضاف إليهما معطوفان على قوله : (مع وزن الفعل) متعلقان بـ (تمنع) أيضاً ، (كما تقدم) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بالكاف مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود على (ما) الموصولة تقديره : (هو) ، والجملة من الفعل والفاعل صلة ما الموصولة ، والجار والمجرور في (كما) متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالمثال

الذي تقدم فيها ؛ كأحمد في وزن الفعل ، وعمر في العدل ، وفاطمة في التأنيث ،
(ومع التركيب) : ظرف ومضاف إليه (المزجي) صفة للتركيب معطوف على
قوله : (مع وزن الفعل) ، (ومع الألف والنون ، ومع العجمة) معطوفان أيضاً
على قوله : (مع وزن الفعل) ، وقوله : (كما) : جار ومجرور (سيأتي) : فعل
مضارع وفاعله مستتر يعود على (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ (ما) الموصولة ،
والكاف متعلقة بواجب الحذف لوقوعها خبراً ، لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك
كائن كالأمثلة التي ستأتي فيها من بعلبك وعثمان وإبراهيم .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في)

في موانع الصرف

[ش] : (الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع إحداهما اللفظ ، والأخرى المعنى

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(فصل) : أي : هذا الآتي فصل معقود (في موانع الصرف) أي : في بيان الأسباب التي تمنع الاسم المتمكن من الصرف ؛ أي : من التنوين والجر بالكسرة ؛ لشبهه بالفعل في وجود تلك الأسباب الفرعية فيه ، وعرفه بقوله : (الاسم الذي لا ينصرف لشبهه بالفعل) في وجود تلك الأسباب الفرعية فيه (هو ما) أي : اسم متمكن وجد (فيه علتان) أي : سببان (فرعيتان) لغيرهما (مرجع إحداهما) أي : مدار فرعية إحدى علتين (اللفظ ، و) مدار فرعية العلة (الأخرى المعنى) وذلك : أن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه ، وفي المعنى : لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل وهو لا يكون إلا اسماً ، فتوقف وجوده على وجود الاسم لفظاً ومعنى من جهتين مختلفتين ، فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك . . فقد أشبه الفعل ، فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف ؛ تخفيفاً لثقله بشبه الفعل الثقيل ، فخرج بذلك ما ليس فيه فرعية أصلاً ؛ كرجل وفرس ؛ لأن كلاً منهما مفرد جامد نكرة مذكر ، وما فيه فرعية واحدة ؛ كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير ، وامرأة فيها التانيث فرع التنكير ، ومرجعه اللفظ ، وكذا ما فيه فرعيتان في اللفظ فقط ؛ كأجيمال فيه الجمع فرع الأفراد ، والتصغير فرع التكبير ، أو في المعنى فقط ؛ كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ، ولزوم التانيث فرع عدمه ، ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة ؛ كدريهم ، فإن فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير ، وهما فرعان عن عدمهما ، وكل منهما نشأ

(من علل تسع) صفة لـ (العلتين) كفاطمة وإبراهيم (أو) فيه علة (واحدة) منها (تقوم) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلتين) الأولى مقامهما ؛ كجبل ومساجد (والعلل التسع) على سبيل الإجمال والتعداد (هي : الجمع) فرع الواحد (ووزن الفعل) فرع وزن الاسم (والعدل) فرع المعدول عنه (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير (والتركيب) فرع الأفراد (والألف والنون الزائدتان) فرع المزيد عليه (والعجمة) فرع العربية عندهم . . .

عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما مر . انتهى « خصري » .

كائنتان (من علل تسع صفة لـ « العلتين » كفاطمة وإبراهيم) هذا عند الجمهور ، وقيل : عشرة ، وقيل : إحدى عشرة كما مر في « التمه » ليس فيها معنوي سوى العلمية والوصفية ، وباقيها لفظي حتى التأنيث المعنوي ؛ لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير والفعل مثلاً . انتهى منه .

(أو) هو ما (فيه علة واحدة منها) أي : من التسع (تقوم) تلك الواحدة (في الاستقلال) والاستعداد (بالمنع من الصرف مقام العلتين) الفرعيتين ، وفي قوله : (الأولى) أن يقال (مقامهما) بالإضمار ؛ لأن المقام له لسبق المرجع نظر ؛ لأن النكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأولى ؛ ففي الإظهار فائدة : أن المراد بهما العلتان الفرعيتان المختلف مرجعهما ، وتلك العلة الواحدة القائمة مقام العلتين اثنتان فقط : ألف التأنيث مطلقاً (كجبل) وحمراء ، وصيغة منتهى الجموع ؛ كمصاييح (ومساجد ، والعلل التسع على سبيل الإجمال) المجرد عن تفصيل أحكامها (والتعداد) أي : عدداً واحداً واحداً (هي : الجمع) المتناهي (فرع الواحد ، ووزن الفعل فرع وزن الاسم ، والعدل فرع المعدول عنه ، والتأنيث فرع التذكير ، والتعريف فرع التنكير ، والتركيب فرع الأفراد ، والألف والنون الزائدتان فرع المزيد عليه ، والعجمة فرع العربية عندهم) أي : عند العرب وفي لسانهم

(والصفة) فرع الموصوف ، وهذه التسع (يجمعها) في بيت واحد على هذا الترتيب (قول الشاعر :

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

أي : قد كمل به عدها ، والألف للإطلاق ، وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس .

واعلم : أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقام مقامهما يشابه الفعل ؛ لأن فيه

(والصفة فرع الموصوف ، وهذه) العلل (التسع يجمعها في بيت واحد على هذا الترتيب) الذي ذكرناه في التعداد (قول الشاعر) محمد ابن النحاس الحلبي ثم المصري رحمه الله تعالى من (البحر البسيط) الذي أجزأوه (مستفعلن فاعلن) أربع مرات :

(اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

وقد مر شرح البيت في « التتمة » فراجعها .

وقوله : (أي : قد كمل به) أي : بالوصف (عدها) أي : عدد العلل التسع فيه ؛ إشارة إلى أن الوصف مبتدأ ، وجملة (قد كمل) خبره (والألف) فيه (للإطلاق) أي : لإطلاق الصوت ومدّه في آخر البيت (وينسب هذا البيت للعلامة) بهاء الدين محمد (ابن النحاس) رحمه الله تعالى ، وقد بسطنا الكلام في ترجمته في « التتمة » فراجعها .

(واعلم) أيها النحوي (: أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان) فرعيتان (أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل) في اشتماله على علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين ، مرجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، وذلك (لأن فيه) أي : لأن في

أيضاً فرعيتين بالنسبة إلى الاسم : إحداهما من جهة الاشتقاق ؛ فإن الفعل مشتق من المصدر على الأصح ، وثانيتهما من جهة الإفادة ؛ إذ الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم ، والاسم يستغني عنه ، فلما شابه الفعل بالفرعيتين . . منع منه شيثان ليسا في الفعل وهما : الكسرة والتنوين ، ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة ؛ إذ مجموع اثنين منها هو العلة ، وإذا أردت

الفعل (أيضاً) أي : كما في الاسم (فرعيتين بالنسبة إلى الاسم : إحداهما من جهة الاشتقاق ؛ فإن الفعل مشتق من المصدر) الذي هو الاسم (على الأصح) عند البصريين ، والمشتق فرع المشتق منه ، وأما عند الكوفيين . . فالعلة اللفظية شبه التركيب ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والنسبة والاسم يدل على الذات فقط ، والمركب فرع المفرد .

(وثانيتهما) : أي : ثانية الفرعيتين في الفعل (من جهة الإفادة ؛ إذ الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم) لأنه يحتاج إلى الفاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً (والاسم يستغني عنه) أي : عن الفعل ؛ لصحة كونه مسنداً إليه ، والفعل لا يكون إلا مسنداً ، وما يحتاج فرع لما لا يحتاج إليه ؛ فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى (فلما شابه) الاسم (الفعل بـ) مطلق (الفرعيتين . . منع منه) أي : من الاسم (شيثان ليسا في الفعل) أي : ممنوعان في الفعل (وهما : الكسرة والتنوين) وليس المراد باشماله على علتين اشتماله على عين العلتين اللتين في الفعل ، ويوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع إيراد نحو : هند ، إذا صرف ، مع أن فيه الفرعيتين التائيتين والعلمية ؛ لأنهما ليستا بمعتبرتين لانتفاء بعض الشروط فيه كما سيأتي .

(ولا يخفى عليك) أيها النحوي (أن تسمية كل واحدة من هذه) العلل (التسع علة مجاز) مرسل من إطلاق اسم الكل على الجزء لعلاقة الجزئية (لا حقيقة ؛ إذ مجموع اثنين منها هو العلة) في منع الصرف وأشار الشارح بقوله : (وإذا أردت

معرفتها تفصيلاً (. . فالجمع شرطه) في الاستقلال بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) بغير هاء (وهي صيغة (مفاعل) نحو : مساجد ودراهم وغانم) مما أوله مفتوح وثالثه ألف ، بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديرأ ؛ كدواب (أو) صيغة (مفاعيل نحو : مصابيح ومحاريب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه ألف ، بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن ، وما يلي الألف مكسور أيضاً ،

معرفتها) أي : معرفة تلك العلل التسع (تفصيلاً) ببيان حقيقتها وشروطها (. . ف) أقول لك : (الجمع) المتناهي (شرطه في الاستقلال) والاستبداد (بمنع الصرف) إلى أن (الفاء) في قوله : (فالجمع) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر كما قدره الشارح (أن يكون) ذلك الجمع (على صيغة) أي : على هيئة ووزن (منتهى الجموع بغير) زيادة (هاء) التأنيث فيه ، احترز به عن نحو : ملائكة وصياقلة ، كما سيأتي في كلام الشارح (وهي) أي : صيغة منتهى الجموع (صيغة مفاعل) أي : وزن (مفاعل) من كل اسم أوله مفتوح ، سواء كان ميماً أو غيره ، وثالثه ألفُ تكسير بعدها حرفان ، أولهما مكسور لفظاً (نحو : مساجد ودراهم وغانم) جمع مسجد مصلى الصلاة ، ودرهم وهو النقد من الفضة ، وغنيمة وهو المال المأخوذ من كفار الحرب ، كما ذكره الشارح بقوله : (مما أوله مفتوح وثالثه ألف ، بعدها حرفان أولهما مكسور ولو تقديرأ ؛ كدواب) جمع دابة ، وهي كل ما يدب على الأرض أصله دواب ، فكرهوا توالي المثليين فأدغمت الباء في الباء (أو صيغة مفاعيل) نحو : مصابيح) جمع مصباح وهو السراج (ومحاريب) جمع محراب وهو موضع الإمام من المسجد (ودنانير) جمع دينار وهو من الذهب (مما أوله مفتوح) سواء كان ميماً أو لا (وثالثه ألف ، بعدها ثلاثة أحرف وسطها) أي : وسط الثلاثة (ساكن ، وما يلي الألف مكسور أيضاً) أي :

وقد فهم من تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماً وهو كذلك ؛ لأن
المعتبر موافقة (مفاعل ومفاعيل) في الهيئة والوزن لا في الحروف ، ولهذا عبر
صاحب « الإرشاد » بفعالل وفعاليل دونهما ؛ إيداناً بأن الزيادة والأصالة في بحث
جمع التكسير غير معتبرة ، بل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي وسميت هذه
الصيغة بهذا الاسم ؛

كما أنه مكسور في (مفاعل) ، (وقد فهم من تمثيله) أي : من تمثيل المؤلف
للمصغتين (أنه) أي : أن الشأن والحال (لا يشترط في الصيغة) أي : في صيغتي
جمع المتناهي (أن يكون أولها) أي : أول الصيغة (ميماً وهو) أي : الحكم
المعلوم خارجاً (كذلك) أي : كائن لما فهم من تمثيله فدخل فيها نحو : صوامع
وقناديل (لأن) الشرط (المعتبر) في هذا الجمع (موافقة « مفاعل ومفاعيل » في
الهيئة) أي : في الحركات والسكنات (والوزن) أي : وفي الوزن ، والوزن مقابلة
متحرك بمتحرك وساكن بساكن... إلخ ، (لا في) عين (الحروف ، ولهذا)
أي : ولأجل كون المعتبر فيه الهيئة والوزن لا الحروف (عبر) عن هذه الصيغة
(صاحب « الإرشاد ») مسعود بن عمر التفتازاني . انتهى « حدود » .

(بفعالل) بدل مفاعل (و) بـ (فعاليل) بدل مفاعيل (دونهما) أي : دون
تعبيره بهما ؛ أي : بمفاعل ومفاعيل (إيداناً) أي : إشعاراً (بأن الزيادة والأصالة)
أي : بأن زيادة الحروف على أصول الكلمة وأصالتها (في بحث جمع التكسير)
الذي منه هذان الوزنان (غير معتبرة ، بل المعتبر) في وزن جمع التكسير (الوزن
العروضي) الذي هو مقابلة متحرك بمتحرك وساكن بساكن في أجزاء التفاعيل بلا
نظر إلى أصول الكلمة وزائدها (لا) الوزن (التصريفي) الذي هو مقابلة متحرك
بمتحرك وساكن بساكن مع التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام ، وعن الزوائد
بلفظها (وسميت هذه الصيغة) أي : صيغة (مفاعل ومفاعيل) (بهذا الاسم)

لأن من جموع التكسير ما يجمع مرتين ، فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى ، فانتهى تكسيرها المغير للصيغة ، وأما جمع السلامة . فإنه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب على صواحبات ،

أي : بمنتهى الجموع ؛ أي : بأقصى الجموع ونهايتها ؛ أي : الذي لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة (لأن من جموع التكسير ما يجمع مرتين ، فهذه الصيغة) أي : صيغة (مفاعل ومفاعيل) (بلغت) أي : وصلت (نهاية الجمعية) وأقصاها (بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى ، فانتهى) أي : بلغ النهاية والآخر (تكسيرها) أي : جمعها جمع التكسير (المغير للصيغة) أي : لصيغة مفردة وبنائه بأحد ستة أشياء ؛ مثلاً : كلب يجمع على (أكلب) ، ثم يجمع أكلب على (أكالب) بزنة (مفاعل) ، وكذلك نعم يجمع على (أنعام) ، ثم يُجمع أنعام على (أناعيم) بزنة (مفاعيل) ، وأكالب وأناعيم لا يجمعان بعد ذلك ؛ فهما على صيغة وَقَفَتْ عندها جموعُ التكسير .

وقوله : (لا يمكن أن يجمع جمع تكسير) لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة نحو : الصواحبات جمع صواحب ؛ فصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هو عليها ، وإن جمع جمع سلامة على صواحبات ، وإنما لم يكن جمعه جمع (سلامة) ضاراً في دعوى أن صيغة (صواحب) مثلاً بلغت أقصى صيغة الجموع ، مع أنه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع (سلامة) فلم تبلغ صواحب أقصاها ؛ لأن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة . لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير ؛ فهو بسبب ذلك كالعدم . انتهى من « أبي النجا » .

كما قال الشارح رحمه الله تعالى : (وأما جمع السلامة . فإنه لا يغير الصيغة) أي : صيغة مفردة ، فيجوز جمع صيغة (منتهى الجموع) جمع السلامة (كما جمع صواحب) مع كونه على صيغة (مفاعل) (على صواحبات) لعدم نغييره صيغة

وإنما اشترطنا فيها أن تكون بغير هاء ؛ لأنها لو كانت مع هاء .. كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية ، ولهذا صرف نحو : فرازنة وملائكة وصياقلة ؛ لأن وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ؛ ككراهية بمعنى كراهة ، وطواعية بمعنى طاعة ، وإذا سمي بهذا الجمع ؛ كحضاجر علماً للضبع .. امتنع صرفه نظراً إلى الأصل .
(وهذه العلة) من العلل التسع (هي العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي :

مفرده (وإنما اشترطنا فيها) أي : في صيغة (منتهى الجموع) (أن تكون بغير هاء) أي : بغير تاء تأنيث (لأنها) أي : لأن صيغة (منتهى الجموع) (لو كانت مع هاء) .. لـ (كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية) فيها ، فتكون مصروفة ؛ لعدم خروجها عن آحاد صيغ العرب .

(ولهذا) أي : ولأجل ضعف جمعيتها (صرف نحو : فوزانة) نوع من لُعيّة الشطرنج جمع فرزان . انتهى « متجد » .
(وملائكة) جمع مَلَك .

(وصياقلة) جمع صَيْقَل ، وهو مَنْ يَجْلُو السَّيْفَ كما في « القاموس » (لأن وَزَنَهَا) أي : لأن شَبَّهَهَا في الوزن (قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ؛ ككراهية بمعنى كراهة ، وطواعية بمعنى طاعة ، وإذا سمي بهذا الجمع) أي : بالجمع المتناهي شيء ما (كحضاجر) جمع حَضَجَرٍ بمعنى (عظيم البطن) (علماً للضبع) سمي به ؛ لكونه عظيم البطن كثير الأكل (.. امتنع صرفه نظراً إلى الأصل) أي : إلى أصل كونه جمعاً وإن كان الآن علمَ جنس للضبع فزالت عنه الجمعية ؛ وكذا (هوازن) علماً لقبيلة مشهورة من العرب امتنع صرفه نظراً إلى أصله ؛ لأنه جمع هازنة .

(وهذه العلة) الكائنة (من العلل التسع) التي هي صيغة (منتهى الجموع) (هي العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي :

تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الأولى علتين ، وإنما قام الجمع مقامهما ؛ لأن كونه جمعاً بمنزلة علة ، وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى ، ولهذا لو لحقته الهاء كما تقدم . . انصرف لشبهه بالمفرد .

(وأما وزن الفعل . . فالمراد به أن يكون الاسم) إما (على وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل (كشمير بتشديد الميم) فإنه علم فرس منقول من (شمر) مجرداً من فاعله (يشمر) تشميراً فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص

تستقل بمنع الصرف وتقوم مقام العلتين الأولى) أن يقال مقام (علتين) لأن المقام للتنكير لعدم تعيينهما (وإنما قام) هذا (الجمع مقامهما ؛ لأن كونه جمعاً بمنزلة علة) واحدة ترجع إلى المعنى من العلتين المعبرتين (وكونه على صيغة) ووزن (لا نظير) ولا مثل (لها في الآحاد) والمفردات (بمنزلة علة أخرى) ترجع إلى اللفظ منهما (ولهذا) أي : ولأجل كونه على صيغة لا نظير لها (لو لحقته) أي : لو لحقت هذا الجمع (الهاء) أي : تاء التأنيث ، وذلك (كما تقدم) أي : كالمثال الذي تقدم من (الملائكة والصياقلة) (. . انصرف لشبهه بالمفرد) بالهاء الزائدة عليه ؛ لأنه كان بسببها على وزن (طواعية وكرامية) كما مر آنفاً .

(وأما وزن الفعل) المانع من الصرف (. . فالمراد به) أي : بذلك الوزن المانع (أن يكون الاسم ؛ إما على وزن خاص في اللغة العربية بالفعل بحيث لا يوجد) ذلك الوزن (في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل) بمعنى أن الواضع وضعه أصالةً للفعل ، ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ إلا منقولاً عن الفعل (كشمير بتشديد الميم ، فإنه علم فرس) لحجاج بن يوسف الثقفي الجائر (منقول من « شمر » مجرداً من فاعله « يشمر » تشميراً فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص) به ، وأما بَقَمَ ؛ اسمٌ نَبَتٌ يُصْبَغُ به معروف . . فعجمي ، فلا

(و) كذا حال (ضرب بالبناء للمفعول) .

(وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فإنه (إذا سمي بشيء من ذلك) . . كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص ، وإنما قيد (ضرب) بالبناء للمفعول ؛ لأنه بالبناء للفاعل غير مختص

يضر في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم آنفاً من تقييد الأسماء بالعربية . انتهى من « أبي النجا » .

(وكذا حال ضُرب بالبناء للمفعول) علم رجل من غير اعتبار ضمير فيه ، وإلا . . بأن اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكي ، وأما دُئِلَ بضم الدال وكسر الهمزة . . فشاذ ، وقد تقدم قريباً أننا قلنا من غير شذوذ .

(و) كذا حال (انطلق ونحوه) أي : نحو انطلق حالة كون ذلك النحو (من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) كانكسر واستخرج (فإنه) أي : فإن الشأن والحال (إذا سمي) شيء حيواناً كان أو غيره (بشيء من ذلك) المذكور من (ضرب وانطلق) (. . كان) ذلك الفعل الذي سمي به شيء (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص) به .

قال الأزهري : (وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع ، واحترز المصنف بقوله : « على وزن خاص بالفعل » عما إذا كان على وزن لا يختص بالفعل ، فإن كان الاسم به أولى لكونه غالباً فيه ؛ كالذي على وزن (فاعل) ككاهل علماً ، أو كان مستعملاً في الاسم والفعل على السواء ؛ كالذي على وزن (فعل) بفتح العين ؛ كضرب وشجر ، أو وزن (فعلل) نحو : جعفر ودحرج ، فإنه منصرف) . انتهى « كواكب » .

(وإنما قيد) المصنف (ضرب بالبناء للمفعول ؛ لأنه بالبناء للفاعل غير مختص

بالفعل (أو يكون) الفعل به أولى ؛ إما لكثرتة فيه ؛ كإثمد وإصبع وأبلم ؛ لقلة أوزانها في الاسم وكثرتها في أمر الثلاثي ، أو يكون على وزن غير خاص به ؛ بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل ، لكن يكون (في أوله زيادة) أي : زيادة حرف من حروف تأيت (كزيادة الفعل) أي : مثل زيادته ، لكنها به أولى

بالفعل (فيصرف إذا سمي به ؛ لأنه نظير حجر وشجر (أو) إما أن (يكون الفعل به) أي : بذلك الوزن (أولى) أي : أحرى وأحق من الاسم (إما لكثرتة) أي : لكثرة ذلك الوزن (فيه) أي : في الفعل (كإثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة بينهما آخره دال مهملة ، وهو اسم علم على حجر الكحل . . فهو ممنوع من الصرف ؛ لأنه موازن لا ضرب أمر من الضرب .

(و) كذا حال (إصبع) واحد الأصابع بوزن اذهب .

(و) حال (أبلم) بوزن (اقتل) اسمٌ لِسَعْفِ الْمُقْلِ وَخَوْصِ الدُّومِ ، فهما ممنوعان من الصرف أيضاً إذا سمي بهما .

وإنما مثلنا بهذه الثلاثة ؛ للوزن الذي كان الفعل أولى به (لقلة أوزانها) أي : أوزان هذه الثلاثة ونظائرها في الوزن (في الاسم وكثرتها) أي : وكثرة أوزان هذه الثلاثة ومشابهاها في الوزن (في أمر) الفعل (الثلاثي) كاضرب في الأول ، واذهب في الثاني ، واقتل في الثالث ، فكان الفعل به أولى فمنعت من الصرف إذا سمي بها .

(أو) إما أن (يكون) الاسم (على وزن غير خاص به) أي : بالفعل (بل يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل ، لكن يكون في أوله) أي : في أول ذلك الاسم (زيادة ؛ أي : زيادة حرف من حروف تأيت ؛ كزيادة الفعل) المضارع (أي : مثل زيادته ، لكنها) أي : لكن تلك الزيادة (به) أي : بالفعل (أولى) وأحق دون

لدلالاتها فيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو) مع تلك الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كأحمد ويزيد وتغلب ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه ، فإن كلاً منها غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ، ولا بد في الوزن المذكور أن يكون لازماً غير مغير إلى مثال هو للاسم ، فلو سمى بامرئ

الاسم (لدلالاتها) أي : لدلالة تلك الزيادة (فيه) أي : في الفعل (على معنى بخلافها) أي : بخلاف تلك الزيادة (في الاسم) فإنها لا تدل فيه على معنى ، وذلك نحو : أفكل - بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما - وهي الرعدة يقال : أخذته الأفكل إذا أصابته رعدة ، فإن الهمزة فيه لا تدل على معنى ، وهي في موازنه من الفعل نحو : أذهب : دالة على المتكلم ، فلذا كان المفتوح بهذه الزيادة من الأفعال أصلاً للمفتوح بها من الأسماء (وهو) أي : ذلك الاسم (مع تلك الزيادة مشارك للفعل في وزنه ، وذلك) الاسم الذي كان فيه زيادة كزيادة الفعل مع كونه مشاركاً للفعل في وزن (كأحمد) مبدوءاً بالهمزة (ويزيد) مبدوءاً بالياء ؛ علمين على شخصين (وتغلب) مبدوءاً بالتاء ؛ علماً على قبيلة (ونرجس) بفتح أوله وكسر ثالثه (مبدوءاً بالنون ؛ علماً على نبت ، وقال في « القاموس » : (والنرجس - بكسر النون وفتحها - نافع شمه للزكام والصداع الباردة وأصله ؛ أي : عروقه منقوعاً في الحليب ليلتين يطلّى به ذكر العين فيقيمه ويفعل فعلاً عجيباً) انتهى .

(فإن كلاً منها) أي : من هذه الأربعة (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، وفي أوله زيادة كزيادة الفعل ، ولا بد في) هذا (الوزن المذكور أن يكون لازماً) باقياً في اللفظ على حالته الأصلية (غير مغير) عنها (إلى مثال) أي : إلى وزن (هو) خاص (للاسم) مخالف لطريقة الفعل .

(فلو) لم يكن الوزن لازماً غير مغير كما إذا (سمى بامرئ) انصرف ؛ لأنه في الرفع نظير اكتب ، وفي النصب نظير اذهب ، وفي الجر نظير اضرب ، فلم يلزم

ورد وقيل . . لم يمنع من الصرف ، وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل . . وجب قطعها ، بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة وصل ؛ فإنه يبقى بعد التسمية على ما هو عليه .

(وأما العدل) هو مصدر مبني للمفعول ؛ أي : معدولية الاسم

وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة ، أو لم يكن الوزن باقياً على حالته الأصلية (و) ذلك كـ (رد وقيل) وبيع مبنيات للمفعول (. . لم يمنع من الصرف) لأنها لم تبقى على حالتها الأصلية ، فإن أصلها (فعل) بضم الفاء وكسر العين ، ثم دخلها الإدغام والإعلال فصارت صيغة (رد) بوزن (قفل) وصيغة (قيل وبيع) بمتزلة (ديك) فوجب صرفها لذلك .

(وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل) كانطلق واستخرج (. . وجب قطعها) أي : وجب قطع همزته كما مر نقلاً عن « الأزهرى » لدلالاتها دائماً على معنى إذا كانت في الفعل ؛ كاذهب واضرب فلا تحذف في الدرج (بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة وصل ؛ فإنه) أي : فإن ذلك الاسم (يبقى بعد التسمية) به (على ما هو عليه) قبل التسمية من حذف همزته عند الدرج ، كما إذا سمي بانطلاق واستخراج .

قال الأزهرى : (وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع ؛ لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع الهمزة ، بخلاف المنقول من اسم ؛ كاقندرا ، فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية ؛ لأن المنقول عن اسم لم يبعد عن أصله ، فلم يَسْتَحِقْ الخروج عما هو له) انتهى « تصريح » .

(وأما العدل) المانع للصرف (هو مصدر مبني للمفعول) أي : مصدر أسند إلى المفعول ، وفسره بقوله : (أي : معدولية الاسم) أي : كونه معدولاً محولاً

(.. فهو خروج الاسم) أي : كونه مخرجاً (عن صيغته الأصلية) أي : عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع بقاء المعنى والمادة ؛ فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة والخروج .

(إما تحقيقاً) بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته

عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى (.. فهو خروج الاسم ؛ أي : كونه مخرجاً) ومحولاً (عن صيغته الأصلية ؛ أي : عن صيغته التي كان أصله أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع بقاء المعنى) واتحاده (والمادة) أي : الحروف : من غير إعلال ولا إلحاق ، فخرج بقوله : (مع بقاء المعنى والمادة) المشتق ، فإنه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه ؛ فضارب قد خرج عن معنى الضَرْبِ ، كما خرج عن لفظه ؛ كما قال الشارح (فلا يرد) حيثئذ علينا اعتراضاً (لزوم) ووجوب (كون ضارب غير منصرف لـ) وجود (العدل) فيه (والصفة) لتحوله عن صيغته الأصلية التي هي (ضَرْبٌ) لأنه خرج بقولنا : (مع بقاء المعنى والمادة) فلا ينطبق عليه حد العدل فهو مصروف بخلاف نحو : ثلاث ، فإنه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة ، وخرج بقولنا : (من غير إعلال) ما تغير للإعلال ؛ كمقام ، فإن أصله (مقوم) كمذهب ، نقل حركة الواو إلى القاف فصار (مقوم) تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فأبدلت ألفاً فصار (مقام) ، فهذا لا يقال له عدل عندهم ؛ لأن التغير للإعلال ، وبقولنا : (ولا إلحاق) نحو : كثر ؛ لأنه أخرج عن صيغته بزيادة الواو فيه ؛ لغرض الإلحاق بجعفر ، وقد مر ذلك كله في « التتمة » .

(و) اعلم : أن (الخروج) أي : خروج الاسم عن صيغته الأصلية (إما) أن يكون (تحقيقاً) أي : محققاً (بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته

الأصلية إلى أخرى (كأحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) كمثلث (. . . وهكذا إلى العشرة) بإدخال الغاية (فإنها) أي : الأمثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلى عشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ، وثناء ومثنى عن اثنين اثنين . . . وهكذا ؛ لأن المراد من أحاد وأخواته العدد المكرر ، فإذا عرفت ذلك (. . فاصل) قولك :

الأصلية إلى أخرى ؛ كأحاد بضم الهمزة ، وموحد بفتح أوله وثالثه ، وثناء بضم أوله ، ومثنى) بفتح أوله وسكون ثانيه (وثلاث بضم أوله ، ومثلث بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ، ورباع بضم أوله ، ومربع) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (كمثلث) في الوزن وهذه الأربعة المذكورة مسموعة عن فصحاء العرب فلا خلاف في صوغها على وزن (فعال ومفعل) .

(. . . و) قل (هكذا) في الأحاد مصوغاً على وزن (فعال ومفعل) من الخمسة (إلى العشرة) على الأصح (بإدخال الغاية) الذي هو العشرة فتقول فيها : عشار ومعشر ، والفاء في قوله : (فإنها) تعليلية ؛ لأنها علة لمحذوف تقديره : وإنما قلنا للعدل التحقيقي بهذه الألفاظ ؛ لأنها (أي) هذه (الأمثلة المذكورة معدولة) أي : محولة (عن ألفاظ العدد الأصول من واحد إلى عشرة حال كونها) أي : حالة كون ألفاظ العدد الأصول (مكررة ؛ فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد ، وثناء ومثنى) معدولان (عن اثنين اثنين . . . و) قل (هكذا) إلى العشرة بإدخال الغاية ؛ أي : وقل : ثلاث ومثلث معدولان عن ثلاثة ثلاثة ، وإنما قلنا معدولة عن ألفاظ العدد المكررة (لأن المراد من) ذكر (أحاد وأخواته العدد المكرر) وأتى الشارح بقوله : (فإذا عرفت ذلك) المذكور من أنها معدولة ؛ إشارة إلى أن الفاء في قوله : (. . فاصل قولك) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن شرط

(جاء القوم أحاد : جاؤوا واحداً واحداً ، وكذا أصل موحد) في قولك : جاء القوم موحد : جاؤوا واحداً واحداً (وأصل جاء القوم مثني : جاؤوا اثنين اثنين وكذا الباقي) والدليل على أن أصلها كذلك :

مقدر تقديره : إذا عرفت أنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول ، وأردت بيان كيفية عدلها . فأقول لك أصل قولك : (جاء القوم أحاد : جاؤوا واحداً واحداً) ، وتقول في إعرابه : (جاء القوم) : فعل وفاعل (أحاد) : حال من (القوم) والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه الفتحة ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى وهما العدل والوصفية ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، والوصفية علة ترجع إلى المعنى ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

(وكذا) أي : ومثل هذا المذكور من أصل أحاد (أصل موحد) حالة كون موحد (في قولك : جاء القوم موحد) أي : أصله ومعناه : (جاؤوا واحداً واحداً) أي : مرتين لا دفعة (وأصل جاء القوم مثني : جاؤوا اثنين اثنين) ، وتقول في إعرابه : (مثني) : حال من (القوم) والحال منصوب بالفعل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ وهو العدل ، والأخرى إلى المعنى وهو الوصفية .

(وكذا) أي : مثل هذا المذكور من أحاد وموحد ومثني (الباقي) أي : حكم الباقي في المعدول والمعدول عنه ؛ من ثناء ، وثلاث ، ومثلث ، ورباع ، ومربع . . . إلى عشار ، ومعشر .

(والدليل على أن أصلها) ومعناها (كذلك) أي : واحداً واحداً ، واثنين اثنين

أن معناها مكرر ، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً . . يكون اللفظ أيضاً مكرراً ؛
ليوافق الدال المدلول ، فعلم أن أصلها لفظ مكرر .

(وإما تقديراً) بالأ يذل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك
الاسم ، إلا أنه لما نظر فيه . . وجد غير منصرف ، ولم يكن فيه إلا العلمية فقدر فيه
العدل ؛ حفظاً لقاعدتهم (كالأعلام التي على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه
(كعمر وزفر وزحل ، فإنها لما سمعت) في كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس
فيها علة ظاهرة غير العلمية) وكان من قاعدتهم : أن الاسم لا يمنع من الصرف

(أن معناها) أي : معنى هذه المعدولات من (أحاد وموحد) مثلاً (مكرر) أي :
كون معناها مكرراً (و) وإنما قلنا الدليل على ذلك كون معناها مكرراً ؛ لأن
(الأصل أنه) أي : أن الشأن والحال (إذا كان المعنى مكرراً . . يكون اللفظ أيضاً
مكرراً ؛ ليوافق الدال) الذي هو اللفظ (المدلول) الذي هو المعنى (فعلم) مما
ذكرنا من بيان المعدول والمعدول عنه (أن أصلها لفظ مكرر) كما أن معناها مكرر .

وقوله : (وإما تقديراً) معطوف على قوله : (إما تحقيقاً) والمعنى : وخروج
الاسم عن صيغته الأصلية ؛ إما أن يكون تحقيقاً ، وإما أن يكون مقدراً ، وذلك
(بالأ يذل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم ، إلا أنه) أي : أن
الشأن والحال (لما نظر) وفكر وأمعن (فيه) أي : في ذلك الاسم الذي منع
الصرف (. . وجد غير منصرف ، ولم يكن فيه) أي : ولم يوجد فيه من علل منع
الصرف (إلا العلمية فقدر فيه العدل ؛ حفظاً لقاعدتهم) عن الانخرام والانعدام
والانخراق ، وتلك القاعدة : ألا يمنع الاسم من الصرف إلا بعلتين فرعيتين ،
ومثال ذلك العدل المقدر (كالأعلام) جمع علم (التي على وزن فعل بضم أوله
وفتح ثانيه ؛ كعمر وزفر وزحل ، فإنها لما سمعت في كلامهم ممنوعة من الصرف
وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية ، وكان من قاعدتهم : أن الاسم لا يمنع من الصرف

إلا إذا كان فيه علتان (.. قدروا فيها العدل) لإمكانه دون غيره ، (وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) أعلاماً ؛ لثلا يلزم منع الصرف لعل واحد .

(وأما التأنيث) المانع من الصرف (.. فهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث بالمعنى ؛ فالتأنيث بالألف يمنع الصرف) أي : يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقاً) أي : سواء كان نكرة أم معرفة ،

إلا إذا كان فيه علتان (فرعيتان) .. قدروا فيها) أي : في هذه الأسماء المذكورة ونحوها ؛ كجمع وقزح وجشم ... إلى غير ذلك مما مر في « التتمة » (العدل لإمكانه دون غيره) لأن الغالب في الأعلام النقل مع أن صيغة (فعل) قد كثر فيها العدل ؛ كغدر معدول عن غادر ، وفسق معدول عن فاسق (و) قدروا (أنها) أي : أن هذه الأعلام (معدولة) عن (فاعل) غالباً فعمر (عن عامر ، و) زفر عن (زافر ، و) زحل عن (زاحل أعلاماً ؛ لثلا يلزم) علينا (منع الصرف لعل واحد) ، فقله : (أعلاماً) حال من الضمير المستكن في معدولة .

(وأما التأنيث المانع من الصرف .. فهو على ثلاثة أقسام) الأول : (تأنيث بالألف) كحبلى وحمراء .

(و) الثاني : (تأنيث بالتاء) كفاطمة وعائشة .

(و) الثالث : (تأنيث بالمعنى) كزينب وسعاد .

(فالتأنيث بالألف يمنع) الاسم من (الصرف ؛ أي : يستقل بمنع صرف ما) أي : لفظ (هي) أي : تلك الألف (فيه) أي : في ذلك اللفظ حالة كون ما هي فيه (مطلقاً) عن التقييد بالتنكير والتعريف والإفراد وغيره ؛ كما فسره بقوله : (أي : سواء كان) اللفظ الذي هي فيه (نكرة) كحبلى وحمراء (أم) كان (معرفة) كزكرياء .

مفرداً أم جمعاً ، اسماً أم صفةً ، و (سواء كانت) الألف (مقصورة ؛ كجبلٍ ومرضٍ وذكري ، أو) كانت (ممدودة) (كصحراء وحمراء وذكرياء) بهمزة بعد الألف (و) كذا (أشياء) عند سيويه أصله شيئاء ، كصحراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا : أشياء بزنة (لفاء) (وهذه)

(مفرداً) كان كما ذكر (أم) كان (جمعاً) كمرضٍ .

(اسماً) كان ؛ كأسماء (أم) كان (صفة) كحمراء .

(و) حالة كون تلك الألف مطلقة عن التقييد بالمقصورة أو بالممدودة وفسره بقوله : أي (سواء كانت) تلك (الألف مقصورة ؛ كجبلٍ ومرضٍ) جمع مريض (وذكري) مصدر ذكر ذكراً وذكري (أو كانت) تلك الألف (ممدودة) وإطلاق المد عليها لمجاورتها له ، وإلا . . فهي الهمزة الأخيرة فقط ، وأصلها ألف لينة ؛ فأصل حمراء (حمري) بالقصر ، فلما قصدوا المد . . زادوا قبلها ألفاً فقلبت الأخيرة همزة . انتهى « خضري » .

(كصحراء وحمراء وذكرياء بهمزة بعد الألف ، وكذا) أي : ومثل ما ذكر من الأمثلة في كون ألفه ممدودة لفظة (أشياء) فهي ممنوعة من الصرف لألف التانيث الممدودة ، و (عند سيويه أصلها) أي : أصل (أشياء) (شيئاء) بتقديم الشين حالة كونها (كصحراء) أي : على وزن (صحراء) فـ (كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام) أي : لام الكلمة (وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء) وهو أول الكلمة (فقالوا : أشياء بزنة « لفاء ») وإنما أخرها عما قبلها ؛ لما فيها من الخلاف ، وقيل : أصله (شيء) لأنه مفرد ، فلما أرادوا تانيثه . . زادوا ألف التانيث المقصورة ؛ فهو ممنوع من الصرف لألف التانيث المقصورة (وهذه)

هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها (أي : تستقل بمنعه (وتقوم مقام العلتين) أي : علتي منع الصرف لتكرارها ؛ لأنها لازمة لما هي فيه لزوماً لا تنفك عنه بحال فلا يقال في حبلئ : حبل ، ولا في حمراء : حمر ، فجعل لزومها له بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكرراً بخلاف التاء ، فإنها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع ، فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث ، فلو عرض اللزوم لعارض ؛ كالعلمية . . لم يقو قوة اللزوم الوضعي . .

العلة ؛ يعني : بهّا التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة (هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها ؛ أي : تستقل بمنعه وتقوم مقام العلتين ؛ أي : علتي منع الصرف لتكرارها ؛ لأنها لازمة لما هي فيه لزوماً لا تنفك) ولا تفارق (عنه بحال) من الأحوال بحيث لا يصح حذفها في حالة الإضافة وفي حال دخول (أل) عليه (فلا يقال في حبلئ : حبل ، ولا في حمراء : حمر ، فجعل لزومها له) أي : لبناء ما هي فيه (بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث) فيها (مكرراً) وفي « أبي النجا » : (وأما وحه قيام هذه الألف مقام العلتين . . فلأنها زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه ، فدلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنى ، ولزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علل ترجع إلى اللفظ) انتهى .

(بخلاف التاء ، فإنها ليست لازمة لما هي فيه بحسب) واعتبار (أصل الوضع) أي : وضع الواضع الكلمة (فإنها وضعت) أي : زيدت على وضع الكلمة (فارقة بين المذكر والمؤنث) فإنها مُعرّضة للزوال ؛ لأنها لم توضع إلا للفرق بين المذكر والمؤنث ؛ كما في قائم وقائمة ، ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم ؛ كما قال الشارح .

(فلو عرض اللزوم) لها (لعارض ؛ كالعلمية) كما في فاطمة وعائشة (. . لم يقو) لزومها (قوة اللزوم الوضعي) الذي ثبت للألف ؛ لأنها تحذف

(وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء .. فيمنع الصرف) أي : صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية) أي : علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حيثنذا لازماً ؛ لأنه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازماً ، فلا يقوى على منع الصرف ، ولهذا صرف قائمة في نحو : مررت بامرأة قائمة ، مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها من غير العلمية (سواء كان) ما هو فيه (علماً لمذكر ؛ كطلحة ، أو لمؤنث ؛ كفاطمة) وسواء كان زائداً على ثلاثة أحرف أو لا ، محرك الوسط أو لا ،

عند التصغير والتكسير .

(وأما التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء .. فيمنع) الاسم من (الصرف ؛ أي : صرف ما) أي : لفظ (هو) أي : ذلك التأنيث (فيه) أي : في ذلك اللفظ (بشرط كونه) أي : كون التأنيث بالتاء (مع العلمية ؛ أي : علمية ما هو) أي : التأنيث (فيه ليصير التأنيث حيثنذا) أي : حين إذ كان مع العلمية (لازماً) لما هو فيه (لأنه) أي : لأن التأنيث (بدون) اقترانه به (العلمية في معرض الزوال) أي : في موضع الزوال وحيزه (فلا يكون لازماً ، فلا يقوى على منع الصرف) فاشتربت العلمية معه لثُخَصَّنَه عن الزوال ، حتى لو سمي به مذكر .. لم تزل التاء نحو : حمزة وطلحة (ولهذا) أي : ولأجل عدم قوته بلا علمية (صرف قائمة في نحو) قولك : (مررت بامرأة قائمة ، مع تحقق الوصف والتأنيث بالتاء فيها) أي : في قائمة (من غير) اقتران (العلمية) به ؛ لأن تأنيثه مُعَرَّضٌ للزوال ؛ لأنك لو وصفت به مذكراً .. تقول : مررت برجل قائم (سواء) في منع التأنيث بالتاء من الصرف إذا اقترن بالعلمية (كان ما) أي : لفظ (هو) أي : التأنيث بالتاء (فيه) أي : في ذلك اللفظ (علماً لمذكر ؛ كطلحة) وحمزة (أو) كان علماً (لمؤنث ؛ كفاطمة) وخديجة (وسواء كان) ذلك المؤنث بالتاء (زائداً على ثلاثة أحرف) كفاطمة (أو لا) يكون زائداً على ثلاثة ؛ كحمزة كان (محرك الوسط) كثة (أو لا) يكون

أعجمياً أو لا ، منقولاً من مذكر إلى مؤنث أو لا .

(وأما التأنيث المعنوي) كزينب وسعاد ، وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً من علامة التأنيث (. . فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية فيه ، ولهذا قال : (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) إلا أن بينهما فرقاً ، فإنها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف ، وفي المعنوي شرط لجوازه .
ولا بد في وجوبه من شرط آخر ؛ كما أشار إليه بقوله : (لكن بشرط أن يكون

محرك الوسط ؛ كحمزة (أعجمياً) كان ؛ كسارة (أو لا) يكون أعجمياً ؛ كفاطمة (منقولاً من مذكر إلى مؤنث) كان ؛ كحمزة (أو لا) يكون منقولاً ؛ كفاطمة .

(وأما التأنيث المعنوي ؛ كزينب وسعاد ، وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً من علامة التأنيث) اللفظي من التاء والألف ، ممدودة كانت أو مقصورة (. . فهو كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية فيه) في منعه الصرف (ولهذا) أي : ولأجل اشتراط العلمية فيه (قال) المصنف رحمه الله تعالى : (فيمنع الاسم الصرف مع العلمية) لأنها تُحَصَّنُ تأنيثه عن الزوال (إلا أن بينهما) أي : لكن أن بين التأنيث المعنوي والتأنيث بالتاء (فرقاً) أي : أمراً فارقاً بينهما ، وإنما قلنا بينهما فرق (فإنها) أي : لأن العلمية (في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف ، وفي) التأنيث (المعنوي شرط لجوازه) أي : لجواز منع الصرف لا لتحتمه .

(ولا بد) ولا غنى (في وجوبه) أي : في وجوب منع الصرف بالتأنيث المعنوي (من شرط آخر) مع العلمية (كما أشار) المصنف (إليه) أي : إلى ذلك الشرط (بقوله) رحمه الله تعالى : (لكن) استدراك على قوله : (فهو كالتأنيث المعنوي) رفع به ما يتوهم من التشبيه من استوائهما في شرط العلمية فقط ؛ أي : لكن إنما يمنع التأنيث المعنوي الاسم من الصرف مع العلمية (بشرط أن يكون

الاسم زائداً على ثلاثة أحرف ؛ كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثياً محرك الوسط ؛ كسقر) علم لطبقة من طبقات جهنم ؛ لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع ؛ فثقل الاسم فمنع من الصرف ، بخلاف ساكن الوسط فإن سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف ؛ لأجل الثقل ، فخفته تقاوم أحد السببين فجعل منصرفاً (أو) ثلاثياً (ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور) بضم الجيم اسم بلد بفارس ؛ لثقل العجمة في لسان العرب ، مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين . . لم يقاومها سكون الوسط حتى يجوز الصرف

الاسم (المؤنث تانيثاً معنوياً) زائداً على ثلاثة أحرف ؛ كسعاد) بضم أوله ؛ علماً لامرأة ، ومثله زينب ومريم (لقيام الحرف الرابع مقام التاء ، أو) بشرط أن يكون ذلك الاسم المؤنث تانيثاً معنوياً (ثلاثياً محرك الوسط ؛ كسقر) اسم (علم لطبقة من طبقات جهنم) أعاذنا الله تعالى منها ، واشتقاقه : من الساقور وهو الحرارة الشديدة كما مر ، ومثله لظى ، فإنه ممنوع من الصرف أيضاً للعلمية والتأنيث المعنوي (لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع) القائم مقام التاء (فثقل الاسم) بذلك التحرك (فمنع من الصرف ، بخلاف ساكن الوسط) كهند (فإن سكونه يوجب الخفة) أي : خفة اللفظ (ومنع الصرف ؛ لأجل الثقل) ولا ثقل مع سكون الوسط (فخفته) أي : فخفة سكون الوسط (تقاوم) أي : تعارض (أحد السببين) أي : سببي منع صرفه ؛ اللذين هما العلمية والتأنيث المعنوي (فجعل منصرفاً) لمعارضة أحد السببين بخفة سكون الوسط .

(أو) بشرط أن يكون ذلك الاسم المؤنث تانيثاً معنوياً (ثلاثياً ساكن الوسط أعجمياً ؛ كجور بضم الجيم) وسكون الواو (اسم بلد بفارس ؛ لثقل العجمة في لسان العرب ، مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين . . لم يقاومها سكون الوسط حتى يجوز الصرف) فاجتمع في (جور) ثلاثة من أسباب منع الصرف ؛

(أو) ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ، لكن (منقولاً من المذكر إلى المؤنث ، كما إذا سميت امرأة بزيد) فإنه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فإن لم يكن شيء من ذلك) بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكر الأصل (كهند ودعد .. جاز الصرف) نظراً إلى خفة اللفظ بالسكون ، وأنها قاومت أحد السببين ، وقيل : بوجوبه (و) جاز (تركه) نظراً إلى وجود السببين في الجملة وهما : العلمية والتأنيث (وهو الأحسن) عند الجمهور ، والصرف عند أبي علي ،

التأنيث المعنوي والعجمة والعلمية .

(أو) بشرط أن يكون ذلك الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً (ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ، لكن) كان (منقولاً من المذكر إلى المؤنث ، كما إذا سميت امرأة بزيد ، فإنه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل) أي : عارض (خفة اللفظ) بسكون الوسط (فمنع من الصرف) للعلمية والتأنيث المعنوي (فإن لم يكن) أي : لم يوجد (شيء) أي : واحد (من ذلك) المذكور من الأمور الأربعة (بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ولا مُذكر الأصل) أي : بأن كان مؤنثاً معنوياً ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ، ولا منقولاً من المذكر بأن كان في الأصل مؤنثاً (كهند ودعد .. جاز الصرف ؛ نظراً إلى خفة اللفظ بالسكون) أي : بسكون الوسط (و) إلى (أنها) أي : خفة اللفظ (قاومت) ثقل (أحد السببين) فبقي بعلّة واحدة ، فلا يُمنع الصرف بها (وقيل : بوجوبه) أي : بوجوب الصرف ؛ لمعارضة إحدى علتين بسكون الوسط (و جاز تركه) أي : ترك الصرف ومنعه من الصرف (نظراً إلى وجود السببين في الجملة) أي : في أنفسهما من غير نظر إلى معارضة أحدهما بخفة سكون الوسط (وهما : العلمية والتأنيث) المعنوي (وهو) أي : ترك الصرف (الأحسن) أي : الأرجح (عند الجمهور) تحاشياً من إلغاء علتين (والصرف) أحسن (عند أبي علي) الفارسي ؛ نظراً إلى معارضة إحدى علتين بسكون الوسط ، واصل

وجوز بعضهم الوجهين أيضاً في المنقول إلى المؤنث ، وإذا كان المؤنث ثنائياً ؛ كيد علماً . . جاز فيه الوجهان ذكره سيويه ، وقضية كلام « التسهيل » : أن المنع أرجح ، وإذا سمي مذكر بمؤنث ؛ فإن كان ثلاثياً . . صرف على الصحيح ، أو زائداً على الثلاثة . . منع من الصرف

أبي علي : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان أبو علي الفارسي ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وطوّف بلاد الشام ، توفي ببغداد سنة (٣٧٧ هـ) .

(وجوز بعضهم الوجهين) الصرف وتركه (أيضاً) أي : كما جوز في الثلاثي الساكن الوسط ؛ كهند (في المنقول) من المذكر (إلى المؤنث) كزيد إذا سميت به امرأة (وإذا كان المؤنث ثنائياً ؛ كيد) ودم (علماً) لمذكر (. . جاز فيه الوجهان) أيضاً : الصرف وتركه (ذكره سيويه ، وقضية كلام « التسهيل » : أن المنع أرجح) نظراً إلى وجود العلتين ؛ التأنيث المعنوي والعلمية (وإذا سمي مذكر بمؤنث) الأصل (فإن كان ثلاثياً . . صرف على الصحيح) سواء كان ساكن الوسط أم متحركه ؛ كعين وقدم ، علمين منقولين من اسم الجارحتين .

(أو) كان (زائداً على الثلاثة) كزينب (. . منع من الصرف) .

وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية . . فمنها ما سمع عدم انصرافه ؛ كدمشق .

ومنها ما سمع انصرافه ؛ كبدر وحنين .

ومنها ما سمع فيه الأمران : الصرف وتركه ؛ كقباء وحراء وبغداد .

ومنها ما لم يسمع فيه شيء ، فعدم الانصراف باعتبار أنها : اسم القبيلة أو القرية أو البقعة ، والانصراف باعتبار أنها : اسم الحي أو المكان . انتهى « كواكب » بزيادة .

(وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (. . فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف المضممرات وأسماء الإشارات والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، والتعريف بـ (أل) والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه ، فلا يتصور كونهما سبباً لمنع الصرف ، فلم يبق إلا التعريف العلمي .

(ونمنع) العلمية (الصرف) أي : صرف ما هي فيه (مع وزن الفعل) كأحمد ويريد (ومع العدل) كعمر وزفر (ومع التأنيث) بغير الألف ، بل تتعين معه ليكون لازماً (كما تقدم) بيان ذلك

(وأما التعريف المعتبر في منع الصرف . . فالمراد به هنا) أي : في (باب موانع الصرف) اختار به عن المراد به في باب (النكرة والمعرفة) (العلمية) خاصة (لأن تعريف المضممرات وأسماء الإشارات والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات ، والتعريف بـ (أل) والإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً) بناءً على أن الصرف هو الجر بالكسرة ؛ كما في مررت بالمساجد ، أو صليت في مساجدكم (أو) يجعله (في حكمه) أي : في حكم المنصرف ؛ بناءً على أن الصرف هو التنوين (فلا يتصور كونهما) أي : كون (أل) والإضافة ؛ أي : كون التعريف بهما (سبباً لمنع الصرف ، فلم يبق) من التعريفات المعتبرة هنا (إلا التعريف العلمي) أي : إلا التعريف بالعلمية .

(وتمنع العلمية الصرف ؛ أي : صرف ما هي فيه مع وزن الفعل ؛ كأحمد ويزيد ، ومع العدل ؛ كعمر وزفر ، ومع التأنيث بغير الألف) يعني به : التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي (بل تتعين) العلمية (معه) أي : مع التأنيث بغير الألف (ليكون) ذلك التأنيث (لازماً) غير معرض للزوال (كما تقدم بيان ذلك) أي : بيان تعين العلمية مع التأنيث بغير الألف قريباً .

(ومع التركيب المزجي) بل تتعين معه كما سيأتي (ومع الألف والنون) كعثمان (ومع العجمة) بل تتعين معها أيضاً (كما سيأتي) بيان ذلك ، وسكت عن الصفة ؛ لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد ؛ إذ العلمية تقتضي الخصوص ، والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة

(ومع التركيب المزجي ؛ بل تتعين معه كما سيأتي) بيان ذلك (و) تمنع العلمية (مع الألف والنون ؛ كعثمان ، و) تمنع أيضاً (مع العجمة ؛ بل تتعين) العلمية (معها) أي : مع العجمة (أيضاً كما سيأتي بيان ذلك) أي : بيان تعين العلمية مع العجمة في مبحثها (وسكت) المصنف رحمه الله تعالى (عن) ذكر تعين (الصفة) مع العلمية (لأن العلمية لا تجامعها) أي : لا تجتمع مع الصفة (لما بينهما) أي : لما بين الصفة والعلمية (من التضاد) والمنافاة (إذ العلمية تقتضي الخصوص) أي : خصوص مسماها وتعينه (والوصفية تقتضي العموم) أي : عموم موصوفها ، وكونه مشتركاً بين أفراد كثيرة (وبينهما) أي : وبين العموم والخصوص (منافاة) ومضادة فلا يجتمعان في محل واحد .

* * *

[ص] : وأما التركيب .. فالمراد به التركيب المزجي

[التممة] : قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وأما التركيب) المعتبر في منع الصرف ، والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد (.. فالمراد به) أي : بالتركيب المانع للصرف هو (التركيب المزجي) أي : المنسوب إلى المزج ، والمزج في اللغة : الخلط ، فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الجزء الثاني ويبني آخر الأول على الفتح ؛ كما في بعلبك ، ما لم يكن آخره ياء ساكنة ، فيسكن نحو : معدي كرب .

وضابط المركب المزجي : جعل اسمين اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة تاء التانيث من الأول على أن الإعراب على الجزء الثاني ، وخرج بقيد (المزجي) التركيب الإسنادي وضابطه : كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، على أن الإعراب مقدر على آخر الجزء الثاني ممنوع بحركة الحكاية ؛ كبرق نحره ، وشاب قرناها .

وخرج به أيضاً المركب الإضافي وضابطه : كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله ، على أن الإعراب على آخر الجزء لأول ؛ كعبد الله وعبد الرحمن وأبي هريرة .

فإن قلت : ما الفرق بينهما وبين المزجي حتى منع من الصرف هو دونهما ، مع أن التركيب فرع الأفراد وهو موجود في كل .. قلت : أجيب عنه : بأن المركب الإسنادي كان فعلاً وفاعلاً قبل نقله ، أو مبتدأ وخبراً مثلاً ، والمضاف والمضاف إليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو إعراب الأول بحسب العوامل ، والثاني بالإضافة ، فلما سمي بكل من الإسنادي والإضافي .. استصحب ذلك الأصل الذي كان لهما قبل التسمية ، والمركب المزجي إنما ركب عند العلمية فليس له حكم

المختوم بغير وية ؛ كبعليك وحضرموت فلا يمنع الصرف إلا مع العلمية .
وأما الألف والنون الزائدتان . . فيمنعان الصرف مع العلمية ؛

قبلها فيستصحب ، فلذلك اعتبرنا تركيبه دونهما . انتهى « حمدون » .

ثم قيد المصنف التركيب المزجي الذي يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله : (المختوم) ذلك التركيب المزجي (بغير) كلمة (وية) خرج بهذا القيد نحو : سيبويه وحمويه ونفطويه ؛ لأنه مبني على الكسر لتركبه مع اسم الصوت ، فهو من قبيل المبنيات ، ومنع الصرف من قبيل المعربات فلا دخل له في هذا الباب ، مثال التركيب المزجي المعتبر (كبعليك وحضرموت) علمين : الأول : علم لبلدة في الشام مركب من بعل وهو الصنم ، وبك اسم صاحب البلدة ، ثم جعلنا اسماً واحداً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ، والثاني : علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت ، ثم جعلنا اسماً واحداً ممنوعاً من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ، ويكون الإعراب على الجزء الأخير منه ، وأما الجزء الأول . . فيفتح آخره ما لم يكن آخره معتلاً ؛ كمعد يكرّب ، أو نوناً ؛ كباذنجانة ، فيسكن فيهما وتقول في مثالهما : مررت ببعليك وحضرموت كلاهما مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي (فلا يمنع) التركيب المزجي الاسم من (الصرف إلا مع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلاف ما إذا لم يكن مع العلمية فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبراً .

(وأما الألف والنون الزائدتان) لزيادتهما على أصل بنية الكلمة ، وقيل لكونهما من حروف الزيادة (. . فيمنعان) الاسم من (الصرف مع العلمية) لتحقيق شبهتهما حينئذ بألفي التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً نحو : سعدان ؛ اسم لنبات ، ومرجان ؛ اسم لصغار اللؤلؤ ، كما

كعمران وعثمان ، ومع الصفة بشرط ألا تقبل التاء ؛ كسكران .

وأما العجمة .. فالمراد بها أن تكون الكلمة من

في « القاموس » فإنه لا يمتنع دخول التاء عليه فيقال فيه : سعدانة ومرجانة ، فإنه إذا دخلت عليه التاء .. بَعْدَتْهُ عن شَبِّه الفعل فيُصرف ، انتهى « كواكب » .

وخرج بـ (الزائدين) ما إذا كانت النون أصلية بأن تقدّمها حرفان فقط فيصرف نحو : جَنَانٍ ، مثال ذلك (كعمران) بكسر أوله (وعثمان) بضمه ، وإنما عدد المثال ؛ إشارة إلى أن زيادة الألف والنون في الأعلام لا تختص بوزن (فعلان) بفتح الفاء ؛ بل تكون فيها وفي غيرها مما هو مضموم الأول ؛ كعثمان ، أو مفتوحه ؛ كمروان ، أو مكسوره ؛ كعمران ، بخلاف ما إذا كانا في الصفة فإن زيادة الألف والنون تختص منها بما هو على وزن (فعلان) بفتح الفاء ؛ كسكران ، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين ؛ كهذه الأمثلة ؛ فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف .. فلك اعتباران ؛ إن قدرت أصالة التضعيف .. فزائدتان ، والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالنون أصلية ، فالاسم المضعف منصرف ، وذلك كحسان ؛ إن جعلته من الحسن .. فوزنه (فعلان) فلا ينصرف ، وإن جعلته من الحسن .. فوزنه (فعال) فينصرف ، وكذا حيان إن جعلته من الحياة .. فلا ينصرف ، وإن جعلته من الحَيْن وهو الهلاك .. انصرف .

(و) يمنعان أيضاً من الصرف إذا كانا (مع الصفة بشرط ألا تقبل) تلك الصفة (التاء) أي : تاء التانيث لتحقق مشابهتهما حينئذ بألفي التانيث في امتناع دخول التاء عليهما ، إما لأنه لا مؤنث له ؛ كرحمن لاسمه تعالى ، أو لأن مؤنثه (فعلى) (كسكران) وعطشان ، فإن مؤنثهما (سكرى وعطشى) وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون : سكرانة وعطشانة فينصرف فهو قبيح .

(وأما العجمة) المانعة من الصرف (..) فالمراد بها أن تكون الكلمة من

أوضاع العجمية ؛ كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا . . أربعة : محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين

أوضاع (اللغة) العجمية (سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم ، أو الهند أو الإفرنج ، أو الحبشة أو الأرمية ، أو التركية أو غير ذلك .

وتعرف كون الكلمة من أوضاع العجم ؛ إما بنقل الأئمة لها ، أو بخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو : إبريسم ، فإن هذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي ، أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية ؛ كالجيم والصاد نحو : صولجان ، أو الجيم والقاف نحو : منجنيق ، أو الجيم والكاف ؛ كسكرجة إلى غير ذلك ، ومثالها (كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق) فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ؛ بل (وجميع أسماء الأنبياء) والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (وجميع) : مبتدأ ، خبره قوله : (أعجمية) أي : من أوضاع غير العرب (إلا . . أربعة) منهم ، وتلك الأربعة : (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله) تعالى (وسلم عليهم أجمعين) فإن هذه الأربعة من أوضاع العرب ، ولهذا صرفت وألحق بها في الصرف : نوح ولوط وشيث ؛ لخفتها بسكون الوسط ، وهذه الثلاثة مع الأربعة الأولى سبعة ، وقد نظمها بعضهم :

ألا إن أسماء النبيين سبعة لها الصرف في إعراب من يتشد
فشيث ونوح ثم هود وصالح شعيب ولوط والنبي محمد

وأسماء الملائكة كلها أعجمية ممنوعة من الصرف ؛ للعلمية والعجمة سوى أربعة ، فإنها عربية ، وهي : منكر ونكير ومالك ورضوان ، الثلاثة الأول مصروفة ، ورضوان ممنوع من الصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف والنون .

وأسماء الشهور مصروفة . إلا . . جمادى الأولى وجمادى الثانية فممنوعان من

ويشترط فيها أن يكون الاسم علماً في العجمية ، ولذلك صرف لجام ونحوه ،
وأن يكون زائداً على الثلاثة

الصرف ؛ لألف التانيث المقصورة ، وشعبان ورمضان ؛ للعلمية وزيادة الألف
والنون ، وصفر ورجب إذا أريد بهما معين .. منعاً من الصرف للعلمية ، والعدل
الأول معدول عن الصفر ، والثاني عن الرجب ؛ فإن لم يرد بهما معين .. صرفاً .
انتهى من « العطار » .

(ويشترط فيها) أي : في العجمة ؛ أي : في كونها مؤثرة في منع الصرف
أمران : أحدهما : (أن يكون الاسم) الذي فيه العجمة (علماً في) اللغة
(العجمية) بأن تستعمله العجم علماً في لغتهم ، ثم تستعمله العرب كذلك ، فهذا
ممنوع من الصرف اتفاقاً نحو : إبراهيم وإسماعيل ، أما ما استعملته العجم اسم
جنس ثم استعملته العرب علماً . فمنمنوع من الصرف على الأصح ، وقيل : يجب
صرفه ، وعليه جرى الجمال ابن هشام ، وذلك نحو : (قالون) في اللغة الرومية
من أسماء الأجناس ؛ اسم جنس للجيد استعملته العرب في أول أحواله علماً ، ومن
ثم لقب به عيسى راوية نافع لجودة قراءته .

أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك .. فمصرف اتفاقاً
وذلك ؛ كـ لجام - بكسر اللام - اسم لما يجعل في فم الدابة ، وفيروز اسم جنس
لجوهر معروف ؛ كالياقوت ، فهذا مصروف لفقدان الشرط وهو استعماله في اللغة
العجمية علماً ؛ فلو جعلنا علمين لمذكرين .. صرفاً لفقدان الشرط المذكور . انتهى
« عطار » .

كما قال المصنف (ولذلك) أي : ولأجل فقدان الشرط (صرف لجام ونحوه)
كفيروز مما هو اسم جنس أعجمي واستعملته العرب كذلك (و) الأمر الثاني (أن
يكون) ذلك الاسم الأعجمي (زائداً على الثلاثة) أحرف ؛ كإبراهيم ؛ لأن الاسم

فلذلك صرف نوح ولوط .

وأما الصفة .. فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء

حيث يَصير ثقیلاً ؛ فلو لم يكن زائداً على ذلك .. لم يمنع ؛ لأن خفته حيثئذ تعارض أحد السببين (فلذلك) أي : فلأجل عدم زيادته على ثلاثة أحرف (صرف نوح ولوط) وكذا شيت ، مع أن كلاً منها اسم أعجمي استعملته العرب بعد نقلها إلى لغتهم علماً ، وإنما وجب صرفها ؛ لأن العجمة سبب ضعيف غير محققة الوجود في الاسم ، فلم يجز اعتبارها مع الخفة .

(وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود ؛ كأحمر ، فإنه دال على ذات باعتبار معنى معين وهو الحمرة ، ويشترط في منعها من الصرف : أن تكون أصلية فيما هي فيه بأن لم تستعمل إلا وصفاً ؛ كمثنى وثلاث ، أو تكون ثابتة له في أصل الوضع ، سواء كانت باقية فيه ؛ كأفضل وسكران ، أم لا ؛ كأدهم وأسود ، وأبطح وأجرع ، فإنها في الأصل صفات لكل ما فيه دهمة ؛ أي : سواد ، ثم اختص بالقيد ، أو سواد ، أو انبطاح وهو الاتساع ، أو جرع وهو الاستواء ، ثم اختصت بالقيد والحية ، والمكان المتسع ، والمكان المستوي ذي الرمل الذي لا ينبت شيئاً ، وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها ، وإن كانت اسماً نظراً إلى أصلها بخلاف ما وضع اسماً وعرضت فيه الوصفية ؛ كرجل أرنب ؛ أي : ذليل ، والأرنب في الأصل اسم للحيوان المعروف بالضعف ، وصف الرجل به لضعفه ، ومررت بنسوة أربع فيجب صرفه ؛ كما قال في « الخلاصة » :

وَالْفِعْلُ عَارِضُ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ

(.. فتمنع) تلك الصفة الاسم من (الصرف مع ثلاثة أشياء) من العلل التسع

مع العدل ، كما تقدم في مثني وثلاث ، ومع الألف والنون بشرط أن تكون الصفة على وزن (فعلان) بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن (فعلانة) نحو : سكران ، فإن مؤنثه (سكرى) ونحو : ندمان منصرف ؛ لأن مؤنثه (ندمانة) إذا كان من المنادمة ،

أحدهما (مع العدل ؛ كما تقدم في مثني) المعدول عن اثنين اثنين (وثلاث) المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف ؛ للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية : لأن هذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً ، فالوصفية لازمة له ، فتكون أصلية فيما توجد منه وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية .

(و) ثانيها (مع الألف والنون) الزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن « فعلان » بفتح الفاء) لا غير كما سيأتي .

(و) أن (لا يكون مؤنثه) أي : (فعلان) (على وزن « فعلانة ») لتحقيق مشابهة الألف والنون حينئذ لألفي التأنيث ، سواء كان مؤنثه على (فعلى) (نحو : سكران ، فإن مؤنثه « سكرى ») لا سكرانة ، أو لم يكن له مؤنث أصلاً نحو : رحمن ، فإنه ممنوع من الصرف ؛ للصفة وزيادة الألف والنون ، وإن لم يكن مؤنثه على (فعلى) لأن وجود (فعلى) ليس شرطاً بالذات ؛ بل لكونه مستلزماً لانتفاء (فعلانة) الذي هو شرط بالذات (ونحو : ندمان منصرف) بلا خلاف (لأن مؤنثه « ندمانة ») بالتاء (إذا كان) ندمان بمعنى (نديم) مأخوذ (من المنادمة) والمحادثة على الشراب والخمر بلطائف العبارات ورقائق الإشارات ، وفعلٌ هذا نَادَمَ ، والاسمُ نَدِيمٌ ، وفي « القاموس » : (نَادَمَهُ مُنَادِمَةٌ وَنَدَمًا جَالَسَهُ عَلَى الشَّرَابِ) ، وأما إذا كان بمعنى (النادم) من الندم والحسرة على ما وقع منه . . فغير منصرف اتفاقاً لوجود الشرط ؛ لأن مؤنثه حينئذ (نَدَمَى) لا ندمانة ، وفعلُهُ نَدِمَ ؛ كعلم ، والاسمُ نَادِمٌ ، وإنما قيّد المصنف (فعلان) بفتح الفاء ؛ لأن مضموم الفاء من الصمات ؛ كعريان مؤنثه يكون بدخول التاء عليه فيكون منصرفاً قطعاً ، وأما

ومع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن (أفعل) ، وألا يكون مؤنثه بالتاء نحو : أحمر ، فإن مؤنثه (حمراء) ونحو : أرمل منصرف ؛ لأن مؤنثه (أرملة) ،

مكسورُ الفاء.. فلم يوجد في الصفات بخلاف زيادة الألف والنون المانعة مع العلمية ، فإنها تكون بالفتح ؛ كَحَمْدَان ، وبالضم نحو : عَشْمَان ، وبالكسر ؛ كَعِمْرَان . انتهى « عطار » .

(و) تمنع الصفة أيضاً الصرف (مع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن « أفعل ») كأفضل وأبطح (و) بشرط (ألا يكون مؤنثه) مقروناً (بالتاء) أي : وبشرط ألا يقبل مؤنثه تاء التانيث ؛ إما لا مؤنث له أصلاً ؛ كأكرم لعظيم الكمرة ؛ أي : الحشفة وهي رأس الذكر ، وآدر لمن بخصيتيه انتفاخ ، أو له مؤنث على (فعلى) بضم الفاء : نحو : أفضل ، فإن مؤنثه (فضلى) ، أو على (فعلاء) بفتح أوله (نحو : أحمر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين المذكورين (فإن مؤنثه « حمراء ») بهمزة ممدودة والصفة على وزن (أفعل) : (ونحو : أرمل) مبتدأ ، خبره (منصرف) خلافاً للأخفش ؛ لانتفاء الشرط الثاني (لأن مؤنثه) يقبل تاء التانيث فيقال فيه (« أرملة ») وهي من لا زَوْجَ لها ، وقد تُطلق على (المحتاجة) كما يفيد قولُ « القاموس » ، ورجل أرمل ، وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة . انتهى .

وأما أرمل وصفاً من قولهم : عام أرمل ؛ أي : قليلُ المطر ، فإن مؤنثه (رَمْلَى) فيقال : سنة رملى.. فهو غير منصرف ؛ كسكران وسكرى . انتهى من « العطار » .

وقد أفهم كلامه : أنَّ العلمية تمنع من الصرف مع التانيث والعجمة ، والتركيب والعدل ، والوزن والزيادة فجعلتها : ستة ، وأن العلمية شرطٌ في منع الثلاثة الأول منها فقط ، وأن الوصفية تمنع مع ثلاثة أشياء : العدل ؛ كمشى وثلاث ، ووزن

ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب ؛ كقراءة نافع : ﴿ سَلَسِلَا ﴾ ، و ﴿ قَوَّارِيرَا ﴾ ،

الفعل ؛ كأحمر ، وزيادة الألف والنون ؛ كسكران ، وأن الوصفية والعلمية لا يجتمعان ؛ لتنافي مدلوليهما ، فإن مدلول العلمية : الذات ، ومدلول الوصفية : حال من أحوالها ، إذا علمت ذلك ؛ أن تسمية كل واحدة من هذه العلل علة مجاز ؛ إذ كل واحدة منها جزء علة . فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما وهي : إما صيغة تنتهي الجموع ، أو ألف التانيث الممدودة أو المقصورة . انتهى من « أبي النجا » بتصرف .

(ويجوز صرف غير المنصرف) أي : جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتوين عليه لا جعله منصرفاً حقيقة ؛ لأنه لا يمكن ؛ لأن ما لا ينصرف ما فيه علتان فرعتان ، أو واحدة تقوم مقامهما ، وبإدخال الكسرة والتوين عليه لا يلزم خلوه عنهما أو عنها ، وقوله : (يجوز) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب ، فإن الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز . انتهى « خضري » .

(للتناسب) أي : لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما ؛ لأن رعاية المناسبة في الكلمات العربية أمر مهم عند البلغاء ، وذلك (كقراءة نافع : ﴿ سَلَسِلَا ﴾) أي : وذلك كصرف (سلاسل) بتوينه مع كونه على صيغة (تنتهي الجموع) صيغة (مفاعل) في قراءة (نافع) أحد القراء ؛ لمصاحبه للمنصرف الذي هو ﴿ وَأَغْلَنَّاوَسَعِيرَا ﴾ .

(و) كقراءته : (﴿ قَوَّارِيرَا ﴾ قَوَّارِيرَا) بتوينهما مع كونهما على صيغة (تنتهي الجموع) صيغة (مفاعل) صرف الثاني منهما ؛ لمصاحبه للأول ، وصرف الأول ؛ لأنه آخر الآية ، فصرفه ليقف عليه بقلب تنوينه ألفاً ؛ كما في آخر سائر الآيات .

ولضرورة الشعر

(و) يجوز أيضاً صرف غير المصروف (لضرورة) أي : لحاجة استقامة وزن (الشعر) إما بالآلا يستقيم الوزن إلا بالتنوين ؛ كما في قول امرئ القيس بيتاً (من الطويل) :

ويوم دخلت الخدر خدرة عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

[اللغة] : (الخدر) : بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة : الهودج : وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخى فوقها ستور ؛ لتكون بداخله النساء (عنيزة) : بالتصغير لقب فاطمة بنت عمه (الويلات) : جمع ويلة - بفتح الواو وسكون الياء - وهو العذاب الشديد (مرجلي) : اسم فاعل مضاف إلى مفعوله من أرجله إذا صيره راجلاً ؛ أي : ماشياً على رجله ليس له مطية يركبها .

[الإعراب] : والظرف في قوله : (ويوم) متعلق بـ (قالت) الآتي ، (دخلت الخدر) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل الجر مضاف إليه لـ (يوم) ، (خدر عنيزة) : مضاف ومضاف إليه بدل مما قبله ، (وعنيزة) : مجرور بالكسرة الظاهرة لضرورة الشعر ، والشاهد فيه : حيث اضطر إلى تنوينه ليكون في مقابلة نون (مفاعيلن) مع كونه ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث بالتاء (فقالت) : الفاء : عاطفة أو زائدة (قالت) : فعل وفاعل مستتر يعود على (عنيزة) معطوف على (دخلت) ، (لك) : جار ومجرور خبر مقدم (الويلات) : مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل النصب مقول (قالت) ، (إنك) : ناصب واسمه وخبره ، وجملة (إن) سبقت لتعليل ما قبلها ، أو يستقيم الشعر بدونه ، لكن يحصل بمنعه زحاف ؛ أي : عيب يخرج من السلامة ؛ كقول الآخر ، ولم أر من ذكر اسم هذا الشاعر :

أعد ذكر نعمانٍ لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوُّعُ

والبيت (من الطويل) أيضاً ، والشاهد في قوله : (نعمان) حيث صرفه حين اضطر لضرورة وزن الشعر ، مع كونه ممنوعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فإن (نعمان) لو فتحت نونه بلا تنوين . . لاستقام الوزن ، لكن يحصل بترك تنوينه زحاف عروضي ، والزحاف : تغيير مخصوص بثواني الأسباب مطلقاً ، سواء كانت خفيفة أو ثقيلة في حشو ، أو في غيره . انتهى « مختصر الشافي على متن الكافي » ، وهو هنا حذف نون (مفاعيلن) .

[اللمعة] : (نعمان) : بضم النون وسكون العين ؛ اسم علم لأبي حنيفة وهو المراد هنا ، قال الأعلام : (وهو بفتح النون ؛ اسم واد بين مكة والطائف في طريق السيل ، قيل : خُلِقَ فيه آدم) ، والله أعلم .

وهو واد كثير الذرة ، والمعنى : أعد لنا وكرر ذكر مناقب أبي حنيفة وشماله الحميدة ، في نشر المسائل الفقهية وإفتائها التي هي أعلى وأعز وأطيب من المسك الذكي (هو) ؛ أي : ذكر مناقبه كالمسك ما كررته ؛ أي : ما كررت التطيب به (يتضوع) ؛ أي : ينتشر رائحته الطيبة ويفوح في المشام ، وهو (تفعل) من (ضاع) الثلاثي من باب (قال) يقال : ضاع الطيب : إذا تحركت رائحته الطيبة وفاحت وانتشرت في مشام الناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

إعراب المتن

(وأما التركيب .. فالمراد به التركيب المزجي) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (التركيب) : مبتدأ أول (فالمراد) : الفاء : رابطة لجواب (أما) واقعة في غير موضعها ؛ لأن موضعها موضع أما (المراد) : مبتدأ ثان (به) : جار ومجرور متعلق بـ (المراد) ، (التركيب) : خبر للمبتدأ الثاني (المزجي) : صفة أولى لـ (التركيب) ، (المختوم) : صفة ثانية لـ (التركيب) ، (بغيره) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بـ (المختوم) ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (في أول الفصل فالجمع شرطه) على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كبعلبك وحضرموت) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كبعلبك ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وحضرموت) : معطوف محكي على بعلبك ، (فلا يمنع الصرف إلا مع العلمية) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت المراد بالتركيب هنا ، وأردت بيان ما يمنع معه الصرف .. فأقول لك : لا يمنع الصرف (لا) : نافية (يمنع) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (التركيب) ، (الصرف) : مفعول به منصوب (إلا) : أداة استثناء مفرغ (مع العلمية) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ (يمنع) ، وجملة (يمنع) مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وأما الألف والنون الزائدتان) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط

(الألف) : مبتدأ (والنون) : معطوف عليه (الزائدتان) : صفة لـ (الألف) ،
 و (النون) : مرفوع بـ (الألف) ، (..) فيمنعان الصرف مع العلمية ؛ كعمران
 وعثمان ، ومع الصفة) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (يمنعان) فعل مضارع
 مرفوع بثبات النون ، والألف : فاعل (الصرف) : مفعول به ، والجملة الفعلية في
 محل الرفع خبر المبتدأ والتقدير : وأما الألف والنون .. فمانعان الصرف ،
 والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما) ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها
 في محل نصب معطوفة على جملة قوله : (فالجمع شرطه) على كونها مقولاً
 لجواب إذا المقدرة (مع العلمية) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ (يمنعان) ،
 (كعمران) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك
 كائن كعمران ، والجملة مستأنفة (وعثمان) : معطوف محكي على (عمران) ،
 (ومع الصفة) : ظرف ومضاف إليه معطوف على قوله : (مع العلمية) ، (بشرط
 ألا تقبل التاء ؛ كسكران) : (بشرط) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من
 الصفة (شرط) : مضاف (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية (تقبل) :
 فعل مضارع منصوب بـ (أن) ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي)
 يعود على (الصفة) (التاء) : مفعول به ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن
 مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : بشرط عدم قبول
 الصفة التاء ، والجار والمجرور في قوله : (بشرط) حال من (الصفة) كما مر
 آنفاً ، والتقدير : ويمنعان مع الصفة حالة كون الصفة ملتبسة بشرط عدم قبول التاء
 (كسكران) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك
 كائن كسكران ، والجملة مستأنفة .

(وأما المعجمة .. فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع المعجمة ؛ كإبراهيم

وإسماعيل وإسحاق) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (العجمة) : مبتدأ أول (فالمراد) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (المراد) : مبتدأ ثان بها متعلق به (المراد) ، (أن تكون) : ناصب وفعل ناقص منصوب (الكلمة) : اسمه مرفوع (من أوضاع العجمية) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر له (تكون) تقديره : كائنة من أوضاع العجم ، وجملة (أن) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على كونه خبراً للمبتدأ الثاني تقديره : فالمراد بها كون الكلمة من أوضاع العجمية ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول ، وجملة الأول مع خبره جواب (أما) ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة على جملة قوله : (فالجمع شرطه) على كونها جواباً له (إذا) المقدرة (كإبراهيم) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : وذلك كائن إبراهيم ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (وإسماعيل وإسحاق) : معطوفان على (إبراهيم) .

(وجميع أسماء الأنبياء) : مبتدأ ومضاف ومضاف إليه فمضاف إليه ، (أعجمية) : خبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (إلا . . أربعة) : (إلا) : أداة استثناء (أربعة) : منصوب على الاستثناء ، (محمد) : وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم محمد وما عطف ، والجملة الاسمية في محل النصب بدل من المستثنى بدل تفصيل من مجمل (وصالح وشعيب وهود) معطوفات على (محمد) ، (صلى الله) : فعل وفاعل ، (وسلم) : معطوف عليه ، (عليهم) : جار ومجرور تنازع فيه الفعلان ، (أجمعين) : تأكيد لضمير (عليهم) ، وجملة (صلى) مع ما عطف عليه جملة دعائية لا محل لها من الإعراب .

(ويشترط فيها أن يكون الاسم علماً في العجمية) : الواو : استثنائية
 (يشترط) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (فيها) : جار ومجرور متعلق
 بـ (يشترط) (أن يكون) : ناصب وفعل ناقص منصوب (الاسم) : اسمه
 (علماً) : خبره (في العجمية) : جار ومجرور متعلق بـ (يكون) أو صفة
 لـ (علماً) ، وجملة (أن) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على كونه
 نائب فاعل لـ (يشترط) تقديره : ويشترط فيها كون الاسم علماً في العجمية ،
 والجملة الفعلية مستأنفة (ولذلك صرف لجام ونحوه) : (لذلك) : جار ومجرور
 متعلق بـ (صرف) ، (صرف) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح
 (لجام) : نائب فاعل مرفوع (ونحوه) : معطوف على (لجام) ومضاف إليه ،
 والجملة الفعلية معترضة أو معطوفة على جملة (يشترط) عطف علة على معلول
 (وأن يكون زائداً على الثلاثة) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب (يكون) :
 فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على
 (الاسم) ، (زائداً) : خبر (يكون) منصوب (على الثلاثة) متعلق بـ (زائداً) ،
 وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على
 مصدر منسبك من جملة (يكون) المذكورة قبلها على كونه نائب فاعل لـ (يشترط)
 تقديره : ويشترط فيها كون الاسم علماً في العجمية ، وكونه زائداً على ثلاثة أحرف
 (فلذلك صرف نوح ولوط) : الفاء : عاطفة بمعنى (الواو) ، (لذلك) : جار
 ومجرور متعلق بـ (صرف) المذكور بعده (صرف نوح) : فعل مغير ونائب فاعله
 (ولوط) : معطوف على (نوح) ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة التي قبلها
 عطف علة على معلول أو مستأنفة .

(وأما الصفة . . فتمنع الصرف مع ثلاثة أشياء مع العدل ؛ كما تقدم في مثني

وثلاث) : الواو : عاطفة (أما) : حرف شرط (الصفة) : مبتدأ (فتمنع) :
 الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (تمنع) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً
 تقديره : (هي) يعود على (الصفة) ، (مع ثلاثة) : ظرف ومضاف إليه متعلق
 بـ (تمنع) ، (ثلاثة) : مضاف (أشياء) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره
 الفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة
 تقوم مقام علتين وهي ألف التانيث الممدودة ، ودلالاتها على التانيث بمنزلة علة
 ترجع إلى المعنى ، ولزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ، وجملة
 (تمنع) من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وأما الصفة ..
 فمانعة من الصرف مع ثلاثة أشياء ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب (أما)
 لا محل لها من الإعراب ، وجملة (أما) في محل النصب معطوفة على جملة
 قوله : (فالجمع شرطه) ، (مع العدل) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ (تمنع)
 على كونه بدلاً من الظرف قبله بدل تفصيل من مجمل (كما تقدم) : الكاف : حرف
 جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ (الكاف) ، (تقدم) : فعل
 ماض وفاعله مستتر يعود على (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ (ما) الموصولة ،
 والجار والمجرور في (كما) متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كالذي
 تقدم من مثني وثلاث ونحوهما ، والجملة الاسمية مستأنفة (في) : حرف جر
 بمعنى (من) البيانية متعلقة بـ (تقدم) ، (مثني وثلاث) : مجروران محكيان
 بـ (في) .

(ومع الألف والنون) : ظرف ومضاف إليه معطوف على قوله : (مع العدل)
 على كونه بدلاً من قوله : (مع ثلاثة) ، (بشرط أن تكون الصفة على وزن « فعلان »
 بفتح الفاء) : (بشرط) : جار ومجرور متعلق بـ (تمنع) ، أو حال من فاعل

(تمنع) ، (شرط) : مضاف (أن) : حرف نصب (تكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ (أن) ، (الصفة) : اسمها وهو إظهار في مقام الإضمار ، (على وزن فعلان) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر (تكون) تقديره : كائنة على وزن (فعلان) : (بفتح الفاء) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (فعلان) ، وجملة (تكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : بشرط كون الصفة على وزن (فعلان) .

(ولا يكون مؤنثه على وزن « فعلانة » : نحو : سكران ، فإن مؤنثه سكرى) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يكون مؤنثه) : فعل ناقص واسمه معطوف على قوله : (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلانة) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر (يكون) تقديره : كائناً على فعلانة ، وجملة (يكون) معطوفة على جملة (أن تكون) على كونها في تأويل مصدر معطوف على مصدر منسبك من جملة (أن تكون) تقديره : فتمنع الصفة مع زيادة الألف والنون بشرط كون الصفة على وزن (فعلان) ، وبشرط عدم كون مؤنثه على وزن (فعلانة) (نحو سكران) : خبر لمحذوف ومضاف إليه تقديره : وذلك نحو سكران ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (فإن) : الفاء : تعليلية (إن) : حرف نصب وتوكيد (مؤنثه) : اسمها ومضاف إليه (سكرى) : خبرها محكي ، وجملة (إن) في محل الجر بـ (لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما مثلنا بنحو سكران ؛ لكون مؤنثه سكرى لا سكرانة ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً (ونحو : ندمان) : مبتدأ ومضاف إليه محكي ، (منصرف) : خبره ، والجملة مستأنفة ، (لأن مؤنثه « ندمانة » إذا كان من المناداة) : (لأن) : اللام : حرف جر وتعليل (أن) : حرف نصب ومصدر

(مؤنث) : اسمها والضمير : مضاف إليه (ندمانة) : خبرها محكي ، وجملة (أن) واسمها في تأويل مصدر مجرور بـ (لام) التعليل المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا ونحو ندمان منصرف ؛ لكون مؤنثه ندمانة بالتاء (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط (كان) : فعل ماض ناقص واسمها ضمير يعود على (ندمان) ، (من المنادمة) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) تقديره : إذا كان ندمان مأخوذاً من المنادمة ، وجملة (كان) في محل الجر مضاف إليه لـ (إذا) المتعلقة بالنسبة الكائنة بين اسم (إن) وخبرها تقديره : لأن مؤنثه ندمانة وقت كونه مشتقاً من المنادمة .

(ومع وزن الفعل) : ظرف ومضاف إليه فمضاف إليه معطوف على قوله : (مع العدل) على كونه بدلاً من (ثلاثة أشياء) ، (بشرط) : جار ومجرور متعلق بـ (تمنع) أي : وتمنع الصفة الصرف مع وزن الفعل بشرط ، (أن تكون) : الصفة على وزن (أفعل) ، (أن) : حرف مصدر (تكون) : منصوب بها ، واسمها ضمير مستتر فيها ، (على وزن أفعل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر (تكون) ، وجملة (تكون) في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه والتقدير : وتمنع الصفة الصرف بشرط كونها على وزن (أفعل) ، (وألا يكون مؤنثه بالتاء) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يكون) : فعل مضارع ناقص معطوف على (تكون) ، (مؤنثه) : اسمها ومضاف إليه (بالتاء) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (يكون) ، وجملة (يكون) معطوفة على (تكون) السابقة على كونها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الشرط إليه تقديره : وتمنع الصفة مع وزن الفعل بشرط كونها على وزن (أفعل) ، وبشرط عدم كون مؤنثه ملتبساً بالتاء .

(نحو : أحمر ، فإن مؤنثه حمراء ، ونحو : أرمل منصرف ؛ لأن مؤنثه

أرملة) : (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة
(نحو) : مضاف (أحمر) : مضاف إليه محكي (فإن) : الفاء : تعليلية (إن) :
حرف نصب (مؤنثه) : اسمها ومضاف إليه (حمراء) : خبرها وجملة (إن) : في
محل الجر بـ (لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول
محذوف تقديره : وإنما مثلنا نحو : أحمر ؛ لأن مؤنثه (حمراء) لا يقبل التاء
(ونحو : أرمل) : مبتدأ ومضاف إليه (منصرف) : خبره ، والجملة مستأنفة
استثنافاً نحويّاً (لأن) : اللام : حرف جر وتعليل (أن) : حرف نصب ومصدر
(مؤنثه) : اسمها ومضاف إليه (أرملة) : خبرها ، وجملة (أن) من اسمها
وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ (اللام) المتعلقة بمعلول محذوف تقديره :
وإنما قلنا ونحو : أرمل منصرف ؛ لكون مؤنثه أرملة بالتاء .

(ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب ؛ كقراءة نافع ﴿ سَلَسِلَا ﴾ و﴿ قَوَارِيرَا ﴾ *
قَوَارِيرَا ، ولضرورة الشعر) : الواو : استثنافية (يجوز صرف) : فعل وفاعل ،
والجملة الفعلية مستأنفة استثنافاً نحويّاً (صرف) : مضاف (غير) : مضاف إليه
(غير) : مضاف (المنصرف) : مضاف إليه (للتناسب) : جار ومجرور متعلق
بـ (صرف) (كقراءة نافع) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر
لمحذوف تقديره : وذلك كائن كقراءة نافع ، والجملة مستأنفة استثنافاً بيانياً
(سلاسلاً) : مفعول به محكي بـ (قراءة) لأنه مصدر أضيف إلى فاعله يحمل عمل
فعله المتعدي (وقواريراً قواريراً) : معطوف محكي على (سلاسلاً) على كونه
مفعولاً به بـ (قراءة) ؛ (ولضرورة الشعر) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف
على الجار والمجرور في قوله : (للتناسب) على كونه متعلقاً بـ (صرف) .

وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

[ش] : (وأما التركيب) المعتبر في منع الصرف (..) فالمراد به التركيب (المزجي) وهو جعل اسمين اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة تاء التانيث ولم يختم بويه ، وإلى هذا القيد أشار بقوله : (المختوم بغير ويه ؛ كبعليك) علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم ، وبك : اسم صاحب هذه البلدة ، ثم جعلنا اسماً واحداً ومنع من الصرف ؛ للعلمية والتركيب المزجي

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه آمين :

(وأما التركيب المعتبر في منع) الاسم من (الصرف) لكونه أحد العلتين الفرعيتين (..) فالمراد به التركيب المزجي ، وهو (أن التركيب المزجي ضابطه : جعل اسمين اسماً واحداً) مركباً لمسمى واحد (منزلاً) صفة ثانية لقوله : (اسماً) ، ولكنها سببية (ثانيهما منزلة تاء التانيث) في أن الإعراب جار عليه ، كما أنه جار عليها في الاسم المؤنث بالتاء ؛ لكونها آخر حروف الكلمة .

(و) الحال أنه (لم يختم) ذلك المركب (بـ) كلمة (ويه ، وإلى هذا القيد) الذي ذكرناه بقولنا : (ولم يختم بويه) (أشار) المصنف (بقوله : المختوم بغير ويه) صفة ثانية للتركيب ، مثال التركيب المذكور (كـ) قولك : مررت بـ (بعلبك) اسم (علم) لـ (بلدة) بالشام (مركب من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم إلياس عليه السلام لقوله تعالى : ﴿ اذْذَعُونَ بَعْلًا وَاذْذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ انتهى « محرم » .

(و) من (بك : اسم صاحب هذه البلدة) ورئيسها (ثم) بعدما جعلنا اسماً لشئين (جعلنا اسماً واحداً) لشيء واحد وهو البلدة (ومنع) هذا الاسم الواحد بعد التركيب (من الصرف) أي : من التنوين والجر بالكسرة (لـ) وجود علتين فيه هما : (العلمية والتركيب المزجي) فالعلمية علة ترجع إلى المعنى ، والتركيب علة ترجع إلى اللفظ .

(وحضر موت) علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ، ثم جعلاً اسماً واحداً ومنع من الصرف لما ذكر ، وخرج بالمزجي الإضافي ؛ كعبد الله علماً ، والإسنادي المسمى به ؛ كتاباً شراً .

أما الأول . فإنه بعد العلمية في حكم الإضافة ، والإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه كما مر ، فلا تصلح

(و) كـ (حضر موت) وهو اسم (علم لقطر) أي : لناحية (بـ) شمال (اليمن) مركب من حضر وموت ، ثم جعلاً اسماً واحداً) لذلك القطر (ومنع من الصرف لما ذكر) في بعلبك ؛ يعني : للعلمية والتركيب المزجي ، وفي « حاشية الأنباي على أبي النجا » قوله : (وحضر موت) حضر - بفتح الحاء وسكون الضاد المعجمة - اسم حصن بالموصل كانت لقبائل من قضاة ، والموت ضد الحياة ، جعلاً اسماً واحداً لملك من ملوك حمير . انتهى « أنباي على أبي النجا » .

(وخرج بالمزجي) المركب (الإضافي) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها على أن الإعراب على الجزء الأول (كعبد الله علماً) لشخص واحد (والإسنادي المسمى به) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى أخرى (كتاباً شراً) قيل : إنه اسم رجل أخذ عقرباً تحت إبطه ، وجاء به إلى مجمع الناس ورماه بينهم فقبل له : تأبط شراً .

(أما الأول) وهو المركب الإضافي (. . .) فإنه بعد العلمية في حكم الإضافة (من أن الأول يعرب بحسب العوامل ، والثاني مجرور أبداً) والإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً) إن قلنا : إن الصرف هو الجر بالكسرة نحو : اعتكفت في مساجدكم (أو) تجعله (في حكمه) أي : في حكم المنصرف في كونه مجروراً بالكسرة إن قلنا : إن الصرف هو التنوين (كما مر) ذلك في (باب علامات الإعراب) عند قول المصنف : (إلا إذا أضيف ، أو دخلت عليه أ) (فلا تصلح)

سبباً لمنع الصرف .

وأما الثاني . . فلأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات ، ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية ، وخرج بالقييد الأخير ما ختم بويه ؛ كسيبويه ،

الإضافة لأن تكون (سبباً لمنع الصرف ، وأما الثاني) وهو المركب الإسنادي (. . فلأن الأعلام المشتملة على الإسناد) قبل علميتها (من قبيل المبنيات) أي : من نوع المبنيات وشبهها في أن إعرابها محلي لا لفظي ؛ لأن إعرابها منعت من ظهوره حركة الحكاية ، وإنما قال من قبيل المبنيات ولم يقل من المبنيات ؛ لأنها ليست مبنية لعدم شبهها بالحرف ، وإنما كان إعرابها تقديرياً لا لفظياً لما ذكر .

(ولهذا) أي : ولأجل كونها من قبيل المبنيات (يحكى اللفظ) أي : يحكى لفظها وينطق (على ما) أي : على حركة أو سكون (كان) لفظها (عليه) أي : على ما ذكر من الحركة أو السكون (قبل العلمية) فلم يكن له حظ في منع الصرف ؛ لأن منع الصرف مخصوص بالمعربات ، كذا قيل . انتهى « أبي النجا » .

(وخرج بالقييد الأخير) وهو قوله : (المختوم بغير ويه) (ما ختم بويه) أي : ما جعل آخره لفظة (ويه) وهو من أسماء الصوت (ك) نفظويه ، وحمويه ، ودرستويه ، و (سيبويه) لقب الإمام الشهير في النحو ورئيس البصرة ؛ بل رئيس البلدين البصرة والكوفة ؛ لأنه نقل : أن الله تعالى أخرج إليه الكسائي رئيس الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش ، واسمه : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، مولا هم ، وكنيته : أبو بشر ، ولكن غلب عليه اللقب حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه ، وهو لفظ فارسي معناه : رائحة التفاح ، قال البطليوسي في « شرح الفصيح » : (الإضافة في لغة العجم مقلوبة) ، والسبب : التفاح ، وويه : الرائحة ، والتقدير : رائحة التفاح . انتهى من « الكواكب » في فصل العلم .

فإنه مبني على الأشهر .

ومثله ما ركب من الأعداد ؛ كخمسة عشر ، والظروف نحو : هو يأتينا صباح مساء ، والأحوال نحو : هو جاري بيت بيت ، فإن ذلك كله من قبيل المبنيات أيضاً (فلا يمنع) التركيب المذكور (الصرف إلا مع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف ، بخلافه إذا لم يكن معها

(فإنه مبني) على الكسر (على) القول (الأشهر) لتضمنه اسم الصوت المحمول في بنائه على أسماء الأفعال في شبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

(ومثله) أي : ومثل المركب الإسنادي في عدم منع تركيبه من الصرف (ما ركب من الأعداد ؛ كخمسة عشر) وثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، فإنه مبني على فتح الجزأين إلا اثني عشرة واثني عشرة ، فإن الجزء الأول منهما يعرب إعراب المثنى ، والجزء الثاني مبني لتضمنه معنى حرف العطف .

(و) مثله أيضاً ما ركب من (الظروف نحو : هو يأتينا صباح مساء ، و) ما ركب من (الأحوال نحو : هو جاري بيت بيت ، فإن ذلك) المذكور (كله) يعني : ما ركب من الأعداد والظروف والأحوال (من قبيل المبنيات أيضاً) أي : كما أن المركب الإسنادي من قبيل المبنيات ؛ بل هي من المبنيات دون المركب الإسنادي ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً في الجزء الأول ، وشبهاً معنوياً في الجزء الثاني ، وأما المركب الإسنادي . . فهو من المحكيات لا من المبنيات كما مر آنفاً .

(فلا يمنع التركيب المذكور) يعني : التركيب المزجي المختوم بغير ويه ؛ أي : لا يمنع الاسم من (الصرف إلا مع العلمية ؛ لأنه) أي : لأن هذا التركيب (معها) أي : مع العلمية (لازم) غير معرض للزوال (فيقوى) هذا التركيب (على منع الصرف ، بخلافه) أي : بخلاف هذا التركيب (إذا لم يكن معها) أي :

فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبراً .

(وأما الألف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (.. فيمنعان) الاسم (الصرف) لمشابهتهما لألفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما ، وكونهما زيدتا معاً ، ومجيئهما بعد استيفاء الأصول ؛ فإذا كانا في اسم غير صفة .. فيمنعان (مع العلمية ؛ كعمران) بكسر أوله (وعثمان) لتحقيق مشابهتهما بهما حيثئذ من

مع العلمية (فهو في معرض الزوال) ومحله (فلا يكون معتبراً) في منع الصرف .
(وأما الألف والنون الزائدتان) لزيادتهما على أصل بنية الكلمة ، وقيل : (لكونهما من حروف الزوائد) العشرة المجموعة في قوله : (أمان وتسهيل) (.. فيمنعان الاسم الصرف ؛ لمشابهتهما لألفي التانيث) المقصورة والممدودة (في امتناع دخول تاء التانيث عليهما ، و) في (كونهما زيدتا معاً ، ومجيئهما بعد استيفاء) حروف الكلمة (الأصول) فلا منع فيما هما فيه وهما أصليتان ؛ كمستعان ، أو إحداهما ؛ كتيبان ، وإذا تجاذب الكلمة أصلان : أصل يقتضي الزيادة ، وأصل يقتضي عدمها .. جاز الصرف وعدمه نحو : شيطان ، إن كان من (شطن) بمعنى (بعد) .. انصرف لأصالة النون ، وإن كان من (شاط شيطاً) إذا هلك .. لم ينصرف ، ومثل حسان من الحس أو الحسن ، وعفان من العفة والعفونة . انتهى « أبي النجا » .

(فإذا كانا) أي : الألف والنون (في اسم) علم (غير صفة) خرج نحو : سكران (.. فيمنعان) الاسم من الصرف (مع العلمية) إذا كان علماً على وزن (فعلان) مثلث الفاء (كعمران بكسر أوله ، وعثمان) بضم أوله ، ومروان بفتح أوله ، وإنما منعا حيثئذ من الصرف (لتحقيق مشابهتهما) أي : مشابهة الألف والنون (بهما) أي : بألفي التانيث (حيثئذ) أي : حين إذ كانا مع العلمية (من

حيث امتناع دخول التاء عليهما ، بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً . . لم يمتنع دخول التاء عليه نحو : سعدان ؛ لبنت ، وسعدانة ، ومرجان ومرجانة .

(و) إن كانا في صفة . . فيمنعان (مع الصفة بشرط ألا تقبل التاء) لتحقيق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان ، وسيأتي الكلام على ذلك .

(وأما العجمة) المانعة من الصرف (. . فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية) أي : بأن تكون من أوضاع غير العرب ، سواء كانت من أوضاع الفرس ، أو الروم ، أو الهند ، أو الإفرنج ، أو غير ذلك

حيث امتناع دخول التاء عليهما) أي : على الألف والنون (بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً) فإنه (لم يمتنع دخول التاء عليه) أي : على ذلك الاسم الذي ليس يعلم ، وذلك (نحو : سعدان) اسم (لبنت) معروف ، وفي « المنجد » : (السعدان : نبتة له شوك ، وهو أفضل ما ترعاه الإبل) ، (و) يقال فيه : (سعدانة ، و) نحو : (مرجان ، و) يقال فيه : (مرجانة) اسم لصغار اللؤلؤ .

(وإن كانا) أي : وإن كانت الألف والنون (في صفة) لا في علم (. . فيمنعان) الصرف (مع الصفة بشرط ألا تقبل) الصفة (التاء ؛ لتحقيق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء) عليه ، وذلك (كسكران) وسكرى ، (وعطشان) وعطشى (وسيأتي الكلام على ذلك) أي : على منعهما مع الصفة في أواخر الفصل ، وبنو أسد تؤنث باب (سكران) بالتاء فيقولون : سكرانة وعطشانة ، فينصرف وهو قبيح .

(وأما العجمة المانعة من الصرف . . فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية ؛ أي : بأن تكون من أوضاع غير العرب ، سواء كانت من أوضاع الفرس ، أو الروم ، أو الهند ، أو الإفرنج ، أو غير ذلك) المذكور من اللغات المختلفة ؛

(كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، و) يعقوب ؛ بل (جميع أسماء الأنبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجمية) لأنها من أوضاع غير العرب ، وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها ، وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي ، أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب ؛ كالجيم والصاد ؛ كصولجان ، أو : والقاف ؛ كمنجنيق (إلا . . أربعة) منها

كالحبشة ، والأرمية ، والترك ، والتكرور ، والسرياني ، واليوناني ، وذلك (كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق) لأن هذه الأسماء مثل : إبريسم ، لم يوجد أوزانها في أوضاع العرب ؛ بل هي من أوضاع السرياني (ويعقوب) ويوسف (بل جميع) مبتدأ (أسماء الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين أعجمية) خبر المبتدأ (لأنها من أوضاع غير العرب ، وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة) أي : أئمة اللغة (لها) أي : لعجميتها عن فصحاء العرب (وبخروجها عن وزن الأسماء) الموضوع (في اللسان العربي) واللغة العربية ؛ كإبريسم ، فإن مثل هذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي كما مر آنفاً .

(أو) تعرف عجمتها (بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع) في الكلمات الموضوع (في كلام العرب ؛ كالجيم والصاد ؛ كصولجان) وهي خشبة معوجة الرأس تضرب بها الكرة ، وفي هامش « العطار » : والصولجان - بفتح الصاد واللام - : المحجن ، وجمعه صوالجة . انتهى .

(أو) الجيم (والقاف ؛ كمنجنيق) آلة لرمي الحجارة في الحرب ، وأول من صنعه : نمرود ، علمه : إبليس ، حين عجزوا عن رمي إبراهيم عليه السلام في النار ؛ لشدة حرارتها ، وكَقَجْ وجَقْ وجلَقْ : علمٌ لدمشق ، وفي « الأشموني » : (ومن العلامات : تبعية الراء للنون في أول الكلمة نحو : نرجس ، ومنها : تبعية الزاي للدال في آخر الكلمة ؛ كمهندز) بمعنى (مهندس) (إلا . . أربعة منها

وهم : (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فإنها عربية ولهذا صرفت ، وألحق بها في الصرف : نوح ولوط لخفتها ، وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجمياً ؛ كآزر على وزن (فاعل) كخاتم ، وبه جزم الزمخشري في « الكشاف » ، وذهب في « المفصل » : إلى أنه عربي على وزن (أفعل) ، ويدل لذلك تجويزهم تصغيره على (أويدم) وجمعه على (أوادم) .

(ويشترط فيها) أي : في العجمة ؛ أي : في كونها مؤثرة في منع الصرف
أمران : أحدهما : (أن يكون)

وهم : محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله تعالى (وسلم عليهم أجمعين ، فإنها عربية ولهذا) أي : ولأجل كون هذه الأربعة عربية (صرفت ، وألحق بها) أي : بهذه الأربعة (في الصرف) مع كونها أعجمية شيث و (نوح ولوط لخفتها) بسكون الوسط .

(وشمل عموم المستثنى منه) وهو قوله : (وجميع أسماء الأنبياء أعجمية) (آدم فيكون أعجمياً ؛ كآزر) أبو إبراهيم عليه السلام أر عمه ، كلاهما (على وزن « فاعل ») بفتح العين (كخاتم) بفتح التاء ؛ أي : نظير (خاتم) في الوزن (وبه) أي : ويكون آدم أعجمياً (جزم الزمخشري) اسمه : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد أبو القاسم جار الله الزمخشري ، ولد سنة (٤٩٧ هـ) وورد بغداد غير مرة ، وجاور مكة المكرمة (في « الكشاف ») اسم كتاب له في التفسير (وذهب) الزمخشري (في « المفصل ») اسم كتاب له في النحو (إلى أنه) أي : أن آدم اسم (عربي) أي : من أوضاع العرب ، أصله آدم (على وزن « أفعل ») فقلبوا الهمزة الثانية ألفاً فصار آدم (ويدل لذلك) أي : لكونه عربياً (تجويزهم تصغيره على « أويدم » وجمعه على « أوادم ») لأن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها (ويشترط فيها ؛ أي : في العجمة ؛ أي : في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران : أحدهما : أن يكون

الاسم (الذي فيه العجمة (علماً في) اللغة (العجمية) حتى لا تجري عليه العرب حكماً من أحكام لغتهم إذا استعملته ؛ لأنه لو لم يكن علماً . . لتصرفت العرب فيه بإدخال لام التعريف ، أو الإضافة ، أو التنوين ، أو غيرها فتضعف فيه العجمة ، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي ، وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بـ (أل) بل لو جعل علماً لشخص . . لكان منصرفاً ؛ لعدم علميته في العجمية ، بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالماً من غير تصرف فيه قبل النقل ، فإنه غير منصرف أيضاً ؛

الاسم الذي فيه العجمة علماً في اللغة العجمية (أي : بأن تكون العجمة متحققة في ضمن العلم في لغة العجم (حتى لا تجري عليه العرب حكماً من أحكام لغتهم إذا استعملته) في لغتهم (لأنه لو لم يكن علماً . . لتصرفت العرب فيه بإدخال لام التعريف) عليه (أو) بـ (الإضافة) إلى غيره (أو) بـ (التنوين ، أو غيرها) كـ (أم) الحميرية (فتضعف فيه) أي : في ذلك الاسم (العجمة ، فلا تصلح) العجمة أن تكون (سبباً لمنع الصرف ، ولذلك) أي : ولأجل اشتراط كون الاسم الأعجمي علماً في العجمية (صرف لجام) بكسر اللام ، وهو اسم لحديدة تجعل في فم الدابة (ونحوه) كفيروز ، وهو اسم جنس لجوهر معروف ؛ كالياقوت ، والزمرد ، والزبرجد (مما هو اسم جنس أعجمي ، وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بـ (أل) بل لو جعل علماً لشخص . . لكان منصرفاً ؛ لعدم علميته في العجمية ، بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالماً) من التغيير (من غير تصرف فيه قبل النقل) أي : قبل نقلهم ذلك الاسم إلى العلمية (فإنه) أي : فإن ذلك الاسم (غير منصرف أيضاً) أي : كما أن ما استعمل في لغة العجم علماً غير منصرف ؛ كإبراهيم ، ومثال ذلك ؛ أي : مثال ذلك الاسم الذي نقلته العرب من

كقالون ، فإنه كان في العجم اسم جنس بمعنى (جيد) استعملته العرب ؛ بأن جعلته علماً لشخص معين من أول الأمر ، فكأنه كان علماً في العجمية ، ومن هذا يظهر : أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولاً بالعلمية لا أنه يكون علماً في العجمية .

(و) الأمر الثاني : (أن يكون زائداً على الثلاثة) أي : على ثلاثة أحرف ؛ كإبراهيم ؛ لثلاث تعارض الخفة أحد السببين ، فلو لم يكن زائداً على ذلك . . لم يمنع الصرف (فلذلك)

لغة العجم إلى العلمية سالماً (كقالون ، فإنه كان في العجم اسم جنس بمعنى « جيد » استعملته العرب) سالماً من غير تصرف فيه (بأن جعلته علماً لشخص معين من أول الأمر) فإن (قالون) في اللغة الرومية كان من أسماء الأجناس ؛ اسم جنس للجيد ، استعملته العرب في أول أحواله علماً ، ومن ثم لقب به عيسى راوية نافع لجودة قراءته (فكأنه كان علماً في العجمية ، ومن هذا) أي : ومن قولنا : (بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالماً من غير تصرف فيه قبل النقل ، فإنه غير منصرف) (يظهر : أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولاً بالعلمية لا أنه يكون علماً في العجمية) أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك . . فمصرف اتفاقاً نحو : فيروز ولجام ، كما مر آنفاً .

(والأمر الثاني) من الأمرين اللذين اشترطا في العجمة فهو معطوف على قوله : (أحدهما : أن يكون الاسم علماً في العجمية) (أن يكون) ذلك الاسم الأعجمي (زائداً على الثلاثة ؛ أي : على ثلاثة أحرف ؛ كإبراهيم ؛ لثلاث تعارض الخفة) أي : خفة اللفظ وقلة الحروف (أحد السببين) والعلتين في منع الصرف (فلو لم يكن) الاسم (زائداً على ذلك) أي : على ثلاثة أحرف (. . لم يمنع) ذلك الاسم الثلاثي من (الصرف) لخفته (فلذلك) أي : فلأجل اشتراط كونه زائداً على ثلاثة أحرف

صرف نوح ولوط) مع أن كلاً منهما اسم أعجمي ، وعلم في كلام العجمي ، وإنما وجب صرفهما ، وجاز في نحو : هند ؛ الصرف وعدمه ؛ لأن العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة ، بخلاف التأنيث في نحو : هند ، فإنه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة ، وكالاعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظاً عند ابن الحاجب ؛ كشر : علم حصن في ديار بكر ،

(صرف نوح ولوط) وهود (مع أن كلاً منهما اسم أعجمي ، وعلم في كلام) اللسان (العجمي) قال الجامي : (قيل : هود كنوح ؛ يعني : عجمي صرف لكونه ثلاثياً ، وأيضاً بأن العرب من ولد إسماعيل) انتهى ، وفيه نظر : قال ابن كثير : (والصحيح المشهور : أن العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم : العرب العاربة ؛ أي : الخُلص منهم ، قبيل ليل أيل وظل ظليل سموا بذلك ، فإنهم إذا أرادوا المبالغة في شيء... يأخذون من لفظه صفةً ويؤكدونه بها وهم قبائل ؛ منهم عاد وثمود وقحطان وجزمهم وغيرهم ، وأما العرب المستعربة... فهم ولد إسماعيل ، وهو أخذ العربية من جزمهم) . انتهى . « يس على المجيب » .

(وإنما وجب صرفهما ، وجاز في نحو : هند ؛ الصرف وعدمه ؛ لأن العجمة سبب ضعيف غير محقق الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع الخفة ، بخلاف التأنيث في نحو : هند) كدعد (فإنه) أي : فإن التأنيث (أمر محقق الوجود) وثابتة (فيه) أي : في نحو : هند (فجاز أن يعتبر مع الخفة) أي : مع خفته بسكون الوسط (وكالاعجمي الزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط لفظاً) (عند ابن الحاجب ؛ كشر : علم حصن في ديار بكر) قبيلة مشهورة ، أو المحرك تقديراً ؛ كما علم ؛ إذ أصله (موه) تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار ماء ، ثم قلبت الهاء همزة فصار ماء فتحرك الوسط مقدر فيه . انتهى « فوائد » .

وكلام أكثر النحاة يأباه ؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقاً ، ولأن الثلاثي خفيف ، ووضع كلام المعجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه ، وعلى ذلك جرى المؤلف .

(وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف ، وهي كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود ، وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع وإن لم تكن باقية ، أو لم تستعمل إلا وصفاً ؛ كمثنى وثلاث ، كما سيأتي (. . . فتمنع) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها : (مع العدل ، كما تقدم في مثنى) أنه معدول

(وكلام أكثر النحاة يأباه) أي : يأبى ويخالف كون الثلاثي المحرك الوسط ؛ كالزائد على الثلاثة (لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر) منع الصرف (في الثلاثي مطلقاً) أي : سواء كان محرك الوسط أو ساكنه (ولأن الثلاثي خفيف) لقلة حروفه (ووضع كلام المعجم على الطول فكأن الثلاثي ليس منه ، وعلى ذلك) أي : وعلى عدم تأثير العجمة في الثلاثي مطلقاً (جرى المؤلف) حيث قال : (والأمر الثاني أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف) .

(وأما الصفة المعتبرة في منع الصرف ، وهي كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود) منه ؛ كأحمر مثلاً ، فإنه دال على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود ، وهو الحمرة (وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة) له (في أصل الوضع) أي : في حالة وضع الكلمة (وإن لم تكن باقية) فيه بأن غلبت عليها الاسمية ؛ كأبطح ، وأجرع ، وأدهم (أو) تكون تلك الصفة (لم تستعمل إلا وصفاً ؛ كمثنى وثلاث ، كما سيأتي) ذكر مثنى وثلاث (. . . فتمنع) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) من العلل التسع (أحدها) : أي : أحد تلك الأشياء الثلاثة ما ذكره بقوله : (أن تكون) (مع العدل ، كما تقدم في مثنى : أنه معدول

عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة ، فالمراد بها العدل المكرر فهما ممنوعان من الصرف ؛ للعدل والصفة الأصلية ؛ لأن هذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً ؛ فالوصفية لازمة له فتكون أصلية فيما توجد منه وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية (ومع الألف والنون) الزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن (فعلان) بفتح الفاء ، و) أن (لا يكون مؤنثه) أي : فعلان (على وزن فعلانة) أي : وبشرط ألا يقبل تاء التأنيث لتحقيق المشابهة

عن اثنين اثنين ، و) تقدم في (ثلاث : أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة ، فالمراد بها) أي : بالصفة المانعة مع العدل ، وفي هذا الكلام قلب والتقدير : فالمراد بالعدل المانع مع الصفة (العدل) التحقيقي الذي هو العدل عن العدد (المكرر) لا العدل التقديري المانع مع العلمية ؛ كما في عمر وزفر (فهما) أي : مثني وثلاث (ممنوعان من الصرف ؛ للعدل والصفة الأصلية ؛ لأن هذا) اللفظ الدال على العدد (المكرر) وهو لفظ : مثني وثلاث (لم يستعمل) في كلامهم (إلا وصفاً) نحو : جاء القوم مثني وثلاث ، ومررت بقوم مثني وثلاث (فالوصفية لازمة له فتكون الوصفية (أصلية فيما توجد) أي : في الفاظ توجد (منه) أي : من هذا اللفظ الدال على العدد المكرر (وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية) لأنها أسماء جامدة وضعت للدلالة على عدد مخصوص ، وفي بعض النسخ (فيما يوجد منه) أي : من هذا اللفظ الدال على العدد المكرر وهو الأوضح .

(و) ثانيها تمنع الصفة الصرف (مع الألف والنون الزائدتين بشرط أن تكون الصفة على وزن « فعلان » بفتح الفاء) لأن مضموم الفاء ؛ كعريان مؤنثه يقبل التاء ، ومكسورها لم يوجد من الصفات ؛ بل من الأسماء فقط ؛ كعمران ، كما سيأتي للشارح (وألا يكون مؤنثه ؛ أي :) مؤنث (فعلان على وزن فعلانة) والمعنى : (أي : وبشرط ألا يقبل) مؤنثه (تاء التأنيث لتحقيق المشابهة) أي : لتحقيق مشابهة

بألفي التانيث ، وقيل : الشرط الثاني وجود (فعلى) لا انتفاء (فعلانة) لأنه متى كان مؤنثه (فعلى) لا يكون (فعلانة) فرحمن على الأول : غير منصرف ، وعلى الثاني : منصرف ، والراجع الأول ؛ لأن وجود (فعلى) ليس شرطاً بالذات ؛ بل لكونه مستلزماً ؛ لانتفاء (فعلانة) الذي هو شرط بالذات (نحو : سكران) غير منصرف للصفة والزيادة

الألف والنون (بألفي التانيث) المقصورة والممدودة حيثنذ ، سواء كان مؤنثه (فعلى) ، كسكران وسكرى ، أو لم يكن له مؤنث أصلاً نحو : رحمن ، فإنه ممنوع من الصرف ؛ للصفة وزيادة الألف والنون وإن لم يكن له مؤنث على (فعلى) .

(وقيل : الشرط الثاني وجود « فعلى ») له (لا انتفاء « فعلانة » ؛ لأنه) أي : لأن وزن (فعلا) (متى كان مؤنثه « فعلى » لا يكون) مؤنثه (« فعلانة » فرحمن على) القول (الأول) المذكور في المتن وهو قوله : (ألا يكون مؤنثه على فعلانة) (غير منصرف) لأنه ليس له مؤنث على وزن (فعلانة) فيقال : رحمانه (وعلى) القول (الثاني) المذكور في الشرح وهو قوله : (وقيل الشرط الثاني وجود فعلى) (منصرف) لأنه ليس له مؤنث على وزن (فعلى) فيقال : رحمن (والراجع) من القولين هو (الأول) المذكور في المتن ، وهو ألا يكون له (فعلانة) (لأن وجود « فعلى » لفعلا) ليس شرطاً مقصوداً (بالذات) أي : في نفسه (بل) إنما شَرَطْنَاهُ (لكونه) أي : لكون وجود (فعلى) (مستلزماً) أي : مقتضياً ومستوجباً (لانتفاء « فعلانة » الذي هو) أي : انتفاء (فعلانة) (شرط) مقصود (بالذات) أي : بنفسه وبذاته .

والحاصل : أن الشرط المقصود بالذات انتفاء وجود (فعلانة) له ، سواء كان له مؤنث على وزن (فعلى) (نحو : سكران) أم لم يكن له مؤنث أصلاً ؛ كرحمن ، فإن سكران (غير منصرف للصفة) أي : للوصفية (والزيادة) أي : زيادة الألف

على المذهبيين (فإن مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو : ندمان منصرف) بلا خلاف
لانتفاء الشرط على المذهبيين (لأن مؤنثه ندمانة إذا كان) ندمان بمعنى نديم (من
المنادمة) وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم .. فغير منصرف باتفاق ؛ لوجود
الشرط ؛ لأن مؤنثه حينئذ (ندمى) لا ندمانة ..

والنون (على المذهبيين) أي : على القولين ؛ أي : على القول بأن الشرط انتفاء
(فعلاية) وعلى القول بأن الشرط وجود (فعلى) (فإن مؤنثه) أي : مؤنث سكران
(سكرى لا سكرانة) فوجد له (فعلى) وانتفى عنه (فعلاية) ، ومثله (ندمان) من
الندامة ، فإن مؤنثه (ندمى) لا ندمانة ، كما سيذكره الشارح .

(و) أما (نحو : ندمان) كشبعان وجوعان .. فـ (منصرف بلا خلاف) بين
المذهبيين (لانتفاء الشرط على المذهبيين ؛ لأن مؤنثه ندمانة إذا كان ندمان بمعنى
نديم) مأخوذ (من المنادمة) في الشراب ، وفي « القاموس » : (نادمه منادمة
ونداماً جالس على الشراب) .

(وأما إذا كان) ندمان (بمعنى النادم) المأخوذ (من الندم) وهو الندامة
والحسرة على الشيء (.. فغير منصرف باتفاق) المذهبيين (لوجود الشرط ؛ لأن
مؤنثه حينئذ) أي : حين إذ كان من الندم (« ندمى ») بوزن (فعلى) (لا ندمانة)
بوزن (فعلاية) ، وأشار المصنف بالمثال ؛ أعني : قوله : (نحو : سكران) إلى
القسم الذي يمتنع صرفه اتفاقاً ، وهو ما كان له مؤنث لا على وزن (فعلاية) أما
ما لا مؤنث له أصلاً لا على وزن (فعلى) ولا على وزن (فعلاية) ؛ كرحمان لكثير
الرحمة ، ولحيان لعظيم اللحية .. فممنوع من الصرف على الأصح ؛ إلحاقاً له بما
مؤنثه على وزن (فعلى) ، ومقابل الأصح : أنه يصرف إلحاقاً له بما مؤنثه على وزن
(فعلاية) فإن هذا القسم مصروف اتفاقاً ، فعلى الأصح يكون الشرط في صم
صرف (فعلان) ألا يكون له مؤنث على وزن (فعلاية) سواء كان له مؤنث غير

وإنما قيد المؤلف (فعلان) بفتح الفاء ؛ لأن مضموم الفاء من الصفات ؛ كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفاً قطعاً ، ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ومع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل ، وألا يكون مؤنثه بالتاء) أي : وبشرط ألا يقبل تاء التانيث ؛ إما لأنه لا مؤنث له ؛ كأكرم لعظيم الكمرة ، وآدر لمن بخصيتيه نفخ ، أو له مؤنث لكنه على (فعلاء) أو (فعلى) كأحمر وحمراء ، وأفضل وفضلى ، وقد

وزن (فعلى) ؛ كسكران ، أو لا مؤنث له أصلاً ؛ كرحمان ، فدخل القسم الثاني وهو ما لا مؤنث له أصلاً ، وعلى مقابله يشترط أن يكون له مؤنث على وزن (فعلى) فيخرج الثاني ، وظاهر كلام المصنف : أنه جار على القول الأول الذي هو الأصح . انتهى من « العطار » .

(وإنما قيد المؤلف « فعلان » بفتح الفاء ؛ لأن مضموم الفاء من الصفات ؛ كعريان مؤنثه) يقبل (بدخول التاء) عليه (فيكون) مضموم الفاء منه (منصرفاً قطعاً) أي : جزماً بلا خلاف (ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات) بل في الأسماء ؛ كعمران كما مر .

(و) ثالثها أنه تمنع الصفة الصرف (مع وزن الفعل بشرط أن تكون الصفة على وزن أفعل ، و) بشرط (ألا يكون مؤنثه) أي : مؤنث ذلك الاسم الذي على وزن (أفعل) ملتبساً (بالتاء) أي : بتاء التانيث (أي : وبشرط ألا يقبل) ذلك الاسم (تاء التانيث ؛ إما لأنه لا مؤنث له) لكونه من الصفات الخاصة بالرجال ، وذلك الذي لا مؤنث له أصلاً (كأكرم لعظيم الكمرة) وهي رأس الذكر المسمى بالحشفة ، (و) كـ (آدر لمن بخُصيتيه) أي : يبيّضني أنثييه (نفخ) أي : انتفاخ وورم (أو) كان (له مؤنث لكنه) أي : لكن مؤنثه (على) وزن (« فعلاء » ، أو) على وزن (« فعلى ») بضم الفاء (كأحمر وحمراء ، وأفضل وفضلى ، وقد

تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع ؛ أي : بأن تكون من أول الأمر دالة على الوصفية وإن لم تكن باقية .

ولهذا امتنع من الصرف : أسود وأرقم ، وصرف أرنب بمعنى (ذليل) ، وأربع في نحو : مررت بنسوة أربع

تقدم (لك قريباً عند قوله : (وأما الصفة) بقوله : (وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع) (أن شرط الصفة أن تكون) تلك الصفة (ثابتة في أصل الوضع) أي : في أصل وضع الكلمة (أي : بأن تكون من أول الأمر) أي : في أول وضعها (دالة على الوصفية وإن لم تكن) الوصفية (باقية) فيه بأن غلبت عليه الاسمية .

(ولهذا) أي : ولأجل اشتراط هذا المذكور من كونها ثابتة في أصل الوضع وإن لم تكن باقية (امتنع من الصرف : أسود) لكونه في الأصل صفة لكل ما فيه سواد فيكون بهذا المعنى صفة ، ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصاً بالحية (وأرقم) فإنه في الأصل صفة لكل ما فيه بياض وسواد ، ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصاً بذكر الحيات ، وكذلك (أدهم) وضع في الأصل لكل ما فيه دهمة ؛ أي : سواد ، ثم غلبت عليه الاسمية فاختص بالقيد ؛ أي : بقيد الحديد الذي يربط به الرجل عند التأديب .

(وصرف أرنب) لأنه في الأصل اسم لحيوان معروف ، ثم وصف به إنسان فقيل : مررت برجل أرنب (بمعنى « ذليل ») حقير ، فوصفيته ليست أصلية .

(و) صرف (أربع في نحو) قولك : (مررت بنسوة أربع) أي : معدودة بالأربع ؛ لأن وصفيته عارضة ؛ لأنه في الأصل اسم لعدد مخصوص جامد ، لكن العرب وصفت به فهو منصرف ؛ نظراً لأصله ، والتمثيل به لذلك لا يتنافى أن فيه ملغياً آخر وهو قبوله التاء ، لكن الأولى التمثيل بأرنب ؛ أي : جبان ، فإنه منصرف مع عدم قبوله التاء ؛ لعروض وصفيته . انتهى « خضري » .

فتحصل مما ذكره الشارح : أن عارض الاسمية لا يضر فيمنع من الصرف معها ؛

(نحو : أحمر) غير منصرف ؛ للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فإن مؤنثه حمراء) والصفة على وزن (أفعل) (ونحو : أرمل منصرف) لانتفاء الشرط الثاني (لأن مؤنثه) يقبل التاء فيقال : (أرملة) وهي من لا زوج لها ، وكأحمر أحمر وأعمى ، فإنهما غير منصرفين ؛ للصفة ووزن الفعل ؛ لأنهما على وزن (يدحرج ويبطر) ؛ إذ هو المعتبر لا على وزن (أفعل)

كما في الأدهم والأسود والأرقم ، وأن عارض الوصفية لا يؤثر في منع الصرف فيصرف الاسم معها ؛ كما في أرتب وأربع ، كما قال ابن مالك :

وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ

ومثال ما توفرت شروطه في منع الصفة مع وزن الفعل (نحو : أحمر) كأشهل ، وهو من في سواد عينه زرقة ؛ لأن مؤنثه (شهلاء) فهو (غير منصرف ؛ للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين) المذكورين ، وهما كون الصفة على وزن (أفعل) وألا يكون مؤنثه بالتاء (فإن مؤنثه) أي : مؤنث أحمر (حمراء ، و) الحال أن (الصفة على وزن « أفعل » ، و) أما (نحو : أرمل) مما لم تتوفر شروطه . . . (د) (منصرف) خلافاً للأخفش (لانتفاء الشرط الثاني) فيه ، وهو ألا يكون مؤنثه بالتاء (لأن مؤنثه) أي : مؤنث (أرمل) (يقبل التاء فيقال) فيه : (أرملة) بالتاء (وهي من لا زوج لها) أو زوجة له ، وقد تطلق على المحتاجة ؛ كما يفيد قول « القاموس » : (ورجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة) انتهى .

(وكأحمر أحمر وأعمى) تصغير أحمر وأعمى (فإنهما غير منصرفين ؛ للصفة ووزن الفعل ؛ لأنهما على وزن « يدحرج ويبطر ») مضارع بيطر الدواب : إذا عالجهما ، والبيطرة : شدة الجرح والشق ، وفي « القاموس » : (المبيطر معالج الدابة) ، وإنما قلنا : لأنهما على وزن (يدحرج ويبطر) (إذ هو) أي : وزن (يدحرج ويبطر) هو (المعتبر) فيهما (لا على وزن « أفعل ») وفي أغلب النسخ

كما هو مقتضى عبارة المؤلف ؛ كـ « الألفية » .

(تنبيه) قد أفهم كلامه : أن العلمية تجامع مؤثرة كلاً من التأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والعدل ، والوزن ، والزيادة ، وأنها شرط في الثلاثة الأول فقط ؛ أي : شرط في تأثير كل منها

زيادة على هنا (لا على وزن أفعل) وهو تحريف من النساخ ؛ لأنهما على زنتهما لا على وزن (أفعل) (كما هو) أي : اعتبار وزن (أفعل) خاصة لا غيره (مُقْتَضَى عبارة المؤلف) يعني : صاحب « المتممة » حيث قال : (بشرط أن تكون الصفة على وزن أفعل) (كـ « الألفية ») حيث قال ابن مالك فيها :

ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشعلا
وقال الخضري : (فالمراد بالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن (أفعل) فقط ؛ لثلا يخرج نحو : أحيمر وأفضل من المصغر مع أنه لا ينصرف ؛ لأنه على وزن متأصل في الفعل ؛ كأبيطر وأخرج مضارع (دحرج وبيطر) إذا عالج الدابة ، ولا على وزن الفعل مطلقاً ؛ لثلا يشمل نحو : بطل ، مع أنه مصروف ؛ لأنه وزن مشترك ليس الفعل أولى به ، فظهر أن الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال ؛ لعدم وجودها في الأوصاف ، أو لأنها مشتركة بخلاف الوصف مع العلمية كما مر) انتهى « خضري » .

(تنبيه) مر الكلام فيه (قد أفهم كلامه) أي : كلام المؤلف فيما سبق (أن العلمية تجامع مؤثرة كلاً من التأنيث) بغير الألف (والعجمة ، والتركيب) المزجي المختوم بغير ويه (والعدل ، والوزن ، والزيادة ، وأنها) أي : أن العلمية (شرط في الثلاثة الأول) يعني : التأنيث والعجمة والتركيب (فقط) دون غيرها (أي : شرط في تأثير كل منها) أي : من الثلاثة الأول في منع الصرف .

(ويجوز صرف غير المصروف) أي : جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين لا جعله منصرفاً حقيقةً لما قدمه : من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما ، وبإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي : لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما ، فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم

(ويجوز صرف غير المصروف ؛ أي : جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين) عليه (لا جعله منصرفاً حقيقةً لما قدمه) المؤلف (من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما) هذا هو الذي قدمه في أول هذا الفصل .
(و) نقول (بإدخال الكسرة والتنوين) عليه (لا يلزم خلو الاسم عنهما) أي : عن العلتين ففي قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنَ تَقْوِيرٍ ﴾ دخلت الكسرة عليه بسبب الإضافة ، ومع ذلك فالعلتان باقيتان فيه وهما : الوصفية ووزن الفعل (للتناسب ؛ أي : لتحصل المناسبة بينه) أي : بين الاسم الذي لا ينصرف (وبين المنصرف) الذي بعده كما في قوله : ﴿ سَلَسِيلاً وَأَعْلَلاً وَسَعِيراً ﴾ .

والتناسب نوعان : تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف ؛ كتنوين ﴿ سَلَسِيلاً ﴾ لمناسبة ﴿ وَأَعْلَلاً وَسَعِيراً ﴾ في قراءة نافع ، وتنوين ﴿ يَغُوث وَيَعُوق ﴾ في قراءة الأعمش ؛ لمناسبة ﴿ نَسراً ﴾ .
والثاني : تناسب لرؤوس الآي ؛ كتنوين (قوارير) الأول ؛ لأنه رأس آية ؛ ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلأ ، وفي الألف بدله وقفأ ، وأمأ (قوارير) الثاني . فنون ؛ ليشارك الأول لا لرؤوس الآي ، هذا ما في « التصريح » فاحذر ما يخالفه . انتهى « خضري » .

أي : يجوز صرفه لأجلها (عند اجتماعهما ، فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم) أي : أمر يطلب الاهتمام والاعتناء به (عندهم) أي : عند البلغاء وذلك

(كقراءة نافع ﴿ سَلَسِيلاً ﴾) بالتنوين لمصاحبة ﴿ وَأَغْلَلْنَا وَسَعِيرًا ﴾ (و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ * قَوَارِيرًا)
 ﴿ ﴾ بتنوينهما ، أما الثاني .. فلمصاحبة الأول ، وأما الأول .. فلأنه آخر الآية
 فصرف ؛ ليقف عليه بقلب تنوينه ألفاً ، كما في آخر سائر الآيات (ولضرورة الشعر)
 أي : لضرورة وزن الشعر ؛ إما بالألا يستقيم الوزن إلا بالتنوين ، كما في قوله : ..
 ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
 أو يستقيم ، لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله : ..

(ك) المناسبة الواقعة في (قراءة نافع) أحد القراء السبعة والكسائي قوله تعالى :
 ﴿ سَلَسِيلاً ﴾ بالتنوين ؛ لمصاحبة ﴿ وَأَغْلَلْنَا وَسَعِيرًا ﴾ ، و (ك) المناسبة الواقعة في قراءة
 الأعمش قوله تعالى : (﴿ قَوَارِيرًا ﴾ * قَوَارِيرًا) بتنوينهما ، أما (تنوين) الثاني (منهما
) .. فلمصاحبة الأول ، وأما الأول (منهما) .. فلأن الأول منهما
 (آخر الآية فصرف) أي : الأول (ليقف عليه بقلب تنوينه ألفاً ، كما) وقَعَ الوقفُ
 بقلب التنوين ألفاً (في آخر سائر الآيات) التي بعده .

(و) يجوز أيضاً صرف غير المنصرف ؛ أي : (لضرورة) استقامة وزن (الشعر ؛
 أي : لضرورة وزن الشعر ؛ إما بالألا يستقيم الوزن إلا بالتنوين) أي : إلا بتنوين الاسم
 الذي لا ينصرف ، وذلك التنوين الذي وقَعَ لاستقامة وزن الشعر (كما في قوله) أي :
 كالتنوين الذي وقَعَ في قول امرئ القيس بيتاً من (بحر الطويل) في قصيدته المشهورة :
 (ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة) فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والشاهد في قوله : (عنيزة) حيث صرفه حين اضطر لضرورة الشعر مع كونه
 علماً لمؤنث ، وقد تقدم ما في البيت من الإعراب والمعنى في « التتمة » فراجعها .
 (أو يستقيم) وزن الشعر بلا تنوين (لكن يحصل بمنعه) من الصرف (زحاف)
 وهو تغيير مختص بثواني الأسباب (يخرج) أي : يخرج الشعر (عن السلامة) من
 العيوب والعلل ، وذلك (كقوله) أي : كالزحاف الذي وقع في قول الشاعر هذا

أعد ذكر نعمانٍ لنا إن ذكره

فإن (نعمان) لو فتحت بونه من غير تنوين . . لاستقام الوزن ، لكن يحصل به زحاف ، وإذا علمت ذلك . . فمراد المؤلف رحمه الله به (الضرورة) القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به ، ولهذا عبر به (يجوز)

البيت ، ولم أر من ذكر اسم هذا الشاعر :

(أعد ذكر نعمانٍ لنا إن ذكره) هو المسك ما كررته يتضوع

(فإن « نعمان » لو فتحت نونه من غير تنوين . . لاستقام الوزن) أي : وزن البيت (لكن يحصل) في البيت (به) أي : بحذف التنوين (زحاف) أي : تغيير بحذف سبب خفيف .

(وإذا علمت ذلك) المذكور من أن صرف غير المنصرف : إما لضرورة استقامة الوزن ، أو لضرورة سلامة الشعر من الزحاف والتغيير (. . فمراد المؤلف رحمه الله) تعالى (« بالضرورة » القدر المشترك بين ما يُكسر الوزن) أي : ينكسر وزن الشعر بترك صرف غير المنصرف فيه ؛ كما في (عنيزة) (وبين ما يزحف) أي : يُغَيَّر (به) أي : بالوزن ؛ أي : بترك صرف غير المنصرف بعدم سلامته من العلل ؛ كما في (نعمان) فيكون صرفه لاستقامة الوزن واجباً ، وصرفه ليسلم البيت من الزحاف جائزاً (ولهذا) أي : ولأجل كون مراده به (الضرورة) القدر المشترك بين الواجب والجائز (. . عبر به « يجوز ») الصادق بالواجب والجائز .

والله سبحانه وتعالى أعلم

فَتَاوِيلًا

وأحرف التقطيع التي تتألف منها الأجزاء عشرة يجمعها قولك : (لَمَعَتْ سُيوفنا) فالساكن منها ما عَرِيَ عن الحركة ، والمتحرك ما لم يَعرَ عنها ، فمتحرك

بعده ساكن سببٌ خفيف ؛ كقد ، ومتحركان سببٌ ثقيل ؛ كبك ، ومتحركان بعدهما ساكن وتد مجموع ؛ كبكُم ، ومتحركان بينهما ساكن وتد مفروق ؛ كقم ، وثلاثٌ بعدها ساكن فاصلةٌ صغرى ؛ كَفَعَلْتُ ، وأربعٌ بعدها ساكن فاصلةٌ كبرى ؛ كَفَعَلْتُ ، يجمعها قولك : (لَمْ أَرَ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ سَمَكَةً) ومنها تتألف التفاعيل . انتهى من « متن الكافي في عِلْمِي العَرُوضِ والقَوَافِي » .

والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب

قال مؤلفه : وقَعَ الفراغُ من تسطير هذا المجلد الأول من هذين الكتابين القيمين : أحدهما : « التَّمَةُ القِيَمَةُ عَلَى مَتَمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ » ، وثانيهما : « المَطَالِبُ السُّنِيَّةُ عَلَى الْفَوَاكِهِ الْجَنِيَّةِ » ، أوائل ليلة الاثنين من شهر ربيع الآخر من شهر سنة (١٠ / ٤ / ١٤٣٠ هـ) ألفٍ وأربع مئة وثلاثين سنة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة ، وأرفعُ الصَّلَاتِ ، وأزكى التحيات ؛ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل السوئ ، وخير الورئ ، وعلى آله وجميع الصحابات ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم القيامات .

جزى اللهُ خيراً من تأمَّلَ شِرْحَتِي وقابلَ ما فيها من السهوِّ بالعفوِ
وأصلَحَ ما أخطأتُ فيه بفضله وفطنته أستغفرُ اللهَ مِنْ سهوي

قال الكسائي رحمه الله تعالى :

أَيُّهَا الطَّالِبُ عِلْماً نَافِعاً اطْلُبْ النِّخْوَ وَدَعْ عَنكَ الطَّمْعَ
إِنَّمَا النِّخْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ فَنٍ يَنْتَفَعُ

انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني ، وأوله (باب النكرة والمعرفة)

محتوى الكتاب

١١	ترجمة المؤلف
٢٢	المقدمات الأولى منها: في ترجمة الخطاب، وفي سندي إلى صاحب «المتمة»
٢٥	الثانية: في ترجمة الفاكهي صاحب «الفواكه»
٢٦	تاريخ تأليف «الفواكه»
٢٧	الثالثة: في منهج الفاكهي في «الفواكه»
٣٠	مصادر الكتاب
٣١	الرابعة: في شواهد الكتاب
٣٤	الخامسة: في أساندي إلى الشارح في كتابه «الفواكه»
٣٧	عنوان الكتاب
٣٩	خطبة الحاشية
٤٠	الكلام على البسمة
٤٦	خطبة صاحب «الفواكه»
٦٥	خطبة صاحب «المتمة»
٦٥	الكلام على البسمة
٧٢	إعراب البسمة
٧٦	الكلام على الحمد
٨١	فائدة: الفرق بين الجمع واسم الجمع
٩٦	الكلام على الصلاة والسلام
	فائدة: في أن الترحم للأنبياء، وللمرسلين الصلاة، والسلام للملائكة، وللصحابة الترضي وفي غيرهم الترحم
١٠٩	الكلام على (وبعد)
١٢٠	

١٢٣	فائدة: علم اللغة العربية يطلق على اثني عشر علماً
١٣٣	مبحث تسمية هذا العلم نحواً
١٤٢	مبحث الكلام ومبحث علة بداية المصنف بالكلام دون الكلمة
١٥٣	فائدة: الفرق بين الجملة الصغرى والجملة الكبرى، والاستئناف النحوي ..
١٦٥	صور تأليف الكلام
١٦٧	أقل ما يتألف الكلام
١٨٦	مبحث علامات الاسم وأقسامه
١٨٦	فائدة: أقسام الفاء في كلام العرب
١٩١	أقسام التنوين
١٩٥	خاتمة في علامات الاسم
٢١٥	مبحث علامات الفعل وأقسامه
٢٣٢	فائدة: الدلالة ستة أقسام
٢٥٠	مبحث علامات الحرف وأقسامه
٢٧٧	باب الإعراب والبناء وأقسامهما
٣١٥	مبحث أقسام الشبه الذي يقتضي بناء الاسم
٣٢٣	فائدة: فيما ينوب عن حركات البناء
٣٥٥	خاتمة في قولهم: قال البصريون: كذا، وقال الكوفيون: كذا
٣٨٢	باب معرفة علامات الإعراب
٣٨٣	فصل في علامات الرفع
٤٣٠	فصل في علامات النصب
٤٨٦	فصل في علامات الخفض
٥١٧	فصل في علامات الجزم
٥٣٧	فصل في ذكر حاصل ما تقدم من أول الباب إلى هنا

٥٤٦	تنبيه: الضابط في العلامات التي تلحق بالمشنى
٥٦٢	فائدة: لماذا حركت اللام في (ذلك) وسكنت في (تلك)
٥٧١	فائدة: الفرق بين الروهم والإيهام
٥٩٢	فائدة: أصل كلمة (منة)
٥٩٩	فائدة: في (أي) التفسيرية
٦٠١	فرع: لماذا أعربت الأمثلة الخمسة بالنون
٦٠٢	تنبيه: فيما تقدم من علامات الإعراب
٦٢٢	فائدة: في ترجمة الزجاج والفراء
٦٢٧	فائدة: سبب تسمية نون الوقاية
٦٣٣	فصل: فيما إعرابه تقديري
٦٥٨	فصل: في موانع الصرف
٧٤٥	ترجمة سيبويه
٧٥٠	ترجمة الزمخشري
٧٦٤	فائدة: وأحرف التقطيع عشرة
٧٦٥	خاتمة صاحب الحاشية
٧٦٦	محتوى الكتاب

قد وقع الفراغ من تصحيح هذا المجلد بيد مؤلفه يوم السبت
قبيل الظهر في اليوم الثالث من شهر شعبان من تاريخ سنة (١٤٣٠ / ٨ / ٣)
من الهجرة المصطفوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية
الفهرست تمت وبالموضوعات عمت
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



